



٢٩٦٥

الثاني

٢١٦٦
ن . ن

نور العين في اصلاح جامع الفصولين لابن قاضي
صاونة ، تاليف نشانجي زاده ، محمد بن
أحمد - ١٠٣١ هـ . كتب سنة ١٢٨٧ هـ .

أ ج في مجلدين (٢٨٧+٢٨٣ ق) ٢٥ س ٢٢٣ ص ١٦ سم

٢٩٦٥ ز نسخة حسنة ، خطها نسخ معتاد .

الأهرية ٢٩٣:٢ كنف الظنون ١ : ٥٦٦

أ- المخاصمات ، الفقه أ- المؤلف

ب- تاريخ النسخ ج- مختصر جامع الفصولين

الجزء الثاني من نور العين
في أصول جامع
المصولين

المكتبة المركزية - جامعة الرياض
قسم المخطوطات

ن ٦٦٤
٥٩٦٨

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات
نور العين من أصل جامع المصولين ١٩٦٥
منه بناء على التوقيع، تاريخه ١٤٨٧
تاريخه ١٣٠٥
عامة الأوراق ١٢٨٣
ملاحظات ١٢٧٢
ن . ن

الفصل في بيع المنصوب والرهون والمستاجر وبيع الارض المدفوعة
مزارعة وكرم رفع ساقاة وفيه مسائل بيع الزرع وما يبل
الزرع في ارض الغير باسره وبدونه والزرع في ارض غصبها وفيه
بيع الثمار على الاشجار ونحو ذلك للمالك بيع الغصب لولده
بيته او اقرب غاصبه والام يخرج في ظاهر الرواية وروي جواز
الا ان المشتري حق الفسخ لو لم يعلم بالغصب لا لو علم كمن اشتري
رهنا واستاجر له الغنم او الزرع الى الفراغ لو لم يعلم ولو علم
ليس له الفسخ شحى باع ملك غيره فشره من ماله وسلم
الى المشتري فالبيع باطل لا فاسد وانما يجوز اذا تقدم سبب
ملكه على بيعه فلو باع الغاصب ما غصبه ثم ضمنه المالك جاز
بيعه اما لو شره من ماله او وهبه او ورثه منه لا ينفذ بيعه
قبل ان الغصب سبب الملك عند الغمان شحى باع ما غصبه
فان ضمنه المالك فقيمة يوم الغصب جاز بيعة لا لو ضمنه قيمة يوم
البيع هفت لان الغاصب ملكه يوم ضمانه فلم يجز بيعه قبله بقول
المفسرين فقيمة يوم الغصب انما يتعين اذا كان المنصوب
قيما كمرور وحيوان وعدديات متفاوتة ان لو كان مثليا
ككامل وموزون وعددي متقارب يجب المثل فان انقطع المثل
فقيمته يوم الخصومة عند الامام وعندس يوم الغصب وعند
محمد يوم الانقطاع كما سياتي تفصيله في اوائل فصل
الضمانات فصط ولو ضمنه ماله جاز بيعه لا لو شره من ماله
ان هذا املاك بات طردي على ملك موقوف فيعلم ولم يفصل
بين قيمة وقيمة وهكذا في عامة الفتاوى حل المشتري بالخيار
لو جرد او باع ثم لم يبيع لم يجز وكذا المشتري من الكره ولو
فعله الغاصب ثم ضمن القيمة نفذ بيعه لا عنقه ولو قبله المشتري

من غاصب ثم اجاز ماله بيع غاصبه لم يجز الشرا واساعتقه
فلم يجز قياسا وهو قول محمد وعندنا نفذ استحقاقا فصط
بايع ما غصب ثم شره باقل مما باع يكون فسخا للبيع الاول
والزيادة للمشتري لا لغاصبه ولان المالك ولو استاجر رجلا
ليحفظ هذا الشيء بكذا فظهر بعد مدة انه ملك الغير ينبغي
ان لا يجب اجرا ما صني ولو اجره غاصبه ثم اجاز ماله في
المدة فعندس اجرا ما صني وبقي لما ملكه وعند محمد اجرا ما بقي
لما ملكه واجرا ما صني للغاصب لانه العاقد وعليه هذا الخلاف
لو اجره ثم استحق في المدة واجاز المستحق اجارته محب
اجرا رضا غصبها فقال المالك اجرتها فقال الموفر غصبها
ملك واجرتها صدف رب الارض ولو يني في ارض غصبها فاجر
بيت فقال رب الارض اسرته ان تبني وتوصره وقال الموفر
غصبت منك وبنيت واجرت تقسم الاجرة على قيمة الارض
وقيمة البناء فحظ البنا للغاصب وحظ الارض لربها فشر غاصب
الغاصب لو باع ما غصب واخذ ثمنه ليس للغاصب الاول
اجارته ولا اخذ ثمنه ان ليس بمالك فالكه يضمن ايا ما شا
رر ربيع الغاصب موقوف على اجارة المالك فان اقر به
الغاصب ثم البيع وان جحد وللنصوب وللنصوب منه بيته
فكذلك حسم غاصب الغاصب يبري بربه على الغاصب الاول
وكذا ابر قيمته عليه لو هلك ان القيمة كعين عدة بيع الرهن
والمستاجر وما في مزارعة الغير يتوقف على اجارة المزمع
والمستاجر والمزارع ولو فسخ الاجارة والمزارعة وادي
الدين لزوم التسليم الى المشتري هفتي بان بيع الرهن لم ينفذ
في حق المزمع وليس للمرهن والرهين حق الفسخ كبيع الموفر
وللمستاجر فسخ في ظاهر الرواية فخره روايتان وينبغي

بانه لا يملك فسخه قاضي خان هو الصحيح بز في شرارهن
 ومستاجر يتخير المشتري ولو عالما به عند حرم كما استحقاق
 وعند ساجا علا لا عالما كيب وظاهر الرواية قولهما في بيعهما
 موقوف على اجازة مرتتهن ومستاجر في اصح الروايات
 الا ان مرتتهن يملك نقض البيع واجازة والمستاجر يملك
 الاجازة لا النقض سمي المستاجر بملكه ايضا لاني ظاهر الرواية
 وروي عن س ان المستاجر لا يملك ولا الاجازة فنقض بيعه
 مردود في ظاهر الرواية اي للمستاجر رده وهو الاصح كبيع
 الرهن وروي عن الامام ان لم الفسخ والاجازة في لو لم يجز
 المستاجر حتى انقضى الاجارة بينهما نقض البيع السابق
 وكذا المرتتهن ان لم يفسخ البيع حتى قضى له دينه وفك الرهن
 فنقض البيع وليس لراهن وموجر ان يفسخ البيع فلو اجاز
 المستاجر البيع فنقض ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله
 البيع بلا اذن المستاجر فنقض في حق الباع والمشتري لا في حق
 المستاجر فلو سقط حق المستاجر عمل ذلك البيع ولا حاجة
 الي التعديد هو الصحيح ولو اجاز المستاجر فنقض في حق الباع
 ولا ينزع من يده حتى يصل اليه ماله اذ رضاه بالبيع يعتبر
 لفسخ الاجارة لا للاستزاع من يده وعن بعضهم انه لو باع وسلم
 واجاز للمستاجر بطل حق حبسه ولو اجاز البيع لا التسليم
 لا يبطل حق حبسه سمي باع الراهن الرهن ثم باعه من اخر فنقض
 ما اجازة المرتتهن ولو تكرر بيع الموجر فاجاز المستاجر الثاني
 فنقض الاول باع الراهن رهنه بلا اذن مرتتهن ثم باعه من
 المرتتهن جاز البيع من المرتتهن وينقض البيع الاول وكذا الموجر
 لو باع المستاجر من رجل بلا اذن المستاجر جاز البيع من
 المستاجر وهو نقض للبيع الاول في لو اجاز ثم اجر توقف

الثاني على المستاجر الاول ان يبطل بطل بخلاف البيع فانه
 لو بطل لا يبطل اذ الاجارة تقع على النفعة وهي للمستاجر الاول
 والبيع يقع على عين لا يملكه المستاجر الاول الا ان له حقا
 فاذا زال حقه فنقض البيع ولو اجاز المستاجر الاول الاجارة
 الثانية صححت الثانية والاجارة الاولى لا يملك بخلاف البيع
 لانه لو اجاز فبطل للمالك وبالاجارة لا يفسخ عند الاول
 فلو مضت مدة الثانية وهي اقل من الاولى فللاول ان ينتفع
 حتى تم المدة ولو سوانتفضي المدة ان جميعا ورهن الموصر جاز
 بينه وبين مرتتهن وللمستاجر حبسه وبيع الراهن جاز في
 حق مرتتهن ايضا اذ اجاز فنقض رهن مكانه اذ لم يحكم البديل
 الكل في سمي وفيه ليس للمرتتهن بيع الرهن فلو باعه توقف
 على ماله ان اجازة حار وثمنه رهن والا فللاول ان
 يبطله ويميله رهنه ولم تخبر الاجارة بعد تلفه في يد المشتري
 فالراهن ضمن ايها ش فلو ضمن مرتتهن جاز البيع وثمنه
 رهن له والضمان رهن وقيل انما يجوز البيع بنقض مرتتهن
 لو سلم الرهن الي المشتري اولا ثم باعه اما لو باع ثم سلم
 لم يجز ويرجع بما ضمن على المشتري اذ سبب ملكه تاخر عن
 البيع كالمو باع شيئا بلا اذن مالكه ثم اشتراه من مالكه لم ينقض
 البيع الاول كذا هنا الا في ظاهر الرواية قال يجوز البيع بنقض
 المرتتهن ولم ينصل ولو ضمن المشتري بطل البيع وضمانه رهن
 ويرجع المشتري بثمنه وكذا يصير الثمن رهنه في صورة الاجارة
 بخلاف اجارة الاجارة فان الرهن يبطل وليس له على الاجارة
 سبيل في لو باع الراهن او المرتتهن الرهن باذن الاخر
 مخير من ان يكون رهنه ويكون الثمن رهنه كان العين
 قبضه المشتري اولا ولو باعه العدل يخرج من كونه رهنه

فتمن رهن ولو لم يقبض الثمن عدة مرتين قال لراهنه رهن
من فلان فباعه الراهن من غيره لم يجز ولو قال المستاجر
لوجهه بعد من فلان جاز ببيع من غيره شيء مرتين اجر بلا
اذن رهنه لم يجز فلو هلك في يد المستاجر فالراهن ان شاء
ضمن مرتين قيمة وقت تسليمه الى المستاجر فيكون رهنا
ولا يرجع المرتين بها ضمن على المستاجر ولكن يرجع عليه
باجرة انتفاعه الى وقت الهلاك ولا يطيب له وان شاخص
المستاجر فيرجع بها ضمن على المرتين ان غزاة ولا يلزم الاجرة
ولو استزده المرتين صار رهنا كما كان كدفع عاد الى الوفاق
والاجرة لا تطيب له اجرة رهنه بلا اذن مرتين لم يجز وله
ابطاله ولو جره احدها باذن الاخر او بدونه ثم جاز جاز وبطل
الرهن وللراهن اجرة للعاقدة قبضه ولا يعود رهنا بمضي مدة
الاجارة وكذا لو استاجر مرتين جاز وبطل الرهن لو جرد قبض
الاجارة فلهلك اماله لو لم يجسه رهنه بعد مضي مدة الاجارة
رهنه مرتين بلا اذن رهنه لم يجز وللراهن ابطاله ولو هلك
فالراهن الاقل لو شاخص الاول وصحانه رهن في يد الثاني
بدين الضامن اذ ملكه بضمه فكل رهن ملك نفسه ولو ضمن
الثاني فضانه رهن عند الاول ويبطل الرهن عند الثاني ويرجع
الثاني على الاول بما ضمن وبدينه ولو رهنه الاول باذن الراهن
صح الرهن الثاني ويبطل الاول فصا ركان المرتين الاول
استجار مال الراهن الاول للرهن فله رهنه ج باع الوجه ففسخ
مستاجره وجا اليه وزاد في مال الاجارة وجد عقد الاجارة
نقد البيع قال المستاجر للموخر مال اجارة بيه والشري
للبيع بها ثمن بازده فقال الموخر والباع هلا بدهم ينفسخ

العقد وعليه مستاجر قال لوجهه في الاجارة الطولية مال اجاره
نده فقال روي ايا شد تنفسخ الاجارة يقول الحقير قوله هلا على
وزن علا كلمة ايجاب بالفارسية معناه نعم فصط طلب المستاجر
مال الاجارة دليل الفسخ حتى لو قال لوجهه نعم ينفسخ ولو قال
زمان بده يجب ان ينفسخ ولو احوال ببعض مال الاجارة بلا
سبق طلب قبل ينفسخ ولو قال للموخر مال اجارة خود بكير فقال
هلا لا ينفسخ كوجر قال بعد طلب المستاجر وبه افتي بعضهم
وافتي بعضهم بانه لا ينفسخ بخلاف المستاجر ولو قال لوجهه
اين خانه من مي فرد شي فقال نعم لا ينفسخ بخلاف قوله للمستاجر
اين خانه را بخلان مي فرد شي فقال مستاجره فرد شي ينفسخ
ان لو لم ينفسخ لا يتمكن من بيعه بغية المستاجر فلا يعيد الرضا
به وفي المسئلة الاولى يتحقق البيع الا محضته فافتى قاض
قال مستاجره اين خانه را مي فرد شي قبل لا ينفسخ مالم يبع
المستاجر ولو قال لوجهه مال اجاره بده را نيم تا نقد كنيم
قبل لا ينفسخ وكذا لو قال بدارم او قال روي ايا شد ولو قال
طلب كنيم الكريما نعم بدهم لا ينفسخ ولو قال للمستاجر مال
اجاره خود بكير مزاج بشره فقال توداني قال بعضهم ينفسخ
لو نوي الفسخ والا فلا فتن الشري وقالوا قال لبا يبع
زمين بتوما ندم خواه كروكن خواه وروس زمان دارم ترا لم
ينفسخ بئس مرتين سلم الرهن اليه رهنه لبيع قبل لا يصح
استزاده ان يبطل الرهن والاصح بقاء الرهن لانه كان عارية
واعارته من رهنه لا يبطل الرهن ولكن يبطل ضمائه حتى يهلك
امانه في تلك الحالة لزوال اليد الاستيعا عدة في البيع الموقوف
لو قال لا اجين بطل البيع بخلاف مستاجر قال لا اجيزه الموخر
ثم جاز جاز وهذا يدل على ان المرتين لو قال لا اجيزه بيع

الرهن بطل البيع قال اجرتك هذا عند ابدرك ثم اجره اليوم
من اراضي ثلاثة ايام في الغد فللاول فسخ الثانية في رواية
لا في رواية وبه يفتي هذا الواجازه مضافا الي غده ثم اجره فخرنا
فلواجر مضافا ثم باع من غيره ادوهم نقد تصرفه في رواية
لا في رواية وبه يفتي وبطل الاجارة لا في رواية قاضي خان
ادعي عليه رجل اعارة عين وادعي عليه اخر ستر ايتها
منه فادعي عليه للستاجر فلدعي الشرا تخليف علي
البيع لان الاجارة وان ثبتت باقراره لا يكون فوق الثابت
عيا فادواجره ثم باع من اخر لزوم البيع في حق المجر فلوانكر
بيعه يحلف رجلان ارجيا اجارة وادعي المدعي عليه لاحدها
ليس للاخر تخليف المدعي عليه لان اجارة احدهما الماثبت
باقراره صار كانه اجر ثم اجر فلا يصح الثانية بيع ارض وزرع
وفي رواية ارض يتوقف على المزراع من ايتها كان البذر
فلواجازه فلا اجر له من الواجازه يكون كلا النصيبين
للمشتركي لو فيها غلة ولولم يجر البيع وكذا الكرم سواء ظهر
ثمارة اوله وقيل على التفصيل لو البذر للمزراع يجوز في حقه
ولو لرب الارض وقد زرع لم يجر ولو كان الارض فارغة يجوز
وكذا الكرم قبل ان يظهر ثمارة جاز وبه افتي بعضهم فقط
لو البذر للمزراع لم يخرج في حقه ان الارض مستأجرة ولو لمالك
نقد لولم يزرع اذا المزراع اجر له ولو زرع ولم يثبت بعد لم ينفذ
لتعلق حقه ولولم يزرع لكن كرس الارض وصرف اثمارها وغير
ذلك نقد في ظاهر الرواية وقيل لا والاصح جواب الكتاب
وبيع الكرم لا ينفذ في حق العامل عمل اوله عدة لو البذر
للمزراع لم يجر بلا اجازته له لو بعده وفي الكرم قبل ظهور
الثمر يجوز فلوبايع نصيب من المزراع والبذر للمالك ولم يثبت

لا يثبت

لا يثبت للمزراع من الثمن ولو للمزراع ولم يثبت فللمزراع حصة
البذر قيمة مبدورا في الارض وفي كرم وتخل لولم يخرج منه
فلا يثبت للعامل فلوبايع مع نصيب نفسه من الزرع وقد ثبت
او خرج الثمر واجازته المزراع ونصيب المزراع فيه قائم
ولو لم يثبت ولم يخرج الثمر والبذر للمالك لا يثبت للمزراع
ولو باع في هذا كله بدار من المزراع لو تعدر فذلك ولو بلا
عذر فللمزراع ابطال البيع قص باع ارضا مزروعة اما ان
باع بر من المزراع او بدونه واما ان ثبت الزرع اوله والبذر
لرب الارض فلا يثبت للمزراع او المزراعة تصويرها ثمانية
وللمدعي نصف اربعتها وهي في الميراث ونقد في اربعتها وهي
في الميراث فلوبايع بر مناه ولم يثبت فلوا البذر لرب الارض فلا
يثبت للمزراع من الثمن ان حقه بعد النبات لا قبله ولو للمزراع
فله قيمة بذره مزروعا اذ ذلك ملكه ولو ثابتا فنصيب المزراع
فيه قائم كان البذر له او لرب الارض باع ارضه المذروعة
مع نصيب من الزرع فلو طلب المشتري تسليم البيع وفسخ
البيع ولو قال انا امكث حتى يستجسد الزرع جاز ولا يتصدق
المشتري بشئ من الزرع لانه زاد في ارضه وكذا لو باع دارا
اجرها فقال المشتري انا امكث حتى تتم الاجارة جاز ولو
طلب التسليم في الحال في الحال فسد البيع صل باع ارضا
فيها زرع بقل يتوقف على المزراع لانه مستأجر للارض
فلولم يجره لا يفسخ البيع ويخبر المشتري من ثمره وفسخ
لعن البايح عن التسليم فلوا جاز جاز فطس باع ارضا
بلا زرع فلوا جاز المزراع نقد لولم يجر ولا يتخير المشتري
في ظاهر الرواية لا يجوز بدار من المزراع فلولم يجر فللمشتري
نقصه لا للبايع ارض فيها زرع فباعها بدونه او عكس

جاء وكذا لو باع نصفها بدون ولو باع نصفه بدونها لم يجز الا
ان يكون بينه وبين الاكار فيبيع الاكار حظه من رب الارض
فيجوز ولو باع رب الارض حظه من الاكار لم يجز هذا هو البند
لرب الارض فلو لا كاري فينبغي ان يجوز ولو باع نصفها بنصف
جاء قاضي خان باع ارضه بلا عذر قبل القا بذر فيها لو البذر
له جاز بيعه وللشري من الاكار من الزراعة ولو من المزارع
لا ينفذ البيع على المزارع فلا ينفع المشتري من الزراعة ان
هو مستاجر للارض ومن اجرا رضا ثم باعها لا ينفذ بيعه في حق
ستاجره وكذا هنادي ارضه مزارعة فزرعها العامل ونبت
ثم باع الارض برمي العامل جاز ويقسم الثمن على الارض والزرع
فنصيب الارض لربها فقط ونصيب الزرع يتقسم بين رب
الارض والمزارع لانه بدل ملكهما ولو باع الارض بعد الزرع
قبل النبات باذن المزارع جاز ايضا والارض ح الزرع للمشتري
ويقسم الثمن على قيمة الارض مبذورة وغير مبذورة فالقيمة
الثانية للبائع فقط وفضل ما بين القيمتين يكون بين البائع
والمزارع هذا في البيع برمي المزارع فلو باع بلا رضا
وبعد نبات الزرع يتوقف على اجازة المزارع ان لو باعها
بعد النبات وهو محبوس بدين لا وفاله الا من ثمنها لم يجز
بلا رضا المزارع ففي البيع بلا عذر او لم يان يتوقف وان
باع بلا رضا وبلا عذر بعد القا البذر وقبل النبات يتوقف
على اجازة العامل كان البذر للعامل او لرب الارض اذا كانت
بينهما شراكة بالقا البذر فيتوقف على اجازة شريكه ان اجاز
جاز وان لم يجز ولم يفسخ حتى ادرك الزرع او مضت مدة
الزراعة فان باع الارض بزرعها فله المشتري اخذ الارض ونصف
الزرع حصتها من الثمن يتقسم الثمن على الارض كالو باعها

ابتدا

ابتدا كما سر هذا اذا كسر البائع الزرع في البيع فان لم يذ كر
لا يدخل فيه الزرع وكذا لو باع الارض بكل حق هولها او يرافها
لا يدخل الزرع وعن ح وس لو باعها بحقوقها وسرافها يدخل
الزرع والنشر ولو قال بكل قليل او كثير هو فيها او منها يدخل فيه
الزرع والنشر من باع نصف زرع مشترك من شركه جاز في
ظاهر الرواية وعن محمد لا يجوز حصن باع مزارع حظه من الزرع
من رب الارض او من غيره لم يجز وفيه بيع حظه من رب الارض
او غيره جاز بعد النبات لا قبله عدة بيع المزارع حظه من رب
الارض او غيره جاز لا عكسه بلا رضا وما بقي من الاعمال
من سقي وغيره ينبغي ان لا يسقط من المزارع ما دامت مدة
المزارعة باقية ح كلفظن في ارض ادرك بعضه فباع مائة
من قطعا جاز لو ادرك اكثره فالأقل فلو زرع كله له فباع
نصفه بلا رضا جاز لو سدركا والا لا تصرف لم يتناول البيع
ففسد كبيع جذع في سقف فلو لم يفسخ حتى ادرك الزرع
ينقلب جائزا لزوال المانع ويعلم من هذا كثير من المسائل
وكذا زرع مشترك بين اثنين او ثلاثة باع احدهم حظه من شريكه
او من غيره لم يجز غير مدرك وينقلب جائزا اذا ادرك ولو
مدركا وقت البيع جاز وكذا القطن وسائر انواع الزرع لو
باع نصفه وحظه بلا رضا اما لو باع النصف الزرع مع نصف
الارض من شركه وغيره وهو لم يدرك بغير رضا شريكه
جاز ان ارض بينهما فيها قطن في ارض رجل فباع احدهما نصيبه
من شركه او من غيره قبل ادراكه لم يجز كزرع مشترك ولو
كان القطن بين الاكار ورب الارض فيبيع الاكار نصيبه من
رب الارض يجوز لا عكسه جاز لم يجز بيع نصيبه من الزرع
وهو رجل قد شري نصيب احدهما من البناء بلا رضا لم يجز قد

باع نصيبه بداره في الاخر حتى لم يخرج نغيا للضرر من الاخر فلو
 باع الاخر نصيبه بعد ذلك من ذلك المشتري ينقلب البيع جازيا
 وزال الضرر عنه. بيع نصف زرع انما لا يجوز لولرب الارض
 حق القرار بان زرع بحق ولم يكن له حق القرار بان تعدي
 في الزراعة لكونه غاصبا جازيا. البيع النصف انما يستحق عليه
 قلمه ويستحق القلم كقلمه حقيقة وفيه يجوز بيع نصفه فكذا هذا
 وكذا بيع نصف بنا بداره جازيا مستعدا في البناء لو محققا و
 هذا مما يحفظ جد اظه ان الم يترك الثمر او الزرع لم يخرج بيع
 نصف بداره في العاقل والمزارع حصص لا يدخل الزرع في بيع
 الارض نبت اولاه لا يدخل لولم ينبت لانه مورد فيه
 كناع ولونبت ولم يصرفه قيمة قيل يدخل وقيل لا وهذا بناء
 على اختلاف في جواز بيعه قبل ان تناله الشافر والمناجل
 حسن لونبت ولم يصرفه قيمة اولم ينبت قيل لا يدخل والصواب
 دخوله فقط الصواب دخوله تبعاً له عليه في شقي وذكر في كتاب
 لولم ينبت وحل لوعن البذر والا فلا فلو سقاه المشتري
 حتى ادرت فهو متبرع فيما فعل ولو كان للبايع بخلاف العفن
 لان برفسد في الارض لم يخرج بيعه منفردا فصار كجزء من
 الارض فدخل في البيع وكذا لونبت ولا قيمة له خصص افني ابو
 بكر ان تمرا او زرعاً لا قيمة لهما دخلا ان لم يخرج بيعه منفردا
 شني باع كرميا باثا او وفا في اوان دور الثمر قيل يدخل
 الثمر تبعاً وهو الصواب اذا الثمر لم يظهر او ظهر ولكن لا قيمة
 له فصار كحادث بعد البيع وقيل لا يدخل بداره لولم موجودا
 وقت البيع جنس آخر في الزرع في ارض الغير باذن او بدونه
 وما يناسب من حال الزرع المشترك ونحوه في زرع ارضا
 باذن ربهما فاراد ربهما اخراجه ليس له ذلك فلو قال انا

اعطيك

اعطيك نفقتك وبذرت واخرجك قبل خروج الزرع لم
 يخرج ولو اصاب على ذلك جاز ولو زرع بداره يخرج بالقلم
 ان نبت الا ان يرعى المزارع باخذ بذر من رب الارض
 فقط اراد رب الارض ان يعطي المزارع بذره ونفقة ويخرج
 من الشركة ورضي به المزارع جاز لو اطلع الزرع والافلا
 شني زرع ارض غيره بداره فقال لربه ارفع اليه بذر
 واكون لك اكارا والزرع بيننا فدفع اليه مثل بذره فالزرع
 كله لرب الارض وللزارع ارضه مثله قاضي خان ارض بينهما
 زرعها كلها ارضا بداره شركه قال محمد ان اطلع الزرع
 فتر ارض على ان يعطي غير الزرع للمزارع نصف بذره ويكون
 الزرع بينهما نصيبين جاز ولو تراضيا قبل نبات الزرع لم يخرج
 وان كان قد نبت فاراد من لم يزرع ان يطلع الزرع يقسم
 الارض بينهما نصفين فاذا اصاب من لم يزرع يطلع ما فيه من
 زرع ويضمن له الزرع ما حصل لارضه من نقصان القلم
 في شراها وزرعها ثم اشرك غيره فيها جاز لو اشركه في زرع
 فقط فت قال س لو غصبها وزرعها فلان نبت جازيها فهو
 مخير ترك بذره فيها باجر مثل ارضه البذر للغاصب وجيز
 روي هشام عن محمد لو غصبها فزرعها ثم اقتضا قبل النبات
 فرب الارض مخير تركه حتى ينبت ثم يقول اقلع زرعك وان شا
 اعطاه ما زاد البذر فيها فتقوم وفيها بذر و بذر فاعطاه
 فضل ما بينهما وروي المعلى عن س انه يعطيه مثل بذره
 فقط والخيار ارضه ضمن قيمة بذره مذكروعا في ارض غيره
 وهو ان تقوم سرورته بذر حجب قلمه وغير سرورته
 فالفضل قيمة بذر زرع في ارض غيره وفيه غصب ارضا فزرعها
 فلمرها ان يامر الغاصب بتفريقها فلو ابي فلمرها ان يفعل
 ما لو رفع الي الحاكم لفعله قال س يرد به قلمه بنفسه ولولم يخرج

المالك حتى ارث الزرع فهو للغاصب وللمالك ان يرجع
بنقصان ارضه كذا في وسيل صط عن غصبها وزرع فيها
قطنا فاشترى الارض زرعها وزرع شيئا اخر هل يضمن زرعها
للفاغب شيئا اجاب لا يضمن ان فعل ما لو رجع الي الحاكم
لفعله ومن زرع ارض غيره بلا امره يجب الثلث او السرج
علي ما هو معروف تلك القرية وفي رواية كتاب الزراعة
اجاب علي السعدي وسيل شي در دهمي معهودت
كه غله بكار بذر خصه بني سنه بك جهار يك بز هند
كيس بز وجه تعدي كشت غله واجب شود يا في اجاب
شود فقط زرع الاكار سنين بعد يعني مدة الزراعة جواب
الكتاب انه لا يكون سزاعته فالزرع كله للكار وعليه تصدق
ما فضل من بذره واجر مثل عمله وهكذا كانوا يفتنون بخيار
وقيل يكون سزاعته وقيل لو كانت الارض معدة للزراعة
بان كان زرعها لا يزرع بنفسه ويدفعها سزاعته فذلك علي
المزارعة فلم يخصصه علي ما هو معروف اهل تلك القرية
لكن انما يحمل علي هذا لو لم يعلم وقت الزراعة انه زرعها
غصبا صريحا او دلالة او علي تاويل فان من اجر ارض غيره
بلا اذنه ولم يجر زرعها وقد زرعها المستاجر فالزرع كله
للمستاجر لا علي المزارعة وان كانت الارض معدة للزراعة
الا في الوقت يجب فيه الحصة او الاجر باي جهة زرعها او سكنها
اعدت للزراعة اولا وعلي هذا استقر فتوي عامة المتأخرين
يقول الحقيمر في فصل سايل الوقت نقلا عن لطفه انه يعني
بضمان المنافع في الوقت ومال البتيم والمد للفتنة انتهى
فليتأمل فيما هو الصواب صك سزاعها مع زرع لم يترك
ثم تغا سزا فالزرع للشري اذا العقد ورد علي التفصيل
لا علي الجب فلا يبرد الغصب علي الحب سئل شي لم ارض

فقد

فقال لقوم معينين هر كه اين سال در بين زمين جيري بكار
وبختم بنم غله سرا بود زعيمه او را فزرعها القوم بذرهم
فرب الارض ياخذ النصف اولا اجاب في قيل له لو لم تصح
هذه للزراعة سزاعته زميني واجب شود يا في اجاب
شود چون بروجها اجارة كشته باشد غصب ارضا
وزرعها ونبت فلل مالك ان يامر الغاصب بقلعه فلو اجب
فلل مالك قلعه فان لم يحضر المالك حتى ارث الزرع فهو
للفاغب وللمالك تضمين نقصان ارضه في زرعها بغير اذنه
يجبر بالقلع اذا نبت ضعف بذر ارضه برافذر اخر شمير افصار
سته ملكا بر الاول فلو شاعنه براضه ورا في الحال يعني
تقوم الارض بذرة وغير بذرة فيضمن الفضل وبصير البر
ملك الثاني ولو شاعنه حتى يميز البر من الشير فيوسر بقلع
الشير ولو لم يفعل شي من ذلك حتى استخصد فالبر للمالك
والشير للمالك ولو شافها زرعها حتى يزرعها الثاني فنبت
فالزرع كله لرب الارض وعليه الشير لصاحبه يقول الحقيمر
الظاهر ان المراد من الضمير مثل اصل بذر الشير لا الشير
الذي نبت كال نخني وجهه قال وكذا لو غصب ارضا فزرعها
ثم زرع اخر فالزرع كله للثاني ويضمن الاول مثل بذره
ونقصان الارض علي الاول في غصب ارضا فدفعها سزاعته
فالزرع بين الراغب والمزارع فلو اجاز المالك قبل النبات
جاز وله حصة الغاصب من الزرع والغاصب يتولي قبض
ذلك وضمن المزارع نقصان الارض الي وقت الاجارة
ولو اجاز بعدما نبت وصارت له قيمة فالزرع كله للغاصب
ويتصدق بقيمة ما قبل الاجارة الي الاجارة بعدما رفع
من ذلك نقصان الارض الي وقت الاجارة وبعض سايل
زرع ارض الغير يا في الاستغناء بشتك في فصل الضمانات

١٠

بيع ثمر على شجرة نحو ذلك بيع الثمر على الشجر ثلاثة أنواع
 الأول بيعه غير منتفع به بان لا يصلح للأكل ولا لعلف الدواب
 فقبل جاز وقبل لا وصلة جوازها وفاقا ببيع مع الاوراق
 بان يبيع الكشري مثلا في اوائل ما يخرج من ورده مع اوراقه
 فيجوز البيع في الكشري تبعا ويجعل كان الكل ورق فيجوز
 في الكل الثاني بيعه بعد ما صلح للانتفاع لكن لم يتناه عظم
 فلو باع مطلقا او وسط القطع جاز ولو وسط الترتل
 فسد وفيما جاز لو تركه برضاه طاب له الزيادة وكذا لو
 استاجر الشجر ان الاجارة تبطل لعدم العرف والحاجة فيبقى
 مجرد الاذن قطب بخلاف ما شري زرعيا فاستجاره
 الى الادراك فان الزيادة لا تطيب اذا الاجارة فاسدة
 فلم يكن في حكم العدم فيفسدها ان يضمن فاورث شيئا
 بخلاف الباطلة فانها لعدم فبقي ان يجرى من الفساد فلا
 خيب الثالث بيعه بعد تنافى عظمه فلو باع مطلقا او بشرط
 القطع جاز ولو وسط الترتل لم يجرى قياسا وهو قول وسر
 وجاز استحسانا وهو قول م قال لانه اذا تنافى عظمه
 ياخذ النضيج من الشمس واللوز من الغر والطم من الكواكب
 الكل من فقط وفيه شري ثمر قبل ادراكه يجرى من الشري
 بقطعه في الحال وكذا الزرع ولو اراد ترك الزرع الى
 الادراك يستاجر الارض الى سدة يعلم ادراكه فيها حد جاز
 بيع ثمر ظهر ولم يصير منتفع به هو الصحيح ونهي النبي عليه
 السلام عن بيع الثمر حتى يبيد واصلاحه والمراد بالبدو
 الظهور وصلوصه للانتفاع حالا ومالا وقيل لم يجرى قبل بدو
 صلاحه والاول اصح وعليه المشتري قطعه حالا تغريفا
 لملك الباي هذا اذا شراه مطلقا ووسط القطع ولو شرط
 تركه على الشجر فسد لانه لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك

ملك الغير او هو صفت في صفتة وهي اعارة او اجارة في بيع
 هداية لم يجرى بعة باستثناء ابطال معلوم منها لان
 الباقي بعد الاستثناء مجهول بخلاف استثناء شجر معين ان
 الباقي معلوم بالشاهدة قالوا هذا على رواية اما على
 ظاهر الرواية فينبغي ان يجوز ان الحاصل ان ما جاز ايراد
 العقود عليه منفرد اجاز استثناءه من العقد وبيع قفيز من
 صبرة جاز فكذا استثناءه بخلاف الاستثناء بالحمل واطراف
 الحيوان اذ لا يجوز بيعه فكذا استثناءه ويجوز بيع الحنطة
 في سنبها والباقي في قشرة الاول وكذا الارز والسمسم
 واللوز والجوز والفستق في قشوره الاولى فقط شري ثمار
 بستان على ما هو العرف وبعضها فرب لا بعضها لم يجرى في ظاهر
 المذهب وكان يحق بجوازها في الثمر والباقيان والبطيخ
 وغير ذلك وزعم انه مردي عن اصحابنا وكذا عن بعضهم
 انه كان يفتي بجوازها ويقول اجعل الموجود اصلا في البيع
 والحادث بعده تبعا ولذا شرط كون الخاضع اكثر من الحادث
 اذ الاقل تبعا لاكثر بلا عكس وروى عن محمد انه جاز بيع
 الورد على الاشجار ومعلوم ان الورد لا يخرج جملة قال
 شيخ الاصح عندي انه لا يجوز ان المصير الى هذا انما يكون
 عند الضرورة ولا ضرورة هنا جواز بيع اصول هذه الاشيا
 مع ثمارها فيما يتولد على ملكه نص عليه الغدوي فلولم يرخص
 الباي ببيع الاشجار فليست ثمارها موجودة بكل الثمن
 ويجعل الباقي فيحصل مرادها بهذا الطريق فينبذ لا حاجة
 الى بيع المدوم حصص مثل بعضهم عن شري كرم ما فيه انواع
 الثمر بعضها مدرك لا بعضها قال لو شراها جملة جاز ولو
 فيها لافية له وهو اقل لانه يبيع الاكثر حصصا مثل عن شري

الانزال قال ماله اولاً كثره قيمة جاز بيمه استحقاقاً وما لا
قيمة له حالاً كخوخ ورمسان ونحوها لم يجز بيمه حالاً والحيلة
ان يبيع المشتري ماله قيمة ويبيع له ماله قيمة له فاذا ادرك
بتناوله المشتري على وجه الابدان من ثم يوجد بعضه
بعد بعض كبطيخ وبارنجان يجوز بيع ما ظهر منه لا ما لم يظهر
والوجه بيع الاصل بما فيه باع ثم كرم وادرك من كل نوع
شئ وسائط تركه حتى البيع والشرط وان لم يجعل تركه
اجدا معلوماً حتى جاز عدم ولو بد اصلاح بعضها وتعارف
بعضها ولو يتاخر ادراك بعضها كثير اجاز البيع لافي العيب
ان بعضه قد يدرك في الشئ ولا يوجد في الخلل هذه التفاوت
من باع ثم اقتل ادراكه نحو حصص وتغاح جاز لافي ضوخ
وكثري الا اذا ادرك بعضها فجوز فيها ادراك لا فيما لم
يدرك على تلك الشجر ولو يتاخر ادراك بعضه وباع الموجود
فقط ولو لم يأخذ المشتري حتى خرج شئ اخر فسد البيع
لاختلاط البيع بغيره يقول المغير في الفرق بين التعلق وبين
الخوخ والمكثري نظر ان لا يظهر له وجه اصلاح والله اعلم
لواثر اخر قبل التخلية ولم يتميز بينهما فسد البيع لا لوان
بعدها فها شريكان وصدق المشتري في الزيادة ولو شري
ضوا او كثر في قبل النضج قال ابو جعفر لم يجز الا ان ينضج فيستيق
البعض فيجوز كما قال سبيع الغليق وبعضها روي يجوز
ويجعل البعض تبعاً للبعض فقط شري انزال كرم بعضها
نضج لا بعضها فالصحيح انه يجوز سواء نضج بعض كل نوع او
بعض الانواع وبعضه في وهذا الوبايع الكل فلو باع النصف
والبعض في لم يجز وكذا لو شري كبا بينهما فباع احدها نصيب
والبعض او الكل في لم يجز هذا الوبايع من اجنبي فلو من

كريم

شريكه افق السخدي انه لم يجز وبعضهم قالوا لو باع العامل
من رب الكرم جاز لا على كرم كزنجير كرم بينهما باع احدها
خطة من نزره وهو حصص لم يجز كزنجير مشترك في وفد
البيع ان اطلب الشري القطع ولو لم يطلبه حتى ادركت
لم يطل البيع حتى لم يجز بيمه وهو حصص وان لو جاز لكان
له ان يطالب شريكه بالنصف فينضج شري شئاً ينمو
ساعة فساعة قال الامام المظلي لم يجز لو ينمو من سفله
كصوف ووبر فيختلط المبيع بغيره الا الكراث ولو ينمو من
اسفله للمعامل وفيه قال لا خربعت منك بعت مسطحة
عنب هذا الكرم كل وفركبذا فلو كان وقرة معلوماً عندهم
والعنب جنس واحد ينبغي جوازه في وقرة واحد عند الامام
وفي الكل عند سوسم وجعلوا هذه المسئلة كصبرة البر ولو
عنب الكرم اجناس قال ينبغي ان لا يجوز البيع في شئ عند
الامام ويجوز عندها في الكل وينبغي بقولهما تيسيراً على
الناس ايضاح اختلافوا في بيع الاشياء التي يوارى بها التراب
من النبات كجوز وبصل وكراث ونحوه فقال الامام والشافعي
واحد لا يجوز ذلك الا ان يغلق ويأخذ وقال مالك يجوز
بيع ذلك كله اذا علمت اصوله اوردت عليه فروعه وتناهي
طيه فقصط شري عنب كرم على انه الف من فاذا اهو
تسعة فله شري اخذ بايمه نجعة مائة من من الثمن
قالوا وعلى قياس قول الامام بفيد البيع في الباقي روي
هذا عن الامام وبه افق وقال شيخ صم المقدني وجد
شئ هزاز من انكور ادين زريتوا فرستم جاز لو نوعا
واحد اكبيع البر من نوع واحد ولو من نوعين لم يجز شري
نصف ما في هذا الكرم من العنب على انه ثلث مائة من جاز

لو وجدته كذلك فتوسط جاز وجده بذلك الوزن أو اقل وأكثر
 عن قال بعنك هذا الكرم يقع على الأرض فلو كان فيه تمر ينظر
 ان كان الثمن ثمن التمر فهو على التمر ولو ثمن الارض والاشجار
 فهو عليها جاز له فطن في أرض أدرك بعضها فباع مائة
 من من قطنها جاز لو أدرك أكثره والا فلا حتى لو في الأرض
 مائة من القطن فباع منها مائة من فلو أدرك منها مائة
 من أو أكثر جاز البيع والا فلا قال صاحب جامع الفصولين
 أقول فيه نظر إذ يقتضي أصل المذكور ان أدرك لو أكثر من
 خمسمائة من ينبغي ان يجوز ان المدرك أكثر من غيره وقوله
 والا فلا يقتضي ان لا يجوز لو اقل من ستمائة من وبينهما
 تدافع والله اعلم وعلى هذا لو باع العت من من عنب هذا
 الكرم والعنب مدرك في الكل نوع واحد جاز يقول الخبير
 لاندفع أصلا ان المراد بالأكثريته في قوله لو أدرك أكثره
 هو ان يكون المدرك قدر الباقي ونصفه تخمينيا كما افاده
 قوله لو كان ستمائة من أو أكثر بعد قوله فلو في الأرض العت
 من الخ وليس المراد ان يكون أكثر من الباقي ولو قدر باسبر
 كما توهم المفسر ان في معرفته تفسير بل تعدر بخلاف
 القدر الكثير كما لا يخفى على ذي فهم عربي هو يدخل في بيع
 الأرض كل شجر للتأبيد فلو غرسا ينقل لم يدخل في بيع
 الأرض حصص قال بعضهم كل شئ يزيد في غسه كالافصان
 يجوز بيعه بلا أصله وكل ما يزيد من أصله لم يجز افراده
 بالبيع من أصله كالشعر فتم شري فصلا قبل ان يصير
 مستقما به اختلف في جواز ولو بعد ما أصله لعل الدواب
 جاز لو اطلق البيع أو شرط الغل وفسد ولو شرط تركه
 ان لا يقتضيه العقد وهو شغل ملك الغير ان هو صفقة

بصفحة

في صفقة وهو عارة أو اجارة في بيع جفت شري فصلا ولم
 يقتضيه حتى صار حيا بطل البيع عند اي حنيقة لا عند اي يوسف
 ح باع حشيش أرضه فلو ثبت بانيته كسقيها لاجل الحشيش
 جاز لا لو ثبت بنفسه لانه مباح لا مملوك شمس لم يجز بيع
 كلاً من أرضه ولا ما من يره أو نهره لقوله عليه السلام الناس
 شركاء في ثلاث الماء والكلى والنار فلم يكن الباع أولى من الشري
 للشركة ولانه على أصل الاباحة قال مجرزه لم يجز بيعه كصيد
 في أرضه وكذا فيها ان ما هو على أصل الاباحة لا يملك بالحيارة
 وكذا لو ساق ما إلى أرضه حتى لحقة مؤنة فخرج الكلال مجز لم
 يبعه ان سوق الماء ليس بحيارة للكل فيبقى على أصل الاباحة
 وهذا على خلاف ما سرف في ح والله اعلم الفصل
 الثاني والثلاثون في انواع الضمانات الواجبة وتفاصيل كيفياتها
 وفي تضمن الامين برادة الضمين ضمان الامر وفي ص امره باخذ
 مال الغير ضمن الاخذ الامر ان الامر لم يصب وفي كل موضع لم يصب
 الامر لم يضمن الامر ضمن الامر لو سلطانا لا لو غيره ان امر السلطان
 اكراه ان المأمور يعلم عادة انه يعاقبه ان لم يمثل امره بخلاف
 غير السلطان فضمن السلطان لا مأموره فتصم ادعوى على
 الضامن لا غيره ذكر محمد في سبر ان مجز امر السلطان ليس
 باكراه لو لا يخاف منه المأمور ولو لم يمثل امره وفيه من الناس
 من جعل مجز امره اكراهه ولو لم يخف منه المأمور لو لم يمثل عدة
 خرق ثوبه بامر غيره ضمن المخرق لا الامر والذي يضمن بالامر
 السلطان أو الوالي ان امره فتن ادعى ضمانا على امرائه
 امر فلانا فاخذ منه كذا تصم ادعوى على الامر لو سلطانا
 والا فلا لان امر السلطان اكراهه فانه يعاقبه لو لم يمثل امره
 واما امر غيره فليس باكراه بل مجز امر الامر بما لا يملكه

عين

الامر لغو فضمن المامور بالامر قال صاعب جامع الفصولين
بعد ذكر هذه المسئلة في الفصل السادس اقول ينبغي ان
يكون امر المولى كامر السلطان في صحة الدعوى عليه كما سياتي
في فصل الضمانات وكذا ياتي فيه انه يضمن من امره بالتلاف
قال رجل فليتأمل فتن ارجي ضمانا على المامور صرح ان كان
امره غير السلطان بناء على قول الامام لا على قول س وم كان
سياتي بعد اسطر قاضي خان الاكره لا يتحقق الا من السلطان
عند الامام وعندها يتحقق من كل متقلب بقدره على تحقيق ما هذه
به وعليه الفتوى وان غاب المكره من نظر من اكرهه يزول الاكره
وتنفس امر السلطان بلا تهديد يكون اكرها وعندها لو المامور
يعلم انه لو لم يفعل ما امره به يفعل به ما يفعل السلطان كان
امره اكرها واذا اكره برعبد قيد او حبس على قتل سلم
فيعمل لا يصح الاكره وعمل القاتل القصاص في قتلهم وان
اكره يقتل او اتلاف عضو ففعل قال في بيع الاكره ويجب
القصاص على المكره دون المامور قال في بيع الاكره ولا
قصاص على احد وعلى المامور في مقتول في ماله من ثلث
سنين وقال في الاكره باطل ويجب القصاص على المامور
وفي فتاوي قاضي خان اجاب الاكره برعبد حبس او قيد
يظهر في الاقوال نحو بيع واجارة وافرار وهبة وصدقة وبراء
الغريم من الدين ونحو ذلك فلا يصح منه هذه التصرفات ولا
يظهر في الافعال حتى لو اكره برعبد قيد او حبس على ان
يطرح ماله في الماء او النار او يدفع ماله الى فلان ففعل المامور
بذلك لا يكون مكرها والاكره برعبد قتل او اتلاف عضو
يظهر في الاقوال والافعال جميعا ودرر الاكره اما سلمي
يفسد الاختيار كما لو كان بالتلاف نفسه او عضوه وغير سلمي

لا يفسد

لا يفده لو حبس او قيد مدين او ضرب شديد بخلاف
حبس يوم او قيد يوم او ضرب غير شديد الا الذي جاءه مختارات
اولذي ضعف قاضي خان صريح امر صبي يقتل رجل فقتله
فالدية على عاقلة الصبي ثم يرجعون على عاقلة الامر علم الصبي
بفساد الامر ولم يعلم ولو امر صبي صبي يقتل انسان فقتله
فالدية على عاقلة القاتل بلا دفع على عاقلة الامر ولو امر
صبي بالغا يقتل شخص فقتل المامور لا يضمن الصبي ولو امر بالغ
بالغا ضمن القاتل ولا شيء على الامر عبدا دون امر صبي
بتهريق ثوب انسان او ارسل صبي في حاجة فمطب الصبي
قال الامام يضمن الامر ولو امره يقتل رجل ففعل لا يضمن
الامر انتهى يقول الحقوقي الاشباه والنظائر الامر لا يضمن
بالامر الا في ست مسائل الاولى ان كان الامر سلطانا
والثانية ان كان مولى للمامور الثالثة ان كان اب للمامور
الرابعة ان كان المامور عبدا للمفتر الا ان امر بالتلاف
مال سيده فله ضمان على الامر الخامسة ان كان المامور
صبي والامر بالغ السادسة ان امره بحفر باب في حائط
المفتر فالضمان على المفتر ويرجع به على الامر انتهى يقول الحقوقي
والسابعة صاحب حانوت امر اجير له ليرسل الماء في طريق
السكن ففعل وعطب به انسان عن من يضمن الامر ولو
امره بالوضوء فتوضي كان الضمان على الاجير لان منفعة الوضوء تكون
للمتوضي ومنفعة الارسال تكون للامر كما ذكر في اخر الاجارة
من قاضي خان وفيه من الجنابات لو امر اجيرا او سقا برسل
فناء ركنه وعطب به انسان ضمن الامر لا الراسل انتهى
والثامنة لو امر اخر ببيع هذه الشاة فذبحها ثم ظهر انها
لعينه يضمن المامور ويرجع على الامر كما في جنابات الهداية

صان الساعي وفي عدة سعي الى سلطان ظالم حتى عزم رجا
فلو جئت نحو ان كان يوزيه وعجز عن دفعه الا بسعيه او قسما
لا يتنع بالامر بالمعروف وفي مثل هذه لم يضمن الساعي في سعي
الى سلطان ظالم ان يفلح ما كان كثيرا او وجد كثر او اصاب
ميراثا او عنده مال فلان الغايب او امر يريد ان يجور باهلي
او امر قهر في او ظلمي فلو كان السلطان ممن ياخذ المال
بهذه الاسباب ضمن لو كان كاذبا وكذا لو كان صارقا الا انه
غير متظلم وغير محتسب في ذلك لم يضمن المضروب لوسعي
فكن السعاية الموجبة للضمان ان يتكلم بكذب يكون سببا
لاخذ المال منه او لا يكون سرا به بالصدق اقامة المسبة
كالوقال عند السلطان انه وجد مال وقد وجده فهذا يوجب
الضمان اذا الظاهر ان السلطان ياخذ من المال بهذا السبب
فقط لوسعي بل انبأ اصل ضمن كذا اختاره المتأخرون
انه لوسعي الى سلطان فخره روي عن بعض علمائنا انهم
افتوا بصحة الساعي وبعضهم قال لو اشهر السلطان
بتفريم من سعي اليه ضمن والا فلا ونحن لا نقتي به فانه خلاف
اصول اصحابنا اذا سعي سبب محض للاهلث اذا السلطان
يخرجه اختيارا لا طبعيا لكن نكل الامر الى القاضي اذا الموضع مجتهد
فيه اسب بكي راو لاغ كرفت خداوند اسب بكي راو
اسب خود را خلاص كرد فقيل اجاب شين انه يضمن ولو كانت
الرواية بخلافه وهي انه المودع لودل سارقا على الوديعة
ضمن لا التزامه الحفظ بخلاف غير المودع فاعتبرها بمسئلة
السعاية بلاحق عدة قال وجد فلان كثر او لقطعة فظهر
كذبه لو السلطان عارل لا يفرم بثل هذه السعاية او قد
يفرم وقد لا يفرم برعي الساعي ولو وقع في قلبه انه يجبي الي

امارة او امته فرغ الى السلطان فخره فظهر كذبه لم يضمن الساعي
عندها وعند محمد ضمن وبه يفتي ثلثة السعاية في زماننا
قد قال عند السلطان ان فلان فرساجيدا او امته صيده
والسلطان ياخذ فاخذ ضمن ولو كان الساعي قاضيا بعد
عقده وسوا خبر الساعي عند السلطان او عند غيره لو كان
ذلك الغير محال بقدر على اخذ المال منه وعجز عن دفعه ضمن
الساعي شري شيا فقيل له شريته ثمن غالي فسي الشري
الباج عند ظالم فاضره ضمن لو كان ذهابا لوصاد قاص الجاني لو امر
العوان بالاختلاف اعتبار الظاهر ضمن الاختلاف الجاني وباعتبار
الساعي ضمن الجاني فليتا مل فيه عند الفتوي في الفتوي على ان
الاخذ ضمن على كل حال ثم لو دفع الماخوذ الي امره يرجع عليه
لا لو تلف عنده ولو انقضى فمناجاة الامر بامر فهو كما مور
بالانفاق من مال نفسه في حاجة الامر وقيل رجع لو شرط الرجوع
وقيل لا صح انه يرجع شرط او لا ط المختار ان الجاني لا يضمن
واما الجاني لو راي العوان بيت رب المال او بيت شريكه
ولم يامر بشيء حتى اخذ العوان المال او اخذ من بيته رهنا بالمال
المطلوب لا جل ملكه وضاع الرهن فالجاني والشريك لم يضمن
بلا شبهة ان لم يوجد منه امر ولا حصل ورفع العوان ممكن بطريقه
بخلاف بخلاف دفع السلطان يقول الحقير قوله الجاني لا يضمن
مخالفة لما مر من اختيار المتأخرين تضمن الساعي بلاحق وقوله
رفع العوان ممكن بناء على قول الامام في ان الاكره لا يتحقق
الا من السلطان وقد مر قبل الصحيفة نقل من قاضي خات
ان الفتوي على قولها في انه يتحقق من كل متطلب قارر على
ايقاع ما هدره به فليتا مل فيها هو الصواب فقط مرري

ان خازنكبي جيزدي بر باد شت و كذا و فلما لك تضمين
 الجاني السرتهن لو كان السرتهن طابعا ارغى عليه سرقة وقدمه
 الي السلطان بطلب منه ضرب به حتى بقر فخره سرقة او مرتين
 وجسه قاف فقصده السطح لينفلت فقصفا فاف وقدم
 في هذا الامر فظهرت السرقة علي يد غيره فللورثة اخذ مدعي
 السرقة يدية مورثهم وبزامة اراها الي السلطان غصب
 قن و نخوة وفي قتل اسرقنا با باق او قال له اقتل نفسك ففعل
 ضمن قيمته ولو امره بالتلاف مال مولاه فالتلف لم يضمن الامراء
 بامره با باق و قتل صار غاصبا اذا استعمل في ذلك الفعل
 اما بالامر بالتلاف مال مولاه لم يصرف غاصبا لانه بل غاصبا
 لغنه وهو لم يهلك و اما المتلف قال المولي بفعله فنه قال
 صاحب جراح الفصولين اقول في فقط مسألة تدل علي
 خلافه وهي لو امر قن غيره بالتلاف مال رجل بغير مولاه ثم يرضع
 علي امره لانه صار مستوعلا للقرن فصار غاصبا ويمكن الجواب
 بانه لا ضمان علي القن ولا علي مولاه في اتلاف مال مولاه فلا
 رجوع علي الامر بخلاف اتلاف مال غيره المولي ويمكن ان
 يكون في المسئلة روايتان فان قيل يدل ايضا علي ان الامر
 بضمن وان لم يكن سلطانا ومولي وقد مر خلافه فالجواب
 ان السراية هو الضمان الالته اي الذي هو بطريق الاكره
 بدلالة ان المباشرة بضمن ثمة بخلاف ما نحن فيه فافترقا
 والله اعلم قد غلامي را كرفت وخواجه را خبر را و كنه ترد بك
 شت يا ذا اعلام كنه لا يضمن بنده بكي كنهجت و بنده
 و بكي را بر خود ب و بنده بر بنده حاضر شد يني ان لا
 يملك مولي الغايب مطاوعة الفاضل بقيمة قنه ويجبر مولي

الحاضر علي بيعه لضمان قيمة الغايب لانه اختلاف فعلي من استحال
 قن الغير كغصبه فيضمن لو هلك من ذلك العمل ولو اورد قنا
 فبعثه المودع في حاجته صار غاصبا ولو بينهما قن استخذه
 احدهما بغيبة الاخر فاف في خدمته لم يضمن وفي الدابة يضمن
 نه ضمن القن ايضا منك لا يضمن في تصرف دابة مشتركة كالاستخدام
 ولو لم يحمله وطهاق في سرقة الاملاك لم يجز لاحد الشريكين
 ان يتصرف في نصب الاخر الا باذنه وكل منهما فيه كاجبي ط استعمل
 قنا او امته لغيره فافق حال الاستعمال ضمن كغاصب فتصط
 استعمال قن او امته لغيره فافق حال الاستعمال ضمن كغاصب فتصط
 استعمال قن غيره ضمن سواء علم انه قن الغير او لا فنه راد
 الا بق استعماله في حاجته في الطريق ثم ابق نه يضمن قال صاحب
 جراح الفصولين هذا يشير الي انه يضمن وان ابق بعد ما فرغ
 من استعماله ويمكن ان يملك بانه لما استعمله ظهر انه اخذ
 لنفسه فلا يبرأ الا برده الي مالكه بخلاف المودع فان يد
 مستفارة با يداع امالك فبالوافق يعود الي يد المالك هي
 بخلاف الا بق فتصط قال اني صرفا استعملني فاستعمله في عمل
 نفسه فملك ثم ظهر انه قن ضمن علم اولا ولو استعمله في عمل
 غيره لا يضمن اذ لا يصير غاصبا كقولك لقن غيره ارتق الشجرة
 وانشر الثمر انت لنا كله فتصط لم يضمن الامر ولو قال لنا كله
 انت وانا فني خ انه ينبغي ان يضمن قيمة كله اذا استعمل
 كله في منفعة كذا في حاشيته بعض كتب الذخيرة وفيها استعمال
 قن غيره فملك بعد ما فرغ من استعماله ينبغي ان يكون كغصب
 دابة من الاصطبل ثم رده اليه لا الي المالك فيه روايتين
 في رواية يبر لا في رواية يقول الحقير ميرا عند زفر لا عند
 غيره كذا في فتاوي قاضي خان قال وكذا قن استعماله في غيبة

مولاه ولوا ستمله في حفرة مولاه فالم برده على مولاه لا يبر
لكن من يد المالك غصب قنانه مال مولاه يصير غاصبا
للمال فلوا بق ففا صبه ضمن المال وقيمة ذلك غصب صرا
عليه ثوب لا يضمن ثوبه لانه تحت يده ولوقنا ضمن ثوبه ايضا
تبعاً به استخدم فن غبزه بلاد امره ضمن هلك في تلك الخدمة
او غيرها كترك يكر راكر فت يازا ردت كرجحت الكنوت
جنين سي كد يد كد ابن كوا بن كثير كفت كد من ازارم زها
كر دشل لوا شهد عند الاخذ انه اخذ ما لكها صدق بيمينه ولولم
يشهد ضمن بقول الحفيرو في فتاوي قاضي خان لوا ستملك
علي رجل جاريته ضمن قيمتها غير مقيمة وفي الخلاصة لو
استهلك انا فضته وعليه تماثيل فعليه قيمة ان لم يكن للتماثيل
روس ولو قتل فاختة او حماسة تفرق فعليه قيمتها مفرقة
ولو كانت حماسة يحيى من وسط لا يضمن قيمتها علي تلك الصفة
وكذا في الحماسة الطيارة يضمن قيمتها غير طيارة وكذا الجارية
ان كانت حسنة الصوت لكنها لا تفي فهي علي حسن الصوت
وفي القنية التي هرة في بيت حمام الغير فلم تجد خراجا فقتلت
الحمام باسرها وهي طيارة بلع تصيده كذا درعوس وانها
غالبية القيمة عند من يصيرونها يضمن قيمتها علي هذه الصفة
الجناية علي الصبي والجناية من الصبي علي غيره فص غصب
من صبي شيئا ثم رده عليه صح لو كان الصبي من اهل الحفظ
والا فلا كسر في سره عن ظهر دابة ثم اعادته الي ظهرها
فانه لا يصح ولو استهلك الغاصب فدفع الي الصبي صح لو
ما ذونا في النجارة والا فلا وكذا في الثمن المنصوب منه
في وضع سكين في يد صبي فقتل به نفسه لم يضمن ولو عثر
به فانت ضمن اشباه دفع الي صبي سكيناً ليكلمه فوقع

علي

عليه فخرج ضمن الدافع في صبي قائم علي سطح فصاح به رجل
وفزع الصبي فوقع ومات ضمن عاقلة الصالح ربيته وكذا صبي
علي طريق فرت به دابة فصاح بها رجل فوصيته الدابة فانت
ضمن عاقلة الصالح ربيته بقول الحفيرو في فتاوي قاضي خان
رجل راى صبياً علي حائط او شجرة فصاح به الرجل او قال
وقال له في فوقع الصبي ومات ضمن القاتل ربيته ولو قال لا تقع
فوقع ومات لا يضمن وفيها ايضا رجل دفع الي صبي عصياً وشكاً
من السلاح وقال اسكه لي فعطب به الصبي فذنته علي الدافع
ولولم يقل اسكه لي فعطب به الصبي اختلف فيه المشايخ انتهى
وفي الخلاصة اعطي صبياً سلاحاً ليك فعطب الصبي نجح
ربيته علي عاقلة التعطي ولولم يقل اسكه المختار ربه يضمن
وكذا لو قال لصبي اصعد هذه الشجرة وانقض ثمارها فصد
وسقط ضمن الامر من قال لصبي حجر اصعد هذه الشجرة
فانثري ثمرها فصد فقط نجح علي عاقلة الامر وكذا
لو امره بحمل شئ او كسر حطب بلا اذن وليه ولولم يقل لم
بل قال اصعد هذا وانثري ثمره او نحوه فقط ومات
قبل الاذن والخنار هو الخنار يج صبي بال علي سطح فزل من
اليزاب واصاب ثوباً فافسده ضمن الصبي حتى يبعث صبياً
الي حاجة بلا اذن اهله فارتقى فوق بيت من الصبيان ووقع
ومات ضمن ج لانه صار غاصباً باستياله في حاجته بلا اذن
اهل الصغير من غصب حراً صغيراً ضمن الا ان مات تحت افعه
فلو فرق او صرف او قتل قاتل ضمن سنة من غصب صبياً حراً
فات في يده حياة او يحيى لم يضمن ولو عقره سبع او نهشته
حية او اصابته ضائعة فات فعليه عاقلة الغاصب الدية ولو
قتل الصبي نفسه ضمن الغاصب وجيز من غصب صبياً حراً فقتل

عنده او اصابه حجر او نبتة حية او اقترس سباع او سقط من
 حائط ضمن رية ولو قتل نفسه او مات لم يضمن يقول الخبير
 عدم الضمان في قتل الصبي نفسه بخلاف ما مر انفا من المسئلة
 ولعل المسئلة اختلافيه او احد ما في هذين الكتابين سهوا
 والله اعلم قاضي خان من غصب صبيا وقربه الي المهادك فذلك
 فديته علي الفاضل ان كان حرا ولو غصب صبيا فقتل الصبي او اكله
 سبع او سقط من حائط ضمن الفاضل وان مات من مرض او محي
 لا يضمن الفاضل ان يرضي صبي سها فاضا ب عمن انسان
 غرم الصبي لا جواه ولو لا مال له فطرة الي بسرة قال الماوجب
 في ماله ان لا يرضي للمجم عاقلة وهو يقول العاقلة للعرب لانهم
 يتناصرون عن ادخل صبيا او سلمي عليه او ناعيا في بيته فسقط
 البيت قال محمد ضمن في الاول والثاني والثالث مجمع حمل صبيا
 علي رابه وقال له اسكها لي فسقط عنها ومات فديته علي
 عاقلة الحامل سواء كان الصبي ممن برة ككب مثله او لا او سقط
 بعد ما سارت او قبله وكان يستمسك علي الدابة او لا ركب
 رابه فحمل صبيا ح نفسه فسقط الصبي ومات فديته علي عاقلة
 الحامل بزم حمل صبيا علي رابه كان هذا التلطف فان سقط
 وهي واقفة او سارت بنفسها ضمنه عاقلة الحامل لانه صار
 بمنزلة صاحب العلة وان ساقها الصبي وهو مجتهد بصرها انقطع
 السبب بهذه المباشرة الحارثة صح وفي حاشية بعض كتب
 الذخيرة لو امر صبيا بالتلاف مال رجل ضمن الصبي ثم رجع علي
 امره وكذا امر قن الغير بذلك كما مر فحين كودكي دستور يكي
 براندستور ديك هلاك كرم يضمن الصبي استباه لا يضمن
 الصبي بالغصب فلو غصب صبيا فمات عنده لم يضمن مطلقا
 الا ان انقله الي ارض مسبعة الي مكان الويا او الحمي

وفي الخاتمة

وفي الخاتمة غصب صبيا حرا ففاب عنه يده يجلس حتي يجي بالصبي
 او يعلم انه مات ولو خضع الصبي حتى اخذه برضاه لم يضمن مما في
 الخاتمة لانه ما غصبه لان الغصب هو الاخذ قهرا وفي الملتقط
 عن محمد فحين خضع بنت رجل او امراته واخرجهما من منزله قال
 يجلس ايدا حتي ياتي بها او يعلم عنها وفيه رجل زوج بنته من
 رجل وذهبت ولا يدري اين ذهبت لا يجبر الزوج علي الطلب
 انتهي ولو قطع طرف صبي لم يعلم صحته ففيه حكومة عدل لا رية
 دفع سكين الي صبي فقتل نفسه لم يضمن الدافع وان قتل غيره
 فالدية علي عاقلة الصبي ويرجعون بها علي الدافع وكذا لو
 امر صبيا بقتل انسان فقتله ولو امر صبيا بالوقوع من شجرة
 فوقه ضمن رية وفي الخاتمة صبي ابن تسع سنين سقط من سطح
 او غرق في الماء لا شيء علي والديه لانه ممن يحفظ نفسه وان
 كان لا يتعلم او اصغر سنا قالوا علي والديه او من هو في حجره
 الكفارة لترك الحفظ وقيل ليس علي والديه شي الا الاستغفار
 هو الصحيح الا ان يسقط من يده فعليه الكفارة حمل صبيا علي
 رابه فسيرها الصبي فاوطات انسانا فقتلته فالدية علي
 عاقلة الصبي فان كان الصبي لا يستمسك عليها فهدر رراكب
 حمل معصيا فقتلت الدابة انسانا فان كان الصبي لا يستمسك
 فالدية علي عاقلة الرجل فقط والا فعلي عاقلة قاضي خان
 عبد حمل صبيا حرا علي رابه فوقه الصبي منها ومات فديته علي
 ربة العبد يدفعه للولي بها او يئدي لانه سبب هلاكه والعبد
 يضمن بالجناية تسببا كان او باسترقه ولو كان العبد ح الصبي
 علي الدابة فسا قاعليها فاوطات انسانا ومات فعلي عاقلة
 الصبي نصف الدية وعلي عاقلة العبد نصفها ولو ان حرا كبيرا

حمل عبد صغيرا علي راسه ومثله بصرف الدابة وبسبك
 عليها ثم اسره ان يسير عليها فاوطات انسانا ومات فدية
 في رقبة المبدل لانه لما سبر الدابة فقد انقطع فعلي الاول في حكم
 الاتلاف فبواخذ مولى العبد بالدفع والفداء ثم يرجع المولى
 علي الامر لانه استعمل عبد الغير فصار غاصبا فان الحق غرامة
 يرجع بها علي الناصب غصب من لا يقتل كسكران ونايم
 فصرم سكران ذاهب العقل وقع ثوبه في الطريق فاخذ
 رجل لم يخطه لم يضمن ولو كان تحت راسه والسنة مجالها
 او في كفه دراهم فزفرها ضمن جس اخراج خاتم نايم من اصبعه
 فزده الي اصبعه في هذا النوم بري ولو استيقظ ثم نام فزده
 لم يبرأ اذ وجب ربه الي مستيقظ فلا يبرأ بنايم فتح لو رده
 في هذا النوم الي خصره ضمن لا لورده الي اصبع اخراج
 او الي كفه او غير ذلك ولو اخذ من كم نايم دراهم ثم ردها الي
 كفه فهو كخاتم وكذا الخف كذا في حين وفي فسط غصب شيئا
 من الصاحي ثم رده عليه وهو سكران بري لا لو اخذ وهو
 بظن ان فزده عليه بري ولو رده الي مكانه وهو نايم اعتبر من
 النوبة الاولى واعتبر محمد المجلس فلورده قبل تحوله من مكانه
 بري لا لو تحول الا بالرد علي صاحبه السبب والدلالة وفي
 فو تعلق برجل وضاحه فسقط من المعلق به شيء فضاغ
 ضمن المعلق قاضي خان وينبغي كون الجواب مفصلا لو سقط
 بقرب من صاحب المال بحيث يراه ويمكن اخذه لا يضمن فو
 هدم بيت نفسه فانهدم به بيت جاره لم يضمن اذ لم يتعد
 عن ضرب رجلا فسقط الضرر وبمشتيا عليه وسقط منه
 شيء قال محمد يضمن ماله وما عليه من مال وثياب

لانه ستهلك قنينة ضربه فسقط ومات ضمن ماله وثيابه
 اذا ضاعت ضربة فاغني عليه ولم يكن الهراع فاخذ ثوبه لا يضمن
 ضربت امرأة اذن امرأة اخري في المحاصصة فسقط القرط
 فضاغ لم يضمن رالفاه في حوض او نهر ومعه دراهم فسقطت
 في الماء لو سقطت عند القايه ضمن لانه بفعله لا لو سقط وقت
 خروجه عن المالا لانه بفعله ما لكها فقتل من ظالم فاخذه رجل
 فادركه الظالم وغرسه او طلبه ظالم ليقبض منه جناية فذا رجل
 فاخذ ماله في قياس محمد يضمن الاخذ والادال للمسه لا علي
 قول الامام وبه ينبغي قد فر من سلطان او اختفى فاخذه رجل
 او دل عليه حتى اخذ فعن محمد لا يضمن الاخذ والادال في ظاهر
 الرواية واكر استحقا كنند بر قياس قول المشايخ رسايت
 روز بناسد شكى مد يونه الي الوالي بانه لا يعطي حقه فغرمه
 لا يضمن الدارين ولو اخذ المديون من يد الدارين حتى هرب لا يضمن
 ولكن بعززه الامام قاضي خان خرق صك رجل او دفر صاه
 تكلموا فيما يجب عليه واصح ما قيل انه يضمن قيمة الصك مكتوبا
 قال لغيره كل هذا الطعام فانه طيب فالكه فاذا هو مسوم
 فوات لا يضمن منية سقي انسانا شيئا مسوما فعليه التعذر
 خلاصة رجل سقي رجلا سمات فوات فلو اجرا يجارا يجب
 الدية وان رفع اليه لبشر به فشر ومات لا يجب الدية
 بل يجبس ويحرق خزانة من اخذ رجلا فدخله بيتا حتى مات
 فيه جوعا او عطشا لم يضمن علي الاصح خلاصة اخذ رجلا
 فدخله بيتا وسد بابا حتى مات جوعا او عطشا الفتوي
 علي قول الامام انه لا يضمن قاضي خان جس انسان
 وطعن عليه الباب حتى مات فيه جوعا قال محمد ياقب الرجل
 وتجب الدية علي عاقلته ذالتي رجلا في الماء فوات فلو غرق
 من ساعته ضمن دية لا لوسج ساعة ثم غرق خلاصة غرق

صيا او بالغا في البحر فقصص عليه عند الامام وعندهما يجب
 القصاص والحجر العظيم على هذا الخلاف ادخل نايما او صبيا
 او غني عليه في بيته ففقط عليه البيت ضمن في الصبي والمعتوه
 دون النائم وفي التجريد لو اتاه من جبل او سطح لا قصاص
 فيه عند ح وعندهما يجب وفي المشتقي رجل قط رجل وطرحه
 فقتله سبع لم يكن عليه قود ولا رية ولكن بعزرو ويحبس حتى
 يموت وعند الامام عليه الدية ولو قطص صيا او العاه في الشرس
 او في يوم بارد حتى مات فعلي عاقلة الدية انتهى قوله قط
 معناه شديده ورجله وفي الخلاصة ايضا رجلان في بيت
 ليس معهما احد ووجد احدهما مقتولا قال من اضمنه الدية
 وقال محمد لا اضمنه لعله قتل نفسه فله قال له اسلك هذا الطريق
 فانه امن فملكه فاخذه للصوم لا يضمن ولو قال لو محروفا
 واخذ ما لك فانا ضامن والمسئلة مجالها ضمن فصار الاصل
 ان المفرورا انما يرجع على النار لو حصل المفرور في ضمن
 المعاوضة او ضمن النار صفة السلامة للمفرور فصار لقول
 الطحان لسرب البراجملة في الدلو فعمله فيه فذهب من الثقب
 الى الماء وكان الطحان عالما به يضمن اذ غمره في ضمن المعتد وهو
 يقتضي السلامة ط ما ذكر في الجواب في قوله فان اخذ مالك
 فانا ضامن مخالف لما ذكره القدوري ان من قال لغیره من غصبك
 من الناس او من بايعت من الناس فانا ضامن لذلك فهو
 باطل يقول الحقير لا مخالفة اصلا والقياس في الفارق لان عدم
 الضمان في مسئلة القدوري من جهة عدم التعزير فيها بخلاف
 ما نحن فيه فافترقا والمحجب من غفلة صاحب المحيط انه
 في الفضل والزكاة بحر محيط فسد اخرج ثوبا من راس شخص
 فوضعه في منزل اخر فضاغ ضمن لو تفاوتا في الحرز والا فلا
 عدة شق زق رهن سابل فسال او قطع جبل فنديل

فني امثال ضمن وفاقا ولو فتح باب قفص او اصطبل فخرج
 ما فيه او حل قيد فن فاجت وفتح الزق والسمن جامد فذا ب
 وخرج لم يضمن فقط ضمن الثمن عند محمد لو كان الثمن ذا هب
 السفل والا فلا اذ للثمن غريمه ح فصطا في سمن جامد ذاب
 انما لا يضمن لو لم ينقله اما لو نقله الى موضع اخر ضمن صغر في كل
 ما كان الغالب فيه اللبث لم يضمن تفتح باب قفص وحل قيد
 قن وفيما كان الغالب فيه عدم اللبث ضمن كشق الزق وقطع
 جبل القنديل وكان الصغار يقول يضمن في الكل فاق قال
 الامام في غور حل رباط دابة وقيد قن وفتح باب قفص او
 اصطبل لم يضمن وقفا ولا وقال محمد يضمن قال من سرب
 لو وقف والضمن وهو قول الشافعي ولو فتح باب دار فسرق
 اخر منه متاعا لم يضمن الفاتح سرق عقيب الفتح او بعده وكذا
 لو حل رباط دابة او فتح باب قفص فاخذ الدابة او الطير
 لم يضمن الفاتح وفاقا والمودع لو فتح باب قفص او حل قيد
 قن ضمن وفاقا وقف او لا لا التزامه الحفظ لانه لو دل على
 الودية ضمن لا غيرها ولو نفر طيره عمد اضمن لا لو بدلا عمد وان
 رن منه ولو فتح زق سمن او ديس فخرج ضمن لا لو وقف
 ساعة ثم سال قال من ضمن على كل حال اذ ما في الزق
 من السبلات لا يستمكن بنفسها وانما يملكها شيئا اخر
 فازاخره فكانه اراقها بخلاف دابة فانها تخرج باختيار
 حتى لو ما في الزق جامد فاذا به الشمس لم يضمن والصحيح
 هو الاول يعني قوله لا لو وقف ساعة الى اخره اذ من طبع
 السبلات ان يسيل فاذا وقف ثم سال علم ان معنى اخره
 مثل اذ به الشمس او وقع عليه شيئا فركه اما اذا سال
 من ساعة فكان اراقه الجملة في متى حل سفينة مرسطة

في يوم رجب ان ثبت بعد الحمل اقل العليل ثم سارت وغرقت
 لا يضمن وفي قسده نقيب حابطا وغاب فدخل منه رجلا
 فسرق لا يضمن الناقب وبه يفتي لانه متسبب واسارق
 بما سرق قال بعضهم ضمن استباحه ومن القواعد الغشمية انه
 اذا اجتمع التسبب والبا شر اصنف الحكم الي المباشرة فلا
 ضمان علي حافر بئر تعديا بما تلف بالغايمه ولا علي من رل
 سارقا علي مال غيره فسرقة ولا علي من قال شروها فانها
 حرة فظهر بعد الولادة بانها امه ولا علي من رفع الي صبي
 انه جراحة ليمك فقتل به نفسه وخرجه عنها ما يبل
 منها لودل المودع سارقا علي الوديعة فانه يضمن لزلث
 الحفظ ومنها لو قال وليها شروها فانها حرة فظهر بعد الولادة
 انها امه ولا علي من رفع الي صبي جراحة ليمك فقتل به نفسه
 ومنها قال وكيلها ذلك ثم انها امه رجع المذموم بقيمة الولد
 علي المولي والوكيل ومنها رل محرم حلالا علي صبي فقتل
 وجب الجزا علي الدال بشرط المذكور في محله لان الة
 الامن بخلاف الدلالة علي صبي الحرم فانها لا تجب شيئا
 لها انية المكان بعدها ومنها الافتا بتضمن الساعي
 وهو قول المتأخرين لغلبة السعاة ومنها لودع الي صبي سكينها
 ليمك له فوقه عليه فخره ضمن الدافع وفي صغر البير قال الولي
 سقط الصبي في البير وقال الحافر اسقط نفسه فالقول للحافر
 كذا في التوضيح يقول المذموم كونه القول للحافر هو ما سياتي
 في ضمان حفر البير نقلا عن قاضي خان من قوله ان الظاهر
 ان البصير يري موضع قدمه وان كان الظاهر ان احدا
 لا يوقع نفسه فبالسلك لا يجب الضمان انتهى قسده حل
 قطار ابل لم يضمن ان لم ينصب ابل ولا يفتح زرقا فربه

رجل فلولم ياخذ به بري ولواخذنه ثم تركه ضمن لوما لكه
 غايبالا لوصا حرا وكذا لوراي ما وقع من كم رجل يي قال
 محمد يضمن دابة فتح بابها وذهبت قال الغضلي هذا خلا ف
 جواب الاصل ولو كانت مسبوطة واباب متعلق فيلها
 رجل وفتح الباب اضر ضمن الفاع وكذا الغنم ضلك فتح فم
 بيرة وتركه كذلك حتي اخذ منه احرلا يضمن الفاع قد
 اكره علي الدلالة علي متاع فدل علي محل فيه متاع له ولغيره
 فاخذ الكل لا يضمن سواء كان المكروه مورعا او لا بيان
 الغصب وفوقه الغصب عبارة عن ايقاع الفعل فيما
 يمكن فعله بخلاف ما لكه علي وجه يتعلق به الضمان اما
 من غير فعل في المحل لا يصير غاصبا حتي لو منع رجلا من دخول
 بيته او لم يمكنه من اخذ ماله لم يصير غاصبا ولو منع المالك
 عن الموانعي لم يضمن ولو منعها منه ضمن خلاصة الغصب
 فعل في العين حتي لا يتحقق غصب العقار عند حوس
 هداية الغصب لغة اخذ شئ الغير بالتغلب وشرا اخذ
 مال شقوق محترم بلا اذن مالك بوجه يزيل يده فاخذ
 قن وحمل دابة غصب دون الجلوس علي ساطع ثم لو سح
 العلم فكم المائ والمغرم والا فضمن بلا اثم ان الخطا مرفوع
 وجيز الغصب الموجب للفرامة شرعا اخذ مال شقوق
 محترم قابل للنقل والتحويل علي وجه يتضمن تنوير
 يد المالك عندها وعند محمد قبول النقل والتحويل ليس
 بشرط فالعقار لا يضمن بالغصب عندها وعند محمد
 قبول النقل والتحويل ليس بشرط فالعقار لا يضمن
 بالغصب عندها وعند محمد يضمن قاضي خان نام علي
 فراش احد او جلس علي ساطع لا يكون غصبا اذ عند

عنصب المنقول لا يفتق بدون النقل والتحويل فلا يضمن
اذا لم يهلك بفعله وكذا لو استاجر ارض غيره بخطة فزرعها
خطة وحصدها واداسها فنفع الاخر حتى يخطيه الاجر فملك
الخطة في موضعها لا يضمن الاخر اذا لم يحولها عن محلها
بس حال بينه وبين املاكه حتى تلفت لم يضمن ولو فعل
ذلك في المنقول ضمن منعه عن سقي زرع حتى فسد زرع
لا يضمن سدا ارض غيره حتى هلك الارز يضمن عده
رفع قلنوة من راس رجل فوضعها على راس اخر فطرحها
فصاعت ان كان يراي من صاحبها وامكنه رفعها من
ذلك الموضع لا يضمن الطاح والارض والرافع كالطاح
اذا في الاول يصير راد الى المالك لا في الثاني ومنه يعلم
حكم التعلق وسقوط شيء من ماله ز وقت قلنوة
المصلي من راسه فثاها رجل بحيث يناله المصلي لم يضمن
ولو بحيث لا يناله ضمن او رعه ثيابا بفعل المورع ثوبه
فيها ثم طلب التوريقه ربه فادفع الكل اليه فربها يضمن
ثوب المورع اذا من اخذ شيئا على انه له ولم يكن له
ضمنه فقص من اتلف ثياله ولاية اتلاف بعضه ولو
يسر الا يضمن كفارا حرق بعض ما في دار الحرب من
مطبخ ومخوه جنابة الدواب وفي سج التي في الطريق
حية ومخوها فلذع ضمن الملقى الا ان يتحول الحمية
من ذلك الموضع قاصي خان ضمن الملقى ما اصابته الحية
حتى تزول الحية عن ذلك المكان رجل ارسل دابة اوكلها
او طيرا فالتف مال انسان في فورة ضمن المرسل في الدابة
لو كان ساقها لا في الطير والكلب عند محمد وعند سانه
ضمن في الكل سحي دخل على قوم فمقره كلهم لم يضمنوا

اذا لم يوجد منهم اغراوا شيئا جسي لكلب عقور بعض
كل من يمر عليه فعض رجل ضمن لو تقدموا عليه والا فلا
كما يط سابل قال لا يضمن ان لا يضمن لو لم يوجد من ماله
اشلا واغرا خلداه اغرا كلبا حتى عض رجلا لا يضمن الغري
كالوارسل طير وعند س يضمن سوا قاده او ساقه
او لا كالرسال بهيمة وعند س لو قاده او ساقه ضمن والا
فلا وبه اخذ الطحاوي والفتوي علي قول س وقال
بعضهم لو الكلب معلم لا يشترط سوقة ويضمن مطلقا ولو
غير معلم يشترط سوقة قاصي خان ارسل كلبا الى شاة
ان وقت ثم ذهب وقتل الشاة لا يضمن وان ذهب
في فور ارسله وقتل لا يضمن ان لم يسقه وعند س يضمن
والشايخ اخذوا بقوله ارسل كلبا فاصاب في فوره
انسانا فقتله او ضرب ثيابا ضمن المرسل لانه ما دام
في فوره فكما انه خلفه اغري كلبه على رجل فعضه او مزق
ثيابه لا يضمن عند الامام وعند س يضمن وبه يفتي ارسل
كلبه الى صيد ولم يسقه فاصاب رجلا لا يضمن في الروايات
الظاهرة وعليها الاعتماد وجيز ارسل كلبا فاصاب
في فوره ثيابا او اغري كلبا على رجل فمقره ومزق ثيابه
لو ساقه بان كان خلفه ضمن لا لو لم يسقه وفي الزيادة
لو ارسل بهيمة ولم يسقها فاصابت في فورها ثيابا يضمن
وعليه الفتوي اذا ارسل بمزلة السوق فان عطفت
بمينا او شيئا فان كان لها طريق اخر لا يضمن المرسل
وان لم يكن ضمن ولو وقعت ثم سارت لم يضمن فان
ردها ولم ترتد ومضت في وجهها ضمن الراد التي هرة
الى حمامة او دجاجة فاكلتها ضمن لو اخذتها برمييه والقاية
لا يوجد ويضمن با شيئا كلبه لانه باغرايه يصير الف

لعقده فكانه ضرب به مجد سيفه حسن سنور قتل حماما
 لم يضمن لقوله عليه الصلاة والسلام جرح العجا جبار
 اي هدر فصار بكدابة افسدت زرعاً فضع الكلب
 المعلم لحراسته او ما شية او صيد ونحوها جاز ببيع ويزم
 متلفه ببيع القرية جاز على رواية الحسن عن الامام
 وكذا عند محمد كلب معلم والشهور عن الامام جاز
 ببيع الاسد فعلى هذا ضمن متلفها شئها تلفت رابته شيا
 ليلا او غيرها لم يضمن لو لم يستقمها او لم يتدها قاضي خان
 ان تلفت رابته ليلا او غيرها لم يضمن لو لم يستقمها او لم
 يتدها قاضي خان ان تلفت رابته ليلا او غيرها من غير ارسال
 فافسدت زرعاً لم يضمن لان فعل العجا هدر عن غم تلف
 زرعاً ضمن لو سابقا والا فلا وكذا ثور وحمارة
 راع قار الغنم قريبا من الزرع بحيث لو شات تناولت
 ضمن الراعي الزرع تارة رخصة سبل شريح من شاة
 رجل اكلت غزل حاليك قال ان كان ذلك ليلا يضمن
 ولو بالنها رابته يضمن وهو قول اهل المدينة قال اصحابنا
 لا يجب الضمان سواء فعله ليلا او نكلا راعده اوقف
 رابته في سوق الدواب فالتلفت شيا لم يضمن ولو اوقفها
 على باب السلطان او باب المسجد ضمن الا اذا جعل الامام
 للمسلمين موقفا يقفون فيه رواهم فلا يضمن قاضي خان
 اوقف رابته في السوق فلو كان السوق موقفا لا يقف
 الدابة للبيع فاقفها فيه ان عينوا ذلك باذن السلطان
 فاعطى به لا يضمن ولو بلا اذن ضمن اذا السلطان اذا اذن
 بذلك يخرج ذلك المحل من كونه طريقا اهل السفن
 اوقفوها على الشط فجات سفينة واصابت سفينة
 فكسرتها فضمها على صاحب السفينة الجائئة فان

انكرت

انكسرت الجائئة لم يضمن صاحب الواقعة لان السلطان
 اذن لارباب السفن بايقافها على الشط فلا يكون
 فعلهم تعديا او وقف رابته في ملك غيره وربطها بخالت
 في رباطها فالتلفت شيا ضمن في اي مكان سادمت في
 رباطها اليستوي حبلها اربط رابته في الطريق ثم باعها
 فقال للمشتري خليك واياها فاقبضها كان ذلك قبضا
 فان جئت الدابة في رباطها فالضمان على الباع وان جالت
 في رباطها عن موضعها سالم يحل الرباط وتنتقل عن موضعها
 فقبل ذلك كل ما تلف بها ضمنه الباع اوقفها رابتهما في
 الطريق فتقرت احدهما وهربت واصابت الاخرى لا يضمن
 صاحب الهاربة لزوال جنابته ولو تلف الهاربة بالآخرى
 فضمان الهاربة على صاحب الاخرى قد يكره بركي مهمان
 شد وحرر اررا رشت يكون احد خر خود را درين زر
 رهاكي دارين هر كساده خرشته را بخر وچ كرده كربي اذن
 مالك زررها كرسد ضمن قاضي خان اوقف رابته في
 الطريق ولم يشدها فارت والتلفت شيا لم يضمن لانه
 اذا لم يسكها تكون كالتغلبة ولو اوقفها في الطريق فوطئت
 شيا بيدها او رجليها ضمن ولو ضربت بيدها او رجليها او بالثوب
 وهي تسير اوضح لعاب فيها او سال عرقها فافسد شيا
 لم يضمن وان اوقفها في غير ملكه فافسدت شيا ضمن مطلقا
 ولو في ملكه لم يضمن مطلقا وكذا لو في ملك بينه وبين غيره
 ان ربط رابته على باب دار استاجرها فضربت انسانا
 او هدمت حائطا لم يضمن اذ ربطها على الباب من مرافق
 الدار ولو فعله مالك في دار استجرها ضمن الا اذا نقل باذن
 المستاجر ولو عارية والمسئلة بحالها لا يضمن اذ بعد الاعارة

عين

يبقى للمعبر ولاية ربط دابة حتى ضمن الراكب في طريق العامة
ساو طئت دابته وما اصابته بيدها او رجلها او راسها او كدت
اي عضت بمقدم اسنانها او وضعت اي ضربت بيدها شيئا
اذ لا حتران عن هذه الاشياء ممكن فلو حدثت في السير في
ملكه لم يضمن لانه غير متعدي في وطني وبين هوراكها ولو
في ملك غيره فلو بان انه كان كذلك والضمن ما تلف مطلقا
ولم يضمن الراكب في الطريق ما نتجت برجلها او ذنبها سائرة
اذ لا يمكن الا حتران عن سائر ما نتجت برجلها في الطريق
ضمن لا لو عطب ببارت او بالث في الطريق سائرة او اوقعتها
له فلو اوقعتها لغيره ضمن لانه متعدي بالاعتفاف الا في موضع اذن
من قبل الامام بايقافها فيه وان اصابته بيدها او رجلها حصة
او نواة او اثار غبار او حجر صغير افغعا عينا او افسد
ثوبا لا يضمن لتعذر الا حتران وبالكبير يضمن درر غرر الراكب
والسابق والعايد والريفي فيما او طأت دابته سواء هداية
السابق ضامن لما اصابته بيدها او رجلها والعايد ضامن
لما اصابته بيدها دون رجلها والمراد النخعة كذا ذكره القنوري
في مختصره واليه مال بعض المشايخ وقال اكثرهم السابق
لا يضمن النخعة ايضا وان كان سيرها ان ليس على رجلها
ما يمنعها به فلا يمكن التحرز عنه بخلاف الكدم لا مكانه بجها
لجاسها وبهذا ينطق اكثر النسخ وهو الاصح وفي الجاه الصغير
وكل شئ ضمن الراكب ضمنه السابق والعايد الا ان على الراكب
الكفارة فيما او طأت دابته بيدها او رجلها او حتران اسراش
بخلاف السابق والعايد ولو اجتمع راكب وسابق قبل لا يضمن
السابق ما او طأت الدابة وقيل الضمان عليهما يقول الفقير
والثاني هو المذكور في فتاوي قاضي خان ولعله هو الاصح

والله اعلم خلاصة كل شئ ضمن الراكب ضمنه السابق والعايد
وما لا يضمنه لا يضمنه درر غرر ضمن عاقلة كل حر فارس او راجل
ربة الا خزان اصطد ما خطا وما تانته ولو كانا من غير العرب
فالدية في مالهم اذ لا عاقلة للبحر انتهى يقول الفقير وفي الاصلح
والاجتاج للمولي الشهير بكال باكا زاده وهما شرط اخر
مذكور في الفتاوي الظهيرية وهوان يقع كل واحد منهما على
قفاه اذ لو وقع كل منهما على وجهه فلا شئ على واحد منهما وان
وقع احدهما على قفاه والاخر على وجهه فدم الذي وقع على
وجهه هدر وسرط اخر مذكور في المحيط وهوان لا يكونا
عامدين في الاصطدام اذ لو كانا عامدين فيه ضمن كل نصف
الدية للاضرار انتهى وفي البرازية بعد قوله قدم الواقع على
وجهه هدر وربة الاخر على عاقلة صاحبه يعني بالصاحب من
وقع على وجهه مختار ولو خجاذ با حبل فانقطع ومات فانت
وقعا على ظهرهما قدمهما هدر وان على وجهيهما فعلى عاقلة
كل واحد دية الاطروان اختلفا فدية الواقع على وجهه على
عاقلة الواقع على ظهره وان قطع اخر الحبل فماتا فديتهما على
عاقلة يقول الفقير وهكذا اذكر في الخلاصة والذخيرة نقل
عن المستفي كن في فتاوي قاضي خان في محل منه انه ليس على
القاطع شئ لانه قصد الصلح دون الهلاك وفيها في اخر
كتاب المبانيات منديل او حبل طرفاه في يد رجلين يتجاذبان
فقطعه اجنبي فوقهما على قفاهما يضمن القاطع ريتهما وفيه الحبل
ولو وقع على وجههما قال محمد فذلك لا يكون من قطع الحبل
ولو وقع على قفاهما ذكر ابن رستم ان لا ضمان على قاطع
الحبل فضلك جمع به فرسه فاصطدم اسنانا فماتت لو كانت
لا يقدر على منع يبر الان سيره لا يضاف اليه عده وجهد

في كرم رابته افدت كرمه فبسرهما فهلكت ضمن ولو اخرجها
وساقها ضمن لا لو لم يسبقها وكذا لو اخرجها عن زرع الغيرة
قاضي خان وجد في زرع رابته فساقتها مقدار ما يخرجها
عن ملكه لا يضمنها فان ساقها ورا ذلك القدر يضمن بنفس
السوق وزاد الدوسي ان ساقها في موضع يامن فيها لا يضمن
والصحيح ما مر من ان لا يخرجها عن ملكه ولا يسوقها ورا ذلك
فان ساقها بعد اخرجها عن ملكه صار غاصبا ضامنا حسن
لو ساقها الي مكان يامن فيها على زرع لم يضمن كانه اخرجها
من زرع وقال اكثر مشايخنا يضمن وبه يفتي مخ وجدها
في زرع فحل عليها فاسرعت ضمن ما اصابها وكذا لو نجعها
كثيرا بعد ما اخرجها وزهبت ضمن ولو اخرجها اجني قال
نصير رجوا ان لا يضمن وعن بعضهم يضمن قاضي خان وان
ساقها ليردها على صاحبها فعطت في الطريق فانكسر رجلها
لا يضمن ولو لم يخرجها بل امر صاحبها باخراجها فافدت شيئا
في اخرجها قال القتيبي لا يضمن المخرج لا اخرجها بالاذن ولو
اخرجها في زرع ولم يامر باخراجها فافدت شيئا ضمن قال
ابونصر في الوجه الاول يضمن صاحبها لوجود السوق منه وصاحب
الزراع لم يرض بالفناء وانما طلب منه الصيانة خلاصة راع
وجد في السرح بقره فطردوها قدر ما يخرج من سره لا يضمن
وجد في سربط رابته فاخرجها فضاعت او هلكت ضمن قيمتها
له شاه رجل دكان الراس فدخل رب الشاة الدكان
ليخرجها فكسرت الشاة قدر الراس يضمن قاضي خان ضرب
رابته راكب او نخسها بلا امر راكب فضربت بيدها او رجلها
او نحت او كدمت او صدمت انسانا في فورها ضمن ان خسر
لا راكب ولو كان يضرب او نخس بامر راكب فالدية

علمي

عليهما جميعا ولا يضمن الناحس هنا ما لا يضمنه راكب من نخسة
الرجل والذنب وغير ذلك نخس رابته لها سابق وقد بلا اذن
احدهما فنفت شخصاً ضمن الناحس وحده ان السابق والعايد
لا يضمنان النخس ولو نخس بامر احدهما فلا ضمان على احدهم
ولو نخسها بلا امره فوثبت في فورها والعت راكب ضمن
الناخس ولو نحت الناحس فقتله كان هدر اقل رابته فسقط
شئ مما عليها على شخص فقتله او سقط على الطريق فقتله
شخص ومات ضمن ولو معه سابق ضمنا ولا يضمن السابق
والعايد في ملكه الا فيما وطئت الدابة بيدها او رجلها ورر غرر
ضمن قايده قطار وطئ بعير منه رجلا فان وماسه سابق في
جانب الابل ضمنا اما اذا توسط بين الابل واخذ بذيها واحد
منها ضمن وحده ما عطب بما هو خلفه ويضمنان بما هو قداسه قتل
بعير ربط على قطار ساير بلا علم قايده رجلا ضمن عاقلة
العايد الدية ورجعوا بها على عاقلة الربط فلوربط والعطار
واقتضيتها عاقلة العايد بلا رجوع كذا اذا علم العايد قاضي
خان قار قطار في الطريق فاوطا اول القطار او اخره بيد او رجل
او صدم ضمن العايد ما عطب به ولو معه سابق فالضمان عليهما
وما افدت بنخه رجل وذنب فعلي السابق خاصة ولو معهما
سابق ثالث يسوق وسط القطار فاصاب مما هو خلف
هذا السابق وما بين يديه من شئ فهو عليهم ثلاثا لانه
قايده وسابق رجل توسط القطار احيانا وتاخر احيانا
وتقدم احيانا فهو كالسابق اذا السابق قد يتاخر وقد تقدم
يقول الحقير قوله فعلي السابق فيه نظر لانه وان كان مواخفا
لقول القنوري لكنه محال لما اثاره اكثر المشايخ وهو الاصح
نقلا وعقلا كما يخبر مما سبق قبل ورقة نقلا عن الهداية

علي ان قوله هذا يخالف لقوله والسابق والتايد لا يضمنان
 النفع كما سر قبل نصف صحيفة نقل عنه والله اعلم فقط وضع
 ثوبا في دار رجل فرماه رب الدار فافسده ضمن اما لو ادخل
 دابة في دار غيره فافسدها رب الدار لم يضمن اذ الدابة تضر
 بالدار فله دفع الضرر بالاخراج بخلاف الثوب ولو وجد
 دابة في مربطه فافسدها ضمن يقول الحنفية ظاهره مخالفت
 لما سرائرنا من مسئلة اذخالها الدار ووجه التوفيق ما ذكر
 في البرازية ان الربط محل الدابة لا الدار فافترقا قاضي خان
 اذن لغيره ان يدخل داره فعمدت دابة شيئا ضمن الداخل
 ولو كان الداخل سابقا او قايما لا يضمن يقول الحنفية بشكل
 هذا الفرق بما سر قبل ورقة من قوله والراكب والسابق
 والتايد في اوطات الدابة سواء وبما سر هناك ايضا عن
 الخلاصة ان كل شئ ضمنه الراكب ضمنه السابق والتايد
 وما لا يضمنه لا يضمنه ولم يظهر وجه الفرق هنا والله اعلم
 ندر بطاحارهما في موضع فمض احد اخارين الاخر لا ضمان
 لولهما ولاية الربط جف ضمن لو كان ذلك في الطريق العلم
 او في محل ليس لهما ولاية الربط فيه ولا يضمن لولم يكن طريقا
 او ملكا لاحد بعد ان يكون في المكان سعة قاضي خان ولو
 كان الربط ملكا للرباط الاول ضمن له الثاني ما افسد
 صمارة ولو ملكا للثاني لا يضمن هو الاول فقط ارسل دابة
 في مربطه سباح فارسل اخر دابة فمض الثانية الاولى ضمن
 لو عضها على النور والا فلا ولو كان ذلك في مربط واحد
 لم يضمن صاحب الربط قاضي خان ويضمن الاخر الجانية على
 الدواب وفي ز اصطلح بينهما ولكل واحد منهما بغرة فسد
 فيه احدهما بغرة صاحبه لكلا تضرب بغرته البقرة وتختق

بالجبل وماتت لم يضمن ولم ينقلها عن مكانها ضمن غصب مربطها
 وشده فيه دابة فافسدها مالكها ضمن خلاصة وجد في مربطه دابة
 فافسدها فالكلمة ذهب اوضاعت ضمن فميتها صط اخذ دابة
 احد ثم ارسلها ولم يحولها من مكانها ضمن عند س لا عند م
 قاضي خان قال الناطقي ركب دابة غيره بلا ان ثم نزل فانت
 يضمن في رواية الاصل وعن س لا يضمن وعنه انه يضمن قال
 الصحيح ان علي قول من لا يضمن سالم يحولها عن مكانها ركب
 دابة غيره ثم نزل وتركها في مكانها ضمن عند س وعند زفر
 لا يضمن تركب دابة بلا ان ضمن ساقها اولم يسفها في ظاهر
 الرواية وفي رواية ضمن لو ساقها يد قار دابة غيره او ساقها
 او حمل عليها شيئا او ركبها ضمن هلك في تلك الخدمة او غيرها
 خص اخذ صمارة غيره بلا ان فاستعمل ثم رده الي محل اخذه
 وكان معه جمل فافسدها يضمن لو ساق الجمل معها لا لو لم
 يتعرض بشئ بان ساق الام فاستاق الجمل معها ذاهبا
 وجائيا فنصط جمل بقره الي البقار فابها وقال بعثها
 فلان اليك فقال البقار اذهب بها الي مالكها فاني لا اقبلها
 فذهب بها فملكك ضمن البقار لانه لما جاء بها الي البقار انتهى
 الامر فصار امينا وليس للمودع ان يودع قال صاحب جامع
 الفصولين اقول فيه نظر ان لم يقبل ويمكن ان يجاب بما يضمن
 مما ذكر في فقط ان من وضع ثوبا في دار رجل فرماه رب
 الدار فافسده ضمن بخلاف ما لو ادخل دابة في دار الغير
 وافسدها رب الدار اذ الدابة تضر بالدار فله دفع الضرر
 بالاخراج اما الثوب فلا يضرها فافسدها الثوب اتلاف
 فقط بعثه الي ما شئته فركب دابة الباعث بري لو بينهما
 انبساط في مثل ذلك ولا يضمن صفي في عين شاة قيمة

النقص وفي حمار وغل وفرس وبقرة وحصاة وجريرة اي
 ابله ربح القيمة وان لم يحمل لصفه كجش وفصيل والذاجة
 كالشاة قطع اذ ذابته او بعضها واذ بها ضمن النقص
 عدة قطع احدى قوائمها فلولم تكن مأكولة اللحم ضمن جميع القيمة
 ولو مأكولة سلمها اليه وضمنه تمام القيمة او اسكها لو ضمنه
 النقصان عن قال ح ربحه السر لو اهلك حمارا او غلا بقطع
 يده او بذهبه ضمنه وسلم اليه او اسكه ولا شئ له به يعني
 ولو ضرب دابة فخرجت فهو كقطع يدها هذ ذج شاة غيره
 تخير المالك ضمنه قيمتها وسلمها اليه او اخذها وضمنه النقصان
 وكذا الجزور وكذا لو قطع يدها وهذا في ظاهر الرواية يقول
 الحنفية قوله وضمنه النقصان مخالف لما سبق من قطع طرف واحد
 انه لا شئ له في صورة الامساك فليتأمل شئ قطع طرف
 فنضمنه المالك قيمته وسلم اليه او اخذه وضمنه النقصان
 بخلاف الدابة ان لو اسكها فلا شئ له والعرف ان الادي
 لا يكون مستهلكا بقطع طرفه بخلاف الحيوان ولو فقام
 حمار قال الامام ضمنه كل القيمة وسلم ولا يضمن النقصان
 مع امساك الجثة فقص ذج شاة لا يبرحي حياتها لم يضمن
 استحسانا سواء كان راعيا او اجنبيا وفي فرس وغل يعني
 بضمين الاجنبى وانما يضمن قيمة فرس وحصاة لا يبرحي حياتها
 راع او بقار ذج غلا او حمارا لم يضمن فظم خاف على
 شاة فذبحها ضمن قيمتها يوم الذبح قال ح انما يضمن لو برحي
 حياتها لا لو تيقن موتها اذا مر بحفظها وزجرها حفظ والاجنبى
 ضمنها يقول الحنفية لعل قوله ولا اجنبى ضمنها بناء على القياس
 ان قد مر اننا لا يضمن استحسانا قد لو اختلفا صدق
 المالك والبيته على الذابح انها لم يبرحي حياتها ص (الاحكام)

التي لا يثبت الاذن بها دلالة وتسمى السائل الاستحسانية
 كثيرة منها ذج شاة قصاص شاة للذبح لا لولم يثدها ومنها
 ذج اضمحية غيره في اياها بلا اذن جاز استحسانا و يبر الذابح
 اذا عان لما عني ذكر مسئلة الاضمحية في عامة الكتب مطلقة
 وقيدت بما لو اضمحها للذبح ومنها وضع قدر على كائون
 فيه لحم ووضع حطب فحترها فاوقد النار رجل فطبخ يبر ومنها
 جعل برة في روضق وربط الحمار وساقه رجل فطحن يبر
 ومنها سقط حمل في الطريق فحمل رجل بلا اذن ربه فتلغى
 الدابة يبر ومنها حصل جثة نفسه فاعانته رجل على الرفق فانكسرت
 يبر اصلك ومنها سد الزرع يعني قطع رجل فوهة الارض
 فحارها يبر ومنها سزارع زرع الارض يذر ربهها ولم يثبت
 حتى سقاها ربهها بلا امره فالخارج بينهما لانه ما هيأه للشي
 والزبينة صار مستعينا بكل من قام به فاذن دلالة وكذا لو
 سقاها اجنبى والمسئلة بحالها طوم من جنسه ما ذكر في صل
 ان من احضر ففلة ليهدم داره فهدم اخر بلا اذن يبر استحسانا
 ان الاصل في جنسها ان كل عمل لا يتفاوت فيه الناس يثبت
 الاستعانة فيه بكل احد دلالة وما يتفاوت فيه الناس لا يثبت
 الاستعانة بكل احد كالو ذج شاة وعلقها للسباع فلحقها
 رجل ضمن الساع يقول الحنفية ومن السائل الاستحسانية
 من احرم من رقيقه المني عليه في الطريق كما سياتي في حج المبري
 كالمستاجر لا يملك ان يبعث الدابة الي السرح ولو فعل ضمن
 وقيل لو جري العرف بالبعث لم ذلك والا فلا ص للمستاجر
 ان يوجرو ويبر ويبيع والبعث الي السرح ايداع فملكه يقول
 الحنفية قوله والبعث الي السرح ايداع محل نظر كما لا يخفى اللهم
 الا ان يراى به جثها بانسان عدة بقر المالك بيد الحمار فبعث

الى السرح لا يضمن هو ولا الراعي وبقر العارية والاجارة علي
هذا وقد اضطربت روايات الشايج في هذه المسئلة فينتي
بها ان العرعع يحفظ الوديعة كحفظ مال نفسه وهو يحفظ
جزءه بالبعث الي السرح فكذلك بقر الوديعة ولو ترك البقر
براع اختلف الشايج فيه وينتفي بان لا يضمن يقول الحنفية وفي
القنية وثب من حايط في الطريق فنفرت الدابة والعقت
جزة وليس عليها وهلك لا يضمن وكذا لو صاح علي رابسة
فنفرت والعقت حملها وهلك وقال بها الدين الاسبيحي
يضمن الواثب والصاح قيمة الهالك ضمان الضرب وفي
المخلاصة لو ضرب به بالسوط ووالي الضربات حتى مات لا يجب
القصاص عندنا قاضي خان استاجر دابة ليركبها وجرها
وماتت لو ضرب في موضع معتاد ضربا معتادا لا يضمن وفاقا
ولو بلدا امر بها ولو ضربها ضربا غير معتاد ضمن وفاقا ضربها
في الموضع المعتاد ضمن عند الامام لا عندها ومن استاجر العبد
لا يضربه الابان مولاه وفاقا ومنع الدابة بضمن وفاقا
الا اذا ضرب باذن ربها والزوج لو ضرب امراته بنشوز معتاد
او لا والاب لو ضرب ابنة فاته ضمن كل رية في قول الامام
سواء ضرب معتاد الا ولا وعندها لا يضمن في المعتاد والوصي
لو ضرب اليتيم ضمن عند الامام كالاب وعندها لا يضمن كالاب
ان اضربه تاديبا او تعليم ولا يرثه وقال سن لا يضمن وبرية
خلاصة الاب لو ضرب ابنة تاديبا فاته لا يرث منه ويضمن
عند الامام وعند سن لا يضمن ويرث منه وعليه الكفارة
عندها درر غرر من حد او غرر فاته فدمه هدر لا ما فعل
به انما هو باصر شرع فيكون منسوب الي الامر فكا منه
مات حنفا انفع الامرة عزها زوجها لا امر شرعي

فانت

فانت لا يكون دمه هدر لان تاديبه مباح فيتعبد بشرط
السلامة اذ عت علي زوجها ضربا فاحشا وثبت ذلك عليه
بجزر وكذا المعلم اذا ضرب الصبي ضربا فاحشا بجزر كذا في
جمع الفتاوي يقول الحنفية وفي فتاوي قاضي خان لو ضرب
المعلم او الاستاذ الصبي او التلميذ بامر الاب فاته لا يضمن
انتهى وفي الوجيز دوي ابن سماعة عن سق قاضي راي الغزير
مائة فغزير رجلا مائة فاته قال لا ضمنه لانه قد ورد الاثر
ان اكرما مغزروه مائة فان زاد على مائة فاته فنصف
الدية علي بيت المال ما يحدث في الطريق وفي ت من وضع
في طريق لا يملك شيئا فتلقت به شئ ضمن ولو زال ذلك الشئ
الي موضع اخر فتلقت برمي واضعه فقط الاصل ان كل موضع
كان للواضع حق الوضع فيه بري علي كل حال ولو لم يكن له حق
الوضع ضمن لو لم يزل من محل وضعه لا بعد ما زال عنه بمنزلة
كوضع جرة في الطريق ثم وضع اخر جرة اخرى في الطريق فتدحرجت
احدها علي الاخرى فانكسرت قال سن ضمن كل منهما جرة
الاخر وعندها يضمن صاحب الجرة القارة في محلها قيمة الرابسة
عن موضعها ما مر فلو دحرجتها الرج من مكانها فالتفت شيئا
بري مجلا فاستدحرجت بنفسها وفيها لا يضمن من تدحرجت
جرته نزول جنايته ت وضع جرة علي حايط فالتفت بوقوعها
شيئا لم يضمن اذا انقطع اثر فعله لوضعه وهو غير متعدي في هذا الوجه
فلا ضمان اليه التلقت ووصل حلا في الطريق فوقع علي شئ
فاتلفه ضمن لانه اثر فعله ولو عثر احد بذلك المحل ضمن الواضع
اذا لانه لم يتقصه اثر فعله فنته اصابته المجلة صيا فكسرت
رجله وصاحبها سكب عليها وقال كنت نائما فغلبه ارسل الكسر
وضع خابته علي باب دكانه في الرجل بوقر حمار شوك فصدتها

بختة وهو يقول اليك اليك فكسرها قبل ضمن وقبل ضمن
 لو علم ذلك والا فلا فواصاب الما في الطريق شيئا ضمن لادن
 بوصف السلامة يقول الحقير وفي الفتاوى لصغيري مرجحار
 عليه غضب وهو يقول اليك الا ان المخاطب لم يسمع ذلك حتى
 اصاب ثوبه وتخلف ضمن وان سمع الا انه لم يتها لولا ان يتقضي
 المرفك ذلك ولو امكنه ولم يتبع ما ضمن قال قاضي خان ولا
 فرق بين هذا وبين الامم وغيره وضع شيئا في الطريق للبيع
 فلف به شئ برى بوقد بان ان السلطان والضمن زالت
 فشر في الطريق فزنت به رابته ضمن ان لم يودن فيه
 ومن فعل فعلا لم يودن فيه ضمن ما تولد منه فو تعلق ثوبه
 بفعل حانوت رجل برى بركان الفعل في ملكه لا في غيره ملكه
 وهنا شئ اخر وهو انه لو تخلف ثوبه بجره برى ما لفت
 الفعل قاضي خان وضع شيئا في الطريق فنفت منه رابته رجل
 فالتفت شيئا لا ضمن الواضع اذ لم يصحبها الموضوع في الطريق
 وضع في الطريق شيئا او بين فيه بنا او اخرجه من حايطة جذعا
 او مخرة شاخصه او اشترى سيرا با او ظلة وكيفا فمضب
 به انسان او دابة كان ضا سافان عثر بها احد في الطريق
 رجل فوق علي اخر فانا ضمنهما المحدث ولو نجي رجل شيئا
 من ذلك عن موضعه فمضب به احد ضمن المنجي لا المحدث
 قال الامام لكل من اصحاب طريق غير نافذ وضع خشب
 وربط دابة وتوصي فيه فان عصب به احد لا ضمن وان بني
 فيه بنا او حفر به فمضب احد ضمن ولكل صاحب دار الانتفاع
 ببنائه من القاطنين وحطب وربط دابة وبنائه كان
 ونور بشرط السلامة ولو اتى في سكة غير نافذة من

هو من اهل اسكنه خشبا او طينا او ترابا او رسل فيها مالا
 بضمن قال الامام جواهر زاده ان احدث في سكة غير نافذة
 مالا يكون من جملة السكنى فلف به احد ضمن المحدث سوى
 حصته واذا احدث ما هو من السكنى كوضع متاع وربط دابة
 لا ضمن اذ هو له ان يجعله دار بين رجلين احدث احدها فيها
 ما ذكر جازكا لو سكن يقول الحقير وفي الخلاصة لو وضع خشب
 في سكة غير نافذة او رسل الما فمضب به انسان لم يضمن وفي
 الفتاوى انه ضمن مطلقا وفي باب النون الما بضمن اذ ارسل
 كل الطريق وفي باب السين ان لم يره بضمن وان لا يراه لا يضمن
 قال وعليه الفتوى انتهى وفي فتاوى قاضي خان اخرج
 سيرا با على الطريق فسقط على احد فقتله ان اصابه الطرف
 الذي في الحايطة لم يضمن لانه وضع ذلك الطرف في ملكه
 فلا تعدي والما اصابه الطرف الخارج من الحايطة ضمن لانه
 متعد شغل به الطريق وان لم يعلم ايها اصاب لا شئ قايما
 لذلك وضمن النصف استقاما وجيزا وكذا الواصا به
 طرفا السرا ب قاضي خان كس الطريق فمضب بوضع كس
 شئ لا يضمن اذ لم يحدث شيئا وانما كس كيلا يتضرر المارة
 بالعبار وجيز كس الطريق وجميع الكناسة في موضع من الطريق
 فتعلق فيه انسان ضمن قاضي خان وضع في الطريق خشبا
 او حجرا او حديد افترت به دابة بلا سوق احد فعطبت ضمن
 ووضع الخشب ونحوه وضع خشبة في الطريق فترت به دابة
 بلا سوق احد فعطبت ضمن لو الخشبة كبيرة ووطا على مثلها
 لا وصغيرة لا ووطا مثلها وضع خشبة في الطريق وباعها رجل
 وبرى اليه منها فتركها الشري في مكانها فعطبت بها شئ
 ضمن البايح لا الشري اذ البايح هو المتعدي في الوضع وفروجه

عن ملكه لا يغيب وكذا من اشيع جناحا من داره الى الطريق
فباع الدار فاصاب الجناح رجلا فقتله ضمن بايع الدار فقد
انسان في مزارعة او نصب فيها ضيعة فمرا به انسان لا يضمن
القاعد والناصب وضمن لو كان ذلك في الطريق وفيه من
موضع اخر المباشرة ضامن وان لم يتعد ولم يتعد والنسب
لا يضمن الا ان يتعدى ولورمي سهما الى هدف في ملكه فاصاب
انسانا ضمن ولو حفر بيرا في ملكه فوقع فيها انسان لم يضمنه
وفي غير ملكه ضمنه ولو سقط انسان من حائط على انسان
في الطريق فقتله كان ضامنا دية المقتول بمنزلة نائم انقلب
على انسان فقتله فانه يكون ضامنا وان مات الساقط
بين كان في الطريق فان كان ذلك ما شيا في الطريق فلا ضمان
عليه لانه غير متعمد في المشي في الطريق فلا يمكن الا حصر
من سقوط غيره عليه وان كان ذلك الرجل واقفا في الطريق
قاعدا او قائما او نائما كان دية الساقط عليه لانه متعمد
في الوقوف في الطريق والسقوط والنوم فيكون ضامنا لما تلف
به وان كان ذلك في ملكه لا ضمان عليه لانه لا يكون متعمدا
في تلف الوقوف والسقوط في ملكه وعلى الاعلى ضمان الاسفل
ان مات الاسفل به في الاحوال كلها لان الاعلى مباح شر
قتل الاسفل وفي المباشرة الملك وغير الملك سواء كان
نام في ملكه فانتقل على انسان فقتله كان ضامنا لانه مباح
قتله انتهى وفي الهداية لورمي شخص بظية صيد افاذا هو
ارمى او ضربا فاذا هو مسلم وجبت الدية ومن شهر على
رجل ملاحا ليلا او نهارا او شهر عصى ليلا في مصر او نهارا
في طريق في غير مصر فقتله المشهور عليه عمدا فلا شيء عليه
انتهى وفي الاصلاح وان شهر عليه عصى نهارا في مصر فقتله

قتل به انتهى وفي الشبهة ولو شهر المجنون على غيره سلاحا او الصبي
فقتله المشهور عليه فعليه الدية في ماله ضمان خرق وكسر
وفي فوجلس على ثوب واحد وهو لا يعلم حتى قام فتخرق ثوبه
من جلوسه ضمن نصف النقص وكذا في مكعب تخرق بوضع
رجل غير صاحبه وصاحبه لا يعلم قاضي خان وانا كان علي
الجالس نصف النقص لان التخرق حصل عقيب فعله وفعل
رب الثوب وليس احدها باضافة ذلك اليه اولى من الاخر فبعض
اليهما فلو عصى يد اخر فزاع يده من قم العاص فكسر سن العاص
ومرحت يده هدر السن لانه مضطر في شراعه يده وارسل يده على
العاص لانه الجاني وهذا بخلاف ثوب رفعه فاخذه ما لكه
فتخاذا فتخرق ضمن نصف قيمة الثوب ان لا يصبر على العصى ويكون
صبره هذا الى ادفع الي العاصي فتخرق بفعله ما فتضمن القيمة ولو
رب الثوب يحفظ ثوبه فد الثوب رجل فتخرق ضمن كل قيمته
قاضي خان نمك ثوب رجل فحذبت المالك ثوبه فتخرق ضمن
التمسك نصف الخرق اراد اخذ ثوب دفعه الي قصار فتمسك
به القصار فحذبه المالك فعلى القصار نصف الخرق حايك
شبح ثوبا فتعلق المالك بثوبه لياخذه وابي الحايك ان يدفع
حتى ياخذ الاخر فتخرق الثوب في يده ما لكه لا يضمن الحايك
ولو تخرق من مدها فعليه نصف الخرق جفت تشيب بثوب
وجذبه من يده ما لكه فتخرق ضمن كل القيمة ولو جذبه به ما لكه من
يد المشيب ضمن نصف القيمة قص اخذ يد رجل فد الرجل
يده فشلت فلو اخذه للتحية بري لا لو اخذه للعض لانه مضطر
في المد بس غصبه وبسه فذه ما لكه والغاصب لا يعلم انه
المالك فتخرق بري ان تخرق من يد المالك ولو قال المالك
له ثوبي فابي الغاصب فد المالك مد الايد مثله من شدة

فخرق برمي الغاصب كخرق بسكين ولو مد امتار فاضن
 الغاصب نصف القيمة لانه من جنايتها ولو كان الثوب ملكا
 للاسرة فخرقه رجل مدا يد مثله او لا فعليه كل القيمة ان خرقة
 يضاف اليه لانه يتسبب قاصي خان خرقا ثوبا خرقا
 بسرا فقال له مالكه رد علي ثوبي فاني وتركه عنده لا يمن
 الخارق الا نقصا لخرق كسر عني رجل او خرق ثوبه ضمن
 النقصان لو فُشس الكسر بان صار العصا خطبا او وقدا
 لا ينتفع به منفعة العصا او فُشس خرق الثوب فلم ان يضمن
 القيمة والخرق الغاش عند البعض ما ينقص اكثر من نصف
 القيمة ولو شق الثوب نصفين يخرق به ضمن النقصان
 او ترك الثوب عليه وضمنه قيمة هداية خرق ثوب غيره
 خرقا يسرا ضمن نقصانه والثوب لمالكه ولو خرقا كبيرا يبطل
 عامة منافعه فلي ذلك ان يضمنه كل القيمة لانه استهلكه
 فكانه اصرقه ومعناه ترك الثوب عليه وان شا اخذ الثوب
 وضمنه النقصان ثم اشارة الكتاب الي ان الغاصب ما يبطل
 به عامة المنافع والصحيح انه ما يغتصب به بعض العين وبعض
 المنفعة ويبقى بعضها واليسير ما لا يغتصب به شي من المنفعة
 وانما يدخل فيه النقصان لان محمدا جعل في اصل قطع الثوب
 نقصان فاحشا والغاية به بعض المنافع يقول الحقير وفي
 فتاوي قاضي خان ارباب السفن اذا اوقفوا السفن علي
 الشط فجات سفينة فاصابت السفينة الواقعة كل است
 ضان الواقعة علي السفينة الجائئة فان انكسرت الجائئة
 لا ضمن الواقعة لان الامام اذن لارباب السفن بايقافها
 علي الشط فلا يكون فعلهم تعديا ما يحصل بنار وريح
 وفي حق اوقدنا في ارض بلا اذن مالكها ضمن ما اصرقته

في مكان اوقدت فيه لاما اصرقته في مكان اخر تعدت اليه وخرق
 بين ما ونار اذ لو اسال ما الي ملكه فسال الي ارض غيره
 واتلف شي هناك بخلاف النار اذ طبع النار الخمود والتعدي
 يكون بفعل ربح ونحوه فلم يضاف الي فعل الموقد وطبع الماء
 السيلان فالالتلاف يضاف الي فعله ومن مثا في فصل
 بانه لو اوقد في يوم الريح عالما بان تهب بها الي مال غيره
 فلتفه ضمن ولو ارسل الماء الي ارض نفسه عالما ان ارضه تحمل
 ذلك لا ضمن لكن اصحابنا اطلقوا الجواب كما مر قد اوقد
 نارا فاحترقت دار جاره لم يضمن لو اوقد نارا بوقد مثله
 شح لم يضمن مطلقا ان بني تنورا او كانوا في دار استاجرها
 واصرق بعض بيوت الجيران او بعض الدار لم يضمن المستاجر
 فعل ذلك بان المالك او لا لانه انتفاع بظاهر الدار علي
 وجه لا يغير هيئة الباقي الي النقصان فلو اوقد فيه المستاجر
 نارا لا يوقد مثله في التنور ضمن فنت اصرقت شوكة او نبتا
 في ارضه فذهبت الريح شرارات الي ارض جاره واصرقت
 زرع لو تعدي النار من ارض الجار علي وجه لا يصل اليه الشر
 عادة لم يضمن لانه حصل بفعل النار وانه هدر ولو يقرب
 من ارضه علي وجه يصل اليه الشر عالما ضمن اذ له الايقار
 في ملك نفسه لكن بشرط السلامة فقط او قد تنوره والقي
 فيه خطبا لا يحمته التنور فاحترقت بيته وبيت جاره ضمن فقصط
 او قد نارا في ملكه يوم الريح ليحترق فاحترق الخشب وشرت
 النار الي الاكداس فاحترقت لو كانت الريح تهب الي جانب
 الاكداس ضمن والا فلا خلاصة وقت حصة من يده علي الطريق
 ثم من الارض اصاب ثوب انسان فاحترقت ضمن استاجر
 ارضا فاحرق الحصاد فاحرق كدس غيره لا ضمن قاصي خان
 وضع في الطريق مجرا فاحرق به شي ضمن وان حرته الريح

فذهب به الي موضع اخر ثم احرق به شئ لا يضمن لانه لما تحول
 عن ذلك المحل نسخ حكم الفعل الاول وهذا اذا لم يكن
 رجاء فان كان رجاء ضمن لانه علم حين القاء في الطريق ان
 السرج تذهب به الي محل اخر فيضاف اليه فيضمن قال الشن
 الائمة السرخسي اذا وضع جمرة في الطريق في يوم رجاء ضمن
 وذكر شمس الائمة الحلواني اذا وضع جمرة في الطريق او مر
 بنار في ملكه انه لا يضمن لان جنايته قد زالت احرق حصايد
 ارضه فذهب النار الي ارضه جاره فاحرق زرع لا يضمن
 الا ان علم انه لو حرقها تنقضي النار الي زرع جاره اذا لم
 علم ذلك صار قاصدا احرق زرع جاره قالوا لو كان زرع
 جاره بعيدا من حصايد و كان يامن ان لا يحرق زرع جاره
 ولا يصير شيئا من ناره الا ستر المحل السرج ناره الي زرع
 جاره فاحرق زرع وكس لا يضمن ولو كان زرع جاره
 قريبا من ارضه فان كان الزرعان ملتفين او قريبا من
 الالتفاف علي وجه متصل ناره الي زرع جاره ضمن فلو قد
 النار زرع الجار وكذا رجل له قطن في ارضه وارض جاره
 ملاصقة بارضه فاوقد النار في طرف ارضه الي جانب
 ذلك القطن ويعلم ان مثل هذه النار تحرق هذا القطن
 فاحرقه ضمن الموقد القطن لانه اذا كان عالما ان ناره تنقضي
 الي القطن كان قاصدا احرقه احرق عشب في ارضه او مصابة
 او اجبة فحرجت النار الي ارض غيره واحرق شئ لا يضمن
 اذ هو منصرف في ملكه قبل هذه اذا كانت الرياح ساكنة
 حين اوقد النار اما لو كان في يوم ريح ويعلم ان السرج
 تذهب بالنار الي ارض جاره ضمن استحيانا ولو اوقد
 نارا في دارة او تنوره لا يضمن ما احرق به فقط مرنار
 في ملكه او ملك غيره فاحرق ثوب رجل بشره وقعت منها

قال

قال محمد بن الفضل ضمن اذ لم يتخلل بين عمل النار والوقوع
 علي مثل الثوب واسطة فيضاف اليه حتى لو هبت الريح والقنفا
 علي الثوب لم يضمن اذ لم يصف اليه كذا في النوادر عن س
 قال بعضهم لو مر بنار في موضع لم يحرق المروز فوقت شرارة
 والقنفا السرج لا يضمن ولولم يكن له حق المروز فلو وقعت منه
 الشرارة يضمن ولو هبت به السرج لا يضمن وهذا اظهر وبه
 يعني يقول الحقير وفي القنية امر صبيالياني له بالنار من باع
 فلان فاجابها وسقطت منه علي شئ وتعدت الي الكدس
 فاحرق يضمن الصبي ويرجع به علي الامر فقط طارت شرارة
 من ضرب الحداد فاحرق ثوب ماري الطريق ضمن الحداد
 قاضي خان ولو قتل رجلا او قتل عينه او احرق ثوبه او قتل دابة
 فضا من تلف بذلك من المال والداية في مال الحداد ودية
 القتل والعين علي عاقلة لان ما طار من رقة الحداد وضربه
 كناية بيده لا عن قصد ولولم يدق الحداد لكن احتملت الريح
 بعض النار عن كبره او حديد المحماة واضربه الي الطريق فقتلت
 انسانا او احرق ثوبا او قتل دابة كان هدر او لو هبت الريح
 بولمة رجل او وقعت علي قارورة غيره فانكسرت لا يضمنها
 صاحب القارورة رجل له هدف في دارة فرمى الي الهدف فجاور
 سهمه فانفد شيئا في دار رجل او قتل نفسا فالضمان والدية
 علي الرامي ما يجعل بالما وفي فقط سقي ارضه فتعدي الي ارض
 جاره فلو اجري الماء في ارضه بحيث لا يستغرا في ارض جاره
 ضمن ولو بحيث يتعدي الي جاره فلو تقدم اليه جاره بالسكر
 والاحكام ولم يفعل ضمن ويكون كاشها علي حائط ما يمل
 ولو يتقدم لم يضمن ولو ارضه صعودا وارض جاره هبوطا يعلم انه
 لو سقي ارضه يتعدي الي جاره ضمن ويؤمر بوضع السناة

قاضي خان حتى يصير ما غا ويمنع عن السقي قبل وضع المسناة
وفي الفصل الاول لا يمنع عن السقي بقول الحقير يعني بالفصل
الاول صورة عدم التقدم وفي الخلاصة في كتاب الشرب
وان لم تكن ارضه في صعدة وارض جاره في هبطه لا يمنع قال
والمذكور في عامة الكتب انه اذا سقي غير معتاد ضمن وان كان
معتادا لا ضمن انتهى وفي فتاوي قاضي خان سقي ارضه
فخرج الما منها الي غيره فافسد متاعا او زرع او كرايا لا ضمن
لانه متصرف في ملكه فباح له مطلقا ولو صب ما في ملكه
وضرع من صبه الي ملك غيره فافسد شيئا لا ضمن قيا سا
لتصرفه في ملكه ومن الشايع من قال اذا صب في ملكه عالما
انه يتعدى الي ارض غيره ضمن لان الما سبال فاذا كانت
يعلم عند الصب انه يسيل الي ملك جاره ضمن كما لو صب الماء
في ميزابه وتحت الميزاب متاع غيره ففسده كان ضامنا
ولو في ارضه ثقب او حجر فار ان علم به ولم يده حتى فسدت
ارض جاره ضمن وان لم يعلم لم ضمن وذكر الناطقي اذا سقي
ارض نفسه فخرج الما الي ارض غيره لا ضمن ولو صب الما في ارضه
صبا وضرع من ارضه الي ارض غيره ضمن فقط سقي ارضه
من نهر العامة وكان علي النهر انها رصفار مفتوحة فوهاتها
فدخل الما فيها وفسد بذلك ارض قوم قال ط ضمن ان كان
اجري الما فيها بنفسه من اجري الما في النهر ما لا يحتمل النهر
فدخل راس شخص لغير ثقب ضمن ما تلف ولو دخل من حجره لو الحجر
لما دخل والحجر خفي لم ضمن ان شق النهر وضرب بعض الارض
لا يوحذون بضم الن ارض قاضي خان احتفر نهرا في ملكه
فقطب به انسان او دابة لا ضمن وكذا لو جعل عليه جسرا
ولو صفر في غير ملكه فهو كما يبر ضمن وكذا لو جعل عليه جسرا

وعن سنان لا ضمن واذا احدث الجسر في غير ملكه اذا كانت
بحيث لا يتضرر به غيره لانه محتسب ينتفع الناس بها احدثه
وفي ظاهر الرواية ضمن الا اذا فعله باذن الامام وان شق
علي جسر انسان متعديا فاحتسب به لا ضمن ولو صفر نهرا
في غير ملكه فاشق منه ما واغرق ارضا او قرية ضمن لانه
اسال الما الي غير ملكه فيضمن ولو صفر في ملكه لا ضمن لانه
باح له مطلقا فخر سقي ارضه وفيها ثقب يضر بارض جاره
ويهدد زرعها ولا يوقف علي ذلك قال حكم حكم حابط
ما بل فلو تقدم فافسد بذلك ضمن فقط سقي ارضه
وارسل الما في النهر حتى جا وزار ارضه وقد كان طرح رجل اسفل
منه في النهر شرايا قال الما عن النهر واغرق قصر ارض من
احدث في النهر لا من ارسل الما لوله حق في النهر متى لم ضمن
المرسل لوله حق فيه ولم يعرف ما حدث فيه سقي ارضه فاشق
الما من ارضه فافسد ارض جاره او زرع لم ضمن ولو ارسل
الما فافسده ضمن بقول الحقير وفي القنية جد ول مشرك
بين الجيران علي راسه رافق ويمنحه كل واحد من الشراك سقي
ارضه ويده عقيب السقي به حرت عادتهم فتركهم احدهم
مفتوحا بعد السقي حتى عرفت ارض بعضهم لا ضمن لما كان
حق الفتح والسقي راسه ما في الطريق فقط به انسان
او دابة ذكر في الكتاب انه ضمن مطلقا وهذا في الدابة مطلق
وفي الانسان موول بانه لو رشح كل الطريق بحيث لا يجد فيه
ممر الا لو رشح في برسته ضمن والا فلا بان رشح كالعادة لدفع
الغبار اذ ليس مجناية ولو راي سابق الدابة الما قد رس فاقراها
لم ضمن الراس ولو لم يره او كان بالليل ضمن كذا في بعضهم
صط فقط رشح فيه رجل في رجل بجوارين له فتقدم صاحبها

الي احدى ياقوده فتبع الاثر فزلق فلو كان رب الحمار سابع
لم يضمن ان التلغ يضاف الي سوقه قاضي فان رشت الطريق
فقط به انسان ضمن هذا اذا رشت كل الطريق فلورشت
بعضه ومراش من قبل رشت ولم يعلم بالرشت ضمن وان
مرعاه لم يضمن هكذا قال مشايخنا وفي الكتاب اوجب
الضمان على الراش مطلقا وان مر به رابة فطبت ضمن على
كل حال امر غيره برشت فانه كانه فرشت فقط به انسان
ضمن الامر لا الراش وحارس السوق اذا رشت ضمن لما
عطى به على كل حال هذا كله في الطريق العام اما في سكة
غير نافذة اذا رشت فيها من هو من اهل السكة لا يضمن وجيز
رشت بعض الطريق او توفي به ولم يعلم المار بالرشت بان
كان اعمى او مري في الليل فمتر به ومات ضمن وان علم لا يضمن
وفيه ايضا روي عن عمر رضي الله عنه انه قضى على من صب
الماء الحار على راس انسان من ذهب سمه وبصره وعقله
وشعره بارتياح ربات ولومات من ذلك لم يجب الا رية واحدة
اصب ما في الطريق فاجمده فزلق به انسان او تراب ثم انزلق
ضمن نفس ربي الثلج في الطريق فقط عليه انسان ضمن وكذا
لورماه في ممر الدواب لاذن في الالتباس شرط السلامة وكذا في
سكة نافذة اما في غير النافذة فلورماه فيها اصحاب الدور
فهلك انسان لم يضمنوا ذكر في قنطروا الصحيح انه لا يضمن في
النافذة وغيرها حصب ما في المزاب عالما ان تحتها متاع فغيبه
به ضمن لا لو لم يعلم ضمان حفر البئر وفي فقط حفر بيرا وغطي
راسها فزلق اخر القطا ضمن الاول طه فلو كبسها اولا بتراب
او طين او ما يكبس به مثله ضمن الثاني ولو كبسها بالا يكبس
به البئر كبروز فبقا ونحوها ضمن الاول حفر بيرا في ارض غيره

ضمن النقصان وقال بعضهم يومر بكبس لا نقصان وكذا من حفر
في فناء قوم ولو حفر في ملك رجل ضمن النقصان فحفر حفرة
او بيرا في ارض غيره لا يومر بكبس ولو قاله بعضهم في حفر بيرا
في ملكه فطرها رجل بترابها تقوم بحفورة وغير محفورة فيغرم
فضل ما بينهما ولو طرح فيها ترابا اجر على اخرج فو حفر بيرا
في دار غصبه ورضي به المالك واراد الناصب العلم بينكما عندنا
لو طرح ترابا رضي به ماله ضف نزع ما ببر رجل حتى يست
لم يضمن ان ماله البير لا يملك الما ولو صب ما من الحب يومر بامله
لا نه ملكه والمامله مثلي خلاصة حفر بيرا في الطريق فوقع فيها انسان
ومات جوعا او عطشا او غما قال الامام ارضان على الحافر
وقال محمد يضمن في الكل وقال ساس ان ماتت بها ضمن وان مات
جوعا فلا كذا في التجريد قاضي حثان حفر بيرا في مغارة في محل ليس
بمراش بل اذن الامام فوقع فيها احد لا يضمن ولو في الطريق
او في غيره حفر بيرا في محل يحتاج اليه الناس ضمن لما عطى به
ان حفره بل اذن الامام حفر بيرا في الطريق فالتقي فيها انسان
نفسه عمد الا يضمن الحافر حفر بيرا في الطريق في رجل اخر
وحفر منها طائفة من اسفلها فوقع فيها انسان ضمن الاول
قيا سا وبه اخذ محمد وضمن كلا الحافرين استحقا حفر
بيرا في الطريق وسقط عليها انسان ومات فقال الحافران اني
نفسنا وكذبت الورثة فالقول للحافرين قول ساس اخر وهو
قول محمد اذ الظاهر ان البصير يرى موضع قدمه وان كان
الظاهر ان احدا لا يوقع نفسه فبالشك لا يجب الضمان
حفر بيرا في سوق العامة فقط به شئ لو حفر باذن الامام
لا يضمن والا يضمن ضمان الكدم وفي طه هدم جدار غيره لم
يجبر على بنايه فخير المالك ضمنه قيمة والنقص للمهدم واخذ

نقصه وضمنه قيمة النقصان وقال بعضهم لو كان قد بدأ باليومر بالامانة
ولو جديا يومر شجر هدم حايط مسجد يومر بالسيوية ولا يقضي
بالنقصان ولو هدم جد ار رجل ضمن النقصان ز هدم بيت
نفسه والتي ترا بالكثير الزرع جد اربيه وبين جاره ووضع
فوقه لبنا كثيرا فانهدم الحايط فلو اللين سر جاعلي الحايط
متصلا به بحيث دخل الوهن في الحايط من ثقله يضمن فشن
هدم جد ارجاره ثم بنى لو المهدوم من تراب ثم بناه من تراب
كما هو او من خشب فبناه بخشب بري لا لو بناه بخشب اخر
ان الخشب ليس بمثل فلما اعادة للاول فقط لو هدمه فلو
كان من خشب لزمه قيمته ولو من طين فلو عتقا فكذلك ولو
جديا يومر باعارته كما كان يقول الحفير وفي رد الفقه يواخذ
في هدم الحايط بالبناء بالنقصان وفي المحيط يواخذ بالقيمة
وقيل بالبا خلاصه هدم داره فانهدم بذلك منزل جاره
لا يضمن وقع صرقي في محلة فهدم انسان دار غيره بلا اذن
صاحبها وبلا اذن السلطان ضمن استهلاك الشجر وغيره
من زرع وبنا فقط قطع شجر كرم ضمن قيمته لانه غير مثلي فيقوم
الكرم بالشجر وبدونه فالفضل قيمة فالمالك بخبر ضمنه
تلك القيمة ودفع الا شجار المقطوعة او اسكها وضمن نقصان
تلك القيمة زكركت كذا ثم قال لو كانت قيمة الا شجار مقطوعة
وغير مقطوعة سواء بري وفيه قطع شجرة غيره فاقطع من
ستان ودار يلزمه هدمه نقصانها وما قطع من الارض يلزمه
قيمة المطلب وانك شجرة من ضيعة ولم يخصص شيئا من قيمة
الضيعة قيل يجب قيمة الشجرة مقطوعة وقيل قيمتها ثابتة جفت
قطع شجر رجل يقوم الارض بالشجر وبدونه فيلزم ما بينهما
وكذا الزرع فقط شجرة جوز اخربت جوزا صغلا رطبة
فالتلفها رجل ضمن نقصان الشجرة لانه تلك الجوزات ولو لم

يكن لها قيمة وليست بمال حتى لا يضمن بالالتلاف لا على الشجر
لكن ائتلفها على الشجرة يمكن نقصانها في الشجرة فتقوم الشجرة
بها وبدونها ويضمن فضل ما بينهما وكذا شجرة نورت فقطعها
رجل حتى تناثرت نورها حتى قطع غصن شجرة وفيها قليل
لو شاع ضمن نقصان الشجرة جميعا والغصن للمالك سرا وضمنه
نقصانها الا قد ر الغصن والغصن لرب الشجرة وكذا بنا ونقص
وتراب يقول الحفير وفي القيمة قطع اغصان شجرة غير ان
كان النقصان فاحشا يضمن قيمة الشجرة والا فالنقصان
شجر فقطع غصنا فبنت مكانه اخر لا يبرأ وكذا زرع وبقل يسر
غصب ثالثة صغيرة في ملكه فادركت في ارضه فله ثالثة قيمتها
لا قيمة الخلة عندنا اذ الخلة صارت ثلعا لارضه فقطع احرف
كذلك قال محمد لو قيمة البر في سبيل اكثر ضمن مثل البر وعليه
قيمة الجبل ولو غصب كدسا فداسه ثم برهن المالك على غصبه
فله البر وقيمة الكل يقول الحفير الجبل مثلثة الجيم قصب الزرع
اذا حصده كذا في القاموس فشن غصب ارضا فيها زرع ثابت
وهو قصيل فهل او يبس لم يضمن اذ لا يخلو ان له حكم عقار
او منقول فالعقار لا يضمن بغصب والمنقول لا يضمن بنقل ولم
يوجد وكذا لو غصب فيه اشجار فبنت لا يضمن الا اشجار
لما سر من هدم بيتا ضمن قيمته مبنيا لا قيمة العروة لانها قائمة
والغص لا يجبر على العقار غصب العقار وفي محي غصب
العقار لا يضمن عند الامام وسن اذ يصير غاصبا لمنفعته
لا رقبته والمنفعة ليست بمال ولانه من مال العقار عن
الانتفاع فلا يضمن بنفسه كالموسع المالك حتى هلك ماله
لا يضمن خلاصه الغصب فغل في المين حتى لا يتحقق غصب
العقار عند الامام وسن فظن في غصب العقار والدور

الموقوفه ومنافع الوقف يعني بخران فقط شري دار او سكنها
لم يظهر انها وقف او للصغير فعليه اجراء مثل صيانة لمال الوقف
والصغير در رغر المنافع كركوب رابه و سكني دار واستخدام
مملوك لا يضمن بنصب واتلاف بل يضمن ما ينقص باستعماله
فيعزم النقصان الا ان يكون المنصوب وقفا او مال يتيم فان
منافعتها تضمن كذا في الحارثية ومنعها صورة نصب المنافع ان
ينصب عبد امثلا ويملكه شهر او لا يستعمله ثم يريده علي سيدة
وصورة اتلاف المنافع ان يستعمل العبد شهرا ثم يريده علي
سيدة كذا في الحارثي لظ لا يضمن منافع النصب في ظاهرا رواية
ويضي بخران في الوقف ومال اليتيم والمعد للخلعة يعني يجب
اجراء مثل يقول الحقير قوله والمعد للخلعة فيه نظر لا نه قد مر
في مسایل بخران و زرغ نقله عن فقط اجراء من غيره بلا
انه ولم يجز ربها وقد زرعهها المتاجر فالزرع كله للمستاجر
لا علي المزارعة وان كانت الارض معدة للزراعة الا في
الوقف يجب فيه الحصة او لا جري باي جهة زرعهها او سكنها
اعدت للزراعة او لا وعلي هذا استقر فتوي المتأخرين
انتهى والله اعلم بالصواب عدة لو كان غير منقول فانهدم
بافه سماوية او جاسيل فذهب بالبناء والشجاره او غلب
سبل علي ارض فبقيت تحت الارض لا يضمن عند الامام وسى
واجمعوا انه لو تلف شئ بسكناء يضمنه ولو قطع الا شجار
ضمن فلو قطعها اضر او هدم البناء اضمن لا الغاصب كبقى
المقار يضمن بالرجوع عن الشهادة حتى لو شهدوا علي رجل
بالدار ثم رجعا بعد الحكم ضمنا وقيل انما ضمنا اذا اتلفا علي
المالك ملكه يقول الحقير وفي الاشياء والنظار المقار
لا يضمن الا في مسایل ان اجمده المورع واذا باعه الغاصب

وسم واذ ارجع الشهود به بعد القضا وزدت رابعة وهي
ما اذا كان المقار وقفا فانه يضي بخرانه كما ذكره في حاسب
الفصولين نقله عن فتاوي طهير الدين اسحاق وبعض مسایل
النصب المقار ذكرت فيه في جنس الزرع باذن وينصب في
الفصل السابق فليظن ثمة انشا المركب وفي عدة افسر
تاليف حصير لو امكن اعمارة امر به كن فرق سما قاضي خان
ان امكن اعمارة امر به كما كان وان لم يمكن سلم اليه المقنوض
وراخذ منه حصة الحصير صحيحا وكذا في الفعل وكل ما يمكن
اعمارة علي ما كان فقط فتق قضا يقوم بخط او مفتوقا
فضمن وكذا لوزرع باب دار عن موضعها وبال في بر مسا
للموضو اصل سرى احد وكذا كل ما كان مركبا لو تضمن تاليفه
او صب ما في تنور محمي آ تلف احد مصراعي باب او اخذ
زوجهي خف فلي لك ان يدفع اليه الاخر ويضمنه قيمتها رد المنصوب
وكيفية ضمانه هداية علي الغاصب رد العين ما دام قابلا فلو
هلك فعليه مثله لو كان مثليا لمكبل وموزون وعدري متغارب
فان لم يقدر علي مثله فعليه قيمته يوم الخصومة عند الامام ويوم
النصب عند سى ويوم الانقطاع عندم وما لا مثله فعليه قيمته
يوم غصبه در رغر روجب القيمة في القيمي يوم غصبه والقيمي
كمروض وحيوانات وعدريات متفاوتة فلو ارعي الغاصب
هلاك المنصوب حبسه الحاكم حتى يعلم ان المنصوب لو بقي لظهر
بم قضي عليه بالبدل عدة في غصب غير المثلي واتلافه ينبغي ان
يذكر قيمته يوم النصب في ظاهرا رواية وفي رواية خبرنا لما للث
بين ان يضمنه قيمته يوم غصبه او يوم اتلافه فلا بد من بيان
قيمة اي الدين وفي غصب القيمي تجب قيمته يوم غصبه او يوم
اتلافه ومن اتلف القيمي فعليه قيمته يوم غصبه ج المنصوب

لو قايما ياخذها مالك مثليا اولا في كل الوجوه الا ان كانت
 قيمته بدل الخصومة اقل من قيمته بدل الغصب فحينئذ له خيار
 ثلاث رضى به او انتظر او اخذ قيمته مكان الغصب يوم الخصومة
 ان التفاوض حصل لمعنى من الغاصب وهو نقله الى هذا المكان
 فيخبر بخلاف ما لقيمة في بلد الغصب وقد انتفى السعر حيث
 لا يتغير اذ النقصان لم يحصل بفعل الغاصب بل راجع الى رغبات
 الناس فلا يضمن ولو هالكه فالقيمة للمالك قيمة بلد الغصب
 يوم الخصومة وفي المثل لو تولى لوي القيمة في البلدين يطالب
 برده مثله ويراد برده مثله اذ لا ضرر على احدهما ولو قيمة بلد الخصومة
 اقل فللمالك خيار ثلاث كما سر ولو قيمة بلد الخصومة اكثر
 فالغاصب مخير اعطاه المثل او قيمة الغصب يوم الخصومة اذ
 المالك لا يستحق الرد الا في مكان الغصب فلو اصرم الغاصب
 تسليم المثل على التعيين يتضرر به ان يلزمه زيادة قيمة لا يستحقها
 المالك فخير الغاصب بين اعطاء المثل حالا واعطاء القيمة في
 مكان الغصب الا ان يرضى المالك بالتأخير فله ذلك فكل هذا
 ينبغي ان يذكر في دعوى التعديري سوى التقديري مكان الغصب
 حتى يعلم انه هل له ولاية المطالبة فلو ادعى انه غصب منه كذا
 براوين الشرايط لا بد ان يذكر مكان الغصب وجيز في المنتقى
 لو غصب دراهم او دنانير فالمالك ياخذها منه حيث وجدها
 ولا ياخذ قيمتها وان اختلفت اسعار مختارات يوم الغاصب برده
 تلك الدراهم او الدنانير او برده مثلها اذ لا تفاوت فيها بين
 البلدين وجيز وفي المنتقى لو غصب عينا فلقية في بلد اضر
 ان كانت قيمتها في ذلك المكان مثل قيمتها في مكان الغصب
 او اكثر ليس للمالك الا اخذ عينيها وان كانت قيمتها اقل فخير
 المالك اخذ القيمة على سعر مكان الغصب او قيمته حيث غصب

او انتظر

او انتظر حتى ياخذ مثله حيث غصب قاضي خان وان كانت قيمتها اقل
 فالمالك مخير ان شاء اخذ القيمة على سعر مكان الغصب وان شاء
 انتظر حتى ياخذ المصوب في بلد الغصب ولو وجد المصوب في بلد
 الغصب وقد انتقص سعره فانه ياخذها لاقية يوم غصبه ولو هلك
 المصوب وهو مثلي فان كان سعر بلد الخصومة مثل سعر بلد الغصب
 او اكثر فانه يبرأ من المثل ولو اقل فالمالك مخير اخذ قيمة العين
 في مكان الغصب وقت الغصب او انتظر ولو كان السعر في بلد
 الخصومة اكثر فخير الغاصب اعطاه مثله في بلد الخصومة او قيمته
 حيث غصب الا ان يرضى المالك بالتأخير ولو كان قيمة المالكين
 سواء فللمالك مطالبة المثل وعن من رجل غصب حنطة بمكة وحملها
 الى بغداد فعليه قيمتها بمكة ولو غصب غلاما بمكة في ربه الى بغداد
 لو صاحبه مكي فعليه قيمته ولو غير مكي اخذ غلامه حيث غصب برا
 له حمل وموت فالتقيا في بلد اخر فيه ابراض او اعلا وروي
 عن الامام لو كان المصوب قايما في يده ببلد لوقيته في البلدين
 سواء وفي هذا البلد اكثر ولو اقل طالبة بقيمة مكان الغصب
 واخذ المصوب او انتظر ليلته في محل الغصب ولو لم يكن قايما
 بيده وقيمة في بلد الغصب اكثر فخير المالك اخذ مثله لو مثليا او قيمة
 يوم غصبه او انتظر لياخذها ببلد غصبه ولو قيمة اقل فخير الغاصب
 اعطى مثله او قيمة ببلد غصبه ولو قيمة البلدين سواء فللمالك
 اخذ مثله قطع غصب شاة فسميت فذبحها ضمن قيمتها يوم غصب
 ختم غصب امه قيمتها الف حتى زارت زيادة متعلقة فصارت
 قيمتها الفين فباعها بتجبر المالك ضمن الغاصب قيمتها يوم غصبه
 وهي الف وضمن المشتري قيمتها يوم قبضه وهي الف وان
 ضمن البائع قيمتها الفين عندها لا عند الامام ذكر صر غصب
 دابة قيمتها عشرة فزارت حتى صارت قيمتها اربعين فالتفها

الفاصل فعند الامام يضمن قيمته يوم غصبه لا يوم اتلافه وعندها
له ان يضمن يوم غصبه او يوم اتلافه او يوم بيعه وتسليمه ثم قال
وهذا فاسد لان اثبات الخيار بين الاقل من المال والكثير
في حق شخص واحد باطل قال صاحب جامع الفصولين اقول
يمكن ان يجاب بان القيمة قد تكون في يوم الغصب اكثر وقد
تكون يوم البيع والاتلاف اكثر فتخيرها باعتبار ذلك مفيد
صحيح ففرضه بنا هذه القاعدة الكلية التي يعرف بها جواب
الصورة المذكورة وميزها لا جواب هذه الصورة خاصة
ويدل عليه قوله او يوم بيعه وتسليمه ان لا يبيع في الصورة والله
اعلم بقول المختار في جوابه غرض ضبط والظاهر ان مراده من
الخيار في قوله فيتميم ان يضمن بالاكتر من قيم تلك الايام الثلاثة
بلا احتمال التضمن بالاقل ويؤيد هذا التوجيه ما قال صاحب
الوجيز غصب جارية شاعري الفاخرات عنده حتى ساوت
الفين فباعها وسلمها وهلك عند الشري فلما لك ان
يضمن الفاص الف درهم فقط عند الامام وعند سائر
يضمن الفين قيمتها يوم القبض والشر انتهى ويظهر من هذا
ان قول المجيب ان لا يبيع في الصورة المذكورة محل نظر لانه
اتلاف الفاص يعم صورة البيع المذكورة في الوجيز اذ الفاص
لما باع المعصوب واخرجه من يده فكانه اتلفه واستهلكه
والله اعلم غاصب الفاص اذ اراد على الاول بري ولو هلك
في يده فادى القيمة الى الفاص بري ايضا فليس للمالك
ان يضمن الثاني لقيام القيمة مقام العين هذا الوجهان قبض
الاول معروف ببيته او بتصدق المالك سواء قبض بحكم
او بدونه اما لو اقر الفاص بذلك صدق في حق نفسه لا في
حق المالك والمالك مخير يضمن لهما شاء فاشترى باع غاصب

الفاصل

الفاصل واخذ منه ليس للفاصل الاول اخذ الثمن منه ان ليس
بمالك ولا نايه وليس له اجازة البيع مطلقا لو اقر المالك
تضمن احدها لا يملك تزكته وتضمن الاخر قص للمالك ان
يضمن كل منهما نصف قيمته قد اضمن احدهما يبر الاخر اما
لو اقر تضمن احدهما فهل يبر الاخر حتى لو هلك المال على
من اقره هل يرجع على الاخر فيه روايتان في المالك لو قال
للفاصل اوردتلك المعصوب لا يبر الا لم يوجد الا يبر والا مر
بالحفظ وعقد الوديعة لا ينافيان الصفتان كما لو خالف المودع ضمن
ولو كان العقد قابلا به وكل المالك الفاصل يبيع ما غصبه
منه فباعه لم يبر ما لم يسلمه وكذا لو باع ما لم يسلمه لم يسلم
في جبال الفاصل بما غصب اليه ما لم يسلمه ما لم يسلمه الفاصل
الي بيته بري ولم يضمن ولو وضع بين يديه فلم يقبله فحمله الي
بيته ضمن وهو الاصح والفرق ان في الصورة الثانية يتم الرد
بوضعه وان لم يقبله فاذا حمله جده الي بيته غصبه ثانيا بخلاف
ما اذا اجابه فلم يضع بين يديه ان لم يتم الرد فقط غصب ثوبا
او دراهم وهي باقية بعينها فابراه منها بغير اسائه فلوها لك
فمهر او امر من الغصب الفاصل لو اقر بقيمة الغصب المتلف
فلم يقبلها المالك قال ابو نصر يرفع الامر الي القاضي حتى يامر
بالقبول فيبر او قال نصير كما نوا يقولون في الغصب والوديعة
ان اوضع بين يدي المالك برالا في الدين حتى يضع في يده
او في حجره او قبضه رب الدين فلو رماه الفاصل في حجر المالك
بري ولو لم يعلم المالك انه ثوبه فوضعه في حجره فرماه فرفعه
اخر قيل يخاف ان لا يبر ويختار بانه يبر ان رد عليه عين ما له حسن
وضع المعصوب بين يدي مالك بري وان لم توجد حقيقة القبض
وكذا المودع بخلاف ما لو اتلفه غصبا او وديعة في القيمة

لا يبرأ ما لم يوجد حقيقة القبض قاضي خان لو كان المصوب
 مستهلكا فاعطى الغاصب ما لك فتيمة فلم يقبلها ولم يبرأ الغاصب
 الا مر الى القاضي ووضعها بين يدي المالك لا يبرأ وان وضعها
 في يد المالك وفي حجره يبرأ وخير غصب من صبي شيئا ثم رده عليه
 لم يعقل الاخذ والا عطا يبرأ والا فلا ز غصب دابة ثم ردها الي
 ربها فلم يقبضها بل تركها حتى ضاعت برمي كمن اخذ من يد لا ثم رماه
 الي مالك فلم ياخذه بل تركه فضاء بري ولو باعه بامر القاضي
 بري كبيع ما مر ما لك فاعطى الغاصب المصوب ما لك ادكاه
 اياه بري ولو لم يعلم به المالك خلافا لثاني واجمعوا انه
 لو وهبه له وسلمه او باعه منه وهو لا يعلم بري سري واجمعوا انه
 لو كان برافطه وخبره واعطى ما لك او تراه فبذره وسقا
 اياه او كرها سا فقطعه وخطه وكساه اياه لم يبرأ اذ ملكه زال
 بما فعل حتى لبس ثوب غيره بلامره حال غيبته ثم رده الي
 مكانه لا يبرأ وهو الصحيح ز اخذ ثوبا من بيته بلامره فلبسه
 فريهالي بيته بري استحسانا وكذا لو اخذ دابة من رها ثم ردها
 الي مكانها بري فلو اخذها من يمالكها غصبا ثم ردها الي دار
 المالك وربطها علي سلفها ولم يجد المالك ولا خادسه ضمن
 خ غصب دابة رجل من اصطبله ثم ردها الي الا صطبل لا الي
 المالك يبرأ في رواية لا في رواية وكذا قن استعمل في غيبة
 مولاه ولو استعمل في حضرة مولاه فالمرده علي مولاه لم يبرأ
 كغصب من يد المالك صنع لا يبرأ الغاصب برده دابة غصبتها
 الي قن يقوم بخدشها ولو الي قن لا يقوم بخدشها او الي منزل
 ما لكها لو اصطبل لا يبرأ بالولي قاضي خان غصب دابة ثم
 ردها الي مرابط المالك لا يبرأ وقال زفرير انما غصب

قنا فقال ما لك لغاصبه اذهب به الي موضع كذا فذهب
 به فملك في الطريق ضمن وكذا لو استاجر الغاصب لخدمه لا يبرأ
 حتى هشم طشت غيره وهو مما يباع وزنا بخير ما لك اسك
 الطشت ولا شيئا له او رفقه واخذ فتيمة سليما وكذا كل انا
 مصنوع ولا يباع وزنا كسيف كسره ضمن نقصانه ولو تلف
 المكسور اخر ضمن هديا مثله وسيل صط عن كسر فتيمة
 قال لو يباع وزنا لم يضمن ولو يباع عذر ضمن النقصان
 وخير اختلف المالك والغاصب في عين المصوب او صفته
 او قيمته وقت غصبه فالقول للغاصب وخير بينه الا ان يبرهن
 المالك للزيادة ودرر غرر فتيمة الغاصب اولى بعدم وبينة المالك
 اولى عند س قاضي خان قال رب الارض غصبتها من بيته وقال
 ز واليد غصبتها من بيته ثم احدثنا البنا وبرهنا فتيمة الغاصب
 اولى غصب سفيته فوجدها المالك في وسط البحر فانها لا يسترها
 من الغاصب ولكن يواجرها منه الي الساحل وكذا دابة غصبت
 اذ اوجدها ما لكها مع الغاصب في المفازة لا يسترها منه
 ولكن يواجرها منه الي الما من ما ينقطع به حق المالك غصب
 مالا وغيره فزال اسمه كذبح شاة وطبخها او شربها وطحن بر
 او زرع وجعل حديد سيفا وبناعلي خشبة او اختلط المصوب
 بملك الغاصب ولم يتميز اصلا كما اختلط بره برة او شميرة بشميرة
 اولى يتميز الا يخرج كاختلط بره شميرة او بالعكس ضمنه الغاصب
 وملكه بلا حل قبل رضي المالك اما با دابة او بابر ايه او ضمن
 القاضي خلاصة جملة ما يوجب الملك بالضم ان اخبره الغاصب
 عن حاله خمسة عشر غصب كرها سا فقطعه وخطه قصا
 ثم غصب حديد فضاغنه انا ثم اوصاغه سيفا او صاغه
 سكبنا فعليه مثله يقول الحفر لعل صان المثل في غصب

الحد يد خاصة اذا التوب قيمي لا مثلي كما سبأ في بعد ورقة والله
 اعلم ^{هـ} غصب حنطة فطبخها فعليه مثلها ^٦ غصب خشبة
 فاركلها في بناءه فعليه القيمة ^٧ غصب لها فطبخه مرة بضمن
 المثل او القيمة على الروايتين ^٨ غصب شاة فذبحها وسلخها
 وجعلها اربا اربا ملكها وعليه قيمتها ^٩ غصب دابة
 فقطع يدها او رجلها ملكها بقيمتها صحيحة ^{١٠} غصب حبا
 فبذره في ارضه ^{١١} غصب عصيرا فصار خمر ^{١٢} غصب
 خمر اخللها ^{١٣} غصب غزلا فحجم ^{١٤} غصب قطنا
 ففركه ^{١٥} غصب دقيقا فخبزه ^{١٦} غصب بياضا
 فكتبه او بيضه فحضرها تحت راحة وجيز لو غصب سمس فقصه
 او ثالة فابنتها او فشتة فجعلها بابا او اجرا او لبنا فبني به
 اساس حائط ونحو ذلك ينقطع به حق المالك عن العين ويضمن
 الغاصب مثله لو مثلها او قيمته لو قويا وحملته مالا يوجب الملك
 فيه خمره مشرا ايضا ^{١٧} اذا قطع ثوب غيره ^{١٨} غصب شاة
 فذبحها وسلخها يسترد المالك ويضمنه النقصان او ترك
 واخذ قيمتها حية يقول الحفيرو في الوجيز لو غصب شاة فذبحها
 او سلخها ولم يشدها او ثوبا فقطعه ولم يخطه بخير المالك
 ضمنه قيمته او ضمنه نقصانه انتهى ^{١٩} غصب قلب فقتله فكسره
 اخذه المالك مكسورا ولا شيء له او تركه واخذ قيمة القلب
 من الذهب وان كان القلب زهبا يضمنه قيمته بالدراهم ^{٢٠}
 غصب نقرة فضة فسبكها ياخذها صاحبها وكذا لو ضرب بها
 دراهم عند الامام يقول الحفيرو في الهداية لو غصب فضة
 او ذهبا فضر بها دراهم او رنانا او انية لم يزل ملك مالها
 عند الامام فياخذها ولا شيء للغاصب وعليها مثله انتهى
^{٢١} غصب ثوبا فصبغ ياخذه مالكة ويعطيه ما زاد الصبغ

وكذا لو هبت الريح بثوب رجل والفته في صبح الغير ^{٢٢} غصب
 عبدا فابق بخير مالكة سكت وبيع او رفع الى القاضي متى
 يضمنه غصب غزلا فسداه ^{٢٣} غصب محلوجا فندفه ^{٢٤} غصب
 قطنا فخلجه ^{٢٥} غصب رقيقا او سويقا فلتة بسمن ^{٢٦} غصب
 ارضا فبني فيها اوزع او غرس ^{٢٧} غصب لبنافطبخه نصيره
^{٢٨} غصب خنزرا فشرده ^{٢٩} غصب لها فجعله اربا اربا ^{٣٠} غصب
 راهم او رنانا فكسرها ^{٣١} غيب ما غصبه وضمن قيمته ملكه
 يستند الي وقت الغصب وصدق بيمينه ان لم يهرهن ملكه للزيادة
 فان ظهر الغصب وقيمة اكثر وقد ضمن بيمينه اخذه مالكة ورد
 عوضه واسني النقصان ولو ضمن بقول مالكة او بيمينه او يكون الغاصب
 فهو له ولا ضار للمالك الروايد المتصلة بالمغصوب كسمن
 وصن والمنفصلة كولد ومثرا لا يضمن الا بتعدد او منع بعد طلب
 المالك لانه امانة وحكمها هذا المنافع لا تضمن بغصب وان تلاف
 بل يضمن ما نقص باستعماله لا في غير النقصان الا ان يكون
 المغصوب وقفا او مال يتيم فان منافعها تضمن قويا حايط
 ارض غصبها من تراب مغصوب لا سبيل على النقص ان لو نقص
 صار ترابا الى كان حصص بني حايط في كرم غيره بلا امره من
 تراب رب الكرم فلوله قيمة للتراب فالحايط لرب الكرم
 والباقي سترع ولوله قيمة فالحايط للباقي وضمن قيمة التراب
 ولو غسل ثوبا غصبه فلل مالك اخذه بلا شيء وكذا حيوان
 كبير عند غاصبه وزادت قيمته وجريج راواه غاصبه فبر ارض
 فيها زرع او تخيل فسقي وانفق عليه لانه ما احدث عليه عينا
 مستقوما وانما اظهر اصله او نمي ملكه ولو ثوبا فقطعه فلل مالك
 اخذه وكذا لو تخلد فشق جذوعا لانه تغري في الاجزا الجملة من هدهد
 وفي عده وفي كل موضع ينقطع حق المالك فالمالك احق بذلك

الشيء من الغرض حتى ياخذ حقه فلو صاع فهو من مال مالكه
 ولم يكن كرهن متى غصب ساحة ففرس فيها او بني قبل له اقلع
 الفرس وابنا ورد الارض فلو نقصت الارض بالقلع قلل لك
 ان يضمن قيمتها مقلوعا ويملكها زيلكي وكيفية معرفة القيمة مقلوعا
 ان تقوم الارض وبها بنا او شجر استحق قلعه اي اسبق قلعه
 وتقوم وحدها ليس فيها بنا ولا شجر فيضمن فضل ما بينهما
 كذا قالوا وهذا ليس بضمن لقيمة مقلوعا بل هو ضمان
 بقيمة قابلا استحق القلع وانما يكون ضمانا لقيمة مقلوعا
 ان لو قوم البناء او الفرس مقلوعا موضوعا في الارض بان
 بقدر الفرس حطبا والبناء اجرا او لبنا او حجارة مكومة علي
 الارض فتقوم وحده من غير ان يضم الي الارض فيضمن له قيمة
 الحطب او الحجارة المكومة دون المبنية زر زر بني في ارض
 غيره او عرس قلعا وردت ولما لكها ان يضمن له قيمتها ان
 نقصت فتقوم بدونها او مع احدها مستحق القلع فيضمن
 الفضل فان قيمة البناء والشجر المستحق القلع اقل من قيمته
 مقلوعا فقيمة المقلوع اذا انقصت منها اجرة القلع كان الباقي
 قيمة الشجر المستحق القلع فاذا كانت قيمة الارض مائة وقيمة
 الشجر المقلوع عشرة واجرة القلع درهم بقي تسعة دراهم فالارض
 مع هذا الشجر تقوم بمائة وتسعة دراهم فيضمن المالك التسعة
 و غصب ارضا فبني فيها لو قيمة البناء اكثر من قيمة الارض يمتلك
 الغاصب الارض بقيمتها وليس للمالك اخذ الارض الا اذا كانت
 قيمة البناء اقل كذا عن الكرخي قال والمراد ما ذكر في الكتاب
 هذا وزعم ان هذا هو المذهب عنده بعض المشايخ اختلوا
 بقول الكرخي فانه حسن ونحن نفتي بجواب الكتاب اتباعا
 لاشياخنا فانهم كانوا لا يذكرون جواب الكتاب يقولون الحقير

صورة عدم انقطاع ملك المالك هو المذكور وحده في الجاح
 الصغير والهداية والخلصة ومائة المتون لكن اختير في شرح
 الهداية وغيرها قول الكرخي ولعل الاول قياسا والثاني خيب
 استخسان وهو الاول لما ذكر القاضي في فتاواه ان لصاحب الكثر
 المالكين ان يمتلك الارض بقيمة ونظايرة كثيرة كدابة ابتليت
 لؤلؤة فلو قيمة اللؤلؤة اكثر فله بها ان يمتلك الدابة بقيمة
 وكدابة ادخلت راسها في قدر رجل ولم يكن اخراجها الا بكسر
 القدر لو قيمتها اكثر من قيمته فله بها ان يمتلك بقيمة انتهى ثم
 يقول الحقير ولم يتفرض الصورة استواء قيمتي البناء والمرصعة
 وبقيهم حكمها مما ذكره قاضي خان في مسئلة ادخال خنثى الساج
 المفصولة ان قيمتها لو استويا واصطلح صاحبها على شيئين جاز وان
 تنازعا البناء عليهما ويقسم الثمن بينهما على قدر مالهما ط
 شهد الله غصب راره هذا وادخله في بناءه فبني عليه بالقسمة
 بيان مثلي وقبلي وفي شحني كل كيل ووزني غير مصوغ وعدري
 متقارب كفلوس وبض وحبوز وخوها مثليات وكل حيوان
 وزرعي وعدري متفاوت كرمات وسفرجل ووزني مصوغ
 قيميات متى في الكيل والوزني والعدري المتقارب يجب المثل
 وفيما عداها يجب القيمة مختارات كل كيل ووزني وعدري
 متقارب كحوز ولوز وبض وكثري ونشش وخوخ ونفاح
 واجاص وخز وطل وعصير وفطن وصوف وما مثلي وكل ما
 يتفاوت احاره في القيمة من العدريات فهو قيمتي كفتا وبطن
 وغيرهما صر ليس كل مكيل وكل موزون مثليا انما المثلي منهما
 ما هو متقارب اما المتفاوت فليس مثلي فكما ان الكيل والوزني
 والعدري سوا قال وفي الدرعيات يجب ان يكون كذلك حتى
 العدري المتقارب كله مثلي كيلا وعدرا ووزنا وما لا تتفاوت

احارده في القيمة فهو عدري متقارب ليس بمثلث وما تنفاوت
 انواعه لا احارده كبا نجان فهو متفاوت خلاصة تفسير العدري
 المتقارب على ما نقل عن س هو ما اختلف احارده في القيمة
 واتفق اجناسه كبطيخ وسفرجل ونحوها لانك ترى بطيخا
 بدرهم وبطيخا بدينار وما اتفق احاده واختلف اجناسه
 فهو عدري متقارب كجوز وبيض عدد او نحوها وترفع
 الجهالة بذكر النوع والعدد لانك لا ترى بيضة شترى بدينار
 وبيضة بثلث فثن الخاس فيبي ولو وزينا شحمي الصحيح
 ان الخاس والصغير مثلثات شقي الحديد والرصاص والصغير
 كل واحد منها جنس لم يميز التفاضل في بيعه وهذا دل على
 انه مثلي في الجنس قيمي مع انه وزني لتفاوته فاحسا فلا يجعل
 مثليا في ضمان العدوان ولو اعتبر مثليا في جواز السلم في الجنس
 قيمي مع انه وزني في ظاهر الرواية اذ يتفاوت في طبع وطول
 وعرض ورقته وغلط صنك الجبن مثلي مع اللحم قيمي عند
 الامام مثلي عندها يقول الحنفية لعل سني قولها هذا اجل كل
 موزون مثليا كما سرقلا من شحمي والله اعلم فقط اللحم يضمن
 بالقيمة لو مطبوخا اجماعا وكذا نيا هو الصحيح ثم اللحم يضمن بالمثل
 خلاصة وفي شروح الطحاوي كل موزون مثلي وهذا يقتضي
 كون اللحم والعنب والفزل مثليا ذكره السرخسي شقي ثارا الخيل
 كلها جنس واحد لا يجوز فيه التفاضل لقوله عليه الصلاة والسلام
 التمر بالتمر مثلا بمثل واساقية التمار فكل نوع من الشجر جنس
 يخالف ثمره النوع الاضرب والعنب مثلي وكذا الزيت جنس واحد
 كما في عمارة الفتاوي فقط الماء قيمي عند الامام والعنب قيمي
 والماء قيمي او مثلي ذكر في قطع ذكر س عن الامام ان المال لا يحال
 ولا يوزن وقال الطحاوي معناه لا يباع بمضه ببعض متفاضلا

وعن محمد ان الماسكيل لا يضيقة ان كون السبي كلبيا او زنيا
 يرجع الي العادة لو لم يكن في نص الشارع والماليس كلبيا
 او زنيا عادة فالحق بماليس بكيالي ووزني مختار ان
 الماسكلي واللحم والعنب مختلف فيه قول الخليل والمصير والدينق
 والنخالة والجص والنورة والظن والصوف وغزله والنبين
 وانواعه مثلي فصح الكتان ولا يريسم والحنا الياسم والشم
 والصفر كلها مثلي واختلف في الحمد فثن الخاعد مثلي صح وس
 القيمي بسط وثياب وحصر وجواهر واماها وصطب
 وضرب وقصب واوراق اشجار وسرفين وادم وحصرم
 وجلود وابرة ورياحين رطبة وبقول وعصفر ورمال وسفرجل
 وقثا وقثد وطحس وصابون وكفجين وشكر وللموزونين
 اختلاف ولا يمكن التمييز بينهما خرج من كونه مثليا وصار قيميا
 لا اشتغاع بمشرك وفيه ضمان احد الشريكين صح في استعمال
 قن مشترك بل اذن شريكه يصير غاصبا على رواية ابن هشام
 عن محمد ولا يصير غاصبا على رواية ابن رستم ايضا وفي الدابة
 المشتركة يصير غاصبا على الروايتين مواش بينهما فغاب احدها
 فدفع الاضر الى الراعي ضمن نصيب شريكه لانه موزع يمكن ان يرفع
 الاضر الى القاصي لنصيب قيا يحفظه قاصي خان لم يجر صرف احد
 شريكه الملك في الشراك بغير اذن شريكه تصرفا ينصرف به
 شريكه غاب احد الشريكين وله قن فلهما ضرا استخدام حصته
 وفي رابطة مشتركة لا يبركها احدها اذ الناس يتفاوتون في الركوب
 فلم يكن الغايب راضيا به وفي استخدام قن وسكني دار لا تتفاوت
 الناس فكان الغايب راضيا بفعل شريكه ص دار بينهما فغاب
 احدها يسكن الحاضر بقدر حصته ولا يسكنها غيره وقيل يحل بينه
 وبينها لولا خضم يجرها وياخذ نصيبه من الاجرة ويقف حصته

شريكه فلو وجده والا يتصدق ويستخدم العن ولا يركب الدابة
 ان يحرم بلاملك وفي الرعي لو احتاج الى اداة او بناقها
 ويرجع في الفلحة فحق سكن مشتركة بغية شريكه لا يلزمه امر
 حصته ولو تعدد للاستغلال ان الدار المشتركة في حق السكني
 وما هو من تراج السكني تجعل مملوكة لكل واحد من الشريكين
 على سبيل الكمال ان لو لم تجعل كذلك ينع كل منهما عن دخول وفقد
 ووضع متاع فيبطل سماع ملكها وهو لم يجر ولما كان كذلك
 صار الحاضر سكتا في ملك نفسه فلا اجر وعملت المسئلة
 في ذباية سكن يتاويل الملك فلا اجر قاضي خان رابين
 حاضر وغايب فلو نصيب كل منهما مزرع عن الاخر ليس للحاضر
 ان يكن في نصيب الغايب لكن القاضي ان خاف خرابه
 بوجرة ويمسك اجرة للغايب وفي غير المقسومة للحاضر ان
 يسكن قدر حصته ومن محمله ان يسكن كل الدار ان اضعف
 عليه الخراب لو لم يسكن وما كان على الراهن اذا اراه مرتنه
 بلا اذن الراهن فهو تبرع وكذا لو ادى الراهن ما يجب على
 مرتنه وان ادى احدها ما على صاحبه بامره وامر القاضي
 يرجع عليه وروي عن الامام في راهن غايب انفق مرتنه
 بامر القاضي انه يرجع عليه ولو حاضر الا يرجع وقال س يرجع
 والفتوي على ان الراهن لو حاضر واي ان ينفق فامر القاضي
 المرتن بالانفاق فانفق يرجع على الراهن ومسايل الشربة
 ينبغي ان تكون على هذا القياس من أرض او كرم بين حاضر
 وغايب او بين بالغ وبتيم يرفع الامر للقاضي فان لم يرفع
 الحاضر ففي الارض لو زرع حصته يطيب له وفي الكرم يقوم
 عليه فان ادرن الثمر يبيع وياخذ حصته ويوقف حصته الغايب
 فان احضر بخير اجاز البيع واخذ الثمن او ضمن القيمة قال محمد

لو اخذ الحاضر حصته من الثمر فاكلها جاز ويحفظ حصته الغايب
 فاذا حضر فاكلها وان لم يحضر فهو كلفظه قالت وهذا احتج
 وبه ياخذ قاضي خان وان ادى الحاضر خراج الارض فهو تبرع
 في حصته شريكه لانه قضى دينه بلامره بلا اضطرار ان يقدر على
 رفع الامر الى القاضي ليامره بذلك من ارض بينهما زرع احدها
 كلها تقسم الارض بينهما فاقوقع في نصيبه اقرحانه وما وقع في
 نصيب شريكه امر بقلعه ط وضمن نقصان الارض هذا ان لم يترك
 الذرع فلو ادرنك او قرب يضمن الزرع لشريكه نقصان نصف
 الارض لو انتقصت لانه غاصب نصيب شريكه من وعزم لو غاب
 احدها فله شريكه ان يزرع نصف الارض ولو اراد الزراعة في
 اليوم الثاني زرع نصفها كان زرع ط وكذا الوصيات احدها فله
 ان يزرع كما مر في ويقتى بانه لو علم ان الزرع ينفع الارض ولا
 ينقصها فله ان يزرع كلها ولو حضر الغايب فله ان ينفع بكل
 الارض مثل تلك المدة ارضا للغايب في مثله دلالة ولو علم ان
 الزرع ينقصها او الترك ينقصها ويتركها قوة فليس للحاضر
 ان يزرع فيها شيئا ان الرضا لم يثبت هناك في فقط يقول الحقير
 لعل المراد انه لا يزرع في كل الارض لعدم ثبوت الرضا لانه
 لا يزرع اصلا ان النصف حقه فلا مانع له من الزرع له فيه والله
 اعلم عن عن محمد ارض بينهما بنى فيها احدها وقال الاخر ارفع
 بانه قال اقسمة بينهما فاقوقع من البنا في نصيب من لم يبن
 برفعه او يرضيه بقيمة قاضي خان ارض بينهما زرع احدها كلها
 بلامر شريكه قال ان طلع الزرع فراضيا عليه علي ان يعطي
 غير الزرع نصف بذره ويكون الزرع بينهما نصفين جاز
 لا لو راضيا قبل ان يثبت الزرع وان ثبت فاراد من لم يزرع
 ان يطلع الزرع يقسم الارض بينهما نصفين فاصاب من لم يزرع

يقطع ما فيه من الزرع ويضمن الزارع ما حصل لارضه من نقصان
القلع فقط ارض بين ورثة زرعها بعضهم بذر مشترك بينهم
بازن الباقيين لو كبار او بازن الوصي لو صغارا فالعلة على
الشركة ولو زرع من بذر نفسه فالعلة له فقط زرع مشترك
ادرك فخصه احدها بلا اذن شركه فهلك ينبغي ان يضمن حصته
شركه صح زرع ارضا بينه وبين غيره هل لشركه ان يطالبه
بربع او ثلث حصته نفسه كما هو عرف ذلك الموضع اوجب بان
لا يملك ذلك ولكن لا يفرم نقصان نصيبه من الارض لو انقصت
جنى عن محمد طعام او دراهم مشتركة بينهما غاب احدها فاخذ
الحاضر نصيبه ارجوان لا بأس به فوكيلي او وري بين حاضر
وغائب او بائع وصبي فاخذ الحاضر او الوالي نصيبه فاما ينفذ
قسمته بلا خصم لو سلم نصيب الغائب والضي فله هلك ما بقي قبل
ان يصل الي الغائب او الصبي هلك عليهما وخص سائل الانتفاع
بشرك باقي في الفصل الخامس والثلاثين في سائل التفرقات
في اعيان مشتركة صحان المأمور وفي قصص رفع الى اخرنا متعديا
بسلسلة وقال اذهب به الي بيتك هذه السلسلة فذهب
به بلا سلسلة فابعد القن لا يضمن اذا مر بشيئين وقد انفي
باخذها يقول الحفيو يناسبه كما مر في فضل الامر باليد في سائل
المعطف بالواو انه اذا علق شيئين بشرطين لا يوجد مالم يوجد
كلاهما لكنه يشكك باسباب بعد اسطر انه لو خالف في شرط
مقيد ضمن والظاهر ان ذهاب القن بالسلسلة به مقيد خوفا
من اباة والله اعلم فقطع بعثه الي ما شئت فركب المبعوث راسه
الباعث بري لو بينهما انبساط في مثل ذلك والا يضمن جسر
اماره حماره وقال خذ عذره وسقط كذلك ولا تخل عنه فانه
لا يسلك الا هكذا فقال ثم فبعد ساعة حل عذره فاسرع

في السبي

في السبي فقط ضمن اذا خالف شرط مقيد اقصاه اعطاه
ورعا لينتقده فغزه فانكسر بري لو امسه بغزه والضمن
وكذا الواراه قوسا فغزه فانكسر فشين بكي راسا له اذ كره
بخلان كس حوت خط يستافى بدعي فرفعه بلا حظ ضمن بكي
سا عيني راكم بيس فلان اماته نه رر خاضه خود نه رر صتي
هلك ذكر في سب ما يدل على انه لا يضمن ان قال لو اعطى رجلا
قلب ففقه فقال له رهنه في عند فلان بمشقة وقيمة مشرون فاسكه
الما سور عنده واعطاه مشقة وقال رهنه كاقلت ولم يقل رهنه
عند اخر فهلك القلب عنده فلو تصادقا على ذلك يرجع بالعشرة
وكان امينا في القلب اذا رهن من نفسه لم يحجز فكذا امين امسه
ان يورع عند اخر فلم يفعل او امسه ببيع فلم يبع فلا يصير به
مخالفا ويرجع عليه بالعشرة اذا اقرضه وهو مقرب فقصط قال له
بعت منك دمي بكذا فقتله بغيره لا لو قال له اقتلني فقتله لا نه
اطلاقا فادسهته وهو هدر في اصح الروايتين عند الاسام ونجب
الدية في ماله في رواية ولو قال اقطع يدي او اقتل فني فقتله
لم يجب شيئا اجماعا اذا اطراف كالمواال فصم الامر وقعت
بخاري ان رجلا قال ارمي السهم الي من اخذه فرماه اليه
باسره فاصاب عينه فذهب قال في لم يضمن كانه قال اجن
علي فجنبي عليه لم يضمن وكذا اثنى بعض المشايخ وقاسوا على
ما قال اقطع يدي وقال صطط الكلام في وجوب القود اما لا
نشكل انه تجب الدية في ماله ان ذكر في الكتاب لو تصادقا بالوكز
وقال له بالفارسية شئت زون فذهبت عين احدها بغيره
لو امكن لانه عمدان وقال كل منهما للاخر زه دة وكذا الوارز
في خالك على وجه التعليم والملاعبة فاصابت الخشبة في عينه
فذهبت تعاد لو امكن صحان الدلال وفي قصص طرقه نوبه الي

دلال ليبيع فساوم به رب حانوت بثن معلوم وقال احضر
صاحبه لا عطيه الثمن فذهب وماد ولم يجد الثوب في الحانوت
ورب الحانوت يقول انت اخذته وهو يقول لا بل تركته عندك
صدق بيمينه لانه امين وامار رب الحانوت فلو اتفق انه
اخذ به رب الحانوت لبشر به باسمي بالثن فقد دخل بربخانه
فلا يبر ابجد دعواه فيضمن قيمته ولو لم يتفق على ثمن لم يضمن
اذا المقبوض على سوم الشرا انما يضمن لو اتفقا على ثمن فنية
لا يجب ضمان السوم الا بذكر الثمن قيل هو قول سن ويكني
عند محمد ان يبيل قلبها حتى دفع الي دلال ليبيع فدفع الدلال
الي رجل على سوم الشرا ثم نسبه لم يضمن وهذا اذا كان له المالك
بالدفع للسوم اذا لم يدر في الدفع اما اذا لم يدر له فيه
يضمن جف عرضا لدلال على رب حانوت وتركه عنده فها رب
رب الحانوت وذهب المتاع لم يضمن الدلال في الصحيح لانه اسر
لا يد منه في السعي من ضمن لانه مودع وليس للمودع ان يودع
قاضي خان ضمن الدلال ان ليس له ان يترك العين عند غيره
لكن يرضى وياخذ العين الا ان يكون الدلال تلميذ رب الدكان
سبح امتعة الناس في دكانه او دكان هو في عماله في لا يضمن
الدلال في دفعه الدلال الي من استام منه لينظر اليه ويشترى
فذهب به ولم يظفر به الدلال قالوا لم يضمن لان في هذا الدفع
عمارة قال وعندي انه انما لا يضمن لو لم يبارقه اما لو بارقه
يضمن كما لو اودعه اجنبيا او تركه عند من يربد الشرا طلبت
المبيع رجل من الدلال بدراهم معلومة فوضعه عند طالب ثم قال
الطالب ضاع سي او وقع سي ضمن الطالب قيمة لاخذه على سوم
الشرا بعد بيان الثمن قالوا ولا شيء على الدلال وهذا لو يارونا
بالدفع الي من يربد الشرا قبل البيع فلو لم يكن مازونا ضمن

قنية دلال دفع ثوبا الي ظالم لا يمكن اسره منه ولا اخذ الثمن
يضمن اذا كان الظالم معروفا بذلك فاصحى خان قال الدلال وقع
الثوب من يدي وصناع ولا ارري كيف ضاع لم يضمن ولو قال
لا ارري في اي حانوت وضعت ضمن رفع جوهر البيعة فقال
القاضي ان اربها ناجرا لا اعرف قيمتها فصناع قبل ان يبرسيه
ان ضاع او سقط مجرته يضمن وان سرق منه او مزاحته اصابته
من غيره لا يضمن دلال بيده ثوب فقال له سجل هذا ثوبا سرق
من دفعه الدلال الي من اعطاه اياه يري عن الضمان لانه مودع
القاصب اذا ارد المصوب على غاصب يبر فقطظ دلال معروف
بيده ثوب تبين انه مسروق فقال ردته علي من اخذته منه يبر
كغاصب اذا رد علي المصوب منه يري انما يبر لو اثبت
رده بحجة عده كغاصب الغاصب اذا قال ردته علي الغاصب
صدق بيمينه لانه منها ضمان الوكيل وعدم ضمانه وفي فقطظ
بيع وكيل رفع المبيع الي رجل ليعرضه علي من احب فهرب بالمبيع
او هلك عنده قيل لا يضمن الوكيل والصحيح انه يضمن وقال
بعضهم لو كان من دفع اليه امينا لم يضمن للرضا به عمارة وكيل
الشرا لو اخذ علي سوم الشرا ولم يرض الوكيل ورده علي الوكيل
فهلك في يده فلو اخذه بعد بيان الثمن ضمن الوكيل ورجع علي
موكله لو امره بالاخذ علي سوم الشرا او الا فلا يرجع ان الامر
بالشرا لم يكن امرا يجتص علي سوم الشرا عده وكيل ببيع
استاجر رجلا والمسئلة مجالها لم يضمن وقيل ضمن وهو
المختار فقطظ وكيل بيع قال بعت من رجل لا اعرفه وسلمته
ولم اقدر عليه ضمن بخلاف ما لو دفع رجل الي وكيله شيئا وقال
ارفعه الي من يصلحه فدفعه ولم يعلم الي من دفع لم يضمن كمن وضع
الوديعة في بيته ونسيها وقد هلك لم يضمن عن قبض ربون

غيره وكالة فهو ورثة عند الكل فلو سافر به او خلفه في اهل
او وضعه عند من في عياله لا يضمن ولو اودع غيرهم ضمن قطع
وكيل بيع سافر بما امر ببيع ضمن سخي وكالة بيع منه في
المصر فخرجه من المصر وباعه ضمن استخانا ولم يجز بغيره
على الاسر لتقييد الوكالة بالمصر فالف باخراجه وكيل بيع
خالف بان استوله او يدفع الثوب الى قصار ليقتصر حتى
صار ضامنا فلو عار الى الوفاق فيرا كورع والوكالة باقية
في بيعه هذه امر تليذه بيع وتسليم الثمن الى فلان فباع واشك
الثمن لم يضمن ان الوكيل لم يلزمه ان ياتي ما شرع به رفع الى اخر
الف فقال ارفع اليوم الى فلان فلم يدفع لا يضمن اذ لم يلزم ذلك
وجيز وكيل بيع خالف يتوقف على اجازة موكله ووكيل الشرا
لو خالف ينفذ الشرا عليه قال به بخيار فباعه بانا لم يجز ولو
قال به نسيئة او قال لا تبع الا نسيئة فباع نقدا جاز ودرر
صح اخذ الوكيل رهنا او كفلا بالثمن فلا يضمن ان ضاع الرهن
في يده او نوى ما على الوكيل نحو وكيل البيع لو اقال او احتال
او ابرا او حط او وهب خلاصة او تجوز فصح عندها وضمن
لموكله لا عند من والوكيل لو قبض الثمن لا يملك الا قاله اجماعا
ح الوكيل بالسلم لو قبض اذون مما شرط صح وضمن لموكله
ما شرط عند الامام ومحمد وكذا لو ابراه عن السلم او وهبه
قبل قبضه او اقاله او احتال به صح وضمن عندها ولم يجز عند
من وعليه وكيل البيع لو فضل ذلك بالثمن واجمعوا ان الثمن
لوعينا فوهبه الوكيل من المشتري قبل قبضه لم يجز وكذا النقد
بعد قبضه بما ثلث السلم فصط وكيل بيع قبض زبورا وتجوز بها
صح عليه فيضمن لموكله مثل راحه لو علم وقت قبضه قاضي خان
وكيل بيع عليه لمشتريه دين يصير الثمن قصاصا بما عليه

الوكيل

الوكيل ويضمن لموكله عند الامام ومحمد وعند من لا يصير قصاصا
ولو لم يسلم البيع حتى هلك في يده بطل القصاص ولا ضمان على
الوكيل انما لهلاك قبل التسليم انفسح البيع من الاصل فصار
كان لم يكن ولو لمشتريه دين على الموكل فالثمن يصير قصاصا
على الموكل وفاقا موكل قال لو وكيل بيع ما صنعت بشي فهو
جائز يملك الموهبة وفاقا والا قاله على خلافه وكذا لو
ابرا المشتري الوكيل من الثمن صح عندها ويضمن وهذا القول يقتضي
الثمن فلو قبضه لا يملك خطأ واقالة وفي فتاوي قاضي خان ايضا
وكيل شرا قبض الثمن من موكله قبل شرايه فملك عنده يكون
امانة سواء هلك قبل شرايه او بعده وان قبضه من موكله بعد
شرايه بهلك مضمونا عليه وكيل بيع باع ثم اقر ان موكله قبض
الثمن من المشتري فالقول له صح يمينه ويبر المشتري عن الثمن
فان حلف الوكيل لا ضمان عليه وان نكل للموكل قاضي خان وكيل
بيع باع وكل غيره يقتضي ثمة وهلك عند قابضة قال الامام
ضمنه الوكيل لا القابض اذ هو عند الامام كورع المودع وكله بشرا
عرب سواه فشره وغاب وامر اجنبيا بقبضه من بايعه فقبض
الاجنبى وهلك عنده قال محمد يضمن الوكيل لانه اودعه عند القابض
قال لغيره صح فني هذا بشهور فباعه بلا شهور جاز ولو قال
لا تبع الا بشهور فباعه بلا شهور لم يجز وكله ببيع برهن ثقتة
فباعه بلا رهن لم يجز الا ان يبيعه برهن يساو به ولو قال به
برهن قليل القمته جاز عند الامام لا عندها الا بنقصان يتفان
فيه الناس ولو قال به من فلان بكفيل ثقتة فباع بلا كفيل لم يجز
ولو قال به وخذ كفلا او قال به وخذ رهنا لا يجوز الا كذلك
ولو قال الوكيل لم يا مربي بذلك فالقول للامر ان الاسر يستفاد
منه وكيل بيع سافر بما وكل به قيده وكالة بلك فخرجه

منه ضمن وان اطلقت فاضرب فلو محال له حمل ومونة ضمن والا فلا
يضمن ان لم يكن له بد من السفر لم يضمن ايضا عند الامام وقال
محمد ضمن وقال ابو يوسف ان طال السفر ضمن والا فلا هذا
والطريق امنافلو مخوفا وله بد من السفر ضمن وفاقا وكذا الاب
والوصي ولو لا بد له من السفر ان سافر بنفسه فقط ضمن ولو
باهله لم يضمن هذه الآية قال لاخر امرتك ببيعك بنقد فبعته بنسيئة
وقال الماسور امرتني ببيع ولم يقبل شيئا فالقول للمر فقط
رجلان رفعا زكاهما الي رجل يوردي عنهما فخلط الماسور ماله
فتصدق ضمن الوكيل وكذا الوفي يد رجل او قاف مختلفة فخلط
اموالها وابتلى العلى والصلحى بمثلها فاذا ادي بصير موديا
من مال نفسه ولا يجزئهم عن زكواتهم والمخلص في هذا ان
يا امر الغفرا اولئك ليصير وكيلا عنهم بقبضه فبصرفه خالطا
ماله بماله فلا يضمن خط الوكيل باردين لو خلط مال موكله
بمال نفسه ففضي به دين موكله كان متبرعا في الاداء ويضمن
لموكله ما اخذ منه فنية الوكيل باردين صرف مال موكله الي
دين نفسه ثم فضي دين موكله من مال نفسه ضمن وكان متبرعا
ص وكلمه بايداع فنه زيدا فقال له اودعك فلان هذا فقبل
ثم رده علي الوكيل فالمالك يضمن ايها شي اذا لم يامر بالرد
فيصير كرهه الي اجنبي فقبل هذا اعلى خلاف مودع المودع يبرأ
القاضي عند الامام هذا اعلى الوفاق اذ الرد فسخ وهو لا يملك
فلو قال الوكيل فلان ان يستخدمه او يدفعه الي فلان فقبل
فهلك العن يبرأ الوكيل ولو كذب يضمن المودع والمناير الوكيل
لان شرط فان قيل هذا يضمن بالضرورة قلنا الضرور انما يتمكن
في العند ولا عقبه بينهما حتى يصير مغرورا من جهته وسياق
مسئلة يذكر فيها حمان الرسول في ضمان العصار نقلنا

عن آخ وعن غيره ضمان المودع وعدم ضمانه فتح المودع لو شرط
شرطا مفيدا من كل وجه يتقيد به اكده النهي او لا فلو حفظها في
غير دار عينها قيل يضمن ولو اصرز مملعين وقيل لا لو اصرز وقيل
لا لو سوا او اصرز ولو اكده بالنهي وقيل ضمن لو لم يجمع الي وضعا
في دار اخري لا الواحتاج اذا التمين بلغوا آخ اذا يطالب منه
حفظ ماله بطريق لا يقدر عليه وكذا الوفاق لا شافرا لوديعه
فاسفر بها ضمن لو لا ضرورة لاحت ضرورة ولو شرط شرط
يفيد من وجه لامن وجه تقيد به ان اكده والا فلا فان عين
بيتا من دار تحفظ في بيت اخر منها قيل لو اكده بالنهي كقول
لا تحفظ الا في هذا البيت ضمن لا لو لم يوكده وقيل لا يضمن لو اصرز
وها سوا ولو اكده وقيل لا يضمن مطلقا اذا البت ان قل ما يتفاوتان
في الحرز ولو قال احفظ في هذا البيت لاني ذلك فحفظ في بيت
اخر عنه قيل ضمن وقيل لا لو مثله ولو شرط شرط لا يفيد اصلا
لغا اكده ولا تميمين صدوق في بيت ولو قال احفظها بيدك
ولا تضعها من يدك لغا ولو قال ضع في كسك فوضعه في
صندوق لم يضمن او دعه مالا فقال لا تدفعه لو احدنا حتى نجتمع
فدفعه لواحد منهم نصيبه ضمن قياسا وبه قال الامام لا يستحسن
وبه اخذا قاضي خان قال محمد ضمن في القياس وبه قال الامام
ان لا يضمن نصيبه الا بالقسمة والمودع لا يملك القسمة وفي
الاستحسان لا يضمن وهو قول ابي يوسف فان دفع المودع الي
احدهم واراد ان يخرج نفسه من الضمان قالوا فالحيلة ان يقول
للطالب احضر خصمك حتى ادفع اليك ولا يقرب بالدفع الي الاول
او دعه شيئا وقال لا تضع في حانوتك فانه مخوف فوضعه فيه
فسرق منه بالليل ان لم يكن له محل اخر منه لم يضمن والا ضمن
صح قال لا تدفع الي امرائك او ابنك فدفع ضمن لوله بد منهم

بان كانه عيال سوي انتهى عنهم والا فلا ولو قال لا تدفع
الي من في عيالك فان لم يجد بدا بان لم يكن له بيت حصين
لم يضمن بدفعه اليهم ولو شيئا يسيرا في البيوت فقال
لا تدفع الي زوجتك فدفع لم يضمن وكذا لو قال لا تدفع الدابة
الي غلامك فدفع لا يضمن ولو قال لا تخزجها من مصر فخرج
بها ضمن ان الحفظ في مصر ابلغ فيقيد الا ان يضعها او يخاف
التلف فلو امكنه الحفظ في مصر بان يترك قومه في مصر
الما مورضها سافر بها اما اذا احتاج الي نقل العيال او لم يكن
له عيال فاسفر بها لا يضمن وهذا الوجه المكان ولو قال احفظ
هذه اولى يزد عليه فاسفر فلو الطريق تخوفها من اجرامها
والا فلا كالب ودعي سافر بها العبي والطريق مخوف والا لا
وهذا كله لو لم يكن له ولد يتيما وموتة ولو كان وقد امر بحفظها
مطلقا فلولاه بد من السفر وعجز عن حفظها في مصر او رعه
فيه لا يضمن وفا ولو بد من السفر فكذلك عنه الامام
قريبا او بعيدا وعن من ضمن في الخالين والمودع ليس له
السفر بها لتعيين مكان العقد للحفظ هداية للمودع ان يسافر
بالوديعة ولو له حمل وموتة درر غرر للمودع ان يسافر بها ان
اسن الطريق ولم ينه المودع عن السفر فان لم يامن او نها
فضاعت ضمن قاضي خان المودع لو سقط شي من يده عليه
الوديعة يضمن صح قال المودع سقطت الوديعة او انتهبها او
لم يضمن ولو قال اسقطت او ينكدم يضمن كذا في وطعن
ان بجره الا سقط ليس بسبب ضمان اذ لو اسقطها ففعلها
ولم يسرح حتى هلكت بغير افسهنا لا يضمن بمجرد قوله اسقطت
بل بشرط ان يقول اسقطت وتركت او اسقطت وزهبت
او اسقطت في الساو نحوه وقالوا في قوله اسقطت او بفتار

ينبغي الضمان للسقوط بتقصيره في السر او في جعلها في محل
لا يحميها فيكون كمال وذكر انه ينبغي ان لا يضمن بمجرد قوله
اسقطت او ينكدم اذ لا تعرف العامة بين سقطت واسقطت
كذا يستاد وينكدم خلاصه قال الشيخ الامام ظاهر الدين
لا يضمن في كلا الوجهين اذ المودع لا يضمن بالسقاط اذ لم
الوديعة ولم يذهب وعليه الفتوى لو قال لا ادري اضيعتها
ام لا يضمن بالسقاط ولو قال لا ادري اضاعت ام لا
لا يضمن ولو قال ضاعت فالتقوله ولو قال لم يذهب من مالي
شي لا يضمن ولو قال ذهبت ولا ادري كيف ذهبت اختلف
فيه التاخرين والاصح انه لا يضمن ولو قال بعثتها وقبضت منها
لا يضمن لم يقل دفعها اليه ولو قال وضعتها بين يدي
وقت وسميتها فضاعت يضمن ولو قال وضعتها ما بين
يدي في داري والباقي بجانه لو ما لا يحفظ في عرصة الدار
كسرة ذهب ونحوها يضمن والا فلا ولو قال لا ادري وضعتها
في داري او في موضع اخر ضمن لو قال دفعتها في داري او كرمي
ونسيت مكانها لا يضمن لو لم ياب ولو قال دفعتها في موضع
اخر ونسيت مكانها ضمن صح وقيل لا قاضي خان قال
وضعتها في داري فنسيت المكان لا يضمن ولو قال وضعتها في
مكان حصين فنسيت الموضع ضمن لانه جهل الامانة كالنوميات
بجهل الصح وقيل لا يضمن كقوله ذهبت ولا ادري كيف ذهبت
ولو قال لا ادري دفنت في داري او في موضع اخر ضمن ولو لم يبين
مكان الدفن ولكنه قال سرق من مكان دفنت فيه لم يضمن
عمدة لودفنها في الارض يبرأ لو جعل هناك علامة والا فلا وفي
الغاية ضمن مطلقا ولو دفنها في الكرم يبرأ لو حصينا بان كان
له باب مغلق ولو وضعها بلا دفن برى لو موضع لا يدخل

فيه احدا اذن توجهت الى الموضع نحوه في مغارة فدفعها هذرا
فلما رجع لم يفتقر يحمل رفته لو امكنه ان يجعل فيه علامة ولم
يفعل ضمن وكذا لو امكنه المورد قريبا بعد زوال الخوف فلم يعد
ثم جا ولم يجدها لا لورثتها باذن ربها فظن وضمها زمان الغنمة
في بيت خراب ضمن لو وضعت على الارض لا لورثتها نام ووضعها
تحت راسه او جنبه يبري وكذا بوضع بين يديه في الصبي قالوا
ير في الفصل الثاني لو نام قاعدا ولو مضطجعا ضمن في الحضر
لا في السفر عده يبر الوقاعدا لا لو واضعاً جنبه على الارض
وفي السفر لا ضمن ولو مضطجعا جعل ثياب الوردية تحت جنبه
لو قصد به الترفه ضمن لا للمفط ولو جعل الكيس تحت جنبه يبر
مطلقا جعل راس الوردية في خفه في اليمن لا في الايسر
لانها في اليمن على شرف سقوط عند ركوبه وقيل يبر مطلقا
وكذا لو مضطجعا في طرف كه او عمارته وكذا لو شدها في منديل
ووضع في كه يبر ولو القاها في جيبه ولم يفتح فيه وهو يظن
انها وقعت فيه لا ضمن خلاصة ضمن ولو دخل الحمام وذهب
في جيبه وتركه في الساكودة فسرق قيل ضمن قاضي خان
جعلها في جيبه وحضر مجلس فسرق فضاقت بعد ما سكر
سرقه او سقط او نحوها قيل لا ضمن لانه حفظها في محل
يحفظ مال نفسه وقيل هذا اذا لم يزل عقله اما اذا زال
فلو بحيث لا يمكنه حفظ ماله ضمن لانه عجز عن الحفظ بنفسه
فيصير تضمها او يورثها غيره فمن ورثت راسه من زياره
ورساق سوره ضمن لا في الكم والجنب ولو وضعها في كسه
او شدها في الثكنة ينبغي ان لا ضمن عده لو كانت شيئا من
الصوف ورثها غائب وخاف المورد عليها الفاسد يبر فيها
الي القاضي ولو لم يرفع ولم يحتل لدفع ذلك لم ضمن خلاصة

وان لم يرفع لا ضمن ان الحفظ على قدر ما سر به حصا اخذها اجنبي
والمورد يراه وبسكت ضمن لو اسكنه منه ولم يبع لا لو لم يمكنه
لخوفه من ضربه ن خرج المورد وترك الباب مفتوحا ضمن لو لم
يكن في الدار احد ولم يكن المورد في مكان يسع حسن الداخل
عده دفع خفه الي خفاف ليصله فترك الخفاف في مكانه ليلا
فسرق يبري لو في الدكان حافظ او في السوق حارس والا
ضمن ذلكا نظا يفتي بالبراة مطلقا وقيل لو كان العرف
ان يترك الاشياء في الحيوانت بلا حارس ولا حافظ يبر الا لو
العرف بخلافه وكذا لو ترك باب الدار والمخاضت مفتوحا
فلو عرفهم كذلك يبر ولو غلق شباك او نحوها على الدكان
وذهب في اليوم ليس بتضييع والرواية مخوفة فيما لو ترك
حالك ثوبا يسج بمضه والنزل في بيت الطراز ولم يمكن ثمة
حافظ ولا حافظ في السوق يبر ربط رابطة الوردية على
باب داره ودخل الدار بحيث لو يراها يبري لا لو لم يرها
لو في المصر ولو في القرى لم ضمن ولو ربطها في الكرم او في راس
السطحة وذهب قيل لو غاب عن بصره ضمن وقيل يعتبر العرف
في هذا واجناسه عده جعلها في الكرم فلو حاط به بحيث
لا يبري المارة مافي الكرم لا ضمن اذا غلق الباب والا ضمن
قطا سوقي قام الي الصلاة وفيه وراج لم ضمن لانه غير مضجع
از جبرانه يحفظونه وليس هذا ابا بداع المورد الي غيره ليقال
لا يجوز لكنه مورد لم يضيح ذكر ضمن ما يدل على الضمان
فلنا مل عند القسري فمن خرج الي الجماعة وترك باب
دكانه مفتوحا واجلس في بابها يبر اضيقا لو انصبي يعقل
الحفظ يبري والضمن فقط يبري علي كل حال اذا تركها في الحرز
ولم يضع فوقه من المجلس وترك كتابه فذهب انوم وتركوه

فلو قام واحد بعد واحد ضمن اخرهم ولو قاموا جميعا ضمنوا قاضي
 كان رجل جاء ووضعه ثوبه عند جالس في موضع ولم يقل للجالس
 اخذ ولم يقبل الجالس ولم يرد كان مورعا حتى لو ضيعه ضمن
 في جاب ثوب الي رجل فقال هذا اوديعة عندك ولم يقل الا فرشيا
 فذهب رب الثوب ثم ذهب الرجل وترك الثوب هناك ضمن
 لانه وجد منه القبول عرفا ولو وضع الثوب وسكت الواضح ولم يقل
 شيئا والباقي بماه ضمن ايضا لو قال لا قبل الوديعة والباقي
 بحاله ان القبول عرفا لا يثبت عند الردي صريحا قال صاحب جاسع
 النصولين اقول بل هذا ان البقار لا يصير مورعا في بقرة من
 بعضها اليه فقال البقار للرسول اذهب بها الي ربها فاني لا اقبلها
 فذهب بها فينبغي ان لا يضمن البقار وقد مر خلافه في الجناية علي
 الدواب من هذا الفصل يقول الحقير قوله ينبغي لا ينبغي ان ارسول
 لما اتي بالبقرة الي البقار خرج عن حكم الرسالة وصار اجنيا فلما
 قال البقار ردها علي مالكها صار كانه ردها الي اجني او ردها
 مع اجني فلذا يضمن بخلاف مسئلة الثوب فالقباس في الغارق
 والتجب انه كيف خفي علي الموكيل المحقق ولو لم يذكر ناه ما ذكر
 في جامع النصولين في فصل الاحكام وقد مر ذكره هنا في مسائل
 ضمان الوكيل نقلنا عن صاحب وكلمه بايداع فنه زيدا فقال اور علي
 فلان هذا اقبله ثم رده علي الوكيل فالمالك يضمن ايها ما اذا لم يامر
 بالرد فنصار كرده الي اجني انتهى ويؤيده اكثر من ذلك ما سياتي
 بعد ثلاثة صحايف نقلنا عن صاحب من قوله ان الوكيل حين اضاف
 اليه ايع الي موكله فقد جعل نفسه رسولا وبشليح الرسالة
 خرج من البين فنصار اجنيا في استدرا الوديعة انتهى ويؤيده
 ايضا ما مر في الجناية علي الدواب وسياتي في ضمان البقار
 نقلنا عن فسطح من قوله لانه لما جابها الي البقار انتهى الا مر

فصار

فصار البقار مورعا وليس له ان يودع الا والله اعلم بالصواب
 في لو قال لا قبل حتى لم يصير مورعا وترك الثوب عليه وذهب
 فرفع من لم يقبل واراد ان يضمن ان يضمن لانه لما يثبت الا بداع
 صار غاصبا برفع يقول الحقير في اشكال وهو ان النصب شرعا
 وهو اخذ شئ بحيث يضمن ان الزيد المالك ولم يوجد هنا
 ان رفع الثوب هنا انما هو لغرض النفع للمالك لا لغرض الضرر
 عليه بل ترك المالك ثوبه ايداع ثاب ورفع من لم يقبل قبول
 الوديعة ضمنا بعد عدم قبوله صريحا فالظاهر ان لا يضمن وانه
 اعلم ان رجل غاب عن منزله فقال له الاجني لوني في منزلك شئ
 واخذ منه المفتاح فلما رجع المورع الي بيته لم يجد الوديعة لم يضمن
 ان رفع المفتاح الي اجني ليس بجعل للبيت في يده او دعه كيا
 فيه راعاه ولم يبرئها عليه ثم ادعي الزيادة او اودعه زيدا
 فيه اشياء ثم ادعي انه كان فيه قدوم ضاع منه وقال المورع لا ادري
 ما كان فيه يبرأ فيه بلا يمين حتى يدعي الجناية فيشدد يبرأ الوكيل
 والا ضمن قاضي خان لا يمين عليه ولا ضمان من يدعي عليه المورع
 التضييع او الجناية ويحذف ذلك شئ من رتبة الوديعة فامر
 المورع رجلا فعالجها فمهلك من ذلك ضمن المالك ايها ما
 فلو ضمن المورع لا يرجع علي المعالج ولو ضمن المعالج رجع علي
 المورع علم انها للغير الا الا ان قال المورع ليست لي ولم يامر
 بذلك في لا يرجع المورع بل رجلا علي الوديعة فالما يضمن
 بولم يمنع من الاخذ اما لو منع فاخذه علي كره منه لم يضمن عدة
 المورع لو حفظها في حرز ليس فيه مال ضمن والمراد حرز غيره
 اما لو استاجر بيتا لنفسه وحفظها فيه لم يضمن ولو لم يكن
 فيه ماله في مورع استاجر بيتا في مصر او دعي فيه وادخلها
 فيه وسافر وتركها فيه لم يضمن فقط ارسل رتبة الوديعة في المورع

هل يضمن لارواية لها في الكتب فقبل يضمن لتقديره بارساله
 وقيل لا يضمن اذ لو مات في الاصل لم يضمن كذا هذا بخلاف
 ما لو ضاعت او اكلها زيب يضمن للتضييع فيه وضعه الورقة وثباته
 في شط نهر وان غفل ولبس ثيابه ونسي الورقة ضمن وكذا
 لو سرق من الغنم في الدار ضمن خلاصه مودعان اقتسم
 وربعة للمفظ وهي مما يقسم او نهاياها للمفظ فيما لا يقسم
 لا يضمنان ولو نهاياها فيما يقسم فقبض احد في الكلمة ضمن نصفه
 الشريك الذي سلم اليه صاحبه عند الامام ولا يضمن القابض
 لانه مودع المودع وعندها لا يضمنان اعتبارا بما لا يقسم قاضي
 خان دفع الي رجل الف درهم وقال ارفعها الي فلان بالري
 فأت الدافع فدفع المودع المال الي رجل ليدفعه الي فلان
 بالري فاخذ في الطريق لا يضمن المودع لانه وصي الميت
 فلو كان الدافع صبا ضمن المودع لانه وكيل الا ان يكون الاضر
 في عياله فلا يضمن ز فقي المودع دين مودعه بالورقة
 ضمن في الصحيح تانار حانية المودع لو شرط الاجر للمودع
 على حفظ الورقة صح ضمان المودع بكسر الدال اي رب
 الورقة قاضي خان مودع جعل في ثياب الورقة ثوبا لنفسه
 فليجأ المودع طالبا للورقة دفعها المودع اليه ونسي ثوبه
 في ثياب الورقة فضاع الثوب عند رب الورقة ضمنه رب
 الورقة لانه اخذ ثوب الغير بلا اذنه والجهل فيه لا يكون
 عذرا يقول الحقير ينبغي ان تعيد هذه المسئلة بما لو اخذ رب
 الورقة ثيابه من غير عالم بكون ثوب المودع فيها ثم علم بذلك
 وضاع عنده ان لو لم يعلم بما فيها اصلا وضاع وهو غير عالم
 به ينبغي ان لا يضمن اذ لا سبب للضمان اطلاقا لا يخفى فالظاهر
 ان قوله فالجهل يكون فيه عذرا ليس على اطلاقه والله اعلم

من يضمن بالدفع ومن لا يضمن صح المودع دفع الورقة الي من
 في عياله كما مر انه وولده وولد له واجره سائمة او ساهرة
 لا يضمنه وللمن في عياله ان يضعها عندهم في عياله والمودع
 ان يضع عندهم يعول والمودع لو دفعها الي من في عياله ربه
 قبل ضمن وقيل لا وتفسير من في عياله ان يسكن معه كانت
 في نفقة اولاد العبرة للمساكنة الا في حق زوج وزوجه وولد
 صغير وقت فلا يضمن بدفع الي احدهم وان لم يكن في عياله ونفقة
 وسكنائه بان يكون في محلة اخرى وهو لا ينفق عليه لكن
 بشرط كون الولد قادرا على الحفظ ولودع المؤمن يجب عليه
 نفقته كل شهر ضمن فليس هذا كمن في عياله وابواه كاخيه حتى
 بشرط كونهما في عياله خلاصه ومن جملة العيال عبده وامته
 وفي شرح الطحاوي تفسير الميال ان يسكن اليه ويجري
 نفقته عليه قاضي خان للمودع دفعها الي من في عياله اذ لم يكن
 العيال منهما يخاف منه على الورقة وفي تفسير من في عياله
 في هذا الحكم ان يكون ساكن معه كان في نفقته اولاد فأت
 الابن اذا كان ساكنا ابويه ولم يكن في نفقتهما فخرجوا وتركوا
 المنزل على الابن فضاعت الورقة لا يضمن الابوان وكذا لو
 دفعها المرأة الي زوجها لا ضمان عليها هداية حفظها المودع
 بغير من في عياله او ادعها عندهم ضمن الا ان يقع في داره
 حريق فسلمها الي جاره او يكون سفينة يخاف الفرق فيلقها
 الي سفينة اخرى في غاب وخلف اسرانه في بيته وفيه ربح
 برمي لو كانت اسامة وعلم الزوج بذلك لمدة وضع الورقة
 في دار رجل لا يسكن معه ضمن لانه اودع غيره ذ استاجر رجلا
 لتعمل له ثيابا له حمل ومونة الي موضع ليدفعه الي رجل فوجد الرجل
 غايبا فترك الحمول عند رجل ليوصله الي ذلك الرجل ينبغي

ان لا يضمن فلو وجد الرجل ولكنه لم يقبل يدفع الي القاضي
ولو طلب منه القاضي ولم يدفع لا يجبر عدة دفعها الي اجنبي
فاجاز المالك دفعه خرج المودع من البين فكان دفع الي
المالك ذ مودع راكفت من ساع ميرزم ودية توبهها
وهم كفت بره وراذ وزفت ووبية راين هسانه كفت
لم يضمن الاول فسط رجل الهام ووضع راعه المودع مع ثياب
بين يدي الشابي قال في ضمن لا يداع المودع وقال ضمه لا يضمن
لا يداع ضمنى وانما يضمن بايداع قصدي قد دفعها الي امراته
ثم طلقها او مضت عنها فلم يستردها قال ضمه ضمن ان يجب
عليه الاسترداد كما ذكره في حريق وقع في دار المودع فدفعها
الي اجنبي لم يضمن فلو خرج من ذلك ولم يستردها ضمن فكذا
هنا ولا يداع عقد غير لازم وكان لبقائه حكم الابداء وقال
في لا يضمن ان المودع انما يضمن بالدفع وضمن دفع كان غير يضمن
عليه فلا يضمن عليه بقوله الحق هذه الدليل على ان المالك
لا بد ان يدفع المودع الي اجنبي ابتداء ضمن فكذا ان المالك يستردها
في تلك المسئلة خصوصاً في مسئلة الحريق فان الثابت بالضرورة
يتقدر بقدرها فبعد زوال الحريق ارتفعت الضرورة فلو لم يستردها
من الاجنبي فكانه اودعها اياه ابتداء فالصواب ان يضمن في كلتا
المسائلين كما ذكره صطواني رحمه الله اعلم عدة لا يضمن بدفعها الي
جاره لضرورة كحريق قال في هذا الموضع يجد بد امن الدفع الي
اجنبي ام لو امكنه الدفع الي من في عياله ضمن بدفعها الي اجنبي
فهذه الواحاط الحريق بالمنزل والا ضمن بدفعها الي اجنبي
عدة امرأة حضرته الوفاة فدفعها الي جاره لم تضمن لو لم
يكن عند وفاتها احد ممن في عياله خلاصه دفعها المودع الي
اجنبي فملك عند الثاني ان لم يفرقه الاول فلا ضمان عليهما

وان فارقه ضمن الاول لا الثاني عند الامام وعندهما يضمن ايها
شا لكن لو ضمن الاول لا يرجع علي الثاني ولو ضمن الثاني يرجع
علي الاول قاضي خان وهو مودع القاصب سوا عشرة اشيا
ان املاكها انسان ليس له ان يملك غيره لا قبل قبضه ولا بعد
منها المودع لا يملك الا يداع الي اجنبي ومنها المرتبة لا يملك
الرهن بل ادان له هذه فلو ضل وهلك عند الثاني فالرهن يضمن
ايهما شا قيمة رهنه فلو ضمن الاول لا يرجع علي احد ولو ضمن
الثاني يرجع هو علي الاول ومنها وكيل البيع لا يملك يملك غيره
لو لم يقل الموكل اعلم براك فان وكل غيره فباع الثاني بمحضرة
الاول واجاز الاول ببيع جاز والا فلا وان قال له موكله اعلم في
براك فوكله غيره جاز وليس للثاني توكليل غيره ولو قال له الاول
اعلم في براك ومنها لو استأجر دابة ليركبها نفسه لا يواجرها
غيره لا للمركوب ولا للمحمل وكذا لو استأجر ثوباً ليلبس لا يواجره
غيره ومنها لو استأجر دابة للمركوب او ثوباً ليلبس لا يبيعها
غيره ومنها رجل اخذ ارضاً وبذرا ليربها ولم يقل ربها له
اعلم براك فيها لا يدفعها الي غيره من ارضه علي كل حال ومنها
المضارب لا يدفع الي غيره مضاربة فان قال له اعلم براك كان
له ان يضارب ويشارك شركه منان ولا يملك المفاوضة
ولو ان يستبضع ومنها المستبضع لا يملك الا بضاع فان استبضع
وهلك فله رب المال ضمن ايها شا وان سلم ومصل الربح
فله رب المال والمستبضع والاب والوصي والقاضي لا يملكون
الا يداع صح امر رجلاً بدفعها الي فلان فاته وقال ان فلان
استودعك هذا فقبله ثم رده علي الوكيل فلما لك تضمن ايها
شا ان الوكيل حين اضاف الا يداع الي موكله فقد جعل نفسه
رأسه سولاً وبتبليج الرسالة خرج من البين فصار اجنبياً استردها

قال له سلطان جابر لو لم تدفعها الي حبسك شهر اضربك
ضربا او اطوف بك في الناس فلور فقها اليه ضمن لا لو قال
اقطع يدك او رجلك او اضربك خمسين سوطا اذلا يجوز
رفعها الا خوف تلف النفس او العضو فوجد في الثاني لا الاول
ولو هدره بالتلاف ماله لو لم يدفعها فالمسئلة واقعة الفتوي
فذكر ان السلطان لو طلب من الوصي بعض مال اليتيم وهدره
فلو خاف على نفسه القتل او تلف عضوه فدفع لم يضمن ولو
خاف الحبس او القيد او ان يأخذ ماله ويبقى قدر الكفاية
ضمن ولو خاف اخذ كل ماله لم يضمن مال اليتيم وهذا كله لو
دفع الوصي اما لو كان السلطان هو الاخذ لم يضمن الوصي
ما يصدق فيه المودع وما لا يصدق فيه مع ادعى الرد او الهلاك
وادعى ربهما الا تلاف فالحقول للمودع ولو برهنا تقبل بينته
ايضا وقيل تقبل بينته المالك لانه ثبت النقص ولو ادعى
دفعها الي اجني لضرورة كحريق ونحوه لا يصدق الا بينته عند
الامام وسن وفي المنتقى لو علم انه وقع الحريق في بيته يقبل
قوله والا فلا ولو قال ادعته عنده اجني ثم ردها علي فملك
عندي وكذب ربهما ضمن الا ان يبرهن اذا فرج وجوب النقص
عليه ثم ادعى البراءة فلا يصدق الا بينته وكذا لو قال بعثت
رهما اليك مع اجني ورهما ينكر ذلك وكذا لو دفعها الي رسول
رهما فانكر رهما الرسالة ضمن ولم يبرحه المودع على الرسول
لو صدقه انه رسول ولم يضمن له الرسول ضمان الدرك الا
ان يكون المدفوع قابلا فيرجع ولو قال رد رتي بيدي او بيد من
في عيالي صدق بيمينه ولو اقر المودع انه استعمل ثم ردها الي
مكانه لا يصدق قال اصل ان المودع لو خالف ثم عاد الي الوفاق
انما يبرأ لصدقه المالك في العود لا لو كذب الا ان يبرهن علي

العدد بخلاف ما لو مجدها او منعهام اقر لا يبرأ الا بابر علي
المالك والمستاجر والمستعير لو خالف ثم عاد الا بابر والمزمن
كالودع ووكيل البيع لو خالف بان استعمل القن ثم عاد وباع
جاز كوكيل حفظ واجارة واستجار ولو خالف مضارب او استضعف
ودفع المال لينقته في حاجته ثم عاد مضارب او مستضعفا
ومستاجر الدابة لو نوي ان لا يبردها او المستعير ثم ندم ندم
لو كان سايرا عند النية ضمن لو هلك بعد النية اما لو كان
واقفا اذا ترك نية الخلاف عاد امينا وشريك عن است
او معاوضة لو خالف ثم عاد امينا ولو سامورا بحفظ شهر
فضي شهر ثم استعملها ثم ترك الاستعمال وعاد الي الحفظ ضمن
ان عاد والا سريا الحفظ قد زال بجميع الغتاوي كل امين خالف ثم
عاد الي الوفاق عاد امينا كما كان الا المستعير والمستاجر
فانهما بقيا ضامين ضم قال له رهما ارفعها الي فلان فقال
المودع دفعها اليه وقال ذلك الرجل لم يدفع الي وقال رهما
لم تدفع اليه فالحقول للمودع في حق برائة لافي حق اجاب
النقصان علي المدفوع اليه امو رهما بصرفها الي دين رهما فقل
صرفت فانكر رهما صدق المودع في برائة نفسه علي رب الدين
حتى يبقى الدين علي رب الوديعة بما كان طلبها رهما في ايام
الغنة فقال المودع لا اصل اليها الساعة فاغبر علي تلك الناقبة
فقال المودع اغبر علي ورجعتك فلو كان المودع عاجزا عن
ردها حين طلبها رهما لبعدها اولضيق الوقت صدق ولم
يضمن والا ضمن ولم يصدق قال صاحب جامع الفصولين اقول
سياتي انه لو طلبها رهما وقال المودع لا يمكن احضارها الا ان
يكون ابتداء ايداع الي اخره فعلي هذا ينبغي ان لا يضمن هنا
ايضا فالاصل انه ينبغي ان تجرد المسئلة حكما صل رجل

وكل رجل بغير ربيعة فقال المورع دفعته الي الموكل او الي وكيل
 صدق وكيل قبض وبيعة قال له المورع دفعته اليك وانكر الوكيل
 صدق المورع في حق دفع الصنان عن نفسه لا في حق ايجاب الصنان
 علي الوكيل قال صني صان ادعيا علي رجل وبيعة فقال المورع
 لا ادري ايكا او عنهما يحلف لكل منهما انه ما ادفعه عنده فان
 شكك اعطي الوديعة لهما وضمن لهما مثلها لانه اتلفها بالتجسس
 قال المورع لربها بعثتها اليك مع رسولي وسمي بعض من
 في عياله صدق بيمينه كافي قوله ردها عليك وكذا لو قال بعد
 موت ربها ردت علي الوصي صدق بيمينه قال للطالب استوعبي
 الغافضات وقال كذبت بل غصبتها مني فالقول للمستورع
 ولم يضمن ولو قال اخذتها منك وبيعة وقال الطالب بل
 غصبتها مني ولو قال الطالب اقرضتكها قرضا وقال المطلوب
 بل وضعتها عندي وبيعة او قال اخذتها منك وبيعة وقضاعت
 يصدق ولم يضمن يقول الحقير وجه الفرق بين مسئلتين دعوي
 الغصب والقرض غاصر دقيق بالتامل الحامل حقيق فتدبر
 والدمولي التوفيق وفيه اربعة رجل اربع رجل الف درهم
 وللدافع عليه الف درهم ايضا فاختلفا بعد ايام فقال الطالب
 اخذت الوديعة منك والدين باق عليك وقال المستورع
 اعطيت القرض وصنعت الوديعة فالقول للمستورع ولا شيء
 عليه لانه هو لدافع رجل برهن علي مورع ان رب الوديعة
 وكله قبضها منه ووقت لذلك وقتا ثم المورع برهن انه
 عزل عن الوكالة تقبل بينة رجل ارسل رجلا لقبض
 حق من مديونه فقال المديون دفعت الي الرسول وصدق
 الرسول وقال دفعت المال الي المرسل والمرسل ينكر وصوله
 اليه فالقول للمرسل بيمينه ولو قال كنت في السفينة ففرقت

فتاوى الوديعة انما لا يصدق الا بينة انتهى يقول الحقير
 وفي الهداية من قال لا اخذت منك الف درهم وبيعة فهلك
 وقال الاخر لا بل اخذتها غصبا فهو صانع وان قال اعصبتها
 لم يضمن والعصبة في هذا كالاخذ والدفع كالا عطا ولو قال منك
 وبيعة فقال لا بل قرضا يكون القول للمقر وان قال هذه الف
 كانت وبيعة لم يضمن فلان فاخذتها فقال فلان هو لي فانه ياخذ
 منه انتهى وفي المجمع اقران هذا العبد فلان ثم قال لبل او غيره
 فلان اخر او عارضة وارعي كل منهما ان العبد له فضي به
 الاول سواء قال هذا موصولا او منصوبا فان دفعه الي الاول
 بقضالم يضمن للثاني شيئا عندس وقال م يضمن ولو دفع
 اليه بغير قضا ضمن للثاني اتفاقا انتهى وفي الحقايق الخلاف
 في الاقرار المقيد بالوديعة والعارية اما في الاقرار المطلق بان
 قال هذا فلان بل فلان ووقع الاول بقضالا يضمن للثاني
 بالاتفاق وفي الوجه لو قال اقرضني اس او اسلمت الي
 او استودعني ثم قال لم قبض يصدق تروصلا او منصوبا ولو
 قال دفعت الي او انقذتني فلم اقبضه لا يصدق عندس وقال
 يصدق لو موصولا لا منصوبا وفي الحقايق لو قال حل بيني و
 بينها ولم اقبض يصدق اجماعا وكذا اقرضني او عن وضع عندي
 اعطاني عدة قال المورع لربها وهبتها لي او بعثتها مني وكذب
 ربها لا يضمن في قال تلفت منذ عشرة ايام وبرهن ربها انها كانت
 عنده منذ يومين فقال المورع وجدتها فتلفت يقبل ولم يضمن
 ولو قال اولابست عندي وبيعة ثم وجدتها فتلفت ضمن
 طلب الوديعة وما يتعلق بها صح ردها الي بيت المورع او الي
 من في عياله قيل يضمن وبه ينبغي ان لم يرهن بغيره وقيل لا يضمن
 وبه ينبغي ان الرد الي من في عياله المالك رد الي المالك من وجه لانه

وجه والتمن لم يكن واجبا فلا يجب بشك بخلاف الغاصب
 والمسئلة مجالها فانه لا يبرأ اذا التفتان ثمة لكان واجبا فلا يبرأ
 بشك خلاصة ردها الى منزل ربها ادالي احد ممن في عيال ربها
 فضاغت في التجريد انه يضمن بخلاف العارية وفي الجباس
 الكبير لا يضمن كما في العارية وعليه الفتوى قاضي خا
 دفعها الى من يقول المودع لا يضمن ولو الى عيال المودع ذكر
 القندوري والفتية بوالديث وشمس الائمة السرخسي انه يضمن
 وذكر الامام الفضلي في شرح الجباس الكبير انه لا يضمن اذا ارد
 الى عيال المالك رد اليه من وجه والتمن لم يكن واجبا فلا يجب
 بشك بعثها المودع علي بد ابنه الكبير الذي يس في عياله الي
 صاحبها فهلك يضمن ولو الابن الصغير الا انه ليس في
 عياله لا يضمن اذا الابن الصغير ولو لم يكن في عيال الاب
 لكن تدبره الي ابيه فلا يضمن بالدفع اليه كالوجعها مع عبده
 الذي اجره من غيره فانه لا يضمن ولو كان العبد في عيال المستجر
 سكن معه صح بعثها مع ابنه وهو يس في عياله ضمن لو بالفا
 والا فلا ولو طلبها ربها فقال المودع لا يمكنني احضارها الان
 فتركها ورجع فهذا ابتداء ايداع او عزله بطلبه وتركه صار
 مورعا ابتداء قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون
 ابتداء ايداع لو صدقه المودع والا فينبغي ان لا يجعل تركها
 ايداعا علي ما سر من مسئلة الطلب ايام الفتنة ولو طلبها
 وكيل ربها والمسئلة مجالها ضمن اذا التفت من المالك ايداع
 ابتداء من وكيله فيضمن لو لم يدفع ح القدرة علي الدفع
 لنفسه خلاصة طلبها ربها فقال المودع لا يمكنني احضارها
 الان فتركها وذهب عن رضى فهلك لا يضمن لانه لما ذهب

فقد انشا الايداع وان تركها عن غير رضى يضمن كغير طلب العارية
 فقال المستعير نعم ارفعها ووطعني يعني شهر لم سرقت من
 المستعير ان كان عاجزا وقت الطلب لا يضمن وان كان قادرا
 فان اظهر المعير السخط وانكر اهنة في الارسال يضمن المستعير
 وكذا اذا لم يظهر السخط ولا الرضا لان الرضا لا يثبت بالشك
 وان صرح بالرضا بان قال لا باس لا يضمن وان لم يطلب ولم
 يرد حتى ضاعت ان كانت العارية مطلقة لا يضمن ولو موقوفة
 فضي الوقت ولم يرد حتى يقول الخبير وعلي هذا التفصيل يكون
 ما في ص في بيان مسئلة طلب رب الوديعة وربيته واظهار
 المودع المعجز عن ردها فاضرا محتاج الي ضم قيود مهمته ذكرها
 صاحب الخلاصة فافهم والله اعلم ان طلب المعير العارية فقال
 المستعير نعم ارفعها اليك ثم قال تكلفت فلو كان برجوان يجدها
 لم يضمن ولو اسب منها وبع هذا او دعه ثم اخبر بالتلف ضمن وكذا
 الوديعة قال شمس هذا التفصيل خلاف ظاهر الرواية
 ان نص في الكتاب انه لو وعده بالرد ثم اخبر بالتلف ضمن للمتنافض
 صح طلبها رسول ربها فقال المودع لا ارفعها الا الي من جا
 بها ولم يدفع الي رسول ضمن لو صدقه لا لو كذب به انه رسول
 قال وفيه نظر بدليل ان المودع لو صدق انه وكيل يقبضها
 لا يبرر بدفعها اليه وفرق بينهما بان الرسول ينطق علي ان
 مرسله بخلاف الوكيل يقول الخبير فعلي هذا الفرق ينزف النظر
 ويصح ما مر لكن هذا الفرق مخالف لظاهر المذهب كما سيأتي
 بعدا سطر خلاصة جاء الرسول وطلبها فقال المودع لا ارفع الا
 الي من جا بها ولم يدفع فسرقت يضمن علي رواية س وفي
 ظاهر المذهب لا يضمن قال كرهها اذا بحثت اليك من يقبض
 منك فارفع اليه فبعث بعد ايام فطلبها المبعوث فلم يدفع اليه

حتى ضاعت ضمن لانه بالمنع صار غاصبا الا ان اكد به انه رسول
وليس للمالك ان يقبض ودية عبده ما دون اوكحور را
سالم يحظر ويظهر انها من كسبه ان يحتمل انه مال الغير ودية
فان ظهر انه للعبد بالبينة فينشد ياخذ قاضي خان سواء
كان علي العبد دين او لا صح قال ربها ادفعها الي قني هذا فطلبها
قنه فابى او قال عند اضمن قال له ربها سرا من اخبرك بعلامة
كذا فارفع اليه فاخبر رجل بتلك العلامة فلم يصدق ولم يدفع
فلو هلكت الودية لم يضمن ان يتصور ان ياتي في غير رسول
بتلك العلامة قال له ربها احملها الي اليوم فقال نعم ولم يحمل
حتى مضى اليوم وهلكت لم يضمن ان الواجب عليه التحلية
لا حملها اليه فترى بقوله فلا يجبر عليه طلبها ربها فقال المودع
اعطيتكمها فقال بعد ايام لم اعطكمها ولكن تلفت ضمن ولم
يصدق للتناقض قاضي خان وقيل لا يضمن والصحيح انه
يضمن ولو قال لربها هلكت عندي ثم قال ردتها عليك
ضمن ولم يصدق ايضا للتناقض قال له اذا جاءك اخي
فرد لها اليه فليجا قال المودع عد الي بعد ساعة لا دفعها
اليك فليعاد قال انها كانت هلكت لا يصدق لانه تناقض
فيضمن وقال الاسام الفضلي لو طلبها ربها فقال المودع طلبها
عند اطلبها عند فقال قد ضاعت روي عن اصحابنا انه يسئل
معي ضاعت لو قال بعد اقراره لا يضمن ولو قال هلكا نسئ
ضايعة وقت اقراره لا يقبل لانه تناقض فيضمن لان قوله
اطلبها عند انما يقال للثمن العايم صح طلبها ربها فقال المودع
انفقها علي اهلك بامرث وصدق اهل في الامر والانفاق
وكذب ربها ضمن دفعها الي ربها فاستخفت لم يضمن لرد علي

من اخذ منه وكذا الكل اسانة وغصب ولو قال ربها ادفعها الي فلان
فدفعها فاستخفت ضمن ان لم يرد علي من اخذ منه وللمستحق
ان يضمن اي الثلاثة شأ ردها الي وارث ربها وفي الزكاة
دين ضمن للمقر ما اودع وغنا به فربها ابنه ان اباه مات ولا
وارث له واخذ الودية ثم جابها فربها ابنه او شأ هدية
لا المودع ولو كان غصبا ضمن كلا منهم بقول الحنفية الظاهر انه
يضمن ان يضمن ايا شأ منهم لا انه يضمنهم جميعا لانه غير جابز في
التعريف بتعريفه كالاخي علي متاسل خير خلاصه غاب ربها ولا
يذكر اي هو ام ميت بمسكها المودع ابد اخي يعلم موته ووارثه
فان مات ان لم يكن عليه دين مستغرق يرد علي الورثة وان
كان يدفع الي وصي الميت استمال الودية وما يتعلق
باستقلالها صح تختم بجائز المودعة قبل ضمن في المختصر لا في
غيره يائله الرهن ويضمن المرأة مطلقا لانه استمال
منها اخذ المودع دراهم الودية او بعضها لينفق فلم ينفق
وردها في مكانها بري ولو انفق بعضها ضمنه لا الباقي ولو
خلط بها مثل ما انفق ضمن الكل لو لم يتميز ما خلط لا لو يتميز
بعلاوة او شدة خرقته خلطها المودع بماله ولم يتميز ضمنها ولو
اختلفت بلاد فله شاركه ولو خلط اجنبي او من في عيال المودع
بمال المودع وضمن الخاط كبر او صغيرا ولا يضمن ابوه لا جله
انفقها من في عيال المودع ضمن المتلف صغيرا او كبيرا او قنا جهر
لا المودع انفق بعين دراهم الودية ورد بعضها فلو حلف انه لم
يجبس شيئا لم يجز ان الذي انفق صار دينا في الذمة فلم يكن
حاسبا قاضي خان انفق كيس الودية واختلفت دراهمها
بدراهم المودع لا يضمن والمختلط مشترك بينهما بقدر ملكها
فلو هلك بعضها بعد ذلك هلك من مالهما جميعا ويقسم

الباقي بينهما علي ما كان تارة خاتمة اودع عند رجل عبد ابي
 المودع في حاجته صار غاصبا فجحد المودعة طلبها ربه
 فجحد المودع ثم ادعي الرد او الهلاك لا يصدق فيضمن ولو قال
 ليس له علي شيء ثم ادعي رد او هلاك لا يسمع فلا يضمن ولو
 جحد هلا في وجه ربه بان قتل له ماحال وريثة فلان فقال
 ليس له عندي وريثة او جدها في وجه ماله لا بناء علي
 طلب ربه بل بان قال ماحال وديني لشكره علي الحفظ
 فقال ليس لك عندي وريثة فبواب الفصلين واحد
 عند الامام لا عند س قاضي خان قال الامام السرخسي
 في هاتين المسئلتين خلاف بين س وزفر علي قول زفر يضمن
 وعلي قول س لا يضمن فيهما صح جدها المودع او ربهما والاخر
 يدعي ثم افر الجاحد بعود الايداع والمودع انما لا يبري اذا
 جحد ثم افر لو كان المودع منزله بان طلب وريثة قاضي
 خان جحد هلا ثم برهن علي هلاكها قبل الجحد وان قال ليس
 لك عندي وريثة تقبل بينة ولا يضمن اما لو قال سميت
 في الجحد او غلطت ثم برهن انه دفعها الي ربه قبل الجحد بري
 طلبها ربه فجحد المودع فبرهن ربه انه اودعه كذا فبرهن
 المودع انها ضاعت عنده لا يقبل ويضمن وكذا لو برهن انها
 كانت قبل الجحد وفي المستقي جدها ثم ادعي رد هلا بعد الجحد
 وبرهن تقبل بينة ولو برهن انه رد هلا قبل الجحد وقال
 انما غلطت في الجحد او سميت او ظننت افر ردت حين
 رفعت الي وانا صادق في قولي هذا قبلت بينة في قياس قول
 ح وس طلبها ربه فقال المودع لم تورعني شيئا ثم قال
 بل اورعني ولكنها هلكت يضمن خلاصة وفي المستقي جدها
 ثم ادعي انه رد هلا بعد ذلك وبرهن تقبل ولو برهن انه

رد هلا قبل الجحد وقال غلطت او سميت او ظننت افر رفعت
 فانا صادق في قولي ولم يستورعني تقبل بينة ايضا في قياس
 قول ح وس وفي الفتاوي جحد المودعة عند غير المالك لا يبرهن
 الضمان اذا هلك كذا روي عن س وفي المستقي جدها في
 وجه العدو بحيث يخاف عليها التلف ان افر لم هلكت لا يضمن
 كذا روي عن س يقول الفقير يفهم من المسئلة الاخرة انها لو
 هلكت بلا سبق اقراره يضمن وفيه نظر لان ما سرائرنا في
 مسئلة الفتاوي يقتضي ان لا يضمن ولو هلكت بلا اقراره و
 الظاهر انه هو الصواب كالا يخفي علي روي الالباب عدة
 جدها ثم اخبرها بعينها فلو اقر بها وقال لربه هذه وريثك
 اقضها وقال ربه ادعها عندك فلو تركها عنده وهو قادر
 علي اخذه بري وهي وريثة ولو كان له جزء عن اخذها لم يبرأ
 فشر جدها فلو نقلها من مكان كانت في حال الجحد ضمن والا
 فلا فلو قلنا بوجوب الضمان في الوجهين فله وجه خلاصة
 لو جدها انما يضمن ان انقلها عن موضعها التي كانت فيه
 حال جحوده وهلكت وان لم ينقلها وهلكت لا يضمن وفي المستقي
 ان كانت المودعة او العارية مما يحول يضمن بالمجود وان لم
 يحولها عدة جدها وبرهن ربه علي قيمتها يوم الجحد يقضي
 بقيمتها يوم الجحد ولو لم يعلم ذلك يقضي بقيمتها يوم الايداع
 يعني لو اثبت الايداع خلاصة اودع الف درهم عند رجل
 فانكر المودع ثم اودع المنكر الف درهم عند المودع له ان
 ياخذها بالالف التي صارت دينا عليه بالمجود ولو كانت
 بخلاف جنس حقه ليس له ان ياخذها عندنا وما ذكر من سائل
 الجحد كله في المنقول واما في العقار فلا يضمن عند الامام
 وقال شمس الامة الحلواني في روينان عن الامام وس

المشاخ من قال في العقار يمن بالجهود بالاجماع انتهى
وقدم في غصب العقار من هذا الفصل بيان ما يمن
به العقار وما لا يمن موت المودع مجهلا لومات المودع
مجهلا ضمن يعني لومات ولم يبين حال الوديعة اما اذا عرفها
الوارث والمودع يعلم انه يعرف فاته لم يمن فلو قال
الوارث انا علمتها وانكر الطالب لو فسر لها بان كانت كذا
وكذا وقد هلك صدق لكونها عنده كذا عدة وفي ز قال
رهبها مات المودع مجهلا وقال ورثته كانت قايمة يوم موت
المودع ومعرفة ثم هلك بعد موته صدق رهبها هو الصحيح
اذا الوديعة صارت ربا في الزكاة في الظاهر فلا يصدق
الورثة ولو قال ورثته ردها في حياته او تلفت في حياته
لا يصدقون بل لا يثبت بموته مجهلا فيقر الضمان في الزكاة ولو
برهنوا ان المودع قال في حياته ردها قبل ان يثبت ببيته
كالثابت ببيان مات وقال ورثته ردها في حياته فلو سمع
من المودع ردها صدق الورثة بيمينهم على علمهم ولو لم يسمع
منه لا يصدقون ثم مات المودع ولا يدري الوديعة بيمينها
صار ربا في ماله وكذا كل شئ اصل امانته وكذا المستاجر
يمن بموته مجهلا بجميع الفتاوى مودع ومضارب ومستضعف
ومستعير وكل من في يده المال امانته اذ امانات قبل البهات
ولا يعرف الا امانته جينها فانه يكون ربا عليه في تركته
حيث استهلك الوديعة بالتجمل ولا يصدق ورثته على
الهلاك او التسليم الى المالك ولو عين المال حال حياته
او اعلم به يكون امانته في يد وصيه او وارثه كما كان في يده
ويصدق ان على الهلاك او التسليم كما يصدق الميت حال
حياته معط قال لربها ردت بعضها ثم مات المودع صدق

رهبها فاما اخذ من الوديعة بيمينه اذ هي صارت ربا عليه من
حيث الظاهر فيصدق رهبها في القدر المأخوذ قاضي خان مات
المودع فقال رب الوديعة مات مجهلا لها فصارت ربا في
تركته وقالت ورثته كانت قايمة بعد موته فعلي قيا من قول
اصحابنا يجب ان يكون القول للطالب ويجب الضمان في الزكاة
وعلي قيا من قول من يجب ان يكون القول للورثة مع اليمين
اذا الوارث قائم مقام مورثه رجل تناول مال انسان
بلا امره في حياته ثم رده الي ورثته بعد موته يبرأ من الدين
ويبقى حق الميت في ظلمته اياه ولا يرجي له الخروج عنها الا
بالتوبة والاستغفار للميت والدعائه انتهى وقد مر ذكر من
يمن بموته مجهلا ومن لا يمن في اواخر الفصل السادس
والعشرين نقل عن الشنقي وقاضي خان خلاصة مضارب قال
قبل موته اودعت مال المضاربة فلانا الصيرفي ثم مات
لا شئ عليه ولا علي ورثته ولو قال الصيرفي ما اودعني شيا
فالقول قوله بيمينه ولا شئ عليه ولا علي الورثة ولومات
الصيرفي قبل ان يقول شيا ولا يعلم ان المضارب دفعه الي
الصيرفي الا بقوله لا يصدق علي الصيرفي وان دفعها الي
الصيرفي بيمينه او اقرار من الصيرفي ثم مات المضارب لم مات
الصيرفي ولم يبينه كان ربا في مال الصيرفي ولا شئ علي
المودع ولومات المضارب والصيرفي هي فقال ردها
عليه في حياته فالقول قوله ولا ضمان عليه ولا علي الميت
ضمان المستعير وما يملكه وما لا يملكه هداية العارية امانة
ان هلك في يده المستعير بلا تعدل يمن قاضي خان للمعير ان
يستر العارية ويرجعها سني شيا كانت الاعارة مطلقة او
موقفة لانها غير لازمة محتارة العارية تعار عنه في الاعارة

المطلقة ان كان مما لا يختلف باختلاف المستعمل ولا توجر
ولو اختلف في ايدها قصدا والاصح انه يصح وعليه الفتوي
والمستاجر يوجر فيها لا يختلف فيه باختلاف المستعمل وبيع
ويبيع ولا يرهن والرهن لا يرهن ولا يبيع ولا يوجر ولا يبيع
الا باتفاق الراهن والمرتهن خلاصة العارية لا توجر ولا ترهن
وبدون النهي تجار فيها لا يتفاوت كدار وارض لا فيما يتفاوت
اما لو نهاه المير عن الدفع الي الغير لا يبيع مطلقا وفي الوردية
اختلاف فقال مشايخ العراق العارية تبيع وبه اخذ الغني
ابو الليث والصدور الشهيد وقال بعضهم لا تبيع زبلي واكثر
المشايخ علي انها تبيع قال الامام ظهير الدين المرعشي في
وعليه الفتوي خلاصة والوردية لا تبيع ولا توجر ولا ترهن
فان فعل شيئا من ذلك ضمن والمستاجر يوجر ويبيع ويبيع
ولم يذكر حكم الرهن وينبغي ان يرهن يقول الحنفية نظر لانه
قد مر انما في مختارات النوازل لصاحب الهداية ان
المستاجر لا يرهن اللهم الا ان يكون في المسئلة روايات
او سقطت كلمة لانه عبارة ان يرهن في الخلاصة سهوا من
قلم الناسخ لا يقال لعل مراد صاحب الخلاصة من قوله ينبغي
ان يرهن هو الرهن لا المستاجر لانا نقول لا مجال لذلك
الاحتمال لانه ذكر في الخلاصة ايضا في كتاب الرهن ان
الرهن لا يرهن قاضي خان في الاعارة المطلقة للمستعير
ان يبيع غيره سواء كانت الاعارة مما يتفاوت الناس في
الانتفاع به كركوب رابته ولبس ثوب او لا يتفاوت كحمل رابته
وسكنى دار صح للمستعير ان يبيع لو اطلقت الاعارة سواء
كانت العارية شيئا يتفاوت فيه الناس ولا فلو استعار
رابته للركوب واللبس ولو تفاوتت الناس فيهما ولكن انما

بغير

بغير لو لم يركب او لم يلبس بنفسه اما لو ركب او لبس بنفسه
فيلزم ان يبيع وقيل لا وكذا لو ركب او لبس غيره اولا ثم اراد
ان يركب او يلبس بنفسه فعلى خلافه في اعارة مطلقة
ولو مقيدة فله الاعارة فيما لا يتفاوت الانتفاع به لا في
التفاوت ولو استعار رابته ليحمل عليها بنفسه او شيئا يمكن
ادقنا لخدمه فله الاعارة لعدم التفاوت ولو ثوبا يلبسه
او رابته ليركبها بنفسه فليس له الاعارة لو تفاوت استعماله
وقيده والاختلاف ما لم يفرغ وفي الصحيح لا يبيع في متفاوت
استعمله ولو مطلقا لتعنيه ولو فرغ لم يجز مطلقا لبقا به
سواء هداية العارية على اربعة اوجه اهداها ان تكون
مطلقة في الوقت والانتفاع والمستعير فيه ان ينتفع به في اي
نوع شاء في اي وقت شاء عملا بالاطلاق الثاني ان تكون
مقيدة فيهما وليس له ان يجاوز فيه ما سماه عملا بالتقييد
الا ان كان خلافا الى مثل ذلك او الى خبر من الثالث ان
تكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في الانتفاع والراجح
عكسه وليس له ان يجاوز ما سماه فلو استعار رابته ولم
يسم شيئا له ان يحمل ويبيع غيره للحمل اذ الحمل لا يتفاوت
وله ان يركب ويبيع غيره ولو للركوب مختلف لانه لما اطلق
فله ان يبيع حتى لو ركب بنفسه فله ان يركب غيره لانه تعين
ركوبه ولو ركب غيره ليس له ان يركب بنفسه حتى لو فعله
ضمن لانه تعين الركاب يقول الحنفية وجوب الضمان اختلاف
كاسياتي بعد سطرين قاضي خان استعار رابته للركوب
او ثوبا لللبس ولم يذكر الركاب واللبس فله ان يبيعها غيره
ويكون ذلك تعينا للركاب واللبس فان ركب هو بعد ذلك
او لبس قال الامام البرزوي اذهلك بعضنا وقال الامام

السرخسي والامام جواهر زاده لا يضمن امارشيا وقال لا تدفع
 الي غيرك فدفع فهلك عند الثاني قال الفقيه ابو جعفر ضمن
 المستعير لانه رفع بلا اذن وقال بعضهم ان كان شيئا لا يختلف
 الناس في الانتفاع به لا يضمن درر غرر المستعير لواجب العارية
 او رهنها فهلك ضمن المير ولا يرجع المستعير على احد الا ضمن
 المير المستاجر ويرجع المستاجر على المير ان لم يعلم انه عارية
 معه وان علم فلا يرجع عنه رجلان يكتنان في بيت واحد
 كل واحد يكتن في زاوية منه فاستغلا احدهما من صاحبه
 شيئا وطالب المير بالرد فقال المستعير وضعت في الطاق الذي
 في زاويتك وانكر المير والبيت في ايديهما لم يضمن قتب طلب
 من رجل شيئا عارية فقال المالك اعطيكه عند افل كان
 الغد اخذه المستعير بلا اذن في من ضمن وفي من لا قامني خان
 استعار رجل من رجل شيئا فقال له المير اعطيك غدا ففني
 الغد جا واخذ من بيته عند غيبته واستولى فهلك في يده ضمن
 لانه اخذه بلا اذن ولو استغلا من رجل شيئا غدا فاجابه
 المالك بنعم في المستعير عند اول مجده المالك فاخذ الموعود
 من بيته واستولى فهلك لا يضمن لانه اخذ الموعود من بيته
 عند او قد كان المالك اجابه بنعم غدا وفي الاول وعده له
 الا عطا وما اعاره وفي صورة قوله نعم لو جاب ولم يجد المير فاخذ
 الدابة من امراته واستولى فهلك يكون ضمانا ان ليس
 للمسا عارة الدواب وانما الهن ما كان من متاع البيت
 يقول الحقيري سياتي بعد عشرة اسطر في صم انها لا تضمن
 وباني عقيبها عن الخلاصة انها تضمن مع المستعير والله اعلم
 بالصواب خلاصة قال لا ضمان لاني دابتك فهلك فقال
 ربه بل غصبتها لا يضمن ان لم يكن ركبها ولو قال ركبها يضمن

لانه اقرب سبب الضمان ولو قال اجرتها فالقول للمالك بيمينه
 لانها انتفاع على ان الركوب كان باذنه وهو يدعي عليه الاجر
 وهو ينكر يقول الحقيري ولو قال اخذت دابتك عارية وقال
 ربه بل غصبتها سني ينبغي ان يضمن قيا ساعلي ما سر فيها يصدق
 فيه المورع وما لا يصدق من مسئلة دعوي المالك الغصب
 تغلاد عن قاضي خان قال وهذا بخلاف عين هلك في يد رجل
 فقال وهبتها لي وقال ربه بل اجرتها منك يضمن ولو هلك المستعار
 بعد الاستعمال في رجل وادعي انه كان له واثبت بالهجة فان
 شا ضمن المستحق المستعير ثم هو لا يرجع على المير وان
 شا ضمن المير فلا يرجع على المستعير وفي الاجارة اذا ضمن
 المستاجر فالستاجر يرجع على المير واعطاه الا جبر
 اذ الوضع الذي هلك فيه والورقة كالعارية فيه اختلف
 المير والمستعير في الايام او المكان او فيما يحمل صدق المير
 بيمينه ولو تصرف المستعير وادعي الاذن وحججه المير ضمن
 المستعير الا ان يبرهن خلاصته قال لا ضمان لاني ثوبك
 فان ضاع فاناله ضامن لا يضمن صم امرأة اعارت شيئا
 من متاع البيت بلا اذن زوجها لو مما يكون في يدها عارة لم تضمن
 ولو من غيره يضمن خلاصته لو كان شيئا مما يكون في ايديهن
 عارة فلا ضمان على احد اما في الفرش او الثوب فيضمن المستعير
 والمرأة عده دخل بيته باذنه فاخذ انا النظر اليه فوق لا يضمن
 ولو اخذه بلا اذنه بخلاف ما لو دخل سوقا يباع فيه الاثا
 فاخذ انا بلا اذن فوق ضمن جف ساوم قد حال الشرا فقال
 اربي قد حلت هذا فدفع اليه فوق منه على القداح فانكسر
 القدح واقداح اخرى ضمن الا قداح الا قدح ساوم ان استعمل
 فقضاء الحمام فوق من يده واخذ فقضاء يشر فوق لا يضمن

لانه ما زون قاضي خان قيل هذا ان لم يقع من سوء اسأله
فلو منه ضمن يد استعار افا سا او قد وما ليكس به خطبا
فوضع في بيته فقلت بلا تغصير ضمن لانه اذن بكسر الخطب
لا بوضع في بيته وقيل لا ضمن صح المستعير ان اوضح العارية
بين يديه ونام مضطجعا ضمن في حضر لا في سفر ولو نام فقطع
رجل معتر الدابة من يده لم ضمن في سفر او حضر ولو مد المقود
من يده ضمن لو نام مضطجعا في الحضر والا فلا اعارة الدواب
وفيها مسائل الخالفة لئلا يكون في صحة استعار دابة او حاجرها
يتبع جنازة فلي نزل للصلاة دفعها الي رجل ليصلي لم ضمن وصار
الحفظ بنفسه في هذا الوقت مستثنى قاضي خان استعار
الدابة فحضرت الصلاة فدفعها الي غيره ليصليها فصاعت
ان اشترط المستعير في عارية ركوب نفسه ضمن لانه
لا يملك الاعارة في هذه الوجه فلا يملك الايداع وان لم يشترط
لا ضمن لانه يملك الاعارة في هذا الوجه فملك الايداع وذكر
محمد في السير المستعير ان اودع الي من ليس في عياله كان ضامنا
فص عن محمد دفعها الي رجل ليصليها في بيته لم يضمن بشرط
شرط ركوب نفسه والا فلا يزل في السكة عن دابة اعارة
او اجارة ورجل المسجد ليصلي فخلى عنها ضمن ومنهم من قال
ضمن على كل حال واطلاق محمد يدل عليه وبه يعني خلاصه
وقيل لو ربطها ثم دخل لا ضمن والاصح انه ضمن سحى لان
بدخوله المسجد ضيعها ان غيبها عن بصره ويؤيده ما قال محمد
عقب هذه المسئلة نزل عنها في الصبح ليصلي فامسكها
فانفلتت لم ضمن ان لم يغيبها وعلى هذا لو دخل بيته وتركها
في اسكة ضمن ربطها او لا ان غيبها عن بصره فلو تصور
ان يدخل مسجد ادينا ولم يغيبها عن بصره لا ضمن وبه

ينبغي

ينبغي فقط فظهر ان المستعير ان لا يغيبها عن بصره حصس سلمها
الي رجل ليسلمها الي ربها ضمن قالت هذا الوسيط الانتفاع
بنفسه اما لو اطلق فلا ضمان ان العارية تزيع يقول الفقير
هذا علي قول اكثر المشايخ وعند بعضهم ضمن ولو اطلق
ان العارية لا تزيع عندهم كما مر تفصيلا قبل ثلاث صحايف
شحي المستعير والمستاجر لو خالفا ثم عار الي الوفاق بضمنان
ولا يبران وعليه الفتوى استعار ثورا قيمته خمسون يستقله
فقربه مع ثور قيمته مائة يبري لو كان الناس يفعلون مثل ذلك
والا ضمن استعار ثورا ليكرب ارضا معينة فكرب ارضا ضمن
اذا الاراضي متفاوتة رفاوة وصلاية قال صاحب جامع الفصولين
اقول ينبغي ان لا يضمن لو كرب مثل معينة او ارضي منها كما لو
استعار دابة للمحمل وسمى نوعا في الف لا يضمن لو حمل مثل
السمي او اخف منه كما سيجي جع رد ثورا استعارها الي بقار
او الي سرعي كان المبر بركة فيه ويرمي بكونه فيه وحده بلا
حافظ لم يضمن اعار حماره وقال خذ عذاره ولا تخل عنه
في الف ضمن وقد مر في ضمان الدواب استعارها ليكربها الي
ناحية فاضرها الي نهر للسقي وهي غير تلك الناحية ضمن عدة
استعمل ثورا وفرغ ولم يحل قبله فذهب الي المرح ومخنيق
به ضمن قسم ربط حمار العارية بحبل فاخنيق لم يضمن استعار
دابة الي موضع فملك بها طريقا ليس بالجادة ضمن ولو عين
طريقا فملك الطريق اخر لو استويا لم يضمن ولو بعد او غير
سلوك او نحوها ضمن فت استعارها الي مكان ففي اي طريق
ذهب لا ضمن بعد ان كان طريقا يسلكه الناس ان لم يمين طريقا
ولو سلك طريقا لا يسلكه الناس الي ذلك المكان ضمن ان مطلق
الاذن ينصرف الي التعريف شحي استعار حمارا فقال لي حمارا ان

في الاصطبل خذ احدها ايها شئت فاخذ احدها لا يضمن ولو
قال خذ احدها واذهب به فاخذ احدها لا يضمن ولو قال خذ
احدها واذهب به فاخذ احدها والباقي بحاله ضمن كذا عمده
وفي ط الاستقارة وبحث فيه ليا في به فركبه فيه فذلك ضمن القن
ويباع فيه حاله بخلاف قن محجور تلف وريعه قبلها بلا ان
سواه يد جارجل الي مستعير وقال اني استعيرت دابة عندك
من ربيها فلان قاسري بقبضها فصدق ودفعها ثم انكر المير
امره بذلك ضمن المستعير ولا يرجع علي العاقبة اذ صدقه فلو
كذبه او لم يصدق او سطر عليه الضمان فانه يرجع قال وكل
تصرف هو سبب الضمان لو ادعي المستعير انه فعله باذن المير
وكذبه المير ضمن المستعير الا ان يبرهن علي الاذن يد استعارها
الي الدليل وتلفت قبل الدليل يبر او لتلف في اليوم الثاني ضمن
قال بعضهم انما يضمن اذا انتفع بها في اليوم حتى يصير غاصبا
والا فلا يضمن كودع امسك الوديعة بعد مضي المدة بان قال
له ربيها اخفظ وديعتي اليوم فهلك في اليوم الثاني لم يضمن
وقال بعضهم ضمن علي كل حال واطلاق محمد في الكتاب
يدل عليه وبه يعني شح وهم فرقوا بين العارية والوديعة بان
المستعير انما امسك العين بعد مضي المدة لنفسه فيضمن بخلاف
المودع وفرق بان رد العارية علي المستعير بعد مضي المدة وكان
المالك قل له رد فاذا لم يرد فقد امتنع بعد طلب المالك
فضمن بخلاف المودع اذ الرد علي ربيها لا علي المودع فقط
استعارها الي مكان كذا فله ان يذهب ويحجي ويميرها من
غيره فلو لم يسم موضعها لم يضمن له اخراجها من المير وفيه للمستعير
ان يركب دابة العارية في الرجوع بخلاف المستاجر يقول

الحقير

الحقير هذا مقتضي القياس لما سياتي بعد ثلاثة اوراق نقلا عن
عمدة ان المستاجر لو ركبها في الرجوع يبر الاستحسان لا لو حمل
عليها فشن استعارها شهرا فهو علي المير وكذا في اعاره
خادم واجارته ومحمي له بالخدمة ذ عن س استعار دابة
او ثوباعتي وقع علي استعمال في المير ثم خرج بها عن المير
فان استعملها ضمن وان لم يستعملها ففي الثوب لا يضمن لانه
حافظ له خارج المير وضمن في الدابة لانها بمجرور الخروج تهيير
معرضة للتلف فكون اخراجها تضييعا له معني ولو استعار مجهدا
او فسطاطا وهو في المير فافترقه لم يضمن ولو سقاها فافر
به ضمن قت نلت العارية في يد المستعير فلو انعقد مطلق او
موقت وتلفت في المدة يبر او تلفت في الاستعمال او في غيره
ولو موقتا وتلفت بعد المدة يضمن اذا امسكها بعد المضي بلا
اذن فصار غاصبا بخلاف المستاجر بعد مضي المدة اذ مؤنة
الرد علي المالك فلم يوجد من المستاجر من يصير به غاصبا
هذا اذ لم يمين جهة الانتفاع اما لو عين فهذا اعلي ثلاثة
اوجه الاول ان يخالف في المعني بان استعارها ليجعل عليها
عشرة مخاتم من هذا البر فحمل عشرة مخاتم من براخر لم يضمن
لان مثل هذا التقييد غير مفيد الثاني ان يخالف في الجنس
بان استعارها ليجعل عليها عشرة اقفزة فحمل عشرة اقفزة
شعر ضمن قياسا ان خالف في الجنس لا استحسانا لانه اخف
في الخلف الي خير حتى لو سمي مقدار من البر وزنا فحمل عليها مثل
وزنه شعر ضمن اذ ياخذ من ظهر الدابة اكثر مما ياخذ البر
وكذا لو استعارها ليجعل برا فحمل حطبا او تنبا او قطنا بذلك
الوزن ضمن لما سر وكذا لو حمل عديدا او حجرا او اجرا بوزن البر
ضمن لانه مما يدق ظهرها فيكون اضر خلاصه لو سمي مقدارا

من بر فحمل عليها من شعير مثل ذلك بالوزن ضمن لان للتقييد به
 فائدة اذ الشعير ياخذ من ظهر الدابة اكثر مما ياخذ البقر فصار
 كالو حمل عليها مثل وزنه تينا كذا في النهاية معزو الى البسوط
 ثم قال ذكر شيخ الاسلام في سطره انه لا يضمن قال وهو الصحيح
 لان ضرر الشعير في حق الدابة عند استوائهما وزنا اخف من
 ضرر البر لانه ياخذ من ظهر الدابة اكثر مما ياخذ البر فيكون
 اخف عليها بالانساب قال وبه كان يعني الصدر الشهيد زيني
 استعارها ليجعل عليها عشرة مخاتيم شعير فحمل عشرة مخاتيم
 بر فهلك ضمن قيمة الدابة قت الثالث ان يخالف في القدر
 بان استعارها ليجعل عليها عشرة مخاتيم بر فحمل خمسة عشر
 محتوما فلو علم انها لا تطيق حمل هذا القدر ضمن كل قيمتها
 للتلاف ولو علم انها تطيق ضمن ثلثها توزعيا للمضمان علي
 قدر ما رذن وغيره بخلاف ما لو امر رجلا بضرب فنة عشرة
 اسواط فضربه احد عشر سوطا فمات ضمن نصف القيمة اذ
 المعتبر في القتل عدد الجناة لا عدد الجنايات وهذا لا
 قليل الجراحة في القتل مهلك والكثير في غير القتل غير مهلك
 بخلاف ما لو استعار ثورا ليطحن به عشرة مخاتيم بر فطحن
 احد عشر فهلك ضمن كل القيمة لانه لما طحن العشرة انتهى
 الاذن فبعده استعمالها بلا اذن فغصب بخلاف الحمل لان
 حمل الكل بوجدة واحدة وهو في البعض ما دون وفي البعض
 يخالف فتوزع الضمان استعارها الى مكان مسمى فيا وزه فعد
 اليه ضمن الي ان يرد ها علي مالكها قيل هذا الواستعارها ذاهبا
 لاجائيا اما لو ذاهبا واجائيا يبر وهذا القابل يسوي بين
 سويك وسنمير واستاجر لوجالغوا ثم عادوا الي الوفاق
 بروا لو كانت مدة الايداع والعارية والاجارة باقية وسنم

من قاله لا يبر في العارية مالم يرد ها الي ربهها سواء استعارها
 ذاهبا فقط او ذاهبا واجائيا وهذا القابل يقول المستعير
 والمستاجر لو خالفا ثم عاد لا يبر ان بخلاف خالف ثم عاد والقول
 الاول اصح يقول الحقير بل الثاني اصح ان قد سبق نقله عن
 شني ان المستعير والمستاجر لو خالفا ثم عاد لا يبر ان وعليه
 الفتوي ويؤيده ما سياتي بعد سطر نقله من ت وبعد اسطر
 عن كتب شني فافهم والله اعلم ان بعضهم قالوا لا يبر اصطفا
 وبعضهم قالوا يبر الواستاجر او استعار ذاهبا واجائيا واليه
 مال حسن وغيره من شايخ زماننا افتوا بانه لا يبر الا بالعود
 رر غرر قال في الهداية الاول اصح يعني عدم البراة وقال
 في الحا في الثاني اصح هداية استاجر ها الي محل فاوزر بها
 الي محل اخر ثم ردها الي الاول فهلك ضمنها وكذا العارية
 قيل هذا ان استاجر ها ذاهبا لاجائيا لينتهي العقد بالوصول
 الي الاول فله نصير بالعود مردودة الي يد مالكها معني اما ان
 استاجر ها ذاهبا واجائيا تكون كبيع خالف في الود بعة
 ثم عاد الي الوفاق وقيل الجواب مجري علي الاطلاق والغرف
 ان الموضع مأمور بالحفظ مقصودا فبقي الامر بالحفظ بعد العود
 الي الوفاق ففصل الرد الي يد نايب المالك وفي الاجارة والاعارة
 يصير الحفظ مأمورا به تعالى لا استعمال لا مقصودا فاذا انقطع
 الاستعمال لا يبقى هو نايبا فلا يبر بالعود وهذا اصح بجمع استاجر ها
 الي مكان سماه ففداه فهلك ضمن لانه خالف فصار غاصبا
 فلو عاد الي المسمى فهلك لم يبر اصطفا في ظاهر الرواية وقيل
 هذا فيما استاجر ها ذاهبا لاجائيا وفي رواية النوار روقال
 زفر يبري لانه امين خالف ثم وافق فيبري كالمودع خلاصه
 استاجر ها الي محل سماه فاوزر ثم رجع فهلك فعند الامام

في قوله الاخر ضمن مالم يدفها الي ربهما وهو قولما وهو اختيار
السرخسي وكذا العارضة بخلاف مخرج خالف ثم وافق حيث
لا ضمن وقيل لا فرق بين وديعة واجارة اذا الوديعة مطلقة
اما الاجارة فليذهب دون الا باب حتى لو استاجرها زاهبا
وجانبا لا ضمن كالوديعة وهذا ليس بصحيح وبين الوديعة
والاجارة فرق يقول الحقير هذا الفرق هو ما سرق في هذه الصحيفة
من الهداية قاضي خان استاجر للركوب الي الكوفة فجاوز
عنها قدر ما لا يحتاج فيه الناس وركبها في تلك الزيادة اولا
ثم ردها الي الكوفة بضمنها مالم يردّها الي ربهما حتى لو هلك
في طريق البلدة بضمن قيمتها ولا تسقط عنه الاجرة وهذا
عند الامام في قوله الاخر وهو قولما سمي لوز ذهب الي
مكان غير السمي ضمن ولو اقصر منه وكذا لو اسكنها في بيته
ولم يذهب الي السمي ضمن قاضي خان لانه اعارها للذهاب
لا للمساكن في البيت يقول الحقير يرد علي هاتين السئلتين
اشكال وهوان الخالفة فيهما الي ضري لا الي سرف فلان الظاهر
ان لا ضمن فيما واصل في المسئلة الثانية روايتين ان قد ذكر
في بيته انه لو استاجر قد وما لكسر الخطب فوضع في بيته
قتل بلا تقصير قيل ضمن وقيل لا سيج والمكث المعتاد
عمو وكذا الاجارة بخلاف ما لو استعارها مطلقا او لحمل
برافحل الاضرب ان استعار ثورا ليكراب ارضه فلم يكراب
فقط ضمن وكذا الاجارة طلب العارية وما يتعلق بردها
صح لو كانت عارية موقفة فاسكنها بعد الوقت مع اسكان
الرضي وان لم يستعملها بعد الوقت هو المختار وسواء
نوقت رضا او دلالة مني ان استعار قد وما ليكراب خطبا
فكسر فاسكن ضمن ولو لم يوقت وفيها جزئي بعارية

دار كفت كناية از چهار ي روز مدارد و صها و روز اين
خر بيار تا پنج روز داشت خرم و قيمه روز بنم خاسن شود
وفيه ردها من في ماله بري للمعرف وفي الوديعة قولان
يقول الحقير والفتوي علي انه يبر في الوديعة ايضا كما سرق في ر
الوديعة قال لو رد الدابة علي فن ردها وهو يقوم عليها يبر
وكذا من لا يقوم عليها في الصحيح ولوردها الي بيت ربهما او اصطبل
بري ولورد الوديعة علي فن ردها ضمن سواء قام عليها اولا
هو الصحيح قت جازم المير دفع اليه المستعير ثم انكر الا مر
لم ضمن المستعير ان رد علي خازم المير كره علي المير هداية
ردها المير الي اصطبل ردها ضمن قياسا اذا ما ردها الي
رهبان بل ضيقها ويرى استحالة ان لا تسليم متعارف
ان رد العواري الي دار المالك معتاد الكالة البيت ولوردها
الي ربهما فبر ردها الي الربط خلاصه ردها ح عبده او اجيره
بر كما في الوديعة وكذا لو ردها الي عبد ربهما او اجيره او الي من
في ماله ولورد دابة غصصها الي عبد يقوم عليها قال الصدر الشهيد
لم يذكر هذا في الاصل وقال مشايخنا يجب ان يبر او في الجاح
الصغير للامام قاضي خان السارق والغاصب لا يبر ان
بالرد الي منزل ربهما او سربطه او اجيره او عبده مالم يبر ردها الي
المالك وجيز في المنتقى لو اخذ ثوب رجل بلا امره من بيته
او دابة من اصطبله ثم ردها الي بيته وهلك لم ضمن يقول
الحقير فظهر من هذا او مما سر من الخلاصة ان مسئلة الغصب
خلاصه والله اعلم در غرر ردها المستعير ولو مع عبده او اجيره
مشاهرة او سائمة لا مباوثة الي اصطبل ربهما تسليم كردها
مع عبد المير مطلقا او اجيره كما مر لو كان المستعار غير نفيس
صح لو كانت العارية عقد جوهرا او شيئا نفيسا ضمن بدفع

الى فن المير او اجيره وجيز لانه لم تجر العادة بدفعها الي هولاء
وكذا المستاجر صرح والرهن كوديعة والاجارة كعارية في
احوال الرد والمستاجر او المستعير لو خالف ثم وافق لم يرد لها
الي من في عيال المير ينبغي ان لا يبرأ علي ما عليه الفتوى
في انه لا يبري بالعود الي الوفاق ولورد العارية في اجني
ضمن ان صار مودعا بغير اذنه والمودع لا يملك ذلك فاقم حان
غصب دابة ثم ردها الي سربط ربها لا يبرأ وقال زفر بيرا
ولوركب دابة غيره ثم نزل ونزكها في مكانها يضمن عند س
لا عند زفر ولو اخذ لفظة ليعرفها ثم اعادها الي محل اخذها
منه يبرأ فلو هلك لا يضمن ولم يوصل في الكتاب بين ما لو
يجوز عن ذلك المحل ثم اعاده اليه وبينما لم يتحول وذكر
الحاكم الجليل تاويله اذا اعادها قبل التحول فاما بعد التحول
لا يبرأ واليه مال الفقيه ابو جعفر هذا اذا اخذها ليعرفها
فلو اخذها لياكلها ثم اعادها لا يبرأ ما لم يرد لها الي ربها خلاصه
برهن انه رد العارية وبرهن المير انها هلكت بعد ما جاوز
المكان المسمى فبينة المير ولي طلب المير العارية فلم يرد لها
المستعير من هلكت ضمن ولو قال رعاها عندي فتركها فهلكت
لا يضمن وفيها ايضا رجل قال لاخر اخذت منك هذا الثوب
عارية وقال الاخر اخذت مني بغير اقول قول الاخذ وهذا
ان الم يملك اما اذا البس وهلك يضمن ان طلب المير
العارية فقال المستعير نعم ادفعها اليك ثم قال تلفت فلو كان
يرجوان يجدها لم يضمن ولو البس منها وجع هذا وعد ثم
اخرى بالتلف ضمن وكذا الوديعة قال جسن هذا التفصيل
خلاف ظاهر الرواية ان نص في الكتاب انه لو قعده بالرد ثم
اخرى بالتلف ضمن للتناقض طلبها المير ففرط المستعير

في الدفع

في الدفع فهلك ضمن لو كان قادرا علي الرد وقت الطلب والا
فلا ولو قال نعم ارفع وفرط حتى يصني شهر ثم سرقت فان
كان عاجزا عن الرد وقت الطلب لم يضمن وان كان قادرا
او اظهر المير كراهته لاساكنه ضمن وكذا لو لم يظهر لارضاه
ولا سقط خلاصه لان الرضا لا يثبت بالشك وان صرح
بارضا بان قال لا بأس لا يضمن ولو كانت العارية موقفة
ففي الوقت ولو لم يرد ضمن ضمان الشاهد يقول الحنفوي
الوجيز لو شهد علي رجل بالف درهم حاله وقضى به اثم اقام
المنضي عليه البينة ابراه ضمن الشاهد ولو شهد في الماضي
لا يضمن ان انتهى وعجزها من كتب النقص سابل كثيرة من باب
ضمن الشاهد مذكورة كلها في باب الرجوع عن الشهادة في
كتاب الشهادة فلينظر هناك فانها مفصلة مدلة مهمة
ضمن المرتهن وعدم ضمانه وبيان ما يملكه وما لا يملكه صح
الرهن كوديعة وكل فعل لا يفرم به المودع لا يفرم به المرتهن
الا ان الوديعة لا تضمن بالتلف بخلاف الرهن ان يتبعن بالدين
وكل فعل يفرم به المودع يفرم به المرتهن ثم الوديعة لا تعار
ولا تدفع ولا تجبر فكذا الرهن وله حفظ بمن في عياله لا الانتفاع
به بلا ان نه فلو هلك في حال استعمال ضمن كله ولو بعد فراغه
وقبل سرقة وفي استعماله قدر الدين ولو انتفع به باذن
فهلك في حالة الاستعمال يملك امانة وليس للمرتهن بيعه
ورهنه واجارته واعارته ولو فعله يصير متعديا ولا يبطل به
حق الرهن هداية واذ انعدي المرتهن في الرهن ضمن ضمان
النقص بجميع قيمته لان الزيادة علي قدر الدين امانة
والامانة تضمن بالنعدي مختارات الرهن لا يبرهن ولا
يعار ولا يوجر ولا يودع الا باتفاق الراهن والمرتهن

قاضي خان الرهن باي دين كان جابر رهن عند رجل ثوبا
وقال للمرتهن ان لم اعطك مالك الي كذا وكذا فهو رهن بمالك
علي ما قال محمد لا يجوز ذلك تحت ركنها المرتهن ليردها
علي ربه فهلك في الطريق لم يضمن لو سلمته من ركنها
ولا يصدق الا بينة علي سلاستها بس مرتين خالف
ثم عاد الي الوفاق فهو رهن علي حاله فلو ادعي الوفاق
وكذبه رآه صدق رآه انه اذا قربب الضمان مرتين
في خان المودع فقط رآه اجاز مرتين ان يورع الرهن
او يبيع او يواجره فلو ادعي فهو رهن كما كان ولو اعاره
واجازه خرج من ضمانه والمرتهن ان يعيده رهن في
الاعارة لا الاجارة والاجر للرهن ولو رهنه باذن رآه
مخرج من رهن الاول مرضه في ما يبيع الرهن حسن
تحت به المرتهن باذن فتلف فالدائن باق اذا خاتم صار
عارية خرج من الرهن ولو اضرجه من اصبعه ثم هلك هلك
بالدين بالعمود فقط ليس للمرتهن ان يسطر بها رهن
في هذا عند س وم عدة المرتهن لو سافر بالرهن اذا انتقل
عن البلد لم يضمن وكذا العدل الذي في الرهن قال صح
ما في عدة خالف ما ذكر في فتاوي القاضيين قال صاحب
جامع الفصولين اقول محتمل ان ما ذكر في عدة قول الامام
وما ذكر الي اخره قول صاحبين فله اشكال فحين مرتهن
اعار الرهن فهلك في يد المستعير ضمن سواء هلك حاله الاستعمال
او في مزرعها صح النقص والزيادة في السعر لا يغير حكم الرهن
والبرة بعقبة يوم قبضه فلو رهن قنا قيمته الف بالث ثم
استقارة الرهن ثم رده عليه وقيمة خمسمائة فهلك هلك
بكل الدين ولو كان مكانه غصب فعلي الغاصب قيمة حين

غصب

غصب ثانيا كل شئ ضمن غصبا ضمن لو رهنه بذهب منه
بحسابه وكل شئ لا ضمن في الغصب لا ضمن في الرهن
فلو غصب قنا ثوبا فباع ضمن النقصان ويذهب بحسابه
لو رهنه ولو رهن قنا فابق سقط الدين فلو وجد عار
رهنه وسقط من الدين بحسابه لو كان اول اباقة ولو ابق
قبل ذلك لا ينقص من الدين شئ ولو رهن قنا فابق وصلى
القاضي بما فيه ثم ظهر الغن قال س هو رهن كما كان وقال
زفر هو رهن للمرتهن كغاصب ضمن القيمة دفع الي اخره ثوبين
وقال خذ ايها سئست رهنه بدين فاخذها قضاء لا يذهب
من الدين شئ كرجل رهنه على اخره ثوبين رهنه فادفع اليه
الدينون مائة فقال خذ منها عشرين فضامت قبل الاخذ فربي
من مال الدافع دينه باق قاضي خان ولو دفع اليه ثوبين
وقال خذ احدها رهنه بدينك فاخذها وقيمتها سوا قال
محمد يذهب نصف قيمة كل واحد منهما بالدين محج الفتاوي
رهن عند اخره وقيمتها اربعون درهما عشرة دراهم فوقع
السوس فيه فاضده حتى صارت قيمة عشرة دراهم يدفع
الرهن الي المرتهن درهين ونصف وياخذ الفرق ولا شئ
عليه غير ذلك لان كل الفرق كان مرهونا بكل الدين وصار
كل ربح مرهونا بربح الدين وربح الدين رهن ونصف
فانقسم الدين علي اربعة اسهم والغرو علي اربعة اسهم
وقد هلك ثلاثة ارباع الغرو وهو ثلاثون درهما وبعي
ربعه وهو عشرة دراهم فلذلك سقط من الدين ثلاثة ارباع
وهو سبعة دراهم ونصف وبقي ربه وهو رهنان ونصف
فيقسم الدين علي الرهن فيسقط منه بقدر الهالك من
الرهن ويبقي بقدر ما بقي من الرهن وهو ربح عشرة دراهم

فبقي من الدين ربعه ايضا وهو درهمان ونصف درهم
لو هلك الرهن ضمن المرتهن بالاقبل من قيمته ومن الدين
لو استويا سقط دينه ولو قيمته اكثر فالفضل امارة ولو
اقل سقط من الدين قدره وضمن بدعوى الهلاك بلا بينة
للمرتهن طلب دينه من راهنه وحسبه به وجس رهنه
بعد الفسخ حتى يقضى دينه او يبريه لو طلب دينه ولو في غير
بلد العقد امر باحضار الرهن ولو لم يكن حمل ومؤنة فان احضر
سلم الرهن الدين ثم المرتهن الرهن قاضي خان كما في البيع
حيث يوبر المشتري تسليم الثمن اولاد درهمين ولو لم يحمل
ومؤنة سلم الدين بلا احضار الرهن ولكن للمراهن ان
يخلفه بالله ما هلك الرهن ولا يكلف مرتهن معه رهنه
ان يمكن الرهن من بيع الرهن ليقضي دينه ولا من فضي بعض
دينه ان سلم بعض رهنه حتى يقضى البقية ويحفظ الرهن
بنفسه وعياله كزوجته وولده وخادمه واجرة مشاهرة
او مائة سكنون معه ان العبرة للساكنة لا للنفقة فلو
دفعت امرأة الى زوجها لا تضمن ضمن بحفظ غيرها ويتعدي
صريحا وبأيد امه وفيه ايضا استوفى المرتهن كل دينه
او بعضه بان يغار الرهن او بان يغامر به او بشرائه عينا له
او صلحه عنه كل عين او احواله مرتته بدينه على اخر فلهلك
الرهن في يد المرتهن هلك بالدين ورد المرتهن ما قبض
الي من اري وطلت الحوالة الزيادة نص في الرهن لا في الدين
خلاصه وعند من يجوز في الدين ايضا يعني يصير رهنا بكل
الدينين عنده درهمين استغار شيئا لرهن جاز ويرهنه
بما شاء وان عين المير تقيد بما عينه من قدره وجنس و
مرتته وبلد فان خالف ضمن المير المستعير ويتم الرهن

او ضمن

او ضمن المرتهن ويرجع بما ضمن ودينه على الرهن وان وافق
بان رهنه بقدر ما امر به وهلك الرهن عند المرتهن استوفى
المرتهن كل دينه لو قيمته كالدين او اكثر وجب مثل الدين
للمير على المستعير وبعض دينه لو قيمته اقل وباقي الدين على
الراهن للمرتهن لو افنتك المير ويرجع المير على الراهن بما اري
ان ساوي الدين القيمة ولو اكثر يكون في الزيادة متبرعا فلا
يرجع بذلك القدر ولو اقل لا يجبر المرتهن على تسليم الرهن
ولو هلك الرهن عند الراهن قبل فك رهنه او بعد فك لا يضمن
ولو تصرف خيم من قبل لانه امين خالف ثم وافق قاضي خان
مد يون اعطى رايه شيئا وقال امسكه حتى اعطيك مالك قال
الامام هو رهن وقال من هو وديعة لا رهن ولو قال امسكه
بمالك فهو رهن وفاقا اراد ان برهن شيئا الى رجل فقال
له الرجل اخذه على انه ان ضاع ضاع بلا شيء فقال الراهن
نعم فالرهن جائز والشرط باطل ان ضاع ذهب بالمال
رهن عند رجل شيئا من غير ان يكون عليه دين وقال ارجع اليك
واخذ منك شيئا فضاع الثوب عند المرتهن قال من يعطيه
المرتهن ما شاء عند الامام وكذا عندنا وجيز اختلف في
قيمة الرهن بعد هلاكه فالقول للمرتهن والبينة للمراهن قال
المرتحن اخذت المال ورددت الرهن وانكر الراهن الرد وجرها
فالبينة بينة الراهن بخلاف ما لو برهن الغاصب على رد
المغصوب وبرهن المالك على الهلاك فبينة الغاصب اولى
قال الراهن رهنتك هذا العين وقبضتها مني والعين قائمة في
يد المرتهن وهو نكر او قال بل رهنتي عينا اخرى فالقول والبينة
للمرتهن ولو العين هالكة فالبينة للمراهن لو قيمته ما يدعيه الراهن
قاضي خان اختلفا فقال الراهن هلك الرهن عندك وقال

المرتهن قبضته من بعد الرهن وهلك عندك فالقول للمرتهن
بيمينه والبينة بينته ولو قال المرتهن هلك عندك الرهن قبل
ان قبضه فالقول له والبينة للمراهن ولو قال المرتهن رهنتي
هذين الثوبين وقبضتهما فقال الراهن رهننت احدهما فالقول
للمراهن والبينة للمرتهن رجل عليه الف فرهن شيئا ثم اختلفا
فقال الراهن رهننته بخمسائة وقال المرتهن بالف فالقول
للمراهن ولو ادعى الراهن الرهن وقال المرتهن بخمسائة
والرهن قائم يساوي الف تخالفوا ترايا فان هلك الرهن
قبل التخالف فالقول للمرتهن لانه ينكر زيادة سقوط الدين
ضمن المستاجر وعدم ضمانه وما يملكه وما لا يملكه صح كل
ما يضمن في الاعارة يضمن في الاجارة ولا يجب الاجر وكل
ما لا يضمن في الاعارة لا يضمن في الاجارة ويجب الاجر كركب
استاجر دابة فله ان يوجره ويمير ويورع ج وهذا انما
يستقيم فيما لا يتفلت فيه الناس اما اذا استاجرها لركوب
نفسه فليس له ان يركب غيره وقد سرقه في ضمان المستاجر
صح استاجر حمارا من كسش الي بخاري فجرح الحمار في الطريق
وما لك بخاري فامسك كسري رجلا ليغلق على الحمار كل يوم
قدرا معلوما وسمى له اجرا الي ان يصل الي ماله فامسك
الاجيرا ياما وانفق عليه فهلك الحمار في يده قالوا لو اكرراه
لركوب نفسه ضمن ان ليس له ان يعمير ولا ان يوجره فحينئذ ليس
له الا يداع ايضا ولو اكرراه ولم يسم الركاب يرا اذله ان يعمير
ويوجره فله الا يداع خلاصة استاجرها ففجرت في الطريق
عن المني فذهب وتركها فضاقت لا يضمن وكذا لو كان رها
حمارا ولم يكن المستاجر معه فرضت في الطريق فتركها الموجه
مع المتاع وذهب فضاقت المتاع لا يضمن الموجه كذا افتي

القاضي

القاضي الامام في السئلتين قت رجل مائة في البارية فلهما
ان يبيع دابته ومتاعه ويحمل الثمن الي اهله ففشل ستر كرا
درراه مائة ودررا سامان باشيدن نه وكسي بسست
ان ان ماله كره بوي دهد بقاضي دهدا كرقاضي بنود يكسي
ديكر دهد لا يضمن عند بعضهم وبه يفتي للضرورة والبلوي
ماثلة العارية عدة استاجر حمارا الي بخاري فعين فتركه فضاقت
لم يضمن ولو كان مع الحمار ماله ولم يكن رب المتاع معه فرضت
الحمار في الطريق فترك الحمار والمتاع لم يضمن للضرورة والعذر
ولو عمى الحمار او عجز عن المني فباعه المستاجر وهلك ثمنه
في الطريق لو كان في موضع لا يصل الي الحاكم ليامره ببيع يرا
ولو امسك ذلك او استطاع امساكه او رده اعني ضمن قيمته
استاجر حمارا وحمل عليه وله حمار اخر فقط حماره في الطريق
فاشتغل به فذهب الحمار المستاجر وهلك فلو جال اتبع
الذاهب يهلك حماره او متاعه لم يضمن استدلالها ذكر
في ان الامين انما يضمن بترك الحفظ بلا عذر ولو بعد فلا
يضمن حتى لو نذرت بقرعة من السرج وتركه الاجير للكيلا يضيع الباقي
فهلك الذي نذيرا وفيه للمستاجر حماران فاشتغل
بحمل احدهما فضاقت الاخر فلو غاب عن بصره ضمن قال صاحب
جامع الفصولين اقول هذا فيما لا ضرورة في الاشتغال بحمل
احدهما فغاب الاخر بلا ضرورة بخلاف ما من مسئلة سقوط
الحمار فقط استاجرها وتركها علي باب المنزل ضمن لو غاب
عن بصره حين دخل والا فلا الا في موضع لا يبعد هذا القدر
من الذهاب تضييعا بان كان في سكة غير نافذة وان يكون
في القرية مرجسه في العارية صنف ربط المستاجر علي
باب بيته ثم خرج ولم يجده ضمن لو غاب عن بصره من غير فصل

ولوا وقفه للصلاة فذهب او انتهى به رجل فان رآه ينتهب او
يذهب ولم يقطع الصلاة ضمن ترك المظلم القدرة او خوف
ذهاب المال يبيح قطع الصلاة ولو درها خلاصه ولو كانت
الصلاة فرضا وكذا لو كان في بول او غائط او حدث مع غيره
فذهبت ان غابت عن بصره وضامته ضمن ترك استأجرها رجلا
ليحفظها فهلك في يد الاجير ضمن المستاجر لو سطر ركوبه
بنفسه والا فلا ان ليس له ان يبيع حينئذ من اجني اما لو سطر
فله الا يداع ولو وصل في الطريق فتركه ولم يطلبه فذهب منه
حيث لا يشعر وهو حافظ له يبرأ في تركه الطلب فان علم
فطلبه ولم يظفر به لم يضمن وكذا في ترك الطلب ان كانت
ابا عن وجوده لو طلبه بقرب في حوالى مكان ضل فيه اما
لو ذهب وهو يراه ولم يمنعه ضمن يريده لو غاب عن بصره لتقصيره
في حفظه لعدم المنع وعلى هذا الوجه انه الى الحياز واشتغل بشرا
الجزء فضاء لو غاب عن بصره ضمن والا فلا قاضي خان المعتبر
ان لا يغيرها عن نظره لانه اذا غيبها عن نظره لا يكون حافظا
لها وان ربطها بشئ عده لوركبها المستاجر في رجوعه بـ
استحيانا لا لو وصل عليها يقول الحقير قد سرق قبل ثلاثة اوراق
نقله من فقط انه ليس للمستاجر ان يركبها في الرجوع ولعل
وجه التوفيق وهو ان هذا استحيان وذلك قياس والله
اعلم ترك استاجر ليجعل عليه برا الى بيته يوما الى الليل ففعل
وكان يركبه كلما يريه فهلك قبل ضمن ان استأجره للحمل
لأنه ركوب فمضى به وقبل لا استحيانا ان العرف كذا فكان
ان دلالة قاضي خان قال الفقيه ابو الليث لا يضمن لاعادة
الناس الركوب في هذا المحل حتى لو لم يكن ذلك عادة لهم
ضمن خلاصه لوركبها في حال رجوعه عن القصد لا يضمن وهو

بلا اذن ركبها لان ذلك متعارف قال القاضى الامام وباركوب
بضمن كالحمل وكذا في الدابة المستقارة اذ اركبها في حالة
الرجوع فيها بعد ورقة المستكرى لا يركب في الرجوع وفي
العارة يركب المستجير فلو ان المستاجر ركب في رجوعه
هل يضمن ان اعطيت قال الفقيه ابو الليث لا يضمن استحيانا
وكذا في الدابة المستقارة اما لو وصل عليها شيئا ضمن تركه
سري يحمي عليه البر الى البلد ففعل فوضع عليه في الرجوع الى
بيته فغير يلزم بلا اذن فرض فأت ضمن لخصه ولا اجر اذا اجر
والضمان لا يجتمعان قال صاحب جامع الفصولين اقول على
ما مر من العرف فوجوز الركوب عند الرجوع ان كان الحمل
عليه في الرجوع متعارفا ايضا ينبغي ان لا يضمن بالحمل ايضا
انتهى وفيه ولو سلم الحمار فله اجر ما سمي فقط ان لا اجر
للفاضل ولو ارضى مالكه كان ضما استأجره الى مكان معلوم
فاخبر ان في الطريق لصوصا فلم يلتفت فاخذوا اللصوص وذهبوا
بالحمار فلو كان الناس يسلكون ذلك الطريق مع هذا
الخبره فابهم واموالهم يبرأ ولا يضمن للتضييع بخلاف الاول
المستاجر لا يملك ان يبعث الدابة الى السرح ولو فعل ضمن
وقيل لو جري العرف بالبعث فله ذلك والا فلا صرح للمستاجر
ان يوجه ويبر ويبيع والبعث الى السرح ايداع فيملكه
يقول الحقير قوله والبعث الى السرح ايداع محل نظر اللهم
الا ان يركب به البعث مع شخصي در رجوعه استأجره ثوب
للبس ودابة للركوب وحمل ان بين اللابس والراكب
والحمل فان لم يبين فالاجارة فاسدة فان عم بان قال
على ان تلبس او يركب من ثيابا وتحمل ما تشاء والبس
واركب واحمل ما تشاء لكن اذا ركب بنفسه او اركب احدا

ليس له ان يركب غيره لانه تعين مراد من اصل فصار كأنه
نصر على ركوبه ابتداء وان خصص بلبس وراكب وحمل
في الفرض لانه متعدد وظاهر لا يختلف بالاستعمال جلا التقيد
قاضي خان استأجرها للمحمل ولم يبين الحمل فسدت الاجارة
فان لم ينقصها حتى حمل عليها شيئا او ركبها هوا وراكب غيره
جازت وبصير كأنه استأجرها لذلك فلو فعل بعد شيئا
بخالف الاول ضمن للعقب خلاصة استأجر ارضا للزراعة
ولم يبين ما يزرع او قدر ليطبخ ولم يبين ما يطبخ فسدت
الاجارة استأجرها الى مكان كذا فذهب الى مكان اخر فسدت
او هلكت فلا اجر عليه في استأجرها الى بلدة فان ارخله
فله ان ياتي بها الى منزله استأجرها لانه يذهب الى
مكان كذا فركبها في مصر في حوايج يكون مخالفا فلو هلكت
من ركوبه ضمن استأجرها ليركبها فاسكرها ولم يركب او استأجرها
ليركبها خارج مصر الى مكان معلوم فاسكرها في مصر ضمن ولا
اجر ولو استأجرها ليركبها في مصر يوما الى الليل فاسكرها
ولم يركب لم ضمن وعليه الاجر خلاصة استأجر ثوبا ليلبه
ويذهب الى مكان كذا فلم يذهب وبسه في منزله فهو مخالف
ولا اجر قال الفقيه ابو الليث يجب الاجر لها هنا لانه خلاف
الخير ولو هلك لم ضمن بخلاف الدابة ان الاجارة فيها
لا يجوز بلا بيان المكان وفي الثوب يحتاج الى بيان الوقت
قاضي خان استأجرها لشيء فلانا فحسبها من الغدوة
الى الظهر ثم بد افلا ان لا يخرج فردها فلو كان حسبها
على قدر العادة لا ضمن ولا اجر عليه ولو اكتر من العادة
ضمن ثم في الشيء انما تصح الاجارة لو عين موضعها والا فلا
تصح ان استأجرها من بلد الى بلد فاسكرها في بيته فهلكت

فلو اسكرها قد ركبها كوا الناس ليهوا بامورهم يبرأ ويجب
الاجر ولو اسكرها اكثر من ذلك ضمن في استأجرها
الى مكان ذاهبا وجائيا على ان يرجع في يومه ورجع
في الغد عليه نصف الاجر للذهاب لا للرجوع ان خالف
فيه فضمن ما تلف قاضي خان استأجرها ليركبها اليوم بدرهم
فركبها غدا لا يجب شيئا وقيل على قول من يلزم راعا كركي
دابة مسيرة فرسخ فصار عليها سبعة فراسخ كان عليه
الاجر المسمى للفرسخ وفيما زاد يكون غاصبا ولا اجر عليه
وان ارخصه المستأجر صاحب الدابة بشيء كان افضل استأجرها
للمركوب الى الكوفة فزارعها قدر ما لا يباع فيه الناس
وركبها في تلك الزيادة او لا ثم ردها الى الكوفة ضمن ما لم
يردها الى منزل ربه فلو هلكت في طريق الكوفة ضمن قيمتها
ولا يسقط شيئا من الاجرة في قول الامام اخرا وهو قولها
وكان الامام يقول ولا اذا ردها الى الكوفة بري ثم قال
لا بري بان التمتع والتعدي وكذا المستعير بخلاف المبيع وقال
بعضهم بري الكل عن الضمان بان التمتع والتعدي وقال بعضهم
ان استأجرها ذاهبا وجائيا يبرأ وكذا المستعير وان
استأجرها ذاهبا وجائيا لا يبرأ على كل حال الا المبيع او
يقول الفقير وقد مر تفصيلهم يناسب هذه المسئلة في
امارة الدواب نقلا عن الهداية والمختلصة وغيرها فليظفر
ثمرة رد المستأجر وما يتعلق به من امك المستأجر
بعد مضي المدة او تركه في دار غيره ضمن ان الرديج عليه ح
وكذا تركه في دار الغير تضيق شي لو لم يردها بعد مضي المدة
ضمن يد ليس للمستأجر رده على موجه ولا على الوجه اخذه
ولو اسكره لم ضمن وليس هذا الكارعة فان استأجره في مكان

في انصر ذاهبا وجائيا فعليه ان ياتي به الى ذلك المكان
الذي قبضه فيه فلو امسكه في بيته ضمن ولو قال الموصر
اركب من هذا المكان وارجع الي بيتي فليس عليه رده الي
بيت موصره عن رده المستاجر فهلك في الطريق لم يضمن
كودع ولو بلغه ان مالكه في بلد اخر فاقه اليه ضمن ان عليه
الرد الي محل استاجره فيه متى المستاجر لو رد الدابة مع
اجني ضمن جن قال الامام كل مال له مؤنة كرجي اليد فعلي
الموصر رده لا علي المستاجر وما لا حمل له كتاب وداية فعلي
المستاجر رده خلاصه ركبها المستاجر في الرجوع فهلك
لا يضمن استخانا وكذا في دابة الاستقارة ولو حمل عليها
شيئ ضمن ولو ساقها لغيرها فهلك لا يثنى عليه بقر لا يجب
علي المستاجر رده بعد المدة بل عليه رفع اليد وحكي عن
ن يجب عليه رده وهو احد قول الشافعي ولنا انه عقد
يقصد به النفعة بدل فلا يجب علي العاقد رده بعد رفع
العقد اصله نكاح الامة ان اطلقت او تقول هذا عقد فيه
عوض فاذا ارتفع العقد مؤنته علي مالكه اصل البيع ان اتقا بلا
فلو سوا علي الرهن او ثوب الغنم ارجع ذكر في انهما غنم
سليم ص اجر قنا او دابة و فرغ المستاجر مؤنة الرد علي
رهما قاني استخرجت من معاينة وبه يقتي مالم يبين خلافه
كف استاجر دابة وما له مؤنة وشرط الرد علي المستاجر
تعد الاجارة لانه شرط لا يقتضي العقد لان مؤنة الرد
علي الموصر لا المستاجر وبه افني في ذكر طه انها لا تعد
لان شرط الرد كزيادة في الاجر وبه افني صط وعلي هذا
الخلاف لو شرط اعلاف الدواب علي المستاجر كذا كفت
وفي ان استاجر قد راها فرغ حملها علي حمار نفسه فزلف

الحمار

الحمار وانكسر القدر لو يطبق الحمار حملها يبرأ والا ضمن قبل
له ان كان رده علي الموصر فلو لم يضمن قال العامة ان المستاجر
يحمل الي الموصر فلذا لم يضمن مؤنات الرد وفي صغ مؤنة
رد المستاجر والوديعة علي مالكها وفي الرهن قيل علي الرهن
وقيل علي الرهن يقول الحقير الاول هو الصحيح لانه هو
المذكور في فتاوي قاضي خان والخلاصة والله اعلم قال
ومؤنة رد العارية والغصب علي المستعير والغاصب ومؤنة
رد المبيع فاسد ابعد الفسخ علي العاقض ومؤنة رد المبيع
ببيع او خيار روية او شرط علي الشري ولو تقابلا
البقي فعلي الباي رد مؤنة بيع له حمل ومؤنة الرد في الاجير
الشرك كقصار وصباغ وشاح علي الاجير ان رد نقص
القبض فيجب علي من له منفعة القبض وهي هنا لا جبر
اذ له العين وهو الاجرة ولرب الثوب المنفعة والعين خير
من المنفعة فكان الرد عليه بخلاف ما اجر قنا او دابة فان
الرد علي المالك ان له العين والمستاجر المنفعة وذكر في ضمان
النساج ان مؤنة الرد علي الاجير اشترت ام لا فيه اختلاف
فلو اشترطت علي المالك فانها عليه خالف في طريق او
في رفيق في استاجر حماريا او حمالا يحمل عليه طعاما في
طريق كذا فلك طريقا اخر يسلكه الناس فهلك المتاع
ذكر كسب انه لا يضمن قالوا هذا لو تقارب الطريقان اما
لو تفاوتا فاحسا في طول او قصر وسهولة وصعوبة يضمن
عده لو اتحدوا في السلوك ولكن احدهما ابعد بحيث يتفاوت
ضمن خلاصه عين الموصر طريقا فلك المستاجر طريقا اخر
لو يسلكه الناس لا يضمن فان بلغه فله الاجر وفي الفتاوي زاد
علي هذا قال اذا استويا الطريقان في السلوك لا يضمن

ولو احدهما اجد بحيث يتفاوت الناس طولاً وعرضاً وسهولة
وصعوبة ضمن وان حصل في العجز ضمن وان كان يسلكه الناس
وان ابلغ يجب الاجر في البحر وغيره ذلك عين الوجه طريقاً
على المستاجر فذلك طريقاً اضراباً وفيه في الامر يراى
لم يكن اميناً ويجب الاجر لو سلم ولو عين الرفقة فذهب بلا
رفيق لو كان الطريق مخوفاً لا يسلكه الناس الا برفقة ضمن
لا لو سلكوا بلا رفقة ولا خوف وباني شئ منه في مابل
صان الجمال من موجر قال مستاجر ارجع مع العير فرج مع
عير اخرج لم يضمن ان لم يعين غير او هذا يشير الى انه لو عين
رفقة فذهب برفقة اخرى ينبغي ان يضمن يقول الحقير في
اطلاقه نظر ان الظاهر ان لا يضمن فيما اذا كانت الرفقة الثانية
اكثر من الاولى تكون المخالفة الى خبر والله اعلم ثم اجروا مستاجر
رجلاً ليذهب معه وقال له ارجع مع العير فبلغوا المقصد ورجع
العير وتخلف الاجير واستغل الجمال اباناً في عمل نفسه ثم رجع
مع غير اضرافاً غير على الجمال ضمن الاجير اذا خالف حين استعمله
والاجير لو خالف ثم عاد لا يبرأ عينا لا مام ولو لم يستعمله يبرأ
ان قال مع العير مطلقاً وقد فصل في رفع الحمل الى مكان العمل
الى مكان كذا او شرط ان يسير بلا فضا عت الدابة مع
الحمل بلا تضيق يبرأ عند الامام لا عندها خالف في حمل
او في ركوب اذا استاجره للحمل فله ان يركبه ولو لم يركب
يسن له ان يحمل عليه ولو حصل لا يستحق الاجر ويضمن بهلكه
لان اسم الحمل يطلق على الركوب يقال حمل فلان على رابته
او اركبه واسم الركوب لا يطلق على الحمل فلا يقال ركب
فلان رابته اذا حمل عليها استاجر ليجعل عليها عشرة
مخاتيم بر فحمل احد عشر قلعه به بعد ما بلغ المقصد فعليه

تمام الاجر ضمن جزاً من احد عشر جزاً من قيمة الدابة وتناول
المسئلة بوجهين احدهما ان يطلق الزيادة ويسير مع الحمل
اما ان لم يطلق ضمن كل القيمة والثاني ان يحمل احد عشر مختماً
رفعة واحدة فلو حمل عشرة ثم واحدة وهلك ضمن كلها لو حمل
الحادي عشر على مكان حمل عليه عشرة اما لو حمل في مكان
اخر جئناك بفراك برا او جئناك قدر الزيادة بخلاف
ما لو استاجر ثور البطون به عشرة مخاتيم بر فطن احد عشر
قتلت او ليكره به جريباً فكريب جريباً ونصفاً فهلك ضمن
كل القيمة ان الطعن يكون شيئاً فشيئاً فطعن عشرة انتهى المقصد
فهو في الزيادة مخالفة من كل وجه فضمن كلها واما الحمل فيكون
دفعه واحدة وبعض الحمل ما دون فيه فلا يضمن بقدره خلاصة
استاجرها ليجعل عليها عشرة مخاتيم بر فزاد ضمن قدر ما زاد
ولو يطعن عليها عشرة فطن احد عشر فهلك ضمن كل قيمتها
ثم استاجر بلا على ان يحمل كل بعير مائة رطل فحمل مائة
وضمن ثم اتى الجمال بابل فاضره المستاجر ان ليس في كل
حمل الا مائة رطل فحمل الجمال الى المقصد وهلك بعض ابله
يبرأ المستاجر ان الجمال هو الذي حمل فيقال له ينبغي ان تزن
اولاً قاضي خان استاجر بعير الحمل فحمل البعير في العرف
هو الوسق وهو مائتان واربعون مثلاً خلاصة وحمل الجمال
مائة وخمسون مثلاً الكل في الاصل قاضي خان استاجرها
ليجعل عليها شياً سماه فحمل غيره فهو على وجه الاول ان
يوافق جنساً ويجال جنساً كما لو استاجرها ليجعل عشرة مخاتيم
من هذا البر فحمل برا اضر قدره لا يضمن الثاني ان يجال جنساً
مخون يسمى حمل عشرة اققرة برا فحمل قدرها شراً ضمن قيا سا

لا استحيانا ان المعتبر هو الضرر ولا ضررها ان مثل ذلك من
 الشعر اخضع على الدابة فان سلمت يجب اجر سواه اذ لا مخالفة وان
 هلك من ذلك ضمن وسقط الاجر ولو سمي حمل عشرة اقفة
 شعر فحمل قدرها برأى من اذ البراءة وان قل من الشعر ولو
 سمي وزنا معلوما من بر فحمل مثل وزنه شعرا وهلك ضمن
 يقول الحقير في المسئلة الأخيرة خلاف باقي تفصيله بعد نحو
 ثمانية اسطر قال ولو سمي حمل شعر فحمل في احد الجوانحين
 شعرا وفي الاخر بر فهلك ضمن نصف قيمة الدابة وعليه
 نصف الاجرة ان وافق في نصف ومخالف في نصف الثالث
 ان يخالف الي ما هو اضر بالدابة بان سمي حمل بر فحمل جدا
 او اجرا او خطبا او طينا او قطنيا مثل وزن البر فهلك ضمن فان
 سلمت ضمن الاجر ولو سمي عشرة نحائيم بر فحمل خمسة عشر
 وجاها سليمة فهلك قبل ربحها الي ربها ان علم انها تطبق
 ذلك فعليه ثلث القيمة وتام الاجر وان لم يعلم فتتام القيمة
 بلا اجرا استاجرها ليجعل عليها محلا فحمل زائلة ضمن اذ هي
 اضر بالدابة من المحمل فيصير كالو استاجرها ليركب فحمل عليها
 استاجر ليجعل عليها بر فحمل كسعر ميرالاه اخف
 مخالفا صورة لامي ولوحمل شعر مثل البر وزن ضمن اذ الشعر
 بمثل وزن البر يكون اكثر كيلا فياخذ من ظهرها اكثر مما ياخذ
 من البر فيكون خلافا صورة ومعنى شيخ استجارها ليجعل عليها
 كذا منا من بر فحمل مثل وزنه شعرا او سماء او رزا ضمن
 ضم لا يضمن استحيانا ان ضرر الشعر كضرر البر عند استوائهما
 وزنا فدخل تحت الازن وبه اني ضمن يقول الحقير قال في
 النهاية هذا اصح لان ضرر الشعر في حق الدابة اخف من
 ضرر البر عند استوائهما وزنا لانه ياخذ من ظهر الدابة

اكثر مما ياخذ البر فيكون اخف عليها بالانسياط صح استاجرها
 ليجعل عليها عشرة اقفة شعر فحمل مثله برأى من اذ البر مثل
 كيل الشعر اقل على الدابة من الشعر في الف صورة ومعنى
 ولو بمثل وزن الشعر برأى قال صاحب جامع الفصولين
 اقول ينبغي ان يكون فيه روايتان لان خمسة اقفة برأى وزنا
 من بر وزن عشرة اقفة من شعر فاذ ضمن من الاقل وزنا
 اذ كان فيه روايتان فلا يضمن في الاكثر وزنا ولا يكون
 فيه روايتان اولي ولو استاجرها ليجعل بر او شعرا بوزن
 معلوم فحمل عليها لئلا وحده بمثل وزنه ضمن اذ الحديد واللبن
 ارق لظهر الدابة وكذا لو حمل ثوبا او خطبا او قطنيا مثل ذلك
 الوزن لانها تاخذ ظهرها من غير موضع الحمل فتكون اشد على
 الدابة ولم يذكر ما لو حمل عليها من خطب او نحوه اقل وزنا
 من بر سمي وينبغي ان يضمن لو تفاوت قليلا ولو كثيرا بان شرط
 من البر مثل مائة من واصل من الخطب او نحوه ضمن فلو قيل
 يبر لا يبعد قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يعتبر
 الضرر كما في الشعر والله اعلم ولو استاجرها ليجعل عليها ثوبا
 او قطنيا او حديدا او خطبا فحمل بمثل وزنه بر او شعرا يبر اذ
 ضررها دون ضرر هذه الاشياء استاجرها ليركبها فارد فاضر
 لو سلمت يجب كل الاجر ونصف القيمة ونحو المالك ضمن الاجر
 او اريد به استاجر الاستعير استاجر ليركب بنفسه
 فلم يركب واركب غيره فلم يسقط الاجر وضمن لو هلك اذ ركوب
 غيره لم يدخل تحت العقد لتفاوت الناس فيه ولو ركب بنفسه
 واراد غيره فهلك بعد بلوغ المقصد يجب نصف القيمة وكل
 الاجر كان اريد به خفيفا او ثقيل وهذا الوجهان الدابة تطبق
 مثلها والضمن كل قيمتها ولو تطبق مثلها ذكر انه يضمن نصفها

وقيل يضمن قدر ما زاد وقال في هذا الوارد في كبر أو صغير
يستملك عليها فهو كالحمل ولو حمل عليها مع نفسه شيئا آخر
ضمن قدر ما زاد ولو هلكت وليس معناه ان يكون الرجل
والحمل ليصرف الزيادة اذا الانسان لا يكون بالتعبان وانما
معناه ان يرجع الى اهل البصر ان هذا الحمل كم يزيد على
ركوبه في الثقل وهذا هو لم يركب موضع الحمل فلو ركب
ضمن كل القيمة اذا ثقل الراكب وثقل الحمل اجتماعا في حمل واحد
فيكون ادق لظهورها وهذا الواطقت الحمل مع الركوب فلو
لم تطق نجب بكل القيمة في كل الاحوال خلاصة استأجرها
لحمل عليها انسانا باجر مسمى فحمل عليها انسانا ثقيلا فهلك
فلو كانت تطيق حمله لا يضمن وعليه الاجر سخاانا ولو كانت
لا تطيق ضمن استأجرها المسير فرسخا فرسخا
فعليه اجر سواه وفيما زاد هو غاصب مع استأجرها للركوب
فحمل عليها صبا صغيرا فقترت به ضمن قيمتها اذ صبي غير متمسك
على الدابة كالحمل فلا يدخل تحت الركوب استأجرها ليجعل
عليها كذا افراز على المسمى وسلم القصد فليوضع جابها
سليمة فضاعت قبل ردها الى ربها ضمن من قيمتها قدر الزيادة
اذا غصب منها ذلك القدر فلا يرافيه الا بالرد وهذا الجاذر
ان من استأجرها من الكوفة الى البصرة ذلها وجابها فجاوز
به البصرة ثم عاد سليما الى الكوفة فعليه نصف اجر سواه عند
الامام وسن اذ غصب فلا يبر الا بالرد قال وقد مر ان
من خالف ثم عار يجب كل الاجر اختلافا في الوصر مع استأجره
قاضي خان استأجر شيئا ولم يتصدق بعد حتى اختلفا فقال
المستأجر الاجر خمسة دراهم وقال الموصر عشرة بخالفان
واي لكل لزمه ويبدأ بيمين المستأجر فاذا خالف فسخ القاضي

العقد واي برهن يقبل وان برهننا يقضي بينة الوصر لا منه
يثبت حق نفسه وكذا لو اختلفا في مدة او مسافة الا انه يبدأ
فيهما بيمين الوصر واي برهن يقبل ولو برهننا يقضي بينة
المستأجر ولو قال المستأجر اجر ثلثي شهرين بمشرة دراهم
وقال الاجر لابل شهر واحد بمشرة دراهم فابهما برهننا
تقبل ولو برهننا تقبل بينة المستأجر ولو اختلفا في اجرو مدة
جميعا او في اجر مسافة جميعا يتخالفان واذا خالفنا نخص
الاجارة واي برهن يقبل ولو برهننا يقضي بهما جميعا يقضي
بزيادة بينة الوصر وزيادة المدة او المسافة بينة المستأجر
واي يدي بالدعوى يخالف صاحبه اولا ولو اختلفا في هذه
الوجوه بعد مضي مدة الاجارة عند المستأجر او بعد ما وصل
المقصد فالقول للمستأجر بيمينه ولا يخالفان اجماعا ولو اختلفا
في الاجر بعد مضي بعض المدة او بعض ما سار بعض الطريق يتخالفان
واذا اختلفا نخص الاجارة فيما بقي والقول للمستأجر في حصته
المأخوذة ركب دابة رجل الى الكوفة ثم قال امرتنيها وقال ربحا
اجر ثلثها بكذا فالقول للراكب ولو ركب دابة رجل الى الكوفة
وقال ربحا بل اجرتها الى الجبالة الى اطراف البيوت بكذا
فان سلمت الدابة فالقول للراكب ولا يلزمه شئ وان
هلكت فالقول لربها ويضمن الراكب قيمتها خلاصة استأجر
رجلا ليدهب بكتابه الى فلان فقال ذهبت به وقال المستأجر
ما ذهبت فان برهن الرجل انه دفع الكتاب اليه او برهن
انه لم يجده يجب الاجر اكثري ابدا الى بلد فاختلفا في وقت
الخروج فالأمر الى المستأجر في الاصل وكذا في تعيين الطريق
اذا لم يكن متفانين ولو اختلفا اصحب فلا بد من البيان
فما كان المكارري وفي وقت لما اراد المكارري ان يقطع الزق

عليها اخذ اربعة ليين من جانب ورمي بالعدل الاخر فاشفق
العدل من رمية ضمن ما تلف يصنع خلاصه ضمن الزرق وما
خرج منه قصه شرط على المكاري ان يسير ليلدا والمالك مع
سيران ليلدا فضاغت بحملها فالمكاري لوضيح بزلت
المعظ ضمن وفاقا ووضاغت بلا صبح يبراعند الامام خلافا
لها كذا مكارا استقبله المصوح فطره الحمل وزهب بالدابة
لوعجز عن تخليص الحمل منهم وعلم انه لو حمل اخذ المصوح الحمل
والمارييرا اذ لم يترك المعظ قادرا خلاصه استجرها
لحمل معلوم فاقترابها فمضت فقط الحمل ففقد ورب
المتاع يمشي معها ضمن المكاري استجرها بحمل متاعا فحمل
وركب هو والمكاري لم يضمن المكاري وكذا لو كانا يتوقفا
او سرقاها ولو انقطع حبله فقط الحمل ضمن المكاري اجماعا
لا لو اصابه الشئ او المظرف فقد الحمل او سرق الحمل من
ظهرها لا ضمن عند الامام ومعهما ضمن ولو حمل عليها
عبد افساقتها ربه فمضت فمطب العبد لا ضمن لان العبد
في يد نفسه بخلاف المتاع وكذا لو حمل عليها رب المتاع متاعه
او ركها فاقتراب الدابة فمضت فمطب الرجل او فقد
المتاع لم ضمن رب الدابة ولو كان العبد لا يستلذ ضمن
كما في حمل المتاع والبهيمة اذا هلكت بسوقه وفي فتاوي ابي
الليث الجبال اذا نزل في المغارة وتهايمه الانتقال فلم ينتقل
حتى فقد المتاع بطر او سرقة فهو ضامن تاويله ان كان
السرقة والطريقا با اجارة الاستعانة ووجوب الضمان فيها
على المستاجر اذا استاجر ثوبا ليلبه ووضع في بيته حتى
مضي اليوم يجب الاجر ولا ضمن لو هلك بخلاف الدابة
كما مر ولو ضاع الثوب منه في اليوم فلا اجر اذا اضياعه

من الانتفاع فكما نه غصب ولو سرق لا يضمن ولو تخلف قبله
لا يضمن ولو حصل الهلاك بحناية يده امراة استاجرت
حليا يوما الى الليل تنلبه فبسته اكثر من يوم وليلة فهي
عناصية قالوا هذا لو حبسته بعد الطلب او حبسته مستحقة
لا لو حبسته للمعظ قبل الطلب ان العين بقي امانة فلا ضمن
الا بالاستئصال او بيع بعد طلب كونه بعة بخلاف مستعمل مسك
العارية بعد المدة ضمن بوجود طلب حكما اذ وجب عليه الرد
بمضي المدة بخلاف الاجارة والفاضل بين اسالك المعظ
وامساك الاستئصال انه لو امساك في موضع يملك بالاستئصال
فهو استئصال ولو امساك في موضع لا يملك فيه بالاستئصال فهو
حفظ يدا استاجر ثوبا ليلبه يوما الى الليل فالبس غير
ضمن ولو سلم سقط الاجر ولو تركه في بيته الى الليل لزم الاجر
لتمكنه من الانتفاع في زمان اصنيف اليه المعقد فقط ولو ثوبا
ليلبه ويذهب الى موضع كذا فلبسه في بيته ولم يذهب قال
طحاوي سقط الاجر لانه محال فضمن وقال ث يجب الاجر لانه
مقابل باللبس لا بالذهاب بخلاف استيجار دابة ليركها الي
مكان كذا فركها في المصر ولم يذهب فلا اجر والعرق ان بيان
مكان الركوب شرط لصحة اجارتها ان الركوب مختلف باختلاف
المكان فسهولة وسهولة وفي الثوب لا يشترط الا بيان الوقت
اذ اللبس قد يكون في بعض الاوقات اضر كذا قال ث وعلي
هذا لو استاجر ثوبا ليلبه ويذهب الى ولية فلان فذهب اليه
موضع اضر ينبغي ان يجب الاجر ولا ضمن استاجرت ثوبا تنلبه
في المصر في وقت به من المصر ويوزان وقت هل ضمن سر في سائل
العارية من ان لو استقر ثوبا ودابة في المصر فاستوله في المصر
ثم خرج به من المصر فلو استوله ضمن والضمن في الدابة لا الثوب

اجارة العقار ووجوب الضمان فيها على المستاجر ان استاجر
 بيتا ولم يسم ما يريد جاز وله ان يسكن ويسكن غيره ان لا
 تفاوت في السكنى وله وضع متاع فيه وله ربط دوابه لو فيه
 موضع معد لربط الدواب والا فليس له ذلك وله ان يحمل
 فيه ما يبدله مما لا يضر بالبناء كوضوء وغسل ثوب واما ما يضر
 فيه كرمي وحدارة وقصارة فلا الا برضا المالك قبل المراءى
 ما ودرابة لا رجا اليد وقيل يمنع عن الكل وقيل لو ضرر رمي
 اليد بالبناء يمنع والا فلا وبه يفتي وكسر الخطب قيل يمنع مطلعا
 وبومر يكسر خارج الدار لانه يورهن البناء المجانة وقيل لا يمنع
 عن المعتاد لانه من السكن فلو اقم غوصا واحدا وعمل
 فيه بنفسه ضمن لو حفر بلا ان لتعديه ان الحفر تصرف في الرقبة
 وهو يملك تصرف المنفعة ولو استاجر حائوتا من رجل وحائوتا
 من اخر فنقب احداهما الى الاخر مرتفق بذلك ضمن ما افسد من
 الحائط وضمن اجر الحائوتين بتمام ربط المستاجر رابته
 على باب المستاجر ففريت انسانا او هدمت حائطا لم
 يضمن اذا ربطها على الباب من مرافق الدار ولو فعله المالك
 ضمن الا اذا فعل باذن المستاجر ولو عارية والمسئلة بجلها
 لا يضمن ان بعد الامارة ايبقى للمعير فعل ذلك باذن المالك
 او لانه انتفاع بظاهر الدار على وجه لا يتغير هيئة الباقي
 الى نقصان بخلاف الحفر لانه تصرف في الرقبة وبخلاف البناء
 لانه لا يوجب تغيير الباقي الي نقصان فلو وضع المستاجر في
 نصيب التنوير شيئا لا يضره الناس من ترك الاحتياط في
 وضعه او اوقد نار لا يوقد مثله في التنوير ضمن لانه فعل
 ضمان الاجير المشترك واجير الخاص واجيرهم ايضا رررررر
 الاجير نوعان اجير مشترك وهو من لا يعمل لواحد كخياط وصباغ

وغويها او يعمل له عملا غير مؤقت فلوا استاجر رجلا وحده كخياط
 او غويها في بيته غير متقيد بوقت يوم او يومين كان اجير مشترك
 وان لم يعمل لغيره او عملا مؤقتا بلا تخصيص كالوا استاجر لرعي
 غنمه شرا بكذا فهو اجير مشترك الا ان يقول ولا ترجع غنم غيري
 فينقل يصير اجير خاصا ولا يستحق الاجر الا بعلمه واثان اجير خاص
 ويسمي اجير وحده ايضا وهو من يعمل لواحد عملا مؤقتا بخصيص
 وفوائده هذه القيود عرفت مما ذكرنا انما وهو يستحق الاجر
 نفسه وان لم يعمل كاجير شخص لمدة ورعي غنمه يقول
 الحقير قوله ويسمي اجير وجه ايضا يحمل نظرا لانه سياقي في ضمان
 الراعي نقلا عن ان الاجير الخاص قد يكون لواحد وقد يكون
 لاثنتين وثلاثة انتهى فبين الاجير الخاص والاجير الوحد غنوم
 وخصوص مطلق اللهم الا ان يسمي الاجير الخاص اجير وجه بناء
 على الاكثر والغالب والله اعلم صح الاجير الخاص لا يضمن ما هلك
 في يده بلا صفة او هلك من عمله اما دون فيه اجماعا ولا ينتقص
 شيء من اجره والاجير المشترك ضمن ما جت بداه اجماعا وكذا
 ما هلك في يده بلا صفة وعندها لو امكن الخرز عنه والا فلا
 قال الامام وزفر والحسن لا يضمن وهو القياس سواء هلك
 بما يمكن الخرز عنه كسرقة وغصب او لا يمكن كرق غائب وغارة
 غالية وقيل قول الامام قول علي رضي الله عنه وقولهما قول عمر
 رضي الله عنه ولا دخل اختلاف الصحابة اختار المتأخرون الفتوى
 بالصالح على النصف جزا عملا بالقولين وقيل يفتي بقول الامام
 وقيل قول الامام قول عطاء وطاؤس وهما من كبار التابعين
 وقول سوسم قول عمر وعلي وبه يفتي اهتما بالقول عمر رضي
 الله عنه وصيانة لاموال الناس خلاصه وفي الاصل الاجير المشترك
 لا يضمن ما هلك عنده بغير فعله عند الامام كلاجير الخاص

وهو مذهب عطا وطاوس ومجاهد وعند س وم يضمن صيانة
 لأموال الناس وهذا مذهب عمر وعلي وبعض العلماء أخذوا
 بقولهما احتسابا لقول عمر وعلي وبعضهم افتوا بالصلم عملا
 بالقولين منهم شمس الأئمة الأوزجندي وأبو فرحانة علي
 هذا قال استاذي شيخ الإسلام عز الدين الكندي سمرقند
 كان يعني بجواز الصلم وأية سمرقند على هذا والشيخ الإمام
 الاستاذ ظهير الدين كان يعني بحول الإمام فقلت له يوما من
 قال بالصلم فلو استبح الخصم هل يجبر قال لا قال وكنت زمانا
 أفتي بالصلم فزجعت لهذا والقاضي الإمام يعني بقول الإمام
 قال ونحن نفتي به قاضي طان قال الفقيه أبو الليث الفقيه
 أبو جعفر كان يميل في الجبر المشترك إلى قولهما ويأخذ بقول
 الإمام والفتوي على قول الإمام ولو منع الشارع الشرع
 بالاجرة اختلف فيه العلماء فلو اصطلي على شيء كان حنا يقول
 الحقي وفي الأيضاح نغلا عن التبيين ويقول س وم يعني
 اليوم لتغير أحوال الناس وبه يحصل صيانة أموالهم وفيه
 أيضا نغلا عن الثانية والمحيط إن الفتوي على قولهما سواء
 شرط الضمان عليه أو لم يشترط ثم يقول الحقي وهو الذي
 اختاره صاحب الوقاية فسط لو كان الجبر مصلحا يبري ولو
 بخلافه ضمن ولو مستورا بوجوب صلم ثم عندها ضمه مقصورا
 ووقع أجره أو ضمنه غير مقصور ولا أجر ولو هلك بفعله بأن
 تخلف بدقه أو غيره ضمن عند امتنا الثلاثة بخلاف بزاغ و
 فصار وحجابه محيط لو هلك المال في يد الجبر المشترك بأسر
 يمكن التمسك عنه لا يقضي القاضي وإن طلبوا القضاء بل يأمرهم
 بالصلم يد الخاسر والدلال ويتم بأن الجبر مشترك يقول الحقي
 قوله يتم بأن اسم فارسي مركب من كلمتين فارسيين الأولى لفظ

يتم علي وزن جيم وهو اسم الخان والسوق مطلقا وهو المسمى
 بالفارسية بزاستان الثانية لفظ يان بفتح الياء ومد الالف
 الساكنة ومعناه صاحب جيت لوسط الضمان علي الجبر مشترك
 قيل ضمن وفاقا وقيل الشرط وعدمه سواء ان شرط الضمان
 علي الامين باطل ان يخالف قضية الشرع قال ت وبه ناخذ
 قال ضد عليه فتوانا والصالح الذي لعلمه اثر لوجس العين
 للجبر هل يضمن سيأتي في آخر هذا الفصل في بحث مستقل
 مفصلا فليظن هناك يد الجبر الخاص لا يضمن الا بالتعدي
 وعلي هذا تليذ جميع الصناع واجبرهم لم يضمنوا الا بالتعدي فان
 لم يتعدوا ضمن الاستان ولا يرجع عليهم لانهم اجبر خاص في حق
 استاذهم وبعض مسائل تليذ الجبر يأتي في ضمان القصار
 فمن الجبر لو خالف ثم عاد إلى الوفاق لا يبرأ عند الامام في قوله
 الأخير وفي قوله الأول يبرأ وهو قول س وم في الجبر لو خالف
 ثم وافق يبرأ عند الامام كمتاجر وقد مر يقول الحقي الظاهر
 ان كلمة لا سقطت من قوله يبرأ الذي مر عن الامام انه لا يبرأ
 اللهم الا انه اختار قول الامام الاول والله اعلم ضمان الراعي
 وخوؤه كالبقر صرح ذكر محمد استاجرته لراعي غنمي منذ سنة
 كل شهر بكذا يصير اجيرا مشتركا الا ان اصرح بما هو حكم الجبر وحده
 بان قال علي ان لا ترعي معها غنم غيري فيصير اجيرا وحده ولو اورد
 العقد علي المدة اولا بان قال استاجرته لراعي غنمي منذ سنة
 غنمي كان اجيرا وحده الا ان يصرح بما هو حكم المشترك بان قال
 علي ان يبرعي معها غنم غيري فيصير مشتركا ويتغير الكلام باخذه
 وكذا حكم ما هو في معنى الراعي راع هو اجير وحده فوات الغنم
 كلها لا ينقص أجره ولو ضرب شاة ففقد عينها او كسر رجلها
 ضمن اذا خالف ان الضرب لم يدخل في الاحارة وانما دخل

فيها الرعي وهو تحقق بلا ضرب بصياح وصنع بيد اذا انتمى
كذلك فاذا ضرب بخشبة ضمن لا يهلك بيئتي في السقي والرعي
لدخولهما تحت العقد واجبر الواحد لا يضمن مالم يخالف ولو مشتركاً
ومات من لا يضمن وفاقاً اذا الموت حثف انما لا يكت
التحرز عنه وهذا لو ثبت الموت بينة او بتصادفهما والاصدق
الرعي عند الامام لا نه اسين كنودع وعندها يصدق رب
الغنم فاحي خان ضرب شاة ففعا عينها او كسر رجلها في الاصل
انه يضمن قال شاة بخنا هذا في قياس قول الامام اما على
قياس قولهما لو ضربها ضرباً معتاداً ينبغي ان لا يضمن وقال
بعضهم ينبغي ان يضمن بالضرب في الغنم اجماعاً لانها شاة
بصياح وصنع بيد فلو ضربها بخشبة ضمن اجماعاً صح ثم الشريك
لو ساق المواشي فهلك منها من ساقه بان صعد جبلاً
او محلاً رفيعاً فزري منه يبري عند الامام اذا لم يتعد وضمن
عندها لا مكان التحرز بان لا ياتي ذلك المحل او يحفظ من
صعود الجبل وكذا لو اكل منها سبع او اورد هانها يسبقها
ففرق منها شاة ضمن عندها لا عند الامام ولو ساقها الى الماء
ليسقى ففرقت ضمن وفاقاً وكذا لو هلكت بساقه بان استحل
عليها ففترت وانكسرت رجلها ضمن وفاقاً بقارساق البقر
فتناطحت فقتل بعضها بعضاً او وطئ بعضها بعضاً في سوقه
او استحلها ففترت بقره منها وكسرت رجلها او ساقها في الماء
لتشرب ففرقت ضمن ولو مشتركاً لخاصاً وكذا لو كانت
البقر لقوم شتي وهو اجبر وجدلهم ضمن ما تلف من ساقه
اذا ساق رابة ووطئت والسابق يضمن اذا لو حدث هذه
العوارض من سوقه لو مشتركاً ضمن على كل حال از هذه جناية
من يده ولو خاصاً ولا غنام لو واحد لا يضمن ولو لاثنتين او ثلاثة

ضمن كرجلين او ثلاثة استاجردا وراعي شهر لرعي
غنمهم وقد فرق في الاجبر الخاص بين ان يكون لواحد وبين
ان يكون لغير واحد يحفظ هذا جدها بس الرعي مشترك فهلك
بقر او سبع او سقط من علو ونحوه فقال ربهما شرطت عليك
ان ترعي في مكان كذا وذلك غير راعي فيه وقال الراعي شرطت
علي فمارعت فيه صدق المالك اجماعاً فيضمن الراعي اذا لا ذن
يستفاد من جهة المالك والبينة بينة الراعي حتى لا يضمن عند
الامام انه هو المدعي ان ثبت ما ليس ثابت وكذا لو خاصاً
واختلفا على ما مر صدق المالك فتصط راع خالف في المكان
ضمن ولا اجر ولو سلمت فلم الاجر استحقاذا لو شرط
على الراعي ضمان ما تلف بفعله صح ولا ينفذ العقد اذا العقد
يتنضيه يقول الحق هذا مخالف لما مر قبل صحيفته من قوله عليه
فتوانا في حق ما ذكر هناك نقلاً عن جف ان هذا الشرط باطل
عند الاكثر ان شرط الضمان على الامين يخالف قضية الشرع
ان لو خلط الراعي الغنم بعضها ببعض يبر الوقد رعي التمييز
ويصدق في تعيين الدواب انها لفلات ولو لم يكن التمييز ضمن
فيمتها يوم الخلط ويصدق في عقد الرعية ولو رفع غنماً الى غير
مالكها فاستهلكها الاخذ واقربه الراعي ضمن الراعي لا الاخذ ولا
يصدق الراعي في حق الاخذ ولو اقر الراعي وقت الدفع انها
للاخذ نذت بقره من الباقورة ولم يتبعها الراعي كيلا يضيع
الباقورة اجماعاً لخاصاً وضمن لو مشتركاً عندها لا عند الامام
اذا الامين انما يضمن بترك الحفظ ولو ترك بعد لا يضمن كدفع
وربعة الى الاجنبي عند الحريق اذا لا يضمن ولو ترك الحفظ ان
تركه بعد رولها انه تركه بعدر يمكن التحرز عنه قال لا ورايت
في بعض النسخ لا يضمن فيما نذت لو لم يجد من يبعثه ليردها

او غير ربهما وكذا لو تفرقت فرقا لم يقدر على اتباع الكل فاتبع
 البعض وترك البعض يراعى عند الامام لا عندهما المامرا نعم دليل
 الطرفين جميع الفتاوى دفع الى الاجير المشترك ثورا للرمي فقال
 الراعي لا ادرى اين ذهب الثور فهذه الاقرار بالصبيح في زماننا
 عدة بقار فزيت لها رمي ملتغا باشوار لا يمكن النظر اليه
 كل بقرة فضاعت بقرة يبرا ولو مرت على قطرة فدخلت رجلها
 في ثقبها فانكسرت او دخل في ما عميق والبقار لا يعلم ولا يستحقها
 ضمن لو امكنه سوقها زعم البقار انه ادخل البقرة في القرية ولم
 يجدها ربهما فوجدها بعد ايام قد نفقت في نهر قالوا لو كان عارهم
 ان ياتي البقار بالبقار الي البقرة ولم يكلنوه بان يدخل كل بقرة
 في منزل ربهما صدق البقار بجميعه في انه جابها الى القرية خلاصة
 ولو ابي ان يملأ ضمن قاضي خان وكذا لو ارسل كل بقرة في سكة
 ربهما فضاعت قبل ان تصل الي ربهما لا ضمن اذ ليس عليه ارجاها
 في منزل ربهما عرفا والعرف كالشرط وطبي بقار شرط مع اصحاب
 البقور اني اذا دخلتها الى القرية الى موضع كذا افانا يرمي منها
 جاز الشرط فلو بحث بقرة رجل الي ذلك المكان ولم يسمع ذلك
 الرجل الشرط المذكور لم يبر البقار حتى يرد عليه فلو سمع الشرط
 غدا عليه استخانا ففصلت بقرة مع رجل الي بقار فقال ردها
 الي ربهما فاني لا اقبلها فذهب بها فملكك ضمن البقار لانه لما جاء
 بها الي البقار انتهى الامر فصار البقار مودعا فليس له ان
 يورع قال صاحب جامع الفصولين اقول في نظر وينبغي ان لا ضمن
 اذ لم يقبل فلم يصير مودعا ويؤيده ما مر فيها ضمن به المورع فيما
 نقل عن من انه لو وضع ثوبا عند رجل وقال هو وديعة عندك
 وقال الرجل لا اقبل وقد سرت هذه المسئلة في مسائل النهاية
 على الدواب من هذا الفصل وكتب هناك جوابا يمكن رفعه

به يقول الحنفية لقد اجبت عن هذا السؤال في ضمان المورع
 بتوصيه مفيد مقترنا بذكرنا بيد سديد فليظن هناك ذراع
 وحده ما ذكره بقرة لغيره فطرد لها قدر ما يخرج من ماله يبرا
 ولو ساقها بعد ذلك ضمن اهل القرية يرمعون روا بهسم
 بالنوبة فضاعت بقرة في غربة احدكم قيل ضمن عند من يضمن
 الاجير المشترك وقيل يبري وفاقا اذ لو جعل اجيرا كان مبالاة
 منفعة بمنفعة من جنسها وذلك لم يجز فكان معينا لاجيرا والمعين
 لا يضمن وللراعي ان يرد المواشي بعلامه او اجيره او ولده
 الكبير ان يفي عياله اذ الرمن الحفظ وله الحفظ بيدين في عياله
 كورع فلو هلك في يده حالة الرمن فلوراعيا مشتركا يبرا عند
 الامام مطلقا وعندها يضمن لو امكن التميز عنه كالورع بنفسه
 ولو ضا صابرا مطلقا كرده بنفسه وشرط كون الراد كبيرا يقدر
 على الحفظ والا يكون تضييما والاجير يضمن بالتضييع وفاقا وشرط
 كونه في عياله والا فهو كاجني وذكر الطواوسي المشترك ان يبر
 مع من ليس في عياله لا الخافين وقال الحاكم مروي ليس لهما ذلك
 يد بعثه بيد اجيره وولد الذي ليس في عياله قال الطواوسي
 لو كان مشتركا ضمن لخواصا وقال مهر وية ضمنا شني قال
 الطواوسي ضمن لخواصا لا لومشتركا قال صاحب جامع الفصولين
 اقول الاول اقرب اذ الخاص يده كيد المالك حتى لا يضمن
 ما تلف بفعله بل لا تعد بخلاف المشترك يقول الحنفية بل انما في
 اقرب اذ المشترك مشغول بخدمة ساير الشراكا فلم يتفرغ
 للردي نفسه فيعذر في رده مع عياله فلم يكن متعديا واما
 الخاص فلا شغل له سوى خدمة مستاجر فبرده مع من في
 عياله مع امكان رده بنفسه صار متضييما او مقصرا فينبغي ان
 يضمن الخاص لا المشترك والله اعلم فسط بقار ترك

الباقورة بيد اجنبي ليحفظها فلو تركها قليلا كبول او اكل او هضر
 او نحوها بيرا اذ هذا القدر يغوي يقول الحقير الباقورة اسم
 جمع للبقر كذا في القاموس قد ماره بان ماره راماند
 يكس ورك كوساله راخورد بيرا الوتر كيد من في عياله
 والاضمن فثمن ماره بان ماره را ضلع مانه ورجا فرفث
 وزن رافر ستاو وزن نگاه راستنا شتاه نگاه كار محب
 غايب شد ونميد اندكجه وقت ضايع شد ضمن جميع المتاوي
 بقا رترك البقر ترعي فضاع اختلف المشايخ فيه وينتج بانه
 لا يضمن في راع نام مضطجعا ضمن ولو جالسا فلو غاب
 عن بصره ضمن والا فلا كذا اذ وقال قد ذكرنا في الوردية فرقا
 بين مضطج وجالس في غير السفر وسويما بينهما في السفر فقلنا
 بيرا مطلقا فلهنا كذلك في بقا راعاب عن الباقورة فوقيت
 في زرع فافدته بيرا الا اذا ارسلها في الزرع او اخرجها
 من القرية وهو يذهب معها حتى وقت الباقورة في الزرع
 او اتلفت مال انسان في سنها ضمن البقار فنن ليس راع
 وبقار انزاحل علي انش ولو فعل ضمن ما هلك فيه لو نرعي
 فحل بلا انزايه بيرا عند الامام في راع خالف هلاك شاة
 فذبحها ضمن اذ الذبح ليس من عمل الرعي فلا يدخل تحت
 العقدة وقال البخيون هذا لو رعي حياتها او ملكا اما لو
 تبين موتها بيرا اذ الامر بالرعي امر بالحفظ والحفظ الممكن
 حال تبين الموت هو الذبح فيصير ما موراه به وقت ولو لم
 يبرج حياتها ضمن الاجنبي لا الراعي والبقار قال بيرا
 الاجنبي ايضا لان دلالة في هذه الحالة وهو الصحيح وكذا
 البعير اذ الذبح في مثل هذه الحالة لا صلاح اللهم قاضي خان
 راع خاف هلاك شاة فذبحها في اصل ضمن قيمتها

بوم الذبح وفي النوازل لا يضمن استخانا والمختار للفتوي
 انه ضمن ولا يضمن في الاولى وقت ولا يذبح حمار وبغل اذ
 الذبح لا يصلح لحمها وكذا الفرس عند الامام اذ الصحيح من
 مذهبه ان لحم الفرس مكروه تحريما الجمل من ذك ومرضه
 في البناءة علي الدواب من هذا الفصل ولو سطر علي الراعي
 دج ما ضيف هلاكه فلم يذبح فملك ينبغي ان يبرأ اذ في هذا
 سطر الضمان فيها ما يتحقق انهم وثقة لا يضمن و سطر الضمان
 علي الاسين باطل كذا استقي وقال عماد الدين في فصوله وعندني
 انه يصح هذا السطر لما مر ان ذبح مثله من الحفظ وكان سطر
 عليه غاية ما في وسعه من الحفظ فيجوز ولو لم يذبح فقد
 قصر في حفظ ما سطر عليه فيضمن وخرج عن هذا اجواب ما ذكره
 من استراط الضمان علي الاسين قال صاحب جامع الفصولين اقول
 الظاهر ان الذبح ليس من الرعي فلا يدخل تحت العقدة فهو
 متبرع في التزامه فلا يضمن واقل ما فيه انه لا يجلو عن الشك
 فلا يضمن بالشك يقول الحقير الذبح وان لم يكن من الرعي ظاهرا
 لكنه منه حقيقة اذ المراد من الرعي انه هو الحفظ كما ان المراد من
 الذبح الحفظ ايضا فاستويا في المراد والظاهر ان هذا هو
 مراد عماد الدين والعجب ان المعترض كيف شي ما قدمت يداه
 نقلا عن ت من قوله وقال البخيون ان قوله فيصير ما موراه به
 فقط راع قال ذبحته ميتة وقال ربهما ذبحته حية صدق
 الراعي ان ينبغي ان يكون الاجنبي كالراعي فيصدق بيمينه فلا شك
 في ضمانه بخلاف قوله ذبحته باذنتك فانكر ربهما صدق ربهما اذ
 اقر بسبب الضمان وهو ذبحه بخلاف ما نحن فيه اذ اقر بذبح
 شاة ميتة ولو قال الراعي ذبحتها لمرضها وانكر المرض ربهما
 صدق ربهما وضمن الراعي اذ اقر بسبب الضمان قاضي خات

اختلفوا فقال رب انتم ذبحتموها وهي حية وقال الراعي ذبحتها
وهي ميتة فالقول للراعي ولو سطر ربهما على الراعي ان ما هلك
من الماشية ياتيه علامته لم يصح هذا السطر ويكون القول
في الهلاك للراعي ولو لم يات بالعلامة خلاصة اختلفوا فقال
الراعي خفت موتها فذبحتها وانكر المالك فالقول للمالك وكذا
البغار وان اختلفا في العدد فالقول للراعي والبيبة للمالك وليس
للراعي ان يشرب من لبن الماشية قاضي خان وضمن ما اكل
من الابلان ضمان الحارس وفي صحيح استوجب حفظ خان وحانوت
فضاع منه شئ قبل ضمن عندس وم لو ضاع من خارج الهجرة لانه
اجير مشترك وقيل لا في الصحيح وبه يفتي لانه اجير وجد الا برى
انه لو اراد ان يشتغل بنفسه في موضع اخر لم يكن بذلك ولو
ضاع من داخلها بان نخب اللص فلا يضمن الحارس في الاصح
اذا الاموال محفوظة في البيوت في يد ملاكها وحارس السوق
على هذا الخلاف واختار رحم انه يضمن ما كان خارج السوق
لا داخله قاضي خان استوجب على حفظ خان فسرق من الخان شئ
قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر لا يضمن اذا الحارس مجرر
الا جواب اما الاموال فمحفوظة بالبيوت وهي في يد ملاكها وغيرها
من الشايخ من قال في حارس السوق اذا كان مجرر الحوانيت
فقتل حانوت وسرق منه شئ ضمن الحارس لانه بمنزلة اجير مشترك
والصحيح ما قاله الفقيه وان استاجر الحارس واحدا من اهل
السوق حل للحارس ما اخذ منهم ولو استاجر ريسهم فغدا
عند الريس عليهم وان كرهوا خلاصة حارس مجرر الحوانيت
في السوق فنقب حانوت رجل وسرق منه شئ لا يضمن اذا الاموال
في يد اربابها وهو حافظ للابواب كذا قال الفقيه ابو جعفر وعليه
الفتوي قال وهذا قولهما اما على قول الامام لا يضمن مطلقا

ولو كان المال في يده لانه اجبر ولو استاجر واحدا من اهل
السوق فكانهم استاجروه ولكن هذا اذا كان الواحد ريسهم
وعلى كراهية وفي المحيط ولو كرهوا اولم يرضوا فكلهم
باطلة ضمان الحمال وفي صحيح استاجر حمالا ليحمل دنا ففقد وانكسر
ضمن تولده من فعله وهو المثار وكذا لو انكسر في وسط الطريق
فلو وقع بعد ما بلغ المقصد فلا اجر بلا ضمان كذا عن صاعد
القاضي لانه حين بلغ لم يبق الحمل مضمونا عليه ان وجب لكل الا اجر
فصار الحمل مسمى الي مالكه حتى لا يستحق الجبس باجره والمتولد
من عمل غير مضمون ليس مضمون بخلاف قصار قصر ثوبا فهلك
عنده فلا ضمان ولا اجر ان عمله انما يقع للمالك اذا سلم ثوبه
اليه ولم يوجد ولو انكسر في وسط الطريق بلا عمل بان اصابه
حجر او كسر رجل او نحو ذلك وهو على راسه يبرأ عندنا لا عندنا
لو باصر يمكن التميز عنه ما حكى عن صاعد يوافق قول محمد
اخر الاعلى قول س وهو قول محمد اولا فالحمال يجب ان يضمن
ولو بلغ المقصد قد حمال وصل المقصد فانزل الزرق من راسه
مع رب الزرق فوقع من يدها فهلك ضمن الحمال عندس ومعه
محمد اولا ان الزرق دخل في ضمانه فلا يبري الا اذا زالت يده
من كل وجه وقال محمد اخر يبري اذا الزرق وصل الي يده ما لك
قال ث القياس ان يضمن النصف لو وقع الزرق من فعله ما وكثير
من مشايخنا افتوا به خلاصة حال ذاصه الناس حتى انكسر
ما يحمله على عنقه لا يضمن اجماعا بمنزلة خرق غائب ولو ان
هو الذي راحم الناس حتى انكسر فانه يضمن وصاحبه غير ضمنه
وقت انكسر ويحيط عنه من الاجرة ما زاد ما حصل او ضمنه قيمته
وقت الحمل في ذلك المكان الذي حمله بس استاجر ليحمل
عليه طعنا الي مكان كذا فحمل اليه ثم رده الي مكان حصل فيه

سقط الاجر عند اخلافا لفرز وبصير غاصبا برده كالوسلمه
 اليه حقيقة لم اخذت شي المال مع الحال فخر الحال وقد
 المتاع ضمن لانه جناية ولو سرق منها من الحال والمالك معه
 يبرأ ان يد المالك قايمة على المتاع بعد ذلك وقيام يده بمنزلة وقوع
 التسليم اليه فيه كذا عن سس ولو لم يكن المالك معه يبرأ عند الامام
 لا عندها ولو حصل الزرق ماله والحال ليضعا على راس الحال
 فوقع فتخرق يبرأ ان لو لم يسلم اليه الزرق فانه في يد ماله ولا
 يضمن الحال بلا تسليم كذا عن سس وم تده حمله فوضع في الطريق
 لم اراد رفعه فاعانه رب الزرق فاعانه فرفعاه ليضعا
 على راس الحال فوقع وتخرق ضمن اذ صار في ضمانه حين حمل
 ولم يبرأ عنه بعد فلم يسلمه المور به صل انقطع صل حال وسقط
 الحمل ضمن وفاق لشدة حمل لا يتحمل فكانه اسقط فتلف
 من جناية يده ولو انشقت الحقيقة بنفسها وخرج ما فيها
 ضمن وقيل لا في قياس قول الامام ولا يشبه انقطاع الحمل
 اذ التفريط ثمة من الحال حيث شد بحمل واه وهنا من
 المالك حيث جعل ماله في حقيقة واهية وبه يقتضى نزل
 الحال في مغارة وتها له لا انتقال فلم يتقل فتلف المتاع بركة
 او مطر ضمن وتا وليه لو كان النظر او السرقة غا لبا
 انج بصير مضيمات استاجر جمالا ليجعل له في طريق كذا فاخذ
 في طريق اخر يسلكه الناس يبرأ قالوا هذا الوفاق بين الطريقان
 ان يلفوا التميمين حينئذ اما لو تفاوت ظاهرا طولاً وعرضاً
 او صوبته وسهولة ضمن وهو رواية عن محمد غير انه اطلق
 في الكتاب ان الطريقين ان كانا مسلوكون فلتفاوتتهما
 حتى لو حصل في البحر ضمن ولو مما يجعله الناس لمخمس التفاوت
 لكن لو بلغ فله الاجر في جمر او غيره قال فسط وكذا البضاعة

الا ان ياخذ المالك في البحر الجملة من ز وقد سرق في المخالفة
 في الطريق زيارة على هذا فليظن ثمة قاضي خان رفع متاعا
 الى حال ليجعل الى موضع كذا فحمل فقال رب المتاع ليس هذا
 متاعي وقال الحال هو متاعك قال سس القول للحال بيمينه
 ولا اجر له الا ان يصدق المالك وياخذ النوع الواحد والنوعان
 فيه سواء الا انه في النوع الواحد لا يلزمه الاجر ولو حصل طعاما
 او زينا فقال الحال هذا طعامك اقيم وافش وقال المالك
 كان طعامي اصود من هذا فان هذا افش ياخذ الطعام ولا
 يعطى الاجر فاما في نوعين مختلفين فلا اجر للحال الا ان يصدق
 وياخذ ضمان النسيج وفي قول سس ان نقل من دار وترك
 الفزل فيها ضمن عندها لا عند الامام قاضي خان قالوا ان لم
 ينقل الفزل من مكان كان فيه الى بيت اخر من دار انتقل منها
 ولا اودعه لمن في تلك الدار لا ضمن عند الامام اذ الفزل
 مادام باقيا فيها كان هو ساكنها فيها اذ من اصل الامام ان
 سكنه فيها لا يبطل ما بقي له فيها شيء وعندها ضمن فضمن
 رفع اليه غير لا يشجه فدفعه النسيج الموشج اخر يسجد
 فسرق من بيت الاخر فلو اجبر الاول بربا ولو اجنبا ضمن الاول
 لا الثاني عند الامام وعندها ضمن ايها ما كاختلافهم في سبيع
 المودع خلاصة فلو الثاني اجبر الاول بربا كلاهما ولو الثاني
 اجنبي ضمن الاول لا الثاني وهذا عند الامام وعندها الاول
 ضامن لو الثاني اجبره ولو اجنبا تخير المالك ضمن الاول او الثاني
 في مقتضى ما ذكر ان كل صانع شرط عليه العمل بنفسه ليس له
 ان يستقل غيره فهذا الوشرط عليه السهم بنفسه ضمن بدفع
 اليه غيره ولو اجبره يقول الحقير ويقضي ايضا انه لو لم يشترط
 ذلك لا ضمن اذ قال صاحب الخلاصة وفي مختصر القدر

رب الثوب لو سطر على العاقل ان يعمل بنفسه ليس له ان
 يستعمل ولو اطلق فله استعمال غيره ثم يقول الحقير ما سياتي
 في اول ضمان الصانع من انه لو سرق من الثاني بعد تمام العمل
 لا يضمن الثاني لانه لما فرغ صار موردا وحين العمل كان يده
 يضمن تصرفه بلا اذن المالك فيقتضي ان يعتبر هنا ايضا
 ان ساج ترك الكرياس في بيت الطراز فسقط ليدل لو البيت
 حصينا بميك الثياب في مثله يبرأ والا فلورضي ربه يبرأ
 ايضا والا ضمن عمده ليس عليه ان يبيت في بيت الطراز بل
 لو اغلق الباب في الليل وذهب يبرأ ولو سرق من بيت الطراز
 مرة او مرتين لا يخرج من كونه حصينا الا اذا ضمن حلف باقده
 ثوب راد ركار خانه ساند وشتب خانه رقت واغلق
 الباب في وقت غلبة السراق فسرق الثوب لو كان يترك مثله
 في مثل هذا الزمان يبرأ والا ضمن قصص رفع الي ساج ثوبا
 فيه بعض نسيج باقية فسرق ضمن كله عندس لانه اجر مشترك
 قاضي خان وهذه المسئلة مما يعني بقولها قصص وما ينج
 وما لم ينج كشي واحد للاتصال بخلاف ما دفع الي وراق
 صحفا مع غلافه او مخوسيت مع غمده ليصلها لا الظرف
 او بالعكس فسرق ضمن كله عندس ما قصد اصلاحه عندها
 لا الاخر للاتصال برفع الي غزله ليسجم فهو المالك وحلف
 ثم اقر وجا فلو نجح قبل مجوره فله اجره ولو بعد مجوره ضمن
 غزله مثله لانه مثلي ولا اجر له عمله لنفسه ويملك الثوب
 بخصبه مجوره ويبطل حق المالك بنسجم قال للساج
 امك الثوب هي اذا جئنا من الجمعة مررت الي بيتي فاعرف
 اجرك فاخلى الثوب من يد المالك قال البلخي المالك
 لو دفع الي ربه او مكنه من اخذه ثم ربه دفعه الي المالك

ليوفي

ليوفي اجره فالثوب رهن بالاجرة اذا هلك بهلك بها ولو اعطاه
 علي وجه الوديعة يبرأ المالك وله اجره كما كان ولو ضمن المالك
 بالاجر قبل الدفع اختلف فيه المولى فلو اطلق علي شي
 كان صناعه وسياتي في اخر هذا الفصل في مسائل يضمن
 بخصه وحبسه ان كل صانع لعله اضر في العين فله حبسها
 في الاجرة كما يك ونحوه ولو هلك في يده بعد حبسه يبرأ عند
 الامام ولا اجر له مد المالك ثوبه من يد ساجه فنعم للاجرة
 فتخرج من يد مالك يبرأ الساج ولو من مدها ضمن نصف
 النقصان وقد سرجنه فيها يضمن بالخرق ولو خالف المالك
 في النسيج بان امره ان ينج له ثوبا سبعا في اربع فنجم
 ستا في اربع او رقيقا فنجم صفيقا او عكسه فخير المالك
 ترك الثوب عليه وضمنه مثل غزله او اخذ الثوب واعطاه
 اجرا ساه لا يبرأ في الزيادة لتبرعه وينقص في النقصان
 لنقص عمله ولو اخذ المالك ثوبه قبل المالك اجر مثله
 وقبل له المسمى لورضي بيبه والا يطيعه اجر مثله ولا يجاوز به
 المسمى نسيج ثوبا وتركه في بيته ولم يرده فسرق قد مر
 مؤنة الزو على الاجر المشترك كساج ونحوه وفيه اختلاف
 فعند من جعل المؤنة عليه ضمن لو تمكن من الرد وعند من لم يجعلها
 عليه لا ضمن قال عماد الدين ينبغي ان لا ضمن علي القولين
 لو لم يقبض الاجر اذ له الحبس بالاجرة فلم يجب عليه الرد
 قال صاحب جامع الفصولين اقول لو حبسه بها ينبغي ان يضمن
 عندها لا عند الامام كما سياتي في اخر هذا الفصل وايضا اختلف
 في جواز الحبس بها كما سياتي من حيث ينبغي ان لا يطلق عدم
 الضمان علي القولين الي اخره قد نسجم فقال لربه بيا ويربك
 كنت تركك ثوبا شديدا بعد ما تم العمل ضمن لو تمكن من رده

عمن في

دفع اليه غزل فزلبس به فاخذ الحائك بعضه وجعل سلكه غزل
 قطي ونسجه قال شئني اجاب والدي ان الثوب للمالك
 ويضمن للمالك مثل غزله ان صار غلصا بخلط غزله غزل غيره
 خلطاً تبعه رتبته او ينعس فذلك الثوب دفع اليه غزلاً
 وسطر ان يسجد الى مشقة ايام فسمي وهلك الثوب
 بعده ضمن علي ما اختاره سراً وكذا القصار كما سياتي قاضي
 خان دفع غزلاً الى حائك وامره ان يزيد به في الغزل من عند
 نفسه رطلا فقال زدت وذكرك رب الثوب فان حلف رب
 الثوب علي علمه بري وان شغل لزمه مثل الزيادة وان اتفقا
 ان غزل الامر كان سناً والثوب شين فقبل الامر الزيادة
 فالقول له ضمان الخياط وفيه قطع وخاطه ففضل منه
 قطعة فسر قصصه وكذا الخفاف لو دفع اليه صرم ففضل منه
 شئني ان ثبت به علي مال الغير بلا اذنه ان للمالك اناسلم
 اليه للقطع لا غير فاذا قطع وجب عليه رد الزيادة يقول
 الحفي وفي فتاوي قاضي خان وهاتان المسئلتان مما ينبغي
 فيه بقول الصاحبين ان قال له ان كفا في هذا اقتصا فاقطع
 وخطه فقال الخياط نعم فقطع فاذا هو لا يكفي ضمن ان اذن
 بقطع بشرط الكفاية ولو قال يكفيني اقتصا فقال نعم يكفيك
 فقال اقطع فقطع فاذا هو لا يكفي لا يضمن لانه اذن بقطع
 ولو قال الخياط نعم فقال المالك فاقطع او اقطع اذن
 فقطع ضمن ان علق الاذن بشرط فنصط دفع اليه ثوباً بخرط
 له قيصاً قاطه قيصاً فاسداً وعلم به به وبس ليس له ان
 يضمنه ان لبس رضي وعلم منه ما يل كثيراً قاطه قيصاً
 واقر بخلاف تخير المالك وضمنه قيمته وترك عليه القبا واخذ
 باجر مثله لا يجاوز به المسمى وذكر هل عن الامام انه لا خيار

للمالك ويضمن الخياط قيمة الثوب دفع اليه خياط ثوباً بخرط
 قيصاً قاطه قيصاً واحد فارسيه يكتبان تخير المالك
 كما مروا ان خاطه سراً وفي ذلك وقيل هاهنا لا يجب الاجر
 لو اخذ ثوبه قاضي خان لو اختلفا فقال رب الثوب امرتك
 ان تقطع قبا وقال الخياط بل امرتني ان اقطع قيصاً فالقول
 للمالك بيمينه وتخيراخذ الحقيقة واعطاه اجر مثله او ضمنه
 قيمة ثوبه غير مقطوع دفع اليه خياط ثوباً بخرط قبا محشواً
 ورفع اليه البطانة والقطن ففعل الخياط ذلك ثم اختلفا
 فقال المالك ليس هذه بطائني فالقول للمخياط بيمينه محب
 قال اقطع مني يصيب القدم واجعل له كذا وعرضه كذا فجاب
 ناقصاً لو قدر اصعب فليس بشئ ولو اكرضه خياط فرغ
 من الثوب وجلس ابنه الي المالك والابن غير بالغ لو عاقل
 يمكنه حفظه لا يضمن لو خطف الثوب احد في الطريق وذهب
 به قال الخياط ان خطته اليوم فلك درهم وان عدا فنصف
 درهم جاز السطر الاول عند الامام وفسد الثاني قاضي خان
 دفع اليه خياط ثوباً بخرط له قيصاً بدرهم علي ان يفرغ منه
 اليوم جاز في قولهم ضمان القصار وفيه فنت قصار وضع ثوباً
 في مكان واقصصيا لحفظ المكان وغاب القصار فدخل الصبي
 الحانوت الاسفل فطر الثوب طررقا الوالكان الحانوت
 الاسفل مجال لودخله كفض لا يغيب عن عينه مكان الثوب
 فلا ضمان قال صاحب جراح النصولي اقول هذا مستدرك
 باخر كلامه وهو قوله وان كان الصبي بحيث يراه الي اخره
 ومع هذا لا يصح علي اطلاقه بل ينبغي ان يضمن لو لم يكن
 الصبي في مجاله كما يورده تفصيل الضم قال قال ولو كانت
 مجال لودخله شخص يغيب عن عينه مكان الثوب ينظر لوضم

الصبي الى القصار احد ابويه اذ وصيه اولم يكن له احد من هؤلاء
 وضمن القصار الى نفسه ضمن الصبي اذ اصبغ بترك الحفظ فلزمه
 ولا يضمن القصار اذ لم الحفظ بهذا الصبي قال في هذا الجواب
 انما يستقيم لو الصبي ما ذونا اذ الماذون يواخذ بتفصيل الوردية
 بخلاف المحجور كالودل المحجور سارقا على الوردية اذ راي
 شخصا ياخذها ولم يضمنه قاررا فلا يضمن ولو لم يكن الصبي
 منضا اليه بل هو اجنبي اخذه القصار واقعه حافضا لما نوت
 ضمن القصار اذ استهلكه لما استغفم من اجنبي قال صاحب
 جاب الفصولين اقول لم يذكر هل له الرجوع على الصبي ويشفي
 ان يكون له ذلك لو ما ذونا والا فلا والله اعلم قال قال ولو
 كان الصبي بحيث يري الثوب فصار دفع الثوب اليه اجير
 ليتمسها في العقصة ويحفظها فنام الاجير فضاع شيئا ولا
 يدري متى ضاع وكيف ضاع لو علم انه ضاع حال نوم مجبر
 المالك ضمن الاجير بترك حفظه لزمه او ضمن القصار ولو لم
 يعلم ضمن القصار عندها وعنده يبر القصار اذ لم يتلف
 بجله وبه يعني قد يبراهن ربحه بقصار وادركت
 كدر ربحه است قصار يبراهن ربحه نهاد وند است
 كدر خدشت ويبراهن بر شئت ضمن القصار لتلف بجله
 والجهل ليس بعذر فيه فقط شرط ان يقصر بنفسه ضمن
 بدفعه اليه غيره والا فلا وكذا امثاله وهذا يحفظ جدا شفي
 وللأجير ان يعمل بنفسه وبغيره الا اذا شرط العمل بنفسه فقص
 قصار ان يتقلد الثياب فترك احدها العمل ورفعها الى الاخر
 فذهب وضاع بشيئ لا يضمن بدفعه اليه غيره لشركتهما فاخذ
 احدها كاخذ شريكه جفت قصار ليس ثوب قصاره ضمن
 لاس لا بد من كوربة محي قصار اعانه رب الثوب

علي

علي رقة فتخرق ولم يعلم بايها تخرق فمن ضمن القصار
 نصفه للمالك ومن محمد ضمن كلمة لانه في يده وقبضه
 فيضمنه حتى يعلم تخرقه بدق ربه ويشفي ان لا يضمن اصلا عند
 الامام ما لم يعلم تخرقه بدق ربه اذ الاجير اشترك امين عنده
 لا عندها او يكون قوله لا يبري يوسف عبدة للاحوال فقط ولو
 لم يخرق سقط من الاجر حصته عمل المالك وكذا كل اجير
 اعانه المالك كخياط وناج خياط المالك او نسج بعضه وقيل
 لو عمل بجهة الفسخ يفسخ والا فلا والصحيح هو الاول ان
 سقط الحصته اذ لم ينتقل عمل المالك الى الاجير اذ الاعانة
 لا تجري في الاجارة بخلاف المضاربة فاجنبي فان قصارا استعان
 برب الثوب في رقة فاعانه فتخرق ولم يعلم بايها تخرق
 روي من محمد ضمن القصار جميع النقصان اذ الاجير اشترك
 عند محمد يضمن ما هلك بلا ضعه فيضمن متى يعلم تخرقه بدق
 المالك وروي من س ان القصار يضمن نصف النقصان
 ويعتبر فيه الاحوال كن جلس على فضل ثوب شخص ولم
 يعلم به رب الثوب حتى قام فتخرق فعلى الجالس نصف
 النقصان اذ التخرق حصل عقب فعلهما وليس احدهما باضافه
 ذلك اليه اذ ليس الاخر فضاة اليهما واما على قول الامام
 فينبغي ان لا يضمن القصار اذ الثوب امانة عنده فلا يضمن بالثوب
 فيجب عليه نصف النقصان كقول س وهو حسن اختياره الفقيه
 ابو الليث يقول الحق وقد سرفنا يحصل بالخرق من هذا الفصل
 بعض سائل الخرق يجذب الاجير من يد المالك فليظن ثمة
 ان حصول مرتب ثوب قصار يحفظ رقة ضمن القصار عندها
 لعل ان التخرق عنده الامام لما مر ويضمن عنده السابق
 اذ مثلي الدابة ينتقل الي سايقها خلاصة في التخرق بقصار

جفف ثوبا على جبل فزنت به مولا فخرقة ضمن سايعتها
لا القصار قد فخرق ثوب بدقا اجير قصار او بقصره يبرا
الاجير لانه اجبر وحده فيرا من عمل اذن فيه وضمن الاستاذ
ان عمله نعل اليه لانه بامره وطئ الاجير ثوبا ففخرق لوثوبا
يوطامثله يبرالاذن استاذ به دلالة يد وضمن الاستاذ
ان لولا يوطامثله ضمن الاجير و لو ثوب قصارة اذ لم يوزن
يوطامثله ولو حصل شيئا في بيت استاذ به اذ نه فسقط
على ثوب ففخرق يبرالوثوب قصارة وضمن استاذ به
ولو لم يكن ثوب قصارة ضمن الاجير وفي الوطن ضمن في الحالين
لومما لا يوطامثله وينظر فرقة ولو ثوبا يوطامثله الا ان
وربيعة عند الاستاذ وليس من ثياب القصاره بضمن الاجير
ايضا قاضي خان تلميذ قصار او اجيره الخاص او قد نارا
فوقفت شرارة على ثوب قصارة يبرا وضمن الاستاذ
ولو لم يكن ثوب قصارة ضمن الاجير وكذا اقصار استاجر
رجلا للخدمة فوق من يده شئ من متاع البيت على شئ
منه ايضا فافسده يبرالانه اجبر في حق الواقع والموقع
عليه اذا استاجر للخدمة اما لو سقط على وريقة عند
رب البيت ضمن الخادم اذ ليس باجير في حق الوريقة فهو
كاجني وكاجير قصار وقع من يده شئ على ثوب ليس من
ثياب قصارة ضمن الاجير كما ضمن لثوب جلاب سودع وقع
من يده شئ على الوريقة حيث ضمن قاضي خان اجير قصار
حصل ثوبا من القصاره ففخرق وسقط ضمن الاستاذ لا الاجير
ولو سقط على وريقة عند رب البيت فافسدها ضمن
الاجير وكذا لو عثر فسقط عليها ولو باطلا او وسارة
استعاره للبط لا ضمن رب البيت ولا الاجير اذ المالك

اذن

ان له في سطح اجير قصار انفلت منه المدقة فوقفت
على ثوب ففخرق فلو انفلتت اولا على الثوب قبل ان تقع
على خشيته يدق عليها ضمن الاجير كمن ثابا كان خلاصه في
الاصل اجير قصار انفلتت منه المدقة في الدق فوقفت على
عرب قصارة فخرقة ضمن القصار لا الاجير وفي المحيط اجير
القصار لا يضمن ما فخرق من عمله المازون فيه الا ان يخالف
وضمن الاستاذ به ولو انكر شئ من احوال القصار
يجل تلميذه بما يدق به ومما يدق عليه يبر التلميذ ولو من
غيره ضمن تلميذ القصار شئ ثوب القصاره فافخرق
او عسره ففخرق ضمن هو لا تلميذه لا لو فعله ولم يتعد فصاره وضمن
استاذ به لما مر وعمن محمد قصار اذ دخل سراجا في حانوته
فاخرق به ثوب القصاره بلا فعله ضمن لا مكان التحرق في
الجملة وانما يبر في حرق غالب لم يمكن اطفاءه عند الامام
لا ضمن ما هلك بلا صنعه خلاصه تلميذ الاجير المستر لك
اذا وقع من يده سرراج فافخرق ثوب القصاره ضمن الاستاذ
ولو لم يكن من القصاره ضمن التلميذ اطفأ سراجا وسرك
السرجة في الحانوت فبقي شرارة فوقفت على ثوب فافخرق
لا يضمن ولو اذ دخل السراج في الحانوت فاصاب رهنه ثوبا
ضمن الاستاذ ولو اذ دخل بامره انتهى وبعض ما يلى تلميذ
الاجير وولده مرفي ضمان الاجير عدة نحو قصار وضياط
فرع من العمل ويعد الثوب ح ابنه الصغير الي ما لكه فهلك
في الطريق لا ضمن لوعا قلا يمكن حفظه والا ضمن زرفع ثوبا
الي قصار لم اسر رجلا بقبضه فدفق اليه القصار ثوبا اضر
فهلك في يد الوكيل لا ضمن الوكيل ولما لك ان يتبع القصار
بثوبه في عدم وجوب الضمان على الوكيل مشكل اذ كان

المطر المدفوع اليه ثوب غير الموكل لانه اخذ ثوب غيره بلا
 ان له يقول الحقير لا اسكال حقيقة اذا جهل ليس بتقصير
 الوكيل حتى لا يعذر بل بتقصير القصار حيث جهله وعزله
 فكيف ينبغي ان يضمن الوكيل دون القصار انهم الا ان يريد
 ان يني ان يضمن الوكيل اولاً ثم يرجع على القصار كما يفهم
 مما سياتي بعد سطرين من مسئلة بعث المالك في وقت
 المتقي بعث القصار الي المالك ثوب غيره فاخذه على ظن
 انه له ضمن لاسر والجهل ليس بعذر ولو بعث المالك الي
 القصار من يخذ ثوبه فدفعه اليه ثوب غير المرسل فصاح
 عند الرسول لو ائتيت القصار بغير الرسول ولو غيره بخبر
 رب الثوب ضمن القصار او الرسول ويرجع الرسول على
 القصار بلا عكس قاضي خان ارسل الي القصار من يستر
 ثيابه الاربعة في ثلثة اوثاب وقال رفع الفصل الي ثيابه
 ولم يعدها علي قال البخاري يستل المالك ايها جده
 فن صدقه بمرأى من الخصومة ومن يخلف يخلف فلو حلف
 بري ولو نكل لزمه ما ادعاه المالك ولو صدق المالك
 القصار فلم اجر الثوب السراج وان كذبه وحلف فللقصار
 تخلف المالك علي ما ادعاه من اجر السراج فان حلف بري
 فقصط طلب ثوبه من القصار فقال دفعته الي رجل ظننت
 انه ثوبه ضمن القصار كتابي الحامي كما سياتي يقول الحقير
 ولو قال القصار دفعت ثوبك الي رجل فظنته انت لم يذكره
 هنا وينبغي ان يرافقا سا علي سياتي في ضمان الحامي
 والله اعلم قال ولو بعث ثوبه بتمليذه الي قصار فقال
 للقصار اذا اصلحت لا تدفع الي تلميذي فدفع القصار الي
 التلميذ قيل لو قال التلميذ وقت دفعه الي القصار هذا الغلام

بعث اليك وصدق القصار ضمن القصار لا لولم يلقه او لم يصدق
 قاضي خان اعطاه القصار ثوباً فقال هذا ثوبك وقاك
 المالك ليس هذا ثوبي فالقول للقصار عند الامام وكذا لو
 ادعى القصار رد الثوب ان عند الامام القصار امين وكذا كل
 اجر مشترك والفتوي علي قوله فان انكر المالك انه ثوبه
 لكن اخذه ونوي ان يكون عوضاً من ثوبه قال محمد لا يسعه
 ان يلبسه ولان يبيعه الا ان يقول القصار اخذته عوضاً
 عن ثوبي فيقول الفصل نعم يقول الحقير في المقام اسكال
 عظيم حيث لم يظهر فائدة التصريح بقوله اخذته عوضاً وقول
 القصار نعم مع علمهما انه ليس للاخذ واحتمال كونه لغيرها والله
 اعلم قال رب الثوب لو شرط علي القصار العمل علي وجه
 لا يتخلف ثوبه صح شرط لان ذلك معذور بخلاف مخوف
 وفصار وحمام وخنان فصار اوضاع ترك الثوب
 في الدكان وتلف لم يترك مثله في مثل ذلك الزمان عرفاً
 والا يضمن ويرحب في ضمان الساج عدة دفع ثوبه الي قصار
 فقال اقصره ولا تضع عن يديك هي تغريه منه او شرط اليوم
 او غدا فلم يفعل فطالبه ربه برات ففرط من سرق لا يضمن
 واستغنى اليه بخاري عن قصار شرط عليه ان يفرغ اليوم
 من العمل فلم يفرغ وتلف في الغد اجابوا يضمن له مثله قد ولو
 اختلفا فقال رب الثوب بران شرط داوم كم فلان او تمام
 كني ومضت المدة وتلف الثوب ولي عليك ضمانه وقال القصار
 لا بل دفعت الي لا قصره ولا يمين سدة ينبغي ان يصدق القصار
 ان يترك الشرط والظمان والاخر بدعيه ثم لو شرط عليه ان يفرغ
 اليوم او نحو ولم يفرغ فيه وقصره بعد ايام ينبغي ان لا يجبر الاجر
 ان لم يبق عقد الاجارة بدليل وجوب ضمانه لو هلك وصار

كما لو وجد الثوب ثم جابه مقصورا بعد مجرده خلاصه في الأصل
 لو هلك الثوب عند القصار بعد فراغه من العمل لا أجر له إذ لم
 يسلم العين فلا يضمن أن هلك بلا فعله عند الامام كاجير
 وحده وبه يفتي وعندها يضمن صيانة لا سوال الناس وبه افتي
 جماعة ثم عندها يتخير المالك ضمنه مقصورا واعطاه الاجر
 او غير مقصور ولا أجر له فلو هلك بفعله كدقة وعصره ضمن
 وفاقا بخلاف فصاد وجام كاسيا في فائدة جليدة حلي
 ان ابا يوسف رخصه رخصا شديدا فعاده استاذ الامام
 ابو حنيفة وقال كنت اؤسلك بعدي للمسلمين ولين اصبحت
 لموتن علم كثير فلي ابري اعجب بنفسه وعقد مجلسا استقلا
 فارسل اليه الامام رجلا وعلمه من سائل ليه
 عنها الاولي قصار محمد الثوب ثم جابه مقصورا هل يستحق
 الاجرام لا فاجاب س يستحق فقال له الرجل اخطات
 فقال لا يستحق فقال اخطات ثم قال الرجل ان كانت الفقرة
 قبل الجهور استحق والا فلا الثانية هل الدخول في الصلاة
 بغير وضوء سنة فقال ابو يوسف بوضوء فخطاه فقال سنة
 فخطاه فخير ابو يوسف فقال الرجل بها ان التكبير فرض
 ورفع اليدين سنة الثالثة طير سقط في قدر علي النار
 فيه سرق ولحم هل يؤكل ان لم لا فعل س يؤكل فخطاه فقال
 لا يؤكل فخطاه فقال الرجل ان كان اللحم مطبوخا قبل سقوط
 الطير يفسد ثلاثا ويؤكل وتزوي المرقاة والا يرمى الكل الرابعة
 سلم له زوجة زمية ماتت وهي حامل منه تدفن في ابي
 المقابر قال في مقابر المسلمين فخطاه فقال في مقابر المسلمين
 فخطاه فخير س فقال الرجل في مقابر اليهود لكن يحول
 وجهها عن القبلة حتى يكون وجه الولد الي القبلة ان الولد

في البطن يكون وجهه الي ظهره الخامسة ام ولد لرجل تزوجت
 بغير ان نولها فأت المولي هل تجب العدة من المولي فقال
 س تجب فخطاه فقال الرجل ان كان الزميج دخل بها لا تجب والا
 تجب ففلم س تفصيروه فقال الي الامام فقال له الامام زنيبت
 قبل ان تحصر ما جابك الاسئلة القصار نجانا الله من
 رجل يتكلم في دين الله ويعتد له مجلسا لا يحسن مسئلة
 في الاجابة ثم قال الامام من ظن انه يستغن عن التعلم فليكن
 علي نفسه كذا في الاشياء والنظاير لابن نجيم صمان الصباغ
 دفع الي صباغ ابريسما ليصفه بكذا ثم قال لا تصفه ورده
 علي فلم يرد به فذلك لا يضمن ان الاستاجر لا يتمكن من فسخ
 الاجارة بلا رضا صاحبه الا بعد رقبتي حكم العقد بعد من الاستاجر
 ومن حكم هذا العين كون العين امارة عند الاجير فلا يضمن
 الا بتقصير ولو لم يوجد كذا ان قال صاحب جامع الفصولين
 اقول هذا عذر وهو نقص مالم بالاجر فله الفسخ كما
 سياتي بعد سطرين فالوجه ان يعمل بان الفسخ بعذر لا يصح
 بلا رضا وقضا في الاصح ولم يوجد فبقي العقد علي الاصح
 كما كل فعل هو سبب نقص المال او تلفه فهو عذر لفسخه
 كالواستاجر له يقصر ثوبه او يخطط او يقطع او يبي سنا
 او يزرع ارضه لم يدم له فسخ والمجام بخير علي العمل ان يتمكن
 ايضا العمل بلا ضرر بلحقة واما الاستاجر فلا خيار يسلم
 للمجام فت اراد اخذ ثوبه من الصباغ او القصار قبل تمام
 العمل بحسب من الاجر ليس بذلك ان العقد لازم فلا
 ينقض اخذها فسخه ثم دفع ثوبا للعمل الي قصار او صباغ
 او غير ذلك الساج فخير الاجر الاخذ وحلف ثم افر وجا
 به نحو لا فلو عمل قبل مجرده فله الاجر ولو عمل بعده ففي القصار

الثوب لرب بلا اجر اذ ليس في الثوب عين قائم لو اعطاه الثوب
 وضمنه قيمته ايجز في كسبه وفي النسيج الثوب للنساج
 وضمن مثل غزله لنفسه بجوده يقول الحقيز ذكر في فتاوي
 قاضي خان في تعليل مسئلة اقتصار ائمه بما جرده صار غاصبا
 وبطلت الاجارة فاذا اقصره بعد ذلك فقد قصر بغير عقد
 فلا يستوجب الاجر انتهى ووجه كون الثوب للنساج هو
 ما سرفما يتقطع به حق المالك وما لا يتقطع ان من غصب
 غزلا فله ملك الناصب ويضمن للنصب منه مثل غزله
 ثم انه لم يذكر هنا في حكم عمل الصباغ بعد جوده ولما
 ينبغي ذكره ايضا وذلك هو ما سرفما لا يتقطع به حق المالك
 ان من غصب ثوبا فصبغه به الا انه خالف في صفة ما امر به
 بان اشبع او قصر في الاشباع حتى تعيب تغير ماله ترك الثوب
 وضمنه قيمته ابيض او اخذه باجر مثله لا يجاوز ما سرفما قال المالك
 امرتك بصفر وقال الصباغ امرتني بزعفران يحلف المالك
 لانه لو اقر به لزمه بلا حيار فاذا انكر يحلف وهذا بخلاف
 مستصحب قال هذا ليس علي ما امرتك به وادعاه الصباغ
 لا يحلف المستصحب اذ يدعي عليه شيئا لو اقر به لا يلزمه
 ويكون محيرا فاذا انكره لا يحلف قاضي خان امره ليصبغه
 بزعفران او بقم فصبغه بشي اخر ضمنه المالك قيمة ثوب
 ابيض وترك الثوب عليه او اخذه واعطاه اجر مثله لا يجاوز
 ما سرفما امره ليصبغه اصفر بصبغ ففعل ثم اختلفا في الاجر
 فقال الصباغ بدرهم وقال المالك بدنانق فاي برهن تقبل
 ولو برهن تقبل بينة الصباغ ولو لم يبرهن ينظر الي ما زاد
 الصبغ في قيمة الثوب فلو درها او اكثر فالقول للصباغ يعطي
 له درهم بعد ما حلف بالله ما صبغ به اذ غفر ولو اقل من اذ غفر

فالقول

فالقول للمالك بيمينه على ما ارعاه الصباغ ولو زاد في قيمة
 الثوب نصف درهم يعطي نصف درهم بعد حلفه كما مر ولو
 نقص الصبغ الثوب فالقول للمالك بيمينه الغناوي رفع ثوبا
 الي صباغ ليصبغه فضاع الثوب وقد علقه بغيره من
 الثياب على خشبة مقروضة او حصل مدور ان كان ذلك
 خارج الدكان يضمن والا فلا ضمان للصباغ وفي ذكر رفع
 الي صباغ رهبا ليعمل سوارا وسوجا والنسج لا يعلم هذا
 الصباغ فاصح الذهب ورفع الي من يسبح فسرقة من الثاني
 قالوا لو رفع بلا اذن المالك ولم يكن الثاني اجير الاول
 ولا تلمينه ضمن ايها ماثا عندها وعند الامام يضمن الاول
 واما الثاني فلو سرق فله بعد تمام العمل لا يضمن لانه لما فرغ
 صار مورعا فاما ما دام العمل كان يده يدها من التصرف فيه
 بلا اذن مالكه وعند الامام مورع المورد لا يضمن ما لم ينصرف
 في العريضة بلا اذن ربها ومرجبه في ضمان النساج ببعض
 زيادة فليظن هناك قاضي خان رفع الي صباغ عشرة دراهم
 وقال زرفهها درهمين يكون ذلك ضمانا علي واحمل قلما وذلك
 اجر درهم فقال الصباغ زدت وانكره الا مرقا لمحمد بن الحنفيا فاذا
 حلفا بخير الصباغ رفع اليه القلب واخذ ختمه وواثق اورر
 علي الا عشرة دراهم واخذ القلب امر رجلا لينتقم اسمه
 في قص خاتم ففعلت ونشئ اسم غيره بخان الخاتم ضمان الحلاج
 وفي فتاوي قاضي خان رفع الي نداق جبة وقطنا وامره ان
 يزد من عنده شيئا في الغطن فقال النداف دفعت الي عشرة
 اسكتير وزدت من عندي عشرة فزده عشرة ووقا
 الدافع دفعت اليك خمسة عشر وزدت خمسة فالقول للنداف

ولو قال ادفع رفعت اليك خمسة عشر وامرتك ان تزيد
ضمنه عشر وقال النذاف رفعت عشرة وامرتني بزيادة
مثلها فالنذاف ان شاذق النذاف ودفع اليه عشرة اساتير
فطن صمان النجار امر نجار ليسك له سمك البيت فسك
وقام على حاله ثم سقط بلا فعله فلا اجر ولا ضمان وكذا لو
سقط كما قام من عمله وانكسرت الاجزاء استاجر اجير اليه
حابطا او نجف بيرا في ملك المستاجر ففعل ثم انها ارتجت
الاجر وليس على الاجير اصلاحه ولو امره ليجف بيرا في الغارة
فانهار قبل التسليم لا يجب الاجر ما لم يصلح ويسلم اليه ففعل الحظ
رجل استاجر ففعله لاخراج المباح فسقط فاصاب انسانا
قبل فراغه من ضمن رب المال استعان ولو امره بالبناء او نجف
البيروني الطريق فوقع فيها انسان ضمن النعم قبل الفراغ اوجده
صمان الحفار وقد فتاوي قاضي خان استاجر حصارا وبين
له مكان الحفر وعمقه وتدويره باجر مسهي جاز فان حفر بعض
ما شرط عليه فاستقبله جبل لو امكنه الحفر في ذلك الا
انه يشتد عليه الحمل يجبر عليه وكذا لو ظهر الماء في البئر
قبل بلوغ منتهي ما امر به فان استطاع الحفر في ذلك لم يزم
والا يكون عذرا ولو استاجر حفر قبرين لم يضمن موضع الحفر
في موضع اخر لا اجر له وان لم يبين الموضع صح العقد استحل
فينصرف الي الحفر في مقبرة تلك المحلة وكذا لو لم يبين عمقه
ولا عرضه جاز وينصرف الي المتعارف وكذا لو لم يبين له
لحد او لا شفا ولو استقبل الحفار في البئر او القبر حفرة
لا يزار له في اجره كما لا ينقص منه للين المكان وحشو التراب
على الحفار استحقاقا اختلف الاستاجر والحافر بعد حفر
ضمنه اذرع فقال الحفار شرطت كذا وقال المستاجر

شرطت

شرطت عشرة اذرع قال لقول المستاجر سميته واعطاه من الاجر
بحساب ذلك ويجلف الحفار على دعوى المستاجر ويترك
الاجارة فيما سمي ولو اختلفا في هذا الوجه قبل شرط وعنه
في الحفر تحالفا وتزادا استاجر حفر له حوضا عشر في عشر
بعضة رراهم وبين عمقه فحفر خمسة في خمسة كان عليه ربع
الاجر ان عشرة في عشرة مائة وخمسة في خمسة خمسة وعشرون
فهذا اربع الكل فيلزم ربع الاجر صمان الغلاف وخفه كوراف
ومجلد ر رفع مصحفا ليول فيه ورفع غلافه معه اوسيا الي
صيتلي ليصقله ورفع جفنه معه فسرق لا يضمن الغلاف
لانه موزع فيه وعن محمد ضمن الكل للتمعية ولو رفع مصحفا ليعمل
له غلاف او سكين ليول له نصا يا فضاء المصنف او السكين
يبر ان الاستاجر ليعمل في غيرهما لا يضمنهما وهما لا يتبعان
لذلك العين بخلاف ما مر فصار فيها لمودع ويضمن الامام
كاسر وكذا لو رفع ثوبا ليرفوه في سند بل لا يضمن السند بل
فقط رفعه الي وراق مصحفا مع غلافه او نحو سبغ مع غمده
ليصلح المصحف او السيف لا الطرف او بالعكس فسرق ضمن
ما قصد اصلاحه عندها لا الاخر لان انفصال الجمع العتاد وكسب
اما على قول الامام فلا يضمن الا ما هلك بجنمه او بالتقصير
في الحفظ كالمودع وعليه الفتوى فحين رفع مصحفا الي وراق
ليجلده فاسرف به ضمن ثم لا يضمن اذ المودع لو سافر بودعية
لا يضمن ولا يقال انه موزع باجرة فيضمن اذ الاجر ليس على الحفظ
وهذا الذي اشار اليه حسن اذ الودعية بلا اجر لا يضمن اذ ليس
لثة عقد حتى يتعين مكان العقد للحفظ وفي الودعية باجر انما
يضمن لتعين مكان العقد للحفظ وهنا ما امره بالحفظ مقصودا
بل امره بالحفظ ضمنا في الاطاعة وفيها يتعين مكان العقد

فكذا ما في ضمنها فلذا يضمن ضمان الطباخ استاجره ليطبخ طعاما
للوليمة فانفسه بان احرقه او لم ينضج ضمن لانه اجر مشترك
ضمن جنانية يده ضمان الملاح غرق سفينة فلو من ربح اصابها
او مروج او جبل صدمها بلامد الملاح وفعله يراوفاقا
ولو فعله بان جاوز العارة ضمن وفاقا وكذا لو لم يجاوز عندنا
لما مر ولو دخلها الما فافسد متاعا فيها فلو يعلم وسده ضمن
عندنا ولو بلا فعله ضمن عندها لا عند الما لو امكن التحرر
والا برى وفاقا وهذا كله لو لم يكن رب المتاع او وكيله في
السفينة فلو كان لا يضمن في كل ما مر ان الم بحالف بان لم
يجاوز المعتاد ان محل العمل غير مسلم اليه قاضي خان ملاح وضع
في السفينة متاعا باجرة فغرقت السفينة من ربح او مروج
او شيى وقع عليها او صدم جبل وهلك المتاع لا يضمن عند
الامام وان غرقت من سده او نجا لجنه او خد ضمن لان ذلك
من جنانية يده وانما لا يضمن الاجر فيما تلف بلا فعله ولو رب
المتاع او وكيله في السفينة لا يضمن الملاح ان المتاع حينئذ في
يد ربه الا ان يصنع الملاح فيها شيئا او يفعل فلا يتجد فيه
الفاسد فحينئذ يضمن ولو انكسرت السفينة فدخل فيها الما
فلو بفعل الملاح ضمن والا فلا ضمان الخفاف رفعه الي خفاف
جلد الخمر زخفا وسمي الاجر والعذر والصفة فاقا به فلو
وافق ما امر به بلا فساد امر به بقبوله بلا خيار ولو خالفه
تخير ربه ضمنه جلده او اخذ الخلف واعطاه اجر مثله يقول
الحقير الظاهر انه مفيد بعدم مجاوزة اجر مثله عن الاجر المسمي
لما مر في نظائره والله اعلم ضمان الحداد ونحوه كالصغار
صنع دفعه الي حداد خديده يصنع عينا سواه باجر فجا به
علي ما امر به امر ربه بقبوله بلا خيار ولو خالفه جسد بان

امره بقدم يصلح للتجارة فضمنه قد وما يصلح لكسر الخطب ضمنه
ربه مثل حديد او اخذه واطماه اجره وكذا حكم كل ما يصلح
الي كل صانع ولو احرق شرا او ضرب الحداد ثوب ما رضمن
وقدم تفصيله في يضمن بالنار من هذا الفصل قاضي خان
رفع شبهها الي ضمان ليضرب له طب او وصفه لم يضر به كوز
اخذ المالك الكوز واعطاه اجر مثله لا يجاوز به المسمي او ضمنه
مثل ذلك الشبه ضمان الجراح وفي فقط ليس علي فساد
وبزراع وحجام ضمان السراية لو لم يقطعوا زيادة علي قدر
معهود وما ذون فيه فلو شرط عليهم عمل سليم عن السراية
بطل الشرط اذ ليس في وسعهم ذلك ولو شرط علي انصاف
عمل لا يسري صح لانه في وسعهم كذا في وفي فقط لا شرط
علي حجام وبزراع وفصاد وختان عملا لا يسري بطل الشرط
اذا ليس في وسعهم اذ لا يمكن التحرر عن السراية لانها تبني علي
قوة الطباخ وضعفها في تحمل الالم بخلاف القصار فان قوة
الثوب ورقته يعرف بالاجتهاد فلذا يضمن ما تخرق من رفته
فلم يضمنوا ما سري وفاقا هذا لو فعل فعلا معتادا ولم يقصر
في ذلك العمل بان يقال له بالعارسية برئت اجته مصلحت
التجار بكونه كرون اما لو فعلوا بخلاف ذلك ضمنوا سئل
صط عن فصاد جا اليه فن وقال افصد في قصده فصاد معتادا
قات به قال يضمن قيمة الثمن ويكون علي عاقلة انصاف لانه
خطا وكذا الصبي تجب ريته علي عاقلة انصاف وسئل عمر قصده
فما باو تركه حتى مات بسبب لانه قال يقاد فنية جراح اخطا
وقطع الذكر ضمن وكذا في قلع السن ويصدق الامران لم
ياذن في هذه وسئل يج من صبية سقطت عن سطح فانفق
راسها فقال كثير من الخذاق ان شققتم راسها تموت

وقال احدثهم ان لم تشقوه اليوم توت وانا اشق واسبى فاشق
 وماتت بعد يومين هل يضمن فتا مل مليا ثم قال لا اذا كان
 الشق باذن وكان معتادا لا فاشقا خارج الرسم فقبل انما
 ان خوا بنا على انه علاج مثلها فقال ذلك لا يوقف عليه
 فاعتبر نفس الاذن قيل له فلو كان قال هذا المراح ان
 ماتت فاننا ضامن قال لا قاضي خان رجل امرختنا ليجنن
 صبياله ومريت الحديدة فقطعت الحشفة ومات الصبي قال
 محمد يكون علي عاقلة الختان نصف الدية لانه مات بتعليلين
 احدهما ما دون فيه والاخر غير ما دون وان عاش الصبي فلي
 عاقلة الختان كل الدية لانه خالف بقطع الحشفة وقال محمد
 في محل اخر من فتاواه ايضا ختان قطع الجلدة وبعض الحشفة
 ان لم يمت المختون من ذلك كان علي الختان في نقص الحشفة
 حكوتة عدل وان قطرها كلها فان لم يمت فعليه تمام الدية
 وان مات من ذلك فعليه نصف الدية استأجر محاميا
 ليقل له سنا فقال صاحب السن ما اسرتك بقلع هذا السن
 فالتول له ويضمن الغالة ارسل السن وان شرط علي بزراع
 وحمام وفصار وقال السن العمل الصحيح روى الغبار لا يبيع
 شرطه ولو شرط علي الفصار العمل على وجه لا يخفى به
 الثوب صح الشرط لان ذلك مقدور له خلاصة امر محاميا
 ان يقلع سنه ثم اختلفا فقال اسرتك ان تقلع فخر هذا السن
 وقال المحام اسرتني بقلع هذا السن فالتول للاسر ولو قلع
 ما اسره لكن سن اخر متصل بهذا السن فانقلع لا يضمن محام
 حجم او بيطا ربيع او ضئان فتمت فانت لم يضمن بخلاف فصار
 لكن هذا اذا لم يجاوز موضع العمل فان جاوز الختان فقطع
 الحشفة في النواذر ان مات فعليه نصف بدل النفس وان

برافكا لبدل النفس وفي شرح الطحاوي لو قطع الحشفة
 فعليه القصاص ولو قطع بعضها لا قصاص عليه ولم يذكر ما اذا
 يجب عليه وفي الفتاوي الصغرى يجب حكوتة عدل ضمان
 الطبيب ونحوه كما لجمال قتيبة رجل يدعي علم الطب ضمن بخطابه
 وزيارته خلاصة كمال صبر روا في عين رجل فذهب ضوئها
 لا يضمن بالختان الا اذا غلط فان قال رجل ان انه ليس
 باهل وهذه اسم سوء فعلم وقال رجل ان هو اهل لا يضمن
 فان كان من جانب الكمال واحد ومن الجانب الاخر اثبات
 ضمن الكمال ولو قال الرجل راوي بشرط ان لا يذهب البهر
 لا يضمن ضمان الحمائي ونحوه كما لثاني رجل دخل الحمام وقال
 للحمائي احفظ الثياب فخرج ولم يجد ثيابه فلو اقر الحمائي
 ان غيرة رفعها وهو يراه وظن انه يرفع ثيابه بنفسه ضمن ان ترك
 الحفظ ولم ينع الغائب ولو قال رايت احدا رفع ما لك
 الا اني ظننت ان الرفع انت لا يضمن ان لم يترك الحفظ
 لما ظن ان الرفع هو ولو سرق وهو لا علم به بيرا لو لم يذهب
 عن ذلك الموضع ولم يضمن وهذا قول الكل اذ الحمائي مودع
 في حق الثياب لو لم يشترط له شيء باز الحفظ الثياب ولو
 شرط له ذلك وكان له اجرة بازاء الانتفاع بالحمام والحفظ
 فهو على الاختلاف يقول الحقير اراد انه يبرأ عند الامام لا عندهما
 لانه امر مشترك قال رجل استأجر الحمائي لحفظ ثوبه وشرط
 عليه الضمان قيل ضمن وفاقا وقبل الشرط وعدمه سواء به
 يعني وقدم في ضمان الاجير قاضي خان وضع ثيابه في الحمام
 والحمائي يراه وينظر اليه فليخرج لم يجدها قال محمد بن سلمة
 ان ضيق الحمائي او راي غيرة رفع ثيابه ضمن وقال الصغار لا يضمن
 والصحيح قول ابن سلمة لان ذلك استخفاف منه عبارة

وكذا الوضوح رجل ثوبه عند جالس في موضع ولم يقل له ا حفظ
وسكت الجالس ولم يقبل ولم يرد كان مودعا فلو ضميم
ضمنه وضع ثيابه عند الحماني فخرج رجل من الحمام ولبس
ثيابه ولم يدسها ثيابه او ثياب غيره ثم خرج رجل من الحمام
وقال هذه ليست ثيابي وقال الحماني فخرج رجل ولبس
الثياب فظننت انها ثيابه ضمن الحماني ان ترك الحفظ وضع
ثيابه عند الحماني وقال احفظها وقبل الحماني وشرط عليه
النضار ان اتلفت فلي خرج من الحمام لم يجدها فقبل ضمن
الحماني عند الكل قال النقيب ابو جعفر شرط النضار ان
في الامانات باطل وذكر في المستقي ما يوافق خلاصه وجه
يقتضي وضع ثيابه بمراي من عمن الحماني ولم يقل بلباس ثيابه
ثم خرج ولم يجده فلو لم يكن للحماني ثيابي حاضر ضمن الحماني
ضمن المودع ان الوضوح بمراي عمنه استخفاظ ولو لم يثابي
حاضر بمراي الحماني ان هذا استخفاظ الثيابي لا الحماني
الا ان نص على استخفاظ الحماني بان قال له ابن اضع
ثيابي فاستار الحماني الي موضع فوضع ثمنه ثم رفعه رجل
فلم يسمع الحماني لما ظنه المالك ضمن الحماني في الاصح ان قصر
فيما استخفاظ قال العمادي وهذا يخالف ما سرفي اول هذه
المسائل وهو نظير ما ورد دخل رجل خانا فقال الخاني ابن
اربطها فقال هناك فربط ولم يجدها فقال الخاني اخرجها
صاحبك لبعثها ولا صاحب له ضمن الخاني ان قوله ايست
اربطها استخفاظا وشارقة الخاني الى مكان اجابة فصار مودعا
قصر في الحفظ يقول الحقير المراد بقوله ما سرفي اول هذه
المسائل هو ما سرفي قبل صحيفة تغلا عن من قوله ولو قال
رايت احدا رفع مالك الا اني ظننت ان الرفع انت لا يضمنك

جس نزع ثوبه بمحض الحماني فخرج فوجد الحماني ناعيا ولم يجد
ثوبه فلو نام قاعدا يبرا ولو مضطجعا بان وضع جنبه على الارض
قبل يضمن وقيل لا ان يؤم مستورا ومستورع عند الامانة مضطجعا
بعد حفظا عارة قاضي خان قالوا ان وجهه ناعيا قاعدا لا يضمن
لانه مستيقظ حيا فلم يكن تاركا للحفظ ولو مضطجعا واضعا
جنبه على الارض ضمن لانه تارك للحفظ خلاصه نام الثياب
فسرق الثياب ان نام مضطجعا ضمن الثيابي لا لو نام قاعدا
ولو خرج الثيابي من الحمام فضع ثوبه ان تركه ضايبا يضمن
وان امر الخلاق او الحماني اوس في عماله ان يحفظ لا يضمن ونفسير
العيال سرفي الوردية رجل خرج من الحمام وقال كان في جيب ذراعي
ان لم يبق الثيابي فلا شيء عليه وان تركه ضايبا يضمن وان لم يضع
الجواب الامام وجواب سوم وجواب الصلح قد ذكر في صحتان
الاجير المشترك رجل لبس ثوبا بمراي عمن الثيابي فظن الثيابي
انه ثوبه فاذا هو ثوب الغير ضمن الثيابي في الاصح ان رجل رفع
ثوبه الي جاسه دار وهو الثيابي فعلى الاختلاف عند الامام
يبرالاعندهما لانه اجير مشترك فص اسرة دخلت الحمام ودفعت
ثوبها الي الثيابية فخرجت ولم تجد ثيابها ان كانت هذه اول
امرأة دخلت في هذه الحمام لا تضمن الثيابية وفاقا لو لم تعلم
انها تحفظ الثياب باجر لانها اذا دخلت اول مرة ولم تعلم بذلك
وما شرطت لها اجرا على الحفظ ان ايداعا والمودع لا يضمن
وفاقا الا بالتصريح ولو دخلت قبل هذه ودفعت ثوبها الي الثيابية
واعطتها اجرا تبرع الامام لا عندها لانها اجير مشترك والتخار
في الاجير المشترك قول ج وقيل هو قول م ايضا ويقتضي بقول الامام
ان الثيابي لا يضمن الا بما يضمن المودع قال ج وينبغي ان يكون
الجواب عند سوم على التفصيل لو كان الثيابي اجير الحماني

ياخذ منه كل يوم اجرا معلوما لهذا العمل يراوفا قايمة تليد
 القصار والمودع يقول الحقير يعني ان الثياب يراو ويضمن
 الحامي كما يضمن القصار ونحوه ما اتلفه تليده بلا تعدد اسالو لم
 يكن الثياب اجرا الحامي يضمن الثياب عند الحاجة لا عند الحاجة كما مر
 الطمان وفي ان حمل برغره الي الطاحونة ووضعها في صحنها
 وامر الطمان ان يدخله في الدليل في بيت الطاحونة فلم يفعل
 حتى نقب وسرق فلوعلي الصحن خابط مرتفع قدره سالا
 يمكن الا ينسورا لا يسلم برياً فخص مستاجرا شيئا مستاجر
 راضا ما ندمت امره وان بعض اوقات را برز ند ضمن المستاجر
 من رجل اجر طاحونة وجعل البر في دلو فذهب البر من الدلو
 الي المالا يضمن رب الطاحونة ان البر بيد مالكه فعليه حفظه
 وقا هذه فقط يضمن كل من طمان وبيع وسار بالخلط
 الا في موضع يكون الطمان مازونا بخلط عرفا ومرجسته فيا
 او اخر الفصل السادس والعشرين ضمان المزارع وفيه اكار
 ترك سقي الزرع حتى فسد ضمن ويضمن قيمة يوم تركه السقي
 ولو لا قيمة للزرع في ذلك تقوم الارض مزرعة ومزرعة
 فيضمن فضل ما بينهما بخلاف ما لو سق الما من ارض حتى هلك
 زرع عطشا لم يضمن المزارع شيئا ولو اضر الاكار سقيه تاخيرا
 بمنع الناس لم يضمن ولو تاخيرا غير متعارف ضمن ولو ترك الزرع
 حتى اصابته افرة من اكل الدواب ونحوه ضمن ان كان حاضرا او امكنه
 دفعه ولم يدفع ولو لم يمكن دفعه لا يضمن ولو اكله الجراد ضمن
 ان امكنه طرده والا فلا والحاصل انه في كل موضع ترك الحفظ
 مع امكانه ضمن لا بدونه عده عده ترك سد شجرة بظرفها
 البر كشجرة يمين وكرم او اخره حتى اصابه البر ضمن قال
 للاكار اخرج البر الي الصحرا لانه رطب فاخر فسد ضمن

ولو ترك التشذيب وهو ضار كرهه فهو كترك السقي
 فصط لو ترك الكرم ولم يترك احدا يحفظه ودخله الما وسقط
 حابطه وهلك الزراعيين وهو شجر العنب ضمن قيمة الزراعيين
 لا الحابط ان يجب عليه حفظها لا حفظه ولو علي الزراعيين عنب
 لا يضمن ان حفظه لا يلزمه لان ما كان بعد بلوغ الثمار والزرع
 يكون عليهما ولكن يجب نقصان الزرع اذ حفظ الكرم بمرسه يقوم
 الكرم مع العنب وبدونه فيرجع بفضل ما بينهما الي واحد هاهنا سقيه
 قال م يجبره علي ذلك فلوا يضمن هلك لا يضمن قال ت وبه
 ناخذ فكان ينبغي ان يرفع الامر الي القاضي فلو سق بعد
 ضمن فت لو ابي فسد الزرع قبل الرفع الي القاضي لا يضمن
 قال بعضهم انما لا يضمن العامل لو قال له رب الارض بدواب
 بيا وورمين را ابده اكر رب الارض اورد واسره بالسقي
 فابي ضمن اجماعا كذا اهلك الكار لم يضمن الزرع حتى فسد
 اختلف فيه المشايخ والمختار انه يضمن وما كان بعد بلوغ الزرع
 ونهايته وجفاه فهو عليهما حتى يتقسما وما قبل بلوغه مما يصلح
 به الزرع فهو علي العامل الجملة في فصط وفي ت قال رب
 الضيعة لا كاره اخرج هذا البر الي الصحرا وهذا الجوز او الجوزق
 فانه رطب فاخر فسد لو قبل الاكار من رب الضيعة ثم لم يفعل
 ضمن قيمة الجوز والبر الفاسد له قال القاضي اذا لم يوجد من الرطب
 مثلا ضمن القيمة كسقي مزارع زرع خلاف ما امر به بصير محالفا
 اضر ذلك بالارض او لا بخلاف الاجابة ضمان المستبقي يقول
 الحقير البضاعة هو دفع المالك ماله الي اخره بشرط جميع الزرع
 للمالك كذا في الدرر والغرفش ارسل بضاعة مع رجل الي
 بلده عند رجل اخر وقال له خذ بيتا لاجل بضاعتي وضعها فيه
 ففعل ثم اخرج منه ووضع في بيت نفسه فلوا استوي البتان

حرزا يبري وهذا ظاهر واخذ البضاعة لوتركها في حجرة في ذلك
البلد واغلق الباب لا يضمن ان لا يلزم حمل البضاعة جماعة
خرجوا من بلد وكان كلهم ونزولهم في السفرة واحدة
ومع احدهم بضاعة فادعاه عند احدهم ضمن ان لم يصيروا بهذا
القدر كل واحد بمنزلة من في عياله ولو دفع الى اخر بضاعة
ليذهب بها الى مروي فباعه في هذا البلد وذهب بثمنها الى مروي
فلما اخذ الثمن لا يضمن للرضا ان حصل الزرع بلا ضرر ولو لم
يخذ ضمن قيمة المتاع لفحصه بيع وتسلم ويضمن الثمن للشري
لو هلك الثمن في الطريق كتم اضعف مالا يشتري به شيئا
فشراه فلم يتهب له الرجوع سريعا فبعث البضاعة مع بعض
سالمه بيد رجل ليوصلها الي المالك فاخذ هذا المال في الطريق
ظلم ضمن المستضع فقط اضعف مالا يشتري به شيئا
فبعث المستضع الى سمسار فشري به السمسار وبعث
الي صاحبه فهلك في الطريق لا يضمن المستضع ولو لم يقل
ان بضاعة والمسئلة مجالها ضمن الا ان يشتري السمسار
بمخضنه والفرق ان المستضع وكيل فوض اليه الراي فلا
يضمن بدفعه الى اخر كذا عن وفيه قال محمد استحسن ان يجعل
البضاعة كضاربة من كل ما يجوز في المضاربة يجوز في البضاعة
لكن المضارب يملك بيع ما شري والمستضع لا يملك الا بدع
والاجزاء لا يملكها فلما اضعف مالا كذا يضمن ايها شأ ولو
سلم ورجع فلكل من المال من ولو اضعف مالا يشتري به قنبا
او غيره فشراه بمحضه وانفق بعضه عليه لا يضمن وكذا الكرا
عليه ولو شري بثلثه وانفق عليه من ماله كان متبرعا وكذا
المضارب ولو شري ببعضه ثم مات المستضع لم يشري

بالباقى

بالباقى وانفق في كرا وانفق في الشرا ضمن علم بوجه اول وفي
الانفاق ضمن لو علم والالم يضمن استحقاقا وليس للمضارب
شرا شي بعد موت المالك ولو لم يعلم به كاستضع صلا تلف
البضاعة عند المستضع فصالحه المستضع حاز ولو صالحه
على القيمة واكثر لالوسط وليس لو كيل بيع حط الثمن عند
الاسام وم وصار المستضع وكيل فضا رينا لوسط شيئا
لم يجز بيع المستضع في لظ فهو وكيل البيع حاز عندها لا عند
من فتن باع البضاعة فشري بثمنها فقال رب المال امرتك
ببيع لا بشرا وقال المستضع شريته لك يا ربك صدق رب
المال يمينه لانه انكر الاذن باعها شبيته لو قال له المالك
يج واشترى بثمنه كذا لم يجز بيعه ان علم ان مراده بنقه ولو اطلق
بقوله ج فلم يبعه شبيته ضمان الخامس بعث الى الخامس امرة
فبعثها امرأة الخامس في حاجة فشرى بثمن امراته عند
الاسام وعندها يضمنها او الخامس لانه امر مشترك استحقاقا
الى الخامس بلا اذن فقال رد ردها صدق ومعنى ردها ان يامرها
بذهاب الى بيت ربها ما لو اخذها من الطريق او من بيت المالك
بلا اذن لا يصدق ان امرة انت الى الخامس بلا اذن ردها طاعة
بالبيع ثم ذهبت ولا يدري وقال الخامس رد ردها عليك صدق
لانها انت اليه بطوعها فكانت امارة عند تفسير ذلك ان
الخمس لم ياخذها حتى يصير غاصبا ومعنى الرد امره اياها
بذهاب الى منزل ربها وكان الخامس منكرا للخصب قاضي خاتمة
لو هلك الثمن في يد الخامس لا يضمن لانه امر مشترك فلا يضمن
ما هلك عنده ضمان الجنين وفي فن حرة تمت سقوط جنينها
فالتقت ميتا فعلى ما قلتهما الغرة زوجها هذا الوفاة بلا اذن
زوجها فلما اذن فلا ضمان فن اسقطته المختلعة لا سقاط

العدة فعلها الغرة زوجها ط شرب د وابل تعد استا ط
 سقط لا غرة عليها قال البخاري لو سقطت سقطت فليس عليها
 الا التوبة ولو كان جنينا فعلها غرة لو نكحت قس سقط الجنين
 بشئ عملته فعلها قلته فسمائة ورضع في سنة لو ارث ابا
 او غيره ولو لا عاقلة في مالها في سنة وتاويله ما من التوبة
 عليها الغرة وان لم تعد ولا كفارة عليها في قول الامام ومحمد
 ولا يرث وقال بعضهم عليها الكفارة قاضي خان حاصل سقطت
 ولدها جليج قالوا ان لم يبتن شئ من خلقه لا تأثم قال رضي
 الله عنه ولا اقول به اذا المحرم اذا كسر بين الصيد يكون حاشا
 لانه اصل الصيد فلو كان مواخذا بالجزائفة فلا اقل من ان يلحقها
 اثم هنا اذا سقطت بلا عذر الا انها لا تأثم اثم القتل وان
 سقطت بعد ما استبان خلقه وجبت الغرة مريضه ظهر
 حملها وانقطع لبنها وليس للزوج ما يستاجر به النظر وخاف
 هلاك الولد قالوا يباج لها ان تعالج في ستر الدماء ما دام
 الولد نطفة او علقة او مضغة لم يخلق له عضو وقد روي تلك
 المدة بمائة وعشرين يوما وانما اباحوا لها افسار الحمل باستئصال
 الدم لانه ليس بآدمي فيها لصيانة الادمي وان اعزل الرجل
 عن المرأة بغير انزاعها ذكر في الكتاب انه لا يباج قالوا في زماننا
 يباج لسوا الزمان فمان ربه الوردية وفي القنية راد الابق
 لو استعمل في حاجة في الطريق ثم ابق منه بعض من حقيقته في
 غصب القن ط. عبد مات عند اخذه اوابق فلو شهد حين
 الاخذ انه اخذه ليرده يبرأ ولا يجب تكرار الاشهاد ويكفي
 مرة بحيث لا يقدر على كتمه اذا سئل وكذا اللقطة وكذا
 ترك الاشهاد مع اسكانه ضمن لا عندس ولو انكر المولي
 اباقة صدق بيمينه فضمن الاخذ اجماعا ان ظهر من الاخذ سبب

الضمان وهو الاخذ بلا ادن مالكة وادعي السقط وهو الاذن
 شرعا ضمان المتعقد وفي قس اخذ لقطة ولم يشهد ولم يسمع
 ان عرفها وقال اخذتها لنفسك ضمن عندها لا عند الامام ان
 صدق مالها انه لقطة ان الظاهر ان العاقل لا يقضي ولها
 ان المتعقد افرسب الضمان وهو الاخذ وادعي ما يبريه وهو
 الاخذ للرد عليه البينة لو تمكنا من الاشهاد وان لم يكن تمكنا
 لعدم من يشهد او خوفه من اخذ ظالم فالتقول له بيمينه وفاقا
 وحدها ولم يجد عندها من يشهده اشهد من يجده بعد ذلك
 فان وجد من يشهده وجب وزجرها شهادتها ضمن لذكر الاشهاد مع
 الغرة عليه قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي ان يكون
 الابق كذلك يقول الحقير هذا من قبيل تحصيل الحاصل ان الذي
 ذكر قد مرنا والحب ان كيف شي ما قدمت يداه قبل اطر
 غلام ط من قوله ولو ترك الاشهاد الى اخره نوع اخر في ضمن
 بالقبض والحس وما لا يضمن بهما يقول الحقير ما ايل هذا
 المحك ذكرت في جامع الفصولين في اضر التصرفات الفاسدة
 لكن ما رايت كمال ما سبقتها بالضمانات اضر ذكرها الى هنا
 ففي صق المقبوض يبيع باطل امانة عند بعضهم ان العقد لم يعتبر
 فبقي القبض بان المالك وعند البعض مضمون مخ ضمن عند لا عند
 الامام قاضي خان المقبوض على سوم الشرا لا يكون مضمونا الا
 بعد بيان الثمن في ظاهر الرواية فنصط الثمن المقبوض يبيع باطل
 الصحيح انه مضمون كفا سده والمقبوض بفاسده ضمن مثله وقيمة
 في غيره كغصب ما قبض على سوم الشرا لوسي ثمنه ياتل الفاسد
 ضمن وفي المثالي مثله وفي غيره وبقيمته والقرض الفاسد يملك
 بقبضه ويضمن بمثله وقيمة كبيع فسد وما قبض برهن فسد
 ضمن باقل من قيمته ومن الدين كصحيحة وقيل لا يضمن وما

قبض بباطله لا ضمن وفاقا وما قبض على سوم رهن ضمن
بأقل من قيمته ومن الدين وقيل ضمن بقيمة كما قبض بجهة البيع
عده رهن قنا لقرضه الفاهلك الثمن قبل اقرضه فعليه
الالف انما قبض بحكم الرهن ولو قال اقرضني وخذ الرهن
ولم يسمي القرض فاخذ الرهن وهلك في يده ضمن قيمة الرهن
لا يبطل بالتعاسخ قبل رده فيضمن بأقل من قيمته ومن الدين
وللمرتهن حبه بعد الفسخ فغني ربه تبرعا فهلك الرهن
فللمتبرع اخذ ما دفعه رهن هلك في يده متهمة بلا حبه
يهلك اماته بخلاف ما بعد ايفارينه ولو حبه ضمن القيمة
وفاقا وبعد الحوالة مضمون حتى لو احوال بدينه فهلك الرهن
ضمن قبا لا استخانا ولو اراد الرهن بعد الحوالة اخذ الرهن
قيل له ذلك وقيل لا كذا في العدة مخ رهن عينا اخر كان الرهن
الاول ثم هلك الا ولا يهلك اماته صل ما قبض بهته فاسدة
بضمف بقيمة شئ ضمن في روية لا في رواية وكذا في الصدقة
الفاسدة بضمن القيمة جاز الاجارة وفاسدها غير مضمون
على المستاجر وجاز الهبة لا بضمن فتصط الاصل ان كل ما قبض
بجهة التملك ضمن وكل ما قبض لا بجهة التملك لم يضمن ففي
فاسد شركة ومضاربة واجارة لم يضمن من دفع ثوبا الى رجل
ليبيعه على ان يارده على كذا فهو له هذه اجارة فاسدة
وبضمن الثوب يقول الحقير في اطلاق قوله هذه اجارة فاسدة
اشكال وهو ان المتبادر انه وكله ببيع وذهب وابع له الزيادة
بما سواه فالظاهر ان لا يضمن لانه اسين ووكيل اللهم الا ان
يصرح بكون الزيادة اجرة له او يكون المدفوع اليه من يبيع
باجرة كدلال ونحوه والله اعلم فتصط بضمن الموصر في اجارة
فاسدة ما قبضه من الاجرة والمحجوس في يد اجير لعله اثر

في العين كمالك وقصار وضاطر لم يضمن لو هلك ان حبه
لاجرة وله ذلك فلو ضاع من يده ولم تضمن عند الامام ولا اجر
له لهلاك الموقوف عليه قبل تسليمه وعندها يضمن ويغير مالك
ضمنه محولا وله الاجر او ضمنه غير محول ولا اجر له وكذا لو هلك
بلا حبه سقط الاجر ولم يضمن عند الامام ومن لا اثر لعله كمال
حبس الحمل او بيع او سائر حبس الثمن للاجرة يهلك
اماته لو حبه باجر ماله وعليه الاجرة ولو بدله امره ضمنه
ان ليس بحبه فيغير ضمنه محولا وله الاجر او غير محول ولا اجر
له ولو هلك في يد المكاري والحال وكل اجير ليس لعله اثر
من غير حبه وصنعه لم يسقط الاجر مخ لومع المالك الثوب
بالاجرة اختلف في العلم فلو اصطحا على شئ كان حبا يقول
الحقير الظاهر ان هذا الحكم ينبغي ان يجري في غير المالك ايضا
فمن لعله اثر في العين كنياط وقصار ونحوها والله اعلم ان
المحبوس في يد المستاجر بعد فسخ الاجارة لاستيفاء اجرة
محملا لا بضمن ولا يستط شئ من الاجرة سواء جازت
الاجارة او لا المحجوس بعد الافالة مضمون بالثمن هدد
وكيل شرائع الثمن من ماله وقبض المبيع فله ان يرجع به
على موكله لانه انعدت فهي مباركة حكيم فان هلك في
يده قبل حبه هلك من مال موكله ولم يسقط الثمن اذ يده
كيد موكله وله حبه لاستيفاء ثمنه اذ هو كبايع من موكله فان
حبه وهلك كان مضمونا ضمان الرهن عندس وضمان البيع
عندها وضمان القصب عندس فريقول الحقير وتفسر هذه
الاقوال هو ما في الثانية انه ان هلك بعد الحبس يهلك
بالثمن ويسقط الثمن عن الموكل عندها وعندس هلك
بأقل من قيمته ومن الثمن حتى لو الثمن اكثر من قيمته رجع

الوكيل بتلك على موكله وعند زفر يهلك على الوكيل كهللاك
المقصود ان عند الوكيل لا يهلك الحبس من الموكل فيصير
غاصبا بالحبس هذه ملتقط اتفق على اللقطة باذن القاضي وجا
صاحبها فله حبسها يسوفي النفقة وكذا راد الا بق وجعله
فلو هلك قبل حبسه لم يسقط النفقة والمجمل ولو هلك عند
لم يضمن ويسقط ان يصير بحسبه كرهن والبيع بخيار للبايع لو
هلك بيد مشتريه في مدة الخيار يهلك بالقيمة لا بالثمن ولو
الخيار للمشتري يهلك في يده بالثمن وكذا لو بخله عيب فلزم
البيع ويلزم كل الثمن صح المقبوض بحكم اعادة من جهة الفاضل
وحكم هبة منه او بحكم شراء او ودعة او اجارة او صدقة او من
مضمون على القابض فاذا ضمنها هل يرجع على الفاضل لا يرجع
الموهوب له والمنصف عليه والمستعير ويرجع المتاجر و
المودع والمرتهن بالقيمة والمشتري بالثمن لا السارق
من الفاضل وذكر ان المودع والمرتهن والمتاجر يرجعون
ان لم يملوا بالفصل لا لو علوا به ثم بيان ما ايل الضمان
بعون الملك الغلام الفصل الثالث
والثلاثون في الاحكامات وهي اسورة مهمة سنية و قد
خلت عن ذكرها اكثر الكتب الفقهية فن جملة تلك الاحكام
احكام السكوت وهو رضى في بعض المواضع لا في البعض وقد
ذكر اكثرها في جامع الفصولين بترتيب وزيد على ذلك
كثير منها في كتاب الاشباه والنظائر بترتيب لطيف بالاجاز
في البيان فلا جرم رايت ان اذكرها هنا جميع ما فيها مخلوطا
لكن بزماء حسن مربوطا فاعلم ان من القواعد الفقهية
انه لا ينسب الي ساكت قول كما في ما ايل منها من راجب
اجنبيا يبيع ماله ولم ينهه لا يكون وكبلا بسكوت المالك

ومنها لوراي القاضي الصبي والمعتوه او عبدها يبيع ويشترى
فككت لا يكون اذ نافي التجارة ومنها لوراي المرتين راهنه
يبيع الرهن فككت لا يبطل الرهن ولا يكون ما ذونا للبيع
وزاد في الاشباه قوله في رواية ومنها لوراي عمره يتلف
ماله فككت لا يكون اذ نافي التلاف ومنها لوراي عبده يبيع عينا
من اعيان المالك فككت لم يكن اذ نافيها لو سككت على
وطئ امته لم يسقط المهر وكذا عن قطع عضوه اخذ اسن
سكوت عند التلاف ماله ومنها سكوت المالك اذ باع رجل
ملكه وهو حاضر ليس برضا عند الامام وس خلافا لابن ابي
ليلى ومنها لوراي قنه او امته تزوج فككت ولم ينهه لا يصير
له اذ نافي النكاح ومنها لو تزوجت غير كفوف فككت الولي عن
مطالبة التفريق ليس برضا وان طال ذلك لان الموانع كثيرة
ومنها سكوت المرأة الغنية ليس برضا ولو اقامت معه
سنتين ومنها الا عارة لا تثبت بسكوت ومنها حلف لا يسلم
شفقة فلم يلها ولكن سككت عن خصوصته فيها حتى جلت
شفقة لا بحيث ومنها حلف لا يورض عن فلان حقا له عليه
شهر فلم يورض شهر وسككت عن تقاضيه حتى يصي الشهر
لا بحيث ومنها لو وهب شيئا والموهوب له ساكت لا تصح
سالم قبل قبلت بخلاف الصدقة كما سباني ومنها لو اجر قنه
او عرض للبيع او ساوم او زوج ففككت الفقه لا يكون
اقرارا برفقه بخلاف ما لو باعها ورهنه او دفعه بجنابة فككت
ايضا ومنها احد شرعي عنان قال لصاحبه اني اشتريت
هذه الامنة لنفسى خاصة فككت صاحبها فشرها لا تكون
له مالم يقل صاحبها نعم كذا في جامع الفصولين موافق للخلاصة
وعمرها وزيد في مختارات النوازل فاذا قال نعم فهي له غير

شيئ عند الامام ان الاذن ينضم هبة نصيب منه ان الوطى لا يحل
الا بالملك بخلاف طعام وكسوة يقول الفقير وفي الاشباه
فككت صاحبها لا تكون لهما وذكر هذه المسئلة فيما يكون
فيه السكوت كالنطق كل ذلك سهو واضح لمخالفة لما مرنا
من المعبرات واحتمال كون المسئلة خلافة فيها روايتان
تجيد ان لو كانت كذلك لتعرض احد من اصحاب المعبرات
المنقول عنها ثم اعلم انه خرج عن القاعدة السابقة ما يلى
كثيرة صار السكوت فيها كالنطق اي يكون رضا ومنها
سكوت البكر عند استيثار وليها عنها قبل التزويج وبعد
هذا التزويجها الولي فلور في الجديع قيام الالب لا يكون
سكوتها رضا ومنها سكوتها عند قبض مهرها لوقبض المهر
ابوها او من زوجها فككت يكون اننا الا ان تقول لا تقبض
في لم يجز القبض عليها ولا ببر الزوج ومنها سكوت الصبية
ان ابلغت بكر اكون رضا ويطل ببلوغها لا لو بلغت ثيبا
ومنها بكر حلفت ان لا تزوج نفسها فزوج ابوها فككت
حلفت في بينها كرضاها بسلام ولو حلفت بكر ان لا تازن
في تزويجها فزوجها ابوها فككت لا تحت ان لم تاذن
ولزم النكاح بالسكوت ومنها تصدق علي انسان فككت
التصدق عليه ثبت الملك ولا يحتاج الي قبوله قولا بخلاف
الهبة كاسرونها فتبض هبة او صدقة بحضرة المالك وهو
ساكت كان اننا بقبضه ومنها لو ابرام ديونه فككت
المديون يبرأ ولور يبرئ برده ومنها الاقرار بصحة ولو سكنت
المقر له يبرئ برده ومنها لو وكله بشئ فككت الوكيل وبأمر
صم ويرتد برده فلو وكله ببيع قنه فلم يقبل ولم يبرده فباعه
جاز ويكون قبولا ومنها لو اوصي الي رجل فككت في حياته

فلما مات باع الوصي بعض التركة او تقاضى دينه فهو قبول للوصية
ومنها الامر بالبد ان اسكت الموقوف اليه صم ويرتد برده
ومنها الوقف علي رجل معين صم ولو سككت الموقوف عليه
ولورده قبل يبطل وقيل لا ومنها لو اوصى علي تلحمة ثم
قال احدها لصاحبه قد بد الي ان اجعله صميا فككت الاخر
ثم تباعا صم البيع وليس للساكت ابطاله بعد ما صم قول
صاحبه ومنها سكوت المالك القديم حين قسره ماله بين
الفائين رضي كالا سرق من سلم فوقع في القنية وقسم
ومولاه الاول حاضر فككت يبطل حقه في دعوي قنه ومنها
لو كان المشتري مخيرا في قن شراة فراي القن يبيع ويشترى
فككت يبطل خياره ولو كان الخيار للبائع لا يبطل خياره
ومنها للبائع حبس المبيع لثمنه فلو قبض المشتري وراه
الباع وسكت كان اننا في قبضه الصحيح والفاسد فيه
سوا في رواية وهو رضي يقبض في الفاسد لا في الصحيح
في رواية ومنها علم الشفع بالبائع وسكت تبطل شفعة
ومنها راي غير القائلين قنه يبيع ويشترى وسكت كان ما دون
في التجارة لا في بيع ذلك العين ومنها لو حلفت المولي لا ياذن
لثمنه فراه يبيع ويشترى فككت حث في ظاهر الرواية
لا في رواية من سن ومنها باع قن ثيبا بحضرة مولاه ثم ارعاه
المولي انه له فلو كان ما دوننا بضم دعوي الولي ولو محجورا
صم قال الاستروشي فان قبل لم يصبر ما دوننا سكوت
مولاه فلنا نعم ولكن اشر الاذن يظهر في المستقبل ومنها
باع قنا والقن حاضر علم به وسكت وفي بعض الروايات
فانقاد للبائع والتسليم ثم قال ان اصر لا يقبل قوله كذا في
جاء الفصولين موافقا لما في فتاوي قاضي خان وفي فتاوي

العتاق ولو سكت الفتن وهو يعقل فهو اقرار برقة وكذا لو
 رهنه او دفعه بجنابة والفتن سكت بخلاف ما لو اجره او عرض
 للبيع او ساومه او زوجه فكونه هنا ليس باقرار برقة
 يقول الحنفية قوله وفي بعض الروايات ان ظاهره يشعر بضعف
 اشتراط الانقياد او تباعدي الاحتمالين لكن الاظهر ان
 الانقياد شرط لما ذكر في محل آخر من فتاوي قاضي خان
 رجل شرعى امته وقبضها وباعها من اخر والثاني من ثالث
 فادعت حريتها فزرها الثالث على الثاني فقبلها فادريها
 على الاول فلم يقبل له ذلك لو ادعت غنقا اذ العتق لا يشترط
 بقولها ولو ادعت حرة الاصل فلو كانت حرة بيعت وسلمت
 انقارت بيع وشليم فكذلك اذ الانقياد اقرار بالرق وان
 لم تنقد فليس للادول ان لا يقبل انتهى ومنها حلف لا ينزل
 فلا تاديه وفلان نازل فيها فسكت الحالف حنث
 لا لو قال له اخرج فابي ان يخرج فسكت ومنها ولدت
 ولدا فهنا الناس يوجبها فسكت الزوج لزوم الولد وليس
 له نفقة كما قراره ومنها ام ولد ولدت فسكت مولاهما حتى
 يمضي يومان لزوم الولد ولا يملك نفقة بعده ومنها السكون
 قبل البيع عند الاختيار بالعيب رضي به حتى لو قال رجل
 هذا الشيء معيب فسمعه واقدام مع ذلك على شرائه فهو
 رضي بالعيب لو انخرجه عدلا لو فاسقا عند الامام وعندها
 هو رضي ولو فاسقا ومنها سكوت بكر عند اخبارها بتزويج
 الولي على خلاف مراعاتها ومنها باع عقارا وامرأته او ولده
 او بعض اقاربه حاضر فسكت ثم ابعاه على المشتري
 من كان حاضرا عند البيع افي سائح سمرقند انه لا يسع
 وجعل سكوت في هذه الحالة اقرارا لانه قطع الدعا

الفايده وافني سائح بخاري انه ينبغي ان يسع فينظر المفتي في
 ذلك فلو راي انه لا يسع لا شتيا لم يدعي بطلان وتليس
 وافني به كان حسنا سد الباب التزويج ومنها الحاضر عند
 البيع لو بعته البايع الى المشتري وتقاضا الثمن لا يسع
 دعواه الملك لنفسه بعده لانه يصير بحيز البيع بتقاضيه ومنها
 رايه يسع عرضا ودارا تصرف فيه المشتري زمانا وهو ساكت
 سقط دعواه يقول الحنفية وفي الفتاوى والولواجية رجل تصرف
 في ارض زمانا ورجل اخر راي الارض والتصرف ولم يدع ومات
 على ذلك لا يسع بعد ذلك دعوي ولده فبترت على يد
 التصرف لا حال شاهد ومنها لو قال الوكيل بشر اشيى
 بعينه لم يملكه انما اراد يشره لنفسه فسكت موكله ثم شره
 يكون للوكيل يقول الحنفية وجه الفرق بين هذه المسئلة وبين
 ما مر قبله من ورقة من مسئلتى شرى بكي العنان هو ما ذكره
 صاحب الخلاصة بعد ذكرها تين المسئلتين بقوله والفرق ان
 الوكيل يملك عزل نفسه اذا علم الموكل رضي ام سقط بخلاف
 احد الشرطين اذ لا يملك فسخ الشراكة الا برضى صاحبه
 ومنها ولي صبي عاقل اذا راي الصبي يسع ويشترى فسكت
 يكون اذنا ومنها سكوت رجل راي غيره شق رقعة حتى سال
 ما فيه يكون رضي ومنها سكوت الحالف بان لا يخدم فلانا
 بعد مملوكه ثم خدمه فلان بلا امره ولم يبنه حنث ومنها امرأة
 رفعت في تجهيزها بنتها اشيا من استعة الاب والاب
 ساكت فليس له الاسترداد ومنها انفتت الام في تجهيز
 بنتها ما هو معتاد فسكت الا بلا ضمن الام ومنها باع امته
 وعليها حلي وقرطان ولم يشترط ذلك لكن سلم المشتري
 الامته وذهب بها والبايع ساكت كان سكوت بمزلة التسليم

فكان الحلي لها ومنها القراءة على الشجر وهو ساكت فترل
منزل نطقه في الاصح ومنها ما ذكر في قضاء الخلاصة
اربع على ارض ما لا فكت ولم يجب اصلا يوحده كغليل
ثم ينزل جبانة عسي به افة في لسانه او سمع فلو اخبروا
انه لا اقر به يحضر مجلس الحكم فان سكت ولم يجب ينزل
منزلة استكر عند الامام ومحمد وعند س مجيب حتى يجب
فان فهم انه اقر س يجب بالاشارة انتهى ومنها سكوت
المنكي عن سواله عن حال الشاهد تقديلا ومنها سكوت
الراهن عند قبض المرتهن المين الموهنة يقول الخبير فصار
المسائل التي يكون السكوت فيها رضى اربعون مسألة
ثلاثون منها ذكرت في جامع الفصولين ومائة منها زيادة
فصاحب الاستباه والنظائر نقلها عن الكتب المعبرة احكام
اشارة وايا وفي فتاوى قاضي خان الاخرس اذا كان لا يكتب
وله اشارة معروفة في التصرفات في القياس لا ينفذ شيئا
من تصرفاته من طلاق وعتاق وبيع ونحوه كما لا ينفذ من مريض
ثقل لسانه بمرض وهو قول مالك وابن ابي ليلى وعندنا ثبت
هذه التصرفات باشارته الممهودة كما يجب بكتابة لا منه
لا ترجى منه العبارة فتقام الاشارة مقامها كاتقام الكتابة
مقامها استباه اشارة الاخرس كعبارة في كل شئ من
بيع واجارة وهبة ورهن ونكاح وطلاق وعتاق واداء اقرار
وقصاص الا في الحدود ولو حد قذف وهذا مما خالف فيه
القصاص الحدود في رواية ان القصاص كالحدود هنا فلا
ثبت بالاشارة ونما في الهداية وقد اقتصر فيها ونبرها
على استثناء الحدود وزاد في التهذيب ولا تقبل شهادته
ايضا واما يمينه في العاوي فتخير في خزانة العاوي عليك

عنده الله وميثاقه ان كان كذا فيشير به نعم ولو حلف بالله كانت
اشارته اقرارا بالله تعالى وظاهر اقتصار المشايخ على استثناء
الحدود فقط صحة اسلمه بالاشارة ولم ارجع الا ان نقل صرحا
وكتابة الاخرس كما اشارته واختلفوا في اب عدم القدرة على
الكتابة شرط للعمل بالاشارة والمحمدة لا ولذا ذكره في الكفر
ولا بد ان تكون اشارة الاخرس معهودة والام تعتبر وقال
ابن الهمام لا يخفى ان المراد بالاشارة التي يقع بها طلاق
الاشارة المعروفة بتصويت من اذ العادة منه ذلك فكانت
بيانها اجملة الاخرس انتهى وهذا فروع لم ارها الا ان الاول
لواشارة الاخرس بالاشارة بالقراءة وهو يجب ينبغي ان يحرم
اخذ من قولهم يجب على الاخرس تحريك لسانه فجعلوا التحريك
قراءة الثاني رجل غلق الطلاق بمشيئة الاخرس فاشار
بالمشيئة ينبغي الوقوع لوجود الشرط الثالث لو غلق بمشيئة
رجل ناطق فخرس فاشار بمشيئة ينبغي الوقوع ايضا انتهى
ما في الاستباه هداية الاخرس قرئ عليه كتاب وصية فقيل له
شاهد عليك بما في هذا الكتاب فاومي براسه نعم او كتب فاذا
جاء من ذلك ما يعرف انه اقرار فهو جائز ولا يجوز ذلك في
معتقل اللسان والعرف ان الاشارة انما تعتبر اذا صارت
معلومة معهودة وذلك في الاخرس لا في معتقل اللسان حتى
لو امتد الاعتقال وصارت له اشارة معلومة قالوا هذا بمنزلة
الاخرس وان كان الاخرس يكتب كتابا او يوي ايا يعرف به
جائز نكاح وطلاق وبيع وشراؤه ويقتض منه ولا يجد
له والعرف ان الحد لا يثبت ببيان فيه شبهة واما القصاص
ففيه معنى العوضية لانه شرع جابر الخوار ان يثبت مع الشهادة
كالعروضات استباه اشارة غير الاخرس ان كان معتقل اللسان

ففيه اختلاف والفتوى على انه ما رأت العقلة الى وقت الموت
يجوز اقراره باشارة واسما عليه ومنهم من قدر الاستدراك
سنة وهو ضعيف ولو لم يكن مقتل اللسان لم تعتبر اشارة
مطلقا الا في ارجح الاسلام والكفر والاقرار بالنسب والافتاء
كذا في تلقيح المحبوبي ويزاد اخذ من مسئلة الافتاء بالراس
اشارة الشيخ وفي رواية الحديث وامان الكافر اخذ من
النسب لانه محتاط فيه بحسن الدم ولذا يثبت بكتاب الامام
او اخذ من الكتاب والطلاق ان تفسير اليهم كقولك انت طالق
هكذا واشار بثلاث وفي ثلثا بخلاف ما لو قال انت طالق
واشار بثلاث لم يقع الا واحدة قال ولم ار الا ان حكم قوله
انت هكذا واشار باصابعه ولم يقل طالق ويزاد ايضا
الاشارة من محرم الى صيد فقتله يجب الجزاء على الشر فصي
اعتقل لسانه من فقتله لم يوصت بكذا فاشارة برأ
اي نعم لم يصح الا ان يطول الاعتقال فيصير كالآخرس وعند
الامام ان تلك المدة كمة العنة يعني الحقيق يعني بها سنة
واحدة لكن مرغلا من الاشياء ان هذا القول ضعيف فقت
اصابه مرض فعلم من الكلام فاشارة او كذب وقد طال مرضه
سنة فهو كآخرس حتى مريض قادر على التكلم قيل له اوصيت
بكذا فاومى براسه اي نعم لم يصح وكذا لو قيل لرجل اشهد
عليك فاومى براسه اي نعم لا يكون مقرا ففرق بين هاتين
المسئلتين وبين المفتي اذا سئل عن مسئلة فاومى براسه
اي نعم يجوز ان يؤخذ بقوله خ اذا سوال عن المسئلة طلب
العلم والاعلام كما يكون باللسان يكون بالاشارة حتى
لو عجز المريض عن التكلم فاومى براسه الى رجل يريد به
الا جاصير وصيا كاشارة تقوم مقام عبارة ولو قدر

علي البان بكتابة هداية الاشارة سميرة ولو قادر على
الكتابة بخلاف ما توه بعض اصحابنا انه لا تعتبر مع القدرة
على الكتابة لانها محجة ضرورية ولا ضرورة هنا وانما استوتيا
لان كلاهما محجة ضرورية وفي الكتابة زيادة بيان لم توجد
في الاشارة وفي الاشارة زيادة امن لم توجد في الكتابة
لما انها اقرب الى الظنون من اثار الاقدام فاستوتيا صح
رجل بيده صبي فقيل له هذا ابنك فاومى براسه اي نعم يثبت
نسبه منه ولو قيل له اعتقت هذا العن فاومى براسه اي نعم
لا يثبت والفرق ان النسب محتاط في اثباته الا انه يبري انه
يثبت بدعوة ولا كذلك العتق يقول الحقير قوله بدعوة
يعني في المنكحة لا في ام الولد وفيها يحتاج الى دعوة ثم ان
وجه الفرق الذي ذكره ضعيف جدا لا يتقاضى بما لو كان بدل
العتق امه والمسئلة بجائها حيث لا يثبت هي كالعن مع انه محتاط
ايضا في اثبات عتقها حيث تقبل فيه الشهادة المسبية بدلا
رغوي بالاتفاق فالظاهر في وجه الفرق ان يقال نفس الولادة
امر حقيقي في الخارج فلا توقف على لفظ لا فظ بخلاف العتق
حيث لا يتحقق بدون تلفظ المولى بادل على الاعتناق شرعا
فافرقا فثبت النسب بمجرد الاشارة بخلاف العتق والله
اعلم ذقتنا الطلاق على العتق ومسئلة العتق في
يعني لو قيل لرجل طلعت امراتك فاومى براسه اي نعم لا يثبت
كالحلف لا يقر لزيد بما له عليه فقال له زيدا لي عليك كذا
فاومى براسه نعم لا يثبت لانه ليس باقرار اذ الاقرار اخبار
والاخبار لا يحصل بالاشارة وكذا لو اقر على رجل صدق
اقراره فقيل له اهو كذا فاومى براسه اي نعم لا يكون

اقرار احق لا يحل للشهود ان يشهدوا عليه بذلك المال ومن
 اعتقل لسانه يوما او يومين ففري عليه كتاب وصية فاوي
 براسه اي نعم لنا ولو فرض سر فاوما حثت حلف لا يظهر سر
 زيدا ولا ينشئ اولا يعلم زيدا سر بكر او ليكن سره او ليخفيه
 اولا يدل علي فلان فاخر به كتاب او رسالة او كلام
 او سالة كان سر فلان كذا كان فلان مكان كذا فاشار
 براسه اي نعم حثت في الوجوه كلها وكذا حلف لا يتقدم زيدا
 فاشار اليه بشئ من الخدعة حثت خدمه ام لا والمهيلة انت
 يقال انا نذكر امكنته واشياء من اسرها ليس بكان فلان
 ولا سره فقل لا فاذا تكلمنا سره او مكانه فاسكت
 انت ففعله واستدلوا به علي سره ومكانه لا يحث ولو حلف
 لا يخبر زيدا سر بكر او مكانه اولا ببشر بخدمه فاخره
 او بشر بكتابة او رسالة حثت ولو قيل له كان كذا هل
 بكر في مكان كذا هل قدم بكر فاوي براسه اي نعم لا يحث
 ولو حلف لا يتكلم به اولا يحدث به لا يحث بكتابة او رسالة
 واشارة ولو قيل له كان سر كذا كان مكان كذا فقال نعم
 حثت لان نعم جواب والجواب يتضمن امادة ما في السؤال
 ولو حلف لا يدعوا زيدا فدعي بكتابة او رسالة حثت في ظاهر
 الرواية حق لا يحث بكتابة واشارة براسه او بيده تحرم
 حلف لا يكذب فمثل من اسرف في راسه بالكذب لا يحث
 قاضي خان ما لم يتكلم به وجواب السائل قد يكون بتحريك
 الراس والاشارة فقط سلم علي المصلي فاشار براسه السلام
 براسه او بيده او باصبعه لا تغد صلته وكذا لو طلب من
 المصلي شيئا فاوي براسه او قيل له اجبه هذا فاوي براسه

بلا او نعم لا تغد صلته احكام الكتابة وفي الهداية الكتابة
 علي ثلاث مراتب مستبين رسوم وهو بمنزلة النطق في الغائب
 والحاضر علي ما قالوا والمستبين غير رسوم لكتابة علي حد ار
 واو لا فا اشجار وينوي فيه لانه بمنزلة صريح الكتابة فلا بد
 من النية وغير مستبين لكتابة علي الهوا والما وهو بمنزلة غير
 مسوع فلا يثبت به الحكم قاضي خان الكتابة نوعان مرسومة
 وهو ما يكون مصدر اسمونا مثل ما يكتب الي الغائب وغير
 مرسومة وهو ما لا يكون مصدر اسمونا وهو علي وجهين
 مستبينة وغير مستبينة فالمستبينة ما يكتب علي الصحيفة والمايط
 والارض علي وجه يمكن فهمه وقراته وغير المستبينة ما يكتب
 علي الهوا والما وشئ لا يمكن فهمه وقراته اشباه لا يعتمد
 علي الخط ولا يحل به فلا يحل مكتوب وقف عليه خطوط قضاة
 ماضين ان القاضي لا يقضي الا بحجة وهي بينة او تكول كافي وقف
 الخاتية ولو اضر المدعي خط اقرار المدعي عليه لا يحلف انه
 ما كتب وانما يحلف علي اصل المال كافي قضا الخاتية ستر في
 خانونا فوجهه بعد القبض مكتوبا علي باب وقف علي مسجد
 كذا لا يبره لانها علامة لا تبني عليها الاحكام كافي القنية وعلي
 هذا الاعتبار بكتابة الوقف علي مصحف او كتاب الا في مسئلتين
 الاولى كتاب اهل الحرب بطلب الامان الي الامام فانه يحل به
 ويشيت الامان لامله كذا في الخاتية يقول الحقير كلمة الا في
 قوله الا في مسئلتين استثنان قوله لا يعتمد علي الخط في اول
 البحث لان قوله لا اعتبار كاتبار ظاهر افافهم والله اعلم
 قال ويمكن الحاق البراءات السلطانية بالوظائف في زماننا
 بكتاب الامان ان كانت العلة انه لا يزور وان كانت العلة
 الاضياط لمحقن الدم فلا الثانية يحل بدفتر السمسار والصرف

والبيع كما في الخانية لانه لا يكتب في دفتره الا ماله وعليه وفي
البرازية ادعي مالا فقال المدعي عليه كل ما يوجد في تذكرة
المدعي فقد التزمته لا يكون اقرارا وكذا لو قال ما كان في جريدتك
فعلي الا اذا كان في الجريدة شيئا معلوما او ذكر المدعي شيئا
معلوما فقال المدعي عليه ما ذكرنا كان تصديقا اذا تصديق
لا يثبت بالمجهول وكذا اشار الى الجريدة وقال ما فيها فهو علي
يصح ولو لم يكن اشار اليه لا يصح كذا في الاستباه والنظاير
في كتاب القضاء استباه يصح البيع بالكتابة وفي الهداية الكتاب
كالخطاب وكذا الارسل حتى اعتبر مجلس بلوغ الكتاب واداء
الرسالة وقال ابن الرمام وصورة الكتابة ان يكتب اما بعد
فقد بعثت عبدي منك بكذا فلما بلغه وفهم ما فيه قال في
المجلس قبلت انتهى اما وقوع طلاق وعناق بها فقد قال
في البرازية كتابة صحيح واخرس على ثلاثة اوجه ان كتب
علي وجه الرسالة مصدرا محنونا وثبت ذلك باقراره او بيينة
فهو كخطاب وان قال لم انوبه الطلاق لم يصدق قضاء وريانة
وفي المستقي انه يصدق بانه ولو كتب على شيئين يستبين عليه
امراة او عبده كذا ان نوي صح والا لا ولو كتب على الرماء والما
لم يصح شيئا وان نوي ولو كتب امرأته طالق فهي طالق بعثت
اولا ولو كتب ان اوصل اليك كتابي فانت طالق لا تطلق
مالم يوصل وان ندم ونحي من الكتاب ذكر الطلاق وتركت
ما سواه وبعث اليها فهي طالق اذا اوصل ومحوه الطلاق
كرهوه عن التعليق واي تطلق اذا بقي ما يسمى كتابا
او رسالة فان لم يبق هذا القدر لا تطلق وان نحي الخطوط
كلها ونحي بعث اليها البياض لا تطلق لان ما وصل ليس
بكتاب ولو وجد الزوج الكتاب وبرهنت عليه انه كتبه

بيده فرق بينهما في القضاء انتهى وفي القنية كتب انت طالق
ثم قالت لزوجه اقر علي فقرأ لا تطلق مالم يقصد خطا بها انتهى
قال صاحب الاستباه وقد سننت ممن كتب ايمانا ثم قال لا ضرر
اقرارها فقرأها هل تلزمه فاجبت بانها لا تلزمه لو بطلاق حيث
لم يقصد ولو بالبدن تعالى فقالوا الناسي والمخطي والذاهل كالعاقد
واما الاقرار بها ففي البرازية كتب المحض بانه اقرار بين يدي
الشهود فهو علي اقسام الاول ان يكتب ولا يقول شيئا فهو
ليس باقرار فلا تحمل الشهادة بانه اقرار قال النسفي ان
كتب مصدرا رسوما وعلم الشاهد حله الشهادة على
اقراره كما لو اقر كذلك وان لم يقر اشهد علي فعلي هذا اذا
كتب للغايب علي وجه الرسالة اما بعد فلك علي كذا يكون
اقرارا اذا كتب من الغايب كالمخطاب من الحاضر فيكون مستكما
والعامة علي خلافه لان الكتابة قد تكون للمعترفة وفي حق الخرس
يشترط ان يكون معنونا مصدرا وان لم يكن الي الغايب الثاني
ان يكتب ويقر عند الشهود فلم ان يشهدوا به وان لم يقر
اشهدوا علي الثالث ان يقر اهدا عندهم ويقول اشهدوا
علي به الرابع ان يكتب عندهم ويقول اشهدوا علي بما فيه
ان علموا بما فيه كان اقرارا والا فلا وذكر النسفي ادعى
عليه مالا واضر خطا انه خط المدعي عليه بهذا المال فانكر
ان يكون خطه فاستكتب فكان بين الخطين مشاهمة ظاهرة
دالة علي انها خط كاتب واحد يحكم عليه بالمال في الصحيح
اذ لا يبريد علي ان يقول هذا خطي وانما ضررته ولكن ليس علي
هذا المال وثمة لا يجب المال كذا هنا الا في اذكار القامة والصراف
والسمار انتهى قال وكتب في كتاب القضاء انه يجعل بدفتر البيع
والصراف والسمار فالحظ فيه حجة وفي كتاب ملك الكفار

بالاستيذان حتى لو وجد ضربا في دارنا فقال اننا رسول الملك
لم يصدق الا ان كان معه كتابه فيعمل بها كما في سيرة الخانية واما
اعتماد الراوي على ما في كتابه والثالث هو علي خطه والقاضي
علي علامته عند عدم التذكر فيرجح ان عند الامام وجوزة
للراوي والقاضي دون الثالث هو وجوزة محمد للكل ان يتبين
به وان لم يتذكر توسعة للناس وفي الخلاصة قال الامام
الحلواني ينبغي ان يثبت بقول محمد وهكذا في الاصل الثاني
وفي البرازية اصل الصك بكتابة الاجابة لا تشهد ولم يجز
العقد لا ينعقد بخلاف ذلك الاقرار والهراتني واختلفوا
فيما لو امر الزوج بكتابة الصك بطلانها فقبل هو اقرار به فينعغ
وقيل هو توكيل به فلا يقع صني بكتب به يثني وهو الصحيح في
زماننا وقيل لا يقع وان كتب الا اذا نوى الطلاق كذا في
الغنية وفي المشتقي من راي خطه وعمره وسعه ان يشهد ان
كان في حوزة به نأخذ ان يثبت ويجوز الاعتماد على كتب الغنة
الصحيحة قال ابن الرمام طريق نقل المفتي في زماننا عن المجتهدين
احد اسر بن اسان يكون له سند فيه اليه او ياخذه من كتاب
معروف تداولة الايدي نحو كتب محمد بن الحسن ونحوها من
النصائيف المشهورة ان يثبت ونقل الاسير طي عن ابي اسحاق
الاسفرايني الاجماع على جواز النقل عن الكتب المصنوعة ولا
يسقط اتصال السند الي مصنفها ان يثبت ويجوز الاعتماد على
خط المفتي اخذ من قولهم يجوز الاعتماد على اشارته فالكلمات
اولي واما الدعوى من الكتاب والشهادة من نسخة في يده
فقال في الخانية لو ادعى من الكتاب شح دعواه لانه عسي
لا يقدر على الدعوى لكن لا بد من الاشارة في مواضعها وفي
الصيرفية تشهد بالكتابة فطلب القاضي ان يشهد واما الثالث

يجب وهذا اصطلاح القضاة واما الوصية بالكتابة ففي المجتبى
كتب صك بخط يده اقرارا بالمال او وصية ثم قال لا ضرر بالشهادة
على من غير ان يقول له وسعه ان يشهد انتهى وفي الخانية كتب
وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأه وصية عليهم قال
علي وانا لا يجوز لهم ان يشهدوا بما فيه وقال بعضهم وسعه ذلك
والصحيح انه لا يحمل لهم ان يشهدوا الا باحدى سنان ثلاث انا
ان يقرأ الكتاب عليهم او كتب الكتاب غيره او يقرأ عليه بين
يدي الشهود ويقول لهم اشهدوا علي بما فيه او يكتب هو بين
يدي الشاهد والثالث هو يعلم ما فيه ويقول هو اشهدوا علي بما
فيه وقامه في الخانية الكل من الاشارة والظاهر في مسائل
احكام الكتابة من النوع الثالث قاضي خان كتب الي امراته كل امرأة
لي بترك وغير فلانة طالق ثم هي اسم فلانة وبعث بالكتاب اليها
لا تطلق امراته ولو كتب اليها ان اجاب كتابي هذا فانت طالق
ووصل الكتاب اليها فاخذ الكتاب ربحها ومزقة ولم يدفع
اليها ان كان الاب تصرفا في جميع امورها وقع الطلاق لان
وصول اليه ح كوصول اليها وان لم يكن كذلك لا يقع ما لم يصل
اليها وان اضرها الاب بوصول اليه فان دفعها اليها وهو مرفق
ان كان يمكن فهمه وقراته وقع الطلاق والا فلا احكام السكران
وفي فقط السكران ملحق بالهاضي في عبارات و الحقوق
فيلزم سجدة تلاوة وقضا الصلاة شح السكران اذا افاق
يلزمه الوضوء لو كان بحال لا يعرف الذكر من الانثى لا كفى عليه
تكويج من سكر من شراب محرم او من الثلث لزمه كل التكليف
الشرعية وتصح جميع عباراته وتصرفاته سواء شرب مكرها
او طائعا بزدوي السكر لو سباح كشراب مكره ومضطر وشرب
روا وشرب ما يتخذ من حبوب وعسل عند الامام كالانعا

ينبغي من صحة طلاق وعتاق وسائر تصرفات والسكر
بمحذور كسكر من كل شراب محرم ونبيذ الثلث ونبيذ الزبيب
المطبوخ المثلث لا ينافي الخطاب فيلزم جميع احكام الشرع
وتصح عباراته كلها بطلاق وعتاق وبيع وشرا واقارب
وجميع اسلحه لارسته استحسانا ولو اقر بمقتضاها او باشر
سببه لزمه حكمه ولو قذف او اقر به لزمه الحد ولو زني حد
ان اصحى ولو اقر انه سكر من غير طائفة لم يجد حتى يصحوا فبقرا
وتقوم عليه البينة ولو اقر بشئ من الحدود لم يجد الا في حد
قذف وتقام عليه الحد وادان اصحى تنفيج وحد السكر اختلاط
الكلام وزاد الامام ان لا يفرق الارض من السما لو صوب
الحد فقط وادان اقر من سكر من محرم او مثلث بما يجمل الرجوع
كالزنا وشرب الخمر لا يجد حتى يصحوا فبقرا لان السكر ليل
الرجوع ولو اقر بما لا يجمل الرجوع كقتصاص وقذف وغيرها
او باشر بسبب الحد لزمه لكن انما يجد اذا صحى هداية لا يجد
السكران حتى يعلم انه سكر من النبيذ وان شربه طوعا او
السكر من الباع لا يوجب الحد كالبنج ولبن الرماك وكذا شرب
المكره لا يوجب الحد ولا يجد السكران حتى يزول عنه السكر
تخصيلا لقصور الانزجار والسكران الذي يجد عند الامام
هو الذي لا يعقل منطلقا لا قليلا ولا كثيرا ولا يعقل الرجل من
المرأة وعندهما من يهذي ويخلط كلامه اذ هو السكران
في العرف واليه مال اكثر الشايح والمعتبر في القدر السكران
في حق الحرمة ما قاله اجماعا اخذ بالاحتياط اشباه والفتوي
علي قولهما في انتفاض الطهارة وفي يمينه ان لا يسكر وقولهم
السكر بباح كاعمال يستثنى منه سقوط القضاء انه لا يقطع
عنه وان كان اكثر من يوم وليلة لانه يعلم قاضي خات

محذور جميع تصرفات السكران الا الردة والاقرار بالحدود والآثار
علي شهادته نفسه وفي محل اخر منه من سكر من غير او شراب
تتخذ من اصل الخمر وهو العنب والزبيب والتمر كنبيذ ومثلث
وغيرها يتخذ جميع تصرفاته عندنا وبه اخذ عامة المشايخ
وقال الحسن بن زياد والطحاوي والمكرمي والصفار ومالك
والشافعي في احد قوليه رد او رد الا صغرها في لا يصح منه تصرف
ما وردت لا تصح عندنا استحسانا اذ الكفر واجب النفي لا واجب
الاثبات وعن سائرنا ما اخذ بالقياس ويقول نصح ردت
عندنا انتهى قال فلو قضى قاض بقول واحد من هؤلاء نفذ
قضاؤه واختلفت المشايخ فيما يتخذ من حبوب وثار وعسل
من قال بوجوب الحد بالسكر به يقول تنفيذ تصرفاته ليكون
زجره ومن قال لا يجب الحد به وهو الفقيه ابو جعفر والامام
السررسي يقول لا تنفذ تصرفاته ولو شرب شرابا حلوا
فلم يوافقه وزهد عقله بالصداع لا بالشرب فطلق فالصحيح
انه لا يقع وفي محل اخر منه ولو شرب الخمر مكرها او لضرورة
فكر فطلق اختلفوا فيه والصحيح انه كالا يلزمه الحد لا يقع
طلاقه ولا تنفذ تصرفاته ولو سكر مما يتخذ من حبوب وفواكه
وعسل اختلفوا فيه قال الفقيه ابو جعفر الصحيح انه كالا يلزمه
الحد لا تنفذ تصرفاته كصر في بس من سكر مما يتخذ من
حبوب وعسل وفانيد اختلفوا في حده وصارت واقعة الفتوي
في سرقة فثبت انما تحده وعامة اية سرقة بعدم حد واقفي
اخي بان فيه روايتين وكنت اطلب منهم الفرق بين سكر نبيذ
الزبيب وتمر طائفة وبين سكر هذه الاشربة وكما نوا يتخيرون
في الفرق ثم وجدنا رواية من اصحابنا جميعا انه يجب الحد زجرا
ورفع الفساد يقول الحنفية خمرهم في الفرق مما يتخير فيه ان

لا ينبغي علي كل نبي ان وجه الفرق كون الزبيب والتمر اصلا
للخمر كما قال عليه السلام من هاتين الشجرتين فخص
عليه السلام التحريم بهما كما سياتي بعد عشر اسطر وهذا
المعنى غير موجود فيما عدا الزبيب والتمر من عمل وجوب و
خوفها فليتنا مل ثم ان قوله عن اصحابنا جميعا مخالفا لما من
قول البرزوي ان السكر من مباح كالحل عند الامام ولما من
قول قاضي خان انه مختار الفقير ابو جعفر وشمس الامية
السرخسي ثم لقابل ان يقول ويمكن ان يرجع عدم وجوب الحد
بانه لما اختلف فيه اوردت شبهة والحدود تندرس بالشبهات
والله اعلم قاضي خان لو كانت الخمر مفلوكة بالماجرم لكن
لا يجد شاربه مالم يسكر وفيما سوي الخمر مما يتخذ من عنب
وزبيب لا يجد شاربه مالم يسكر ومن سكر بالبنج فالصحيح
انه لا يجد ولا يصح نصرقائه ولا يقع رده ابن الهمام عدم وقوع
طلاق السكران بالبنج والافيون لعدم المصية فانه يكون
للند اوي غالبا فلا يجوز زوال العقل بسبب هو مصية حتى
لولم يكن للند اوي بل للهو وادخال الافة قصدا ينبغي ان
يقول يقع وقال ايضا اتفق مشايخ الحنفية والشافعية بوقوع
طلاق من زال عقله باكل الحشيش وهو المسمي ورق العنب
بفتواه مجرمة اتفاقا من متاخرهم ان لم يظهر امر الحشيش
في زمن المتقدمين شني طلاق السكران غير واقع وبه اخذ
كثير من مشايخ بلخ وهو قول عثمان رضي الله عنه هه نبيذ عمل
وتبن وضطة وشمر وزرة حلاله وان لم يطبخ عند الامام
وس ان اشرب بلا هو ولا طرب لقوله عليه السلام من
هاتين الشجرتين و اشار الي كرم وعسل فخص التحريم بهما

ان المراد ببيان الحكم ثم قيل بشرط الطبخ لا باحته وقيل لا وهو
المذكور في الكتاب وهل يجد ان السكر منه قيل لا يجد وقالوا
الصحيح انه يجد ان روي عن محمد بن سكر من الاشربة انه يجد
بل تفصيل ان الغداء يجتمعون عليه في زماننا كما علي سائر
الاشربة بل خوف ذلك يقول الحقير قوله الصحيح الي اخره موافق
لما اختاره صاحب البسوط كما مر لكنه مخالف لما نقله قاضي
خان عن الفقيه ابو جعفر ولما نقله البرزوي ايضا عن الامام
كما مر كما هي في اول البحث والله اعلم بالصواب هه اية
والمثلث العنب حلال عند الامام وس ان قصد به التقوية
لا التلهي وعن محمد حرام وعنه انه حلال وعنه انه مكروه
وعنه انه توقف فيه خلاصة نبيذ تمر ونبيذ زبيب اذا طبخ
ادني طبخ ثم اشد جاز شرابه دون السكر عند الامام وس
لا استمرار الطعام لا للهو وعن محمد قليله وكثيره حرام مطلقا
قال الفقيه ابو الليث وبه ناخذ وما يتخذ من صوب وثمار
وعسل اذا اشد وهو مطبوخ جاز شرابه ما دون السكر
عندها وعند محمد مجرم شرابه قال الفقيه وبه ناخذ مختللات
نبيذ تمر ونبيذ زبيب اذا طبخ ادني طبخ حل وان اشد اذا
شرب ما يغلب علي ظنه انه لا يسكر من غير لهو ولا طرب
عند الامام وس وهو الصحيح لانه ابعد من تصديق الصحابة
وهي الله تعالى عنهم ونبيذ حنطة وشمر وزرة وعسل حلال
وان لم يطبخ اذا اشرب منه بلا هو عند الامام وس فهو
المثلث ولا يجد شاربه اذا سكر منه ويصح طلاقه والا صحيح
فيه قول محمد وكذا التخذ من الالبان اذا اشد فهو علي هذا
الخلق اسباه صرحوا بكراهته ان السكران والاستحباب
اعادته وينبغي ان لا يجه اذا سكر كالمجنون فذلك سكرات

جميع فزسه فاصطدم انسانا فأت لو كان بيد علي منعه
 فليس يسير فلا يضاف اليه سيرة فيبري وكذا غير السكران
 لو عا جزا عن منه ز روى بنته الصغيرة باقل من مهر مثلها
 فلو صاحبها جاز عند الامام اما عندها فعقل يجوز النكاح
 لا النقصان ونص في جة انه لا يجوز النكاح عندها ولو في سكره
 اختلف علي قول الامام قبل يجوز وقيل لا وهو الصحيح فقط
 تزوج امرأة بحضرة سكراني وعرفوا امر النكاح الا انهم
 لا يذكرون بعد صوم جاز طه وكله بطلاق فطلقها وهو
 سكران فلو وكله وهو سكران بيع اذ ارضي بعبارته ولو
 وكله وهو صاح لا ينع اذ ارضي بجارة الصاحي لا السكران
 في وكيل بيع وشرا اذا سكر بنبيذ فلو عرف البيع والشرا
 والغرض قال سبي جاز عنده علي موكله فقط والغرض
 علي سكران ورفع ثوبه للحفظ سري او ايل فصل النكاحات
 احكام الوكالة وما يملك الوكيل وما لا يملك يقول الحقير
 السائل التي تضمن فيها الوكيل مرت في فصل النكاحات
 والسائل المتعلقة بر الوكيل بعيب مرت في خيار العيب
 من فصل الخيارات وباقي احكام الوكيل هو هذا اهداير
 كل عقد جاز ان يعقده الانسان بنفسه جاز ان يوكل به
 غيره درر عزر قال انت وكيل في كل شيء كان وكيل في حفظ
 فقط ولو زاد جاز امره كان وكيل في جميع التصرفات حتى
 الطلاق والعتاق قال في الفتاوي الصغرى لو زاد جاز
 امره فهو وكيل في حفظ وبيع وشرا وتقاضي ديونه وحقوقه
 وهبة وصدقة وغير ذلك لانه فوض اليه التصرفات ما
 فصار كالو قال ما صنعت من شيء فهو جاز في ملكه غير
 التصرفات حتى لو اتفق علي نفسه جاز لانه اجاز منبه ثم قال

وهذا

وهذا التعليل يقتضي انه لو طلق امراته جاز فينتي بهد اصق
 يتبين خلا فبقول الحقير ما اختاره صاحب الصغرى بقوله
 فينتي بهذا الخ مخالف لما سياتي نقله عن قاضي خان والاشباه
 والظاهر ان الاصح ما فهمه كالا يخفي قاضي خان قال لغيره انت
 وكيل في كل شيء اذ قال انت وكيل في كل قليل وكثير يكون وكيل
 بحفظ المال لا غير هو الصحيح ولو قال انت وكيل في كل شيء
 جاز امرك بصير وكيل في جميع التصرفات المالية كبيع وشرا
 وهبة وصدقة واختلفوا في طلاق وعتاق ووقف وقيل يملك
 ذلك لا طلاق تميم اللفظ وقيل لا يملك الا اذ اذن رليل من
 سبق كلام ونحوه وبه اخذ الفقيه ابو الليث ولو قال انت وكيل
 في كل شيء جاز صنعك روى الناطقي عن محمد انه وكيل في
 المعامضات لا الهبات والاعتاق وعليه الفتوى وهذا اقرب
 مما اختاره الفقيه ابو الليث وفي فتاوي الفقيه ابو جعفر قال
 لغيره وكلتك في جميع اموري وكلتك في جميع اموري التي يجوز بها
 التوكيل كانت عامة يتناول البياعات والانكحة وفي الوجه
 الاول اذ لم تكن عامة ينظر ان كان امر الموكل مختلفا ليست
 له صنعة معروفة بطلت الوكالة ولو كان تاجرا تخارة معروفة
 تصرف الوكالة اليها رجل له عبيد فقال لرجل ما صنعت في
 عبيدي فهو جاز فاعتق الكل جاز وعن الامام انه لا يجوز
 وعليه الفتوى اشباه الوكيل اذا كانت وكالة عامة مطلقة
 يملك كل شيء الا الطلاق والعتاق والوقف قال وقد كتبت
 فيها رسالة درر عزر حقوق عقد بضمين الوكيل الي نفسه
 كبيع وجارة وصلاح عن اقرار يتعلق به لو غير محجور وهي تسليم
 المبيع وقبضه وقبض ثمنه والمطالبة بثمن ما اشتراه والرجوع

به عند الاستحقاق والمخاصة في شفعة ما بيع وفي العيب فبره
لوربيه وبعد تسليمه الي موكله بره بان له وللمشترين الثمن
من الموكل وان ارفع ايصحه ولا يطالبه باي ثانيا وحقوق
معد يضيف الي موكله كنهج وخله وصلح عن انكار ومن دم
عمدا وعتق علي مال وكتابة وهبة ونصدق واعارة وايداع
ورهن وقرض يتعلق بموكله فلا يطالب الوكيل بالتمسك ووكيلها
بتسليمها وتسليم بدل الخلع لانه سفير محض في هذه الصور
هداية من وكل رجلا بشرائيل فلا بد من تسمية جنسه ونوعه
او جنسه ومبلغ ثمنه الا ان يوكله وكالة عامة فيقول ابيع لي
ما رايت والجهة اليسيرة تخلف في الوكالة واذا وكله بشر
عبد او امته لايصح فان بين النوع كما تركي والحشي جاز وكذا
اذا بين الثمن ولوربين النوع والثمن لا الصفة اي المودة
والرداة واجاز ولو قال اشتر لي ثوبا او دابة او دار بطلت
الوكالة للجهالة في كل منها يتفاوت الافراد وان سمي الثمن
او وصف النوع جاز درر غرر وكل بشر هذا العبد بد بين
له علي الوكيل صح ولزم الموكل حتى لو مات العبد ما ست
عليه ولو بشر عبد غير معين فشر ايه عبد كان للوكيل
الا ان يقبض الموكل فلو مات قبله مات علي الوكيل ولو
مات بعده مات علي الموكل وقال هو الموكل في الوجهين
ما مور قال شريت عبدا للاخر فانت وقال الاخر بل شريت
لنفسك فان كان معيناً فلو حيا فالقول للمورس مطلقا
ولو ميتا فان كان الثمن منقودا فكذا والا فالقول للمورس وان
كان غير معين فكذا ان كان منقودا والا فللمورس للوكيل بالشر
الرجوع بالثمن علي اموره في الثمن الي بايعة ولا وله حبس
ما اشتراه من موكله لبعض ثمنه وان لم يدفع الي بايعة فان

نسخة مو

هلا

هلاك المبيع في يده قبل الحبس هلك علي المورس ولم يسقط
الثمن وبعده هلك علي المورس وسقط الثمن ليس للوكيل
بشرائيل بعينه شراء لنفسه الا ان اشتره بغير جنس ما سمي
الموكل او بغير النقاد او شرى غيره باسمه بعينه وفي غير عين
هوله الا اذا اطلق او نواه لموكله او اضاف العقد الي موكله
قال الوكيل شريته بالف وقال الامر بنصفه فان كان الامر
اعطاه الا لف صدق المورس وان ساواه وان صدق ساوي
نصفه صدق الامر بل لا يمين وان لم يعط الف ساوي نصفه
صدق الامر بل لا يمين وان ساواه تخالفوا وبفسح العقد
ويلزم المبيع الوكيل وكذا معين لم يسم له ثنا فشره فاختلفا
في ثمنه تخالفوا وبفسح وكل خالف امر موكله لو خلا فالو خير
في الجنس بان وكله ببيع عبده بالف درهم فباعه بالف
ومائة ينغذ ولو باعه بمائة دينار لا ينغذ علي موكله وان
كان خيرا كذا في الخلاصة لو رد مبيع بعيب علي الوكيل بينة او
بنكوله او باقراره في عيب لا يحدث مثله في تلك المدة
رده علي موكله وباقراره فيما يحدث لا يرد به بل يبقى عليه هداية
وكيل البيع والشر لا يجوز ان يقدر من لا تقبل شهادته
له عند الامام وهو اصله وفرعه وزوج له زوجته وسيد
لعبد ومكانه وشريكه فيما يشتره كانه درر غرر الاصل فيمن
لا تقبل شهادته له قوله عليه السلام لا تقبل شهادة الولد
لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأة
ولا العبد لسيد ولا المولي لعبد ولا الاصل لمن استاجر
هداية قالوا هذا اذا لم يطلق له الموكل اما اذا اطلق
بان قال له ب من شئت فخذ جاز ببيعهم بثل القيمة
زبلي وقال يجوز بيعهم بثل القيمة الا من عبده ومكانه

هذا بيع الوكيل من لا تقبل شهادته له بالكثير من قيمة صح
وفاقا لا يغب فاحش وفاقا ولو غبن يسير صح عندها لا عند
الامام ولو بقيت فقيمة عن الامام روايتان قاضي خان فالظاهر
انه يجوز له وعلى هذا الخلاف الاجارة والصرف والسلم ونحوها
لا يبيع الوكيل من نفسه او طفله او قنم لم يجز ولو امره به موكله
او اجاز ماصح ولو امره ببيع من ابويه او ولد الباع او زوجته
لو كان الوكيل امرأة او ممن لا تقبل شهادته واجاز جاز صح
جاز ببيع الوكيل بما قل او كثر وبالعروض والسيئة لا يبي
هذا عند الامام وعندها والسافى لا يجوز بخصان لا يتفان
الناس في مثله ولا يجوز الا بالدرهم والدنانير حالة او موحدة
قاضي خان ومن س لو كان البيع للتجارة فباع الوكيل الى اجل
تباع تلك السلعة بذلك الثمن الى ذلك الاجل جاز ولو
الحاجة الى النفقة او قضاء الدين فليس له ان يبيع بالسيئة
وعليه الفتوى رددت وكيلا باع سيئة فقال امره امرتك
بنقد وقال اطلعت صدق الامران الاصل في الوكالة الخصوص
وفي المضاربة العموم كثر وبقيد شراؤه بثلث القيمة وزيادة
تفان الناس فيها وهو ما يدخل تحت تقويم المتوسمين لا يبي
وما لا يدخل فهو غبن فاحش وقيل جد الفاحش في العروض
نصف عشر القيمة وفي الحيوان عشر القيمة وفي العتار خمس
القيمة وفي الدرهم ربع عشر القيمة والصحيح هو الاول هذا كله
ان كان سعة غير معروف بين الناس ويحتاج فيه الى التقويم
او الموعود فاكثروا وكلم وجبن ونحوها لا يبي في الغبن
وان قتل وان كان فلما واحد اخيه فيها يتحمل فيه عيب
يسيرا ما يبي لو باع امرأة فلو لحش لا يبي في القدر
اليسير فهو كنجاسة على ثوب لا يبي الصلاة قدر الدرهم

ولو اكثر يبيع ولا يقال ان قدر الدرهم غنوا والزبارة لا تب
درهما فيعني اذا الغنوم قيد بانفسه يسير قاضي خان وكيلا
بيع اخذ باليمين بهما او كفيلة جاز له حتى لو هلك في يده
بغير مستوفيا الثمن ولا يضمن درر غرر لا يضمن ان صناع
الرهن يده او توي ماعلي الكفيل وجيز وكيلا ببيع خالف
يتوقف على اجازة موكله ووكيل شرط الوضائف يتخذ الشر
عليه قال بعه خيار فباعه باتا لم يجز ولو قال بعه سيئة او قال
لا تبعه الا سيئة فباعه نقدا اجاز خلاصة الوكيل تزويج امرأة
معمية ليس بمحجور عن التزويج لنفسه والوكيل بشرط سيئ
معيين محجور عن الشر لنفسه الا اذا خالف بان اشترى بالكثير
مما وكله به او بخلاف جنس ما وكل به وفي النكاح خالف
لان الاضافة الى الموكلي شرط في النكاح فاذا لم يضاف
فقد خالف فيصير له وفي الوكيل بالشر الاضافة ليست
بشرط فقد قصد عزل نفسه فيها وافق امر الامم وعزل
يكون بالخلاف لا بالموافقة قاضي خان التوكيل بالبيع سيئة
ينصرف الى شهر وما فوقه لان ما دون الشهر عاجل ولوان
هذا الوكيل باعه بنقد اختلف فيه قال الامام الفضلي ان
باعه نقدا با يباع به سيئة جاز ولو باقل منه لم يجز وقال
غيره جاز مطلقا لان العاجل خير من الاجل وكذا لو قال
لا تبعه بالنقد خلاصة وكيل الشر لا يملك الا قاله ووكيل
البيع يملكها ويضمن لوكله وكيلا ببيع قال له موكله ما صنعت
من شيء فهو جاز يملك الحوالة وفاقا قال لو كليم بعه
نقدا فباعه سيئة جاز عند الامام ومحمد وقال ابو الليث
الفتوي على قول س انه لو للتجارة جاز ولو للحاجة لم يجز
ولو قال لا تبعه الا نقدا فباعه سيئة لم يجز قال لا تبعه الا

في السئلة روايتان او يكون احدهما ذكر في شرح الطحاوي
وفتاوي قاضي خان غير صواب كالا يحق علي زوي الالباب
هداية وكله بيع منه فباع نصفه جاز عند الامام لا عند
الا ان بيع النصف الاخر قبل ان يختصمان درر غرر وفي الرا
يتوقف شرابا قبل ان يختصما لزوم الموكل والزم الموكل
الوكالة بخصوصية وقبض وما يملكه الوكيل بهما وما لا يملكه
درر غرر جاز التوكيل بالخصوصية في كل حق ولم يلزم بلارضني
خصه الاموكل سريضي او ما في غايه مسافة ثلاثة
ايام ومريد للسفر بان ينظر القاضي في حاله وفي عدته ولا
يقبل قوله ان يرد السفر او المجدرة لم تجر عاداتها بالبروز
والحضور الي مجلس الحاكم والمتأخرون اختاروا للمفتوي ان
القاضي لو علم من الخصم التفتت في ابا الوكيل لا يملكه من ذلك
ويقبل الوكيل وان علم من الموكل العتصا الي الاضرار بصاحبه
في التوكيل لا يقبل التوكيل من الموكل الا برضى صاحبه وهو
اقتيار شمس الائمة السرخسي كذا في الكافي قاضي خان
وقال شمس الائمة الحلواني ان ذلك مفوض الي رأي القاضي
وهذا قريب من الاول درر غرر وصح التوكيل بايضا كل حق
واستيفاهه الا في الحدود والنصاص بغيره موكله عن المجلس
الوكيل بالخصوصية وبالقاضي لا يملك ان القبض عند زفر
ينفي لظهور الحانته في الوكالة ووكيل قبض الدين بملك الخصوصية
عند الامام هداية وقال لا يكون خصما وهي رواية الحسن
عن الامام قاضي خان القاضي لو وكل رجلا بقبض دين الغائب
لا يكون وكيله بالخصوصية وفاقا درر غرر والوكيل بقبض
الدين لا يملك الخصوصية فلو برهن زوايد علي وكيل بقبض
عبدان الموكل باعه وقف الا سر حتى يحضر الغائب كذا الطلاق

والعتاق فلو برهن المرأة علي طلاقها وارفق علي عتقه علي
الوكيل بنقلهما الي مكان لا تقبل علي انتهاء طلاق وعتق
وتقبل علي فريد الوكيل حتى يحضر الغائب هداية كذا الطلاق
والعتاق وعز ذلك درر غرر وكيل الخصوصية اذا ابي لا يجبر عليها
اذا وكل بخصوصية واخذ حقوقه من الناس علي ان لا يكون
وكيله فبايدي احد علي الموكل جاز فلو اثبت المال له ثم اراد
الحكم الدفع لا يسع علي الوكيل كذا في الفتاوي الصغرى صم اقرار
وكيل بخصوصية علي موكله عند القاضي دون غيره وان انزل
به حتى لا يدفع اليه المال وكذا لا يصح ان استثنى موكله الاقرار
واقتر عليه الوكيل عند القاضي وينزل به هداية وعند الامام
وم لو برهن علي اقراره في غير مجلس النضا يخرج من الوكالة
ولا يدفع اليه المال قاضي خان لا يصح صلح الوكيل بخصوصية ولا
بيعه ولا هبته بسوط الوكيل بالصالح لا يملك الخصوصية ولو
اقر ان ذلك باطل لا يجوز اقراره علي صاحبه لانه وكيل
بعقد والاقرار ليس بعقد درر غرر ولا يصح توكيل كفيل
بمال فقينه وكيل قبض الدين لو كفل صم وبطلت وكالته
الوكالة المجردة لا تدخل تحت الحكم قال في الصغرى وكيل
قبض الدين احضر خصما فاقتر بالتوكيل وانكر الدين لا ثبت
الوكالة فلو اراد الوكيل ان يبرهن علي الدين لا يقبل ولو
ابحى ان فلانا وكله بطلب كل حق له بالكوفة وقبضه والخصم
فيه وبرهن علي الوكالة وموكله غايب ولم يحضر احد عليه حق
لموكله لا يسع حتى يحضر خصما جاز ذلك او مقر به فحينئذ
يسع ذلك وتقرر الوكالة فلو احضر جده غير بمايدي عليه
حقا لم يجز الي اعادة البينة ولو ادعي انه وكله بكل حق هو له
علي شخص معين بشرط حضرة ذلك بعينه ولو اثبت ذلك

بعض من ذلك المعين لم يجزهم اذ يدعي عليه حقا برهن علي
الوكالة مرة اخرى قاضي خان وكله بقض فاقرا المديون بوكالة
وانكر الدين فبرهن عليه التوكيل لا تقبل اذ البينة لا تقبل الا علي
خصم وباقرار المديون لم تثبت الوكالة فلم يكن خصم الا بر ي
انه لو اقر بالوكالة فقال الوكيل اني ابرهن علي وكالتي بخافة
ان يحضر الطالب وينكر الوكالة تقبل بينته ولو قامت علي المقر
وكذا وهي اقر المديون بوصايتها وانكر الدين فاثبت الوضي
وصايتها بينته تقبل وكذا من ادعي رينا علي ميت واحضر
وارثا فاقرا الوارث بالدين فقال المدعي انا اثبت الدين
بينته فبرهن تقبل الاشباه لا يوكل الوكيل الا باذن او تميم فبرهن
الا الوكيل بقبض الدين له ان يوكل من في عياله بدونهما فيسل
المديون بالدفع اليه الماذون بدفع شيك الي فلان ان ادعي
الدفع وكذبه فلان فالقول له في برائة ذمته فقط الا ان كان
الماور مديونا او غاصبا بعث المديون المال علي يد رسول
فهلك فلور رسول المديون هلك علي المديون ولور رسول
الدين هلك علي الدين رجل قال لمديونه من جات بعلامته
كذا فادفع اليه مالي عليك لم يصح لانه توكيل مجهول فلا يبرأ
بالدفع اليه وفي الاشباه ايضا وكيل بيع قال بعث وسلمت قبل
القول وقال الوكيل بل بعد القول لان القول للوكيل ان كان
البيع مستهلكا وان كان قابلا فالقول قول الوكيل ويصح ضمان
الوكيل بالقبض بالدين فيه ولا يصح ضمان الوكيل في البيع والشراء
في الثمن مخ وكله بطلب رينه وغاب الوكيل فبرهن علي المديون
فقال اريد بين الوكيل انه ما اخذه مني او يمينه بصدقت
شهودك فليس له حبس المال حتي يجي الوكيل بل يورديه
الي الوكيل ثم يطلب منه موكله فمخلفه ما اخذه ولا يجلفه

بصدق

بصدق شهويه فلو نكل عن يمين الاخذ لزم المال ولا يلزم
وكيله اذ النكول اقرار فلا يتعدي غيره ووكيله غيره يقول
المقر هذا دليل ناقص اذ النكول اقرار عندس وم وبذل عند
الامام فالدليل التام ان يقال اذ النكول بذل او اقرار
وكل منهما لا يتعدي غيره قال ولو كان المال عند الوكيل فلا يسيل
له عليه لانه مال موكله فلو برهن المديون علي ادعيه للموكل
فان رشا اخذ من الموكل اذ قبضه وكيله دفع له وان رشا اخذ
من وكيله لوقا بما فلو قال الوكيل دفعته الي الموكل وتلف
في يدي صدق بيمينه ولا يقضي والفرع يتبع الموكل ان قبضه تاكد
بالقبض وقبض موكله لم يتاكد فجعل قبض موكله قبضا بغير حق
وكله باحارة فنه فبرهن القن علي الوكيل منقده او وكله بنقل
امراه فبرهنت علي طلاق او وكله بقبض رينه فبرهن علي ادعيه
يقبل وليس الدين كعين في قول الامام وعندهما يوقف في الكل
المعين والدين يقول المقر وقد مر في الفصل الخامس نقلا
عن عمده ان الحق ان قولهما اقوي وهو رواية عن الامام
انتهى وذكر مخ لو اقر المطلب بحق ثم ادعي الدفع الي الموكل
فنه الامام ينتصب الوكيل خصما في قبول البينة لا عندها
درر ربر وكل بقبض مال وادعي الفرع قبض الموكل اجر علي
الدفع الي الوكيل ويخلف الموكل علي عدم قبضه لا الوكيل
علي عدم علمه بقبض موكله قاضي خان برهن المديون ان
الوكيل امراه او انه او فاه رينه يقبل علي الوكيل عند الامام
لا عندها بنز وكيل طلب الشفعة والرديف والقسمة شمع
البينة عليه ان موكله سلم الشفعة او امراه عن العيب بحق
وكيل قبض الدين ادعي علي المديون الا بجا الي موكله او امراه
واراد تخليف الوكيل انه لم يعلم به لا يخلف ان لو اقر به لم يجز

عين في

علي موكله لانه اقرار علي الغير يقول الحق مرت هذه المسئلة
في فصل التحليف وفيها انه لا يحلف الوكيل ويدفع الغريم اليه
الدين ثم هو علي خصوصه الموكل فلو ادعي تسليم وكيله
في غير مجلس الحكم لا يحلف لان تسليمه في غير مجلس الحكم لا يصح
ولو ادعي تسليمه في مجلس الحكم يحلف عنده لان تسليمه فيه
يصح عندها فادعي فعلا لو اقر به لزمه فان انكر يحلف عندها
خلاصه وفي الزبادات في كل موضع لو اقر لزمه فان انكر
يحلف الا في ثلاث مسائل منها وكيل شر او جدي عيبا فلا
الرد وادار الباي تحليفه بالله ما يعلم ان الموكل رضي بالعيب
لا يحلفه فان اقر الوكيل لزمه الثانية وكيل قصي الدين
ان ادعي عليه المديون ان موكله اراه عن الدين ويحلف
الوكيل علي العلم لا يحلفه ولو اقر لزمه يقول الحق ولم يذكر
الثالثة في الخلاصة في المسئلة الثانية في قوله ولو اقر لزمه
نظر ان القربة هو الا بر الذي يدعيه المديون فكيف ينص
لزمه علي الوكيل اللهم الا ان يقال المراد من لزوم الا بر
لزوم حكمة وهو الغرض عن مطالبة المديون واما احتمال براءة
المديون باقرار الوكيل وانتقال الدين الي زمة الوكيل جزا
علي اقراره فبعد مسلم والله اعلم بقا ادعي الميت وصيه
ربنا علي اخر فاق المديون الا بيا حال حياته وانكره وصيه
لا يحلف لانه لو اقر لم يجز في دفع الدين الي الوصي فمضى
ادعي ارضا وكالة انه ملك موكله فزهن وقال ذوالسيد
انه ملكي وموكلك اقرب فلو بينت له فله تحليف الموكل
لا وكيله فلو موكله غائب فالفاضي يحكم به للموكل فلو حضر
وحلف انه لم يقر استقر الحكم ولو نكل بطل الحكم بخلاف
ما لو نكل برديع عيب فقال بايه رضي به المشتري ولا

بينه له فله تحليف الموكل لا وكيله فلو موكله غائب لا يحكم بره
ان لو حكم به ينسخ العقد بينهما فلو حضر المشتري ونكل لا يطل
الفسخ كصحة الفسخ ظاهرا وباطنا يحكم الحاكم وفي الاملاك
المرسلة تنفذ ظاهرا وباطنا فاضي فان وجد عيب ما شره
فوكيل احد ابره وغاب الموكل فادعي الوكيل فقال الباي ان
الوكيل رضي بالعيب لا يكون الوكيل فضا له حتى يحضر المشتري
ورغم ان النيابة تجري في الاستخلاف لا في الحلف فوكيل ورضي
ومتول واب صغير يحلف ولا يحلف الا ان اصح اقراره علي
الاصيل كوكيل بيع او خصوصية في الرديع يحلف لان اقراره
صحيح علي موكله فكذا نكوله فمضى ادعي عينا فقال ذوالسيد
من هذا المديون نزع من يده حتى يبرهن علي شره ويترك
في يده اسخانا ثلاثة ايام ويكفل حتى يبرهن والاول قياس
وبه افتي ظ كما مر في فصل الثاني وذو اليد وكذا مديون
ادعي الا بيا يومه بالادان لم يثبت الا بيا غمز وكيل اجارة
الدار وقص الغلة ادعي عليه بعض السكا ان له محل الاجرة
لموكله وبرهن بوقف ولا يحكم بقبضه حتى يحضر الغائب جفت
ادعي وكالة بقبض دين او غيره واقرا المديون عليه بالمال وانكر
وكالته يحلف المديون عليه عندس وم لا عندس اذ ليس مخصم
كذا ذكره الخصاص في الشايع قال بعضهم هو
جواب للملك غير ان الخصاص خصي سام في الذكر لانه لم يحفظ
قول ح ل لان قوله يخالف قولهما ومنهم من قال ما ذكر في الكتاب
قولهما واما علي قول الامام فينبغي ان لا يحلف خلاصه في
الافضية ادعي وكالة بقبض دين او ربيعة فافر المطلوب
ففي الدين يومه بدفعه اليه وفي العين لا يومه في ظاهر الرواية
وذكر في محل اخر من الخلاصة في الفرق بينهما ان اقراره في الدين

لا في ملك نفسه وفي الوديعة لا في ملك غيره انتهى قال فلو
اقر بالوكالة وانكر المال لا يغير خصما ولا تقبل البيعة على المال
الا ان تقع البيعة على الوكالة اذ لم يثبت كونه خصما باقرار المطلوب
لانه ليس بحجة في حق الطالب وان اقر بالمال وانكر الوكالة
لا تجلف الوكيل المطلوب على العلم بوكالته اذ الحلف يترتب
على دعوى صحيحة ولم يصح ان لم يثبت في وكالة فلم يجر خصما
الا اذا قامت البيعة على الوكالة وحدها فان برهن الوكيل
على الوكالة والمال يقبل عند الامام علي ان وكيل قبض الدين
ملك الخصومة عنده هـ ادعي وكالة بتبعض دين فصدقه
الغريم امر بدفعه فلو حضر الغائب ولم يصدقه دفع الغريم الدين
اليه ثانيا اذ لم يثبت الاستيفاء حيث انكر الوكالة والقول
رب الدين في ذلك مع يمينه فيجسد الاداء ويرجع به الغريم
على الوكيل لو باقيا بيده اذ غرضه من دفعه برائة ذمته ولم
تحصل فله نقض قبضه ولو صنع لم يرجع اذ بتصدقه اقرانه
محقق الا ان ضمنه عند دفعه اذ المأخوذ ثانيا مضمون عليه
في زعمهما ولو لم يصدقه على الوكالة ودفعه على المورد عانه
رجع على الوكيل ولو صنع اذ دفعه على رجاء الاجازة فاذا
لم يجز رجع وكذا لو دفعه على تكذيبه في الوكالة وهذا ظاهر
ففي الوجوه كلها ليس له ان يسرد ما دفعه حتى يحضر الغائب
ان تعلق به حق الغائب اساطيرا او محتملا قاضي خان ادعي
وكالة بتبعض دين فانكر المديون وكالة ودفع المال علمي
الا انكار فاراد ان يسرده ليس له ذلك وفي المنتقى لذلك
فمن فضولي قال ارفع الي لعل ربه يجيز فدفعه ليس له
ان يسرده اذ تعلق به حق رب الدين بتبضعه لم فلعلم
يجزى له ان يسرده وكذا لو دفعه الي رجل ليدفعه

الي

الي الدائن فلم ان يسرده لانه وكيل المديون فلم يزل هـ
لا يومر بدفع الوديعة الي الوكيل بتبضعه لو صدقه او اقر بال
الغير بخلاف الدين ح عن محمد لو صدقه بجبر بدفع عين
كذب بن عمر جف وكذا عن س شحي لو صدقه او كذبه او سك
لا يجبر بدفع الوديعة ولو دفعها لا يسرد فلو حضر ربه
وكذبه في الوكالة لا يرجع المودع على الوكيل لو صدقه ولم
يشترط عليه الضمان والارجح بيمينه لو قايما وبعينه لو هالكا
قال صاحب جامع الفصولين اقول لو صدقه ودفعه بلا شرط
ينبغي ان يرجع على الوكيل لو قايما اذ غرضه لم يحصل فله نقض
قبضه على قياس ما سرف في الهداية من ان المديون يرجع بما
دفعه الي وكيل صدقه لو باقيا كذا هذا نسخة لولم يومر بدفع
الوديعة ولم سلمها فتلقت قيل لا يضمن وكان ينبغي ان يضمن
اذا المنع من الوكيل بزعمه كنع من المودع ولو سلمه الي الوكيل
لا يسرده ولانه سمي في نقض ما فعله وكل زيد الغائب
بتبعض وديعة فتبضها زيد قبل ان يبلغها فتلف تخير المالك
ضمن زيد او الدافع ولو علم الدافع بالتوكيل لا يزيد برضا
ان للمودع ان يدفعه يقول الحقير الظاهر ان يبرأ الدافع لا زيد
لكون قبضه حين قبضه فضولا والله اعلم عز صدقه في الوكالة
فقال الوكيل للمديون اني ابرهن عليك فاني اخاف ان
يضيع عندي فيبضمني ربه فلم ذلك قال صاحب جامع الفصولين
اقول هذا يدل على جواز اقامة البيعة في كل اقرار يتوقف
الضرر من غير المقر لو لا بيعة فيكون هذا اصلا والله اعلم عز
وكلمه بتبض الوديعة في اليوم فله قبضه عندا ولو وكله بتبض
عند لا يملك قبضه اليوم اذ ذكر اليوم للتعميل فكانه قال انت
وكيلي به الساعة فاذا ثبتت وكالة الساعة رامت ضرورة

ولا يلزم من وكالة الغد وكالة اليوم لا صريحا ولا دلالة
وكذا لو قال اقبط الساعة فله قبضة بعدها بحض من فلان
فقبضة بنيتة جاز قال اقبط شهرا فله قبضة بدوهم
مختلف قوله لا تقبض الا بحض من حيث لا يملك قبضه
انما هي من القبض واستثنى قبضا بحض من كذا بس وفي
قد وكلته يتزوجها يوم الجمعة فزوجها يوم الخميس لم يحضر
انما الغرض تناول زمانا مخصوصا قال في حق اليوم
او طلق امرأتي اليوم ففعله في غد جاز فيصير وكلا في
اليوم وبعده لا فيما قبله قاضي خان وكله بشئ وقال افعله
اليوم ففعله عند بعضهم قالوا ان الوكالة لا تبقى بعد اليوم
وبعضهم يتقي وذكر اليوم للتسهيل لا لتوقيت الوكالة باليوم
الا اذا دل الدليل عليه فت وكله قبضه وريته وسمي له اجرا
علي ان يأخذه ويأتيه به جاز لا لوديا الا ان يوفت له وقتا
وكيل قبضه الدين لو وكل من في عياله بقبضه صح ولو هلك
في يد الثاني هلك امارة حق وكيل قبضه ثمن او اجرة لو
وكل من ليس في عياله بقبضه ذلك جاز اذ حق القبض
للكيل فله تغويضه الي غيره لكن الوكيل يقبض للامر لو
هلك في يد وكيله قبل ان يصل الي الوكيل الاول كقبضه
بنفسه ثم رفعه الي من في عياله وفي الفتاوى الصغرى ايضا
وكيل رجل بقبض الثمن فقال الوكيل قبضت فصاعدا
او رفعت الي الامر فجد الامر ذلك كله فالقول للوكيل مع
بيته وبري المسترعي عن الثمن الوكيل بقبض الدين انما
قال قبضته وهلك عندي او قال رفعت الي الموكل وكذبه
الموكل يصدق في حق براءة المدينين لا في حق الرجوع علي
الموكل علي تقدير الاستحقاق حتى لو استحق انسان ما اقر

به الوكيل بقبضه وضمن الوكيل لا يبرح الوكيل علي الموكل
ليس لو وكيل قبضه دين توكيل غيره به لتفاوت الناس في الثمن
مختلف وكيل بيع باع ثم وكل بقبض ثمنه من ليس في عياله فله
ذلك وكيل قبضه وكل قبضه الثاني فلو وصل الي الاول بر الطلب
ولو لم يصل بر الثاني في عياله الاول والا فلا يبرأ قال وكيل
قبض الدين قبضه من الغريم فلف او رفعت الي زيد بر الغريم
مختلف ما لو اقر قبض الطالب في وكذا وكيل بيع اقر قبضه موكله
الثمن بر المشتري كما لو اقر قبض نفسه قال ضد فعلي قياس
هذه المسئلة ينبغي ان يصح الاقرار بقبض الطالب في مسئلة وكيل
قبض الدين قال صاحب جراح الفصولين اقول يمكن الفرق بينهما
بان وكيل البيع اصل في قبض الثمن جود الحقوق اليه فله ان يوكل
به غيره كما مر فانه باله لتسلطه فصح مختلف وكيل القبض ان
ليس له التوكيل فكان مقررا باليس له تسلط فلي يقر
الحق في الفرق اشكال وهو انه سر ان الوكيل بالخصوص صح اقراره
علي موكله عند القاضي وان الغرض به فعلي هذا ينبغي ان يصح اقرار
الوكيل بقبض الطالب كما مر من صاحب الفضية انما والله اعلم وبوجه
ما ذكره في جراح الفصولين بخلاف من جعل وكيل خصوصية او قبض
دين قال في مجلس القضا قبضت ورفعت الي موكلتي صح اقراره
في المسئلتين جميعا ولو اقر في مجلس القضا بقبض موكله والموكل
ثم استثنى اقراره لم يجز انتهي ووجه التايد هو ان المضمون من
قوله والموكل قد استثنى المياضة انه لو لم يستثن جاز اقراره عليه
ان لو لم يكن كذلك لكان ذكره مستدركا كالا بخفي صل وكيل قبض
وربعة ينفل بموت موكله فلو قال قبضته في حياته ورفعت
اليه صدق وكيل قبضه وربعة قال له المورع رفعت اليك والوكيل
انكر صدق في حق رفع الضمان عن نفسه لا في الزام الضمانات

على الوكيل التوكيل بالتقاضي والتبضع جاز سواء كان الطالب
حاضرا او غائبا صحيا او مريضا بخلاف توكيل بخصوصية عند
الامام فالوكيل ينزل بموت موكله لا بموت الطالب فلو قال
كنت قبضت في حياتي الموكل ودفعته اليه لم يصدق اذا حضر
عما لا يملك اشتاوه وكان متما في اقراره وقد انزل بموت
موكله قال صاحب جراح النصولين اقول على هذا القياس
ينبغي ان لا يصدق وكيل قبضت وديعة او عارية لو اقر بعد موت
موكله اني كنت قبضت في حياته ودفعته اليه وقد سرق قبل اسطر
انه يصدق استباه لم يتنبه صاحب جراح النصولين لما فرق
الولويحي بان وكيل قبض الدين يريد ايجاب الثمنان على
المبت اذا لم يكون تقضي باشتاها فلا يقبل قوله بلدينه بخلاف
وكيل قبض العين لانه يريد ثمن الثمنان عن نفسه قاضي حات
وكيل قبض دين قال قبضت ودفعت على الموكل يصدق لانه اسين
يدعي ايجال الامانة الي ربهما فيقبل قوله وكيل استقرض قال
قبضت المال من المقرض ودفعته الي الموكل وانكر الموكل لا يصدق
الوكيل لانه يريد الزام المال على موكله فلا يقبل قوله في ايجاب
المال عليه استباه الوكيل يقبل قوله بيمينه فيما يدعيه الا لو وكيل
بقبض الدين لو ادعي بعد موت موكله انه كان قبضه في حياته
ودفعه اليه فانه لا يقبل قوله الابينة وفيما اذا ادعي بعد
موت موكله انه اشترى لنفسه وكان الثمن منقورا وفيما اذا
قال بعد عزله بعته اسس وكذب موكله وفيما اذا قال بعد موت
موكله بعته من فلان بالف درهم وقبضها وهلكت وكذب الوكيل
في البيع فانه لا يصدق ان كان المبيع قابلا بعينه بخلاف ما لو
كان مستهلكا الكل من الولويحي التوكيل قبض المقرض لو قال
قبضته وصدقه المقرض وكذب الموكل فالقول للموكل كذا في

الواقعة

في الواقعات الحاسية خلاصة مات الطالب ولم يعلم به المديون
فدفع المال الي الوكيل لا يبرأ له ان سبزه ولو علم بموته ثم دفع
ليس له ان يضمن الوكيل ان ضاع في يده وعند محمد يضمن وكذا لو
ذهب الطالب المال وابراه ثم دفع الي الوكيل ضمن ان علم به ويرجع
الموكل على الطالب ان لم يعلم الوكيل ولا يجوز كون الواحد وكلا
في القضا والاقتضا ويجوز التوكيل بقبض الدين وقبضه من غير الخصم
وفي الخلاصة ايضا دفع الي رجل شيئا لبيعه ويدفع منه الي زيد في
صاحب المال وطلب الثمن من زيد فقال زيد لم يدفع البايح الي
الثمن فقال البايح دفعت اليه الثمن قال الشيخ الامام محمد بن الفضل
ان كان البايح بايعا بلا اجر كان القول قوله ولا ضمان عليه وان
كان بايعا باجر فكذلك عند الامام خلافا لصاحبيه لان الثمن
بدل المبيع وقد كان اسائه عند البايح عنده لان جبر
المشرك اسين فكذلك الثمن والضمان على زيد لان قول البايح
لا يكون حجة عليه الوكيل بالبيع اذا دفع العين الي المستام ليذهب
به الي بيته ويبرضه على اهله فضاع في يده لا يضمن استحيانا
وفي القياس يضمن قال الصدر الشهيد وعليه الفتوى يصل
وكله قبض برره على اضر فقبضه فوجد عليه فريده جاز ان تبين
انه ما قبض حقه ولو لا ميب فاستاجر بحمله الي بيت الاسر
فلو في المصر لم لا مكرأوه استحيانا ان الظاهر في المصر
ان الاسر بالتبضع اسر باطل عليه والموتة خارج المصر يكسر
فلا يكون اسره بقبضه اسر بحمله فلا يكون الكرا على الامر فيكون
شترعا فعلى هذا الوكله قبضه رقيقا او روبا فانفق للمراعي
والكسوة وطعامهم كان متبرعا وكيل قبض الدين لو وهبه من
الغريم او ابراء او اخره او اخذه به رهنا لم يجز لانه تصرف
في غير ما اسره والاصل ان وكيل القرض انما يملك القبض

علي وجه لا يكون للموكل ان يتنعم عنه وهو بان يتنعم جنس الحق
بصفته او اجود منه اما كل مال للموكل ان يتنعم عنه ان اعرض عليه
المطلوب فليس للموكل ذلك كما سبدا ان وسر ابدن ولو اخذ
كفيله بالمال جاز ولو قال الموكل براء اليه منه او برهن عليه
بهذا برى الغريم ان هذا اللفظ اقرار بقبضه وكله بقبض
دينه واسره ان لا يقبض الا جميعا فقبض كله الا درهما لم يجز
قبضه على الا مروه ولا مران يرجع بكل حقة وكذا لو قال لا تقبض
الا درهما دون درهم معناه لا تقبض متفرقا فلو قبض شيئا دون
شيئ لم يبر الغريم من شيئ الحمله في س وفي ح وكيل قبض
وربما لو قبض بعضها جاز فلو امر ان لا يقبضها الا جميعا فقبض
بعضها ضمن ولم يجز القبض ولو قبض ما بقي قل ان يهلك
الا اول جاز القبض على الموكل ما يجبر عليه الموكل وما لا يجبر
عليه كصط شهده اعلى وكالته في كل شيئ والوكيل بمحمد يقبل
لو ادعاه الطالب لا المطلوب فاذا قبلت الشهادة هل يجبر
الوكيل على الخصومة مع الطالب لو شهد انه وكله بخصومة
مع الطالب وهو قبل الوكالة يجبر ولو لم يشهد وا على
القبول لا يجبر في رغرر وكيل خصومة لو ابي عنها لا يجبر عليها
لانه وعد ان يتبرع يقول الحق في اطلاق كلامه نظر ان
ينبغي ان يخص عدم الجبر بوكيل المدعي ولا يستعمل وكيل المدعي
عليه كما يفهم مما سياتي في بعد سطرين اسباه لا يجبر وكيل
امتنع عن فعل ما وكل فيه لكونه متبرعا الا في مسائل فيما
لو وكله في رفع عين وغاب لكن لا يجب عليه الحمل اليه والمقصود
والامانة سواء وفيما لو وكله ببيع الرهن سواء اشترط فيه
او بعده وفيما لو وكله بخصومة بطلب المدعي وغاب المدعي
عليه ومن فروع هذا الفصل لا يجبر على وكيل با عتاق وتدير

وكتابه

وكتابه وهبة من فلان وبيع منه وبطلاق فلانه قضا دين
فلان اذا غاب موكله قول في الاشباه بعد قوله موكله
مانعه لا يجبر الوكيل بلا اجر على تقاضي الثمن وانما يجبر
الموكل ولا يجبر الخ فلعلمه سقط من النسخ ولا يجبر وكيل
دين موكله ولو كانت وكالته عامة الا لو ضمن ان قال حرر
فني او برره او كانت له او هبة من زيد او بعه منه او طلق امراتي
او ارفع هذا الثوب الي فلان فقبله وغاب الموكل لا يجبر الوكيل
على شيئ من ذلك الا في رفع الثوب الي فلان قال لا حتمال
ان الثوب له فيجب دفعه اليه عدة العدل لو ما موردا ببيع
رهن راحته غائب يجبر على بيعه كوكيل خصومة بطلب
المدعي لو غاب موكله يجبر على الخصومة فقط يجبر العدل
على بيع الرهن فلو ابي باعه القاضي عند ايتا الثلاثة هـ
لو لم يشترط التوكيل بالبيع في عقد الرهن وشترط بعد
قيل لا يجبر وقيل يجبر وهذا اصح ومن س الجواب في
الفصلين واحد ص وكذا الوكيل اذا غاب موكله هل يجبر
فرو على هذا باع مالا بوكالته في بلد شئ لا يجبر على الخرج
الي ذلك البلد لقبح الثمن بل يجبر على ان يوكل اما ذلك
اما بشهود يخرجون الي ذلك البلد او بكتاب القاضي الي
قاضي ذلك البلد يقول الحق الظاهر ان هذا في الوكيل بلا
هجرة ولو باجرة فعلى قياس ما سياتي بعد سطر واحد ينبغي
ان يجبر على الخرج والله اعلم قاضي خان وكيل ببيع باع
وامتنع عن استيفاء الثمن والتقاضي لا يجبر على ذلك بل يقال
لله وكل الموكل باستيفاء الثمن فلو كان وكيله باجر كبيع و
سمار وخروها يجبر على الاستيفاء ونظيره المضارب
ج المسالك لو اخذ من الناصب او السهم كغيلة برره يجبر

علي الرد كالأصيل اذا رجع علي الاصيل باجر عمله اذا الكفيل
يرجع علي الاصيل بمثل ما ارى او بمثل اجر عمله ولو اخذ كفيل
بذلك لا كفيل فانه يدفعه حيث وجده ولا يحمل علي حمله اليه
لان متبرع فلا يجبر علي تسليم المتبرع بخلاف الكفيل اذا
انضم ذلك والوكيل لم يضمن الرد وانما وعده فهو متبرع ولا
يجبر علي المتبرع فان الوكيل لا يجبر علي البيع وكذا الماسور
باب الدين من مال نفسه لا يجبر ح وكل رجلا يقتض كل
حق له علي الناس وعندهم ومعهم وفي ايديهم ويجب من
يرى حبه وتخليته عنه لوراي ذلك وكتب في اخره انه
مخاضهم ومخاضهم ثم ان قوما برهنوا ان لهم علي موكله مالا
فلا يجبر به وكيله لانه جز الظلم ولم يظلم اذ ليس في هذه
الشهادة امر بآداء المال وضمان الوكيل عن موكله فاذا لم
يؤمر ولم يضمن لم يجب عليه الا رد من مال موكله فلم يظلم
بامتناعه عن الاداء كذا في هذه المسئلة تدل علي ان
الماسور باب الدين من مال موكله يجبر علي قضاء دينه في اكثر
احوال وحمل عليها وامر الجاهل بدفع الحمل الي وكيله ببيع وقبض
كرايه منه فجا به اليه فقبل وكيله الحمل واري بعض كرايه
لا بعضه قالوا لو للموكل دين علي الوكيل وهو مقر بالدين
والامر يجبر علي دفع الباقي ولو لم يكن علي الوكيل لا يجبر
كذا في الفروع لا يجبر علي اد الدين لو لم يكن للموكل دين علي
وكيله عزل الوكيل وموت موكله لهط وكلمه مخصوصة
ثم عزله في غيبة الخصم فلو كان وكيل الطالب صح عزله ولو كان
وكيل المطلوب فلو وكله بالتقاسم الطالب فلو كان الوكيل
غائبا وقت التوكيل ولم يعلم به صح عزله علي كل حال وان
كان حاضرا او علم به ولم يرد لم يجز عزله في غيبة الطالب

وصح بحضرة رضى به الطالب اولا ولو وكله بالتقاسم الثاني
في غيبة الطالب فعزله بحضرة الثاني صح ولو غاب الطالب
وان عزله بحضرة الطالب صح ولو غاب الطالب وان عزله
بحضرة الطالب صح ايضا وعزل العدل في باب الرهن لم يجز
ولو بحضرة المرتهن مالم يرض به المرتهن ولو وكله بطلاق
امرأة حين اراد السفر بالتقاسم المرأة ثم عزله بلا حضورها
ولا رضاها قيل عليك وهو الصحيح وقيل لا عليك رد رضى
الوكيل ينزل بعزل موكله وينزل نفسه بشرط علم الاخر فيهما
باخبار عدل او اثنين ولو غير عدلين وموت احدهما ويجوز
احدهما مطبعا وبالحكم بلحوقه بد الرهن سريته اذا لم يتعلق
به حق الغير وينصرف موكله بنفسه بحيث يجوز الوكيل عن
الامتناع به وتعود وكالاته اذا عاد الي موكله قديم ملكه اذا بقي
اشبه وينزل ايضا بافراق الشريكين وان لم يعلم الشريكان
ويجوز موكله لو كان تابا ويحرم لو ما ذونا اذا وكله في عقود
وضمومات لا قضاة وافتضا ولا ينزل بعزل المولي وكيل
عبد الماذون قال وكلتك بكذا علي اني سني عزلتك فانت
وكيلي ويسمي هذا وكيله روريا يقول في عزله عزلتك ثم عزلتك
ولو قال كلما عزلتك فانت وكيلي يقول في عزله رجعت عن
الوكالة المطلقة وعزلتك عن المتخيرة زيلكي يقول رجعت
عن الوكالة المعلقة وعزلتك عن المتخيرة صح الفصل الحكمي
لا يحتاج فيه الي علم الوكيل فلو مات موكله اوضح ما اسره
ببيع عن ملكه او رهنه ينزل الوكيل علم اولا وكذا لو من
موكله مطبعا او ارتد او لحق بد الرهن او كان ملكا ففجر
او فارق شريكه او وكله بخلع فخلعها بنفسه او ابانها
وكيل وصي لورد وكالاته ووصاية لا يجز الا بعلم موكله وصيه

والشرط علمه لا حضرة وذكر في عامة الكتب ان الوكالة تبطل بموت الموكل ولو ادعى مال اجارة فسخت بموت الموجه علي وكيله بالاجارة قيل جاز وهو الاصح لانه عزله بموته لكن الحق يقتضي بطلان الوكالة ولو لم يجز اذا انفسخ بموت الموجه كانفساخ بقاها ومئة لا يطالب الوكيل فكذا هنا اشباه بموت الموكل تبطل وكالة وكيله الا في التوكيل بالبيع وفاكذا في البرازية فتم الوكيل بيع وفاباع فانت موكله لا ينزل وفي محاضرتي علي قياس مسألة الاجارة ينبغي ان يكون فيه اختلاف فتم وكيل بيع او شراء مات او غاب او ارتد قيل تنتقل الحقوق الي موكله وقيل لا وقيل لو باع الوكيل فحق قبض الثمن لو رثته او وصيه وقيل لموكله شري وكيله فانت فلو لم يرده بعيب فحق الرثه او وصيه ولو لم يكن فلو لم يرده علي وارثه ش وفي رواية اخرى القامني ينصب وصيا فبرده خلاصه وكيل بيع مات ينتقل حق قبض الثمن الي وصيه فلو لا وصي له ميراث الامر للقاضي ينصب له وصيا ولا يكون حق القبض للموكل جهة وكيل الوكيل ينزل بزل الاول لا بموته لظلال ينزل بزل الاول ولا بموته مات القاضي فولاية المطالبة فيما باع من مال الصغير لو رثته الوصي او وصيه فلو لم يكن نصب له القاضي وصيا صل مات مضارب والمال عروض فولاية البيع لوصيه لا لرب المال وهو الاصح ان الحق للمضارب والملك لرب المال فكانهما شريكان احكام الصبيان وفي الاشباه الولد يسمى جنيما مادام في بطن امه فاذا انفصل ذكر بسا صبي الي البلوغ وغلا ما الي تسعة عشر وشابا الي اربع وثلاثين وكهلا الي احدى وثمانين وشيخا الي اخر عمره انتهى وسما في تفصيل هذا

في فصل مسيات الاسامي منار الصغير في اول احواله كالمجنون فاذا عقل فقد اصاب ضربا من اهلية الاداء يسقط به ما يجمل السقوط علي البالغ فلا يسقط عنه في نفيه الايمان حتى اذا اراد ان كان فرضا ووضع عنه ايجاب الاداء والحاصل انه يسقط عنه العهدة ويصح منه وله مال العهدة فيه درر غرر الولد يتبع خيرا الا بوسن رينا فلو احدى سلم فالولد ايضا سلم او كتابي والا فمجنوسي فهو كتابي لانه انظر له وهذا العلم يختلف الدار بان كان في دار الاسلام او دار الحرب او الصغير في دار الاسلام واسلم الوالد في دار الحرب لانه من اهل دار الاسلام حكما اما لو كان الولد في دار الحرب والوالد في دار الاسلام فاسلم لا يتبع ولده ولا يكون مسلما اذا لم يكن جعل الوالد من اهل دار الحرب بخلاف عكسه ذكره الزيلعي والمجوسي والوشني وسائر اهل الشرك ستر من الكتابي اذ له دين سراوي ولهذا اتوكل زبيحة ويجوز نكاح شائهم للمسلمين فيكون المجوسي شرا حتى اذا ولد بينهما ولد يكون كتابيا يتبع شقيق حقوق الله تعالى كالايان وفروعه يصح من الصبي لقول النبي عليه السلام مروا صبيانكم بالصلاة اذا بلغوا سبعا واضربوهم اذا بلغوا عسرا انما الضرب للتأديب لا للعقوبة والصبي اهل للتأديب واهل للثواب ولا يجب عليه ارا شئ منها ويصح رده فقله احكام الاخرة تبعا للاعتقادات وكذا احكام الدنيا لانها ترتب بالكفر ضحنا علي انها تلزم تبعا للادبوين ايضا تلزم اما احكام الاخرة فبالاتفاق اذ لو عني عن الكفر وجعل مومنا لصار الجهل بالله تعالى عيبا والغفوة عن الكفر ودخول الجنة مع الشرك مما لم يرد به الشرع ولا حكم به عقل واما حكم الدنيا فعند الامام ومحمد حتى تبين منه اسراره

المسلمة ويجرم عن الارث من المسلم لانه في حق الردة بمنزلة
البالغ لان الكفر محظور ولا يجتمع الشرعية بحال ولا يستقط
بغيره وانما لم يقتل لان وجوب القتل ليس بمجرد الارتداد
بل بالمحاربة وهو ليس من اهلها كالمرأة وانما لم يقتل عند
البلوغ لان اختلاف العلم في صحة اسلام حال الصبا صار
شبهة في اسقاط القتل هداية ارتداد الصبي العاقل ارتداد
عند الامام ومحمد ويجبر على الاسلام لما فيه نفع له ولا يقتل
لانه عقوبة والمعوقات موصوفة من الصبيان مرحمة عليهم
ولو كان الصبي غير عاقل فلا يصح ارتداده لان اقراره لا يدل
على تغيير العقيدة وكذا المجنون وسكران لا يقتل اصلا واسلام
الصبي اسلام ولا يرث ابويه لو كانا كافرين وقال س
يجتبر اسلامه لا ارتداده وقال زفر والشافعي كلاهما غير
معتبرين غير وعين الامام اسلام الصبي يصح لا رده وهذا
خلاف الظاهر تنقيح واما حقوق العباد فانه نفع محض
كقبول الهبة ونحوه يصح منه وان لم يان له وليه وما
فيه ضرر محض كطلاق وهبة وقرض ونحوها لا يصح منه وان
اذن وليه وما تردد بين نفع وضرر كبيع وشراء ونحوها يصح
بشرط ما يولي له اشباه الصبي لا يكلف بشئ من العبادات
ولا يترك النهايات فلا حد عليه لوفعل اسبابها ولا قصاص
عليه وعمده خطا وتصح عباداته وان لم تجب عليه واختلفوا
في ثوابها والمعتمد انه له وللمعلم ثواب التعليم وكذا يجب حسنة
وتبطل عباداته بفعل يفسدها نحو كلام في الصلاة والكل
في الصلاة والكل في الصوم وجماع في الحج قبل الوقوف لكن
لادم عليه في فعل محظور اصراره ولا تصح امامته واختلفوا
في صحة امامته في التراخي والمعتمد عدمها وتجب سجدة التلاوة

علي سامعها من صبي وقيل لا بد من عقله وحصل فضيلة الجماعة
بصلاته وحده واحد الا في الجمعة فلا تصح بثلاثة هو منهم وهو
كالبالغ في نواقض الوضوء الا الغتسمة ويصح اذا شح الكراهة
كما في المجمع لكن في السراج الوهاج انه لا كراهة في اذان الصبي
العاقل في ظاهر الرواية وان كان البالغ افضل وعلى هذا
يصح تقريرة في وظيفة الاذان واما قيامه في صلاة الفريضة
فظاهر كلامهم انه لا بد منه للحكم بصحتها وان كانت اركانها
وسرايطها لا توصف بالوجوب في حقه واما فرض الكفاية
فهو لا يقطع بعمده فقلوا وتقبل روايته وتصح الاجابة
له ويصح من سر الصحن ويجب رد سلامه ويقام عليه
التعزير تاريا سيج لا يجب الايمان على الصبي لكن لو اسلم
صح ولا تجب عليه صلاة وصوم وحج ومهاد وفاقا ولا تجب
الزكاة في ماله عندنا وتجب عليه في ماله نفقة زوجته وابويه
وفاقا ولو له ارض عشر اوفراج عليه العسر والحراج
وفاقا لوجوبهما في الارض بخلاف الزكاة اذ هي في الذمة
واما صدقة الفطر فقال الحسن والشافعي تجب في ماله
وقال محمد لا تجب في ماله ولا على ابنه للصبي مال والا
تجب على ابيه وفاقا هه في ظاهر الرواية عند الامام انه
لا تجب التضحية من ولده الصغير بخلاف صدقة الفطر اذ
السبب هناك راس يورثه وليه عليه وهما يوجد اب
في الصغير وهذه قرينة محضرة والاصل في القرب ان لا تجب
على الغير بسبب الغير ولذا لا تجب على عبده وان وجب
الفطر ولو للصغير مال يخفى عنه ابوه او وصيه من ماله عند
الامام وسر وقيل لا تجوز التضحية من مال الصغير وفاقا
لان هذه القرينة تنادي بالاراقة والصدقة بعده تطوع

ولا يجوز ذلك في مال الصغير ولا يمكنه ان ياكل كله والاصح
 ان يضم من ماله وياكل منه ما يمكن ويشترى ما ينبغي ما ينبغي
 بعينه يقول الحقير اختير في فتاوي قاضي خان والخللاصة
 والكافي عدم التضيعة من مال الصغير كما سياتي قريباً ولعله
 هو الذي حكاه صاحب الهداية بقوله وقيل لا يجوز الا كما
 مر انما لكن الظاهر بان اختاره ان الارضية المناهي قريبة
 محضة والصبي لم يجب عليه شئ من القرب والله اعلم قاضي
 خان في التضيعة عن ولده الصغير عن الامام روايات
 في ظاهر الرواية يستحب ولا يجب بخلاف صدقة الفطر
 وروي عنه انه يجب التضيعة عن ولده وولد ولده الذي
 لا اب له والفتوي على ظاهر الرواية فلو للصغير مال قيل
 يجب على ابيه او وصيه ان يضم له منه قيا على صدقة
 الفطر ولا يتصدق بل ياكله الصغير فلو فضل شئ
 لا يدخر بل يشترى به ما ينبغي بعينه وعلى الرواية التي
 لا يجب في مال الصغير ليس لهما ذلك فان فعله الاب
 لا يضمن في قول س وعليه الفتوي ولو فعل الوصي قيل
 لا يضمن وقيل ان كان الصبي ياكل لا يضمن يقول الحقير
 قوله يجب الخ هو القول الذي اختاره صاحب الهداية
 خلاصة في التجريد للصبي مال يضم عنه ابوه او وصيه
 عنده وس وفي الاصل قال شمس الائمة السرخسي
 زعم بعض المشايخ ان علي الاب والوصي ان يضم من مال
 الصغير قيا على صدقة الفطر عند الامام والاصح عنده
 ليس لهما ذلك وفي الفتاوي الوصي اذا ضم عن الصغير
 بمال الصغير ولم يتصدق جاز فان تصدق ضمن كما في
 الاصح انه لا يجب ان يضم للصغير من ماله وليس للاب

ان يفعل من مال الصغير من صبيان زوجهما وليهما فاسلم
 احدهما وهو ميت الا سلام صح فلو فعل الاخر يعرض عليه
 فلو اسلم يبقى الساج ولا يفرق بينهما القاضى وهذا هو السراة
 مشتركة فلو كانتا بنتا فاسلم زوجهما بقي نكاحهما ثم التفريق
 هل هو فزقة بطلاق كما في الزرع الكبير قيل عند الامام لا يكون
 فزقة بطلاق بخلاف الزرع الكبير فمع اقراض صبي ماذون
 واستقرضه جاز وهو كالب في هذا ولم يصح لو يجوز يقول
 الحقير عن التضيعة ان اقراضه غير جائز ولو اذن وليه والظاهر
 انه هو الصواب ان قد ذكر في عامة كتب الاصول ان ما فيه
 ضرر محض لا يجوز منه ولو اذن وليه وعدوا الاقراض منه والله
 اعلم قال ولو اقترضه احد مما بقي عينه فلما لك ان يستتره
 ولو لم يبقى لا يضمن عند الامام مطلقا وعند س لو انفق وانلف
 ضمن لا لو تلف بنفسه وفاقا ولو تلف مال غيره بلا سبق
 ايداع واقراض بالاجماع واجمعوا انه لو قبل الوديعة باذن
 وليه وانلف ضمن شئ س وعلى هذا الخلاف لو باع من صبي
 حبة مالا فانلف ضمن عند س لا عندها ضحك رد النصب وقيمة
 على الصبي مرفى النصب ص صبي اعار صبي شئ لغيره لو كان
 ايداعه ماذونا صح رفعه فصل التلف لا بتسليطه ولو محجورا
 ضمن هو بدفعه والاخذ باخذه لانه غاصب الغاصب ولو اهلك
 الوديعة او خلطها ضمن وهو من مشكلات ايداع الصبي يقول
 الحقير وسيا في جواب هذا الاشكال بعد صحيحة نقلنا عن الائمة
 ص صبي دفعت صبيته اخري فزالت بكارتها قال محمد علي الدافعة
 مهر المثل قال بلغت عن عمر رضي الله عنه في صبيتين را ففتا
 فزالت عذرة احدهما ضمن الاخرى مهر مثلها طز اراد
 صبي او امرأة فقتله فدمه هدر لو عجز ابن رفعه لا يقتله

وبعض جنابات الصبي مرت في انواع الجنابات والصبي لو
 طلق امراته او حررقته او وهب ماله لا يصح اذن فيه ابوه
 او الصبي والمجنون لا يصح عقوبتهما واقرارهما وطلاقهما ومخا
 ما تلفاه وصح قبض الهبة والصبي والصبيبة لو تزوجا بلا اذن
 ثم اجاز الوالي جاز وله خيار البلوغ لو اجاز غير الاب
 والجد خ صبي تزوج او باع ثم بلغ لم يجز اجازته ولا ينفذ
 بالبلوغ مرجحه في اخر تصرفات المصولي وخلصه مرفي فصل
 ما يل الخلع فوصي عاقل كبايع في الذبح اشباه محل
 ذبيحة بشرط ان يقتل التسمية ويضبطها بان لم يعلم ان
 الحل لا يحصل الا بها ويوكل الصيد برميه ان اسي كذا في الكافي
 الصبي ليس من اهل الولايات فلا يلي النكاح والقضا ولا
 الشهادة مطلقا لكن لو غلب باذن السلطان وصلي باع
 جاز وتصح سلطته ظاهرا وفي الزانية مات السلطان
 وانفتحت الرعية علي سلطنة ولد صغيره ينبغي ان تفوض امور
 التقليد الي وال ويعد هذا الوالي نفسه بتعالين السلطان
 لشرفه والسلطان في الرسم هو الابن وفي الحقيقة هو الوالي
 لعدم صحة الازنا بالقضا والجمعة ممن لا ولاية له انتهى
 ابن الهمام كذا قال النسي لكن مقتضى هذا الكلام انه يحتاج الي
 تقليد جديد بعد بلوغه وهذا لا يكون الا ان يعزل ذلك
 الوالي نفسه من السلطنة وذلك لان السلطان لا يعزل
 الا بعزل نفسه وهذا غير واقع اشباه السلطان او الوالي انه
 كان غير بالغ فيلزم محتاج الي تقليد جديد ويصلح الصبي وليا
 وصيا ومستويا ويقيم القاضي مكانه بالغ الي بلوغه كما في
 منظومة ابن وهبان وتمنع الصبيبة المطلقة والتوفي عنها
 زوجها من التزوج الي انقضاء العدة بلا وجوب العدة عليها

في المعتد ويصح اماسه ولا يد اوي الا باذن وليه ولا يكره ثقب
 انن البنت والطفل استحسانا وان اهدى الي صبي سني
 وعلم انه له فليس لو ادب الاكل منه بلا حاجة كذا في
 الملتقط ويصح توكيله اي نصب الغير اياه وكيله لو يعقل
 المعتد ويقصده ولو كان مجورا ولا يدفع اليه الحقوقي في
 مخرب بل الي موكله وكذا في رفع الزكاة والاعتبار لنية
 موكله ويحل يقول الصبي المميز في المعاملات كهدية ونحوها
 وفي الملتقط ولا يصح التصورية من الصبي الا ان يكون
 ما دون اثنى عشر ويحصل بوطئه تحليل المطلقة ثلاثا لو كان
 مراهاقات تحرك الله وبشبهى السا ويملك المال بالاستيلا
 علي المباح والتقاطه كالنقاط الباع وليس كالباع في النظر
 الحي الاجنبية والخلوة بها فيجوز له الدخول علي السا الي خمسة
 عشر سنة كما في الملتقط يقول الحفري ليس هذا مطلق بل
 ينبغي ان يقيد بصبي بلغ خمسة عشر سنة ولم يصر بالغ او فهو
 مخصوص بالحضي لما قال الامام قاضي خان في فتاوا
 ولا بأس بدخول الحضي علي السا ما لم يبلغ الحلم وقدرها
 ذلك بخمسة عشر سنة انتهى قال والصبي المحجور مواخذ
 بافعاله فلو قتل فالدية علي عاقلته ويضمن ما اتلفه سن
 المال الا في ما يل لو اتلف ما اقرضه وما اودع عنده بلا
 اذن وليه وما اميره وما بيع منه بلا اذن وليه ويستثنى
 من ايداعه ما لو اودع صبي محجور مثله والورثة ملكت
 غيرها فلما لك تضمن الدافع او الاخذ وفي جراح الفصولين
 ان هذه المسئلة من شكالات ايداع الصبي قال صاحب
 الاشباه قلت لا اشكال لانه انما لم يضمنها الصبي للتسليط من
 مالها وهناك ما يوجد كما لا يخفى وتثبت حرمة المصاهرة

بوطنه لو كان ممن يشتهي النسا والا فلا ويشئت ايضا بوطني
 العصبية المستهاقب وهي بنت سبع سنين علي المختار ولا
 يدخل الصبي في النسابة ولا عاقلة وان وجد قتيلا في
 داره فالدية علي عاقلة ولا خربة عليه ولا يدخل في الزمان
 السلطانية كما في الولوالمية ولا يواخذ صبيان اهل الذمة
 بالتمييز عن صبيان المسلمين ولا يقتل ولد الحرب اذا لم يقاتل
 ولا تنفذ بين الصبي ولومانه وناقباع فوجد المشتري به
 عيبا لا يخله حتى يبلغ كما في العدة وفيها ولو ارعي علي صبي
 محجور ولا يبيته له لا يحضر الي باب القاصي ان لو حلف فكل
 لا يخفي عليه انتهى وكفالة باطلة ولو عن ابيه وصحت
 له ومنه مطلقا ويجوز السفر بصبيته لا تشتهي بغير محرم ولو
 سلاصبي كوزامن حوض ثم نصبه فيه لم يحل لاحد ان يشرب
 منه ولا يجوز للولي الباس حريرا وزهبا ولا ان يسقيه
 خرا ولا ان يجلس لبول وعائط مستقيلا ومستندرا
 ولا ان يخضب بداه او رجله بالخنا وقد ذكر جميع ما يزل
 جنابات الصبي والجنابة عليه في فصل الجنابات نقلها
 عن الاشياء وغيره فليظفر هناك لذي الحاجة ان وكل
 صبيا ببيع وشرا جاز لو عقله والعهد علي امره لا عليه
 لو محجورا لخبره ولو ما زونا فلو وكل بشران موكل
 يطالب بثمن امره لا هو ولو سري بثمن حال لزمه العهدة
 استحسانا وكذا لو وكله بخصومة جاز لو يعقل ما يقول
 وما يقال والمسئلة علي وجهين فلو وكل صبي جاز ولو
 صبي غيره فلو ما زونا في التجارة جاز ولا يتأمر وليه ولو
 محجورا سيؤمر وليه فلو بان انه جاز ان يوكله هذه المسئلة
 عن س المشتري لو لم يعلم بحال الباع ثم علم انه صبي او محجور

فله خيار الفسخ اذا لم يبيع دخل في العقد علي ان حقوقه تتعلق
 بالما قد فان ظهر خلافه يتخير كالوعد علي عيب ز ولو ارخل
 المديون ابنه في كفالة وقد راقه ولم يحتلم بطل بلا توقف
 علي اجازته ان ابلغ اذا لا يجوز له حال وقوفه فلو بلغ واقصر
 بكفالة قبل بلوغه بطل اقراره اذا قر بكفالة باطلة ولو جردها
 بعد بلوغه تصح اما لو كان المديون هو الصبي بان سراه ابو
 ووصيه شيئا له نسبية واقرا الصبي حتى ضمن المال للداين
 او ضمن بنفس الاب او الوصي جاز ضمانه بالمال وبطل ضمانه
 بالاب والوصي لانه التزم شيئا لم يلزمه قبل الضمان وهو
 احضارها محاسن الحكم وبطل ضمانه بالمال لانه التزم شيئا
 كان يلزمه قبل الضمان كفل رجل صبي لو الصبي تاجر اصح
 الكفالة ولو خاطب عنه اجني وقبل عنه توقفت علي اجازة
 وليه وان لم يخاطب اجني وانما خاطب الصبي لا يصح عندها
 ويصح عند سن كفل من صبي نفسه او بما عليه او باذن وليه
 او به ومنه صح ان كان الصبي محجورا او لا ان كفل بحق مضمون
 علي الاصيل ولو اخذ الكفيل باحضار الصبي فلو كفل باذن
 وليه او به ومنه صح ان كان الصبي محجورا او لا ان كفل بحق مجبر
 الوصي علي ان يحضره لان اذن الولي للصغير بالكفالة جائز
 ان الاذن بها امر بقضا ما عليه من الدين والاب والوصي يملكان
 الامر بقضا الدين عن الصغير فيملكان الامر بالكفالة ولو
 كفل بلا امر وليه لو باصر الصبي لا يجبر ايضا ولو باصره لو
 الصبي ما زونا يجبر وكذا لو كفل عن صبي بماله بامر فاري
 يرجع عليه لانه اذن صبي ما زونا في الكفالة بنفسه وبما عليه
 من المال معتبر شرعا وان لم تجز كفالة عن الغير لانه تبرع
 ولو غير تاجر وطلب ابو من رجل ان يضمه فضمنه جاز واخذ

به الكفيل وكذا وصيه اوجه لولا ميتا وكذا القاضي لولا وهي
 ولا جد فلو تغيب الصبي واخذ الكفيل اياه وقال انت امرتي
 ان اضمنه فلجئني فالاب يؤخذ به حتى يحضر ابنه ان الصبي في
 يده وتديره ولذا لو قال ان الصبي المازون لو اعطى كفلا
 بنفسه ثم تغيب الصبي فالاب يطالب باحضاره بخلاف اجنبي
 قال الكفل بنفس زيد فكفل فغاب زيد فالامير بالكفا لا يطالب
 باحضار زيد ان لم يكن بيده وتديره قاضي خان ينبغي ان
 يخفى الصبي ان يبلغ تسع سنين فان ختوه وهو اصغر سن
 ذلك مخفى وان كان فوق ذلك قالوا لا بأس به والامام
 لم يقدر وقت الختان قال الامام الحلواني وقت الختان
 من حين يحمل الصبي ذلك الى ان يبلغ وقد ذكر كثير من
 احكام الصبيان في فصل ما يملكه الاب والوصي وكذا في فصل
 الضمانات في مسائل جنابة الصبي والجنابة عليه فليحظر في
 زنيك الفصلين وقت الحاجة حد البلوغ والافرار به وما
 يتعلق بذلك هداية بلوغ صبي بالاحتلام والاحبال والانزال
 وبلوغ صبية بالاحتلام وحيض وحبل وان لم يوجد فيهما سنين
 حتى يتم له ثمانية عشر سنة ولها سبع عشرة سنة عند الامام
 وقالوا ان اعم لهما خمسة عشر سنة فتعد بلغا وهور واية عن
 الامام كثر وبه يخفى رد غرر للعارة الغالبة ان العلامات
 تظهر في هذه المدة غالبا فعملوا المدة علامة في حق من لم يظهر
 له العلامة هداية واد في مدة البلوغ له اثنتي عشرة سنة ولها
 تسع سنين رد غرر ان قد يحصل لهما في هذا السن علامة
 البلوغ هداية راق هو او هي وايشكل الامر فقال بلغت
 يصدق وحكم حكم البال لانه معني لا يعرف رلا من جهتها ظاهرا
 فلوا خبرا ولم يكن بهما الظاهر يصدق كما تصدق المرأة في الحيض

درر غرر فان راقها اي قارب البلوغ بان بلغ اثنتي عشرة
 سنة وبلغت تسع سنين واقربا بلوغا كانا كالبال حكم اذ البلوغ
 لما كان حاصله في هذا السن ولو نازرا وكان ممن يعرف منهما
 كحيض من المرأة يقبل افرارها به ضرورة ح لا امرأة و غلام
 سنهما اربع عشرة سنة فقال لهما اذا حضت فانت طالق
 وقال له اذا احتلت فانت صرفقات حضت وقال احتلت تصدق
 المرأة لا الغلام ط عن الامام وهو قول سبب اشكل امره في
 الاحتلام فقال قد احتلت صدق فيها له وعليه كما تصدق الجارية
 في الحيض فعلى هذا لو قال له اذا احتلت فانت صرفقات احتلت
 عتق كذا اجمعي وفي قد سئل من غلام وجارية سنهما
 اقل من خمسة عشر سنة وقد احضر شاربه ونبئت عانته
 وهي في خلق تام فقالا احتلنا قال لا اصدقهما فيه يقول الحقير
 في هذه الرواية نظر ان قد ذكرت هذه المسئلة في فتاوى
 قاضي خان في موضعين من باب تعليق الطلاق نغلا من
 م انه تصدق المرأة لا الغلام معللا بان الاحتلام امر يقف
 عليه غيره في الجملة ان يمكن ان ينظر الفير كيف يخرج المنى
 منه ولهذا اجازت الشهادة على الاحتلام بخلاف الحيض
 اذ فروج الدم من الفرج لا يعلم انه حيض فلا يقف عليه غيرها
 فيقبل قولها لا قوله انتهى الا ان يكون عن م روايتين (وكلمة
 لا في عبارة لا اصدقهما وقعت زائدة سهوا من قلم النسخ
 ويؤيده ما مر في ط انه لا يصدق في الاحتلام كما تصدق
 في الحيض والله اعلم ح وهبت مهرها من زوجها وقالت
 انا مدركة ثم قالت كذبت ولم اكن مدركة قالوا ان كانت
 تشبه المدركات في ذلك الوقت قد اوعلاسة لم تصدق
 انها لم تكن مدركة والا صدقت قاضي خان الصبي ان يبلغ

اثني عشر سنة وقال احتلت بقبول قوله وحكم ببلوغه وقبل
 ذلك المدة لا يقبل قوله ولا يحكم ببلوغه لان ادنى مدة يتصور
 فيها بلوغه هو هذه المدة كذا في فتاوى قاضي خان في باب
 تعليق الطلاق وفيه في آخر كتاب الاقرار صبي افر ببلوغه وقام
 وصيه لوراها صبي اقراره وجاز قسمته ولو قال بعد ذلك
 لم يكن مراهاقا لا يسع لاسمه ولو لم يكن مراهاقا بان كان مثله
 لا يحتل عارة لا يصح اقراره ولا قسمته فقبل اثني عشرة
 سنة لا يصح اقراره ببلوغه وبعد اثني عشرة سنة ايضا
 لا يصح اقراره لا بحالته وانما لا يصح اقراره اذ لم يكن محال
 لا يحتل من عارة فصبي اقراره بالغ فقام الوصي فلو
 مراهاقا جاز قسمته ولا يقبل قوله جده انه كان غير بالغ
 ولو لم يكن مراهاقا ويعلم ان مثله لا يحتل لم يجز قسمته ولا
 يصدق انه بالغ وقت وهذه المسئلة تبين ان بعد اثني
 عشرة سنة بشرط شرط اضر لصحة الاقرار ببلوغه وهو
 ان لا يكون محال لا يحتل مثله بل يكون محال محتلم مثله فظ في
 هذه المسئلة ان لم يكن مراهاقا بان لا يحتل مثله لا يصح اقراره
 ببلوغه وقبل اثني عشرة سنة لا يصح اقراره البتة وبعد اثني
 عشرة سنة لو محتلم مثله يصح قال صاحب جامع الفصولين
 قلت تبين بمسئلة قصي ان المراهق يصدق انه بالغ سالم
 بشرط لصحة اقراره احتلام مثله وانما شرط ذلك اذا
 لم يكن مراهاقا فنقول صاحب فت تبين انه بعد اثني عشرة
 سنة بشرط طالبي اخره لا يستقيم فان ابن اثني عشرة سنة
 مراهاق وقد عرف انه لا يشترط لصحة اقراره ذلك ولو ذكر
 لفظة قبل مكان بعد لاستقام لانه قبل اثني عشرة سنة
 ليس بمراهق وقد تبين انه لا بد لصحة اقراره احتلام مثله

والالم يصح اقراره كما صرح وقد اثبت في الفصولين بلفظة بعد
 فكانه وقع بسره الثالث يقول المعتبر قوله قلت تبين بمسئلة
 قصي ان المراهق يصدق الى اخره محض وهم ناشئ من قلة
 التدبير والغم لان عبارة ويعلم ان مثله لا يحتل الواقعة
 في تلك المسئلة ليست بقيد وشرط لقوله ولو لم يكن مراهاقا
 كما زعمه المعترض من غير ابطا هره بل هو تفسير حقيقة يدل على
 هذا قطعاً ما سراً نغلا من فظ من قوله ان لم يكن مراهاقا
 بان لا يحتل مثله لا يصح اقراره ببلوغه انتهى وانما قلنا انه
 تفسير لا بشرط اذ لا محال لذلك لانه قال عقيب ذلك وقيل
 اثني عشرة سنة لا يصح اقراره به البتة انتهى فينبغي ان
 يصدق قبل ذلك بشرط احتمال احتلام مثله كمن وقد اختلف
 ذلك الاحتمال فظهر بما نقرر ان عبارة بعد الواقعة في عبارة
 النسخ موافقا لما سر في فت هو الصواب وان الغلط هو ابدال
 بكلمة قبل كما لا يخفى على ذوي الالباب ولعمري ان مجموع ما ذكره
 المعترض من كلامه المستفيض خط كخط عشوا وكرم على الما
 ونفق على الهدا فان قيل لوضع ما ذكرته يلزم ان يكون
 قولهم المراهق يصدق في اقراره ببلوغه مقيدا بالوكانات
 محتلم مثله ولم يقيدوه به بل ذكروه مطلقا وحكم المطلق
 ان يجري على اطلاقه فمن ابن التقييد قلنا ان من ذكره
 مطلقا فانما لم يقيد به بناء على ظهوره او اعتداه على انه قيد
 به في محل اخر والطلاق يحمل على المقيد بشرطه المفصلة
 في كتب الاصول ويؤيده ما سراً نغلا من قاضي خان من ذكر هذه
 مطلقة في محل ومقيدة في محل اخر فليست وليست برقن قوم
 اصطلاحا على شي وفيهم مراهق فاقترع عند الصلح انه بالغ
 ثم قال بعض الورثة بعد ذلك انه لم يكن بالغاً ولم يصح الصلح

قال صدق الصبي بشرط ان يكون سنة ثلاثة عشر سنة اذا قل
من ذلك نادر ثم حكى عن القاضي محمود السمرقندي ان
مراهقا اقر في مجلسه ببلوغه فقال بما بلغت فقال باحلام
قال فما رايت بعد ما انتهيت قال الماء قال اي ما فانت
الما مختلف قال النبي قال ما النبي قال ما الرجل الذي يكون
من الولد فقال علي ما اذا احتلت علي ابن اوبنت اوانان
قال ابن فقال القاضي لا بد من الاستقصا فقد يلحق الاقرار
بالبلوغ كذبا قال شيخ الاسلام هذا من باب الاحتياط والمنا
يقبل قول من التفسير وكذا جارية اقرت بحبص احكام النكاح
وفي بيع البيع بتعاطي ينعقد في خيس ونخيس ويكنى قبض
احد الجانبين مع بيان الثمن للعرف فانه ياخذ لما بدرهم ولا
يعطى الدرهم وفعل البائع يتضمن للتملك قولا واخذ
المشتري يتضمن القبول قولا وصح ينعقد في خيس ونخيس
بعض البيع وان لم يدفع ثمنه للعرف عده ينعقد باحد الجانبين
مع بيان الثمن معي يفي تسليم البيع بلبان ثمنه في خبز ولحم
وصابون بيع واقفي محاشه لا ينعقد باحد الجانبين ولا ينعقد
به ويشترط للانقضاء بعض البيع بيان الثمن وبه افي فضك
وفي محاشه ساو له للشرا ولا يعاسه ياخذه فيه ثم جابوعا
ورفع الثمن جاز فندكم بجواز بيع باعطا الدرهم وعن
س في رجل قال لغيره كيف تبيع البر فقال كل قبض بدرهم
فقال تلميذه افتره فقال فذهب بها قال هذا بيع وعليه
ضمنه درهم فدللت المسلمات على الانقضاء باحد الجانبين
وفي فقط اختلف في البيع بتعاطي قيل يختص بخيس كبقل
ولحم وخبز وصطب وقيل ينعقد في الكل وقيل لم يجز الا
بعض البدلين جميعا وقيل يكتفي باحدها فصط تاويله

اذ اقبح المبيع لا الثمن اما علم فلا يجوز اذ المبيع اصل
في القايضة يقول الحنفية هذا مخالف لما سياتي بعدا سطر
من مسئلة البقال المذكورة في فصط ايضا ومن فعل سفيان
الثوري المنقول عن مقي والله اعلم مختارات ينعقد البيع تبعا
في خيس ونخيس هو الصحيح عند ظهور السعر لتحقق الرضا
فقط حلف ما شريت اليوم شيئا وقد شراه بتعاطي قبل يحنث
من وضع المسئلة في طرف المبيع فقال حلف لا يبيع الخبز فدفعت
بثمن اعطيت يحنث في من عاين ذلك وسمع ان يشهد
بتعاطي لا يبيع فصط سيم بتمام اركم اذ كان توفلان جبر
برم ان سيم هلاك سيم هلك علي البقال اذ سلكه دل هذا
علي ان بيع النكاح ينعقد بقبض الثمن مختارات لو وضع درهما
عند بقال لما اخذ به شيئا يكره ذلك لانه قرض يجر نفعه اليه
وهو ان ياخذ منه شيئا حالا في لا ومثل هذا القرض منه
عنه وينبغي ان يستورعه ثم ياخذ منه ما يشاء جزا لانه
وربعة وليس بقرض حتى لو هلك لا شيء علي الاخذ انتهى
يقول الحنفية وفي شرح النفاية للمفاضل الشن من وضع
درهما عند بقال بشرط ان ياخذ منه شيئا جزا فخر بكرة له
ذلك واما اذ لم يشترط فلا يكره لانه يكون ذبيحة لا قرضا
حتى لو هلك لا يضمن مقي روي ان سفيان الثوري وضع فلما
عند بياع الرمان واخذ درهما ومضى وبه اخذت قال السيد
ما يجوز عند ظهور السعر واما ما تجزى فيه المماسكة لا يكتفي
فيه بهذا القدر حتى تكون تجارة عن سراض يقول الحنفية ولعل
هذا المعنى هو مراد من قال البيع بتعاطي ينعقد في خيس
لا نخيس والله اعلم قال ولوله علي اخر رايه فقال اعطيتك
بها درهم فساو به درهم ولم يقع بيع ثم فارقته عن قبض

ولم يستأنف بيعا جازا الساعة ونحوه من ميثاق الاقالة بالتعاطي
بصح كبيع قد شتر قال لبا بيه ان ثمنه غال فزد با بيه وقبضه
المشتري لا ينتقض اذا اقالته كبيع فلا بد في التعاطي من
التعاطي من الجانبين فكذا الاقالة فدل على ان بيع التعاطي
لا ينعقد بقبض الثمن لا ينعقد النكاح بالتعاطي لحظه ولذا
يتوقف على الشهود فلو قالت امرأة لرجل زوجت نفسي
سلك به يار فدفع اليها في المجلس ولم يقل شيئا بل سألته لا ينعقد
بجلاء البيع فانه ينعقد بهذا العذر قال لا ب صبيته تزوجت
بنتك بكذا فقال لا ب اذهب بها حيث شئت ودفعها اليه
في المجلس لا ينعقد النكاح ولو بيعا ينعقد تنعقد الاجارة
بتعاط ولو استاجر قدورا بغير اعيانها لم يجز لتفاوت
العقد وصغر او كبرا فلو جاز بتدور وقبلها على الكرا الاول
جاز فيكون هذا اجارة مبتدأة بتعاط عدة الاجارة الطويلة
لا ينعقد بتعاط بخلاف غير الطويلة احكام دلال ونحوه امر
سارا ليشري له او دلا لا يبيع له ثوبا بدرهم لم تجز
الاجارة اذا البيع يتم بالمشتري لا بالدلال ولا يدري متى
يجي المشتري فلو ذكر لذلك وقتا فلو ذكر الوقت او لا بان
قال استاجر منك اليوم بدرهم على كذا جاز ولو ذكر الاجر
او لا بان قال استاجر منك بدرهم على كذا جاز ولو ذكر الاجر
او لا بان قال استاجر منك بدرهم اليوم على كذا لم يجز ثم اذا
فسدت الاجارة وانما العمل يجب له اجر مثله بحسب العرف
في الحلية في جواز استيجارة ما ذكر محمد ان يامره بشرا شيئا
او يبيعه بلا ذكر اجر ثم يواسيه بشيئ اماهية او اجر العمل
فيجوز ذلك لمساس الحاجة كجواز دخول الحمام باجر لم يقدّر
من لو استحق مبيع او رد مبيع بقضا او غيره لا يسترد الدلالة

ولم ينفخ البيع اذ لم يظهر ان البيع لم يكن فلا يبطل عمله
فصط ظهر ان البيع حرام او وقف لم ينعقد دلال باع عينا
بنفسه باذن مالك ليس له اخذ الدلالة من المشتري ان هو
العاقبة حقيقة وتجب الدلالة على الباع اذا قبل باسرا الباع
ولو سمي الدلال بينهما وباع المالك بنفسه يعتبر العرف فتجب
الدلالة على الباع او المشتري او عليهما بحسب العرف وسئل
بعضهم عن من قال لدلال اعرض ارضي علي البيع وبها ولك اجر
كذا فرفض ولم يتم البيع ثم ان دلالا اخر باعه فللدلال الاول
اجر بقدر عمله وعنايته قالت هذه اقباس ولا اجر له تحت لنا
ان اجر المثل يعرف بالتجارة والتجارة لا يعرفون لهذا الامر اجرا
وبه نأخذ محيط وعليه الفتوى فصط الدلالة في النكاح
قبل لا يجب لها اجر المثل اذ لم يعلم شيئا والتزوج انما ينعقد
بالعقد وقبل يجب وبه جني لسميها في مقدمات النكاح ويعتبر
العرف في قدره قاضي خان قال عمامة الشايع معظم الامر
في النكاح لا يقوم الا بالدلالة اذ النكاح لا يكون الا بمقدمات
تكون منها فكان لها اجر مثله بمنزلة دلال في بيع حيث يستحق
الاجر ولو كان البيع يكون من رب المتاع رجل دفع الي رجل ثوبا
وقال بعه بعشرة فازاد فهو بيني وبينك قال س انت
باعه بعشرة او لم يبعه لا اجر له وان تعب في ذلك اذا الامر
ففي الاجر ان باعه بعشرة وانما جعل له الاجر اذا باعه
بالكثر منها وان باعه بالكثر من عشرة فله اجر مثله لا يجاوز به
درهما قال اجر مثله بالغنا ما بلغ وان لم يبيع ان تعب
في ذلك لانه عمل بحكم عقد فاسد فيستحق اجر المثل والفتوى
على قول من لا يملك العمل له اذا باعه بعشرة اراد ان يبيع بالزيادة
فامر رجلا لينا ري ثم يبيع صاحبه فادري فلم يبيع قالوا ان بين

لذلك وقتا جازت الاجارة وله اجر سماه وكذا العولم يذكر
 وقتا بل امره ان ينادي كذا صوتا جاز ايضا فان نادي
 كذا صوتا ولم يقع البيع كان المسمى وفي التوجاه الاول قال ابو
 نصر له اجر مثله لانه عمل باجرة فاسدة وقال الفقيه ابو الليث
 لا شيء له ان العادة بين الناس انهم لا يعطون الاجر ان لم
 يتفق البيع هو المختار لدلالة اخذ دلالة ثم انسخ البيع بسبب
 من الاسباب سلمت له الدلالة لان الاجر عوض متقابل بالعمل
 وقد تم فلا يتحقق عليه الدلالة كخياط خياط ثوبا ففقد رب
 الثوب فانه لا يرجع على الخياط بل اجر رجل امر يبيع شيئا
 فباعه ثم اختلفا فقال اما مورجته بالاجر وقال الاخر بعته
 بغير اجر قالوا لو كان الماسور لا يعرف به فله الاجر والا فلا
 وكذا الخياط والصباغ يقول الحق ويبنى ان يكون سائر الصناعات
 مثل ذلك كالا يخفي وقد مر سائر صناعات الدلال في فصل
 الضمانات فليست هناك اجرة كتب الوثائق وفيه لو تولي
 القاضي القسمة لا يحل له اخذ الاجرة وذكر انه يحل له اجر المثل
 وخيرة ويجوز اخذ الاجرة لقيام القاضي ولا يجوز للقاضي
 قال بعضهم الاجرة غير مقدرة وقال بعضهم مقدرة في كل مائة
 خمسة دراهم بزازية القاضي لو كتب سجلا او تولي قسمة واخذ
 اجر المثل له ذلك ولو تولي نكاح صغير لا يحل له اخذ ذلك لانه
 واجب عليه وكل ما يجب عليه يجوز اخذ الاجرة عليه وما لا
 يجب عليه يحل له اخذ الاجرة كخياط سئل البعالي عن القاضي
 يقول اذا عقدت البكر فلي دينار واليب نصف دينار فقال
 ان لم يكن ثمة ولي لا يحل والا يحل بزازية يجوز للمفتي اخذ
 الاجرة على كتابة الجواب بقدره ان اللازم عليه الجواب
 لا الكتابة قال فان قلت ان كان الواجب عليه الجواب فقد

حصل بالكتابة ووقع من الجواب فلا يجوز اخذ الاجرة قلت
 الوجوب متصور على الجواب والكتابة زائدة عليه انتهى
 يقول الحق في الجواب نظر والظاهر ان يكون جواز اخذ
 الاجرة على الكتابة مخصوصا بالواجب بل انه لم يكتب الجواب
 والله اعلم تارة خاتمة اجركات القسام فكانت ان راي ان
 يجعل ذلك على الخصوم فله ذلك وعلى هذا الصيغة التي يكتب
 فيها الدعوى والشهادة ان راي القاضي ان يطلب من المدعي
 فله ذلك استحب اختلف المتأخرون في تقديره فقال الكرخي
 في مختصره ويقدر القاضي ربع العشر واليه ذهب الامام الشافعي
 والفقيه ابو الليث والامام خواهر زاده وعليه الفتوى لانه قطع
 المنازعة بالقليل والكثير كسائر الاعمال الا انه امر حسن
 فاشبه الخياطة والصياغة لانه لا يجوز بغير تقدير لانت
 القضاة لا يضمنون بالجر المثل وسئل ابو حفص الكبير هل يجوز
 التقدير قال هو حسن في زماننا وبه نأخذ لان ربع العشر نظر
 للطرفين الاخذ والماخوذ من القاضي اخذ الاجرة على كتاب
 السجلات والمحاضر وغيرها من الوثائق اذ يجب عليه ان يضمن
 واجال الحق الي اهله لا الكتابة ولكن انما يطلب له لو اخذ
 بما جاز اخذه بغيره وقد ربان الوثيقة لو مال بيلغ القاضي
 خمسة دراهم وفي النين عشرة كذا الي عشرة الاف من يصير
 خمسين في المائة ثم ما زاد في كل الف درهم يضم الي الخمسين
 وفي اقل من الف فلو حقه من الشقة قدر ما يلحقه في وثيقة
 الف درهم فخمسة دراهم ولو ضعف فمئة ولو نصفه فدرهمان
 ونصف وفي الزيادة والنقصان باعتبار ذلك قيل كان مروي
 عن الامام او عن بعض اصحابنا من القاضي ان يأخذ ما يجوز
 لغيره وما قيل في الف خمسة دراهم لا تقول به ولا يلحق ذلك

بالفقر واي مشقة للكاتب في كثرة الثمن وانما اجر مثل بقدره
 مشقة وقدر عمله في منفعة كمالك ونقاب سيجر باجر
 كثير في مشقة قليلة وبما اجرة السجل علي من يجب قيل علي
 المدعي ان به احيا حق فنفقه له وقيل علي المدعي عليه ان هو
 ياخذ السجل وقيل علي من استاجر الكاتب وان لم يامر به
 احد وامره القاضي فعلي من ياخذ السجل وكذا اجرة الصكوك
 علي من ياخذ الصك في عرفنا وقيل بفقر العرف وعلي هذا
 لو اعطي المقر اجرة الصكوك يكون الكاغد ملكه فيملك حبه
 بعد قضا الدين واليه اثار رفق حيث قال المدعي عليه لو اخذ
 خط افرازة فلو مقر االمال ياخذ منه المال وكذا الخط لو كان
 ملك المدعي ولو سكر ببرهن علي انه خط يده وياخذه جبرا
 ويدعي عليه المال يحكم الخط ولو لا بينة علي الخط يجلفه ان
 خطه ليس في يده فلو نكر يجبر علي رفعه يدعي المال من
 الخط هداية ولا باس برزق القاضي لان نفعه في ما لهم
 وهو مال بيت المال لان الحبس من اسباب النفقة وهذا
 فيما يكون كفاية فان كان شرطا فهو حرام ان هو استجار
 علي الطاعة ان الغضا طاعة بل هو افضلها ثم القاضي لو
 فقير ا لا فضل بل الواجب الاخذ ان لا يمكن اقامة فرضي
 الغضا الا به لان الاشتغال بالكسب يعقد من اقامته ولو عينا
 فالفضل الاستناع عنه علي ما قيل فقا لبيت المال وقيل
 الاخذ هو الاصح صيانة للمضامن الهوان ونظر المن يتولي بعده
 من المحتاجين لانه اذا انقطع زمانا يتقدر اعادته ثم ان
 نسبه رزقا يدل علي انه بقدر الكفاية احكام الاستثنا
 وفي الخلاصة الاستثنا عندس اخراج بطريق المعارضة
 وعندم تكلم بالباب في جد الثنا بطريق البيان وليس باخراج

هداية

هداية الاستثنا تكلم بالحاصل بعد الثنا هو الصحيح ومعناه
 انه تكلم بالاستثني منه ان لا فرق بين قوله لفلان علي درهم
 وبين قوله عشرة الا تسعة فيصح استثنا البعض من الجملة
 لانه يعني التكلم بالبعض بعده ولا يصح استثنا الكل من
 الكل ان لا يعني بعده شي ليصير متكلما به او صار فاللفظ
 اليه ولو قال انت طالق ثلاثا الا ثلاثا يقع الثلاث لانه
 استثنا الكل من الكل فلم يصح الاستثنا قاضي خان ومن
 شرط صحة الاستثنا عندنا بخنا ان يكون مسوعا بحيث
 لو قرب انك انك انك اليه يسع يقول الحق هذا بخا لف
 لما سيأتي عن الخلاصة ان هذا مجمعة لا قراره ولعل الصواب
 ما فيها والله اعلم قال ويصح استثنا الرصم ومن شرط الاستثنا
 ايضا ان يكون موصولا والاستثنا لا ينقطع بنفس وعطاس
 وجنا وتخلل بينهما الاستثنا وبين ما قبله فلو قال انت
 طالق يا فلانة ان شاء الله صح الاستثنا ولو قال انت طالق
 من يخط قلبك ان شاء الله يكون فاصلا فتطلق خلاصة
 الاستثنا صحيح في جميع التصرفات وانما يصح لو كان متصلا
 بالتصرف فلو تنفس بين الطلاق والاستثنا وجد من التنفس
 بدا ولم يجد فهو استثنا ان اوصله كذا في المنتقي وفي
 الاجناس لو سكت سكتة قدر التنفس لا يصح الاستثنا
 بعده الا ان تكون سكتة تنفس ثم قال وما يبطل الاستثنا
 احدها ما ذكرنا الثاني ان يزيد المستثنى علي المستثنى
 منه نحو انت طالق ثلاثا الا اربعة الثالث ان يكون مساويا
 نحو انت طالق ثلاثا الا ثلاثا وفي المحيط لو قال عسرا الا
 تسعا وفقت واحدة ولو قال ثمانية وفقت ثنتان ولو
 قال الا سبعة وثلاث فصدق استثنا الكل من الكل هنا

لانه استثنائا الناقص من الكل لفظا ونظيره في النوادر عن محمد
 قال ساني طوائف الاقلية وفلانة وليس له من السوقة
 سواهن ولو قال ساني طوائف الانبياء لا يصح وما انفقا
 الا باعتبار اللفظ الرابع ان يستثنى بعض الطوائف نحو انت
 طائف الانصفك وفي الباقي قل كل امرأة لي طائف الا هذه
 وليس له غير هذه لم تطلق وفي الفتاوي قال لها انت طائف
 فجري على لسانه ان شاء الله بلا قصد مع الاستثناء ولا
 تطلق وفي التجريد لو حرك لسانه بالاستثناء صح ان تكلم بالحروف
 المسموعة وهو اختيار الفقيه ابي جعفر وفي مجموع النوازل
 سئل ابو نصر عن حلف واستثناء ولم تسع اذناه قال
 اذا جري على لسانه بحرف الاستثناء جاز كذا روي عن س
 وابي طيخ والامام النعمي وكذا القراءة في الصلاة اذا حرك
 لسانه واذا سمعت نفسه فهو او ثق يقول الفقير هذا مخالف
 لما ذكره في فصل القراءة من كتاب الصلاة المنفرد اذا سمع
 نفسه لا شك انه مجزئه اما لو سمع الحرف بلسانه ولم يسمع
 نفسه اختلف فيه المشايخ قال الامام الفضلي والفقيه ابو
 جعفر انه لا يجزئه وعن الكرخي انه مجزئه وهو رواية عن
 محمد ولو كانت بحيث يجاوز شفثيه حتى لو قرب احد هما
 من فيه دخل صوت في اذنه وفهم ما يقرأ يسمع نفسه وعلي
 هذا يعتمد وما دون ذلك بحجة وعلي هذا التسمية في
 الذبح والاستثناء في يمين وطلاق ونكاح وعتاق وبيع
 وسائر الكل في الجامع الصغير ينبغي اختلافوا في جد الجهر
 والاضغاف في القراءة فقال الهندواني الجهر ان يسمع غيره
 والخافتة ان يسمع نفسه وقال الكرخي الجهر ان يسمع
 نفسه والخافتة تصح الحروف لان القراءة فعل اللسان

دون الصماخ والاو لا يصح لان مجرد حركة اللسان لا يسمى
 قراءة بدون الصوت وعلي هذا الخلاف كل ما يتعلق بالنطق
 كالسمية على الذبحة وجوب السجدة بالتلاوة والعتاق
 والطلاق والاستثناء هداية قال لها انت طائف ان شاء
 الله متصلا لا تطلق وكذا الوصيات وكذا الوصيات قبل قوله
 ان شاء الله بخلاف موت الزوج قاضي هناك لو قال لها انت
 شاء الله فانت طائف تطلق في قول محمد ولا تطلق في قول
 س وعليه الفتوي وفي محل اخر من فتاواه الاستثناء عند س
 ابطال تقدم على الجزاء وتأخر وعند س تعليق وعنده ايضا
 الشرط ان تقدم على الجزاء لا يتعلق الطلاق الا بحرف الجزاء
 فصط سري عن قال لغيره حررتني ان شاء الله بعد سوتي صح الامر
 لا الاستثناء لانه في الاقمار وكذا قوله ج ان شاء الله وطلق
 امراتي ان شاء الله لان هذا الاستثناء تعطيل فلا يعمل عمليه
 بخلاف قوله امرت ببيتك ان شاء الله حيث يصح بتلك والاستثناء
 يعمل في التمليكات وكلمة ان شاء الله ان ادخلت في الكلام يرفع
 حكمه اي تصرف كان صح فعلي هذا القول لا امرأة تطلق نفسك
 ان شاء الله او قال لاجنبي امر امراتي ببيتك ان شاء الله يصح
 الاستثناء لانه تملك قال صاحب جامع الفصولين اقول فيه
 نظرا انه فيه تعطيل كما في قوله طلق امراتي ان شاء الله فلم يتجدا
 حكما يقول الفقير نظره بارد وغير واد لان ما ذكره قياسا
 الفارق وهو فاسد لان قوله طلق امراتي توكيل واما قوله
 امر امراتي ببيتك فتمليك فلا يتجدا ان حكما ويدل على هذا
 ما قال صاحب الخلاصة وفي الفتاوي الصغيري قال لاجنبي
 امر امراتي ببيتك يقتصر على المجلس ولا يملك الرجوع قال
 في المحيط هو الاصح وان قال بعضهم هذا توكيل لانه صريح ولو

وكل امرأة تطلق نفسها كان منليها حتى يقتصر انتهى في آثار
 إلى أن الاستئناس في الأوامر قال غصبت فلك استئناس
 شأ الله يجعل الاستئناس فلا يصح الاقرار وقيل فيه خلاف
 بين س وم ط قال طلق ان شأ الله وشئت فطلقها الخ
 لا يقع دل هذا أن الاستئناس في الأوامر أيضا وصححها
 صفة قيل يجعل في الأوامر وقيل لا يجعل ولو قال غصبت ان
 اصوم هذا اليوم ان شأ الله تصح نيته حتى لو صام غدا بهذه
 النية جاز استئناسه لان في هذا الوجه يطلب التوفيق
 في اراد ان يطلق امرأته ولا يقع ينبغي ان يستثنى متصلا
 ملحوظا ان لا يجعل المنفصل والمضمر في قلبه وقيل بشرط
 كونه سموعا وقيل لا والشرط تصحيح الحروف واختلاف في ان
 الطلاق والعتاق ان اقرن به الاستئناس هل يتصف المرء بكونه
 موقعا ان لم يثبت الوقوع فلو حلف ان يطلقها اليوم
 فقال لها في اليوم انت طالق ان شأ الله او انت طالق علي
 ان لم تقبله قبل سر وقيل جئت في ظاهر الرواية فقط كتب
 لامرأته اما بعد فانت طالق ان شأ الله موصولا بكتا سية
 لا تطلق ان المكتوب الي غايب كملفوظ ولو كتب الطلاق وآتي
 بلسانها وعكس لا رواية فيه وينبغي ان يصح فصط كتبها
 كتابا وكتب في اخره لو شئت ان طلق فانت طالق ثم قال بلسان
 متصلا ان شأ الله صح الاستئناس ان الكتاب من غايب كخطاب
 من حاضر وكذا لو قال لها انت طالق وكتب في كلامه مصدر
 ان شأ الله متصلا به ينبغي ان يصح الاستئناس يقول المفسر
 ينبغي محل اشكال ان الظاهر ان يكون الاستئناس من
 قبيل الرضا وقدم قبل اسطر ان المضمر في قلبه لا يعمل
 والله اعلم قال كتب اليها انت طالق ان شأ الله متصلا ثم

سود الاستئناس على وجه لا يمكن قراءته صح استئناسه لانه
 رجوع عن الاستئناس قاضي خان قال لها طلقك اس
 وقلت ان شأ الله في ظاهر الرواية القول له وذكر في التواتر
 على قول من القول له وعلى قول من لا يصدق ويصح الطلاق
 وعلى الفتوى احتياط لا من الفرع في زمان غلب على الناس
 الفساد ولو خالفها ثم ادعى الاستئناس في ظاهر الرواية هذا الطلاق
 سواء وان ذكر البدل في الخلع رجل اراد ان يحلف غيره وخاف
 ان يستثنى فالحمية ان يأمر الخالف ان يقول عقيب اليمين
 موصولا سبحان الله او استغفر الله او كلام لا يصح به الاستئناس
 قال لها انت طالق وطالق ان شأ الله صح الاستئناس ولا تطلق
 ولو قال ولو قال لها انت طالق وطالق وطالق ان شأ الله
 قالوا في قياس قول الامام يقع الطلاق لانه تكرر بين الثلاث
 وبين الاستئناس ما لا حكم له فيلغوا فلا يصح الاستئناس وعلى قياس
 قول من لا يقع شئ قال لعمري انت حرة ان شأ الله وقال
 لامرأته انت طالق وطالق ثلاثا ان شأ الله قال مشايخنا وشايخ
 بلخ المكرر تأكيد لفائدة اللفظ الاول فلا يتغير به حكم اللفظ
 الاول وقال مشايخ سمرقند لا يقع هذا اليمين لان اللفظ
 الثاني لا يفيد ما افاده الاول فيلغوا ويصير بين اللفظ
 الاول وبين الاستئناس فينبغي ان لا يصح اليمين والاستئناس في قول
 الامام ويقع الطلاق والعتاق والصحيح قول مشايخنا لان
 تصحيح الكلام واجب ما امكن وامكن تصحيحه يجعل الثاني تأكيد
 للاول ولو كان لغوا فليس كل لغو يكون فاصلا الا يري انه لو
 قال لامرأته انت طالق يا فلانة ان دخلت الدار صح اليمين
 والا فلا ولا يصير اللذان فاصلا انتهى وبعض سائل الاستئناس
 المتعلقة بدعوى الزوج الاستئناس ونحو ذلك مر في فصل الخلع

وفي فصل الشهادة على النفي فليظفر فيها احكام الدين وتاجيله
وما يتعلق به استباه قال في الحاوي الدين عبارة عن مال
حكى يحدث في الذمة ببيع او استهلاك او غيرها واستيفاه
لا يكون الا بطريق المتابعة عند الامام مثاله لو اشترى ثوبا
بعشرة دراهم صار الثوب ملكه وحدث بالشرا في ذمة عشرة
دراهم ملكا للبائع فاذا دفع المشتري عشرة اليه بايعه وجب
مثلها في ذمة البائع رينا وقد وجب له على المشتري عشرة
بدلا عن الثوب ووجب للمشتري على البائع مثلها بدلا عن
العشرة المدفوعة اليه فالتقيا فصارا انتهى وتفرغ علي
كون طريق ايجابه المتصاصة انه لو ابراه عنه بعد قضاء
صح ورجع المديون على الدائن بما دفعه بزازية ويجوز
تاجيل كل دين سوي القرض قوفانه لا يلزم عده بحمل
السلم وسائر الديون الموجبة بموت من عليه لا بموت من له
عده سري شيئا باجل فوات بايعه لا يبطل الاجل ويبطل
بموت المشتري بزازية ولو اجل وارثه لا يصح لان الثمن
في الذمة وكان فائدة التاجيل ان يتجر ويودي الثمن من ثمن المال
وبالموت تعين الاداء من الزكاة فلا فائدة في التاجيل وقوله
للمشتري حال كون الثمن حالا او الي كل جمعة او الي شهر لا يكون
تاجيلا فصط مات المقرض فاجل وارثه قال في لم يجوز كالواجل
المقرض ان القرض عارية والعارية تبطل بموت المير قال صط
ينبغي ان يصح من الورثة على قول البعض قال بعضهم رأت في
المنتقى ان القرض ان صار سهلا صح تاجيله والصحيح انه
باطل والمقرض لو نجح كل شهر ثم رجع فله ذلك صح تاجيل
بدل السهلا كان دراهم او دنانير او غير ذلك وقال زفر
لا يصح والحيلة في صحة تاجيل القرض ان يحمل المقرض المقرض

علي اخر بدنيه فاجل المقرض ذلك الرجل مدة معلومة فانه يصح
حتى ليس له ان يطالب المقرض بدنيه ان المواتة مبررة
براة الدين في رواية وبراة المطالبة في رواية وليس له ان
يطالب المحال عليه قبل الاجل سئل صط عن موصومات
حتى انقضت الاجارة واجل المتاجر ورثة الموصر هل
يصح قال اختلف فيه وصورته ما ذكر في كتاب مات مديون
وسال وارثه رايته التاجيل قالوا هذا قول امامنا علي قول
س ينبغي ان يجوز التاجيل بناء على مسئلة في صل صورته
عزيم الميت اجل عن دينه فزاد وارثه لم يصح رده على قول
م ان لا يدين عليه ويصح على قول س ان هو المطالب به فلي
عمل رد الوارث عند س وجعل كان الدين وجب عليه وجب
ان يعمل التاجيل في حق الوارث ويجعل كان الدين عليه لم قال
صط عدم الجواز قول الكل ان الاصل يثبت صفة الدين ولا
دين على الوارث فلا يثبت الاجل فبعد هذا اما ان يثبت الاجل
في حق الميت او في المال لا وجه الي الاول ان الدين يخط عن
ذمة الميت فلا وجه الي الثاني لانه عين معين يتعلق الدين
بالزكاة والاعيان لا تغيب التاجيل ثم قال والاصح عندي
صحة تاجيله وبه افقح ان الدين ولو تعلق بالزكاة لكن بسبب
في الذمة فليس بعين حقيقة فيصح التاجيل وافق بعضهم بعدم
الصحة هذه المومات الموصر اما المومات المتاجر وامر وارثه
الموصر صح اجل المتاجر موجه بعد فسخ الاجارة صح
اجماعا وكذا لو اجلت المرأة زوجها من المهر صح ولو اباها
ليس لها ان تطالبه بمهرها قبل الاجل مات مديون وترك
اعيانا فاجل وارثه لم يجوز لتعلق الدين بالزكاة وتاجيل العين
باطل سرفيه الخلاف ان مات المقرض بثلثين موجب حتى حل الثمن

بموت واحد الباج الورثة فعلي خلاف من الجملة في قصص يقول
 الحقير وفي الاشياء كل دين اجل صاحبه فانه يلزم تأجيله الا
 في سبعة الاول في الرمن الثانية الثمن عند الثالثة
 الثمن بعد الاقالة وفي القنية الرابعة لومات المديون
 المستقرض فاجل الدين وارثه الخامسة شفع اخذ دار بالشفعة
 والثمن حال فاجله المشتري السادسة بدل الصرف السابعة
 راس مال السلم اخر الدينين قضا الاول عليه الف درهم
 فرضا فباع من معرضه شيئا بالف موجه ثم حلت في رسته
 وعليه دين تقع المقاصة والعرض اسوة للمعزما وكذا في الجاه
 العرض لا يلزم تأجيله الا في وصية كما ذكره قبيل الربا وفيما كان
 محجورا فانه يلزم تأجيله كما في الظهيرية وفيما لو حكم ما لكي
 المذهب بلزومه بعد ثبوت الدين عنده وفيما لو احال المقرض
 به علي انسان فاجله المستقرض كذا في القنية الدين الموجه اذا
 قضا المديون قبل حلول الاجل يجبر الطالب علي قبوله ان
 الاجل حق المديون فلما يستعظم كذا في الثانية وفي البرازية
 للزوج عليها دين وطلبت النفقة لا تقع المقاصة بدين النفقة
 بلارض الزوج بخلاف سائر المديون لان دين النفقة اضعف
 فصار كاختلاف الجنس فثابه ما لو كان احدا لخصين جيذا
 والاخر رديا لا تقع المقاصة بلا شراخ عنده وديعة والمودع
 عليه دين من جهته لم يصرف فضاها بالدين حتى يجتمعا ثم يحدث
 فير قبضا ولو في يده يكتفي الاجتماع بلا تجديد قبض فتقع المقاصة
 وحكم المنصوب عند قيامه في يد رب الدين كالوديعة انتهى
 وفي محل اخر من الاشياء اختص الدين باحكام منها جوار
 الكفالة به لودينا صحيحا وهو لا يسقط الا بالاداء او ابرا
 فلم تجز ببدل الكتابة لانه يسقط بدونها بالتعجيل ومنها جوار

الرهن فلم تجز الكفالة بالاعيان امارة كانت او مضمونة بغيرها
 كالبيع واما المضمونة بنفسها كمنصوب وبدل خلع وبدل صلح
 عن دم عمد والبيع فاسدا والعروض علي سوم الشرا
 فنصح الكفالة والرهن بها لانها سلمة بالمديون ومنها صحة الا برا
 عنه فلا يصح ابراعن اعيان والا براعن دعواها صحيح ومنها
 قبول الاجل فلا يصح تأجيل الاعيان اذ الاجل شرع رفقا
 للتخصيل والعين حاصلة مسائل الا برا وفي فقط قال المديون
 تركت ديني عليك او حق خوشتن تبوما ندم يكون ابرا
 يقول الحقير هذا مخالف لما سياتي قريبا مع رليته ولعله هو
 الصواب ترك لو قال الطالب تركت ديني يبرا قال له من ان دين
 دام كد شرير شتير ارشدم يبرا ولو قال لا خصومة لي عليك
 يبرا فتن قال تركت الدين عليك لا يبرا ولو قال تركته يبرا
 شمع قال تركت ديني عليك لا يبري ان معناه تركته لا قبضه
 في ثا في الحال قاضي خات الدارين لو قال لمديونه تركت لك دينك
 كان ابرا ولو قال اخرت عنك لم يكن ابرا في قال لمديونه
 وفي يده قبالة بمشرة دنا نير بنج دينار ناقباله شورهم يبرا
 عن ابا في وبه افني مولا هانا فتن راين قال لمديونه سرا
 ان توفيزي غمي ما يد فهذا اقرار بفراغ ديمته ولو قال بتوا
 حساب غمي كنم ومرا با تودر دينا حساب نيست بقيات
 حساب لا يبرا ولو قال له ركار خدائي كرومت او قال
 بخداي ما بدست اللفظة الاولى تحمل الا بر الوخوي ولا يبري
 في الثانية قيل للدارين دامي كم بزا بر فلا ست بمن عشت او ميت
 نت كنت كن بودر باقي كن فقال عشتيدم او كروم يبرا عرفا
 ومعناه بر ي عشت لا جلي يقول الحقير لو قال دريا في كن فقال
 كروم الظاهر انه لا يبرا ان ليس فيه شين يدل علي ابراة

او علي طلبها ففي اطلاق قوله نظر اللهم الا ان يكون عبارة در
 باقي كن من الفاظ البراءة في عرفهم قال ولو قال لمديونه ترا
 ان اكره سيرا ولو قال لا خصوصية لي معك سيرا ولو قال
 تازند لكاني فلا نست ميرا سيرا بوي دعوي نيست سيرا
 مما يدعي عليه من هذا التاريخ في حياته وبعد وفاته بسبب
 قبل هذا التاريخ ولو ادعي بسبب حادث بعد البراءة يصح
 ان لا يبري عنه فقص قال لا سرائه سراجيل كن فقلت كرم
 لا يبر من المهر عده لو جعلت زوجها في رجل سيرا من المهر كما
 لو ابرات عزميها الا اذا كانت هناك مسابقة قال ابرات
 جميع عزمي قيل صح الا ابر او قيل لا ذ ادعي شيئا بيد رجل
 ثم قال اين مدعار اباين ذواليد ارا في را شتم ثم ارا
 لا يصح قيل المدعي الدين ارا من مبلغ حيدني بيان فقال
 ماندم قال هذا اسقاط لذلك القدر كفت وكيل سراجيل
 لموكله ثم ابر الباي موكله عن الثمن صح بقي صح عند محمد لا عندها
 وكيل بيع باع فابرا موكله المشتري عن ثمنه قيل لا يصح قال صحت
 هذا خلافا مذهب اصحابنا والصحيح انه يصح ابراهه دابن
 قبض دينة من مديونه ثم ابراهه عن دينة قيل ترجع بما قبض
 وقيل لا يقول الحقير يقتضي التخصيل الذي مر في اول مسائل
 الدين نقلنا عن الاشباه ان يقول القول الاول اصح والله اعلم
 قال وكذا وكيل بيع قبض ثمنه ثم ابر المشتري عن الثمن صح
 ويرد الثمن على المشتري ط باع ابر المشتري عن الثمن
 بعد قبضه صح ويورس بريد الى المشتري شني كذلك المقرض
 كفت ابر القريم احد الورثة من الدين صح في حصة خنم اشباه
 لا شيع الدعوي بعد الابر العام نحو قوله لا حق لي قبله الا في
 ضمن احد هاتين الدرك فان لا يدخل فيه بخلاف الشفعة

حيث تنقط الثانية وارث ابر الوصي ابراعا ما بان اقرانه
 قبض تركه ابيه ولم يبق له حق الا استوفاه ثم ادعي في سيد
 وصيه شيئا من تركه ابيه وبرهن بتقبل الثالثة وارث اقرانه
 قبض جميع ما على الناس من تركه ابيه ثم ادعي على رجل دينا
 تسع الراجحة صالح احد الورثة و ابر ابراعا ما ثم ظهر شيئا
 من التركة لم يكن وقت الصلح الاصح جواز دعواه في حصته
 الخامسة الا ابر العام في ضمن عقد فاسد لا يصح الدعوي الا ابر
 عن الربا محذ لا يصح فتسح الدعوي به وتقبل البينة ولو قال
 لا حق لي في هذه الضيقة ثم ادعي ان البذر له تسح اما لو ادعي
 انها وقف عليه وعلي اولاده ففيه اختلاف المتأخرين مات
 عن ورثة فاقسموا التركة بينهم و ابر الكل واحد منهم صاحبه
 من جميع الدعاوي ثم ان احدهم ادعي دينا على الميت وعلى التركة
 تسح ابراهه عن الدعاوي ثم ادعي عليه بوكالة او وصاية
 صح لا تسح الدعوي بعد الابر العام الا بحق حادث بعده
 اذا اقر بالدين بعد الابرانه لم يلزمه كافي الثانية رضائية
 الا اذا اقر لا سرائه بمهر بعد هبتها له المهر على ما اختاره
 الفقيه ويجعل زيادة ان قبلت والاشبه خلافه لعدم قصدها
 كافي البراءة وان اقر ان لها في ذمته كسوة ماضية تلزمه
 ولكن ينبغي ان يستفسرها القاضي اذا ادعت فان ادعيتها
 بلا قضا ولا رضا لا يسمها للسقوط والا يسمها ولا يستفسر
 المقر وفي محل اخر من الاشباه ايضا قال لمطلوبه لا تعلق
 لي عليك كان ابراعا ما كقول لا حق لي قبلك الا ان اطالب
 الدايين الكفيل فقال له طالب الاصيل فقال الدايين لا تعلق
 لي عليه لم يبر الاصيل وهو المختار الا ابر يرث بالرد الا في ارج
 الاول ابر المحتال المحال عليه فريده لم يرثه الثانية قال

المديون ابراهيم فابراه لا يرتد الثالثة ابراهيم الطالب الكفيل فزده
 لم يرتد وقيل يرتد الرابعة ان اقبله لم رده لا يرتد الا بالوقوف
 على القبول الا في البراءة بدل العرف والسلم ابراهيم بعد
 فضا الدين صحيح ان الساقط بالفضا الطالبة لا اصل الدين
 فبرجع المديون بما اراد ابراهيم براءة اسقاط ولو ابراهيم براءة
 استيفا فلا رجوع واختلغوا فيها ان اطلقها ابراهيم المحل بعد
 الحوالة باطل عندس بناء على انها نقل الدين وصحيح عدم بناء على
 انها نقل المطالبة فقط تبرع بقضا دين علي انسان ثم ابراهيم الطالب
 المطلوب علي وجه الاسقاط فلتبرع ان يرجع بما تبرع الوكيل
 بالابراهيم ان ابراهيم لم يصف الي موكله لم يصح الا ابراهيم العام يمنع الدعوي
 بحق قضا لا ريانة ان كان بحيث لو علم به انه من الحق لم يبرأ كذا
 في الوالدية لكن في الخيانة الغتوي علي انه يبرأ قضا وريانة
 وان لم يعلم به الا ابراهيم عن الاعيان لا يصح والابراهيم عن دعواها
 يصح فلو قال ابراهيم عن دعوي هذا العين صح الا ابراهيم فلا
 تسمع دعواه بها بعده ولو قال برئت من هذه الدار او من دعوي
 هذه لم تسمع دعواه ولا بينة ولو قال ابراهيم عنها او عن
 خصوصي فيها فهو باطل وله ان يخاصم وانما ابراهيم عن ضمانه
 وفي الكافي للحاكم قال لا حق لي قبله يبرأ من دين وعين وكفالة
 واجارة وعد وقصاص انتهى وبه علم انه يبرأ من الاعيان
 في الابراهيم العام لكن في القنية زوجان افترقا وابراهيم كل منهما
 صاحبه عن جميع الدعاوي وكان للزوج بذر في ارضها واعيان
 قائمة فالاحصاء والاعيان لا تدخل في الابراهيم العام انتهى
 ويدخل في الابراهيم الشفعة فهو سقط لها ايضا فقضا لا ريانة
 ان لم يقصدها كما في الوالدية وفي الخيانة الا ابراهيم عن عين
 مفصولة ابراهيم ضمانها وتصير امانة في يد الناصب وقال

زفر لا يصح الا ابراهيم بقى مضمونة ولو كانت العين مستهلكة صح الا ابراهيم
 وبهره عن قيمتها انتهى فتقولهم الا ابراهيم الاعيان باطل معناه انها
 لا تكون ملكا له بالابراهيم والافعال ابراهيمها بسقوط الضمان صحيح
 ان يجعل علي الامانة اذا تعارضت بينا الدين والبراة وجهل
 التاريخ قدمت بينة البراة واذا تعارضت بينا البيع والبراه
 قدمت بينة البيع كذا في المحيط الكل من الاشياء ما يقبل
 الاسقاط وما لا يقبل شمسيل لو قال برئت من الميراث
 او من نصبي لا يصح لانه حقه من جهة الشرع ولو قال الدائن
 تركت لك الاجل صار المال حالا شياه وارث قال تركت
 حقي لم يبطل حقه ان الملك لا يبطل بالترك والحق يبطل به
 حتى لو قال احد الغانين قبل القسمة تركت حقي يبطل حقه
 وكذا سرتهن قال تركت حقي في حبس الرهن يبطل كذا في
 الجارية وظاهرة ان كل حق يسقط بالاسقاط قال الامام
 خواهر زاده ان حق الموصي له وحق الوارث قبل القسمة
 غير متوكد بحيثل السقوط بالاسقاط انتهى فقد علم ان حق
 الغانين قبل القسمة وحق حبس الرهن وحق السيل المجرى
 وحق الموصي له بالسكنى وبالثالث قبل القسمة وحق الوارث
 قبل القسمة علي قول خواهر زاده يسقط بالاسقاط وقد صرحوا
 ان حق الشفعة يسقط بالاسقاط وقالوا حق الرجوع في
 الهبة لا يسقط به فلو قال الواهب اسقطت حقي في الرجوع
 في الهبة لم يسقط كما في الهزلية واما الحق في الوقف في الخاتمة
 كان فقرا من اهل المدرسة يكون سحفا للوقف استحقاقا
 لا يبطل باطلا فلو قال ابطلت حقي فله ان يطلب وياخذ
 بعد ذلك انتهى وقد نفي منقوضها خيار الشرط قالوا يسقط
 به ومنها خيار الروية قالوا الوا بطله قبل الروية بالقول لم يبطل

وبالفعل يبطل وبعد الروية يبطل بهما ومنها خيار العيب يبطل
به ومنها الدين يبطل بالبراء ومنها حق القصاص يبطل بالمعفو
ومنها حق القسم للزوجة يسقط باسقاطها ولها الرجوع في
المستقبل واما حقوق الله تعالى فلا تقبل الاستقاط من المبد
قالوا الوعدى المقذوف لم عاد وطلب حد لكن لا يقام بعد عفو
لفقد الطلب واما ما ليس بلزم من المعفو فلا ينصف بالاستقاط
كوكالة وعارية وقبول ودية واما حق الاجارة فينبغي ان لا
يسقط الا بالاقالة وقد وقع في الاشياء ما لا يلزم ولم ارفعها
مرحبا بعد التفتيش منها ان بعض الذرية المشروط لهم
انما سقط حقه لغيره من استحقاقه ومنها المشروط له التولية
ان اسقطها لغيره بان فرغ له منها الا ان في التهمة وغيرها ان
المشروط لهم التولية اذا فوضها لغيره فان كان التفويض تفويضا
عاما صح تفويضه لغيره والا فلو في صحة لم يجز ولو عند موته
جاز بناء على ان الوصي ان يوصي الى غيره انتهى وفي التهمة لو
عزل ناطق مشروط له النظر بنفسه لا يتغير الا ان يخرج به الواقف
او القاصي انتهى ومنها الواقف لو شرط لنفسه شرطاً في
اصل وقفه كشرط ارجال واخراج وزيادة ونقص واستبدال
فاستقط حقه من هذا الشرط وينبغي ان يقال بالاستقوط في
الكل لان الاصل فيمن استقط حقه من شيء كما علم مما شرطه
لنفسه او لغيره واذا اقر المشروط له بالرجوع وبعضه انه لا حق
له فيه وانما يستحقه فلان يسقط حقه ولو كان مكتوب الوقف
مخلداً كما ذكره الخصاف واما حق المطالبة برفع جذوع الغير
الموضوعة على حائطه فغدا فلا يسقط بالبراء وصلاح وعفو وبيع
واجارة كما في البرازية وفي الايجاج قال رب السلم اسقطت
حقني في السلم في ذلك المكان او البلد لم يسقط انتمى ولو شرط

الواقف شرطاً من ارجال واخراج وغيرها وحكم بالوقف منعنا
للمشروط حاكم حنفي رجع الواقف عما شرط لنفسه من الشرط
لا يصح رجوعه ان الوقف بعد الحكم لازم وهو شامل للشرط
فلزمته كزوجه الكل من الاشياء الساقت لا يعود وفي
الاشياء ايضا الساقت لا يعود فلا يعود الترتيب في قضا الصلوات
الغائبة بعد سقوط الترتيب بقلعة الغوايت بخلاف ما لو سقط
بالنسيان فانه يعود بالتذكر ان النسيان مانع لا يسقط فهو
من باب نوال المانع ولا تعود النجاسة بعد الحكم بزيوالها فلو
وقع جلد مشمس ونحوه وفرك ثوب من النبي وجفت ارض
بالشمس ثم اصابها ما لا تعود النجاسة في الاصح وكذا بشر
غارسانها ثم عاد ومنه عدم صحة الاقالة للاقالة في السلم
لانهم دين سقط فلا يعود واما عود النفقة بعد سقوطها بالشو
بالرجوع فهو من باب نوال المانع لا من عود الساقت وعلي
هذا اختلف الشافعي في بعض ما لا في خيارات البيوع منهم
من قال يعود الخبار نظر الى انه مانع زال بعمل القضي ومنهم
من قال لا يعود نظر الى انه ساقت لا يعود والاصل ان القضي
للحكم ان كان موجودا والحكم معدوما فهو من باب المانع وان
عدم القضي فهو من باب الساقت ما بل هبة الدين وفي
الاشياء ايضا هبة الدين كما برأيه الا في ما لا لو وهب المحال
الدين من المحال عليه رجع به علي المحيل ولو ابراه لم يرجع ومنها
الكفالة كذلك ومنها توقف الهبة علي القبول علي قول بخلاف
البراء ومنها لو شهد احدنا بالبراء والآخر بهبة قيل يقبل وقيل
لا انتهى فقد مر تفصيله في اواخر الفصل الحارمي عشر نقلنا من
شئ فليست هناك اشياء الا برأى الدين فيه معنى التملك ومعنى
الاستقاط فلا يصح تعليقه بصريح الشرط الاول نحو ان اريت

الى عند الكذا فانت بري من الباقي واذا اوسني كرف ان ويصح
 تخليقه بمعنى الشوط الثاني فخوانت بري من كذا علي ان تودي
 الي كذا وتمام تعريفه في كتاب الصلح والاول يرتد والثاني
 لا يتوقف علي القبول ويصح الا برأ عن مجهول للثاني ولو قال
 العاين لمدينه ابراهن احدى كالم يصح للثاني ولو ابراهن الوارث
 مدينه موره غير عالم بموته ثم ظهر موته فيها النظر الي انه اسقاط
 يصح وكذا بالنظر الي انه تملك ان لو باع وارث عينا قبل
 علمه بموته موره ثم ظهر موته صح فمهما ادعي ولو وكل المدين
 بابر انفسه قالوا صح التوكيل نظر الي جانب الاسقاط ولو نظر
 الي جانب التوكيل لم يصح كالم لو وكله بان يبيع من نفسه من هبة
 الدين ممن ليس له عليه لم يجز الا ان اذن له بقبضه ضلكت
 ولا يصح الا بقبضه عده قبل هبة الدين ممن عليه يشترط فيه
 القبول عندنا لا عند زفر وروى الخلاف علي العكس وهو
 الصحيح ينظر فيه من ثم ابراهن من دينه او هبته منه يصح بلا
 قبوله ويرتد برده وهل يشترط برده مجلس الا برأ اختلف
 فيه ولو قال ابراهني مما لك علي فابراهه فقال لا اقبل بري
 محبط صح ابراهن بلا قبول كطلاق وعناق ويرتد بالرد
 لانه مال حكى وهبة العين لا يصح بلا قبول من هبة من مدينه
 لا يصح ولا يتم بلا قبول وابراره يتم لكن للمدين حق الرد قبل
 موته من غير الميت وهب الدين من وارثه يصح لانه وهب
 ممن عليه يعني ولو رد الوارث الهبة يرتد عند من لا عندم وقبل
 لا خلاف فيه انما الخلاف فيما وهبه من الميت فرده وارثه
 عليه دين لتسريكين فوهب احدى نصيب من المدين صح
 ن لو وهب نصف الدين مطلقا فخذ في الربح وتوقف في الربح

كالم وهب نصف فنشترت قاضي خان وهب الدين ممن عليه
 الدين ذكر الامام اسرخسي والعقبيه هو الليث انها لا يصح بلا
 قبول المدين عندنا خلا فالزفر وفي اكثر الكتب انها تصح
 بلا قبول وهكذا ذكر شمس لا يمتد الحلو افي الا انها تبطل بالرد
 وعن سس انها لا يصح بلا قبول كما مر اذ ادين تبرع عاوفي من
 تبرع رجل باذاد من ثم انتقض ذلك بوجه من الوجوه يعود
 الي ملك المتبرع اذ تبرع بقبضه يمينه ولو قضى باسره يعود
 الي ملك من عليه ويضمن المتبرع مثله عده تبرع بمهر ابنه
 ثم ارشع النكاح فالمرء لا يملك وكذا المتبرع سائر المدين
 ان اظهر ان لا يدين يعود الي ملك المتبرع فصطد المحيل لو
 تبرع بالدين الي المحال لم يجز علي قبوله وكذا السلم اليه
 ولو اراد الي رب السلم قبل الاجل يجز علي قبوله وكذا
 الكفيل بالنفس الي شهر فلم قبله لا يجز علي قبوله لا لو تبرع
 بدين غيره بلا اسره لانه ليس بخم ما يكون قضا للمدين ومالا
 يكون فقط وضع الغصب بين يدي مالكه بري لاني الدين
 من تفصيله في براه الغاصب من فصل العمانات مدين
 بحث دينه الي رايه احد فيا واخر ورعي به فقال اشترى
 شيئا فذهب ليشتري به ملك قبل اشترايه قبل بهلك علي
 المدين وقيل علي رايه اذا مره بشرا كما مره بقبضه قت
 له دين عليه رنا نير دفع اليه المدين رنا نير وامر بان ينقدها
 فمهلك فادمن باق ان الطالب وكل في الانتقاد فيه كيد
 ولو لم قبل المطلوب شيئا واخذ الطالب ثم دفع الي المدين
 لينقده ملك من مال الطالب ان المطلوب وكل الطالب
 فو قبض ثمنه من مشتره فردد عليه فتلف لو رد بطريقه

القبض عليك على المشتري وذلك الردان يقول اخذت
اقبضه عند قبض المديون بذلك الطريق ينتقض القبض
السابق وكذا سائر الديون ولو اختلفا فقال الدين رد
بجهة فسخ القبض وقال مديونه ودية صدق الديون
انما اتفقا على فسخ الدين فبعده الدين يدعي فسخ المدين
ينكره فيصدق ما يصدق فيه الدافع وما لا يصدق استباه
القول للمالك في جهة التملك فلو عليه دينان من جنس
واحد فدفع شيئا فالتعين للدافع الا اذا كان من جنس
لم يجمع تعيينه من خلاف جنسه ولو واحدا فدفع شيئا وقال
هذا من نصفه فلو التمين بمقيد واحدا حال او به رهن
او كفيل والاخر صحيح والا فلا قاضي خان دفع اليه رهن
فانقضا فقال الدافع اقرضتها وقال القابض بل وصحتني
فالقول للدافع فاش له عليه دينان من جنس فادي المديون
شيئا من المال صدق انه دفع من اي جهة كان فيقط ذلك
من ذمته ولو من صني كذهب وفضة او بر وشعر فادي
فضة وقال ادبت موصا عن الذهب لا يصدق ان المعادضة
نتم بالطرفين اشترى من دلال شيئا ودفع عشرة دراهم وقال
هي من النمن وقال الدلال دفعت الدلالة صدق الدافع بعينه
لا يملك دفع اليه ما لا يتم اراد اخذه من ابنه صدق
انه دفع قرضا لا يملك رجل ادعي على ميت الغا فبرهن
وارثه ان الاب اعطاه الغا بخيل والوارث يصدق
ان الاب اعطاه بجهة الدين لقيام مقام مورثه فيصدق
في جهة التملك عده عليه الف من كفاية والف من ثمن شي
فبالف وقال دفع من الكفاية وقال الطالب لا اخذه

الا من كل مالى فلم يذ لك ويكون من المالكين وان اقبض ولم
يقبل شيئا فللمطلوب ان يجعله من اي المالكين شأ انتهى
قال صاحب جامع الفصولين في فصل الجارة بين المقرض
والمستقرض اقول قالوا القول للقابض في قدر ما قبض
وصفته وتعيينه وهذا يشكل بالواراد المشتري رد البيع
بميب وقال يا بيعه المبيع غيره يصدق الباع لا المشتري مع
انه قابض فالحق ان فصل بان القول للمالك في تعيينه اذا
وجد التملك والا فلقابض لتعيين المقتضوب وزق العمل
في مسألة الاختلاف في وزن الزق في البيع الفاسد قال
ونظيره لو جعل امرأته بيدها لولم يوصل اليها كسوتها
او ربا لها عليه الى شهر ففضي شهر فاختلغا في وصول
الكسوة والدين فيه ولو قال المتاجر دفعت الدفع
اليك من رأس المال وقال مقرضه من الجارة فالقول
للدافع لانه اعلم بجهة الدفع ولومات الدافع ثم وقع
هذا الخلاف بين ورثة وبين الطالب محتاج الورثة الي
قيام البينة اذ لا علم لهم انتهى وقد مر كثير من مسائل هذا
المبحث في دعوى المهر ودعوى الجوار في الفصل العشرين
فليتنظر ثم فانها سمة الجارة في ملك الغير وفي فقه مروي
خاتمة زن خور عمارة كرد وجوبها بحار بر لو فدكم بها
فخواهد يا يا اجاب اكر بان شرط فرموده است كم له رجوع
كند لو اندكده عمر دارا مرارة فانت وتركها وابنا فلو عمرها
بازنها فالجارية لها والنفقة دين عليها فتفرم حصته الابن
ولو عمرها لنفسه بل اذنها فالجارية سرات عنه وتفرم قيمة
نصيب الابن من الجارة وتعتبر كلها لها ولو عمرها لها بل اذنها
قال النسفي الجارة لها ولا شيء له عليها من النفقة لانه تبرع

وعلى هذا التفصيل عمارة ساير املاكها كتم سقف منزل
امراته بامرها فالتفت لها ولو بلا امرها فلم ترفع له
رفع لم يوجب ضررا لغيره ما بني ط كذا من بني في دار غيره
بامرهم فالتفت امره ولو بني لنفسه بلا امره فهو له وله رفعه
الا ان يضربا لبنا فحينئذ ولو بني لسرب الارض بلا امره ينبغي
ان يكون متبرعا كما شرط ط كذا في الطاحونة حجر او حديدا
من ماله ومضت المدة فلو عليه بامر ربها علي ان يرجع
فهو لربها ويرجع بما انفق ولو لنفسه بلا امره فلو غير مركب
في البناء فلم يرفع ولو مركبا فلم يمتنع ولو لمالك بلا امره فبشرع
بذ استاجر دارا فخصصها او فرشتها باجر او ركب فيها بابا
او غلقا او نحو ذلك واقرب المجرى فاد الاستاجر فله
قلعه ولو لم يضرب لوضعه فلم يمتنع يوم الخصومة استاجر عمارة
كرد بان سوجر لا شك انها للموجر ان عمره باذنه وهل
يرجع بما انفق بلا شرط الرجوع فعلي قياس ما مر في فقه
ينبغي ان لا يرجع علي الموجر بلا شرط الرجوع وقد مر في
كذا انه لو عمر دارها باذنها فالنقطة ربن عليها ولم يذكر ان
شرط الرجوع ط الاصل ان من بني في دار غيره بامرهم فالتفت
لرب الدار ويرجع عليه بما انفق كذا يختلف في المساجع بعضهم
قالوا البنا لسرب الدار لو باذنه فاستدلوا بما ذكر محمد ان
من اجرهما ما وقال للمستاجر ريم ما استرم ففعل فبالجارة
لسرب الحمام وقال بعضهم البنا للباقي ولو بني باذن رب
الدار واستدلوا بما ذكر محمد ان من استعار دارا فبني فيها
باذن ربها فالبنا للمستعير وهذا الاختلاف فيما امر ولم
يشترط الرجوع فلو اشترط فالبنا لسرب الدار وعليه
ما انفق الا يري الي ما ذكرتم ان من استاجر حياسا ووكله

ربه بان يرم ما استرم من الحمام ويجب ذلك له من الاجر
ففعل فالبنا لسرب الحمام وللمستاجر علي الموجر ما انفق
استعار ارضا لبنى ويسكن ما بدا له علي انه ان ضيق فالبنا
لسرب الارض فهذا فاسد لانه استجار الارض بينا للباقي
ولسرب الارض نقص بناءه الجارة في الوقعة وفي عدة متول
بني في عصة الوقف لو بال الوقف فهو للوقف وكذا لو من
مال نفسه لكن للوقف ولو لنفسه من ماله فلو اشهد فله
ذلك ولو لم يذكر شيئا فهو له لو من ماله علي ما سري يقول
الحقير الظاهر انه اراد بما سري في فصل التصرفات وهو خلاف
هذا ان المذكور هناك نقل عن عدة ايضا ان المتولي
لو بني في عصة الوقف فهو له لو بني لنفسه بماله نفسه واشهد
عليه والا فهو للوقف بخلاف الاجنبي فانه لو بني بماله نفسه
ولم يذكر شيئا فهو له وقد مر في فصل الاستحقاق انتهى وفي
الاشباه والنظائر ايضا وان كان بنا المتولي بماله للوقف
او اطلق فهو للوقف قط استاجر بني في دار الوقف علي
ان يرجع في الغلة فله الرجوع انتهى وفي الاشباه والنظائر
لو بني في ارض وقف غير متولية فلو باذن المتولي ليرجع فهو
وقف والا فان بني للوقف فهو وقف وان بني لنفسه او اطلق
رفع لم يضر وان اضر فهو المضيق لماله فليترجى لي خلاصه
وفي بعض الكتب للناظر تملكه باقل القيمة للوقف نزوحا
بمال الوقف صنف حائوت وقف بني فيه ساكنه بلا اذن
تولية وقال انقضت كذا وكذا لو لم يضر رفعه ببناءه القديم
رفعته وهو للساكن ولو ضرر رفعه لا يرجع فهو الذي مضى ماله
فليترجى لي ان يتخلص ماله من تحت البناء ياخذ ولا
يكون بنا المستاجر فيه مانعا من صحة الاجارة من غيره ان

لا يدل على ذلك البنا حيث لم يملك رفعه ولو اصطلموا على
 ان يجعل ذلك للوقف بثمن لا يتجاوز اقل قيمتين مئزوما
 او مبنيا فيه جاز ولو بني بامر متولي على ان يرجع في غلة الوقف
 فالبنا للوقف ويرجع بها انفق فتم متولي يكره ان يرد ثمنه
 مناره كره ودرهش ازرد اجاره بمرعاسل اجر خورده از متولي
 طلب زنده مالي وقف عنده المتولي لو ادخل جندوما في
 دار الوقف ليرجع في غلتها له ذلك ان الوصي لو انفق ماله
 على اليتيم ليرجع له ذلك والاحتياط ان يبيع من اخر ثم يشتره
 للوقف وفي محل اخر المتولي لو انفق من ماله في عمارة الوقف
 فلو شهد انه ليرجع فلم ان يرجع والا فلا بخلاف وصي شرعي
 لليتيم او قضي دين الميت او نفذ وصيته فليس بمتبرع شرط
 رجوعها اولا والوارث كالوصي فليس متول صرف من
 خشت مملوك له ورفق قيمته من مال الوقف كان له ان
 يملك المعاوضة من مال نفسه كوصي يملك صرف ثوب المملوك
 له الي الصبي ورفق قيمته من مال الصبي لكن لو ادعي لا يقبل وهذا
 يشير الي انه لو انفق ليرجع له الرجوع في مال الوقف واليتيم
 من غير ان يدعي عند القاضي فلو ادعي عنده وقال انفق
 كذا من مالي في الوقف او اليتيم لا يقبل قوله كذا متول او وصي
 ادعي انه انفق من مال نفسه واداد الرجوع في مال الوقف
 او اليتيم ليس له ذلك لانه يدعي ربا لنفسه من مال الوقف
 واليتيم فلا يصح بمجرد الدعوي هذا الوادي من مال
 نفسه فلو ادعي من مال الوقف او اليتيم فلو ادعي نفقة
 المثل في تلك الصورة صدق الاسر بالانفاق واداد الدين
 ونحوهما في وصي قال رجل ضمن عن فلان الميت دينه
 فضمن واداه يرجع بما ادعي في الشركة وياخذ به الوصي

حتى يودي به اليه من الشركة ولا يرجع في مال الوصي اذ ضمن عن
 الميت لا عن الوصي الا ان الوصي يجوز اسره في مال اليتيم
 ح قال الموهوب له رجل عوض الراهب من ماله ففعل
 لا يرجع بلا شرط الرجوع ولو قال انفق علي وعلى عيالي
 او علي من في فناء اربي ففعل قبل يرجع بلا شرط وقيل لا
 ولو قضي دينه بامره رجع بلا شرط وفي الخاتمة والموت
 اليه لو ادعي عن غيره بامره رجع علي الامر بلا شرط بمر
 وكذا في كل ما كان مطالبا به حق من جهة العباد الا سبر
 او من اخذه السلطان ليصادره لو قال رجل خلصني فدفعت
 الما مور مالا فخلصه قبل يرجع لاني الاصح وبه بقى خلاصة
 في الامر بقضا الدين يرجع الما مور علي اسره بلا حاجة المب
 اشتراط الضمان او اشتراط الرجوع وقال الامام السرخسي
 من قال لغيره انفق علي فانفق رجل علي المروان لم يشترط
 الضمان والرجوع وهذا اختيار الصدر الشهيد في فناء واه الصوري
 وقال بجر الاسر بالانفاق بوجب الرجوع وقوله انفق علي
 ولدي او علي اهلي كقوله انفق علي وفي الاصل قال انفق
 علي او لاري فانفق ليرجع بلا شرط الرجوع رجل صادره
 السلطان فقال المطلوب لرجل ادفع اليه والي اعدائه
 شيئا عن جنائمي فدفعت بامره قال الامامان السرخسي
 والميزوري يرجع بلا شرط رجوع وضمان كما سرقضا الدين
 وقال المطالبة الحسية كالمطالبة الشرعية واصل هذا
 المسئلة مفاد ان الاسير وقال عامة المشايخ لا يرجع
 بلا شرط رجوع وضمان ولو قال الما مور قضيت وفلان
 غايب وانكر الامر دفعه اليه والدين فبهرن الما مور علي
 الدين والغضا يقبل ويقضي علي الاسر بالمال وان كان

القابض غايبا فلو قدم غايبا وانكر الاستيفاء بصدق ويتوفي
 رينه من الامر ثم هو يرجع على المأمور في النوازل قوم
 وقت لهم الصادرة فأمر وارسلوا ان يستقرض لهم مالا
 وينفق في هذه المونات ففعل فالمقرض يرجع على المستقرض
 وهل يرجع المستقرض على الامر ان شرط الرجوع يرجع
 وان لم يشترط اختلف فيه المشايخ كما ذكرنا جميع الفتاوى
 امر احد الورثة انسانا بان يكفن الميت فكفن ان امره ان
 يرجع عليه يرجع كما في اخفى في بناء داري وهو اختيار
 شمس الاسلام وذكر السرخسي انه لم يرجع لان
 امره بمنزلة امر القاصي فقل قال لا ضرر وليس بينهما خلطة
 ارفع الي زيد القافدفع رجح علي زيد لا علي الامر ولو امره
 ان يتصدق عنه عشرة دراهم ففعل لا يرجع علي الامر الا
 خليطا ولو ادعي عليه براهن فأنكر ثم قال لرجل ارفع الي
 المدعي فغير بر من مالك فذبح لا يرجع ان لم يشترط له رجوعه
 ويجوز الدعوى لم يصرينا عليه بصيرا ما باراد رينه عنه
 قال ارفع الي فلان قضاؤه ولم يقتل عني او قال اقص
 فلانا العنا ولم يقتل عني ولا علي اني ضامن لها او قيل بها
 فذبح فلو كان المأمور شريكا للامر او خليطا له رجح علي
 امره ومعنى الخليطان يكون بينهما اخذ واعطاء ومواضعة على
 انه من جاز سول هذا او وكيله ببيع منه او بقرضه فانه يرجع
 علي الامر اجماعا ان الضمان بين الخليطين مشروطة عرفيا
 ان العرف ان امر شريك او خليط يدفع مال الي غيره
 باسم يكون رينا علي الامر والمعروف كالمشروط وكذا لو
 كان المأمور في عيال الامر او العكس يرجع اجماعا وان لم
 يقتل علي اني ضامن ولم يشترط الرجوع فان لم يوجد سن

هذه الثلاثة شيخي يرجع علي الامر عندس لا عندها وقال
 ظه الامر بانفاق واداء خراج واداء صدقات واجبة لا يوجب
 الرجوع بلا شرط الا في رواية عن س كذا في فوسس ذو
 رحم محرم او من في عياله واحد الزوجين للامير وابنه الكبير
 الذي في عياله وابوه والاصغر كشرليك وخليط قال لا ضرر ارفع
 الي زيد القافدفع علي اني ضامن بها وزيد حاضر بسمه فذفع قال لا
 قرض للدفع علي الامر وزيد وكيل بقبضه وقول سسمه اذا الوكالة
 لا تصح فقل العلم بشرط حضرته وسماعه ولو اهلكه زيد ضمن
 ولو هلك في يده هلك اماله وكذا الوقال اعطى ولو قال
 اقرض القافدفع علي اني ضامن لك وزيد حاضر فهو قرض علي
 زيد والامر ضامن وتو قال زيد اعطى القافدفع علي ان فلان
 ضامن وفلان حاضر بسمه فهو قرض علي زيد والامر ضامن
 يقول الحقير وكذا في الخلاصة ايضا لكن في عبارة والامر ضامن
 اشكال ان الامر هناك سوي زيد المستقرض اللهم الا ان
 يقول فلان ارفع الي زيد فاني ضامن او العبارة الصحيحة
 فالامر بالخلاصة والكاتب سمي فكتبها بالميم بدل
 الخالصة في الاملا فافهم والله اعلم خلاصة قال غيره
 ارفع الي فلان الف درهم علي اني ضامن لك به والمدفوع
 اليه حاضر بسمه فذبح فهو قرض علي الامر والقابض وكيله
 ولو قال ارفع الي فلان القافدفع علي اني ضامن
 عنه فهو قرض علي القابض والامر ضامن قال خليط ارفع
 الي زيد القافدفع علي الامر لا زيد وهذا عكس اقرض
 فان الامر لا يضمن ان موضع الخلط ان لا يقتضي ضمان
 التملك وضمن القرض ضمان التملك فيجب علي القابض وعن
 هذه المسئلة اجيب في واقعة الفتوي احد الشريكين قال

لصاحب فلا كسر بنج دينار قرص بنجويد جون بيا بدوي ده
 آمد و بنج دينار گرفت و از شهر رفت و اين ستر كه ميار ايشان
 براند اخذ ينيغي ان لا يبرج الما مور عليا لاسر لما مر في مسئلة
 الجامع من اسرة ان يغديه بالغافنداه بالغين سرج بالغين
 عليه وليس كوكيل ستر ان لا يعقد ههنا وانما امره ان يخلصه
 فصار كمن امر ان ينفق عليه الغافانفق الغين اجني اسره
 ان يشتري اسيرا فلو قال اشتر لي او قال من مالي رجع والا
 فلا الا ان يكون خليطا ولو الما مور امرا حزان يغديه او ولي
 وكلا فقال الوكيل اسره صار الوكيل الثاني شتر عا لا يبرج
 علي احد ان عامل الخراج اخذ الخراج من الكارور رب
 الارض من غائب ظاهر الرواية انه لا يبرج علي رب الارض
 فن يبرج والشري كالاكار وكذا الجواب في الجاية واخذ العامل
 من المستاجر او من غلبه دارة فقط احد الشريكين لو ادري
 الخراج يكون شتر عا احكام الناس وفي الاشياء حد النسيان
 عدم تذكر الشيء وقت حاجته اليه واختلف في الفرق بين السهو
 والنسيان والمعتمد انهما مترادفات يقول الخبير يريدهما
 مترادفات عند الفقهاء بمعنى انه لا فرق بينهما شتر عا والا فبينهما
 فرق عند غير الفقهاء ان قد ذكر في شرح المقاصد وغيره ان
 الذهول عن الصورة الارسل به ان انتهى اليه والها حيث
 يقتصر اليه كسب جديد فنيان ولا فسيهوا انتهى قال صاحب
 الاشياء وانفقوا ان سقط للاثم وامامه الدينوي فانه
 لو وقع في ترك ما مور لم يسقط بل يجب تداركه ولا يحصل
 الثواب المترتب عليه ولو وقع في فعل نهى عنه فان اوجب
 عقوبة كان شبهة في استغفارها فن شتر صلاة او صوما
 او حجا او زكاة او كفارة او نذرا او وقف بغير مرفعة غلطا

يجب فضله اجماعا ومنها الوصل بخاتمة مانعة ناسيا ونسي
 ركنا من الصلاة او يتقن الخطا في اجتهاده في ما او ثوب او وقت
 صلاة او صوم او نسي نية الصوم او تكلم في صلاة ناسيا ومما
 سقط حكمه في النسيان لو اكل او شرب او جامع ناسيا في صوم
 او اكل ناسيا في صلاة لم يبطل ولو سلم ناسيا في صلاة رابعة
 علي راس ركعتين اتها وسجد للسجود والناسي والعاسد
 في النسيان سوا وكذا في الطلاق ولو قال زوجي طالق ناسيا
 لوليه زوجته وكذا في العتاق ومحظورات الاحرام وقد جعل له
 في التخيير اصلا فقال انه ان كان مع مذكر ولا داعي له كاكل يحصل
 لم يسقط الاثم لتقصيره بخلاف سلامه في القعدة او لا مع
 مع داع كاكل صائم سقط اوله ولا فادلي ترك الذاب التسمية
 انتهى يقول الخبير قوله اوله ولا فادلي عبارة معتدة وحملها
 هو ان يقول اوله اي اوله مع مذكر وقوله ولا اي ولا مع
 داع ومعني المجموع انه ان لم يكن مع مذكر ولا مع داع يسقط
 بالطريق الاول والله اعلم قال ومن سائل النسيان لو نسي
 المد بنية حتى مات فان كان ثمن سبي او قرص لم يواخذ
 به وان كان غصبا يواخذ به كذا في الحاشية الكل من الاشياء
 تلويح النسيان لا ينافي الوجوب بقا القدرة بحال الفعل
 وليس بعذر في حقوق العباد واما في حقوق الله تعالى فاما
 ان يقع المراسي النسيان بتقصيره كاكل في الصلاة حيث لم يتذكر
 مع وجود المذكر وهو هيئة الصلاة فلا يكون واما ما لا نقصير
 منه فيكون عذرا سوا كان مع ما يكون داعيا اليه النسيان
 وما فيها لتذكر كاكل في صوم كاكل في الطبيعة من الميل اليه الاكل
 اوله لم يكن ترك التسمية عند الذبح فانه لا داعي الي تركها
 لكن ليس هناك ما يذكر اخطارها بالبال او اجرائها علي

السلام الناسي في العتمة عذر فلا تبطل صلاته
 اذ لا تقصير من جهته والسيان غالب في تلك الحالة لكثرة
 تسليم الصلوات في العتمة فهي دأبه الي السلام سائر السنين
 لا ينافي الوجوب في حق الله تعالى لكن اذا كان غائبا كما في
 اكل الصوم ونزك النسيئة في الذبح وسلام الناسي يكون
 عفوا ولا يجعل عذرا في حقوق العباد احكام الجاهل وقب
 الاستباه حقيقة الجاهل عدم العلم عما من شأنه ان يعلم
 فان قارن اعتقاده النقيض فركب وهو المراد بالشعور بالشين
 على خلاف ما هو به وان لم يقارن بفسط وهو المراد بعدم
 الشعور واقاسه على ما ذكر في كتب الاصول اربعة الاول
 جهل باطل لا يكون عذرا في الاخرة لجهل الكافر بصفات الله
 تعالى و باحكام الاخرة الثاني جهل صاحب الهوى والبدعة
 فيما ذكر وجهل الباغي حتى يضمن مال العادل اذا اتلف وجهل
 من خالف في جهادة الكتاب والسنة كالغثوم ببيع امهات
 الاولاد ومحو الثالث الجاهل في محل الصحيح او في محل
 الشهية وانه يصلح عذرا وشبهة كجهلهم افطر علي بن ابي
 الهجامة افطرته وكمن زنا بجارية ابيه اوز وجته وظن انها
 نخل له الرابع الجاهل في دار الحرب من مسلم لم يهاجر وانه
 يكون عذرا ويحقق به جهل الشفيخ وجهل الامم بالاعتناق
 وجهل البكر بن الحجاج الوالي وجهل الوكيل والمأذون بالطلاق
 وصده انتهى قال وما فرقوا فيه بين العلم والجاهل لوقال
 ان لم يقتل فلانا فكذا وهو ميت ان علم به حث والا لا
 ولو لم تعلم الامم ان لها خيار العتق لا يبطل بكونها ولو لم
 تعلم الصديق بخيار البلوغ بطل ولو استام انه متعبد وثوبا
 ملفوفا فظهر انه ملكه بعد الكشف قيل بعذر اذا ادعاه

الجاهل

لجاهل في محل الخطا وقيل لا والاعتماد الاول وقيل عذر الوارث
 والوصي والتولي بالتناقص لجاهل اذا قبلت المرأة الخلع ثم
 ارعت طلاقها ثلثا قبله يسع فاذا ابرهت استردت البذل
 لجاهل في محله ولو قبل الكتابه وادى البذل ثم ادعى الاعتاق
 قبله يسع ويسترد اذ ابرهن واذا باع الاب او الوصي ثم ادعى
 انه وقع بغيره فاحش وقال لم اعلم يقتل ولا يضر التناقص
 في الحرية والنسب والطلاق والجاهل ضئيل عندنا لدفع الفساد
 فلا ضمان على كسرة جهلت ان الارضاع مفيد وفي الخلاصة
 لو تكلم بكلمة الكفر جاهلا قبل لا يكفر وقال العامة بكفر ولا
 عذر بالجاهل انتهى وفي اخر التيمية ظن لجاهل ان ما فعله من
 المحظورات حلال له فلو كان ما يعلم من دين النبي عليه السلام
 ضرورة كفر والا لا وقالوا لو اشترى اسارا ولم يتغير فلا خيار
 له الا اذا كان لا يعلم انه سرية لعدم الرضا به وقالوا في الغصب
 الجاهل بكونه مال الغير يدفع الاثم لا الضمان وقالوا لا يطلاق
 ثلاث على ظن صدق من افتاه بالوقوع ثم تبين خطاؤه بافتا
 الا هل لم يخبر رباة وبيع فضا ولو باع الوكيل قبل علمه بوكالة لم يحز
 ببيع ولو باع الوصي قبل علمه بوصاية جاز ولو باع ملك ابيه
 ولم يعلم بموته ثم علم جاز وكذا الوبايع الجدمال ابنه ولم يعلم بموته
 نفذ على الصغير ومقتضي بيع الوارث انه لو رجع ابنه ثم
 ظهر موته نفذ ولو باعه على انه ابق فظهر راجعا ينبغي ان
 ينفذ وكيل فضا الدين لو دفعه الى الطالب بعد ما وهبت الدين
 من المدبون قالوا لو علم الوكيل بالهبة ضمن والا فلا ولو دفع
 بعد ما دفع الموكل فعن سس الفرق بين العلم والجاهل والمذهب
 الضمان مطلقا والمأمور بخضاردين اذا ادعى الاستيفاء
 ثم فني المأمور لا يضمن ان لم يعلم بقضا موكله وهذا اعلم

قولها اما علي قول الاسام فيضمن مطلقا ولو اجازت الورثة
ولم يعلموا ما اوصى به لا تصح اجازتهم كذا في الخاتمة وفي الخاتمة
اسريج عنه بانه ريار فباعه بالف درهم ولم يعلم الموكل بما
باعه فقال المأمور بعتة فقال اجزت جاز البيع وكذا في النكاح
وان قال قد اجزت ما امرتك به لم يجز وفي التولية اجزية اذا
علي بعض الورثة عن العاتل عمدا ثم قتل الباقي ان علم
ان عمدا البعض بسخط القصاص اقتصر والا فلا لان هذا
مما يملك علي الناس وفي العارية وكله يقتضيه ربه فتبين
جد ابراهيم الطالب ولم يعلم فذلك في يده لم يضمن وللدافع ضمن
الموكل ولو وكله ببيع عبده فباعه بعد موته غير عالم وقبض
ثمنه فذلك في يده لم يضمن ولا ضمان علي موكل الكل من الاشياء
احكام الاكراه وتغريمه وما يتعلق به درر غرر الاكراه لغته
حمل العاقل علي امر كرهه وشراها حمل الغير علي فعل بها
يعدم رضاه بلا اختياره لكنه قد يفيد اختياره وقد يفيد
ح بقاء اهليته وعدم سقوط الخطاب عنه بشرط الاكراه
اربعة الاول قدرة الحامل علي تحقيق ما هدره به سلطانا
او غيره الثاني خوف الفاعل وقوع ما هدره به بان يملك ذلك
علي ظنه الثالث كون العاقل متمنا مما اكراه به لحق نفسه
كبعض ماله وانلافه او اعتاق عبده او لحق شخص اخر كالنكاح
مال الغير او لحق الشئ كزنا وشرب خمر ونحوها الرابع كون
المكره به تلف نفس او عضو او موجب غم بعد الرضا والاكراه
اما ملجي بغير الاختيار لو كان بالتلاف نفسه او عضوه
واما غير ملجي لا يفيد له وجوب او قديم يدين او ضرب
شد يد بخلاف حبس يوم او قيد يوم او ضرب غير شديد
الا لذي جاءه مختارات اولذي ضعف اي ضعف البدن

درر غرر فبالملجي رخص الكل سنية ودم ولحم خنزير وشرب خمر
وبالصبر علي القتل في هذه الصورة ياتم كافي المحضه ورضي
ايضا تلفظ كلمة الكفر وقلبه مطمئن بالايمان وبالصبر علي
القتل في هذه الصورة ثاب ورضي ايضا انلاف مال سلم
ولكن ضمن الحاصل ان الفاعل اتى الحاصل فيما يصلح له والاندك
من هذا التبيل ولا يرضي في قتل سلم بل يصبر علي ان يقتل
فان قتله كان اثما لان قتل سلم لا يستباح لضروقه ما الا
ان يعلم انه لو لم يقتله قتله ويقار في الحد الحاصل فقط عندها
ان الفاعل اتى الحاصل وعندس لا يتبادر واحد منهما للشبهة
وقال زفر قباد الفاعل لانه ما شتر وقال الشافعي يقار
بلاها الفاعل بالمباشرة والحاصل بالنسب ولا يرضي
بالاول زنا الرجل اذ ولد الزنا هالك حكاه لعدم من يرضيه فلا
يستباح لضروقه ما كالتقتل لكن لا يجد استخانا والثاني
لا يرضي الاسور المذكورة لكنه استقط الحدف في الزنا لانها
وان لم تكن مكروهة فلا اقل من الشهية ولم يستقط في زناه
التعريفات القولية للمكره بالملجي وغيره تنعقد عندنا وما يحتمل
الفسخ بفسخ انفسه المكروه ومالا يحتمل فلا يفسخ والاول
كبيرة وشراية واجارته وصلحه وابرايمه مد يونه او كفيه وهبته
واقاراه ويملك الشرب المبيع بأكراه فيصح اعتاقه ولزمه
قيمة فان قبض الباع المكروه الثمن طوعا او سلم البيع طوعا
يغذ ببيع وان قبضه سكرها لا ينعقد ورر الثمن ان بقي في يده
ولم يضمن ان هلك ومالا يحتمل كنهاده وطلاقه ونذره وظهاره
ورجمته واليلايه وفيه في اليلايه وكله سلامه ولا يقتل لو
رجع من اسلم مكرها ولا تعتبر رده رجل صارده السلطان
اي طلب منه مالا بالاكراه ولم يقتل به مالك واعطي ثمنه فباعه

صح به عدم الاكراه بالنظر اليه خوفها زوجهما بالضرع حتى وهبت
مهرها لم تصح الهبة ان قدر علي ضربها لوجود الاكراه بجميع الفتاوى
في المحيط اذا اقرب بالسرقة مكرها فقراره باطل ومن المتأخرين
من افني بجمته وسبيل الحسن بن زياد اذ جعل ضرب السارق
حتى يقر قال سالم بقطع اللحم ولا يظهر العظم خلاصه دخل
عضام بن يوسف علي امير فاني بسارق فقال الامير اي
شيء يجب عليه فقال عضام اليمين وعلي المدعي البينة فقال
الاسماتوني بالسوط والعقابين فاضرب عشرة حتى اقر
به وافي بالسرقة فقال عضام سبحان الله ما رايت ظلي افسه
بالعدل من هذا احكام الرقيق اي العبد والجارية استباه
لاجمعة علي العبد ولا مبيع ولا شريك ولا اذن ولا اقامة ولا
زكاة ولا حج ولا عمرة ولا يجوز كونه شاهدا ولا مزكيا عداية
ولا عاشرا ولا قاسما ولا مقوما ولا كاتبيا لحكم ولا امينا
لحاكم ولا رساما اعظم ولا قاضيا ولا وليا في نكاح او قود ولا
يلي امر عامما الا نيابة عن الاسام الاعظم فله نصب القاضي
نيابة عن السلطان ولو حكم بنفسه لم يصح ولو اذن لعبده بنضا
فقطا بعد عتقه جاز بلا قيد اذن ولا وصيا الا ان اذن
عبد الوصي والورثة صفار عند الاسام ولا يملك وان
ملكه سيده ولا فطرة عليه بل علي مولاه لو كان للمخدمة ولا
اضحية ولا هدي عليه ولا يكفر الا بالنصوم اذ لا مال له ولا يجمع
غير فرض الا باذن سيده ولا فرضا وجب بايجابه وكذا
الاعتكاف والحج والعمرة ولا ينفذ اقراره بالمال ما دون
او مكاتب الا باذن مولاه الا اذا اقر المازون بالمال في يده
ولو بعد محجرة وكذا اقراره بجناية موجبة للدمع ان الغدا
غير صحيح بخلاف جحد او قود ولا يفر بترقيق نفسه ويجبر

عليه ويجعل صداقا اي مهر او يكون نذرا ورهنا ولا ميراث
ولا يورث ولا تصح كفالته حالة الا باذن مولاه ولا رية في قتله
وقبلة قايمة مقام الدية لكل وبعضها ولا تبليها ولا عاقلة له ولا
هو منهم وحده النصف ولا احضان له وجنائة متعلقة برقبته
كدينه ولا سهم له من الغنيمة وانما يرضخ له ان قاتل ويباع
في دية ويدفع في جنائنه ان لم يخرجه مولاه ويحكم اثنين ولا شرعي
له مطلقا ويصح عتقه عن الكفارة ولا جحد قاذفه وانما يعذر
ولا حضنة لا قاربه بل لمولاه ولا قصاص بينه وبين الحرف
الطرف بخلاف النفس وتجب الحكومة بحلق الحية ورواية
مرضا علي مولاه بخلاف الحر ولو زوجه وان لم يخرجه علي الوضو
الا بعين فلي مولاه ان يوضيه بخلاف الحر ولا يترفع الا باذن
مولاه ومهره متعلق برقبته كدينه ويباع في نفقة زوجته ولا
تجب عليه نفقة ولده ولا شفع عليه الدعوى والشهادة الا بحضور
مولاه ولا يجبس في دين ويملك الكفار بالاستيلاء ولا يصح تضاريف
عبد وامة علي النكاح الا فمين سبي قبل القسمة بخلاف الحرين
واعتاقه باطل ولو معلقا بما يملك بعد عتقه وكذا وصيته وهبته
وصدقته وترعه الا اهدا يسير من المازون ومحابة بسيرة
منه وليس صرفا للصدقات الواجبة الا اذا كان مكاتب او كان
مولاه فقيرا ولا تجمل عنه مولاه مائة الا دم الاحصار عن احرام
ما دون فيه ولا يخرج الحقوق اليه لو وكيله محجورا ولا يدخل في
القناسة وامر عبد بخلاف شئ موجب للضمان عليه وامر
عبد الغير بالتلف مال غير مولاه موجب للضمان علي الامر
مطلقا بخلاف الحر الا اذا كان سلطانا ويضمن بالغصب
بخلاف الحر ولو صغيرا ولا يجمع وقعه وعتقه موقوف علي اجازة
مولاه ولا حق له في بيت المال ولا يصح الوقف علي عبد نفسه

اوامته عند محمد الا اندبروام الولد قال صاحب الاشباه ولم ار
حكم التقاطه واستيلانه علي المباح وينبغي في الثاني ان يملكه
مولاه اخذ من قولهم لورد العبد عبدا بقا فالجمل لمولا
ويعذر مولاه علي الصحيح ولا يحده عندنا ولا جزية ولا
يؤخذ بالتيميز عنا لو كان عبد الذمي وعمورة الامة كالحرب
وتزار البطن والظهر ومحرم نظر غيره محرم الي غورتها فقط
والي ساعدها ان اشترى وطلاتها ثنتان وعدتها خيستان
ونصف المقدر ولا لعان تجذفها ولا تنكح علي حرة وقسمها
علي نصف قسم الحرة ومهرها بقدرها ولا يلحقها ولدها من
مولاه الا بدعوتها ولو اقربوطها يقول الحقير وعلي هذا تكون
ام ولد لمولاه بلا دعوة قال وايلد الامة الموطوءة شهران
ولا خادم لها ولو حليلة ولا تجب نفقتها الا بالتبوة ولا وطن
الامة الابد الا سترها ولا مهر بعد السراري ويجوز صهر
في مكن بلا رضاهن ولا ظهار ولا ايلد من امته والاذن
في الغزل الي مولاه وهو المطالب لزوجه العنين والمحبوب
بالفرقة ووطن احدي العتين بيان للعتق المبرم بخلاف
وطن احدي المراتين لا يكون بيانا في الطلاق وتخرج الامة
في العدة ويحبل سفرها بلا محرم ومن تم الله علي عبده يسير
جميعها من مواضعها ولم ارها مجموعته ولا حول ولا قوة الا بالله
العلي العظيم انتهى كلام صاحب الاشباه ولا يخفى حسن موقع
قوله علي عبده في صدر ذكر مسایل العبد اعتق الله تعالى
رقابنا من النار تجرته سيد عبده الاحرار الابرار محمد
المصطفى المختار صلى الله عليه وعلي اله ماتعاقب الليل
والنهار احكام الاعمي وفي الاشباه الاعمي لما بصير الا في
مسایل وهي انه لا جهار عليه ولا جمعة ولا جماعة ولا حج ولو

وحدقا يدا ولا يصلح للشهادة مطلقا ولا للقضا والامامة العظمي
ولارية في عينية والواجب حكومة عدل وتكره امامة الا ان
يكون اعلم القوم ولا يصح عتقه عن كفارة قال ولم ار حكم ذبيحة
وصيده وحضائه ورويته لما اشتراه بالوصف وينبغي ان
يكون ذبيحة وامام حضائه فان امكن حفظ المحضون كان اهلا
والافلا ويصلح متوليا ووصيا احكام النائم وفي الاشباه
ايضا قال الولو الجي في اخر فتاواه النائم كالمستغفل في
خمس ومشرين موضعا آ صايم نام علي قفاه وفي مفتوح
قطر في فطرة مطر فصد صومه وكذا لو افطر احد قطرة ما
وبلغ ذلك خوفه لو جاسعها زوجها وهي نائمة بنفسه
صومها م محرم جاسعها زوجها وهي نائمة فعلها الكفارة
ع محرم نام فخلق رجل راسه وجب علي النائم الجزاء محرم
نام فانقلب علي صيد فقتله وجب عليه الجزاء محرم نام علي
غيره ودخل في عرفات فقتل ارك الحج صيد المرمي بالسهم
ان اوقع عند النائم فقات من تلك الرمية يكون حراما كما اذا
وقع عند يقضان وهو قار علي زكاته انقلب نائم علي
شاة فكسره يجب ضامه ا ب نام تحت جدار فوق
عليه ابنه من سطح وهو نائم فقات ابنه محرم الاب عن الميراث
علي قول بعض وهو الصحيح ا من رفع نائما ووضع تحت
جدار فوق الجدار عليه ومات لا يلزمه الضمان خلا بامراته
وثمة اجني نائم لا تصح الخلوة ا نام في بيته فقات امراته
ومكثت عنده ساعة صحت الخلوة ا وكذا لو هي نائمة في بيت
فدخل عليها زوجها ومكث عندها ساعة صحت الخلوة ا اسرة
نامت في رضيع فارضع من ثديها ثبت حرمة الرضاع ا مرت
رابعة التيمم علي ما يمكن استعماله وهو نائم عليها انتقض تيممه

١٦ يصل نام وتكلم في حال نومه عند صلته ١٧ يصل نام
 ومرا حال قيامه تعتبر تلك العزاة في رواية ١٨ لو تلاوة
 سجدة في نومه فسبها رجل تلزمه السجدة كالوسع من
 يقظان ١٩ اذا استيقظ هذا النائم فاخبره رجل بذلك
 كان شمس الآية بقي بانه لا تجب عليه السجدة وتجب في
 بعض الاقوال وعلي هذا لو قرأ رجل عند نايه فانتبه فاخبره
 على هذا ٢٠ حلف ان لا يكلم فلانا في الحالف الى المحلوف
 عليه وهو نائم وقال له لم يكلم يستيقظ قبل لا يجث والا صح
 انه يجث ٢١ طلق امراته رجعا فيا رسلها بشهوة وهي
 نائمة صارت مراجعة ٢٢ لو كان هونا بما فيات امراته وقبلته
 بشهوة يصير مراجعا عند من خلافا لمحمد ٢٣ لو كان هو
 نائما فيات امراته وارخلت فرجه في فرجها وعلم الرجل بفعلها
 ثبت حرمة المصاهرة ٢٤ جات امرأة الى نايه وقبلته
 بشهوة واتفعا على ذلك لو بشهوة ثبت حرمة المصاهرة
 ٢٥ يصل نام في صلته فاحتمل يجب عليه الفسل ولا يمكن
 البناء وكذلك اذا ناي نائما يوما وليلة او اكثر صارت الصلاة
 رينا عليه احكام المعتوه في التنقيح العتة اختلال في العقل
 بحيث يختلط كلامه فيشبه مرة بكلام العقل ومرة بكلام المجانين
 ودرر غرر اختلاف في تفسير المعتوه واصن ما قبل فيه هو
 ما كان قليل الفهم مختلط الكلام فاسد التدبير الا انه لا يضر
 ولا يشتم كما يفعل المجنون اشباه المعتوه كصبي عاقل في الاحكام
 فتصح منه المعاريات ولا تجب وقيل هو كالمجنون وقيل كالبالغ
 العاقل منار العتة بعد البلوغ كصبي عاقل في كل الاحكام
 من لا ينع صحة القول والفعل لكنه ينع العهدة واما صحتها
 ما استهلكه من الاموال فليس جنة لكنه تبرع جبرا وكونه صيا

او مستوها

او مستوها لا ينافي في عصمة المحل ويستقطع عن الخطاب كما لصبي و
 بولي عليه ولا يلي هو علي الغير احكام المجنون وفي التنقيح
 المجنون اختلاط العقل بحيث يمنع جريان الاقوال والافعال
 على نفع العقل الا نادرا وهو في القياس مسقط لكل العبارات
 لنافاة العترة ولهذا اعصر عنه الانبياء عليهم السلام حيث
 لم يمكن الا راسقط الوجوب لكنهم استحسنوا انه اذا لم يمتد
 لا يستقط عدم الحرج على انه لا ينافي في اهلية الوجوب لانه يربط
 ويملك بقا زمة وهو اهل للثواب منار هذا ان الممتد الحق
 بالنوم والاعيا تنقيح ثم عند من عدم السقوط اذا امرض
 بعد البلوغ اسالو بلع مجنونا فانه مسقط مطلقا ومحمد لم يفرق
 تلويح وفي اكثر الكتب الخلاف مذكور بالعكس تنقيح وفي
 كل واحد من الصورتين المتمد مسقط وغير المتمد غير مسقط
 عند من ثم الامتداد في حق الصلاة بان يزيد على يوم وليلة سنة
 وعند من بطلان فتصير الصلاة سنا وفي الصوم بان يستغرق
 شهر رمضان وفي الزكاة بان يستغرق الحول عنه وعند من
 اكثر الحول كاف للسقوط بزيدي واما ما يانه فلا يصح لعدم
 ركنه لعدم العقل وذلك لا يكون حجرا او يصير مومنا بعباد بوب
 وكذا يصير سرندا ابتعا لهما فاذا اسلمت امراته بغيره الاسلام
 على وليه دفعا للظلم بقدر الامكان تنقيح واما المعاملات
 فانه يوجب بضمها الافعال في الاموال لانه اهل لكن هذا العارض
 من اسباب الحجر وانما هو عن الاقوال فتفسد عباراته احكام
 المحارم في الاشياء المحرم من حرم نكاحه موبدا بنسب
 او مصاهرة او رضاع ولو بوطئ حرام فخرج بالاول ولد
 الحومة والخوولة وبالثاني اخت الزوجة وعمتها وحالتها
 وشمل ام الزانية وبنت الزانية بها وابو الزانية وابنه

واحكام المحرم تحريم النكاح وجواز النظر والحلوة والمسافرة
الا المحرم من الرضاع فان الحلوة بهما مكروهة وكذا با بصيرة
الثابتة والنسب الثبوت لا يثبت مقام المحرم والزواج في
السفر وعبد المرأة في حقها كالاجنبي في العدة ويختص المحرم
النسب باحكام منها غنقه علي قريبه لوملكه ولا يختص بالاصل
والفرع ومنها وجوب نفقة الغير العاقل علي قريبه الغني
ولا بد من كونه رعا محرم من جهة القرابة فابن العم كالاخ
رضاعا لا ينفق ولا يجب نفقته ويمنع المحرم قريسته ومنها
ان المحرمية مانعة من الرجوع في الهبة ويختص الاصول
والفرع من بين ساير المحارم باحكام منها انه لا يقسط
احدها بسرقه سال الاخر ومنها لا يقضي ولا يشهد احدهما
للاخر ومنها تحريم موطوءة كل منهما علي الاخر ولو بزنا
ومنها تحريم منكوحة كل منهما علي الاخر بمجرى النكاح ومنها
لا يدخلون في الوصية للاقارب يقول الحنفية اطلاق قوله
لا يدخلون نظر ان قد ذكر في الكثر انه لو اوصي لا قارب
اولدي قرابته او لارحامه او لانسائه فهو لا قارب فالقارب
من كل ذي رحم محرم منه ولا يدخلان الوالدان والولد والوارث
وتكون لاثنتين فصاعدا وهذا عند الامام وقتل الزاني
في سرقه ويدخل فيه الجد والجدة وولد الولد في ظاهر الرواية
وعن الامام وسس انهم لا يدخلون انتهى ثم يقول الحنفية ان
صاحب الاشباه التزم لدخول الاصول والفرع وعدم
دخولهم في الوقف علي الاقارب وقد ذكر في فتاوى قاضي
خان وقت ارضاء علي اقاربه او اقربا به وزوي قرابته قال
هلال يصح الوقف ولا يفضل الذكر علي الانثى ولا يدخل فيه
ولد الواقف وجهه ولا والده في المجرى عن الامام وفي الزيادة

يدخل

يدخل فيه الجد والجدة وولد الولد الا عند الامام يكون استحقاق
الوقف لذي رحم محرم من الواقف ويعتبر ايضا الاقرب فالقارب
وعند الصحابين يعتبر الرحم المحرم ويدخل الجد والجدة من قبل
الابا والامهات الي اقصى ابائهم في الاسلام انتهى كلام قاضي
خان وفي الاسعاف في احكام الاوقاف وقف ارضه علي قرابته
او ارحامه او انسابه او رحمه او ذي نسب منه لا يدخل فيه
اخوانه ولا اولاده لصلبه ويدخل فيه النافلة وان سفلت
والاجداد والجدات من قبيل الامهات والابا وان علوا عند
م وهو ظاهر الرواية عند الامام وسس وروي عنهما انهم
لا يدخلون بناء علي انهم من القرابة او لا ويدخل فيه المحارم
وغيرهم من اولاد الاناث وان بعدوا عند وسس وعند
الامام تعتبر المحرمية والاخر قارب فالقارب للاستحقاق اشباه
ويختص الاصول باحكام منها لا يجوز له قتل اصله الحربي الا دفعا
عن نفسه وان خاف رجوعه ضيق عليه والجاه ليعتله غيره ولو
قتل فرعه الحربي كحرمه ومنها لا يقتل اصل فرعه ويقتل فرع
باصله ومنها لا يجد اصل بقذف فرعه ويجد فرعه بقذف اصله
ومنها لو ورث علي ابيه قصاصا سقط ومنها ليس له مطالبة ابيه
بقذف امة المحصنة ومنها لا تجوز مسافرة فرع الاباذن اصله
دون عكسه ومنها لو ادعي اصل ولد جارية ابنته ثبتت نسبته
واحوال كالا ب عند عدمه ولو حكا لعدم الاهلية بخلاف فرع
ادعي ولد جارية اصله لم يصح الا بتصديق اصل ومنها لا يجوز
جهار الفرع الاباذن اصله دون العكس ومنها لا تجوز المسافرة
الا باذنهم لو كان الطريق مخوفا والا فان لم يكن ملتجيا فكذا ذلك
والا فلا يقول الحنفية قوله والا فلا يخالف لقوله قبل اسطر انه لا يجوز

مسافرة فصرح بلا اذن اصله كما لا يخفى قال ومنها لورعاه احد
 ابويه وهو في الصلاة وجبت اجابته الا ان يكون عالما بكوت
 الابن في الصلاة قال ولم ارجح الاجداد والجدات وبينني الاخاف
 في الاجابة في الصلاة يقول الحنفى وهو غير مسلم بل ينبغي ان لا يلحق
 اذ للابوين خصوصية في تأكيد الحق وليس في غيرها كما لا يخفى
 وان اراد الاخاف في مطلق الاحكام فالاطلاق ايضا غير مسلم
 فافهم والله اعلم ومنها كراهة حمله بدون اذن من كرهه من
 ابويه ان احتاج الى خدمته ومنها جواز تاديب الاصل فرعه
 قال والظاهر عدم الاختصاص بالاب فالام والاجداد والجدات
 كذلك قال ولم اره الا ان ومنها تبعية الفرع للأصل في الاسلام
 ومنها لا يحبس الاصل بدين الفرع والاجداد والجدات كذلك
 واختص الاصول المذكور بوجوب الاعفاف واختص الاب والجد
 باحكام منها ولاية المال فلا ولاية للام في مال صغيرها الا الحفظ
 وشراها لا بد منه للصغير ومنها توريته في العقد فلو باع الاب
 ماله من ابنه او اشترى وليس له فيه غبن فاحش انعقد بسلام
 واحد ومنها عدم خيار البلوغ في تزويج الاب والجد فقط
 واما ولاية النكاح فلا يختص بهما بل يثبت لكل عصبة كانت
 او من ذوي الارحام وكذا الصلاة على الجنائز لا تختص بالاب
 والجد في الملتقط لو ضرب العلم الولد باذن الاب فهلك لم تلزم
 الدية الا ان يضرب ضربا لا يضرب مثله ولو ضرب به باذن امه
 فهلك غرم الدية والجد كالاب عند فقده الا في مسائل منها
 الجدة لام لا ترث مع الاب وترث مع الجد ومنها الاخوة
 لابوين اولاب يستطون بالاب وبالجد علي قولهما ويستقطون
 به كالاب علي قول الامام وبه يفتي فالمخالفة علي قولهما فاحتمل

ومنها

ومنها للام ثلث ما بقي من احد الزوجين والاب ولو كان مكان
 الاب جد فلام ثلث جميع المال عنه لا عندس ومنها لومات
 المتقين اب معتقة فللاب السدس والباقي للابن في رواية
 ولو كان مكان الاب جد فالكل للابن علي قول الامام ومنها لو
 ترك جد معتقة واخاه قال الامام يختص الجد بالولاء وقال
 الولاء بينهما ولو كان مكان الجد اب فالارث له كله وفاقا ومنها
 لو وصي لا قريبا فلام لا يدخل الاب ويدخل الجد في ظاهر
 الرواية ومنها تجب صدقة الفطر عن الولد علي ابيه الغني
 دون جده ومنها لو اعتق الاب جردا ولده الي مواليه لا لو
 اعتق الجد ومنها يصير الصغير مسلما باسلام ابيه دون جده
 ومنها لومات وترك اولاد اصفارا ومالا فالولاية للاب
 فهو وصي الميت دون الجد ومنها في ولاية النكاح لو كانت
 للصغير اخ وجد فعندس يشتركان وعند الامام يختص
 الجد مكان الاب يختص وفاقا ومنها ان امات ابوه صار
 يتيم ولا يقوم الجد مقام الاب في زوال اليتيم عنه ومنها لو
 مات وترك اولاد اصفارا ومالا لم ولهم ام وجد لا ب
 فالنفقة عليهما الثلث علي الام والثلثان علي الجد ولو كان
 الاب كائنت لهما علي كالأب لا تشارك الام في نفقتهما الجد
 الفاسد من ذوي الارحام وليس كاب الاب فلا يلحقه النكاح
 مع العصبات ولا يملك التصرف في مال الصغير ولو ادعى
 نسب ولد جارية ابن بنته لم يثبت الا بتصديق الابن وفي
 الميراث من ذوي الارحام الا فيما لو قتل ولد بنته فانه لا يقتل
 به كاب الاب كما ذكره الزيلعي قال واعلم انه يترتب علي النسب
 اثني عشر حكما تورث المال والولاء وعدم صحة الوصية عند
 المراجعة ويلحقها الاقرار بالدين في مرض موته وتحمل الدية

وولاية التزويج وولاية غسل الميت والصلاة عليه وولاية
 المال وولاية الحضانة وطلب الحد وسقوط القصاص الكل
 من الاشياء والنظائر احكام الانثى وفي الاشياء ايضا
 المرأة تخالف الرجل في ان السنة في عانتها الستة ولا
 بين ختانها وانما هو مكروه ويسن خلق طبعها لو نبت ونزع
 من خلق راسها وسننها لا يظهر بالزك على قول وتزويد
 في اسباب البلوغ بالحصى والحمل ويكره ان اناها واقاستها
 ويبدنها كلمة عورة الا وجهها وكفيها وقديها على المعتد
 وزراعيها على الرجوع وصوتها عورة في قول يقول الحنفية
 وهذا كله في الحرة واما الامه فعورتها ما بين السرة والركبة
 والظهر والبطن كما مر قال ويكره لها الحمام في قول وقيل الا
 ان تكون مريضة او غشا والمعتد انه لا كراهة مطلقا ولا تنزع
 يديها حذوا وانيتها ولا تجهر بعقراتها وتنضم في ركوعها و
 سجودها ولا تخرج بين اصابعها في الركوع وان اناها شني
 في صلاتها تصفق ولا تسبح وتكبر جماعتين ويقت الامام وظن
 ولا تصلح اما للرجال ويكره حضورها الجماعة وصلاتها في
 بيتها افضل وتضع يمينها على شمالها تحت ثديها وتضع يديها
 في الشاهد على ركبتيها تبلغ روس اصابعها ركبتيها وتتورك
 ولا جمعة عليها لكن تنعقد بها ولا عید ولا تكبير شريك ولا
 شافر الا بزواج او محرم ولا يجز عليها الحج الا باحدهما يقول
 الحنفية وفي الخلاصة انها لا تشافر مع عبدها حصيا كان او خلا
 انتهى ولا تلبس جها ولا تنزع المخطط ولا تكشف راسها
 ولا تنمي بين الصفا والمروة ولا تخلق وانما تعصر ولا ترسل
 والتباعد في طوافها عن البيت افضل ولا تخطب مطلقا
 وتقف في حاشية الموقف في عرفات لا عند الصخرات

ولا تكون قاعدة وهو راكب وتلبس في اطمها الخفين وتترك
 طواف الصمد لمذر الحصى وتؤخر طواف الزيارة له ايضا
 وانما انت تكفن في خمسة اثواب ولا تؤم في صلاة الجنائز
 ولو فعلت يسقط الفرض بصلاتها ولا تحمل الجنائز ولو كانت
 انثى ويندب لها نحو القبة في التابوت ولا سهم لها من
 القيمة وانما يرضخ لها ان قاتلت ولا تقتل المرتدة يقول
 الحنفية ولكن تحبس حتى تسلم وفي الجاه الصغير وتجبر على
 الاسلام مرة او انة والامة يجبرها مولاه او روي انها
 تضرب في كل يوم مائة في الحمل على الاسلام كذا في الهداية
 قال صاحب الاشياء ولا تقتل المشركه ايضا يقول الحنفية
 في اطلاقه نظرا لما ذكر في الهداية ان الكافرة لو قتلت او كانت
 سلكة او من له رأي في الحرب تقتل فكان ينبغي ان يجتهد عدم
 القتل بعدم هذه الا سور قال صاحب الاشياء ولا تقبل شهادتها
 في الحدود والقصاص وتعتكف في بيتها ويباح لها خضاب يديها
 والمرأة على النصف من الرجل في ارث وشهادة ودية نفسها
 او بعضا ونفقة القريب يقول الحنفية وهي على النصف ايضا
 في الدين بكسر الدال وفي العقل ايضا كما لا يخفى قال ولا
 ينبغي ان تولي القضاء وان صح قضاؤها في غير الحدود
 والقصاص وبعضها مقابل بالمر بخلاف الرجل وتجبر
 الامة على النكاح لا العبد في رواية والمعتد انها يجبران وتجبر
 الامة ان اعتقت بخلاف العبد ولو كان زوجها حرا ولبنها محرم
 في الرضاع وروى وتقدم على الرجال في الحضانة والنفقة على
 الولد الصغير وفي النفر من سركنة الي من في الانصراف من
 الصلاة وتؤخر في جماعة الرجال والموقف وفي اجتماع الجنائز
 عند الامام وكذا في الحد وتجب الدية في قطع ثديها وحل ثديها

لا تقبل عند القلة
 الا على عشرة الامام في

مختلف من الرجل ففيه حكومة عدل ولا فضاير يقطع طرفها بخلاف
الرجل ولا قساسة عليها ولا تدخل مع العاقلة ولا يبيع عليها
من الدية لو قتل خطأ بخلاف الرجل فان القاتل كاحدهم ويجوز
لها في الرجم ان ثبت زناها بالبينة يقول الحقير او بالافرار
ايضا كما في الهداية وغيرها قال وتجلد جالسة والرجل
قائما ولا تنفي سياسة وينفي الرجل بعد الجلد سياسة لاحدا
ولا تكلف بحضور المجلس للدعوى لو كانت محدرة ولا تجلدها
بل يحضر اليها القاضي او يبعث اليها نايبة ليجلدها بحضرة شاهدين
ويقبل تركها بلا رضا الخصم لو محدرة اتفاقا ولا تبد الشابة
بالسلام وتغزبه ولا تجاب ولا شمت يقول الحقير وفي الخلاصة
الاجنبية ان اسكن على الرجل فلو كانت مجوزا رد الرجل عليها
السلام بلسانه بصوت يسمع ولو كانت شابة رد عليها في
نفسه وكذا لو سلم الرجل على الاجنبية فالجواب فيه كالعكس
انتهى قال ويجرم الخلوة بالاجنبية ويكره الكلام معها واقتلوا
في جواز كونها بنيت لارسولة لان الرسالة بنيت على الاشهاد ومن
حالها على الستر بخلاف النبوة ولا تدخل في الغزوات السلطانية
كما في الغزوات السلطانية كما في الولوات الجنية الكل من الاشباه
قاضي خان واذا اراد الرجل ان يبيع اباه او امها او احدا من
اهلها عن الدخول في منزله اختلفوا في ذلك قال بعضهم لا
يبيع عن الدخول ولا يبيعهم عن النظر والتكلم والقيام على باب
الدار والمرأة في الداخل ويبيع من النظر من لا يكون محرما
ويتمم الزوج وقال بعضهم لا يبيع الابوين من الدخول عليها
للزيارة في كل جمعة وانما يبيعهم عن البيوت عندها وبه
اخذنا نحنا وعليه الفتوى وهل يبيع غير الابوين من الزيارة
قال بعضهم لا ان يبيع وقال بعضهم لا يبيع المحرم عن الزيارة

في كل شهر وقال شيخ بلخ في كل سنة وعليه الفتوى وكذا الوارث
المرأة ان يخرج لزيارة المحارم كالحالة والعم والاخت فهو
على هذه الاقاويل انتهى وفي موضع اخر من قاضي خان
ايضا للمزوج ان يضرب امراته على اربعة منها ترك الزينة
وهو يريد بها الثانية ترك الاحابة اذا اراد الجماع وهي
ظاهرة الثالثة ترك الصلاة وروي عن م انه ليس له ضربها
على تركها الصلاة وتركها الفسل عن جنبه وحضن تركها
الصلاة الرابعة الخروج من منزله بغير اذنه بعد اجنا المهر لها
اب من ليس له من يقوم عليه وزوجها بمنعها من غاهده
كان لها ان تعصي وتطيع الوالد مؤسنا كان الوالد او كافرا
اذ القيام بتعا هذه فرض فيقدم على حق الزوج قالوا ليس
للمرأة ان تخرج بلا اذن زوجها الا باسباب معدودة منها
ان كانت في منزل تخاف السقوط عليها ومنها الخروج الى
مجلس العلم اذا وقعت لها نازلة ولم يكن زوجها فقيرا ومنها
الخروج الى الحج الفرض اذا وجدت محرما خلاصة للرجل ان
يضرب امراته على اربع خصال وما هو في معنى الاربع ترك
الزينة والزوج يريد بها وترك الاحابة اذا دعاها الى فراشه
وترك الصلاة في رواية وترك الفسل والخروج من البيت
اسلا يبيع من زيارة الابوين في كل جمعة وزيارة غيرها من
المحارم في كل سنة وكذلك اذا اراد ابوها او قريبها المجبي
اليها عند الجمعة والسنة وعن س في النوادر ان كان
الابوان قادران على انيانها لا تذهب وان كانا لا يقدران
بان زوجهما في كل شهرين ونحوه وكذا لو كان لها اولاد
من زوج اخر على هذا وفي مجموع التوازل للمزوج ان ياذن
لها بالخروج الى سبعة مواضع لزيارة الابوين وعبارتهما

او احدها وزيارة المحرم فان كانت قابلة او غالبة البيت
 او كان لها حق على اخر او لا خرق عليها تخرج باذن و بلا
 اذن والحق على هذا فيما عدا ذلك من زيارة الا جانب
 وعيادتهم والولية لا ياذن لها ولا تخرج ولو اذن وخرجت
 كانا عاصيين وتنع من المحام وفي النوازل المرأة قبل ان
 تنقب مهرها لها ان تخرج في حوائجها وتزور اقاربها بلا
 اذن زوجها وبعد ان تنقبه ليس لها الخروج الا باذن زوجها
 يقول الحقير المراد بالمهر هنا المهر المجل لا الموجد كما لا يخفى
 وجهه مختارات لا يمنع الزوج محارمها من الزيارة في كل شهر
 وعليه الفتوى وكذا اذا خرجت اليهم لزيارتهم يقول الحقير في
 المختارات لصاحب الهداية من قوله وعليه الفتوى اختيار
 لقول ما اختاره شيخ بلخ والظاهر ان ما في المختارات
 ارفع وللعمادات اوفق اشباه واختلف في خروجها للمحام
 والعمد الجواز بشرط عدم التزيين والتطيب ولا حمل لها
 وصل شعر غيرها بشعرها احكام الحمل اي المحمول في بطن
 امه وهو السمي بالجنين اشباه الحمل تاج لاسم في احكام
 العتق والتدبير المطلق لا المقيد وفي الاستيلاء والكتابة
 والحرية الاصلية والرق والملك بأسبابه وحق
 المالك القديم يسري اليه وحق الاسترداد في البيع الفاسد
 وبيع امه في الدين وفي حق الاصحية والرهن فاذا اولدت
 الرهونة كان رهنا معها بخلاف المستاجرة والكفيل والموصي
 بخدشها فانه لا يتبعها قال ولم ار الا حكم مالو باع امه
 الاصلها بكونه استنسا بمجهول من معلوم فصار الحمل مجهول
 نقول هنا بنفسه لا ببيع لكونه جمعا بين معلوم ومجهول ولم
 اره صريحا وفي البسوط بعدما اعتق الحمل لا يجوز بيع الام

وتجوز

وتجوز هبتها ولا تجوز هبتها بعد تدبير الحمل ابن الهمام لو دبر
 ما في بطن امه ثم وهبها جازت الهبة بخلاف مالو باعها وقيل
 في السئلة روايتان والاصح هو الفرق بين التدبير والعتق
 بان اذ ادبر ما في البطن او وهب الام لا يجوز عتقه ولو
 اعتقه جازت هبتها لان التدبير لا يزول ملكه مما في البطن
 فان وهب الام فالمرهوب متصل باليس بوهوب من
 ملك الواهب فيكون في معنى هبة المشاع فيما يحتمل الغيبة
 اما بعد عتقه فغير مملوك فلم يتصل الوهوب بملك الواهب
 ولو دبر ما في بطنها لم كاتبها جاز وان ولدت بعد هذا الا قل
 من سنة اشهرها رمد برا ولكن دخل في الكتابة نجما
 للام اشباه ولم ار حكم ما اذا حملت امه كافر من كافر
 اخر فاسلم هل يورس مالها ببيعها لصيرة الحمل مسما
 باسلام امه مع امه مالها كافر الحمل لا يتبع امه في الجنابة
 فلا يدفع معها الي ولها وكذا لا يتبعها في حق الرجوع في الهبة
 ولا في حق الفقرة في الزكاة في السائمة ولا في وجوب حق الفقه
 على الام ولا في وجوب الحد عليها فلا تقتل وتحد بعد وضعها
 ولا يتزكى الجنين بزكاة امه ولا يتبعها بكفالة واجارة واجبا
 بخدشها ولا يفر بحكم مادام متعلما معها فلا يباع ولا يوهب
 ويفر في اعتناق وتدبير ووصية به وله اقرار له وبه بالشرط
 المذكور في الستون في الوصية والاقرار يقول الحقير في الوصية
 فهو ما ذكره صاحب الدرر والفرج بقوله وصحت الوصية بالحمل
 ايضا بان يقول او وصيت بحمل جاري هذه لفلان لكن الثانية
 انما تصح اذا ولد الحمل لا قبل من ستة اشهر من وفات الوصية
 لان صحتها موقوفة على وجوده وانما يتيقن بوجوده اذا ولد
 في هذه المدة واما الشرط في الاقرار فهو ما ذكره ايضا

عين في

يقوله لو اقر حمل امته او حمل ثاة لرجل صح اقراره لان له
وجها صحيا وهو ان رجلا اوصى به لرجل ومات الموصي
فقبر وارثه للموصي لم يطلعا سواء بين سببا صالحا او لا
وصحح الاقرار للحمل ايضا بشرط ان يبين سببا صالحا لمارث
او وصية بان قال لحمل فلانة علي الف درهم مات ابو
فورثه او اوصى له به فلان فان ولد الحمل حيا لا قل من ستة
اشهر منذ مات المورث او الموصي لو كانت الامه ذات زوج
اولا قل من ستين من وقت الغراف لو كانت معتدة فلم ما اقر
ولو ولد ميتا فالمال للمورث او الموصي ولو ولد جنينا فالمرث
به بينهما نصفان ولو احدى ذكر والاخر انثى فكذلك في الوصية
وفي الارث للذكر مثل حظ الانثيين وان بين المقر غير صالح
للسببية بان قال لحمل باع سي او اقرضي او وهب لي او انهم
الاقرار ولم يبين سببا بان قال لحمل فلانة كذا الفا كل من
الاقرار بين هداية ومن اوصى بجارية الاحملها صحت الوصية
والاستثانة يصح افراد الحمل بالوصية فكذا الاستثانة
دررررر الحمل يعتق يعتق امه تبعها لا تصالها بها اذا
ولدت بعد عنقها لا قل من ستة اشهر ولا تعتق الام بعنق
الحمل بل يعتق الحمل فقط الولد يتبع الرب في النسب
والام في الملك والرق والعنق وفروعه لتدبير واستلزام
وكتابتها بالجماع ولهذا يعتبر جانب الام في البهايم ايضا
حتى لو تولد بين وحشي واهلي او بين ما كول يوكل لو اتمته
توكل ويتبع الولد غير الابوين ربنا وولد المغرور حر بالقيمة
اعتقت امه زوجها قن الغير فولدت لا قل من ستة اشهر
يعتق الحمل ايضا وولا الولد لمولاه وكذا لو ولدت لاكثر
من ستة اشهر فان اعتق الاب حر ولا ابنه الي سواهم ابن

العام وولد المدبرة مدبراي يعتق بموت سيده والمراد
ولد المدبرة المطلق اما ولد المدبرة تدبير مقيدا فلا يكون
مدبرا هذا هو الصحيح من النسخ وفي بعضها ولد المدبر مدبر
وليس بصحيح اذا الولد يتبع الام لا الاب فزوجة المدبر لو حرة
فولده حر ولو اتمته فولده عبده كان ابوه حرا او عبدا او مدبرا
ثم المراد بالولد ما هو فاما ان حصل له وقت التدبير او ما
حصلت به بعد التدبير اما المولود قبله فلا يهيم مدبرا بتدبيرها
واما الذي كان حمله قبل الاجماع واما ما حصلت به فعند اكثر
العلماء ولو دبر الحمل وحده جاز كعتقه وحده فلو ولد لا قل من
ستة اشهر كان مدبرا والا فلا يقول المقر قوله وليس بصحيح
بشكل بما ذكره صاحب الهداية في كتابه المسمى بمختارات
النوازل بقوله وولد المدبر والمدبرة مدبرا اما ولد المدبرة
بتعالاه واما ولد المدبر بالجماع الصحابة لان التدبير وصف
لازم فيتعدي اليه كولد الكاتب انتهى والله اعلم بالصواب
اشباه ولم ار الا ان حكم الاحبارة للحمل وينبغي الكفاية لانها
تجوز للمعدوم فالحمل اولى وينبغي ان يصح الوقف عليه كالوصية
بل اولى ولا فرق في كون الجنين تبعا لاسم بين بني ارم والحيوانا
فالولد منها لصاحب الانثى لا لصاحب الذكر كذا في البرازلية
وتثبت نسب وتجب نفقته لاسم ويرث ويورث فان ما تجب
فيه من الغرة يكون موروثا بين ورثته ويصح الخلع علي ما في
بطن جاريته ويكون الولد له اذا ولدت لا قل من ستة اشهر
ولا يتبع امه في شئ من الاحكام بعد الوضع يقول المقر الظاهر
ان السداد بالاحكام الحارثة بعد الوضع لا الاحكام مطلقا اذ هو
تابع لها بعد الوضع في الاحكام الثابتة قبل الوضع كما لا يخفى قال
الانبياء لو استخفت الام ببيته فان الولد يتبعها لا لو استخفت

بالقرار كان ذكر في الكفر ويمكن ان يقال وفي مسئلة اخرى
 اجنا وهي ولد البهيمية ينتج اسه في البيع لو كان معها وقت
 البيع علي القول به يقول الحقير الصحيح انه لا يتبعها كما مر في اخر
 الفصل السابع وقد مرّت مسائل اسقاط الجنين في ضمانات
 الجنين في فصل الضمانات فلنظر في احكام الذمي في التسليم
 لا خلاف في ان الكفار مخاطبون بالايان والعقوبات والمعاملات
 مطلقا اجماعا وكذا بالعبادات لكن في مجرد المواخذه بها
 في الاخرة لقوله تعالى ما سلككم في سقر قالوا لم نك من
 المسلمين الاية واما في حق وجوب اداء العبادات في الدنيا
 فكذلك عند الطرفين من مشايخنا ان لولم تجب لا يواخذون
 علي تركها لان الكفر لا يصلح مخففا ولا يضر كونها غير معتقدها
 مع الكفر لانها تجب عليه بشرط الايمان كالجانب تجب عليه
 الصلاة بشرط الطهارة لا عند مشايخ ديارنا لقوله عليه
 السلام ادعهم الي شهادة ان لا اله الا الله فان هم اجابوا
 فاعلمهم ان الله فرض عليهم خمس صلوات الحديث متار
 لا خلاف ان الخطاب بالسراية يتناول الكفار في حق
 المواخذه في الاخرة زيلعي في اصول ابي الحسين البستي قال
 الامام وعامة اصحابه ان الخطاب بالحرمان وما يوجب
 العقوبات يتناول الكفار وخطاب العبادات لا يتناولهم
 ولا خلاف في تناول الامر بالايان وفي اصول السرخسي الكفار
 مخاطبون بالايان والشروع من العقوبات فيما اعتقدوا حرة
 ولهذا اتقام عليهم الحدود بطريق الجز والجزع عن الاقدام
 علي اشباهها ولا يجدون حد شرب الخمر والسكر لعدم
 اعتقادهم حرمة وكذا يتناولهم الخطاب بالمعاملات كالبيع
 لوجود التزامهم اشباه الذمي حكمه حكم المسلمين الا

انه لا يؤمر بالعبادات ولا تصح منه ولا يصح تيممه و يصح
 وضوئه وغسله فلما سلم جازت صلواته ولا ياتم علي
 ترك العبادات علي قول وكذا يترك اعتقادها اجماعا
 ولا يترك الذمي من دخول المسجد حيا بخلاف المسلم ولا
 يتوقف دخوله علي ان مسلم عندنا ولو كان المسجد الحرام
 يقول الحقير الظاهر ان وجه عدم المنع هو احتمال دخوله للصلاة
 بعد اخفا اسلامه او احتمال اسلامه بروية المسجد والمصلين
 سمحنا لشعائرا اهل الاسلام والاسلم قال ولا يصح
 نذره ولا سهم له من الغنيمه ويرضخ له ان قاتل او دل علي الطريق
 ولا يجد شرب الخمر ولا يراق عليه بل يرد اذا غصبت منه ويضمن
 منلفها له الا ان يظهر بيعها بين المسلمين فلا ضمان في اراقته
 او يكون التلغ اما يبري ذلك بخلاف اقلان صر مسلم ان
 لا ضمان عليه ولو اتلفه ذمي وينبغي ان يكون اظهره شربها
 كماظهاره بيعها ولم اراه الا ان ولا يبيع من لبس الحرير والمذهب
 ولم نسمع من لهم لوثا كوا فاسدا او يتابعوا كذلك ثم اسلموا
 ويقتل قول الكافر في ضمن او حرمة لوفى ضمن المعاملات
 لا مقصودا ويواخذ الذمي بالتميز عناني المركب والملبس
 فيكون بالاكف ولا يلبسون الطباستر ولا الارديته ولا
 ثياب اهل العلم والسرف ويجعل علي رءوسهم علامة ولا
 يجد ثوب بيعة ولا كنية في المنصر واختلقت الروايات
 في اسكتانهم بين المسلمين في المنصر والمعتد انهم لا يركبون
 مطلقا ولا يلبسون العايم وان ركب الحمام لفروقة نزل
 في الجامع ويضيق عليهم في المرور قاضي حان ذمي اراد شرا
 دار في المنكر والخراج ينبغي ان لا يتابع منه ولو اشترى
 يجبر علي بيعها من المسلم وذكر في الاجارات انه يجوز الشرا

ولا يجبر على البيع الا ان اكثر ذلك هداية لا يجوز احداث
بيعة ولا كنيسة في دار الاسلام وان انهدمت القديمة اعمارها
ويؤخذ اهل الذمة بالتميز عن المسلمين في زهمهم ومراكبهم
وسروجهم وقلائسهم فلا يركبون الخيل ولا يعملون بالسلح
وفي الجامع الصغير ويؤخذ اهل الذمة باظهار الكسبيات
والركوب على سرى كهيئة الكف وانما يواخذون بذلك
اظهار الصغار عليهم وصيانة لضعفة المسلمين ولان
المسلمين يوقروا والذي يحقر فلا يتدأ بالسلام ويضيق
عليه الطريق فلو لم تكن له علامة مميزة فلعله يعامل معاملة
المسلمين وذلك لا يجوز والعلامة يجب ان تكون خيطا
غليظا من الصوف يشده على وسطه دون الزنار من
الابرسم فانه جفا في حق اهل الاسلام ويجب ان تميز سائرهم
عن سائري الطرق والجماعات وتجعل على رؤسهم
علامات كيلا يفتعل عليها سائل يدعوهم بالغفرة قالوا
الحق ان لا يتركوا ان يركبوا الا للضرورة ويزلوا في مجامع
المسلمين فان لزمست الضرورة اتخذوا سروجا على هيئة
الكف ويمسكون عن لباس يختص به اهل العلم والزهد والشرف
قاصي خان لا يواخذ عند اهل الذمة بالكسبيات لان
عبدهم لم يلزموا ذلك وكسبيات النصاري قلنسوة
سودا وزنار من صوف يجعل ذلك بخيط مشدود في
وسطه اما بس الحاييم والزنار من الابرسم فذلك
زينة وفيه جفا لاهل الاسلام فلا يؤذن لهم ذلك ودر
عمر يظهر الذي الكسج وهو خيط غليظ بقدر الاصبع من
الصوف والشعر يشده الذي بوسطه وهو غير الزنار فانه
من الابرسم اسباه والذي لا يجرم ولا يجلد ونظام عليه

الحدود كلها الا حد شرب الخمر ولا يبدأ اسلام الحاجة ولا
يزاوي جوابه على وعليك وتكره مصافحة ومجرم تعظيبه
يقول الحقير بل تعظيهم كفر قطعا كما ساق في فصل الفاظ
الكفر قال وتكره للمسلم ان يوجر نفسه من كافر لعصير العنب
وفي المنقطة وكل شيء يمنع من المسلم بمنه الذي لا
الخمر والمختربر ولا يكره عيادة الجار الذي وصيافته ولا تعتبر
الكفاة بين اهل الذمة الا ان كانت بنت ملك خدمها حالك
او كناس فيعرف تسكين الفتنة كذا في الزنارية الاسلام
يجب ان يقطع ما قبله من حقوق الله تعالى دون حقوق
الاديين لما لخصاص وضمان الاموال الا فيما لواجب الكافر
ثم السلم وكان زناه ثابتا بشهود مسلمين لم يسقط قالوا علم
انه اشرك اليهود والنصارى في وضع الجزية وحل المناكحة
والذبايح وفي الدية وشاركهم المحوس في الجزية والدية
فقط واستوا اهل الذمة فيما ذكر ويقتل المسلم بالذمي
ودية المسلم والكافر سوا ولا يقتل المسلم بالذمي بمقتات
قال واعلم انه لا توارث بين المسلم والكافر ويجري الارث
بين اليهود والنصارى والمحوس ان الكفر مسلمة واحدة
عندنا بشرط اتحاد الدار والكفار يتعاطون فيما بينهم وان
اختلف مللهم وخرج المرتد فانه يبرئ كسب اسلامه ورشته
المسلمون مع عدم الاتحاد هداية الذي لو اتبع من الجزية
او قتل مسلما او سب النبي صلى الله عليه وسلم او زني بمسلمة
لم ينتقض عهده ولا ينتقض العهد الا ان يلحق بدار الحرب
او يغلبوا على موضع فيجاء ربونا فاذا انتقض الذي العهد
فهو بمنزلة المرتد في الحكم يرتد بالحاق الا انه لو سر
يسترق بخلاف المرتد درر ومرتد يقتل الا ان يرجع

فيلزم ما يعتبر فيه المعنى بقول الحنفية في فصل البيع بالوفا نقلا
 عن قنن ان العبرة في التصرفات للمقاصد والمعاني لا للالفاظ
 والبياني فان الحوالة بشرط ان لا يبرأ الاصيل كغالة والكفالة
 بشرط البراءة حوالة وهبة الحرة نفسها بحضرة الشهود
 تسمية المهر نكاح والاستبضاع الفاسد ان اضرب في الاجل
 سلم ونظايره كثير انتهى اشباه الاعتبار للمعنى لا للالفاظ
 مر حوايه في مواضع فقالوا الكفالة بشرط براءة الاصيل حوالة
 والحوالة بشرط عدم براءة المحل كغالة ولو قال بعثك ان
 شئت او ان يشاء ابي او زيد ان ذكر ثلاثة ايام او اقل كان
 بيعا بخيار المعنى والابطال التعليق وهو لا يحتمل ولو وهب
 الدين لمن عليه كان ابرا فلا يتوقف على القبول على الصحيح
 ولو قال اعتق عبدك عني بالف كان بيعا للمعنى لكنه ضمن
 اقتضا فلا تراعى شروطه بل شروط المقتضي فلا بد ان
 يكون الامراهلا للاعتاق ولا يفسد بالف ورطل من حر
 ولو راجعها بلفظ النكاح صحته للمعنى ولو نكحها بلفظ الرجعة
 صح ايضا ولو قال لعنه ان ادبت الي الف فانتهى حر كانت
 ادناله بالتجارة وتعلق عتقه بالادنا نظر الى المعنى لا كتابة
 فاسدة ولو وقف على قوم لا يحصون كبني تميم صح نظرا
 الى المعنى وهو بيان الجهة كاللفظ لا للفظ لتكون تملك
 لمجهول وينعقد البيع بقوله خذ هذا بكذا فقال اخذت
 وينعقد بلفظ الهبة مع ذكر البدل ولفظ الاعطاء والاشراك
 والادخال والرد والاقالة على قول وينعقد بلفظ الهبة
 والتمليك ولفظ الصلح عن المنافع ولفظ العارية وينعقد
 النكاح بما يدل على ملك المعنى للمحال كبيع وسرا وهبة
 وتمليك وينعقد السلم بلفظ البيع كعكس ولو قال لعنه

بعث نفسك منك بالف كان اعتاقا على مال نظر الى المعنى
 ولو شرط رب المال للمضارب كل الربح كان المال قرضا
 ولو شرط لرب المال كان بضاعة ويقع الطلاق بالفاظ
 العتق ولو صالحه على الف على نصف قالوا انه اسقاط للباقي
 فقتضاه عدم اشتراط القبول كالأبراء وكونه عقد صلح يقتضي
 القبول لان الصلح ركنه الايجاب والقبول ولو وهب المشتري
 المبيع من الباع قبل قبضه فقبل كانت اقالته ما يعتبر فيه
 اللفظ يقول الحنفية وقد سرق في فصل البيع بالوفا نقلا عن من
 ان العبرة للملفوظ دون المعنى في المملووظ فان من تزوج
 امرأة ومن نيته ان يطلقها بعد ما جامعها صح العقد انتهى
 اشباه خرج من قولهم العبرة للمعنى لا للملفوظ مسائل وهو
 انه لا ينعقد البيع بالهبة بلا ثمن ولا العارية بالاجارة بلا
 اجرة ولا البيع بلفظ النكاح والتزويج ولا يقع العتق بالفاظ
 الطلاق وان غوي ما يعتبر فيه كلاهما اي اللفظ والمعنى جميعا
 اشباه والطلاق والعناق يراعى فيهما الالفاظ لا المعنى
 فقط فلو قال لعنه ان ادبت الى كذا في كيس ابيض فارأها
 اليه في كيس اخضر لم يعتق ولو طلق بطلاق زوجته منجرا
 فعلقه على كمين لم يطلق وفي الهبة بشرط العوض نظرا
 الى جانب اللفظ ابتداء كانت هبة ابتداء والى جانب المعنى
 فكانت بيعا انتهى فثبت احكام من الخيارات ووجوب
 الشفعة احكام الوطى وفي الاشياء وكل حكم تعلق بالوطى
 لا يعتبر فيه الانزال لكونه تبعا اذا حرم الوطى حرمت رعايه
 الا في المحيض والنفاس والصوم لمن يامن على نفسه فحرم
 في الاعتكاف والاحرام مطلقا وفي الظهار والاستبراء الذي
 يحرم على الرجل وطى زوجته مع بقا النكاح المحيض والنفاس

والصوم الواجب وضيق وقت الصلاة والاعتكاف والاحرام
والايلا والظهار قبل التكفير وعدة وطى الشبهة وان اصاب
مغضاة اي اذا اختلط قبلها ودرها فانه لا يحل له ان يتاها
حتى يتحقق وقوعه في قبلها وفيها اذا كانت لا تختم له صفر
او مرض او سن وعند امتناعها لبعض مهرها المحل لم يحل
كرها وفي بعض كتب الشافعية انه يحرم وطى من وجب عليها
النكاح وليس بها حبل ظاهر لكيلا يحدث حمل بينه استيقاها
ما وجب عليها اذا اختلف الزوجان في الوطى فالقول لثانيه
الا في مسائل ارمي العين الاصابة وانكرت المرأة فالقول
له بيمينه الا ان كانت بكرا ولا فرق في ذلك بين ان يكون
قبل التاجيل او بعده الثانية المولى اذا ادعى الوصول
اليها قبل مضي مدة الايلا يقبل قوله بيمينه لا بعد مضيتها
الثالثة لو قالت طلقني بعد الدخول ولي كمال المهر وقال
طلقتك قبله ولك نصفه فالقول لها في وجوب العدة عليها
وله في المهر والنفقة والسكنى في العدة وفي حل بنتها وارج
سواها واختها للحال فلو جات بولد في مدة تختمل يثبت
نسبه ويرجع الي قولها في تكيل المهر فان لا عين بنفيه عدنا
الي تصديقه هكذا فمسته من كل مهر ولم اره الا ان صرحا
الرابعة ادعت المطلقة ثلاثا ان الثاني دخل بها فالقول
لها حلها الاول لا كمال المهر الخامسة لو علق بعدم وطئ
اليوم فارعت عدته وادعى وجوده فالقول له لانكاه
وجود الشرط قال في الكثر وان اختلفا في وجود الشرط
فالقول له الوطى يملك اليقين احكام احكام الوطى بنكاح
فيوجب تحريمها على اصوله وفروعه وتحريم اصولها
وفروعه عليها ووجوب الاستبراء وحرمته ضم اخنها اليها

وبخالف

وبخالف الوطى بنكاح في مسائل حيث لا يثبت به التحليل
ولا الاحصان احكام السفر وفي الاشياء من احكام السفر
رضعة النضر والفطر والسبح ثلاثة ايام ولياها واما
التفعل على الدابة فحكمه خارج المصرا لا السفر ومنها سقوط
الجمعة والعديد والاضحية وتكبير الشريق واما صحة
الجمعة والعديد والاضحية فمن احكام المصرو من احكام
السفر حرمت على المرأة بغير زوج او محرم ولو كان السفر
واجبا فوجوب احدها شرط لوجوب الحج عليها واختلفوا
في وجوب نفقة عليها اذا امتنع المحرم الابهاء والمعتد الزوج
عليها بناء على انه شرط وجود الاد او يستثنى من حرمة
خروجها الا باخذها هجرتها من دار الحرب الي دار الاسلام
ومن احكامه منع الولد من الابرضا بوجه الا في الحج اذا
استغنيا عنه وتحريمه على المديون الا باذن الدائن الا اذا كان
موجلا ويخص ركوب البحر باحكام منها سقوط الحج اذا غلبه
الهلاك وتحريم السفر منه وضمان المودع لو سافر بها
في البحر وكذا الوصي ويستويان في بقية الاحكام يقول المقر
في اطلاق قوله وتحريم السفر منه نظر لان السفر منه الحج والجهاد
وصلة الرحم ونحو ذلك من الامور الدينية والشرعية مباح كما
لا يخفى وفي الاشياء ايضا في محل اخر السفر نوعان منه ما يختص
بالطويل وهو ثلاثة ايام ولياها وهو النضر والفطر والسبح
الثلاثين يوم ولية والاضحية على ما في غاية البيان والثاني ما لا
يختص به والمراد به مطلق الخروج عن المصرو وهو ترك الجمعة
والعديد والجماعة والتفعل على الدابة وجواز التيمم واختباب
الفرقة بين شائه والنصر لما فر عندنا رخصة اسقاط
بمعنى التزمية بمعنى ان الاتمام لم يبق شرعا حتى لا يتم

به وفدت لوائه ولم يبعد علي راس ركعتين ان لم يوافقاه
قبل سجود الثالثة احكام حرم مكة سرفها الله تعالى اشباه
لا يدخله احد الا محرما ونكره المجاورة به يقول الحنفية عند
الامام خوفا من الاخلال بواجب تعظيمه كما ذكر في المطولات
وفي الاشياء ولا يقتل ولا يقطع من جني في خارجها ولا يجني به
اي بالحرم ومحرم التعرض لصيده ويجب الجزا بقتله وتفصيله في
كتب الفقه وعمره قطع شجرة ورعي حشيشه الا الاذخر وبين
الفصل لدخوله وتضاعف فيه الصلوات وحسناته كسبائته
ويؤخذ فيه بالهم اي العزم على المحصية ولا يسكن فيه كافر والمكافر
الدخول فيه ولا يات ولا قران للمكي ويختص الهدي به ويكره اخراجه
حجارتها ومزاربه والحرم سائر ارضه عندنا في النقطه والدينه
على القتال فيه خطا ولا حرم للدينه عندنا خلافا لما سالت
رحم الله فلا يثبت لها عندنا هذه الاحكام الا استعان الفصل
لدخولها احياروي عن الحسن البصري ان صوم يوم بكة بمائته
الف وصدقة ررهم بمائته الف درهم وكذا كل حسنة بمائته الف
حسنة قال ابن مسعود رضي الله عنه ما من بلد يواخذ العبد
فيه بالهم قبل العمل الا بكة وتلا قوله تعالى ومن يرد فيه بالحاد
بظلم نذقه من عذاب اليم اي انه علي مجر الارامة ويقال لاسيان
تضاعف فيها كالتضاعف الحسنات وكان ابن عباس يقول
الاحتكار بكة من الحاد في الحرم وقيل الكذب ايضا وكذا ابن
عباس لان اذنب سبعين ذنبا بركبه احب الي من ان اذنب
ذنبا واحدا بكة وزكبه اسم نزل ما بين مكة والطائف
انتهى يقول الحنفية ذكر الفاضل الشهير جلال الدين السيوطي
في كتابه المسمى بالجامع الصغير في احاديث البشير النذير نقلها
من شعب الايمان للبيهقي ان النبي عليه الصلاة والسلام قال

صلوة

صلوة في المسجد الحرام بمائة الف صلاة وصلوة في مسجد
بالف صلاة وصلوة في بيت المقدس بمئتي الف صلاة احكام
الساجد وفي الاشياء ايضا احكام المسجد كثيرة ذكرها اصحاب
الفتاوي في كتاب الصلاة في باب مستعمل فيها تحريم دخوله
علي جنب وحائض ونفسا ولو علي وجه المرور يقول الحنفية وقد
مر في الاشياء ان الذي يجوز دخوله المسجد جنبها بخلاف
المسلم فزاره هاهنا السلم كالا يجني قال ويجزم اذ حال
نجاسة فيه يخاف منها التلويث ومن ادخل الميت والصحيح
ان الميت لصلوة الجنازة وان لم يكن الميت فيه الا لعدو مطر
ومخوه واختلفت في ملته فمن من ملته بخوف التلويث ومنهم من
بانه لم يبين المسجد وعلي الاول كراهة تحريمية ورجحه بعضهم
وعلي الثاني تنزيهية ولم يملأ احدنا بخاتمة الميت لاجماعهم
علي طهارته بالفصل حيث كان مسلما قاضي خان قال عامة
الشافعية نكرو صلاة الجنازة في مسجد تقام فيه الجماعة الا من
عذر مطر سوا كان الميت والقوم فيه او الميت والقوم في الخارج
او الميت في الخارج والامام والقوم فيه واختلفوا فيه فيما اذا
كان الامام والميت وبعض القوم خارج المسجد وسائر الناس
في المسجد فقل لا يكره لان سبب كراهة ادخال الميت في المسجد
اختلف المتكلمين بين الامام وبين الميت وقيل بكرة علي
كل حال ان عمادة السلف جرت في صلاة الجنازة باعداد موضع
علي صفة اشياء ومن احكام المسجد صحة الاعتكاف فيه وحرمة
ادخال الصبيان والمجانين حيث غلبت جبرهم والافكير ومنها
القائل في بعد قلعه وحرمة البول فيه ولو في انا كالتخلي واما
الفصد فيه في انا قال فلم اراه وينبغي ان لا يفرق بينها اخذ ثمن من
اجزائه قالوا ان كان ترابه مجتمعا جاز لاخذ منه وسبح الرجل

عليه والا فلا ومنها حرمه البصاق فيه والعا الخامة فوق حصيره
 اخف من وضعها تحته فان اضطرب اليه رفته قاضي خان ولا يترك
 في المسجد ولا فوق حصيره ولا تحته لانه محل هو اوجب له تعظيم
 المساجد فياخذ الخامة بثوبه وان اضطرب فاللقا فوق الحصير
 اهون من الالق تحته ان الحصير ليس مسجد وما تحته مسجد
 فان لم يكن فيه حصير يدفنه في التراب او الحصى ولا يتركها
 على وجه الارض ولا يترك على اسطوانة ولا على صطانه
 من الداخل الى القبلة وغيرها ويكره مع الرجل من الطين
 ونحوه باسطوانة المسجد والحائط وان مسح بقطعة حصير
 ملقاة في المسجد لا يصلي عليها الاولي ان لا يفعل وان فعل
 لا بأس به وان مسح بتراب المسجد لم يجز عا في ناحية غير
 مبطنة لا بأس به ولو مبطنة فمكروهة لانه بمنزلة ارض
 المسجد ولو مسح بخشب موضوعة في المسجد لا بأس به لان
 الخشب ليس من المسجد اشباه وتكره الموضوعة والوضوء في
 المسجد الا ان يكون هناك موضع اعد لذلك لا يصلي فيه وان
 يوصي في اناويجب صلاة النخبة لداخله فان كان ممن يكرر
 رضوة كفته ركعتان كل يوم ويحجب عقد النكاح فيه وجلوس
 القاضي فيه ويكره رضوة لمن اكل ذراعية كريمة ويمنع منه وكل
 كل مؤذ فيه ولو بلسانه ويمنع من بيع وشراء وكل عقد لغير
 المعتكف بعد حاجته ان لم تحضر السلعة ويكره اشار الضالة
 وقراءة الاشعار والاكل والنوم لغير غريب وغير معتكف ويكره
 الكلام المباح فيه وفي شرح ابن الهمام ان الكلام في المسجد
 بالكل الحسانات كما تاكل النار الحطب وكذا رفع الصوت بالذكر
 الا للتفقهة ويكره الضراط والخصومة فيه وسين كنه
 وتنظيفه وتنطيب وفرشه وايجاد السراج فيه يقول الحفص

وفي الجامع الصغير للسيوطي ان النبي عليه الصلاة والسلام قال
 كنس المساجد مهوور الحوز العين قال صاحب الاشباه وسين
 تقديم الرجل النبي على البصري عند دخوله وعلمه عند خروجه
 ومن اعتاد المرور فيه بأثم ويضيق ويكره تخصيص مكان فيه
 للصلاة ولا يتعمن بالملازمة فلا يزوج غيره لو سبق اليه ولا
 تجوز اعادة ارواة لمسجد اخر ولا يشغل المسجد بالمتاع
 الا الخوف في فتنة عامة قال واعظم المساجد حرمه المسجد
 الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم الجوامع ثم
 مساجد المحدثات ثم مساجد الشوارع ثم مساجد البيوت
 احكام يوم الجمعة وفي الاشباه ايضا اختص يوم الجمعة باحكام
 لزوم صلاة الجمعة واشترط الجمعة وكونها ثلاثة سوي الاما
 والخطبة لها وكونها قبل الصلاة شرط وقراءة السورة المخصصة
 لها وعجزهم السفر قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها والتطيب
 وبسبب الاحسن وتقليم الاظفار وحلق الشعر ولكن بعد هذا
 افضل والنجور في المسجد والتبكير لها اي الذهاب بكرة
 اي في وقت السحر والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب
 ولا يسب الا براد بها ويكره افراد يوم الجمعة بصوم واخر اذ
 ليلته في القيام بقول الحفص وجهه ان فيه شبهة باليهود والنصارى
 حيث افردوا يوم السبت والا حد بذلك فينبغي ان يضم الى يوم
 الجمعة يوم اما قبله او بعده هذا وقد ذكر في محله ان هذا في حق
 غير صاحب الدور وما في حقه بان كان صوم يوما ويظن يوما
 فصار في يوم الجمعة نوبة صومه فلا يكره افراجه بالصوم قال
 صاحب الاشباه وسين قراءة سورة الكهف فيه واختص بنفي
 كراهة النافلة وقت الاستوا على قول من المعتمد المصحح
 وهو ضيا يوم الاسبوع وهو يوم عبد المؤمنين وفيه ساعة اجابة

وتجتمع فيه الارواح وتزار فيه القبور ويأمن الميت فيه من عذاب
القبر ومن مات في يومه اول ليلة امن من فتنة القبر وعذاب هولاء
شجرة في جهنم وفي خلق آدم عليه السلام وفيه اخرج من الجنة
الى الدنيا وفيه تقوم القيامة وفيه يزور اهل الجنة ربهم سبحانه
وتعالى يقول الحقير اي يا ترون في الجنة الى ضيافة ربهم وتجلي
ربهم علي جميعهم جعلنا الله من العائزين بروية وجهه الكريم
مجرمة رسول المختص بالخلق العظيم عليه وعلى آله افضل
الصلاة والسلام احياء وفي الخبر ان الله عز وجل في كل جمعة
ستمائة الف عتيق من النار وقال النبي عليه السلام ان
المجسم تمر في كل يوم قبل الزوال عند استواء الشمس في
كد الساعات فلا تصلوا في هذه الساعة الا يوم الجمعة فانه
صلوة كلها وان جهنم لا تعرفه يقول الحقير لعل هذا الحديث
هو دليل من في قوله الذي سر ذكره قبل عشرة اسطر قال
صاحب الاحياء وقال النبي عليه السلام من مات يوم الجمعة
كتب الله له اجر شهيد ووفي فتنة القبر وفي الخبر المشهور ان
في الجمعة ساعة لا يوافقها عبد مسلم يسأل الله تعالى فيه شيئا
الا اعطاه وفي خبر اخر لا يصار فيها عبد يصلي واختلف فيها فقيل
انها عند طلوع الشمس وقيل عند الزوال وقيل مع الاذان
وقيل اذ اصعد الخطيب المنبر وشرع في الخطبة وقيل ان اقام
الناس الى الصلاة وقيل اخر وقت العصر وقت الاضيق وقيل
قبل غروب الشمس فكلت فاطمة رضي الله عنها تراعي ذلك
الوقت وتامر خادمتها ان تنظر الى الشمس فتجها بسقوطها
فتشرع في الدعاء والاستغفار الى ان تغرب ولكن تخبر
ان تلك الساعة هي المنتظرة وتأثرها عن ايها صلي الله
عليه وسلم وقال بعض العلماء هي بيمة في جميع اليوم مثل ليلة

القدر حتى تنور الدواعي على مراقبته وقد قيل انها تنقل في
ساعات يوم الجمعة كتتنقل ليلة القدر قال وهذا هو
الاشبه وله سر لا يليق بعلم العامة ذكره انتمي كلام الامام
في الاحياء يقول الحقير في سنن شريعة الاسلام وتفتح الدعاء
عند خروج الامام فانها الساعة الرجوة انتمي وقال الامام
الجزري في كتابه السمي بالحصن الحصين في احاديث
سيد المرسلين بعد ذكر الاقوال قلت والذي اعتقده ان
تلك الساعة وقت قراءة الامام الفاتحة في صلاة الجمعة الى
ان تقول امين صبا بين الاحاديث التي صحت عن النبي صلي
الله عليه وسلم كائنته في غير هذا الموضع وقال النووي
والصحيح بل الصواب الذي لا يجوز غيره ما ثبت في صحيح
مسلم من حديث ابي موسى الاشعري انه قال سمعت رسول
الله صلي الله عليه وسلم في شأن الجمعة ما بين ان يجلس الامام
الي ان تنقضي الصلاة رواه مسلم انتمي كلام الجزري
وقال صاحب الاشباه في كتاب الصلاة الدعوة المستجابة
يوم الجمعة في وقت العصر عندنا علي قول عامة ما نحننا
كذا في التتمة القصص الراج والنذر
في احكام المرضي علي ترتيب الكتب المذكورة هي كتب الفقه
يقول الحقير وهذا وان كانت من مباحث الاحكامات لم تكن
لكثرة مسائلها ووفرة اغوارها في الذكر افردها وفي فصل
يستقل وردتها والله الموفق سار ومن الامور المعترضة علي
الاهلية المرض وهو لا ينافي اهلية وجوب الحكم حقا لله و
للعبد ولا اهلية العبادة حتى يصح نكاح المريض وطلاقه وسائر
ما يتعلق بالعبادة ولكن المرض لما كان سببا للموت واموت
عجز خالص كان المرض من اسباب العجز فشرعت العبادات

علي المريض بقدر القدرة ولما كان الموت علة خلافة الوارث
 او الغرض في الحال كان المرض من اسباب تعلق حق الوارث
 والغرض بماله فيكون المرض من اسباب الحجر علي المريض بقدر
 ما يتعلق به صيانة الحقين ان اتصل المرض بالموت مستندا
 الي اول المرض من لا يورث المريض فيما لا يتعلق به حق غيره
 ووارث ككناح بمهر المثل حيث يصح تنه لانه من الحوايج
 الاصلية وحقره تعلق فيما فضل عنها فيصير في الحال كل
 تصرف يحتمل الفسخ كتهبة وبيع بمجاجة ثم ينتقض ان احتج
 اليه وما لا يحتمل النقص جعل كعلق بالموت كاعتاق اذا
 وقع علي حق غيره ووارث بخلاف اعتاق الراهن حيث
 ينفذ لان حق المدين في ملك المدينون الرقبة كتاب
 الطهارة قال الله تعالى وان كنتم مرضي او علي سفر ولم
 تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا الآية حج المرض المسح
 هو ان يخاف زيادة المرض باستعمال الماء لابقائه في المخرج
 والمعتبر عندنا الضرر سواء كان بالماء او بالحركة زيلعي
 سواء خاف ازدياد المرض او طول به استعمال الماء او التمرن
 خلاصه ولولا خاف الهلاك ولاتلف المصروف ولكن خاف
 زيادة المرض وابطال البر ويجوز التيمم عندنا سحط
 ولو لم يضره الماء لا يجوز به التيمم كن به واجه البطن او وجه
 الضرس او نحوها شقي لو تضرر بالتمرن للوضوء بالماء
 يجز به التيمم لتضرره بالوضوء وان لم يتضرر بالماء كمن يف
 عطش يجز به التيمم لهذا المعنى لانه يتضرر بالماء قاهي
 فان جنب صحيح في المصراخاف الهلاك من الفصل يجز به
 التيمم وفاقا خلاصه جاز له عند الامام خلافا لهما والمسافر
 اذا خاف الهلاك تيمم ولا يغسل وفاقا قاضي خان واختلفوا

علي قول الامام في محدث في المصراخاف الهلاك من التوضي
 والصحيح انه يباح له التيمم قال منا بخا في ريارنا لا يباح
 له التيمم ان في عرف ريارنا اجر الحمام يغطي بعد المخرج فيمكن
 ان يدخل الحمام ويتعطل بالمسرة حتى سافر تيمم لعدم الماء
 ثم مرض مرضا يبيح له التيمم لو تيمم لم تجز له الصلاة بذلك
 التيمم ان اختلف اسباب الرخصة بين الاصاب بالرضفة
 الاولى من الثانية ونصير الاولى كان لم تكن فقط زال مرض
 اباح تيمم ينتقض تيمم حج لو لم بقدر علي الوضوء لم يكن احد
 يوضيه تيمم ولو لم من يوضيه بجانا لا تيمم ولو لم يوضيه
 الا بعدل حاز له التيمم عند الامام وقال لا تيمم لو كان الاجرة
 رج درهم مختارات بيده شقاق فمن عن استعمال الماء يوضيه
 غيره والا تيمم عند الامام حصن لو غجز عن الوضوء يجب
 علي استة ان توضيه لا علي روجه وهي كاجني وقيل يجب عليها
 اعانة لقوله تعالى وتعاونوا علي البر والتقوي وكذا لا يجب
 علي الزوج ان يوضيها فقط مرض قن اوامة فحجز عن الوضوء
 عن محمد انه يجب علي مولاه ان يوضيه ان يجب عليه نقاه هذه
 مادام في ملكه من اذالم يكن للمريض من تيمم يدع الصلاة
 عندها وعند س يوي بلا طهارة ثم اذا قدر علي الوضوء عييد
 كفي ثلث يده ولم يجد من يوضيه يسبح يده علي الارض
 ووضه علي الحائط قاضي خان من لا يقدر علي الوضوء الا بشقة
 لا يباح له التيمم مريض لا يضره الماء الا انه لا يقدر علي استعماله
 لو لم يكن معه احد جاز له التيمم وفاقا ولو معه من يعينه فلو
 المعين حرا وامرأة جاز له التيمم عند الامام ولو معه مملوك
 اختلفوا فيه علي قول الامام قيل لا يجوز له التيمم وقيل لو
 يعينه المعين بلا اجر لم يجز التيمم عند الكل مختارات وقال شمس

الآية ظاهر المذهب ان من وجد من يمينه لا يجوز له التيمم
 وقال شمس الآية الحلواني يجوز له التيمم قاضي خات
 ومن هذا الجنس ما يلى احداها هذه ومنها انه اذا كان
 لا يقدر على التوجه الى القبلة بنفسه وعنده من يوجهه
 اليها ومنها اذا كان على فراش لا يمكنه ان يتحول الى
 مكان ظاهر وعنده من يحوله واجمعوا انه اذا انجز عن
 القيام بنفسه وعنده من يمينه فصلي قاعدا اجاز وعلى
 هذا الخلاف الا على ان اوجده قايما الى الحج او الجمعة عند
 الامام لا تلزمه الجمعة والحج خلاصة بنا على ان الاستطاعة
 لا تثبت بالغير عند الامام قاضي خان والمعتقد ان اوجده من
 يحمله الى صلاة الجمعة ذكر الامام الفضلي لاجتماع عليه عند الكل
 وينبغي ان لا يكون عليه الحج ولا حضور الجماعات بلا خلاف
 وذكر الامام السخري ان الكل على الخلاف من في
 عامة بدنه جدرى يتيمم قاضي خان جاز التيمم لمن وجد
 به جدرى او حصبة لان الاستعمال يضره خلاصة به جدرى
 او جراحة يعتبر اكثره محدثا كان او جبا ففي الجباة يعتبر اكثر
 البدن وفي المحدث يعتبر اكثر اعضاء الوضوء فان كان الاكثر
 جريحا والاقل صحيحا يتيمم ولو الاكثر صحيح والاقل جريح يغسل
 الصحيح ويسبح على الجريح ان اسكنه بان كان لا يضره المسح
 وان لم يمكنه يسبح على الجبين او فوق الخرقه ولا يجمع بين
 غسل وتيمم ولو نصف البدن صحيح ونصفه جريح اختلفوا فيه
 والاصح انه يتيمم ولا يستعمل الماء قاضي خان وان استعمل
 الجريح والمصحح تكلموا فيه فقل لا يستقط غسل الصحيح
 ولا يباح له التيمم وهو الصحيح لانه احوط فقل ولو
 نصف الاعضاء صحيح لم يذكر في ظاهر الرواية وعن م لو عجز

عن غسل القديسين والوجه يتيمم ولو عجز عن غسل اليد فقط
 لا يتيمم هذا تفسير قول الامام وبه ثبت ان النصف كالاكثر يقول
 الحنفية هذه الرواية عن م يدل على ان الصواب ما مر من الخلاصة
 لا ما مر عن قاضي خان والله اعلم واختلف المشايخ في معرفة
 العلة والكثرة منهم من اعتبر من حيث عدد الاعضاء حتى لو كانت
 وجهه وراسه ويداؤه صحيحة ورجلاه جرحتين يجب الغسل
 ولا يتيمم وعلى العكس يتيمم ومنهم من اعتبر الكثرة في كل عضو
 من اعضاء الوضوء ولو الاكثر صحيح وجب الغسل ولو الاكثر جريح
 يتيمم بدرغبر العذور يسبح في الوقت لا بعده الا اذا انقطع
 عذره وقت الوضوء والبس حتى اذا اوجده حال الوضوء لا لبس
 او بالعكس او في الحالين لم يسبح بعده قاضي خان باحدى
 رجله فرحة جعل عليها جبيرة وغسل رجله الصحيحة وليس
 عليها خفا لا يسبح على الخف او لو يسبح عليه يسبح على الجبيرة
 والمسح على الجبيرة كالغسل لما تحتها فيصير جميعا بين غسل
 وتيمم مختارات وذلك لا يجوز وكذا لو لبس الخف على الجروحة
 وحدها قاضي خان ولو لبس عليها فله ان يسبح لانه لبس الخف
 عليها بعد الغسل كقبي برجله جراحة يضرها الغسل وليس
 الخف على الاضرب يسبح لانه كمن لبس له الا رجل واحدة يقول
 الحنفية قوله يسبح على الفم ما مر قبل ثلاثة اسطر من قاضي خان
 والظاهر انه هو الاصوب او الصواب كما لا يخفى على ذوي الالباب
 قال ومن شد خرقته على جراحة وليس الخفين تسبح عليهما ان
 المسح على الجبيرة لغسل ولو لبس الصحيحة وسقط الجبيرة
 لم يسبح الصحيحة قيل في فاس قول الامام يسبح اذا المسح على
 الخرقه لا يجب فصار كمن لبس له الا رجل واحدة يقول الحنفية
 قوله لا يجب اختيار خلاف الصحيح كما سيأتي قريبا في يلبي

السم على الجبيرة واجب عندها لا يجوز تركه وعند الامام
ليس بواجب حتى جاز تركه بلا عذر في رواية قال في العناية
والصحيح انه واجب عنده وليس بضر حتى تجوز الصلاة
بدونه وقبل لا خلاف بينهم لان قولهما فيمن لا يضره السم
وقوله فيمن يضره يقول المضمحل في الاصلاح والايضاح نقلا
عن العيون ان الفتوي على قولهما احتياطا قاضي خان بايدي
رجليه بثرة ففصل رجليه وليس خفيه فاحدث وسم عليهما
وصلي صلوات قل تركها وجد البثرة قد سال منها دم ولم
علم انها مني انشئت بنظر لوراس الجراحة ببيت وقد
ليس الخف وقت الخمر ونزعها بعد العشاء لا يعيد صلاة
الخمر بل ما بعدها ولوراسها سبلولة بدم لا يعيد شيئا
من الصلوات سم على الخف ثم انقشرت الجلدة الظاهرة
من الخف وبقيت الباطنة لا تلزمه اعادة السم صاحب
جبيرة سم عليها وليس خفه ثم احدث وسم على الخف ثم
سقطت الجبيرة عن برجله سم الخف هداية يجوز
السم على الجبائر وان شدها على غير موضع فليس السم
على الجبيرة على مراتب يجب غسل ما تحتها ان لم يضر وكذا
الوضوء بالمال البارد دولا الحار ولو ضره النفس بطلقا سم
على الجراحة ولم يجزه السم على الجبيرة ولو ضره السم على
الجراحة سم على الجبيرة مختارات وان ضر السم على الجبيرة
ايضا سقط السم قاضي خان جاز السم على الجبائر لو يضره
السم والافلا ولذا في القصد قالوا هذه التوكان القصد
والجراحة في موضع لوصل الرباطة امكنه ان يشدها بنفسه ولو
لا يمكنه جاز السم على الجبيرة والرباط ولو لا يضره السم على
الجراحة ابن الهمام الجبيرة اذا زادت على نفس الجراحة ان

بضره الحل والسم سم على الكل يتبع مع القرحة وان لم يضره
غسل ما حولها ومسحها بنفسها وان ضره الحل يمسح على
القرحة التي فوق راس الجرح ويغسل ما حولها تحت القرحة الزائدة
ان ما ثبت بضرورة يتقدر بقدرها قال ولم ار لهم ما لو ضره
الحل لا السم لظهور ما سمح سم على الكل وهذا الكلام
في العصابة ان ضره سم عليها ومن ضرر الحل ان يكون في مكان
لا يقدر على ربطها لنفسه ولا يجد من يربطها يقول المضمحل الذي
ذكرها بقوله ولم ار لهم اي اضره مر ذكرها قبل ستة اسطر
نقلا عن قاضي خان وذكرت في الاصلاح والايضاح ايضا نقلا
عن هداية الناطقي بقوله ان كان حل الجبيرة يضر بالجراحة
ونحت العصابة موضع لا جراح فيه ليس له حل الجبيرة وليس
عليه غسل ما تحت العصابة في غير موضع الجراحة وان كان
حل العصابة لا يضر بالجراحة ولكن نزع العصابة عن موضع الجراحة
يضر بالجراحة فعليه ان يحلها ويغسل ما تحتها الى ان يبلغ
موضع الجراحة فعليه ان يحلها ويغسل ما تحتها الى
ان يبلغ موضع الجراحة ثم يشد العصابة ويمسح على
موضع الجراحة انتهى وقال ابن الهمام ولا فرق بين جرح
وفرقة وكى وكسر ولوا كسر ظفره فجعل عليه دوا وعطفا
او ادخله جلدة مرارة او مرها فلو يضره نزع سم عليه
ولو ضره السم تركه ولو باعضائه شقوق اسر عليها الماء ان
قدر والا تركها وغسل ما حولها مختارات وان كان عليه
روا لا يمسح بل يبرأ ما عليه كقبي جاز السم على الجبيرة
ولو زادت على محل الجراحة ان في الرقع ضرر وخرج نصار
الزائدة تبعا وكذا القصد والقرحة والستور سوا في صحة
السم زيلعي لو دخل تحت العصابة موضع صحيح اجزا السم

للضرورة ان العصابة لا تعصب علي وجه ياتي علي موضع
الجراحة فقط بل يدخل تحتها ما حول الجراحة تحت راس
الفرقة الصحيحة بين العقد لا يجب غلبها للضرورة ان
لو غلب رباط بل العصابة فتتخذ البلة الي موضع الفصد والجرح
فتضرم خلاصة واجال اما الي موضع لم تسره العصابة وبني
العصابة فرض يقول الحنفية قوله فرضي مخالفا لما سارا ايضا نقلنا
عن ثلاثة كتب ولعل هذا قاس وذاك استحسان كما لا يخفى
وجهه علي زوي العرفان كقبي واستيعاب الجيرة بالمسح
شرط منه لومسح الاكثر جاز قاضي خان ان المسح علي
الجيرة هل يشترط فيه الاستيعاب وهو رواية عن كافي
الصحيح انه لا يشترط خلاصة وفي رواية عن الامام لومسح
علي الاكثر جاز وعليه الفتوي باصبع فرقة فادخل المرافقة
في اصبع او المرفق في اوز موضع الفرقة فتوضي مسح عليها
جاء المسح ان استوفى المسح العصابة وكذا في حق المفتد
وعليه الفتوي قاضي خان وكذا لوبيده او رجله فرقة او جراحة
فله المسح عليها رخصة كان الامام ابو علي السفي لا يجز
المسح علي عصابة المفتد ويجيزه علي فرقة المفتد وذكر
الامام علي الدين لو كان الفصد في موضع يمكن ان يشد بنفسه
بلا اعانة احد لا يجوز المسح علي العصابة ويجوز لو في موضع
لا يمكن ان يشد بنفسه بلا اعانة واحد لا يجوز المسح علي
العصابة ويجوز لو في موضع لا يمكن ان يشد بنفسه بلا اعانة
واحد لا يجوز المسح علي العصابة ويجوز لو في موضع لا يمكن وعانة
المسح علي جواز المسح علي عصابة المفتد لو سقطت
الجيرة فابدل غيرها جاز والاولي ان يجيد المسح علي الثاني
حتى ربط الجراحة وسد الربط من السيلان فلم يثقف

الفرقة فهو صحيح ولو شئت فهو سائل وكذا المفتد المسح
ايضا ان روي عن م وغيره انه ان لم يجاوز الي ظاهر الحشو
لا ينقض الوضوء وهو المختار بخلاف الحائض ان لا تنصلي ما رأت
تري صغيرة او كدرة مع انها لا تسيل بخلاف دم الاستحاضة فشق
الاستحاضة ومن به جرح سائل لو اصاب يمين ثبوت حكم
الدم خلاصة حائض حبست الدم عن الدور لا يخرج عن
كونها حائضا بخلاف صاحب جرح سائل مع الجرح من السيلان
خرج من كونه صاحب جرح سائل وكذا الاستحاضة قاضي خان
صاحب جرح سائل لو مسح فخرج الدم بعلاج او رباط لا يكون
صاحب جرح سائل والمفتد ليس بصاحب جرح سائل لانه
يمكن من مسح الدم بعصابة او غيرها فلذلك ان يوم غيره درر غرر
المعدور يسح علي الخف في الوقت لا بعده الا اذا انقطع عذره
وقت الوضوء والبس ولو وجد حال الوضوء لا لبس او بالعكس
او الحالين لم يسح بعده صاحب العذرا بتداهو من استوب
عذره تمام وقت صلاة ولو حكا بان لا يجد في وقت صلاة زمانا
يتوضا ويصلي فيه خاليا عن الحدث وفي البقايين وجوبه في جزء
من الوقت وفي الزوال شرط استيعاب الاغتطاع وهو يتوضا
لوقت كل فرض ويصلي فيه ما شاء وينقضه خروج الوقت
لا دخوله ابن الهمام وفي النوازل ان كان به جرح سائل فشد
عليه فرقة فاصاب الدم اكثر من قدر الدرهم او اصاب ثوبه
فصلي ولم يغسله ان كان لو غسله نجس ثانيا قبل الفراغ من
الصلاة جاز ان لا يغسله والا فلا هو المختار ولو كانت به
رما سائل فتوضا وبعضها سائل ثم سال الذي لم يكن سائلا تنقض
وضوءه لان هذا حديث جديد كما اذا سال احد منخرية فتوضي
مع سيلانه وصلي ثم سال المنخر الثاني في الوقت رجل في عينه

رمديسيل رستمها قيل يومر بالوضو لكل وقت لاحتمال كونه
 صديدا قيل وهذا التعليل يقتضي انه امر اسخا ب اذ الاحتمال
 في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض اذ اليقين لا يزول
 بالتكلم نعم ان اعلم بغلبة الظن باخبار الاطباء وعلامات
 تغلب ظن المستلبي بانه انتهى كتاب الصلاة وفي
 ح من افتتح الصلاة وهو صحيح فرض فيها جني كما يمكن في رواية
 الاصول وعن الامام يستقبل لوصار الي الاياخ صلي ركعة
 بقيام وركوع وسجود فرض وصار الي حالة الاياخ فسدت
 صلاته عند الامام كذا في النوادر ان تخبره انك قد انقضت ركعة
 لركوع وسجود فلم يجز بدونها قط وعندها يتمها هداية
 صلي صحيح بعض صلاته قايما فرض فيها يتمها قاعدا يسرك وسجود
 او يومي ان لم يقدر او مستلقيا ان لم يقدر لانه بني الارضي
 علي الاعلي فصار كما لا قد اخ افتتح معذورا ثم صح لو افتتح
 قاعدا يسرك وسجود فقد روي علي القيام بني عند الامام وس
 ويتناقض عندهم اذا صلحها ان القيام يقتضي بالقاعدا
 ان القعود اصل القيام فياز وعندهم لا يقتضي فلم يجز ايضا
 ولو افتتح قايما فقد روي علي ركوع وسجود استأنف وفاقا
 الا عند زفر اذا افتدي الراية الساجد بالمومي لم يجز وكذا
 البناء وعند زفر مجوز هداية لوعجز المريض علي القيام
 صلي قاعدا يسرك وسجود لقوله عليه السلام لمران ابن
 حصين صل قايما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فعلي
 الجنب تومي ايا ولان الطاعة بقدر الطائفة فان لم تستطع
 فعلي الجنب الركوع والسجود صلي قاعدا بايا لانه وسع
 مثله وجعل سجوده اخفض من ركوعه ولا يرفع لوجهه شيئا
 يسجد عليه لقوله عليه السلام ان قدرت ان تسجد علي

الارض والافاوم براسك وان فعل ذلك وهو يخضع
 راسه اجزاء لوجود الايا وان وضع ذلك علي جهة لا يجزى
 لعدم الايا ص لو وضع الوسادة علي الارض وسجد عليها
 جاز ولو سجد علي ما لا يجزى حجه ولا تستقر عليه جهة
 جاز لوجود الايا ن قاضي خان ولو عجز عن الركوع والسجود
 وقدر علي القيام صلي قاعدا بايا طاعة القيام وسيلة
 السجود فاذا سقط المقصود سقطت الوسيلة ولو صلي
 قايما بايا جاز عندنا والمستحب ان يصلي قاعدا بايا
 وقال زفر لا يجوز ترك القيام اذا قدر علي صح انما يسقط
 القيام عن المريض لو يزداد مرضه او وجهه بقيام كذا ح
 وبه يعني وقيل ان يصير صاحب فراش وقيل ان لا يقدر
 علي ان يذهب الي حوائج نفسه خارج الدار قاضي خان
 فان لم يزد به مرضه او وجهه لكن يلحقه نزع مشقة لا يجوز
 له ترك القيام وفي محل اخر من فتاواه ايضا من عجز عن القيام
 بنفسه من بعينه فصلي قاعدا جاز اجما كثر مريض
 تقدر عليه القيام او خاف ان يذوق مرضه او خاف ابطا البر بالقيام
 او وراثة الراس او وجد للقيام ما شديدا يصلي قاعدا
 يسرك وسجود فسطح خواف ابطا بركع عجز عن قيام اضلا فلو
 قدر علي بعض القيام دون اتمامه قال الفقيه ابو جعفر يقوم
 قدر ما يقدر فاذا عجز فقد حتى لو قدر ان يقوم للتكبير لا القراءة
 او قدر عليه لبعض القراءة لا اتمامها كبر قايما وقرا ما قدر
 قايما فاذا عجز فقد قاضي خان قال الفقيه فلو قدر ان يكبر
 قايما ثم يقعد فان لم يقم خفت ان لا تجزى به صلاته فسطح ولو
 قدر علي الانكاد دون الانتصاب قايما صلي متكئا ولم يجز قاعدا
 ولو قدر علي ان يتوكأ جسا او يجازم له يقوم متكئا ولو عجز

عن العمود مستورا وقد ر عليه سندا الي حابط او ان كان
صلي قاعدا سندا او منكنا ولا يجوز به مضطجها خلاصه
لو عجز عن العمود مستويا وقد ر ان يتكى او يستند او منكنا
ولا يجوز به مضطجها خلاصه لو عجز عن العمود مستويا وقد ر
ان يتكى او يستند الي حابط او وسادة او ان كان صلي
منكنا او يستند او لا يجوز مضطجها في كل من عجز عن ادا ركن
الا يحدث يسقط عنه ذلك الركن ومن ابتلي بين ان يودي
بعض الاركان مع حدث او بلا قراءة وبين ان يصلي باي يمين
عليه الا ييا ولم يجز الا ذلك اذ الصلاة باي يمين من
صلاة مع حدث او بلا قراءة اذ الاول يجوز حالة الاضطرار
كتطوع علي رابة والصلاة مع حدث او بلا قراءة لم تجز الا
بجذر والمبتلي بين شيئين يتعين عليه اهورهما خلاصه وان
عجز عن القراءة يودي بلا قراءة وان لم يقدر علي السجود من
خرج ارضوف او مرضي فالحل سوا هداية انتج التطوع
قايا ثم ابي لا بأس ان يتوكا علي عصا او حابط او يقعد
لان هذا عذر ولو انكي بلا عذر يكره لانه اساءة ادب
وقيل لا يكره عند الامام اذ لو قعد عند الامام جاز بلا عذر
وكذا لا يكره الاتكا وعندها يكره ان لا يجوز العمود عندها
فيكره الاتكا ولو قعد بلا عذر يكره اتفاقا وجاز الصلاة
عند الامام لا عندها من صلي في السنية قاعدا بلا علة
اجزاء عند الامام والقيام افضل وقال لا يجوز به الا من
عذر لان القيام مقدور عليه فلا يترك وله ان الغالب
فهادوران الرأس وهو كالمحقق والخلاف في غير المربوطة
والمربوطة كالشط هو الصحيح في مريض صلي علي جنازة قاعدا

وهو يراها والقيام قيام خلفه جاز وقال محمد لا يجوز حص به
خرج سبل لو صلي قائما بركوع وسجودا لو ناي يصلي قائما
ولو سال في لو كان ان صلي قائما او قاعدا سال جرحه ولو
علي قفاه لا يسيل فانه يقوم ويركع وسجد اذ الصلاة مع
الحدث كما لا يجوز بلا عذر في الاستلقاء لم تجز بلا عذر ايضا
فاستويا السجود الارواح الحدث لما فيه من احراز الاركان
ومن في النواذر انه يودي مضطجها خلاصه في خلقه جراح
لا يقدر علي السجود ويقدر علي غيرها من الافعال يصلي
قاعدا بالاي يمين وكذا لو كان بحال لو سجد بسبل جرحه فان قام
وقرا ويركع لم يقدر او يودي بالسجود جاز وكذا لو كان بحال ان
صلي قائما سلس بوله او سال جرحه او لا يقدر علي القراءة
ولو صلي قاعدا لم يصيبه شيء من ذلك يصلي قاعدا بركوع وسجود
ولو جث لو سجد سال جرحه او سلس بوله ترك السجود
ايضا ويجعل السجود اخفض من الركوع فلو صلي في هذين
الفصلين بركوع وسجود مع سبلان الدم لا يجوز ولو جث
لو صلي قائما او قاعدا سال جرحه ولو سئل علي قفاه
لا يسيل يقوم ويركع وسجد غير مريض تحت ثياب سلطنة
بنجاسة فلو جث لا يسقط تحته شيء الا وينجس من ساعته
صلي علي حاله وكذا لو لم يتنجس لكن بلحفة زيادة مشقة
بالتحريك ولو صام رمضان بضعف ويصلي قاعدا ولو افطر
صلي قائما بصوم ويصلي قاعدا ولو جثا ف العذر لو صلي
قائما وكان في خبا يخشى ان يقيم صلبه ولو خرج لا يقدر ان
يصلي من طين او طر يصلي قاعدا ذكره فظ يقول الحقير قوله
في خبا علي وزن كسا اي خفية وقوله صلبه اي قامته قال وكذا
لو يصلي في بيته يقدر علي القيام لا يخرج الي الجماعة قيل يصلي

في بيته وقيل يخرج الى الجماعة ويجلس المريض في صلاته كيف
يشاء رواه عن الامام وروى الحسن عنه يترجع عند الافتتاح
ويغير مثل رجله اليسرى عند الركوع وعند سبركه من رجا
كذا ج وفي ت وعن زفر انه يقعد كشهد وعليه الغتري
لانه اقرب الي تواضع وخشوع فظ احدب قياس ركوعه
بغير راسه للركوع لعجزه عما فوته ولوام قوما قعودا او قيا
لا يجزئهم عليه فقط مريضين يحجز عن التوجه الى القبلة ولم يجد
من يوجهه اليها يصلي الي غيرها ولا يعبد في ظاهرها رواسية
وعن م يعيدها خلاصه مريض عاجز وجد من يحوله الى القبلة
فلم يامر به وصلي الي غيره جاز عند الامام بنا علي ان الاستطاعة
بقدره الغير ليست ثابتة عند الامام وعليه هذا الوصلي علي
فراش نجس ووجد من يحوله الى مكان طاهر جاز عنده
لا عندها وعليه هذا المجهداية لو لم يستطع المريض التعمود
واستلقى علي ظهره وجعل رجله الى القبلة واومأ بالركوع
والسجود لقوله عليه السلام يصلي المريض قايما فان لم يستطع
فقاعدة فان لم يستطع فعلي قفاه تومي ايا فان لم يستطع
فالحق تعالى احق بقبول العذر منه درر مرر وينبغي ان يوضح
تحت راسه وسادة ليثب القاعد ويمكن من الايام ان حقيقة
الاستلقاء بين الايام للصحيح فكيف للمريض كذا في الحائض
هداية وان استلقى علي جنبه ووجهه الى القبلة فاومي جاز لما
مر فيا رويناس قوله عليه السلام فان لم تستطع فعلي الجانب
الا ان الاولي هو الاولي عندنا خلافا للشافعي لان اشارة
المستلقي تقع علي هومي القبلة واشارة المضطجع علي جنبه
الي جانب قدسية وجهه تنادي الصلاة ه قيل لا يجوز علي
جنبه مع القدرة علي الاستلقاء وقيل يجوز ان يوجهه المريض

الزبير

القريب الي الموت الي القبلة لقوله عليه السلام ان الله يحب
التياسن في كل شئ حتى الثقل والرجل واختار اهل بلادنا
استلقاء المحتضر علي القفالة بسر الخروج المودع واللا
هو السنة فقط مريض يحجز عن الايام فركب راسه عن الامام
بحوز صلاته وقيل لا ان لم يوجد منه الفعل يقول الحق الظاهر
ان القول الاول هو الصواب لان الامام قاضي خان ذكر القول
في فتاواه وعلمه بانه وجد منه الفعل ولم يذكر القول الثاني
اصلا ه لو اشتد مرضه حتى يحجز عن الايام براسه سقط عنه
فرض الصلاة في ظاهر الرواية هداية ولا يوجب عندنا بعينه
ولا يجازيه ولا يقبله لما مر من قوله عليه السلام فان لم يستطع
فالحق تعالى بقبول العذر منه خلافا للزفر ه واذا سقط الايام
لم تخف مرضه هل تلزمه الاعادة قيل لو ان عجزه علي يوم وليلة
لا يلزمه القضا والا لزم كالاغما وقيل لو كان يعقل لا يسقط
عنه الفرض والاول اصح لان محمد اذكر في النوادر ان من قطعت
يدها من مرفقيه وقدماه من ساقيه لا صلاة عليه فثبت ان
مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب هداية لو عجز عن الايام براسه
اخرت الصلاة عنه ولم تسقط ولو كان عجزا اكثر من يوم وليلة
اذا كان متيقا هو الصحيح لانه يفهم مضمون الخطاب بخلاف الغي
عليه ابن الامام قوله هو الصحيح احتراز عما صحه قاضي خان
انه لا يلزم القضا اذا كثر وان كان يفهم مضمون الخطاب ففعله
كفني عليه وفي المحيط مثله وهو اختيار شيخ الاسلام وفي الاسلام
لان مجرد العقل لا يكفي لتوجه الخطاب واستشهد قاضي خان
باروي عن م فحين قطعت يدها من مرفقيه ورجلاه من
ساقيه لا صلاة عليه ودفع بان ذلك في العجز المتيقن بامتداده
الي الموت وكلامنا فيما اذا صح المريض بعد ذلك لا فيما مات

قبل القدرة على النفا فلا يجب عليه ولا الاصابة كسافر
وسريع فطر في رمضان وما قبله قامة وصحة ومن تأمل
تحليل الاصحاب في الاصول في حق مجنون يفتق في اثنا الشهر
ولو ساعة يلزمه قضا كل شهر وكذا من جن او اغمي عليه
اكثر من صلاة يوم وليلة لا يقضي وفيما يقضي ووهي يقضي انقضى
له هذا يجب القضا على هذا المريض الى يوم وليلة حتى يلزم
الاصحاب ان قدر عليه بطريقه وسقوطه ان زاد على يوم
وليلة لم يرايت عن بعض الشايخ ان كانت الغوايت اكثر
من يوم وليلة لا يجب عليه القضا وان كانت اقل وجب قال
في التبايع وهو الصحيح انتهى كلام ابن الهمام في المعتر في
القضا حالة الاداء ففاته المرض تقضي في الصبي كصلاة الصحيح
وفاته الصحة تقضي في المرض بايا او كما يمكنه كثر من اغمي
عليه خمس صلوات او من قضي ولو اكثر لا فقط لو اغمي عليه يوما
وليلة لزمه القضا لا لو اكثر ثم عند من تعتبر الكثرة من حيث الساعات
وعند من حيث الصلوات ما لم تنصر الصلوات ستا لم يسقط
عنه القضا وهو الصحيح فيلزمي وقولهم هو الصحيح لان الكثرة بالدخول
في حركات التكرار وثمة الخلاف يظهر فيما لو اغمي قبل الزوال فافاق
من الغد بعد الزوال فعند من وهو رواية عن الامام لا يجب
القضا لان الاغما استوعب يوما وليلة وعند من يجب ان افاق
قبل خروج وقت الظهر ان التكرار باستيعاب ستة اوقات
ولم يوجد فقط هذا الورد الاما ولو يفتق ساعة ثم يباوده
الاغما فغلي وجهين لولا فاقته وقت معلوم كان يخف مرضه عند
الصبح فيفتق قلبه ثم يباوده او به حتى شديدا يعرف في وقت
ثم تعود الغمي فيلزم عليه فاقته معتبرة يبطل حكم ما قبلها
ولو لم يكن لافاقته وقت معلوم لكن يفتق وتكلم بلام الاضحا

ثم يفتق عليه فاقته لا تعتبر فيلزمي لوزال عقله بالخمر لزمه القضا
وان طال لانه حصل بالمعصية فلذا يفتق طلاقه وكذا لو زال بالجنون
والدواعي الامام لانه يسقط القضا بالعرف بالاشرا اذا حصل
بافاقه سماوية فلا يقاس عليه ما حصل بفعله وعند من يسقط لانه
ساج در رغرر قطعت يده من المرفق وبه جلاسه من الكعب صلاة
عليه كذا في الكافي وقيل ان وجد من يوضيه يامره ليفعل وجهه
وموضع القطع ويمسح راسه وان وضع وجهه ورأسه في الماء
ومسح وجهه وموضع القطع ويمسح راسه على جدار فبصلي
كذا في التاتارخانية قاضي خان قاسم عليه صلوات فارصى
ان يطعموا عليه لصلاة اتفق الشايخ علي انه يجب تنفيذ هذه
الوصية من ثلث ماله ويعطى لكل مكتوبة نصف صاع من الخنطة
وكذا الوتر واختلفوا انه هل يقوم الاطعام مقام الصلاة قال
ابن مقاتل وابن سلمة يقوم وقال البجلي لا يقوم وكذا قال
علما ثانيا ان الطعام يقوم مقام صوم رمضان وصوم النذر خلاص
مات وعليه صلوات فاقته واوصي بان يعطى كفارة صلواته يعطى
لكل صلاة نصف صاع من بر وكذا الوتر وصوم يوم ايضا نصف
صاع واما يعطى من ثلث ماله وان لم يترك مالا سنن في ورثة
نصف صاع ويدفع اليه مسكين ثم يتصدق المسكين على بعض
ورثته ثم يتصدق ثم و ثم حتى يتم لكل صلاة ما ذكرنا ولو قضاها
ورثته بامر لا يجوز وفي الحج يجوز قال كذا في نسخة الامام
كتاب الزكاة وفي صحيح لا تجب علي مجنون مطبق وتجب علي
الغمي عليه ولو استوعب ستة ولو جن في اول الحول فافاق قبل
تامة تجب عليه ان المجنون اذا لم يستوعب الشهر لا يفتق الصوم
واذا لم يستوعب السنة لا يفتق الزكاة وعن ج لوبلة الصبي مجنونا

ثم افاق بعد سنين يعتبر الحول من يوم الافاقة لا مما مضى
قبلها وضمن جن في اول الحول فافاق قبل تمامه يعتبر ما مضى
من الحول ومن يجبن ويثيق فهو كما قل تنقيح الجنون
في اكثر الحول كما في سقوط الزكاة عند سوس وعندم ينظر
للخوط ان يستفرحها الجنون تمام الحول قاضي خان
من اخر زكاة المال حتى مرض جودي سراسن الورشة
كتاب الصوم وفي صوم لوصام يخاف زيادة وجع
عينيه او شدة حماه يفطر لانه سب الوصول الي هلاك
النفس واصله قوله تعالى فمن كان مريضا او سافرا
لومريض فافطر فعدة من ايام اخر ومعلوم انه لا يبرار
به كل مرض قل او كثر اذ الادبي لا يخلوا عن قليل بل المراد
مرض بعينه وهو ما قلنا فانه يلحق الجرح وما جعل الله
غالي في الدين من صرح ولا نالوقلنا بانه لا يباح الافطار
اذا الى الهلاك اذ الجوع يبيع الصفر او بالصفرا يزاد
وجع العين وهم من اهم الارجاع لقوله عليه السلام لا هم
الا هم الدين ولا وجع العين وقيل المرض البسيط لا يفطر
ان يصير صاحب فراش وقيل ان يجز عن الصلاة قايما
والصحيح ما سر وهو ان يخاف بالصوم توقع الزيادة لو
زال مرضه وجع ضعه قيل ينبغي ان يصوم ولا يعتبر خوف
المرض ثم ان جعل نفس السفر سببا ولم يجعل اصل المرض
سببا لانه انواع يفيد الصوم في بعضها فلا يمكن بنا الحكم على
اصل المرض فلم يجعل سببا الا بشرط انضائه الى الجرح
كما لا يحمل نفس النوم حدثا على الاطلاق الا اذا كانت
سببا لخروج الحدث والسفر توجب الجرح على كل حال

فاعتبر

فاعتبر سببا خلاصه خاف لولم يفطر يزاد عينيه وجعا او حماه
شدة افطر وانما يعتبر ذلك باجتهاده او باخبار طبيب
سلم فان برى لكن ضعفه باقي وخاف ان يمرض لا يفطر ولو
ضعفه مجال لوصام يزاد واخر الطبيب بذلك يفطر لو
خاف على نفسه واصله انه اصابها ضعف في رمضان في عمل
مولاهما من فطر او طبع او غسل ثياب فان خافت على نفسها
لوم تفر فافطرت عليها القضا فقط وكذا سكوت افطرت
لهذا وخادم ضرور رجل ذهب لسكنه او لزيارة اربعين
لموكل السلطان فاستند الحرو خاف هلاك نفسه فافطر
ينبغي ان لا تجب الكفارة صم مرض في رمضان يوما بان كان
له خمسين فافطر على ظن ان يوشيه يوم مرضه وما حرم فيه
فعليه الكفارة وقيل لا يقول الحنفى الظاهر ان القول الاول
قيا من والثاني استحسان كما لا يخفى على ذوي العرفان
قال ولو افطر على ظن انه يقاتل اهل الحرب فلم يتفق القتال
لا يكفر والعرف ان القتال يحتاج الى تقدم الاطوار ليغوي
بخلاف المريض يقول الحنفى ذكر في الخلاصة مسئلة الحمى
بان فيها الكفارة وذكر فيها قبل ورقتين رجل له نوبة الحمى
فافطر قبل ان تظهر حماه لا بأس به فتراني بين كلاميه
منافاة ووجه التوفيق هو ان يحمل وجوب الكفارة على
عالموا فطر بتوهم مورد الحما فلم تعد وحمل عدم الوجوب
على ما افطر به عار الحمى والله اعلم صم رضيع بسيطون
يخاف عليه من هذا ورغم الاطباء ان الظير لو شربت روا
كذا برى الصبي وتحتاج الظير الى شربه منهار رمضان
قيل لها ذلك لوقال لها الاطباء والخذاق وكذا من لدته
الحية فافطر بشرب الدوا قالوا لو كان ينفعه فلا بأس

به اطلاق في الكتاب الاطبا الخذاق قال فظن هذا عندى محمول
على طبيب مسلم كن شرع في الصلاة بتيمم فوعده له كافر
باعطانا لا يقطعه صلاته فلعل غرضه افساد صلاته
فكذا الصوم فقط افطرت على ظن ان يومها يوم صبي
ثم لم تخض فيه فعليها الكفارة في الاظهر لوجود الافطار
في يوم ليس فيه شبهة الا باهتة يقول الغير الظاهرات
ها هنا قول اخر وهو عدم وجوب الكفارة قياسا على ما
من مسئلة الافطار يظن عود الحمى كما يشعر به قوله في
الاظهر ثم الظاهر ان يكون القول بوجوب الكفارة قياسا
والقول بعدم وجوبها استحسانا كما لا يخفى والله اعلم
مسئلة الحين وانما محمولتان على انهما لو نوبيا الصوم
ثم افطرا بعد النحر وان لم ينوبيا فضيا بدلكفارة اكرهه
السلطان على السفر فافطر على انه سافر ثم عني عنه
وهو على الاقوال ولو قدم ليقول في نهار رمضان فشرط
ثم عني عنه قال ظن بكفره ان الاكره لم يتوجه على شرب الماء
فيكون هذا الشرب تنفيرا عن الشبهة الكل في فقط وفي شح
جوبعت طوعا في نهار رمضان ثم مرضت في ذلك اليوم او
حاضت سقط عنها الكفارة جامع ثم مرضت في ذلك اليوم ففني
ولم يكفر في الاصح ولو جرح نفسه حتى صار بحال يجهز من الصوم
قليل يكفر وقيل لا والاول اصح فقط كما مل او مرضعة خافتا
على اخسهما او ولدها افطرا وقضتا ولا فدية عليهما لانه
كرهين ولو افطرا مريض يقضي بدلكفارة ولو مات قبل البراءة
لا شئ عليه ان لم يدرك عدة من ايام اخر وعليه ان
يوفي بدنية وكان لكل يوم نصف صاع من بر يجوز فيها ما يجوز
في صدقة الفطر ورده به النص ويعتبر ذلك من ثلث ماله

ولو لم يوصى وتبرع به ورثته بلا ايضا جاز ولو صح لزوم بقدر
ما صح ان يجني عن القضا لا بقدر ما ادرك وهو الصحيح
عند الكل حتى مريض قال له علي ان اصوم شهر كذا
فانت قبل البز لا يلزمه شئ ولو صح يوما لزم الا يصح
الشهر بالاطعام عندها وعندم يلزمه الا يصح بقدر
ما ادرك على قياس ما سر هداية الشيخ الثاني الذي
لا يقدر على الصوم بخطر ويطعم لكل يوم سكيناً كما في
الكفارات ولو قدر على الصوم يبطل حكم العدة الان شرط
الخلقة استنار العجز قاضي خان رجل لوصام في رمضان
لا يمكنه ان يصلي قايماً وان لم يطمح بكيفية ذلك فانه يصوم
ويصلي قاعداً جميعاً بين العبارتين فضع من اغني عليه كل
رمضان او بعضه يقضي خلافاً للحسن البصري لئلا ان الاغنياء
مريض فلا يمنع القضا كسابر الا سراض ولو جن في رمضان
كله لا يقضي خلافاً لما لك ولو افاق في شئ منه قضى ما بقي
خلافاً لرفرو الشافعي قاضي خان اغني عليه في اول يوم من
رمضان يقضي غير يوم تلك الليلة قالوا هذا اذا غوي
الصوم في تلك الليلة قبل الاغنياء ولم يذكر ذلك في الكتاب
وحمله ناوياً تقديره انما يجعل ناوياً تقديره اذا كان
اهلاً تصح منه النية اما لو لم يكن اهلاً في تلك الليلة
بان اغني عليه في اخر يوم من شعبان ودام اغناؤه قضى
ذلك اليوم ايضاً هداية من اغني عليه في رمضان لم يقضي
اليوم الذي حدث فيه الاغنياء لوجوب الصوم فيه وهو الاساك
المقرون بالنية ان الظاهر وجودها منه وقضى ما بعد
لانعدام النية صح المحنون لو افاق قبل الزوال ولم ياكل
شياً ونوي الصوم جاز ان المحنون لا يثاب في اصل الصوم

ولا صفة الفرضية بدليل انه لو نوى الصوم بالليل وجب
 بالنهار ولم يأكل جاز صومه فصح مريض بري في نهار
 رمضان يوم ربا ساك بقية يومه تشبها بالصائمين وعليه
 القضاء ما فر قدم ومجنون افاق وحائض ونفسا طهرتا
 وكافرا سلم وصبي بلغ بعد اكلمهم ومن اكل بطن ان الشمس
 غربت ففطره عدم عزوها فعلي كل هؤلاء اساك بقية يومهم
 عندنا قاضي خان وكذا استقيم نسخ بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم
 به فعليه الاساك ايضا فصح واجمعوا على ان من افطر
 خطأ بان تضرض فدخل الماحقة او اكل متعدا او مكرها
 او افطر يوم الشك فظهر انه من رمضان لزم الاساك
 تشبها واجمعوا انه لا يجب التشبه على حائض ونفسا
 ومريض وسافر في حالة العذر اجملة بعضها في شيء
 وبعضها في قرو في حق ان هذا الاساك يجب او يندب
 فقليل يندب لانه مفطر فليكن يجب الاساك وقد قال
 لو طهرت في النهار فلا محسن لها الاكل وهذا يدل على
 ندب الاساك وقيل الصحيح انه يجب لان محمدا قال فليصم
 بقية يومه والامر للوجوب وكذا قال في حائض طهرت فلتدع
 الاكل بصفة الامر وقول لا محسن لها يعني يقع لها الا
 بري انه قال في مسافر اقام بعد الزوال اني استعجم
 اكلمه فقد فسرنا لا محسن بالاستعجم ولا شك ان ترك
 ما هو مستعجم شرعا واجب كذا الشيخ قال صاحب
 جايح الفصولين الامر كما يجي للوجوب يجي للندب وهذا
 حريته صارفة للوجوب وهي افطاره وقوله ترك
 التبعين واجب لا يستعجم على تكميته ان قد يطلق على مكره
 لا يجب تركه بل يندب فينبغي ان يكون الاساك في

في الشافعية فيه سد بابا واجبا والله اعلم بقول الحقير قوله
 ينبغي لا ينبغي لان الزيلعي وابن الهمام صرحا بان وجوب
 الاساك هو الصحيح لانه ثبت انه عليه السلام اسر
 بالاساك لمن اكل في يوم عاشوراء حين كان واجبا
 ثم ابن الهمام ذكر هذه المسائل ضابطا وهي ان كل من
 يتحقق بصفة في انشاء النهار او قارن ابتداء وجودها
 طلوع الفجر وتلك الصفة بحيث لو كانت قبله واستمرت
 معه وجب عليه الصوم فانه يجب عليه الاساك تشبها
 انتهى والحق من المعتبر من كيف غفل عن قول صاحب
 الهداية بلغ ضبي او اسلم كافرا او قدم مسافرا او طهرت
 حائض او غفا في بعض نهار رمضان اسكوا بقية يومهم
 وقال الشافعي لا يجب الاساك وعليه هذا الخلاف
 لكل من صار اهلا للزوم ولم يكن كذلك في اول اليوم هو
 يقول التشبه خلف فلا يجب الا على من يتحقق الاصل في
 حقه كمن طهر عمدا او خطا ولنا انه وجب قضاء الوقت
 اصلا لا خلفا لانه وقت معظم بخلاف حائض ونفسا
 ومريض ومسافر حيث لا يجب عليهم حال قيام عذرهم بتحقيق
 المانع من التشبه بمتحقق من الصوم انتهى فظهر
 بما تقرر ان ذهن المعتبر من اساق الى ما ذكره الشافعي
 كالا يخفى صح مريض او مسافر نوي في رمضان عن واجب
 اخر وقوم عما نوي عند الامام وعن رمضان عندها ولو
 نوي التطوع فمن الامام روايتان في رواية يقع عن
 التطوع وعن رمضان في اخر مريض او مسافر نوي
 في رمضان بعد الفجر لا قبله قال من يجز بها فقط مريض المعتكف
 قضى ولو اطبق فالغياس يقضي كفرا عن ولكن لا يقضي كاحرام

قاضي خان لو انني علي الممتلك اياما او اصابه لم فعليه ان
يستقبل الاعتكاف اذ ابري لغوات التاج مافر قدم
بصره وهو صائم في رمضان فافطر بعد ذلك عمدا لا كفارة
عليه عند الامام وسر لا في قول بعض العلماء ان صوم السافر
لا يجوز او رث شبهة فيه وكذا مقيم سافر صاميا فافطر
بعد ذلك وامرأة افطرت ثم حاضت وصحى فافطر ثم مرض
مرضا لا يستطيع معه الصوم سقط الكفارة عندنا خلافا
لغيره والاصل عندنا ان من صار في اخر النهار على صفة لو
كان عليها في اول اليوم يباح له الفطر سقط عنه الكفارة
وفي المنتقى لو افطر في رمضان عمدا ثم اغني عليه ساعة
لا كفارة عليه كتاب الحج وفيه من شرائط وجوب
الحج سلامة البدن عن المرض في قول الامام فلا يجب
عليه بقعد ومعلوج وزمن ومن ملك زاد او راحلة وقال
لا يشترط السلامة فعندنا يجب الاحتياج على هؤلاء من
انفسهم لو عجزوا عن الحج بانفسهم يقول الحنفية خلافهم
هو ان الاصل عندنا ان وسع الغير لا يكون وسعا للمعجز
بنفسه وعندنا يكون كما مر في كتاب صلاة المريض نقلا
عن فتن وفيه الاغمي لو ملك زاد او راحلة فلو لم يجد
قائدا الا يلزمه الحج بنفسه وفاقا والاحتياج لزمنه عندنا
لا عند الامام فلو وجد قائدا لا يجب الحج بنفسه لجمعة وفيه
روايتان فراقا على احدي الروايتين بين حج وعمرة وجمعة
فقال لا وجوب القائي الي الجمعة ليس بنا ربل هو غالب
فتلزم الجمعة بخلاف الحج بقعد او مريض عجز عن الحج فاسرجلا
ان حج عنه فلو مات قبل ان يبرأ جاز وفاقا ولو بري لزمنه
الاعارة عندنا لا عند السلفي شرائط وجوب الحج عقل

وبلغ وحرية واستطاعة وتفسير الاستطاعة عند الامام
سلامة البدن وهور وروية عنهما وعندنا ملك الزاد والراحلة
لا غيره وشرة الخلاف يظهر في زمن ومعلوج ومقطوع الرجلين
لا يجب عليهم الحج وان ملكوا زاد او راحلة وعندنا يجب لو ملكها
وصحى البدن فلم يحج حتى زمن او فليح لزمن الاحتياج بالمال بلا
خلاف صحح محرم سر حتى تطيب للتد اوي فعلية اي كفارة
شا ومن اجتنب بعرفة وهو غني عليه او نايم اجزاه عن الوقوف
ولو حدث ذلك قبل الاحرام فاقبل عنه رقيقة جاز عند الامام
لا عندها ولو امره بذلك قبل نومه او اغمايه جاز وفاقا ولو احرم
حج ثم اغني عليه فطاف به حول البيت علي غير ما وقفوه بعرفة
ومزدلفة وضموا الحجارة في بيده ورموا بها وسموا بين الصفا
والمروة والافضل ربي الحاربيده ولا يجوز ان يطاف عنه
حتى يحمل الي المطاف ويطاف به وكذا الوقوف بعرفة فضع
الغني عليه في الطريق فاحرم عنه رقيقة في الطريق الما يجوز عند
الامام لا مودة دلالة لانه لما عقدت الرفقة مع علمه انه لا يجاوز
القياد الا بحملها ركانه اسره به واستعان به يقول الحنفية
وهذه السئلة من المسائل الاستحسانية وقد مرت امثلتها
في الحناية على الدواب من فصل الصناعات باقتضائها المناسبة
فلننظر هناك خلاصة اختلافنا في المأمور بالحج اذ اجم
قال الامام خواهر زاده عند اصحابنا اصل الحج يقع عن المأمور
وللامر ثواب النفقة وقال الامام السرخسي يقع عن الامر والدليل
عليه انه لا يسقط عن المأمور ويحتاج الي اسناد الاحرام الي
الامر وانما يجوز ويسقط عن الامر لو كان وقت الاداء جازا
عن الاداء بنفسه ودام عجزه الي سوته فلو زال لا يجوز بياضه
ما ذكرتم في الاصل رجل حج رجلا وهو مريض فلم يزل سريضا

حتى مات فهو جاز من فرض الحج وان صح لا يجزيه من الفرض
 وعن سنان بن بريد عن سريته قبل فراغ المأمور من الحج عليه
 الامارة الا ان يري بعد فراغه كتبهم قدر على الماء وهذا
 كله في حج فرض وفي التطوع اذا امر به حج التطوع جاز
 ويصير للمأثورات النفقة هداية في الحج النفل تجوز الانية
 حالة القدرة لان باب النفل واسع قاضي خان اختلفوا في
 سقوط الحج عن المحجور عنه قيل لا يسقط ويكون له ثواب
 النفقة فقط وقيل يسقط وهو الصحيح بدلالة الآثار وهذا
 شرط النية عن المحجور ويذكره الحاج في النسبية فيقول
 اللهم اني اريد الحج فيسره لي وتقبله مني ومن فلات وسبل
 الامام محمد بن الفضل عن هذا قال ذاك معلق بشيئة الله
 خالي كما قال محمد قالوا وينبغي ان يكون الحاج رجلا حج مرة
 وقال الامام المذكور ان امر به ان حج عنه ينبغي ان يفوض
 الاسر الى المأمور فيقول حج عني بهذا المال كيف شئت
 ان شئت حجة وان شئت عمرة وحجة فان شئت فاقرب
 والباقي مني لك وصية كذا يضيق الامر على الحاج ولا يجب
 عليه رد ما فضل الي ورثة المرحوم لو اراد في الحج عن الغير
 ان يكون للمأمور ما فضل من نفقة الحج فالجيلة ان يقول
 الامر للمأمور وكلتك ان تهب الفضل من نفسك وتقبض
 نفسك فيها لا يصح امره حج الا بحجزة عنه الى موته فلم
 قال لله علي ثلاثون حجة فالحج ثلاثين نفسا في سنة واحدة
 فلم مات قبل وقت الحج جاز الكل لحجزة ولومات بعد وقت
 الحج وهو قيد ربطت الاحجة واحدة ان قدر فاندفع شرط
 صحة الاحجاج في هذه السنة وعلى هذا باقي السنين
 وهذا الوجه مجزأ بمرجى زواله كمرضى وحسن وغيرها فان

لم يرج زواله كزمانه ومجي جاز الامر امر حج فرض في الطريق
 لا يدفع النفقة الى اخره الا باذن المرحوم وصي دفع الحب
 رجل درهم ليحج عن الميت فرض في الطريق فدفعها الي رجل بلا
 امر الوصي في حج عن الميت لا يقع عن الميت ولا من وصيه والحاج
 الاول والثاني ضمانان الاحصار كما يكون بالعدو يكون
 بالمرض عندنا خلافا للشافعي كتاب النكاح وفي
 حج جاز تزويج المريض بمهر المثل لانه من الخواج الاصلية
 ومجا من فرما الصحة بمهرها فلو نكحها مهرها بيتا ركبها
 فرما فوه بالخصه لتعلق حقهم بماله فتخصيصها ابطال حق
 ابائين ت يقدم دين الصحة على الزيادة على مهر مثلها ولو
 اقر لها بمهر يصدق في مهر المثل لا في الزيادة ان يقبل قولها
 الى تمام مهر مثلها لا باقرار الزوج فتنش اعطاها بيتا عوض
 مهر مثلها لم يجز ان البع من الوارث لم يجز في المرض ولو ضمن
 المثل اقر بمهر المثل ثم برهن بعد موته انها وهبت المهر لزوجها
 قالوا ترد البينة للتا قض واحتمال العقد في مرض الموت
 ثانيا يقول الفقير ينبغي ان تكون المسئلة المولي بنا على قول
 الامام فقط لما سياتي ان بيع المريض من وارثه جائز عند
 الصاحبين ان كان بثل القيمة والله اعلم فبين الابن
 يزويج امه المجنونة عندنا واختلف علما في اب وابن
 لو اجتمعا في المجنونة قال ح س ابنها احق بها وقال محمد ابوها
 احق ان يملك التعريف في النفس والمال بخلاف الابن
 هداية لمحمد ان الاب او فر شفقة من الابن ولهما ان الابن
 مقدم في المصوبة وهذه الولاية سنية عليها ولا تعتبر
 بزيادة الشفقة كما في الام مع بعض العصبية فشين

بلغ مستوها او يحنونا بنقي ولاية الاب عليه في ماله ونفسه
ولو بلغ عاقلا ثم جن هل تمور ولا يتر فيها قال كلحني لا تمور
عندس فالولاية للسلطان وقال م تمور فيها استخانا
وقال م تمور عندم لا عند فرجن الاب او عته هل للابن
ولاية التصرف في ماله ونفسه فهو على اختلاف مري ابن جن
والولي لو جن بطبعه تزول ولا يتر ولا ينفذ تصرفه في نفسه
وماله حال افاقته لا في جنونه فدرس المطبق باكر السنة
وم شهر في الصوم وسنة في الزكاة وعن س ابنه رجه الى
قول م كذا في زوجه المستوهة الخ او عم ثم عقلت فغيرت
كصبه بلغت لا لوز وجهها الاب والجد ولوز وجهها اسها لا رواية
فيه عن الامام قالوا ينبغي ان يتخير لالوز وجهها الاب وعن
م لها الخيار كذا في مريض دخلت امرأة في بيته ولا يسهر
بها فخرجت بعد الصبح واخبر به الزوج فقال لم اسهر بها فاطلقها
وادعت علمها بذلك صدق الزوج انه لم يعلم فلا عدة وسقط
نصف المهر كذا في وفي فقط في كل موضع فسدت الخلوة
مع القدرة على الجماع حقيقة نجب عدة لا لو مجز عن حقيقة
لانقطة لمريضه لم تزف الى بيت زوجها ولوزفت فلها النفقة
وعن س لا لولم تطلق الجماع ولوزفت اليه وهي صبيحة فمضت
في بيته مرضا لا يجتل الجماع فلو مرضت بعد الدخول فلها
النفقة لا لوقبله وانما وها كثير اكرض ولوبي بها في منزلها
ثم مرضت مرضا لا يجتل الجماع وذهبت الى بيت زوجها
وهي مريضة فلو شاكها وعليه النفقة او ردها الى بيتها
ولا نفقة وكذا الصبية قالوا انما تجب النفقة عليه لا امرأة
مريضة في بيته وصبيته لا تجام لو كان يتمكن الزوج من الانتفاع

بها مع ذلك المريض بوجه ما والا فلا نفقة مرضت في بيت زوجها
بعد رضوله وانتقلت الى دار ابوها قالوا لو امكنتها النقل
الى بيته بجهة او نحوه فلم تنتقل فلا نفقة لها ولو لم يمكنها الانتقال
فعلية النفقة كذا في وفي سق تجب النفقة للمجنونة ورتقا و
مريضة عن س ان لم يمكنه جماع المريضة ولم يدخل بها فلا نفقة
مريض كل لسانه فقال له رجل اكون وكملك في تزويج بنتك
فقال نعم لا يصير وكملك سبب الطلاق طلاق المعتوه
لا يقع كجنون والمجنون من لا يستقيم كلامه وافعاله الا نادرا
والعاقل ضده والمعتوه من يجتلط كلامه وافعاله فيكون
ذا غلبا وذا كغلبا فكانا سوا وقال بعضهم المجنون
من يفعل فعلا قبيحا عن قصد والعاقل من يفعل احسانا على
ظن الصلاح لا عن قصد والمعتوه من يفعل احسانا عن
قصد ح ظهور وجه الفاس كذا في يقول القبر وقد مر
غريب المعتوه والمجنون في فصل الاحكامات بتفصيل مشي
فليظن ثمة صبح المصروع لا يقع طلاقه حال صرعه طلق امراته
وهو خفي ثم جن فراجعها في عدتها بفعل او قول وهو مجنون
لا تصح الرجعة كذا اجاب صط حين سئل عنهما وقال ح
تصح الرجعة ودر فر لا يقع طلاق صبي ومجنون ومعتوه وبرم
ومعني عليه دنابم ويقع طلاق مكره وهازل وساه وسفيه
اي خفيف العقل وسكران واخرس با سارته المعهورة
ح مريضة اختلعت من زوجها بمهرها ثم ماتت ينظر الى ثلاثة
اشيا الى سرائر منها والى بدل الخلع والى ثلث ماله
فوجب اقلها كذا الزبارة كذا في سجي وفي خلع في هذه الصور
ولو لم يدخل بها سقط نصف المهر بطلاقه والنصف الاخر وصية
وهو لغير وارث فصع من الثلث فلو دخل بها فانت بعد معنى المدة

فكل مهر وصية ويصح من الثلث اذا اختلعت تبرع ولو مات
 في العدة فكذا عن سريم اذا تزوج اذا الزوج لم يبق وارثا
 رضاه بالفرقة وعند الامام يعطى الاقل من سريته من بدل
 الخلع ومن الثلث اذا اتى في حق سائر الورثة ولم يتهما في
 الاقل طلقتها رجعا في صحة او مرضه ثم ماتت وهي في العدة
 ورثته وكذا لو ماتت في العدة ورثها مات بهذه الجهة
 او بجهة اخرى وان ابانها في صحة ثم مرضت وماتت
 في العدة ورثته وان ماتت بعد العدة لم ترث والا صل
 ان احد الزوجين لو باسرا الفرقة بعد تعلق حق الاخر به
 ورثه الاخر وانما يتعلق الحق اذا كان غالبا حالة الهلاك
 برض او غيره لا باصل الرض انما لا يملك لا يسلم عن الرض
 وليس كله ينفي الي الهلاك فلا بد من ضابطة فقالوا في
 مرض الرجل ان يرضيه حتى يصير صاحب فراشه بمن يقيه
 بماله الخارجية ويزداد كل يوم مرضه وفي المرأة ان تنصير
 صاحبة فراشها بمن يرضيها الصلاة فائمة ولا تذهب الي المخرج
 بل يمين ويحرمها الخروج عن المصالح الداخلة اما من يذهب
 ويحي في حوائجه فيحرم كل يوم فهو كصحيح وكذا المعتد ومفلوج
 لا يزداد مرضه كل يوم وكذا صاحب جرح ووجه لم يجعل صاحب
 فراش السلول لو طلق امراته وقبض ولم يرضه فهو
 كصحيح واما المعتد والمفلوج قال في كسب ان لم يكن قد بيا
 فهو كمرضى ولو قد بيا فكصحيح ان هذه علة من ثلثة لا قل ثلثة
 وتكلم فيه الشيخ قال من تورجى برؤيه بالثداوي فكصحيح
 والا فكمريض جع لو طال وصار بحال لا يخاف به الموت
 فكصحيح وكذا السلول وفي بعض الحواشي لم يبين في كسب
 جع التطاول فبعضهم قدره سنة وبعضهم اعتبر العرف

فا بعد فيه تطاولا فتطاول والا فلا كم ان اصحابا قدره
 سنة وقال فيه المعتد والمفلوج لو ذهب في اول ما اصابها
 ثم ماتا في ايام قليلة يعتبر من الثلث اذا العلة لم تصر عادة
 جع صاحب سل ورق مالم يصير صاحب فراش فكصحيح
 ان الانسان لا يخلو عن مرضه فادام يخرج في حوائج نفسه
 لا بعد مرضه عادة جع لو يزداد كل يوم فهو مريض ولو ينقص
 سرة ويزداد اخر في لوميات بعده سنة فكصحيح ولو قبل
 سنة فكمريض وتكلموا ايضا في رجل يخرج عن المصالح الخارجية
 لا الداخلة قال الشيخ بلخ لو قدر على القيام بماله سواء
 كانت داخلة او خارجية فصحيح وقال شيخنا لو خرج عن
 المصالح الخارجية يعتبر مريضا فكل في وفي الخلاصة المريض
 الذي يعتبر تصرفاته من الثلث ان اصاب صاحب فراشه
 لا يطبق القيام الي حاجته وتجاوز صلته قاعدا وخفاف
 موته اما لو طال مرضه ولا يخاف موته كفلوج ومسلول وزين
 ومعتد ويابس اسبق فهذا السب في حكم المريض الا اذا تغير حاله
 عن ذلك ومات من ذلك التغير فافعل في حالة التغير يعتبر
 من الثلث قال الامام الفضلي مرض الموت ان لا يخرج الي
 حوائجه بنفسه وفي التجر يد اعتمد عليه وقال لو خرج من البيت
 لا يبقى له حكم الرض وصلى من شئ الاسلام ان المعتبر في حق
 العتية ان لا يقدر على الخروج الي المسجد وفي حق السوقي
 ان لا يقدر على الخروج الي الدكان وفي المرأة ان لا تقدر على
 الخروج الي السطح قال ابو الليث كونه صاحب فراش ليس
 بشرط كونه مريضا مرض الموت بل العبرة للعلة لو الغالب
 من هذا المرض الموت فهو مرض الموت وان كان يخرج من
 البيت وبه كان ينفي الصدر الشهيد زيلعي صاحب الفرائض

هو من يقوم بجوارحه في البيت كما يبتاعه الاصحاح ولو قدر علي ذلك بتكلف ومن يقضها فيه وهو يبتاعه فليس بصار
ان الانسان قل ما يخلوا من ذلك وقيل المريض من
لا يقدر علي المشي الا ان يهادي بين اثنين والصحيح ان من
محجز عن قضاها يجبه خارج البيت فهو مريض ولو اسكنه
القيام بها في البيت اذ ليس لكل مريض بمحجز من القيام بها
فيه القيام لبول ومخونه فقط تكلف بعض المتأخرين وقال
لو يخطو ثلاثة خطوات بلا سعين فكصحيح والا فمريض وهذا
ضميف جدا اذا المريض لا يجوز عن هذا القدر اذا تكلف
خلاصه من حبس في السجن ليقتل قصاصا او رجما فكصحيح
فاذا اضره ليقتل فمريض اذا اقتل في تلك الحالة ومن في
السفينة فكصحيح فاذا هاجت الامواج فمريض ومن في
صف القتال فكصحيح فاذا بارز فمريض في تلك الحالة
ولو اعيد الي السجن ولم يقتل او رجما من البارزة او سكت
الامواج فمريض صار صحيحا فتتغير فانه من جميع المال
فظ لو هاجت الامواج وتلاطت وضيء الفرق فمريض
خ ولو اخذه السبع فمريض او انكسرت السفينة وبقي علي
لوح واحد فمريض ولو طلق امراته بعد اضطراب السفينة
قبل انكسارها لم يكن فارا لفظ امرأة حامل يضربها الطلق
فهي مريض شخ لو اخذها وجه الولاية فمريض اذا اشرفت
علي الهلاك الا انه قد ياخذها الوجه ثم يسكن فذلك
لا يعتبر مريض بعقبه برء وانما جنى وجه اخر الولاية اذا اعتبر
مرض الموت وما يتصل بالموت قال صطحا ذكر في الاصل
سائل يدل علي ان الشرط خوف الهلاك محالبا لكونه
صاحب فراش خلاصه لو اخذها الطلق فافعلت في تلك

الحالة يعتبر من الثلث لو سلمت من ذلك جاز ما صنعت
في ذلك كله حتي صاحب فراش طلقها ثم صبح ثم مرض ثم مات
في العدة لم يكن فارا وكله في صحته بابا منها فريض وعجز عن عزله
حتى ابانها في مرضه لم ترثه ولو قدر علي عزله ترث طأ ابانها
في مرضه وهما لا يتوارثان فصاحب فراش يوارثان لكونه
احدهما فافعلت او المرأة كتابته فاسلمت لم ترثه ولو ارثت
في عدتها واسلمت لم ترثه علق طلاقها بمرض نفسه فاست
به ترثه صف ونسفي اذ لا ترث من قال في مرضه قد كنت
ابنتك في صحي او تزوجتك بلا شهود او بينا رضاع
قبل النكاح او تزوجتك في العدة وانكرت المرأة ذلك
بانته من عزله لا لوصدقة مريض قال ابنتك في صحي
وصفت عدتك فصدقت فلها التزويج في الحال قاضي خان
قال لامرأته كنت طلقتك ثلاثا في صحي وكذبته المرأة
ثم ماتت وهي في العدة ورثته صل ماتت فقالت قد ابانني
في مرضي موته وانا في العدة ولو ارثه وقالت الورثة ابانك
في صحته قبل قولها الا ان يبرهن انه في صحته وهذا يخالف
ما لو قالت اسلمت قبل موته وقال الورثة بعد موته
فالقول للورثة ابانها في مرضه فاست به وقالت لم تمض
عدتي صدقت بجميعين ولو طال المدة فلو نكحت لا ترثه
امرأة العنين لو اختارت نفسها في مرض موته لا ترثه اذا الفرقة
من قبلها فكذا في كل فرقة يقع بعني من قبلها ولو جات الفرقة
منها في مرضها او حالة طلقها بردة يرثها طعلق طلاقها
بفعل اجنبي ووجد في مرضه فلو كان التعليق في مرضه ايضا
ترثه لا لوعلقه به في صحته وكولو حصل التعليق بفعل سواي
كبحي راس الشجر ولو علقه بفعلها فلو لم يمانه بد لا ترثه

على كل حال ولولا بدلها منه تزثه اجماعا لو علقته في مرضه
اسا لو علقته في صحته والشرط في مرضه تزثه عندها لا عند م
خ وقعت العزقة بينهما في مرضه ثم ماتت في العدة لو العزقة
طلاق كاختيارها يجب وعنته ولما لا يبرئها عند الامام
ولو ليست بطلاق كعزقة بخيار بلوغ وعنته وردتها
يرثها قالت في مرضه طلعتي فطلقها ثلاثا فمات في العدة
تزثه اذ صار مبتدئا فلا يبطل حقها في الارث كقولها
طلعتي رجعا فاباها مريض قال لامرأته الامه انت
طالق ثلاثا عدا وقال لها مولاه انت حرة عدا اودى
المولى ثم الزوج في عدا نطق وتعتق ولا تزثه اذ عنت
على زوجها المريض انه طلقها ثلاثا فمات في العدة
فلما لم صدقته ومات تزثه لو صدقته قبل موته لا لو بعده
صط سئل عن امرأة طلعت نفسها في مرض زوجها
فلما الخبر فاجاز وهو مريض فمات قال تزثه وليس
هذا كطلاق سواها اذ لم تزثه بطل المبتل اذ قولها
طلعت نفسي لم يكن مبطلا بل يتوقف على اجازته فاذا
اجاز في مرضه فكانت انشا الطلاق فزوسيل عن مريض
اكره على التطليق ثم مات قبل تزثه اذ الاكره لا يورث
في الطلاق بدليل وقوع طلاق المكره ولا رواية لهذا
في الكتب قال وقال بعض الفقهاء ينبغي ان لا تزثه للمخبر
اذا ذكر انه لو اكره على قتل مورثه فقتله يرثه لا المكره
لو وارثا ولو لم يوجد منه القتل قال صط بعد ذلك
لا تزثه فاني وجدت مسئلة في الفرائض تدل على عدم
الارث در غرض مولي مجز عن الوطى المرضي بها
اولمصرها اولمصرها اولمصرها اربعة اشهر بينهما

ففيه

ففيه قوله فنت اليها وان قدر على الجماع في العدة ففيه الوطى
فصنع انا بغير التخي باللسان في حق المريض حال قيام الزوجية
لا بعد البيونة واما الغي بجماع فيمنع بعد البيونة ايضا
مريض آلي ثم مرضت امرأته قبل برئته وبقيت مريضة اليغني
العدة ففيه الجماع خلافا لفرص طلقها في المرض فان
بعد العدة فالمشكل من منع الزوج لو ارثت اذ صار
اجنبية بمضي العدة ولم ينق لها يد ولو ماتت قبل العدة فالمشكل
للزوجة عند الامام لانها تزث فلم تكن اجنبية فكانت ماتت
قبل الطلاق وفي تأجيل العنين سنة لو مرض احداهما مرضا
بمجز عن الجماع عن م لا يجنب الشهر ومادونه مجنب
من السنة كتاب العناق وفي مريض
اقرعتق فمات او باء تصدق به على فلان فهو من الثلث
هداية اعتق في مرضه فمات او باء او واهب جاز ويعتبر
من الثلث فن قال لو ارث مولاه اعتقني ابوك في الصحة وقال
رجل على ابيك الف درهم فقال صدقتا سي القن في قيمته
عند الامام وقال لا يعتق بلا سي قاضي طان رجل قال لعبد
في مرضه انت حر لوجه الله تعالى فهو باطل ذكر في الكتاب
اذا اوصي ان يخدم عبده جميع ورثته سنة ثم هو حر قال هو
حر قال هو جاز يجمع الفنا وي مريض اعتق عبده ورضي
به ورثته قبل موته فالعبد لا يسي بشي در غرض الله بيز
مطلق او مقيد فالاول كقوله اذ انت فانت حرا وانت حر
يوم اموت اذ انت حر عن دبري اذ انت مدبر او دبرك
او انت حرا انت الي مائة سنة وغلب موته قبلها فلا
يرهن فلا يخرج من الملك الا باعتاق او بكتابة ويستخدم
ويستاجر وبموته يعتق من الثلث ويسعي في ثلثه ان لم

ميرك المولى غيره وله وارث وفي كل يوم مولاه مديون والثاني
 مخوفه انست في مرضي هذا او سري هذا او نحوها فان
 حر فيباع القن ويوهب ويرهن ويقت من الثلث ان
 وجد الشرط في قال لغوم معلومين اين تديك مرابده
 مهلتهم ينبغي لهولاء ان يعتقونهم ربحه فذهب عقله
 فالندبير على حاله ولو في التدبير معنى الوصية قال لامة
 هذه ام ولدي فلو قال في صحة تصير ام ولده معها ولدا ولا
 ولو قال في مرضه تصير ام ولده وتعتق من كل ماله لو
 معها ولد ولا تعتق من الثلث قاضي خان قال في مرضه
 اعتقوا عني فلانا بعد موته ان شاء الله او قال هو صر بعد
 توفي ان شاء الله صر الا ستثنى فيهما قيا سا وفي الاخصان
 صر في الثلث الاول كتاب الوفاق الوقف
 وفي ان قال انست من مرضي هذا فقد وقعت ارضي ثم
 بري لم يبعها وكذا ان مات او علقه بالخطر قال لو قال
 انست جعلت ارضي هذه وقفا جاز من تعليق الوقف
 بالشرط جاز عدة قال في مرضه جعلت غلة كرمي وقفا
 وفي الكرم صار كقول وقف كرمي با فيه من الغلة ان
 وقف ضيقة على الفقر اول بنت محتاجة فلو وقف في صحته
 جاز يعرف اليها والى ولدها ولو في مرضه لم يجز صرف
 اليها وصرف الي ولدها خلاصه وقف وصية فلا يجوز
 للوارث ويجوز لغيره من الثلث اسعاف في احكام
 الاوقاف الوقف في مرض الموت لازم ولكنه كالوصية في
 حق نفوذه من الثلث كالندبير المطلق والمصناف الي
 ما بعد الموت وصية محضة فان مات فان مات من غير
 رجوع ينفذ من الثلث في الوقف على ثلاثة اوجه في

في صحة فشرط لصحة قبض واقرار لانه وصية الا انه يعتبر
 من الثلث وما في مرضه حكم حكم وقف الصوة ولو يعتبر
 من الثلث ويشترط فيها ما يشترط في الهبة من قبض
 واقرار كذلك وقف المرض وذكر الطحاوي ان وقفا
 ينفذ في المرض كصاف الي ما بعد الموت ان تعرف المرص
 مرض الموت كصاف الي ما بعد الموت حتى يعتبر من الثلث
 قال شيخ الصحيح ان وقف المرض كوقف الصفة لا يبيح الارث
 في قول ولا يلزم كما روي الا ان يقول في حيائي وبعد
 مما في تحيته يلزم لو موبد او قف دارة في مرض موته جاز من
 الثلث ولو لم يخرج من الثلث واجازه الورثة جاز ولو لم
 يخرج وبطل فيما زاد على الثلث فلو جاز بعضهم لا بعضهم جاز
 بقدر ما اجز وبطل الباقي الا ان يظهر لليت مال غيره ذلك
 فينفذ الوقف في الكل اسعاف وحكم المال العايب حكم
 المدموم وقدمه كظهور في ومن لم يجزه لو باع نصيبه
 قبل ان يظهر لليت مال اخر لا يبطل ببيع ويبرم قيمة ذلك
 يشتري بها ارضا ويوقف على ذلك الوجه مريض وقف
 دارة وعليه من يحيط بما له ينقض الوقف ويباع كالموتري
 دار او وقفها ثم بها الشئ فله اخذها بشئها وبطل الوقف
 اسعاف وان لم يكن الدين محوطا جاز الوقف في ثلث ما بني
 عند الدين ان كان له ورثة والا ففي كله فان باعها القاضي بغيرها
 للدين ثم ظهر او قدم له مال يخرج الارض من ثلث لا يبطل
 ببيع فيشتري بها ارض بدلا عنها وان باعها باكر من القيمة
 يشتري بالثلث بدل في شئها احدها بانه وقف في صحته
 والاخر انه وقف في مرضه قبل ان يشهد اذا شهدا بوقف
 بات الا ان حكم الوقف في المرض تنص ما لا يخرج من الثلث

وبهذا لا تمنع الشهادة كالشهادة احدى امة وقف ثلث
ارضه والاخر امة وقف ربعها وثمة تقبل سبها رتمها
عليها اول في قول من يجوز وقف الثلث فقط وقف
ارضه في مرضه علي ولده وولد ولده ولا مال فثلث الارض
وقف علي ولده ولده اجازة الورثة اولا وثلثها بين
ولد الصلب وولد الولد بالسوية لو اجازوا والا فمسا
سلك الورثة وقفها في مرضه وهي مخرج من الثلث فتلف
ماله قبل قبل موته فوات ولا مال سواه فثلثها وقف لثلثها
وكذا لو تلف قبل ان يصل الي الورثة بعد موته جاز في
ثلثها وقفها علي بعض ورثته فلو جاز كوصية لبعض
الورثة ولو لم يجز فلو خرجت من الثلث فهي وقف وال
فقد رجا يخرج منه وقف ثم ينقسم جميع غلة الارض علي
ما جاز فيه الوقف وما لم يجز علي فراغن الله تعالى ما دام
الموقوف عليهم ان اقدم في الاصل فلو مات كلهم بحرق
حصه الوقف من الغلة الي الغفر لو لم يوصي لاحد بعد ورثة
فلومات احد من وقف عليهم من الورثة وبني الاخرين
فالميت في حق قسمة الغلة ما دام بقية من الوقف عليهم
في الاصل ويجعل كانه حي فيسهم له ثم يجعل سهم ميراث
لورثة الذين لا حصه لهم من الوقف وقفها في مرضه وادوي
بوصايا فتمثلت مال بين الوقف وصايا بالقيمة
فلاهل الوصايا حصتهم فاذا صاب قيمة الارض اخراج من
الارض بذلك المقدر فيصير وقفا علي من وقف عليهم
قال ولا يكون الوقف المنفذ ولي بخلاف العتق المنفذ
فانه يقدم علي عاسة الوصايا اسعاف وقفها علي بعض
ورثته ثم من بعدهم علي المساكين وهي مخرج من الثلث

بوقف

يتوقف وقفها عليهم علي اجازة البقية فاذا اجازوه ينقسم
غلة علي الموقوف عليهم علي ما شرط لهم والا تنقسم بينهم
وبين ساير الورثة علي قدر ميراثهم منه وكل من مات سهم
من ورثة ينتقل سهمه علي ورثته ما بقي من الوقف عليهم
احد حيا فاذا انقضت الموقوف عليهم تكون الغلة للمسكين
وحكم ما بقي عند عدم خروج كلهم من ثلث التركة حكم خروج
كلها فتم تصديق بنفسه في مرضه صدقة ثم اوصي بالثلث
بغير الحيلة من الثلث حتى لو كان ما اعطاه بنفسه قدر الثلث
يمتد هذه اولى مخز وصية فيما سواه وكان هذه وصية منقذة
فتصح وتنفيذ اولي ولو زاد المنفعة علي الثلث فله الورثة
استرداد ما زاد ولو قايما ويضمن للقاتل لو هلكا ولو اجمع
بمحاباة ووصية لو كانت بشئ معين من الغرض من تنفيذ المحاباة
والوصية من الثلث علي السوية لعدم الترجيح اذ كل منهما
تمليك عين صورة ومعني قال اوصيت لفلان بهذه الماشة
ثم قال اوصيت بثلث المال فالوصية بالماشة المرسله تقدم
علي الوصية بالثلث ولو كان العتق موصي به تقدم المحاباة
بالاجماع فقط وقف سزا في مرضها علي بناتها ثم من بعدهن
علي اولادهن واولاد اولادهن ابد اما تاسلوا فاذا انقضت
فللمفقرا ثم ماتت منه وتركته بنتين واختا لآب والاخت
لا حصه بهذا الوقف ولا مال جاز الوقف في الثلث وينقسم
الثلثات بين الورثة علي سهامهم ولو وقف الثلث فخرج
من غلة قسم بين الورثة كلهم علي سهامهم ما عا شت
البنات واذا ماتت صرفت الغلة الي اولادها كما شرطت
الواقفة لاحق للورثة في ذلك يقول الفقهاء وفي فتاوى
قاضي خان بعد قوله والاخت لا ترصي بهذا الوقف ولا

يخرج من المنزل من الثلث وما زاد عليه يكون ملكا للورثة علي
 سواهم وقد رث الثلث بصير وقتا فاضحا من غلة المنزل
 ينقسم بين الورثة جميعا علي فرايض الله تعالى ما عاشت
 البنات فان اماتنا صرف كله الغلة الي اولادها واولاد
 اولادها لا شيء للاخت من ذلك لان الوقف في الرمن وصية
 واذ لم تجز الاخت بطل الوصية للورثة ويجوز لاولادهم واولاد
 اولادهم غير ان الواقف انما يرصي لاولاد الاولاد بعد موت الورثة
 فكانه قال اوصيت اوصيت لاولاد اولاد اولاد من غلة هذا المنزل
 بعد خمس سنين وذلك جازية والوصية بالغلة للابنتين وان
 بطلت فالنزل وقف علي حاله فان اجابت غيبة اولاد الورثة
 صرفت الغلة اليهم ولو كانت هذه المرأة قالت علي ولدي وولد
 ولدي يكون نصيب الولد مصروفا الي الورثة اذ لم يجز واذ ذلك
 والوصية بنصيب الولد جاز فقط قال وهبت عشرين دينار
 لمحمد كذا لا يكون وصية سوا قال في صحة امرضة ولو سلم
 الي التولي فلو في صحة يكون ملكا من كل ماله ولو في مرضه
 لو يخرج من الثلث فكذا ذلك ولو لم يخرج فحكم حكم الوصية
 جف قال وقف بيتي علي مسجد كذا ولم يزد علي هذا ولم يسله
 صح وصية فيصح بلا تسليم وهذا استحقاق من مرض وقف
 ارضه علي قوم واوصي بوصايا لا ضربين والثلث لا يفي بذلك ولم
 يجزها الورثة بصرف لا صحاب الوصايا في ثلث التركة بقدر
 ما اوصي لهم وبصرف للوقف في الثلث ببقية الارض فاذا اصاب
 سهم الوصايا منه كان لصحابها وما اصاب بقيمة الارض
 الموقوفة منه افر بقدره منها وكان وقفا علي ما وقف
 فاذا كان ثلث التركة خمسة عشر دينارا مثلا بقيمة الارض
 عشرين دينارا والوصية عشرة دنانير يعطي للموصي

لهم خمسة ويبقى نصف الارض وقفا لكون الوقف في المرض
 كالوصية فثبتا وبان بخلاف ما لو اعتق في مرضه او بر
 او اوصي بوصايا فانه يبد بالعتق فان فضل شيء بصرف
 الي الوصايا والا تسقط ولو وقف في مرضه ثم برى منه صار
 وقف الصحة فليز من كل ماله كتاب البوع
 وفيه من عليه دين يحيط بماله لو باع عينا من ماله من
 اجنبي بنين بصير لم يجز الحماية وفاقا اجازة الورثة
 اذ لا فالمشترى بجم القيمة او ينسخ البيع ولو لا دين عليه جازت
 بقدر الثلث وصي المديون لو باع تركته للمدين بنين بصير
 صح وهذا من المحب المسائل اذ الناب يملك ما لا يملكه
 المالك ولو كان هذا مع الورثة لم يجز عند الامام اصلا
 الابرضي الورثة ولو بثل القيمة وعندها جاز ويجز بين
 نسخ واتمام لو فيه غبن او محاباة قلت او كثرت وكذا اوصي
 الميت لو باع من الوارث فهو علي هذا الخلاف عند الامام
 لم يجز ولو بقيمة وعندها جاز بجمع المرضي مرض الموت
 لو باع الوارث شيئا بثل قيمته او اقل او اكثر فبيعه منه باطل
 ولا يثبت علي هذا العقد شفعة وقال لا يجوز بثل القيمة
 ويصح طلب الشفعة فثل ثل الاروية يعتبر من كل ماله
 لو سترها من اجنبي اما لو سترها من وارثه لم يجز ضعف
 خمس البيع من وارثه لم يجز بلا اجازة بقيمة الورثة وكذا
 المحاباة منه لم يجز الا بها وذكر علي وجه الاستشهاد الا
 من يان مرضيا شكا شيئا من وارثه ببيانته الشهور
 واعطاه ثمنه جاز لولا محاباة فيه كسرا يه من اجنبي والوارث
 بخلاف الاجنبي في الاقرار اما فيما ثبت عيانا فها سوا ولم

يذكر خلافا فهذا يدل على جواز شر المريض عند الكل يقول
الحقير في الدلالة نظر لأنه لم يذكر في صورة البيع أيضا خلافا
حاشا خلافا كما مرانفا على أن عدم ذكر الخلاف لا يستلزم
عدم الخلاف حقيقة كما لا يخفى من المحاباة مع الوارث
لم تجز اجازت الورثة أولا وتم التهمة وهذا مشكل
الا إذا حمل على مد بون مريض باع ما قيمته الف بمائة
من اجني ولا مال سواه فتغذ المحاباة بقدر الثلث
لم يجز المشتري بين منسوخ وانما الثلثين وليس له رد
البيع بخلاف الوهب لم كما يجي في الهبة في مريض
باع من وارث شيئا واقرب بعض ثمنه قال الامام الفاضل
لو كان الغالب من حال الضمان لزوم الغراش وكان
قيامه يتكلم بسبب مرضه لم يجز بيعه عند الامام صل
للمريض ابطال حق وارثه عن صورة المال حتى لو باع
كل ماله بدراهم يجوز حتى شري فاقبض فاحش بخيار
ثلاثة ايام فمريض فاجاز او سكت حتى مضت المدة
فالمحاباة من الثلث كتاب الاجارة وفي فريض مريض
اجريته بدون اجريته لا يعتبر من الثلث اذ لو اذ عاه
جازج تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل ماله حتى مريض
استاجر اجيرا ونقطة الاجرة فللمرما شاركة ولو
شري شيئا ونقد ثمنه فلا يشاركه الغرماء اذ حقهم
تعلق بالمالية لا بالصورة ومنافع امواله اذ لا تبقى بعد موته
حتى يتصور التعليق عند ذلك ثم يستند كافي الاموال
واما الاجرة فهي بمن ماله وقد تعلق بها حقهم فشاركوه
بخلاف البيع والشراء اذ فيه نقل حقهم من محل الى محل لا ابطال

فلا اجارة

فلا اجارة كنز وجه امرأة في مرضه وسلم مهرها تكون اسوة
للمرما كذا هنا كتاب الوكالة وفيه التوكيل
مخصوصة لا يلزم بلا حضور الخصم عند الامام خلافا لما
ثم على قوله قيل رضاه بشرط صحته والصحيح انه بشرط لزومه
فلا يلزم بدونه الا ان يكون موكله مريضا او على سيرة سفر
والمحدرة لمريض هو المختار واختار قولهما ولم يعين
في شيء من الكتب قدر مرض يلزم فقدر من زيادة ضعفه
لو حمل على ايدي الناس وبعضهم قالوا لو لم يكن المصور
بغضه يلزم توكيله ولو امكنه المصور بركوب او حمل على ايدي
الناس وبعضهم قالوا لو لم يكن المصور بنفسه يلزم توكيله ولو
امكنه المصور بركوب او حمل على ايدي الناس بلا ازدياد
مرضه هو الصحيح قاضي خان مريض فرب موته قد دفع الى رجل
دراهم وقال له ارفعها الى اخي وابني ثمنات المريض فاراد
الوكيل الدفع اليهما وقد ظهر على الميت دين واراد الورثة
اخذ المال منه لو كان الدافع قال له ارفعها الى اخي وابني
ولم يذكر غير ذلك لا يحل للوكيل ان يدفع المال الى الورثة
لان الوكالة بطلت بالموت فبقي المال امانة في يده وهو
كالوديع لو دفع المال الى الورثة بلا امر القاضي والسرقة مستغفرة
بدن ضمن وهذا صحيح اذ كان الوارث ممن يجاني عليه استهلاك
المال اما لو لم يجف منه فلم اخذ الوديعة وقضاوين الميت من
ذلك كتاب الوكالة وفي جف مريض كفل عنه بما عليه
وارثه بامره جاز عندس قيا سا وعندها استقانا اذ الكفالة
للغائب لا تصح عندها في حال صحته هنا جواز الا ان وارثه
يطالب بالدين بدل ضمان في الضمان اولى ولو امر اجنيا بها فلا
رواية فيه حتى يصح لا صل مريض كفل عن وارثه اولى

يطل جـ كفاية المريض تعتبر من الثلث ولو اقر في مرضه انه
 كفل في صحة يعتبر من كل ماله خلاصة كفاية المريض على
 ثلاثة اوجه في وجه كدين الصحة بان كفل حال الصحة وعلق
 ذلك بسبب وحصل ذلك في المرض بان قال ما ذاب لك
 علي فلان في المرض وفي وجه كدين المرض بان اضر في المرض
 اني كنت كفلت فلان في حال الصحة لا يصدق له في حق
 غزما الصحة والمكفول له مع غزما المرض وفي الاول مع غزما
 الصحة وفي وجه كسابر الوصايا بان انت الكفاية في مرض
 مات فيه كتاب المضاربة وفي صل مريض دفع الي
 رجل الفاعلي ان ما رزق الله فهو بيننا نصفان فخرج الفاعل
 فأت المالك واقر مثل المضارب اقل من حصته من الربح
 وعلي المالك من محيط فللمضارب بعض الربح يبدأ به قبل
 دينه اذ وقع يوم وقع للمضارب ولم يملك المالك قط ولا
 يشبه الربح الشراكة ولان المالك يتبرع بمنفعة ماله لا بين
 ماله اذ الربح لم يتولد من ماله وله ان يتبرع بمنفعة ماله
 اذ حق الغزما والورثة لا يتعلق بالمنافع وكذا لو اقر مرض
 ماله في مرضه ودينه محيط يصح فليصح الشرط ملك المضارب
 ما شرط من الربح كما حصل وفق الغزما يتعلق بالمرض
 لا بالغير ولو لم يسم المضارب شيئا فله اجر مثله بغير حق
 الغزما اذ حصته يجب دينا بسبب لانهم فيه وكذا كل مضاربة
 فاسدة يجب فيها اجر ولو دفع الصحيح الفاضلة الى مريض
 علي ان للمضارب عشر الربح فخرج الفاعل مثله فماتت فأت
 بمرضه ذلك وعليه دين محيط فله عشر الربح فقط ولو اقل
 من اجر مثله عمله اذ تبرع بمنفعة نفسه ولا حجر فيه فقط مضارب
 اقر في مرضه بربح الف فأت بلا بيان لم يضمن اذ لم يقر بوصول

المال

المال الي يده ولو اقر بوصوله يؤخذ من شركته لموته مجهلا
 للامانة كتاب المضاربة وفي صل دفع ارضه
 وبذره مضاربة بالنصف الي اخر واجر مثله عمله اقل من
 ذلك وعليه دين لا يملك له ما شرط اذ المالك في الزيادة
 علي اجر مثله يتبرع بعين ماله اذ الخارج يتولد منه بخلاف
 المضاربة وقد مر انما مريض دفع ارضه علي ان يزرع ببذر
 المزارع علي ان له شفعة اعشاره ولرب الأرض عشرة اجاز
 ولو اجر مثله اقل او اكثر اذ لو اعادها جاز وهذا اولى وهذا
 لما مر ان له التبرع بالمنفعة هذا لو وقعت الخصومة بعد ادراك
 الزرع اما لو مات قبل ادراكه ينبغي ان يخرج المزارع بين
 ان يستاجر بحصة وبين ان يعلق الزرع كقضي العدة كتاب
 الهبة وفي ت مريض وهب شيئا لا يخرج من الثلث براء
 الموهوب له ما زاد علي الثلث بلا خيار كما سرق في البيع وتبطل
 هبته بموته قبل تسليمها اذ الهبة في المرض ولو كانت وصية
 لكنها هبة حقيقة فلا بد من القبض ولم يوجد وهبته ولا مال
 سواه فأت وقد باعه الموهوب له لا ينفع بيعه بل يضمن
 ثلث قيمة الثمن للورثة فاقضي خان ادعي بعض الورثة
 عينا من الزكاة ان الورثة وهبها منه في الصحة وقبضها الورثة
 وقال بقية الورثة كان ذلك في المرض فالقول لمن يدعي
 الهبة في المرض ولو برهنوا جميعا فالبينة بينة مدعي الهبة
 في الصحة مريض وهب شيئا فأت ولم يملك بطلت هبته
 لان هبة المريض هبة حقيقية وان كانت وصية حتى يعتبر
 فيها الثلث والثلاثان فلا يتم بله قضي وقال ايضا وهب لا خفية
 لم تزوجها لانهم هبته اذ هبة المريض وصية والوصية للورثة
 باطل من وهب داره ومات ولا مال سواه ولم يجره

عين في

الورثة فسخت في الثلثين ولم تبطل الهبة في ثلثها وبه
بين ان استحقاق الورثة وثبوت ملكهم يقتصر على حال
الموت ولا يستند الى اول المرحوم اذ لو استند لتبين ان الهبة
وجدت وثلث ابدار ملك الورثة وهذا شيوخ يمنع
الهبة قال صاحب جامع الفصولين اقول هذا ايضا في
ما قالوا ان حقهم يتعلق بماله في مرضه واجبا لولا سبق
حقهم لما صح نقضهم من الثلثين اذ مورثهم تصرف
في ملكه فلا حق لغيره فيه فكيف ينقض بما في ماله
ان لا يبقى بعد موته حتى يتصور التعليق عند ذلك ثم يستند
كما في الاموال الى اخره اذ قوله كما في الاموال يدل على
الاستناد ويمكن ان يجاب بانهم قالوا ان لهم تعليق
الحق في الحق فيستند التعليق لا الحق الا يبري الى قوله
حتى يتصور التعليق عند ذلك ثم يستند كما في الاموال
الى اذ قوله كما في الاموال يدل على الاستناد ويمكن ان
يجاب بانهم قالوا ان لهم تعليق الحق في الحق فيستند
التعليق لا الحق الا يبري الى قوله حتى يتصور التعليق
عند ذلك ثم يستند الى اخره فقط مريض وهب ثوبا
ودينه محيط ولا مال سواء فرس من وهب له قبل موته جاز
لا لو بعد موته وعن سر مثله وقال لا سعاية عليه فقت
مريض وهب امه فوطئها من وهب له فوات الراهب ودينه
محيط تراد الهبة ويلزمه العقر قال صاحب جامع الفصولين
اقول وقد مر خلافا بقول الحنفية سيما قدمت يداه
لانه وان مريضه قبل صحيفته نقلت عن جفا انه لا يلزم
العقر لكن ذكر فيه عقيب ذلك قال ت افق جرح يعقر
عليه وبه نأخذ لانها مضمونة عليه بالقيمة جفا وهب

قنا لامرأة فاعتقه ثم مات المرحوم فغذو تضم القيمة ان
التعليق في الابداح صحيح لكن انقلب وصية بعد ذلك
قت وهو المختار مريض وهب لمريض قنا فخره ولا مال
له سواء فوات الراهب ثم من وهب له فالقن يسعي في
ثلثي قيمته لورثته واهبه ويسعي في ثلثي الثلث الباقي
لورثة الوهوب له في قال الزوج وهبت مهرها في
صحتها وقال ورثتها بل في مرضها قيل جدد الزوج
وقيل تصدق الورثة واعتمد عليه ان الحارث يضاف
الى اقرب الاوقات ولانه دين اختلف في سقوطه يقول الحنفية
وفي جامع الفتاوى لو برهن الزوج بعد وفاتها انها كانت
ابراة من المهر حال صحتها وبرهن الورثة انها ابراة
في مرض موته فبينة الصحة اولى وقيل بينة الورثة
اولى فقط مريضة قالت لزوجها لا مهر لي عليك صح اقراها
وسئل صط مريضه علي ورثته دين فابراه قال لم يجز
ولو قال لم يكن عليه شيء ثم مات جاز اقراه فضا لا ريانة
مريضة قالت ليس لي علي زوجي مهر يبري عندنا خلافا
للشافعية لان سبب المهر وهو النكاح مقطوع بخلاف
المسئلة الاولى لجواز ان لا يكون عليه دين قاضي خان
منع ابراه عن الصيرالي ابويها فقال ان وهبت مهر لك
مشتك الى ابويك فقاتل افعل ثم قدسها الى الشهور
فوهبت مهرها وادعت بصدقة البعض على البعض
او غير ذلك فنفعها ولم يجزها الى ابويها قال ابو جعفر
الهبة باطلة لانها بمنزلة المكره في الهبة صح مريضة
وهبت مهرها من زوجها ثم مات قال جرح لو كانت
عند الهبة تقوم لحاجتها وترجع بلا معين لها على القيام

صحت هبتها كصحة ولو وهبت مريضة مهرها من زوجها
واجازة الورثة قبل موته لم يجز اذا اعتبر هو الاجازة
بعد الموت ان حقهم انما يثبت بعد الموت قال لزوجها المريض
ان مت من مرضك هذا فانت بري من مهرى او في حل منه
او مهرى عليك صدقة فالهبة باطلة لانها مخاطرة وتعليق
وكذا لو قالت المريضة لزوجها ان مت من مرضي هذا فمهرى
عليك صدقة او فانت في حل من مهرى فانت قائم مهر عليه
لانها مخاطرة فلا يصح ولو قال الطالب لمديونه ان مت
فانت بري من الدين الذي لي عليك جاز ويكون وصية
من الطالب للمطلوب ولو قال ان مت فانا بري من ذلك
الدين لا يبرأ فهو مخاطرة لقوله ان بخلت الدار فانت
بري مما عليك لا يبرأ يقول الخبير وفي القنية قالت المريضة
مرض الموت ليس لي علي زوجي حق ولا عليه مهر لا قليل
ولا كثير ليس لورثتها ان يطلبوا المهر من الزوج ويصح اقراها
بنا علي سئلة ذكرها في جنابيات عصام لو قال المخرج
لم يخرجني فلان ثم مات ليس لورثة المخرج ان يدعوا
علي الجارية بهذا السب فكذا هنا وقال ظهير الدين
المرعشي لا يصح ولو قالت المريضة ليس علي زوجي صدق
لا يبرأ عندنا وعند الشافعي يبرأ وكذا لو اقرت في المرض
بالاستيفاء لا يبرأ قاضي خان رجل قال لمديونه ان لم تنقض
مالي عليك مني تموت فانت في حل فهو باطل لانه تعليق
والبراءة لا تختم التعليق ولو قال ان مت فانت في حل فهو
جاز لانه وصية فسط مريض قال كردن وام دار من بعد
از سرك من از اكردم او قال بعد از سرك خود از كردم
يكون وصية ولو قال ان مت فانت بري وانت في حل

جاز لانه وصية قال وفي الزوجة ان كانت مريضة نصير وصية
ولم تجز الا باجازة الورثة مريض وهب لاسرة هبة ثم تزوجها
ثم ماتت تردها هبة بخلاف ما لو اقر لاسرة ثم تزوجها ثم ماتت
صح الاقرار لها كذا بين والله اعلم كتاب الاقرار
وفي وقت عجز عن الكلام بفالج او مرض مزاج شديدا او كتبه
فهو كاخبر من لو طال سنة والمسكول كصحيح اذا افي عليه
سنة عدة مريض الموت ان لا يخرج الى حوائج نفسه وعن
غير المعتبر في حق الغنيمة مجزئة عن الخروج الى المسجد وفي
السوق عن الخروج الى الدكان وفي المرأة عن صعودها الى
السطح بقول الخبير وقد مر في كتاب الطلاق وذكر صحيح
الاقوال في عدم مرض الموت وذكر ان عدم الخروج الى حوائج
نفسه هو الحد الصحيح لكن ذكر في الخلاصة نقلا عن ابي الليث
ان العبرة للغلبة ان كان الغالب من هذا المرض الموت فهو
مرض الموت وان كان مجزئة من البيت قال وفيه كان يفتي الصدر
الشهيد انتهى في الاقرار في المرض وصية نجي مريض اقر
بارض بيده انها وقف فهو علي ثلثة اوجه لو اقرانه وقفها
تعتبر من ثلث ماله كالواقف يفتي فنه ولو اقرانه وقفها غيره
فلو صدقة الغير او وارثه بعد موته جاز في الحل ولو اقر به
مطلقا فهو من الثلث اسعاف مريض اقرانه هذه الارض
التي في يدي وقفها رجل مالك لها علي فلان وفلان وعلي
الفقر والسالكين ثم مات المرفق مرضه ذلك يكون وقفا
من جميع ماله لذكره في الموقوف عليهم اشخاصا باعيانهم
ويكون ثلث الغلة للرجلين المعينين والثلث الاخر للفقر
والسالكين لانه مصدق فيما في يده وكذا لو قال وقفها رجل
علي فلان وفلان ومن بعدهما علي السالكين ووقفها الحب

فتكون وقفا على من سمي ولا حق فيها لورثة المقر لكون المقر
 له مغبيا ولو قال دفعها الي رجل وقال قد وقفتها الي زيد
 وعمر وويطيان من غلتها في كل سنة كذا وكذا والمقر وكذا
 وكذا ولو ليس للمقر مال غير تلك الارض يكون ثلثا لها
 وقفا على زيد وعمر ووالثلث الاخر ثلثاه لورثته وثلثه
 للفقراء والمساكين لانه لما انفرد كلا من الغلة صار كما
 ان كل واحد باقراره يوقف على حاله بخلاف المسئلة الاولى
 ولو اقر بارض في يده ان رجلا ماله كان وقفا على الفقراء
 والمساكين لا يصير وقفا من جميع ماله وانما يصير وقفا
 من الثلث فان خرجت منه كان كلها وقفا والا فمبايه
 لانه لو لم يقر بارض وقفتها على رجل معين صار كما هو الذي
 وقفها في مرضه والي هذا ذهب الحسن بن زياد فانه فرق
 بين اقراره لمعين وبين اقراره لغير معين فجعل الكل للمقر
 فيما اذا كان مغبيا وقفا كان المقر به او ملكا وجعل له الثلث
 فقط فيما اذا كان مجهولا والباقي لورثة المقر ولو اقر بارض
 في يده ان رجلا جعلها صدقة موقوفة عليه وعلي ولده وسلم
 ابدانهم من بعدهم على المساكين وانه دفعها اليه لا تكون
 وقفا عليه ولا على اولاده لكونه اقر بمالكيتها للغير وارعي
 انه وقفها عليه وعلي واولاده فلا يقبل قوله في ذلك وان
 لم يكن له منافع معين لكونه اقر بانها صدقة والاصل في الصدقة
 ان تكون للفقراء فتدبرها لهم حتى فيحتاج الي اثبات ما ارعاه
 نفسه واولاده واسا اقراره به للغير فانه شها رة منه على
 الواقف فتقبل بخلاف ما لو اقر بارض في يده ان رجلا
 وهبها له فانه تكون له لانه لم يقر بها لاحد واذا اقر بان
 الارض التي في يده وقفها على جماعة معينين وعلي

الغنى

الفقراء والمساكين يكون لكل من عين سهم وللفقراء والمساكين
 سهمان علي ما رواه عن الامام وقال الحسن بن زياد
 ولهما سهم واحد على دين الصحة فاقتر في مرضه
 بدين او عين في يده مضمونة او لا مضمونة وامانة وغصب
 ومخو به يقدم دين الصحة فالفاضل يصرف الي غرضه دين
 المرض اسعافا اقربا رضى في يده فقال ان ماله كان لها
 اقرا انها لغلان يجب ان يدفع وان قال في مرضه ان هذه
 الدراهم دفعها الي رجل ولم يسمه وقال لي تصدق بها او حج
 بها عني لا يصدق الا في مقدار الثلث فان خرجت فان خرجت
 من ثلث ماله صرفت فيما قال والا فمبايه وانما لم يصدق
 لعدم تعيينه المقر به وان قال دفعها الي رجل وقال هي لغلان
 فادفعها اليه كان اقراره جائزا وتدفع اليه الدراهم كلها
 متى اقر في مرضه مائة دين وعليه دين لزمته في مرضه
 باسباب معلومة فبوضعتها ما اقر بها ولو لاديين عليه
 فالمقر به او لكونه الورثة ولو اقر في مرضه بدين ثم بدين
 فمبا سوا ان حالة المرض كحالة واحدة وكل دين لزم المريض
 عما ملكه واتلفه وعرف لا باقراره فهو كدين صحة اذا عرف
 وجوبه قطعا فلا يدخل تحت الحجر وليس للمريض ان يقضي
 دين بعض الغرماء دون بعض سواء كان ذلك في المرض
 او في الصحة ازحق الكل تعلق بالدين اعتبار الموت
 سواء كان ايثار البعض ابطالا للحق الباقي فلم يجز الا اذا
 استقرض في مرضه او شترى شيئا بمثل قيمة ثم قضى الغرض
 او الثمن جاز ان ليس بابطال للحق لمصولة بدله وحظه يتعلق
 بالمائة بالصورة مرضه اقر بدين ثم بدين بدينها تخلصا
 فمبا دينان ولا تقدم الوديعة ولو اقر بوديعة ثم بدين بدا

بالورثة ولو اقر بوصية الف درهم ثم مات ولا تعرف بميتها
فهما دين في شركة كدين المقرض اذا اهلك الورثة بموته
وهو والاقرار بالدين سواء في كل موضع عرفا عين في يد مريض
انه لغیره بشهادة او معاينة يزر عليه لانه احق بماله اقر
بلقطة ولا مال سواه وكذبه وارثه قال لا يصدق
فيورث كله وقال س هو من الثلث مريض اقر لرجل
ثم قبله المقر له لم يجز لو صاحب فراش اقر في مرض موته
لمن لم يجز وصية له فلم يجز اقراره له كوارثه ولو لم يكن
صاحب فراش صح اقراره كالواقر لو ارثه وهو صاحب
فراش كذا بس وفي صح مريض اقر لو ارثه بدين فصدق
الورثة قال ثم كفي تصديقهم في حياته بلا حاجة التي تصدق
بعد موته فقط التصرفات المنعقدة لاحكامها قبل الموت
من المريض هل يعتبر فيها اجازة الورثة قبل الموت لا رواية
فيها ان مريض اقر بدين رقبته او بانه تصدق به علي
فلان فهو من الثلث حتى مريض اقر لو ارثه بدين لم يجز
سواء وجب الدين في صحة او لا وعلي المريض دين او لا
فصط لمريض وارثان مات احدها فاقر ان لي علي الميت
كذا وقد قبضه في صحتي صح ان لا نهمة فيه كما اقر لا مراسته
بهر مثله كذا اتي في وقيل لا يصح صح مريض اقر لو ارثه
بطل الا ان يصدق ببقية الورثة كذا في الكتب ولم يذكر
ان تصديقهم في حياته يعتبر او لا وفي الوصية لو ارثه تغير
الاجازة بعد موته لا قبله يقول الحقير قوله ولم يذكر الحب
اخره غير مسلم وكانه نسي ما قدمت بداه في كتاب الكهنة
في تحليل الهبة نقلا عن ج ان المعتبر هو اجازة الورثة
بعد موت مورثهم ان صحتم انما ثبت بعد موته صل معنى

ولا ان يخرج عن جاري ابيه او ابراه وكانت الجنانية خطا
ولا مال سواه يصح العقول الا برأ حال حياة المخرج ولو وجب
العقل للورث او الدية لا الجراحة فعني ورثته في مرضه
لم يجز فقط في جنات عصام قال المخرج لم يجز حتى فلان
صح اقراره حتى لو مات ليس للورثة علي فلان سبيل قال
صط هذا لو كان الجارح اجنبا فلو وارثا لم يصح مجز
الفتاوي مجزوح قال لا وليا له ان زيد المخرج من ولم
يقتلني فأت فبرهن الاوليا علي انه جرحه وقتله زيد
لا يسع لان القصاص حق الميت وهو كاذب شهوده فنية
مخرج قال لم يجز حتى فلان ثم مات ليس لو ارثه ان يدعي
علي الجارح بهذا السب ثانيا رثانية قال المخرج فلان
قتلني واقام وارثه البينة علي رجل اخر انه قتله لا تقبل
بينة قتيل وجدي محلة فارعي اوليا له قتله علي اهل المحلة
وارعي اهل المحلة قتله علي رجل من غير اهل المحلة واقاموا
البينة تسقط الدية من اهل المحلة انتهى يقول الحقير وفي
القنية في مسألة اقرار المخرج ومسألة المخرج علي التفصيل
ان كان الجرح معروفا عند القاضي او الناس لم يقبل اقرار
المريض قال ثمن الامة السرفسي في مسألة المخرج
انه ليس لورثته ان يدعوا علي الجارح مطلقا ولم يفصل
في اقرار اجنبي ثم قال هو اجنبي ثبت نسب ويطل اقراره
فقط اقر لو ارثه بشئ ثم مات فقال المقر له اقر في صحته
وقال بنية الورثة لا بل في مرضه فالعقل للورثة والبينة
للمقر له ولو لا بينة له فله تخلف الورثة اقر لاجنبي فأت
المقر له ثم مات المريض ووارث الاجنبي المقر له من ورثة
المريض لم يجز اقراره في قول س الاول وجاز في قوله

الاخر وهو قول م وهو كما اقر بن في بيه لاجنبى وقال هو
لخلان وارث المقر لاحق له على قول س الاول وحلل
اقرار المريض وعلى قوله الاخر صم اقراره اقراره لاجنبى
بدن مشترك بطل اقراره عندها تصار قافي الشركة
او تكاديا وقال م للاجنبى بحصة لو انكر الاجنبى الشركة
قاله لو انكرها وارثه وصدة الاجنبى لم يذكر م هذا
الفصل ويجوز ان يقال انه على اختلاف الصيغ انه لم يجز
على قول م كما هو قولها ماحلة فقط وفي شص مريض
اقر بدى لوارثه وبغيره ثم برافه وكفى صحة الا انه
انما عقب برده فله حكم الصحة الا يرى انه يجوز تبرعاً
في مثل هذا المرض ولو اوصى لوارثه بطلت وصيته
اقر لاجنبى وله ابن ثم مات الابن فورثة الخ لم تجز
اقراره لوجود الاخوة يوم اقر ولو اوصى لاجنبى ثم تزوجها
فما لم يجز الوصية لنهازها عند موته وهي شركة خ ولو
اقر لوارثه بدى عليه بنته يصح بقول المقر وفي الهداية
اقر لاجنبى ثم تزوجها لم يبطل اقراره لها ومن طلق
زوجته في مرضه ثلاثاً ثم اقر لها بدى فلها الاقل من
الدين ومن سراً ثمانية ن بمرض يومين ويصح ثلاثة او
بمرض يومين ويصح يومين فاقر لاجنبى بدى فكلهم بعده جاز
لا لو اقر في مرض الزمان وانصل بموته شص المقر
في باب اقرار المريض لوارثه كونه وارثاً او غير وارث
يوم اقر لا يوم مات لكن يشترط ان يستمر كون المقر
به قابلاً وقت اقراره وقد كان المقر وارثاً للمقر
يوم اقراره بان كان سبب الورثة بينهما قابلاً وقت اقراره
وقد ورث المقر بالسبب العام بينهما وقت اقراره

لم يكن الاقرار اقرار اللوارث ومن هذا قالوا ان المريض
اذا اقر بجال برث بالبنوة العامة يوم اقر فلو مات
قبل موت المقر وارثه الاب قبل موت المقر يصح الاقرار
واقرار المريض لوارثه لم يجز حكاية من كل المال ولا ابتداء
من الثلث واقراره للاجنبى يجوز حكاية وابتداء جنق ويمتد
اقرار المريض لغير وارثه يوم موته بغير وارثه وكذا اقر
قن ماذون في مرضه مولاه بـ اقر المريض لوارثه بدى
لم يجز وبودية مستهلكة يجوز صورتها اودع ابا
الغدرهم في مرضه الاب اوصته عند الشهود فلما حضره
الموت اقر باهلاكه صدق ان لو سكت ومات ولا يدري
ما صنع كانت في ماله فان اقر بالتلافه فاولي ولو اقر بتلفها
في يده فنكح عن اليمين ومات لم يكن الوارث في ماله شيئ
الاصل في اقرار المريض باستيفاء الدين انه اذا اقر باستيفاء
من غريمه فلو كان الدين وجب له على اجنبى في صحة جاز
اقراره باستيفائه ولو عليه دين معروف سواء وجب بما اقر
بقبضه بدلا عما هو مال كمن اوعى ليس بمالك بدل صلح ر م
العدو والمهر ونحوه ولو دينا وجب في مرضه وعليه دين
معروف او دين وجب بمعاينة الشهود فلو ما اقر بقبضه
بدلا عما هو مال لم يجز اقراره ولو بدل عما ليس بمالك جاز
وعليه دين معروف وذكر فيه لوله عليه الغدرهم فمرض
او من فاق في مرضه ثم مات بصدق وبثله لوباع في مرضه
او اقرقات ولا سال سواء وعليه دين وجب في مرضه
واقر فيه بقبضه فلو لم يكن عليه دين بصدق لا وعليه دين
وعلى الاطلاق بقبضه منه ديونه لو لم يكن شيئاً اخر اذ كان
ولا يخي فلو قبضت ديونه وبقي شيئاً على الغريم فهو له

لا يواخذ به مريض اقرب قبض ثمن محل هل يصح بلا تصديق
بقية الورثة وفي فتح ما يدل على الجواب ان قال مريض اقرب
بقبض ثمن ما باع لوارثه بامره او بولايته لم يصدق
ان اقرب من لوارثه الا ان يدعي الهلاك لكونه دينا في
تركته فلو قال قبضت الثمن وانفقت براء المشتري ولو
ادعى لم يرجع وكذا يصدق في قبض ثمن ما باع لغيره من
وارثه الا ان يقول ضاع عندي او دفعته الي امرج مدين
وجب لمريض على رجل من جنابة على يده او على قته بعد
اخطا او مهاد ونحوه فاقرب قبضه صدق في البراءة لا في ان
يوجب به حقا على نفسه او رجوعا في ماله ولو وجب
له عليه من ثمن ما اشتراه او قيمته قس غصبه في مرضه فهلك
عنده لم يصدق في قبضه فلو كان النصب في صحته ومات
الغن او ابق في مرضه ففقدني عليه بقيمة فاقرب قبضها صدق
ما لم يظهر الابق والاولو باع في صحته فاقرب في مرضه بقبض
ثمنه صدق سلم الغن او لا ولو باع في مرضه شيئا باكثر
من قيمته فاقرب قبض ثمنه لم يصدق وقيل للمشتري ان ثمنه
سرق اخري او نقض البيع عند سرق وعدم يوردي قدر قيمته
او نقض البيع باع قنا في صحته فاقرب في مرضه بقبض ثمنه
صدق فيه ثم وجد المشتري فيه عيبا بعد موته فزده بقضا
فما بر الغرماء احق بتركة الميت الا هذا الغن فاقرب
المشتري فيه اسواتهم الا ان يقول عند الرد لا رده حتى
اقبض حتى فيكون احق بقبض الثمن فيه من الغرماء ان الميت
كان مصدقا في قبض ثمنه غير صدق في ايجاب التركة مع
غرماء الصحة ولو اقرب المريض في هذه الوجوه كلها بائنه
ابراغريمه في صحته من حقه او وهب له شيئا في صحته

وهلك

وهلك في يده يصدق وكان ذلك وصية له من الثلث
وهذا ليس باقرار بقبض محل مريضة اقرت انها وهبت
مهرها لزوجها في صحته ينبغي ان لا يصح لانها وصية للوارث
على ما مر فلم يجز الا ان تصدقها الورثة فقط مريضة
قالت لزوجها لا مهر لي عليك صح اقرارها قال الجاردي
وقد سرق في كتاب الهبة انه لا يصح يقول الخبير الذي مر
هو الصحة لا عدمها فالجواب انه كمن نسي ما قد ست
بيده فنية قالت في مرض موتها ليس على زوجي حق
ولا على مهر لا قليل ولا كثير فليس لورثتها ان يطلبوا
المهر من الزوج صح مريضة اقرت بقبض مهرها فلو ماتت
وهي زوجه او معتدة لم يجز اقرارها ولو اقرت بانها طلقها
قبل دخوله جاز صح لو منكوحة او معتدة لم يصدق في حق
غرماء الصحة للتمسك الا فيما فضل من غرمائها وببر الزوج
من الاقل مما اقرت بقبضه وببرائه قاضي خان مريضة اقرت
باستيفاء مهرها ان كان منكوحة او معتدة لا يصح اقرارها
والاصح ولو قالت بدل ذلك لا مهر لي صح اقرارها خلاصة
اقرت باستيفاء مهرها من زوجها في مرض موتها بعد الطلاق
ان كان طلقها بائنا صح انقضت عدتها اولا ولو رجعا
فلو انقضت عدتها صح وان لم تنقض لا يصح وفي
البحر بيد ان طلقها قبل الدخول وقد اقرت باستيفاء مهرها
من زوجها وهي مريضة ثم ماتت كان ذلك من غرمائها
وسقط المهر من زوجها ولا يضارب الغرماء بنصف
المهر ولو مدخولة واقرت باستيفاء ثم طلقها وانقضت
عدتها قبل موته صح اقرارها سواء تزوجها صحيا او مريضا
ولم تنقض عدتها حتى ماتت وقد طلقها بائنا وقد اقرت

بالاستيفاء فما الصحة اولى حتى يستوفوا حقوقهم ثم ينظر
 الى الباقي فيحصل للزوج الاقل مما اقرت له باستيفائه
 وما يصيب من الميراث ح مريض ابرار ورثة من دين له
 عليه امانة او كفالة بطل وكذا اقراره بقبضه واحتياله
 به على غيره وجاز ابرار الاجنبي من دين له عليه الا ان يكون
 الوارث كفيلاً عنه فلا يجوز ان يبرأ الكفيل ببراءة الاصيل
 ح اقراره ابرار فلانا في صحة من دونه لم يجز اذ لا يملك
 انشاء للمحال فكذا الحكاية بخلاف اقراره بقبض اذ يملك
 انشاء فملك الاقرار به يقول الحقير قوله اذ لا يملك
 انشاء للمحال مخالفت لما سرائف من قوله وجاز ابرار
 الاجنبي اللهم الا ان يخص عدم القدرة على الانشاء بصورة
 كون فلان وارثا وبصورة كون الوارث كفيلاً لفلان
 الاجنبي ففي اطلاق كلامه نظر او يكون في صحة ابرار
 المريض اجنبياً عن دين له عليه روايتان ثم ان قوله
 بخلاف اقراره بقبض الخ مخالفت ما ياتي بعد صحيفة نقل
 عن الخلاصة من قوله لا يصدق في قبض الثمن الا بقدر
 الثلث فلعل في هذه المسئلة ايضا روايتين او احد
 ما في الكتابين سهو والظاهر ان هذا اصح مما سياتي
 والله اعلم وفيه مرضى فن ما دون فاقربدين او وريثة
 فاته وليس عليه دين الصحة جاز اقراره كمر ولوباع
 او اشترى او استأجر بمحاباة فهي من كل المال لا ان
 مولاه اذن في البيع المطلق والمال له فصحت محاباة
 من كل المال وصار كوكيل باع في صحة موكله وجازي فانه
 يجوز ح مريض اقربا خ وصدقة المقر له ثم انكر المريض
 قرابته فادعي بكل ماله لا ضر ولا وارث له فكل ماله

الموصي

للموصي ولا شيء للمقر له بالاضوة ان رجوعه في حقه صح كرجوع
 عن الوصية فلو لم يقض بماله فهو لبيت المال كبقى اقر
 باخ وله عمة او خالة فارثه لها لا لوارثه بولد فصدقه
 بعد موته او وصيته جاز ويرثه الامة او خالته او اعتبار
 صدقة لوبالغالة في يد نفسه كالوارث له بحق بغير صدقة
 جمع اقرار له ابنا غائباً وله عمة يتا في القاضي فيه فلو
 برهن العمة انهم لا يعلمون له وارثا غيرهم اخذوا الميراث
 بلا كفيل وفيه اختلاف زفر مرسى كاتب قنه في مرضه
 واقربا استيفاء بدل الكتابة في مرضه وعلى المولي من
 لم يجز اقراره مطلقاً خلاصة كاتب عبده في صحة على
 الغدرهم ثم مرضى ولا مال سواه وعليه ديون فاقربا استيفاء
 الا ان يقول الحقير الظاهر ان دليل هذه المسئلة هو ما مر
 ان ما يملك المريض انشاء للمحال يملك الاقرار به وما لا
 فلا ولا شك انه يملك انشاء القبض للايقان في حال مرضه
 فكذا يملك الاقرار به ح قال لامرأته طلقتك في صحتي
 ومضت عدتك وصدقت فاقربا لها بدين او ادعي لها
 فلها الاقل من ذلك ومن الارث عندنا وقال زفر لها
 الاقرار او الوصية وانما لها الاقل عندنا لومات في العدة
 اما لومات بعد العدة فلها ما قال كذا خ وفي عند ما ذكر
 قول الامام واما عندها فلها ما قال اذ لا عدة فلا تهمة
 يقول الحقير فيكون قول صاحبين وقول زفر مستحداً كالا يخفى
 خلاصة رجل اقر في مرضه بدين لاجنبي جاز ولو احاط
 بماله واذ اقربدين ثم بدينه في مرضه تخاصا فصل ام وصل
 ولو اقربدين ثم بدينه تخاصا وعلى العكس فالوديعه
 اولى ودين الصحة تقدم على اقراره بدين ووديعه

في مرض ولو استقرض في مرض موته واشترى وعاء من
الشهود او غصب فانه حيا من غرض الصحة اقرض في مرض
موته انه باع عبده هذا من فلان في صحة وقبض ثمنه
وصدقه المشتري فانه يصدق في البيع لا في قبض الثمن
الا بقدر الثلث يقول المعز قوله الا في قبض الثمن مخالف
لما ذكر فيه ايضا ان المريض لو اقرض باستيفاد دين الصحة
في المرض يصح سواء كان عليه دين صحة او لا ولعل في المسئلة
روايتين والطاهر ان الاصح صحة هذا الاقرار بويده
ما سبق قبل صحيفة نقلها عن من قوله بخلاف اقراره بقبض
ان يملك انشاء فملك الاقرار به انتهى ويؤيده ايضا
ما سياتي بعد صحيفة نقلها عن قاضي خان ايضا من قوله
فاقرض باستيفائه من الدين صح اقراره خلاصته ولو اقر
بقبض دين له كان في المرض صدق من الثلث يقول المعز
هذا ايضا مخالف ما في الخلاصة ايضا من قوله ولو اقر
باستيفاد دين اقرضه في مرضه يصح لو عليه دين صحة
والاجاز انتهى ووجه المخالفة هو ان قوله والاجاز يقتضاه
ان يصدق في المسئلة الاولى من كل المال لا من الثلث
فقط ولعل في هذه المسئلة ايضا روايتين واحده قول
سهم والله اعلم بالصواب قال رجل باع عبدا من وارثه
في صحة فاقترض باستيفائه في مرضه لا يصح اقرض في صحة ابن
فلان عنده الف درهم ثم قال في مرض موته هي هذه الالف
بعتها يصدق وتجعل الودعية او ليس الدين مريض قال
لم يكن لي علي فلان شيئا قط جاز اقراره ولو كان عليه
دين الصحة مريض باع عبدا من اجني فباعه المشتري
من وارث المريض او وهبه صح اذا كان بعد القبض

مريض عليه دين يحيط به اقرض رجلا الف درهم ثم قال
استوفيتها منه لم يصدق قاضي خان لا يصح اقرار مريض
بما فيه بقبض دينه من وارثه ولا من وكيل وارثه ولو
كفل في صحة كان المقبوض في يد الوارث او لا وكذا لو اقر
بقبضه من اجني تبرع عن وارثه ولو اقر لو ارث ثم خرب
من الورثة بان اقر لاخ له ثم ولد له ابن ثم مات المريض
صح اقراره ولو اقر لغير وارثه وقت اقراره ثم صار وارثه
بسبب قاييم وقت الاقرار بان اقر لاخ له وله ابن فمات
الابن ثم مات المريض لا يصح اقراره ولو اقر لغير وارث
ثم صار وارثا بسبب حارث بان اقر لاجنبيه ثم تزوجها
ثم مات صح اقراره بخلاف ما لو وهب لاجنبيه ثم تزوجها
لا يصح هبته لو اقر لوارثه وقت اقراره ووقت موته وخرب
من ان يكون وارثا فيما بين ذلك بطل اقراره عند
لا عند وكل رجلا ببيع شئ معين فباعه من وارثه موكله
فرض موكله واقر بقبض الثمن من مورثه او اقر ان وكيله
قبض الثمن ودفعه اليه لا يصدق وان كان المريض هو الوكيل
وموكله صحيح فاقتر الوكيل انه قبض الثمن من المشتري ومحمد
الموكل يصدق الوكيل ولو كان المشتري وارث الوكيل والموكل
والوكيل مريضان فاقتر الوكيل بقبض الثمن لا يصدق اذ مرضه
يكفي لبطان اقراره لو ارثه بالقبض فرضهما اولى مريض
عليه دين يحيط فاقتر بقبض ودعة او عارية او مضاربة كانت
له عند وارثه صح اقراره لان الوارث لو ادعى رد الامانة
المورثه المريض وكذبه المورث يقبل قول الوارث مريض
عليه دين يحيط وله علي اقر دين الصحة فاقتر باستيفائه من
الدين صح اقراره مريض اقر لمراته بدين السهم صح اقراره

الى تمام مهر المثل خلاصه وخصاص المرأة غزما الصحة قاضي خان
 وان اقر لها بمهر الف درهم ثم قامت البينة بعد موته انها
 وهبت له في حال حياته هبة كجمعية لا تقبل بينة الهبة اذا كان
 اقرار الزوج بالمهر في مرضه ثابتا اقراره بشئ ومات
 فاختلف المقر له وبقية الورثة فقال اقر في صحة وقالوا
 لا بل في مرضه فالقول لهم فان برهنا فبينة المقر له اولو وان
 لم يبرهن واراد استخلاف الورثة فله ذلك رجل سري
 عبدا في صحة بغير فاحش بخيار ثلثة ايام فمرض فاجاز
 البيع او سكنت فضت المدة فأتى المريض فالحياة من
 الثلث مريض اقر لاجنبي فأتى المقر له ثم مات المريض
 ووارث المقر له من ورثة المريض جاز الاقرار عند س
 وم يقول الحقير وفي الفتاوى الصغرى قال في صحة جميع
 جميع ما هو داخل منزلي لا مراني غير الثياب التي على ثمن مات
 فادعي انه ان ذلك شركة ابيه قال ابو القاسم هاهنا حكم
 وفتوى اما الحكم اذا ثبت هذا الاقرار وجب القضاء بما
 كان في الدار يوم الاقرار واما الفتوى فكل شئ علمت
 المرأة انه صار لها تملك بتمليك الزوج اياها ببيع صحيح
 او هبة او كان ذلك ملكا لها فهي في سعة من منع والاحتياج
 بهذا الاقرار وما لم يكن ملكا لها لا يصير ملكا لها بهذا الاقرار
 فيما بينهما وبين الله تعالى وهو شركة كتاب الوصية
 وفي جلق هبة المريض وصدقة وعتق ووصية ومحاباة
 في بيع واجارة وكتابة وعتق على مال لم يجز الا من ثلث
 ماله ووصية لوارثه واقراره له بدين وبقض دينه منه
 او من كفيله او من وارثه الذي كفله عن اجنبي واقراره
 لقن وارثه ومكاتبه ووصية لولم يجز ويثبت اقراره لغير

وارثه يوم موته غير وارث واقرار قن ماذون في مرض
 مولاه وطلد في المريض ورده المريض في مرضه موتان فيه
 فيكونان فارسين ويجوز ايا وه الي غير القبلة خلاصه بركات
 المريض تعتبر من الثلث كهبة وصدقة وعتق وتدبير ومحاباة
 بقدر مالا يتما بين الثا من فيه وكذا الوا بر اغريم او عني
 عن دم الحد يجوز ولا يعتبر من الثلث لانه ليس مال
 تبرع المريض بالمنافع يعتبر من كل ماله قاضي خان اوصي
 بجميع ماله للفقراء او رجل بعينه لم يجز الا من الثلث فان
 اجازة الورثة في حياته لا تصح ولهم الرجوع وان اجازوا
 بعد موته صححت الاجازة مريض قبل له اوصي بشئ فقال
 بثلث مالي ولم يزد علي هذا قال البغوي لو قاله عقب
 السؤال يصرف ثلث ماله الي الفقراء وان سلمه اطلق
 الجواب وقال يصرف الي الفقراء رجل قال ثلث مالي ولم
 يزد علي هذا ان كان ماله نقد فهذا القول باطل بمنزلة
 قوله هذه الدراهم وقف ولو كان ماله صناعا تصير وقفا
 علي الفقراء رجل قال ثلث مالي لله قال الامام الوصية
 باطله كالوقف لعبد انت لله لا تعتق وقال محمد الوصية
 جازية وصيرف الي وجوه البر ولو اوصي بثلث ماله للمسجد
 وعين المسجد او لم يعين فهي باطلة عن س جازية عند
 ولواوصي بان ينفق ثلثه علي المسجد جاز في قولهم رجل
 اوصي بوصايا فبلغ ورثة ان اباهم اوصي بوصايا ولا يعلون
 ما اوصي به فقالوا قد اجزنا ما اوصي به لا تصح اجازتهم
 وانما تصح اذا اجازوا بعد العلم مريض قال الجماعة افعلوا
 كذا وكذا بعد موتي فان قبلوا صاروا لهم اوصيا وان
 سكتوا حتى مات المريض ثم قبل بعضهم فان كان القابل

اثنين او اكثر كانوا وصيا وجاز لهم تنفيذ وصية الميت وان
 قبل واحد من الجماعة بصير هو وصيا ايضا الا انه لا يجوز له
 تنفيذ الوصية ما لم يرفع الامر الي الحاكم فيضم اليه اخر و يطلق
 له التصرف بنفسه ان هو بمنزلة ما لو اوصى الي رجلين فلا
 يفر احدهما بالتصرف مريضا قال هذا المال لقطة وكذب
 الورثة فمقدم لا يصدق ومندس يصدق من الثلث
 فنية اوصى بدار علي مصالح مسجد معين فهو وصية برقيتها
 يباع فيها ثم هي وصية بخلته فلا يباع اوصى بثلث ماله
 لا يدخل الدين مجمع الفتاوي اوصى بان يكفن في ثوب كذا
 او يدفن في مكان كذا بطلت الوصية في تعيين الكفن ومكان
 القبر ولو اوصى بان يدفن في مسجد او تغل بده او بتقيد
 رجله فهي باطلة اوصى بان يدفن في مقبرة كذا بقرب فلان
 الزاهد يراعي شرطه ان لم يرتكب في السركة مؤنة الحمل
 اوصى لعبد بدارهم مساة او بشين من ماله مسمي لم يحجز
 كالو وهب له في حال حياته تجبى اوصى ان يصلي عليه
 فلان بطلت الوصية وفي نوادر ابن رستم انها جائزة
 ويومر فلان ان يصلي عليه والفتوي علي الاول جنة مريض
 اقر لاسرة او اوصى لها او وهب وقبضت ثم تزوجها
 ثم مات جاز اقراره لا غير قال لورثة فلان علي دين
 فصدقوه يصدق الي ثلث ماله صح اوصى بوصايا فبر او عائل
 شين ثم مرض فوصايا به باقية لو لم يقل ان مات من مرضي
 هذا فقد اوصيت بكذا او نحوه اما لو قال تبطل وصية
 ان ابري اوصى ثم جن قال لم لو طبق جنونه الي ستة اشهر
 بطلت وصيته لا لو افاق قبل ذلك وعن ساس انه قدره
 بشهر وهو قول محمد اولا اوصى ثم اخذه الوسواس

وقال

وقال مفتوها فكذلك زسانا لم مات قال م بطلت وصية
 وهب شيئا لوارثه في مرضه و اوصى له وامر بتنفيذه قال
 الفضلي كلاهما بطلا فلو قال الورثة اخبرنا ما امر به الميت
 تنصرف الا جازة الي الوصية لانها مأمورة ولا تنصرف
 الي الهبة ولو قال اخبرنا ما فعله الميت ينصرف اليها جميعا
 مريضا مخبر من التكلم لضمه الا انه عاقل فاشارة براسه
 بوصية جوارها ابن متاعل ولم يجوزها اصحابنا وليس هذا
 كالاخرس او يرضي تكلم بخلاف الاخرس فلا يجعل اشارة
 كعبارته وقد سرفي احكام الاشارة ان مريضا اعتقل
 لسانه فقبل له اوصيت بكذا وكذا فاوصى براسه اي
 نعم لم تصح وصية الي ان يطول الي سنة فبصير كالاخرس
 مريضا دفع الي رجل دراهم وقال ادفعها الي اخي او قال
 الي ابني ولم يزد عليه فان السامور يدفع الي غير ما امر به
 كذا عن الدبوسي وعن نصير رجل قالوا دفعوا هذه
 الدراهم او الثياب الي فلان ولم يقل فانها له ولا قال هي
 وصية فانها باطلة اذ ليس باقرار ولا وصية قبل له لم لا نوصي
 فقال اوصيت بان يخرج ثلث مالي فيصدق بالف علي
 الساكنين ولم يزد عليه هذا من مات فاذا اثلثة الفان قال
 الصغار لا يتصدق الا بالالف ولو قال اوصيت بان يخرج
 ثلث مالي ولم يزد عليه قال يتصدق بكل ثلثه علي الفقراء
 وعن ابن زيار قال اوصيت بثلث مالي وهو الف فلان
 فاذا اثلثة الف قال له ثلثه بالف ما بيله رجل حضرته الوفاة
 فقال ان لرجل علي الف قال شدد يدفع كل المال الي ورثة
 ولا يوقف شيئا ونوسماه وقال لزيد علي الف درهم ولا
 يوقف زيد يوقف الف صحيح قال ما ادرعي فلان بن فلان

عين في

في المال الذي بيدي فهو صارف فأت قال الصغار لو
لم يسبق من فلان دعوي في شيء معلوم لا يلزم بهذا
القول شيء ولو سبق ذلك فادعاه فهو له قال
وفي كس قال فلان علي حق فصدقه بصدقه الي ثلث
ولو قال فهو صارف لا رواية فيه فينبغي ان يكون الجواب
كما قال الصغار جريح اوصي ان يعني عن قاتله العاصد
بطل في قياس قول الامام قال اوصيت الي فلان ان
يعفو عن جرحي قال لا يصير وصيا وعن الامام فيه
روايات قال لغيره اقض ديوني نصير وصية عند الامام
لان قضا الدين من اعمال الوصية فالوصية تقبل التخصيص
لولا ان من الميت وقال لا يصير وصيا بهذا القدر ما لم
يقبل اقض ديوني وانفذ وصيتي قال لرفيقه في سفر انت
وصي في ان تشتركي لي كفنا وتحمل متاعا الي ورتني
فاذا سلمت اليهم فانت خارج عن الوصية ثم مات وعليه
ديون وقد اوصي بوصايا قال الامام هو وصي في كل شيء
صحيح قال فلان الف درهم من ثلث مالي فهو وصية وان
لم يذكر الموت مريض قال اوصيت فلان كذا ولفلان
كذا وجعلت رجلا اري صدقة لفلان قال ام اجيزه علي
وجه الوصية ولو قال انت من مرضي هذا فاسي فلانة
حرة وما بيدها صدقة عليها قال ام اري ذلك جازيا
علي وجه الصدقة ولها ما بيدها يوم موته وعليها البينة
ان بيدها يوم موته عندس مريض قال اعطوا فلانا
كذا وصية او قالوا اعطوه بعد موتي او اعطوه ثلثي جاز
ان الثلث محل الوصية ولو قال الرجاء او الخمس او ثلثا
اخر ما عدا الثلث لم يكن وصية الا ان يذكر الوصية او الموت

وعنه مريض قال فيما اوصي تصدقت علي فلان راري
او وهبت لفلان فني هذا او جعلت لفلان كذا وكذا من مال
قال اما الصدقة والهبة فلم يجز شيئا منهما وهو علي
الصدقة والهبة فلو قبض الموهوب له والمتصدق عليه
جاز من الثلث واما قوله فهو وصية لا يشترط فيها القبض
والا فزار مريض قال ارضوا الف ولم يرض علي هذا ثم
مات قال ابو بكر لو قال في ذلك الوصية جاز ويصرف
الي الفقراء ولم يفصل تفصيل مريض اوصي بكتب بيده
كتاب وصية وقال للشهود اشهدوا بما فيه ولم يقرأ الكتاب
عليهم قال جاز لم يجز لهم الشهادة في قول المتقدمين
كذا عن ابي يوسف عن الامام فلو اقر اعليهم جازت
لهم وكذا كتاب الاقرار وقال الامام رجل كتب صكاً بخطه
فيه اقرار بال او وصية فقال لك اشهد عليه من غير
ان تقرأه او يقرأ عليه ما وسعك ان تشهد ويجب علي
كل من يشهد ان يجتاط فلا يشهد علي صك لم يقرأ فلو
فعله كان لهله اولئك ربه وذلك لا يجوز في الديانات
جملة ج وفي جفت مريض اوصي بان يعطي من كفارة صلواته
لولد ولده وهو لا يرثه يعطي كما امر ولم يجز عن الكفارة
كالو قال لرجل في حياته اعتق فني عن كفارة ببني لم تجز
عن الكفارة ويعتق فني اوصي بقضا دين ابنه لم يجز لارثته
بخلاف دين اجني قال ثلث ديني مرا اسالك ذرين سعيد
ج اب كنيد ففعل الوصي في سنة اخري يصح كالو قال
تصدقوا عني في شعبان فتصدقوا في رمضان جاز قال
لرجل بيتا زوارا قرندان مرازيس بن لا يصير وصيا
ولو قال تعاهدكن فرزندان مرايس من فكذا للث

ولو قال ثم بامرهم بصير وصيا قاضي خان قالت لزوجهما
في مرض موت الي من سلم اولادي فقال الزوج البك
واسلمك الي الله تعالى قال نصير نصير المرأة وصيا
للاولاد وكذا امرين قال لا خير سجد رار ابن فرزدان
مراريس مراك من كان كذلك ايضا خلاصة وكذا
لو قال بالعربية تعدهم فشي يعتبر لتنفيذ الوصية من
الثلاث القيمة وقت القسمة المحاباة موضوعة عن
جميع الوصايا عندم وسر وعند حجة تقدم علي الكل لو
قدمت اول فشي لواجمع المحاباة والوصية بالثلاث
يترجح المحاباة لشبوتها في عقد لازم وهو البيع ولو كانت
الوصية بشي معين من المروءات تنفذ الوصية والمحاباة
من الثلاث علي السوية وذكرهم سر مريض اعطي من
اعيان ماله بعض ورثته ليكون له حصة من الميراث بطل
حقت جعل لاحد ابنيه رار انصبيه علي ان لا يكون له
بعد موت الاب ميراثا قبل جاز وقيل افني بعضهم وقيل
لا يحيط اوصي لرجل بالف ووهب لآخر الف وسلم وعق
عبد او ثلث ماله لاسي بالكل يبدأ بالعق ولو اوصي
بالثلاث ثم ووهب ثم باع وها با فيه يبدأ بالمحاباة وان
باع وها با ثم اعتق وصاف الثلث عنهما يبدأ بالمحاباة
عند الامام ولو اعتق ثم حابا فانها يتجاسا سن
بالثلاث وعند هابا يبدأ بالعق بدأ بالمحاباة او اخرها
تجريد اجتماع الوصايا وصاف الثلث عن الجميع
فلو متساوية يبدأ بما قدمه الميت واذا اجتمع الحجج و
الزكاة ففي رواية عن سر جدم الحج وفي رواية تقدم
الزكاة وبقية مان علي الكفارات والكفارة علي

صدقة الفطر والفطر علي النذر والنذور والكفارات
مقدمة علي الاضحية والواجب يقدم علي النافلة والنافلة
يقدم منها علي ما بدا واما الوصية بالعتق فلو في كفارة
فحكمها حكم الكفارات ولو كان غير واجب فكالنفل وجيز
الوصية طرام للاغنيا لان الوصية حق الفقراء فلا يجوز اكله
الا للفقراء بجمع الفتاوي الورثة صفار فترك الوصية افضل
وكذا لو كانوا بالفين فقرا ولا يستغنون بثلثي الزكاة وان
كانوا اغنيا لا يستغنون بالثلثين فالوصية اولي وقد ر
الاستغناء عن الامام اذا ترك لكل واحد من الورثة اربعة
الاف درهم ورون الوصية وعن الامام الفضلي عشرة الاف
وفي موضع اراد ان يوصي يثني ان يبدأ بالقرابة وان كانوا
اغنيا بالميراث قاضي خان اوصي بثلث ماله للمساكين
فاحتاج ورثته وهم كبار فاجتمعوا بان يجعلوه لانفسهم
واحتاج بعضهم فارادوا ان يعطوه جاز ان لم يكن في
الورثة صغيرا وغايب انتهى وفي المستقي اوصي اليه بات
يبع منه هذا وينصدق بثمنه علي الفقراء تفعله ثم استحق
الغن ورجع بثمنه علي الوصي يرجع الوصي علي من تصدق
عليه لا علي مال الميت انتهى وفي الوجيز الاب والوصي
يرجعان جهات الاستحقاق في مال الميت كما يرجع الوكيل
به علي الموكل سائل الفتاوي يقول الحقير في جامع
الفصولين روي عن النبي عليه السلام انه داوي وجهه
لما جرح في غزوة احد بعظم بال اي عتيق وروي انه
راواه مرتين بهما قال م ذلك علي انه لا بأس
بالتداوي وبه نقول ومن الناس من يكرهه ويروي اثارا
تدل علي كراهته ونحن نستدل بما رويناه وبما روي

الله عليه السلام قال تدادوا عباد الله فان الله تعالى لم يخلق ردا
الا خلق له دوا الا السام والهرم السام الموت وروى انه
عليه السلام كوي سعد بن معاذ بشفق حين رمي يوم الخندق
فقطعه ككلمة وعنه عليه السلام انه كوي سعد بن زبارة
وعنه عايشة رضي الله عنها انها قالت كثرت الامراض بالنبى
عليه السلام قبل نومة خمس سنين وكنا ندعو الاطباء لئلا ياتي
وهذا الله يدل على جواز التدادوي ولكن ينبغي ان يري الشفا
من الله تعالى لا من الدوا وهو تاويل هذه الاخبار وتاويل
ما روي من الآثار ان اراي الشفا من الدوا ويستقد انه
لولا علاج لم يسلم ونحن نقول لا يجوز العلاج بمثله وفي جراح
العصرين واعلم ان مزبلا لضر ينقسم الى مقطوع به
كما وضرا لانه عطش وجوع والى مضمون كغصه وشرب
سهل وسائر علاجات الطب بالاصداع كحرارة برودة
ومخوها والى موهوم ككي ورقية فاما المقطوع فليس تركه
من التوكل بل تركه حرام عند خوف الموت واما الموهوم
فتركه شرط التوكل اذ به وصف النبي عليه السلام المتوكلين
فقال عليه السلام ارايت الاعمى باليوم فرايت امي قد
علقت السهل والجبل فاعجني كثرتهم وهيبتهم فقيل ارضيت
قلت نعم قال مع هؤلاء سبعون الفا يدخلون الجنة بغير حساب
فيل من هم يا رسول الله قال الذين لا يكتنون ولا ينظرون
ولا يسرفون وعلمهم يتوكلون وصف المتوكلون بترك
كي وطيرة ورقية واقتواها الكي ثم الرقية وادناها طيرة
والاعتبار عليها غاية التعق في ملاحظة الاسباب واما
المظنون فاستعماله لا ينافي التوكل وتركه ليس بمحظور بل
قد يكون افضل من فعله في بعض الاعمال في حق بعض الأشخاص

وسيل

وسيل النبي عليه السلام عن الدوا والرفق هل يرد من
قد راد الله تعالى فقال هي من قد راد الله تعالى وفي تدادوي النبي
صلى الله عليه وسلم وامره بذلك روى ما هو خارج عن
الحصر وقد صنف في كتاب سمي طب النبي عليه السلام وفي
الاسرائيليات ان موسى عليه السلام اعتل بعله فوقفوا
عليها فقالوا ان رواها معروف فحرب وانا استدوي به فبنا
فلو ندأوبت به برب محابي ولم يزل فاحي الله اليه
لا ابريك حتى تدأوي باذنه فندأوي فبنا فاحي الله اليه
الله اليه اريد ان تبطل حكمتي بالتوكل من اوردع في
العقابر منافع الاشياء غير تدادوي ان قوما شكروا
اليهم فتم اولادهم فاحي الله اليهم فتم ان يطعموا انهم
الحياي السرحل فانه يحسن الولد ويفعل ذلك في الشهر
الثالث والرابع اذ فيه جوار الله الولد فتبين بهذا ان سبب
الاسباب حلت قدسة اجري سنة يربط اسباب بالاسباب
والاروية اسباب مسخرة لحكم الله تعالى فكما ان الخبز والماء
دوا الجوع والعطش فكذا السكجيين واستقونيار وا
للصفر اعين علاج الجوع والعطش بالخبز والماء جلي
يدركه كل احد ومعالجة الصفر بالسكجيين ومخوه حتى
تدركه بعض الخواص فمن ادركه بالخبرة النخ في حقه
بالاول وكل ذلك بتخير الله جل جلاله فلا يطر التوكل استعماله
مع النظر اليه بان يري الشفا من الله تعالى لا من الدوا
فان قيل الكي من الاسباب الظاهرة النفع ايضا فلما
ليس كذلك فانه ليس بشفة وحجامة وشرب سهل ومخوها
فان الكي لو كان مثلها في الظهور لما حلت البلاد الكثيرة
عنها واما هو عادة الاشراف والاعراب والهنود فانه

من الاسباب الموهومة كالترقي وما وجب بطلان بالكي الاول
 ودان يفتي عليه ليس فيه احراق مخرب للبيئة مخدور السراية
 مع الفنية بخلاف فصد وجماعة فان سرابتهما بعينة ولا
 يدسدها غيرهما ولو نهى النبي عليه السلام عن الكي
 والرمي وكل منهما جيد من التوكل وروى ان عمر بن الخطاب
 اعتل فاشاروا اليه بالكي فاستمع وعزم عليه الامر حتى
 اكثري فقال كنت اري نورا واسم صوتا وتسلم علي
 الملائكة فلما اكثرت انقطع عني ذلك وانا بالي الله
 تعالى فزاد عليه ما كان يجد من سلام الملائكة وغيره يقول
 الحنفي من اول قوله اعلم ان مزيل الضرر الى اخره فيقول
 من كتاب احيا العلوم للامام الفزاري متجما مختصرا وفيه
 تفصيل جليل اريد من هذا ان جملة انه قال وليس من
 شرط التوكل ترك الظنون بل استعمال كعب الماعلي
 النار لا طفا بها ودفن ضررها عن وقوعها في البيت
 احيا ان ترك التدوي قد يحمي في بعض الاحوال
 ويدل على قوة التوكل وذلك لا يخالف فعل النبي عليه
 السلام والذي تدواوا من السلف لا يخفرون ولكن
 قد ترك التدوي ايضا جماعة من اكار الصمانيه والشافعيين
 وغيرهم وله الاسباب الاول ان يكون المريض من الكافين
 بكسفه له انه انتهى اجله وان الدوا لا ينفعه الثاني
 ان يكون شغولا بخوف عاقبه واطلاعه الله تعالى عليه
 فسيب ذلك المريض فلم يتفرغ قلبه للتدوي الثالث
 ان يكون مرضه مزنا والدوا الذي يوصف له موهوم النفع
 فيتركه المتوكل الرابع ان يقصد ترك التدوي استعنا
 المرض لئلا له ثواب المرض بحسن الصبر على بلا الله تعالى

او يجرب

او يجرب نفسه في القدرة على الصبر فقد ورد في ثواب
 الصبر ما يكبر ذكره الخامس ان يكون قد سبق له ذنوب
 وهو خائف منها عاجز عن تكفيرها فيرى طول المرض مكفرا
 لها فيترك التدوي قال عليه السلام لا تزال الهمة والمليحة
 بالعبادة حتى يمضي على الارض كالبردة ما عليه خطية وفي الخبر
 حني يوم كفارة سنة وقال عليه السلام كفارة الذنوب
 بالحي السارس ان يستثمر من نفسه مهادي البطر والطفانيان
 بطول مدة الصحة فيترك التدوي خوفا من ان يجله زوال
 المرض فنياد به البطر والفلة وطول الامل وان اراد
 الله بعبده خيرا لم يجده من التقية بامراض ومصابيب
 ولذا قيل لا تجلوا من من علة او قلة اوله له وقد روي
 ان الله تعالى يقول الفقر سجن والمرض قيدي احبس به
 من احب من خلقي وقد ورد في الخبر ان الهمة حظ كل مؤمن
 من النار فلما كثرت فوائد المرض راي جماعة ترك اخيلة
 في زوالها انراوا انفسهم مزيدا فيها لا من حيث راوا التدوي
 نقصانا وكيف يكون نقصانا وقد فعله النبي صلى الله عليه وسلم
 انتهى لمخصا من الاحياء صح وفي كسب لا بأس بالتدوي
 بعظم الدواب الاعظم فترى وادوي فانه يكره بهما ويجوز
 بعظم غيرها ولو سبته فلو تركها جاز التدوي بعظم رطبها
 وبياضا فانه طاهر فمفظم يباح الانتفاع به بجميع انواع
 الانتفاعات ومنها التدوي ولوميتا يجوز الانتفاع بعظم
 لوبياها اذا سبس في العظم كدباغ في الجلد من حيث ان
 يامن من فساد العظم بيبه كما يد من فساد الجلد بدباغه
 واما الخنزير فنجس العين بكل اجزائه والانتفاع بالنجس
 حرام واما الاردي فتقيل نجاسته وروى عن م لوصلي

وفي كنه عظم انسان لم تجز صلته فهذا يدل على نجاسته وانه
انه كرامته وفي الانتفاع باجزائه نوع اهانة واسا عظم
الكلب فيجوز التداوي به وقيل لا وحكي عن م نمن سقط
سنة فابنت مكانه سن كلب فنبت انه يجوز ولا تنقطع ولو اعار
سنة ونبت وقوي فلما سكنه قلعه بلا ضرر يقطع ولو ضرر
لا يقطع وتنجس فيه ولا يوم احدا من الناس والمراد بالمردي
عن م ن في السنتين عظم ابيه من الهي فانه نجس بالنقص
جملة سيرة وفي فتاوي قاضي خان يكره التداوي بكل حرام
لقوله عليه السلام ان الله لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم لادخل
مرارة في اصبغ للتداوي بكرة عند الامام لا عند س وهو
على الخلاف في شرب بول ما يكره لحم للتداوي ويقول
س اخذ الفقيه ابو الليث ويجوز الحقنة للتداوي
للرأة وغيرها وكذا الحقنة لاهل الهزال اذا فحش وانفي
الحواسل ويجوز للرجل النظر الى فرج المرأة للحقنة رجل
ظهر به راء فقال له اطبيب عليك الدم فاخرجه فلم يفعل
حتى مات لا يكون امثالا انه لم يتيقن ان شفاه فيه ولا كان
برجله جراحة قالوا بكرة له ان يبالغه بعظم انسان وضرب
لانه محرم الانتفاع ولو وضع العين على اجرح ان عرف به
الشفا قالوا لا بأس به لانه دواء من رخص ولم يسكن
رسمه فاراد ان يكتب بدمه على جبهته شيئا من العزائم
قال ابو بكر الاسكاف يجوز قيل لو كتب بالبول قال لو نبت
شفا لا بأس به قيل لو كتب على جلد ميتة قالوا ان كان
فيه شفا جاز وعن ابي نصر يعني قوله عليه السلام لم يجعل
الله شفاكم فيما حرم عليكم امثالا قال ذلك في الا شيا

الحي

ان لا يكون شفا واما ان كان شفا فلا بأس به قال الا
منع ان العطشان يجعل له شرب الخمر حالة الاضطرار ولا
باس بكى الصبي لدا صابه ولا بأس بشق المثانة اذا كانت
فيها حصاة وفي جراحات محرقة وفروج عظيمة وحصاة المثانة
ومخرها من العسل ان قيل قد يجفوا وقد يموت بجراح وان
قيل لا يجوز اصلا لا يداوي به بل يترك ويباح قطع اليد
للكلثة نهائية وفي الهند يبيع يجوز للعليل شرب البول
والدم والميتة للتداوي اذا اخره طبيب مسلم ان شفاه
فيه ولم يجد من الباع ما يقوم مقامه وان قال الطبيب
يتجمل شفاوك فيه وجهان وهل يجوز شرب العليل من
الخمر للتداوي فيه وجهان كذا ذكره الامام الترمذي شيا
وكذا في الذخيرة وما قيل ان الاستشفاء بالحرام حرام غير
مجرى على اطلاقه وان الاستشفاء بالحرام امثالا يجوز ان
لم يعلم ان فيه شفا اما اذا علم ان فيه شفا وليس له ردا
غيره يجوز الاستشفاء به ومعنى قول ابن مسعود رضي
الله عنه لم يجعل شفاكم فيما حرم عليكم محتمل انه قال ذلك
في راء عرف له راء غير المحرم لانه يستثنى الحلال عن الحرام
وجوز ان يقال تنكسفت الحرة عند الحاجة فلا يكون استشفاء
بالحرام وانما يكون بالحلال خلاصه بول ما يوركل لحمه محيل
شربه للتداوي ومرة عندهم وعند س محيل شربه للتداوي
وعند الامام محمد بن محيل شربه اصلا الفصل
الخامس والثلاثون فيما يمنع عنه الانسان وما لا يمنع
وفما يجز عليه وما لا يجز وفيما يحل فعله وما لا يحل ما يحدث
في السكة وهو الطريق صح ما راد ان يحث ظلة في طريق
الاعانة وهي لا تضر باعانة فالصحيح من مذهب الامام

١٥٠

ان لكل من المسلمين حق المنع والطرح قال لم يحق المنع لا الطرح
 وقال س ليس له كلاهما ولو ضرب فلكل منهما حق المنع والطرح
 وقال س ليس له كلاهما ولو ضرب فلكل منهما حق المنع والطرح
 والرفق واحدا في سكة فمناخدة لم يجز بل اذن اهلها
 ضراولا وذكرها احدتها على طريق العامة بياح قبل ان
 يحاصم احد لا بعده ولا يحل الانتفاع ويأثم بتركها قال س
 وم بياح له الانتفاع لو لم يضرهم شيء اذا منع عن بناء كنيسة
 او ظلة على طريق العامة فلو بني يتلف اضر والا فلا وقال
 م لو اضر في كنفه ولم يدخله في داره ولا يضر اتركه ولو اضر
 فيها منع عنه والبيتة على من يدعي انه طريق العامة وقال
 م له ظلة في غير السكة النافذة ليس لاهلها هدمها لو لم
 يعلم كيف كان امرها ولو علم انه بناها على السكة هدمت
 ولو نافذة هدمت في الوضحين وقال س يهدم لو يضر
 والا فلا والاصل ان ساعلي طريق العامة لو لم يعلم
 حاله يجعل حديثا فلا مام رفق وسأ في غير النافذة لو لم
 يعلم حاله يجعل قديما فلا يرفع يقول الحقير يارض هذا
 الاصل ما سياتي في تصرفات يتضرر بها الجار ان
 حد القديم في البناء لا يحفظ احدا ان ورا هذا الوقت
 كيف كان ففي كلمة احد الاصلين نظر ولعل ما ذكره هنا على
 قول م فقط كما يشهد بذلك مخالفة قول س والذي سياتي
 مخصوص بما كان في سكة غير نافذة هو قوله غير النافذة
 تاويله ان يكون دار مشتركة بين قوم او ارض كذا بنوا فيها
 ساكن وجارات ورفقوا بينهم طريقا حتى يكون الطريق
 ملكا لهم فاما ان كانت السكة في الاصل اصبحت بان
 يبنوا ورا وتركوا هذا الطريق للمرو فحكمه حكم طريق العامة

ان هذا ملك العامة الا يري ان لهم ان يدخلوا هذه عند
 الزحام وكذا هذا التاويل ياتي في جميع الاحكام التي يجي
 ذكرها في غير النافذة وحكي عن سح ان يكون فيها قوم يحصون
 اما لولا تحصيل قوما فهي عامة وحكمها حكم طريق العامة في كل
 مامر تدع من شري دارها ظلة على طريق العامة على
 حائط الدار وحائط الجار فانهدمت الظلة ليس له
 اعادة بنائها اذا سترها على ان الحق هدمها ولو في غير النافذة
 فله اعادة بنائها ولو علم انها محدثة فليس له اعادة بنائها كما في النافذة
 ولا خيار له في الدار اذا سترها على ان الحق مامر قال
 م بني حائط على نهر الغزاة واتخذ عليه رعي واخر في طريق
 العامة في حاصم احد ولو من اهل الذمة غير العبد والصبيان
 يقتضي عليه بهدمه صر بالعامة او لا وقال م لا يقتضي
 بهدمه لو لم يضر بالعامة ان الخضم متعت ح وجهه ما قال م
 انه مضي يضرهم في المستقبل وان لم يضرهم في الحال بان
 يكثر الزحام في الطريق فلا يجحد الناس سبيلا الى الطريق
 وقال الصغلي انما يلتفت الى خصوصته فيما ذكر وخوره
 لو لم يكن الخضم مثل ما المدعي عليه فلوله مثله فلا يلتفت
 الى خصوصته اذ لو اراد دفع الضرر عن العامة بهد انفسه فعلم
 انه متعت وقد نقل عن جنس وصورة نهري في سكة غير
 نافذة غرس رجل على شط في فاداره شجرة فاراد اخذ
 الشجرة قلعها وفي تلك السكة اشجار مثلها ولم يتعرض
 لغيره هذه الشجرة ليس له ذلك لانه متعت لا محتسب
 يتعرض لجميعها هذا الوبي في طريق العامة لنفسه فلو بني في
 بعض الطريق مسجد الا يهدم لو لم يضر وعن م لا بأس
 بان يجعل بعض الطريق مسجدا وبعض السجد طريقا

ان الحق في الكل للمعاصاة خلاصة في الاجناس قال هشام قلت
 لمحمد ما تقول في رجل له داران احدهما مينة والاخرى يسرة
 وبينهما طريقان فبني خلة فوق الطريق عليهما قال
 قول ان كان البناء لا يضر بالطريق فلا بأس به وان خاضعه
 بعد البناء لا اهدمها وان خاضعه قبل البناء فله منه زقاق
 غير نافذ اراد انسان ان يتخذ طينا ان ترك من الطريق
 قدر عمر للناس ويرفع في الاحياء لا ينيح من ذلك وكذلك
 لو اراد ان يتخذ فيها اربابا او مكانات قال شاذان المتأهب
 التي في الطريق ليس لاحد رفعها لانها شئ فعله الناس
 ولهم منفعة ومن حق المحتسب ان يخاضع في رفع المتأهب
 الشاخصة الى الطريق الا يري انها لو سقطت فاصابت
 النار فلو اصابه الطرف الثاني من ربح الشعب لا لو
 اصابه الطرف الداخل في كرسج الاسلام سكة غير نافذة
 اراد واحد من اهلها تحريك باب به فله ذلك سواء كان في اعلا
 السكة فجعل في الاسفل او كان في الاسفل فجعل في الاعلى
 قيل علل بانه لم يرفع جداره كله وان يدخل داره ان شا
 من اولها وان شئت من اخرها واصيب عن قولهم ليس له
 حق المرور وبابه لانه ليس بصحيح الا يري انه ان اراد
 ان يطين جداره الذي ورابه فله ذلك ولا يكون
 ذلك بلامرور قال صاحب جامع النصولين اقول
 المرور للتطين لضرورة والضرورة مستثناة عن قواعد
 الشرع فلا يفتا س عليه والحاصل ان في المسئلة اختلاف
 الروايات واختلاف الشايع واختيار شيخ الاسلام ان
 له ذلك بطلعتا وبه يعني وذكر شيخ ان رب الدار لو اراد
 ان يفتح بابا بين اوان يرفع جميع الحائط فله ذلك وذكر

الهبة في تعليل الهبة نقلا عن خ ان المعيار هو اجارة
 الورثة بعد موت مورثهم او حقهم انما يثبت بعد
 موته **صل** عني ولد المجرور عن جراح ابيه وابراه
 وكانت الجناية خطأ ولا مال سواه يصح العفو
 والادب حال حياة المجرور ولو وجب العفو للمورث
 لو ابدية لا لجراحته نعمني ورثته في موضعه لم
 يحز فقط في جنابات عصام قال المجرور لم يحز حتى
 فلان هي اقرار حتى لو مات ليس للورثة عيب
 فلان سبيل قال **صط** هذا لو كان الجراح اجنبيا ولو
 وارثا لم يصح **جمع** الفتاوى مجروح قال لاوليا به ان
 زيدا لم يحز حتى ولم يقتل فمات فبرهنه لاوليا
 علي انه جرحه فقتله زيدا لسمع لان القصاص
 حق الميت وهو الكذب شهوده **قنية** مجروح قال لم
 يحز حتى فلان ثم صارت ليس لو ارث ان يدعي علي
 الجراح بهذا السبب **تارها نية** قال المجرور فلان
 تخلفني واقام وارثه البينة علي رجل اخر انه قتله لا
 تقبل بينته قبيل وجدني محلة فادعي اولياؤه
 قتله علي اهل المحلة وادعي اهل المحلة قتله علي رجل
 من غير اهل المحلة واقاموا البينة نسقط الدية

من اهل المحلة انتهى بقول الحنفية وفي القضية في
 مسئلة اقرار المجرع ومسئلة المجرع عليه التفصيل
 ان كان المجرع مع وفاء عند القاض او الناس لم يقبل
 اقرار المريض قال شمس الائمة الروحاني في مسئلة
 المجرع انه ليس لورثته ان يدعوا عليه الجراح مطلقا
 ولم يفصل في اقرار اجنبي ثم قال هو اجنبي ثبت
 نفيه وبطل اقراره فقط اقراره بشي ثم
 مات فقال المقر له اقر في صحته وقال بقية الورثة
 لا بل في مرضه فالقول للورثة والبينة المقر له
 ولولا بيئته له فله خليف الورثة اقرار اجنبي فوات
 المقر له ثم مات المريض وارث الاجنبي المقر له
 من ورثة المريض لم يجز اقراره في قول س الاول وجاز
 في قوله الاخر وهو قول م وهو كما اقر بقن في يده
 لا حنبي وقال هو لفلان وارث المقر لاحق له
 على قول س الاول وبطل اقرار المريض وعليه
 قوله الاخر صح اقراره اقراره ولا حنبي يدين
 مستول بطل اقراره عندهما نصا دقائي الشركة
 او تكافيا وقال م للاجنبي بحصته لو انكس الاجنبي
 الشركة قال خ لو انكرها وارثه وصدق الاجنبي
 لم

لم يذكرم هذا الفصل ويجوز ان يقال انه على اختلاف
 والصحيح انه لم يجز على قول م كما هو قولهما جملة فقط
 وفي اتصال مريض اقر بدين لوارثه ولغيره ثم
 برأه نو كدين صحته لانه اذا اقره بدينه برونه فله حكم
 الصحة الا برك انه يجوز ان يبرأ منه في مثل هذا
 المرض ولو اوصى لوارثه بطلت وصيته اقراره لاجنه
 وله ان ثم مات الابن فورثة الاخ لم يجز اقراره
 لوجود الاخوة يوم اقر ولو اوصى لاجنبيه ثم
 تزوجها فوات لم تجز الوصية لتنفاذها عند موته
 وهي تزوج ولو اقر لوارثه بدين عليه بيئته بمع
 بقول الحنفية في الهداية اقرار اجنبي ثم تزوجها
 لم يبطل اقرارها ومن طلق زوجته في مرضه ثلثا
 ثم اقرها بدين فلها الاقل من الدين ومن برأ
 منه ن يمرض يومين ويصح ثلثة او يمرض يوما
 ويصح يومين لا يبرأ بدين فلو صح بعده جاز لا
 لو اقر في مرض الذمة الفرائض واتصل بموته اتصال
 المعقب في باب اقرار المريض لوارثه كونه وارثا
 او غير وارث يوم اقر لا يوم مات لكن بشرط
 ان يتركون المقر به فالجما وقت اقراره وقد كان

المقر له وارثا لغير يوم اقر بان كان سبب الورثة بينهما
قائما وقت اقراره وقد وردت المقر له بالسبب الفايح
بينهما وقت اقراره لم يكن الاقرار للوارث وعن هذا
قالوا ان المريض اذا اقر بحال يورث بالنسبة الفايحة
يوم اقر فلو مات قبل موت المقر وارثا الا ان
قبل موت المقر له بصح الاقرار اقر ان المريض لو ارثه
لم يجز حكاية من كل المال ولا يتد من الثلث وا
قراره للاجنبي يجوز حكاية وابتدأ جنح ويغير
اقرار المريض لغير وارثه يوم موته غير وارث
وكذا اقرار من ماذون في مرض مولاه وقت
اقراره لوارثه بدين لم يجز وبودبعة سنة
مستملكة يجوز صورها اودع اياه الف درهم
في مرض الاب او حنته عند الشهود فلما حضر
لموت اقر باهلا كصدق اذ لو سكنت وماتت
ولا بد ربح ما صنع كانت في ماله فاذا اقر بالثلاثة
فاو في ولو اقر بتلفها في يده فنكل عن البين ومات
لم يكن للوارث في يده شئ الا حصل في اقرار المريض
باستيفاء الدين انه اذا اقر باستيفاء من غريمه فلو
كان الدين وجب له على اجنبي في صحته كان اقراره
باستيفائه

اقراره

صحت في سئلة السكة ان ارب الدار لو اراد ان يفتح
بابا اخر على الجدار اعلى من الباب القديم فله ذلك لا لو اراد
ان يفتح بابا اسفل من الباب القديم اذ ليس له حق المرور
ور الباب داره وكذا لو كان سكتين غيرنا فذتين وليس
لواحد من اهلها جدار في السكة الاولى وجدار في السكة
التصوي وبابه في السكة الاولى ليس له فتح باب في السكة
التصوي نص عليه في جنة والمذكور فيه ان يفتح مستطيلة
يشعب عنها مثلها فليس لاهل الاولى فتح باب في الاخرى
اذ ليس لهم حق المرور فيها من لهم فتح اذ الحايط ملكهم
ولكن لاهل الاخرى منهم من المرور وهذا خلاف ظاهر
الرواية فان محمد انص انهم ليس لهم فتح وهذا لا يوفق
يتعذر منع من المرور في كل ان حتى يفتح بابا للاستضافة
او السرج ليس لهم منع قاضي خان له دار في سكة غير
نافذة لها باب فاراد ان يفتح لها بابا اخر اسفل من
بابها اختلفوا فيه والصحيح انه ليس له ذلك ولو اراد ان
يفتح بابا اخر على بابه فله ذلك خلاصة له دار فيها باب
اراد فتح باب اخر اسفل من ذلك الباب والسكة غير
نافذة له ذلك وان اهل السكة يقولون الخيرة هذا محال
لما صح قاضي خان ولعل هذا ابناء على اختيار شيخ الاسلام
كما مر قبل نصف صحيفة صل له دار في سكة لا تنفذ فشري
بجنب داره بيتا ظهره في هذه السكة قبل ان يفتح من
ظهره بابا في السكة وقبل لا لو اراد ان يفتح للبيت
بابا في داره ليدخل فيه في داره ويتطرق من داره الى
السكة فله ذلك دار ورثه قوم في سكة لا تنفذ فافتسروا
عليه ان يفتح كل منهم في نصيبه بابا فله ذلك ولو اهل

السكة مجتلافاً أرضاً رجل لها شرب من نهرفات ربهما
واقسمها ورثته علي ان يفتح كل منهم لارضه كوة من
النهر ليس لورثهم في حياته ان يفتح كوة اخرى ان
رهبانيزيد علي حقه لتفاوت دخول الماء بتفاوت الكوة
فكذلك ليس لورثته ذلك ولرب الدار في حياته ان يفتح
باباً في السكة ان لا يزيد علي حقه اذ مروره من باب واحد
ومن مشقة ابواب سوا قال صاحب جامع النصولين اقول
قد مر انه ليس لربها ان يفتح باباً اسفل من الباب القديم
يقول الحنفية قد ظهر مما مر نعتل عن الخلاصة وقبله عن
كتب شتي ان المسئلة اختلافية فلا يرد الا عراض
بالانتقاض فتت باع داراً بابها في سكة نافذة ولما
بابها القديم في سكة لا تنفذ فاراد المشتري فتح بابها
القديم فلما اقر اهل السكة بذلك الباب فله فتحه كباية
لقية معناه ولو انكروا حلفوا فلو حلف احد من تخلف
الاول بسقط الايمان عن الباقيين ان لا فائدة لانهم
لو نكلوا ليس له فتحه اذ للمالك الاول منع فلو نكل الاول
فله تخلف غيره ثم فتم فلو نكلوا جملة فالان له ان يفتح
في شري حجرة في سكة لا تنفذ واراد ان يجعلها طريقاً
لحاجته ونصير السكة نافذة يرفع الاسر الي القاضي فلو فيه
ضرر فاحش منع ولو لم يكن فاحشاً واستوثق من ذلك
الباب ما يدفع الضرر ويقوم مقام الحائط لم يمنع من ذلك
عمدة عن م سكة لا تنفذ شري في القصوي داراً ظهرها
طريق غير نافذ فاراد جعلها طريقاً نافذاً ليس له ذلك
ولو اتخذها خائناً لينزل فيه الناس وجعلها باين فله ان
ينزل من ابهاما وليس لهم ان يتخذوه طريقاً خلاصة

سكة غير نافذة وهي علي الطريق الاعظم ليس لا صحابه
ان يبيعه او يقتسموه فيما بينهم او يسدوه لان المارة فيها
حقاً لانه اذا اذحم الناس في الطريق الاعظم فلمهم ان يدخلوا
هذه السكة حتى يمر الزحام زقاق غير نافذ شري رجل
الدار القصوي منه وفي ظهرها طريق نافذ فاراد ان
يهدمها ويجعلها طريقاً نافذاً ليس له ذلك وان اراد
جعلها مسجداً فله ذلك ولمن سناً ان يدخله ويصلي
فيه وليس لهم ان يتخذوها طريقاً يبرون فيه وكذا لو
اتخذها خائناً وجعل لها باين له ان ينزل فيه من سناً
وليس لهم ان يتخذوها طريقاً يبرون فيه رجل دار ظهرها
في سكة لا تنفذ شري بينه وبين غيره اراد ان يفتح باباً
ليس له ذلك هو المختار ولو جعلها مسجداً لو اجد اهل
الطريق الاعظم جاز والافهوس مسجد ضرار رجل دار
وله عليها باب اراد فتح باب اخر اسفل من ذلك الباب
والسكة غير نافذة له ذلك وان اهل السكة ولو
شري بيتاً من سكة اخرى هي الي ظهر داره واراد ان
يفتح باباً في داره ويمر في هذه السكة بفعل ما رام
هو ساكتاً اما اذا صار رجل البيت لاخر ليس لرب البيت
ان يمر في هذه السكة رجل شري بيتاً من منزل مجاورة
وحقوقه والبايع يمنع من الدخول ويأمره بفتح الباب
الي السكة ان بين البايح له طريقاً ليس له منع وان لم يبين
اختلف فيه المشايخ والمختار انه ليس له المنع فت قال
الاسام لاصحاب طريق غير نافذ ان يضعوا فيه الخشب و
يربطوا فيه الدواب ويتوضوا فيه فلو عطب احد بالوضوء
او الخشب او الدابة لا يضمن ولو حفر فيه احد من اهل الطريق

سيرا او بني فمطلب به احد من ويخذ لهم البير وينتقى
 الحفر حتى لكل مالك دار الانتفاع بنسبها ما ليس لغيره
 من القاشم وطمن وخطب وربط راية على الارض لاقت
 كان ذكره اما بناء كان وتنور فيجب ان تكون مفصلا فلو
 كانت السكة نافذة فله ذلك والا فلا الا باذن كل من
 اهل السكة كذا جنة وفي سنة من ليس لاحد من اهل السكة
 لا تنفذ حفر بئر لصب ماء ولو انفقوا عليه كلهم في دورهم
 وانما لهم السرور والجلوس قص لكل من اهل السكة لا تنفذ
 امساك الدواب على باب داره لا يتجاوز على باب
 بئر روايه هناك ان السكة لا تنفذ كذا رستم كفة
 ولكل من السكة ان يمكن في بعض الدار بقدر نصيبه
 لان يبني فيها واتخاذ الارض من جملة البناء امساك
 الدواب في بلادنا من السكة اذا الرسم في بلادنا امساك
 الدواب على الابواب لو نافذة ولكل من اهلها امساك
 الدابة على باب داره بشرط السلامة في وسط
 سكة نافذة منزلة اراد احدهم ان يفرغ منزلة عليها
 ويتاذي الجيران فلم يمنع وكذا لكل احد من العاسة
 منه فالاصل ان من احدث في طريق نافذة حد شا
 يضرب بالعاسة فلكل منهم منع وفي غير النافذة حق المنع
 لاهله ما يتضرر به الجار وفي طلة دار في محلة عامرة
 فاراد ان يجرها فله ذلك قيا لا استحقاقا
 وبه ائني حتى وقال صلت الفتوي اليوم على الغيام
 رجل هدم بيته ولم بين وجيرانه يتضررون به فلم يمت
 حبه على البناء لو قار را على البناء كذا ائني وقال
 صلت المختار انه لا يجبر ان السرا لا يجبر على بناء ملكه

خلاصة

خلاصة رجل اراد هدم داره فليحق الضرر باهل السكة
 لانه يجزى السكة المختار انه يمنع فلو هدم مع هذا وان
 اضرب الجيران لو قدر على البناء يجبر على البناء قتل والا صح
 انه لا يجبر ولو هدم داره فانهدم دار جاره لا يمنع صح
 لرجل شجرة يستظل بها جاره اراد قلعها لا يمنع منه ولو
 تضرر بها جاره اذ رب الشجرة بالخلع يمنع عن الانتفاع
 بملكه لما لك الساحة ان يبني فيها حاما او تنورا او بالوعة
 او بئر ما تضرر به في خالص ملكه فلا يمنع عنه ولو اضرب جاره
 حكى عن الامام ان رجلا شكى اليه من بئر حفها جاره في داره
 فقال احفر في دارك بقرب تلك البئر بالوعة ففعل ففضحه
 البير الاول فكبسها ربهما الا يرمي انه لم يامر الشاكي
 بنح الخاف من الحفر وانما هداه الى الحيلة مجمع الفتاوى
 وفي دعوى المحيط اذ احفر الرجل في داره بيرا وهو مما
 يضرب به ارجاره فانه يمنع من ذلك صح حد القديم في البناء
 ان لا يحفظ احدان ورا هذا الوقت كيف كان فيجعل اقصي
 الوقت الذي يحفظه الناس حد القديم ويبني عليه الامر
 يقول الحنفى وقد مر في اول هذا الفصل ما يخالف هذا
 الاصل من قوله والاصل ان ما على طريق العاسة الى اخره
 فليتأمل فيها هو الصواب لا اتخذ داره حظيرة غنم في سكة
 غير نافذة ويتاذي جيرانه بئتن السرفين ولا يامنون على
 الرعاة ليس لهم منع في الحكم ز اراد ان يبني في داره تنورا
 للخبز الدائم او رمي للطحن او مدقة للقصارين يمنع عنه
 لتضرر جيرانه ضررا فاحشا وعن س لو اتخذ داره حاما
 و يتاذي الجيران من دخانها فلم يمنع الا ان يكون دخان
 الحمام مثل دخان الجيران وعن بعضهم انه كان اذا استغنى

عن بنا نور في ملكه للجز في وسط البرازين تارة يفتي
بأن ذلك قاضي خان بيتان كل منهما سقف بسقف
واحد احدها رجل والاخر لرجل اخر فاراد احدها ان يجعل
لبنة سقفا اخر وبه يسد دخول الضوء والشمس في بيت
صاحبه قالوا ان كان في القديم كل بيت سقف واحد كان
لصاحبه ان يمنعه عن ذلك وجد القديم ان لا يحفظ اقراهم
من ذلك مساحة بين رجلين اقتسى هافصارت الساحة
لاحداهما والبناء لآخر فاراد رب الساحة ان يجعلها بينا
وينسد الريح والشمس علي رب البنا في ظاهر الرواية
له ذلك وليس رب البنا ان يمنح وقال نصير له ان يمنح والفتوي
علي ظاهر الرواية وعلي هذا الوارد ان يبنى في الساحة
اصطبل او تنورا او حاما فله ذلك اراد ان يجعل في بيته
رحي وذلك بدهن بنا الجار كان للجار ان يمنح وكل ما كان
من الجواب في جنس هذه السائل قول المشايخ بلخ وان
يخالف قول الامام فان عنده من تصرف في ملكه لا يمنح عنه
وان كان يتصرف جاره به وعلي قول المشايخ بلخ اذا تصرف
في ملكه وتصرف جاره بذلك ضررا بينا رايما كان للجار ان
يمنحه فنية له ان يبنى علي حائط نفسه ان يد ما كان وليس
لجاره منع وان بلغ عنان السماء بسوط صاحب الدار
اذا رفع بنايه فانسد الريح والشمس علي جاره او تعب
جلده او فتح اجوابا لا يمنح وان تصرف به الجار لانه تصرف
في ملكه خلاصة اراد بنا نور للجز الدائم اورخي للطحن او دقة
للقصارة لم يجر قال الصدر الشهيد والفتوي علي انه ان
كان ضررا بينا يمنح قال وهذا اجواب المشايخ وخواب
الرواية لا يمنح وصورتهما في الاصل رجل اصابه مساحة

في القسمة

في القسمة فاراد ان يبنها ويرفع بنايها واراد الاخر شفعه
وقد تشد علي الريح والشمس ليس له ان يرفع بنايه
وله ان يتخذ فيها حاما او تنورا وان كنفهما يوزي جاره
فهو احسن لكن لا يجبر علي ذلك ولو فتح رب البنا في
علو بنايه بابا او كوة لم يكن لرب الساحة منعه ولرب
الساحة ان يبنى في ملكه ما يترهبه ولو اتخذ بهرا في ملكه
او كربا سا او بالوعة فترسها حائط جاره لم يمنح والامام
ظهر الدين كان يفتي بجواب الرواية دار الجار بن سطح احدها
اعلي ويسيل ماؤه علي اسفل فاراد رب الاسفل
ان يرفع سقفه او يبنى علي اسفله له ذلك وليس لجاره
منعه لكن لا يطالبه حتى يسيل ماؤه الي طرف الميزاب
وان انهدم الاسفل او تهدم المالك ليس للاخر ان
يطلبه بالعمارة لا جل سانه اما ان يبنى هو ويمنع صاحبه
من الانتفاع فاصحى خان رجل دف في داره شيئا فسقط
منه في دار جاره شئ وثلف كان ضمان ذلك علي من دف
في داره رجل له هدف في داره فجا وز سهمه من داره
فأفسد شيئا في دار جاره او قتل غنما فالحضان والدية
علي الرامي يقول الحقير قوله يضمن من دف في داره بخالف
لما قاله قبل نصفت صحيفة من قوله والفتوي علي ظاهر الرواية
والظاهر انه اختار في هذه المسئلة خلاف ظاهر الرواية
الذي اختاره جماعة من المشايخ كما يفهم من مجموع ما سر من
نحو ورقة خلاصة له حائط ووجهه في دار رجل فاراد
ان يطين حائطه او انهدم حائطه ووقف الطين في دار
جاره فاراد ان يبنى الطين اوله محري ما في دار جاره فاراد
حفره واصلاحه ولا يمكنه جميع ما ذكر الا بدخوله دار جاره

عين لي

وجاره يمنع عن الدخول فيها يقال للجائر المانع اما ان
 تركه حتى يدخل ويصلح او منعك انت بملك كذا روي
 عن م اذ به اخذ الغني ابو الليث قال وفي النوازل رجل
 اراد ان يتخذ بيتا ليس لجاره ان يمنع من ذلك ان
 كانت الارض صلبة لا يتعدى ضرر الماء اليه جداره ولو روضة
 يتعدى الي جداره فله ان يمنع وعلى هذا ان جعل مكانه
 طاحونة او جعلها للقنطرة او اراد ان يبني حائطا او مصطبل
 ان اراد ان يتخذ حائسا في بيته ويضرب ذلك بجاره ضررا
 بينا فان علم ان دورا ان الرحي او رعيه يرهق بنا حار
 يمنع عنه والحاصل ان القياس في جنس هذه المسائل
 ان من تصرف في خالص ملكه لا يمنع منه ولو اخر غيره لكن
 ترك القياس في محل يضرب به ضررا بينا وقيل بالمنع وبه
 اخذ كثير من مشايخنا وعليه الفتوى رار ان متلازقان
 جعل رب احدهما في داره اصطبل وكان في القديم مسكنا
 وفيه ضرر بررب الاخرى قال الصغار لو كان وجوب الدواب
 الي الجار لا يمنع ولو جوارها اليه يمنع ثم لو ضربت رواب
 الاصطبل جدار الجار بجوارها قبل لا يضمن رب الدار
 ان لم يباشر ان لا يتقل فعل الدواب اليه لانه جبار
 اي هدر فلو ضمن فانما يضمن بارخال الدواب في الاصطبل
 من حيث السبب الي التخریب الا انه لم يتعد في هذا السبب
 ان ادخلها في ملكه والسبب انما يوجب الضمان عند التقدي
 كف اصابه في القسمة بنا والاضر ساحة لا بنا فيها ففتح
 ذوالبنا في جدار علوه كوة ليس لذي الساحة منعه
 ان تصرف في ملكه ولم يثلث ملك غيره ومنفعة ولانه لم يفتح
 كل جداره فالكوة اول ما شرى ببناء سطحه ووسط جاره

يستويان فاخذ جاره ليتخذ ستره بين السطحين لا يجبر
 عليه اذ لا يجبر المالك علي بنا في ملكه ولو اراد منع عن
 الصعود حتى يتخذ ستره فلو يقع بصره في رار جاره اذ صعد
 فله منع اذ فيه ضرر زائد ولو لا يقع بصره عليهم لو كانوا
 في الدار لكن يقع بصره عليهم لو كانوا علي السطح لا يمنع اذا
 استويا في الضرر لانه ان كان يقع بصره عليهم يقع بصرهم
 ايضا عليه في السطح فتش وعلي فباس ما تقدم ما تقدم
 ذكره وهو فتح مالك البنا الكوة الي اخره ينبغي ان يقال
 هنا ليس له منع عن الصعود ولو يقع بصره في رار جاره
 الا يري ان محمد الم يجعل لذي الساحة المنع من الكوة
 مع ان بصره في الكوة يقع في الساحة قال صاحب جامع
 الفصولين اقول يمكن ان تكون مسئلة الكوة علي
 ظاهر الرواية وهو القياس ومسئلة الصعود علي فسر
 الظاهر فيجوز ان يكون جواز كل منهما جوابا في الاخرى
 ويمكن التفريق بان وقوع البصر في مسئلة الصعود اكثر اذ
 السطح اكشف فان الضرر فاحش يمنع بخلاف الكوة فافترقا
 فتش في داره شجرة فصار باع اغصانها فالمشترى
 اذا ارتقاها بطلع علي موراث الجار يرفع الاسر الي
 القاضي حتى يمنع منه قال طس في وقت المختار ان المشتري
 يجبرهم وقت الارتقا مرة او مرتين ليسرهما انفسهم اذ هذا
 جمع بين الحقتين ولو لم يفعل فرفع الي القاضي فلو راي القاضي
 المنع فله ذلك فعلي قياس فتح الكوة ينبغي ان لا يكون للجار
 ولاية المرافعة ولا للقاضي المنع كذا ان قال صاحب جامع
 الفصولين اقول قد سر من امثاله علي غير ظاهر الرواية
 بعض ما يجب عليه وما لا يجبر وبعض ما يرجع فيه علي صاحبه

وما لا يرجع صرح جازا الجبر على الاتفاق في قن وزرع
 وراية مشتركة اذ حق كل من الشريكين قائم فيها وهذا
 الحق يغوت بترك الاتفاق من جهة صاحبه فيصير المستمع
 عن الانتفاع معونا حقا قابلا فيجبر كط اقتسما دارا
 بينهما فقال احدهما تبني حاجزا بينهما لا يلزم الاخراجا
 ولو يوزن احدهما الاخر ويطلع عليه في حال لم يجز الاطلاع
 فللقاضي امرها بينا الحائز وينبغي لكل منهما بحصة بفعله
 القاصي على وجه الصلحة قاصي خان دار وبيت بين رجلين
 انهدم اتهم فبناه احدهما لا يرجع على شريكه اذ الدار
 تخمل القسمة فاذا ملكه القسمة يكون شريعا في البناء
 وكذا البيت اذا كان كبيرا يحتمل القسمة وكذا الحمام اذا
 ضرب كله وصار ساحة والبئر اذا امتلأت من الطين
 فله ان يطالب شريكه بالبناء فاذا لم يطالبه واصلمها
 واخرها فهو شريعه واصل هذا النوع ان كل من يجبر
 على ان يفعل به صاحبه فاذا فعل احدهما فهو شريعه
 وان لم يجبر ففعل لا يكون شريعا فعلى هذا انهر بين
 رجلين كراه احدهما او سفينة تخرفت ومخاف منها
 الخرق او حمام ضرب منه شيئا قليلا واقرب عبد بين اثنين
 انه جني جناية ففداه احدهما في هذا الحكم يجبر الشريك
 ان يفعل به فاذا فعل احدهما فهو شريعه فقت رعي بينهما
 في بيت لهما فخرت كلها حتى صارت صمرا لم يجز الشريكان
 على الحارة وتقسيم الارض بينهما ولو قايم ببناءها وادواتها
 الا انه ذهب شيئا منها يجبر الشريك على الحارة مع
 الاخر ولو مفسدا قيل لشريكه اتفق انت لو شئت فيكون
 نصفه رينا لشريكك وكذا الحمام لو صار صمرا تقسم

الارض بينهما ولو تلف شيئا منه يجبر الابي على عمارته ان
 عن محمد في حمام بينهما انهدم بيت منه او احتاج الموقدر
 او مرسه فابى احدهما لا يجبر ويقال للاضر ان شئت فابنه
 وخذ من غلته ثقتك ثم يستويان فيه يقول المغير قوله
 لا يجبر على ان لا مراغما نقلا عن قاضي خان انه لو ضرب
 من الحمام شيئا قليلا يجبر الظاهر ان المسئلة اختلافية
 فليطالب فيها هو الصواب في التمريد في البئر المستزكة
 والدولاب المشترك يجبر كل واحد منهما على عمارته وفي
 الخلاصة ايضا دار بين صغيرين لكل منهما ومشي فانهدمت
 الدار وادى احدهما الحارة فالوحي يرفع الامر الى القاضي حتى
 يجبر على الحارة زرع مشترك بين اثنين ابى احدهما ان
 يستغني يجبر عليه قال وفي ادب القاضي من الفتاوى عي
 لا يجبر ولكن تعال له اسقه ثم ارجع في حصة شريكك
 بنصف ما انقعت طعن بعض المتأخرين لو ابى احدا شريكين
 في الحمام فالقاضي يجبر الحمام من ايديهما ويوجرها ممن
 يجرها فياخذ ثقتهم من احدهما انهدم دارها او بيتها فبني
 احدهما لم يرجع على شريكه بشيئا وكذا حمام وبير ما اما
 الدار والبيت فملان رهما يقدر على القسمة والبناء في
 نصيب لو كان لو كان البيت كبيرا يحتمل القسمة واما الحمام
 اراد به ان يصير صمرا اذ يمكنه القسمة حينئذ واما البئر
 فلم يرد انهدمها وانما اراد ان يصير فيه حجارة اي طين
 اسود لمصونها باستبقاؤها فلزمهما ان اتها فلو طالب
 شريكه به يجبر فله طريقا هو المطالبة فصار بتركها شريعا
 قال صاحب جامع الفصولين اقول سياتي في فصل الحيطان
 في سائل الحائط المشترك نقلا عن ضد ان ذا الحولة

لوبي الحايطة لا يريد لانه مضطرا ان لا يتوصل الي حقه الاب
فكذا البيرج ان الشريك يجبر هناك لو طوب فينبغي ان
تجد حكمها ويكون لكل من المتبرع والرجوع وجه في كل منهما
نظرا الي الدليلين والتحقيق ان الاضطراب يثبت
فما لا يجبر صاحبه لانها يجبر كما شيئا في بعد ورقة تقريرا
فينبغي ان يدور المتبرع والرجوع على الجبر وعدمه وفاقا
وخلافا وقوة وضعفا فغيا لا يجبر شريك بوجه وفاقا
وفيما ينبغي بالجبر ينبغي ان يغني بالمتبرع لو فعلك بلا امر قال
وهذا يخلصك من التبرع با وقع في هذا الباب من الاضطراب
وبرشدك اي الصواب سكن من محمد في حانوت بين
شريكين انفق احدهما في مرسته بغير اذن شريكه لا يكون
متطوعا فمن طاحونة لهما انفق احدهما في مرستها بلا
اذن الاخر لم يكن متبرعا اذ لا يتوصل الي الا انفاق بنصب
نفسه الاب قال صاحب جامع الفصولين اقول ينبغي
ان يكون هذا علي تفصيل قدسة انما وسيل الفصل من
طاحونة او حمام لهما استاجر نصيب كل منهما رجل فانفق
احد المتاجرين في المرسته باذن موجه هل يرجع علي موجه
قال لا يرجع ثم قال محتمل ان يقال المستاجر يقوم مقام
موجه فيما انفق فيرجع علي موجه وهو شريكه ومحتمل ان
يقال المستاجر انما يرجع علي موجه بالامر وامره انما يجوز
علي نفسه لا علي غيره فالمستاجر متبرع في نصيب شريكه فلا
يرجع علي احد قال صاحب جامع الفصولين اقول لو رم الموجه
بنفسه فلو كان الرجوع علي شريكه فينبغي ان يرجع المستاجر
علي موجه وهو علي شريكه لصحة الاسرا ان امره بالفعلة
فكانه رم بنفسه فلا سني لقوله انما يجوز الخ ولو لم يكن

له الرجوع اذا رم بنفسه فلم يجز امره في حق شريكه فلا رجوع
فلا يفيد قوله يقوم شريكه والحاصل ان احد الاضمانين
باطل الا ان يكون قولان في رجوع الموجه لو رم بنفسه والظاهر
ان فيه قولين علي ما يظهر مما تقدم ولو رم الموجه بنفسه
يتاقي فيه ما مر في تفصيل المطالبة وشركها والمضور والقيمة
وامر القاضى وعدمه فينبغي ان يكون رجوعه علي التفصيل
وقال س في حمام لهما هدمه احدهما فغاب فيني الا حذر
فالهدم لو شاع من الباقي قيمة ما كسر ونصف قيمة ما بقي ويكون
الحمام بينهما ولو شاع من نصف قيمة ما كسر وقال له اهدم
بناك مني تقسم الارض بيننا وكذا حايطة ودار من كل بنا
بين اثنين واما لو لم يبنه الحاضر حتى عاد الهدم هل للحاضر
اجاره علي البنا في فصل الضمانات ويا في شين في حكم
علو وسفل ط حايطة لهما هدمه احدهما يجبر علي البنا
اذا تلف محل لا تعلق به حق الغير فيجبر علي اعادته بجمع المتناوي
رجل وضع جذوعه علي حايطة جاره باذن الجار او صفر
سدا با في داره باذن جاره ثم باع الجار داره وحلب
الشري ان يرفع جذوعه وسدا به كان للشري بذلك
الا اذا كان الباع شرط في ذلك البيع بقا الجذوع والسدا
فحت اذار فحينئذ لا يكون للشري ان يطالبه برفع ذلك
لانه اذا شرط ذلك صار كانه شرط لنفسه والوارث في
هذا بمنزلة الشري الا ان للوارث ان يامر به برفع البنا
والسدا ب علي كل حال قاضى خان واران لرجل سبل ما
سطح احدهما علي الاخر فباع السبل عليه السبل بلحق هو
لها ثم باع الدار الاخرى من رجل اخر فاراد الشري الاول
ان يبيع الشري الثاني من اسالة الساعلي سطحه ذكر في الاصل

ان له ذلك الا ان يذكر الباع وقت البيع الاول انه سبيل
 الما التي لم يبع يكون في الدار التي باعها بزازية في النوازل
 له داران سبيل احدهما على سطح الاخرى فباعه التي
 عليها السبيل بكل حق له فيها ثم باع الاخرى من اخر فاراد
 الشري الاول ان يبيع المشتري الثاني من اسالة اما
 على سطح ليس له ذلك الا ان يكون اشترط عليه وقت
 البيع الذي لم يبع منك سبيل اما في التي بعت وفيها ايضا
 له داران متلاصقان احدهما عامرة والاخرى خربة فباع
 الخربة وكان نصب العامرة ومطرح ثلجها الخربة فاراد
 المشتري البيع قال الفقيه ابو بكر اذا اشترى الباع لنفسه
 سبيل اما في الخربة جاز وله طرح الثلث لا عدم الصرف
 وقال الفقيه ابو النيث ان كان له سبيل وسبيل سطوح
 الى هذا الجانب وعرف قدسه فبيله على حاله وان لم يشترط
 وكذا لو كان سبيل سطوح الى دار رجل وله فيها سبيل باب
 قديم فليس لصاحب الدار منعه في الاستحسان وبه نأخذ
 واما صحابنا فاخذوا بالعتا سره قالوا ليس له ذلك الا
 ان يبرهن ان له حق السبيل ولو شهدوا انهم راو سبيل
 اما فليس هذا بشهادة ولو شهدوا انه سبيل ما المظن
 فهو لما المظن ولو شهدوا انه سبيل ما الموضع والفعل
 والمظن جاز وان لم يبينوا فالقول لرب الدار وان لم
 تكن له بينة يستحق صاحب الدار وحكمه بالنكول
 وسياتي ما يجبر عليه وما لا يجبر وما يرجع فيما يتعلق
 بالحايطة في سبيل الحايطة المشترك من فصل الحيطان
 فليظن ثمة سبيل علو وسفل هذا الفصل يشتمل على
 انواع الاول ان ذال السفل لو اراد هدم سفله بين لتعلق

حق ذي العلوه وهو حق فزاره وقد بينا المالك عن التصرف
 في ملكه لو لم يبره فيه حق كرهن والثاني تصرفه فيه كمنعها باب
 او كوة او ارخال جذع لم يكن قبله فبيع عنه عند الامام
 مطلقا الا برضى الاخر لا عندها فيما لا يضرب ذي العلوه وكذا
 تصرف ذي العلوه في علوه بنا او وضع جذع او كنيف هو على
 الخلاف ولو اراد ذو سفل ان يبنى في بقعة لا يضرب بالعلوه فله
 ذلك بلا رضى ذي العلوه ولو يضره فكذا عند الامام اذ ليس لذي
 العلوه حق في بقعة السفل فهما كجارين وعندها بين الا برضاه
 اذ ليس له حق في بقعة السفل وقوام السفل بالبقعة
 فلذي العلوه في البقعة بهذا الوجه بخلاف الجارين
 كذا اصل وقال بزاز اخلف فيه من قولهما تفسير لقوله المذكور
 مطلقا فعلي هذا الخلاف انه يملك ان الم يضر ولو اشكل
 لا يملك ولو لم يضر يملك رواية واحدة عنده وعند من
 في اصدار روایتين وقد مر ان المختار انه لو اشكل لا يملك
 ولو لم يضر يملك قاضي خان علوه وسفل باخر قال الامام
 ليس لذي العلوه ان يبنى في العلوه او يتدف فيه الا برضى ذي
 السفل وقال له ذلك ان الم يضر بالسفل والمختار للمفتوي
 انه ان اضر بالسفل يبيع وان لم يضر لا يبيع وعند الاشكال
 يبيع صح الثالث لو هدم ذو السفل سفله وذو العلوه علوه
 اجرد ذو السفل على بنا سفله اذ فوت عليه حقا الحق بالملك
 فيضمن كما لو فوت عليه ملكا الرابع لو اهدم السفل بلا
 هدمه لا يجبر على البناء ويقتل لذي العلوه ليس لك طريق
 الواحقك سوى ان تبني السفل بنفسك لو شئت فلو
 بناء فلان يبيع ذال السفل من يودي قيمة البناء الذي يعلو
 خلاصته وذكر الحصاص انه يرجع بما اتفق صح ذو العلوه

مضطرب بنا السفلى حضرا و غاب اذا القاصي لا يجبر
 حاضرا فلا يامر غيره بالبناء عليه غالبا فاضطر واضطر
 ليس يتبرع قال وهذا ما مر الوعد بذكره قبل ورقة قاضي
 فان علو رجل وسفل لا ضرر فانهم فني رب العلو السفلى
 بغير امره ان بنا بغير امر القاصي يكون تبرعا لا يرجع بشئ
 الا اذا كان في موضع ليس فيه قاض وقال في محل اخر من
 فتاواه ايضا علو وسفل انهم ما فني رب العلو السفلى
 فله ان يرجع على رب السفلى وان قال رب السفلى
 لا حاجة لي في السفلى يقول الخبير بين كلاميه منافاة وانظروا
 ان قوله الثاني اصح ويؤيده ما مر قبل خمسة اسطر نقلا
 عن الخصاف صحح جاز الخبير على الانفاق في زرع وقن ودابة
 مشتركة ولم يجز جهر ذي السفلى على البناء ان حق كل من
 الشريكين قائم في القن وغيره وهذا الحق يغوث بتركت
 الانفاق من جهة صاحبه فيصير المستع من النفقة متلغا
 حقا قايما فيجبر وما حق ذي العلو بعد الانهدام فاني
 ان حقه قرار العلو على السفلى ولم يتقيا فذو السفلى
 بترك بنائه لا يتلغ حقا قايما لذي العلو بل يكون
 بالبناء مكتسبا له حقا قايما ولا يجبر ان يات على مثله
 قال صاحب جامع الفصولين اقول سياتي في الحكم الثاني
 من سيلة الحابط المشترك انه لو انهدم فلو عرضته عرضة
 قبل لا يجبر وقيل يجبر وهو الاشبه ان بتركه تصور ستره
 الى اخره فعلى هذا القول ينبغي ان تجبر على البناء سياتي
 هناك قال قال فرق بينه وبين بيت مشترك انهدم فني
 احدها بل اذن ستره فانه لا يرجع اذ يمكن قسمة العروة
 ثم البناء في نصيبه خاصة حتى لو كانت الساحة صفرا يجب

لو قسمت لا يمكنه البناء في نصيبه فلا يكون متبرعا اذ لا يجبر
 ستره ولا يمكنه القسمة لعدم احتياها فلا سبيل الى احيا
 حقه الا ان يبنى وكان مضطرا كذا في العلو ثلاثة نفر رجل
 سفل ولا ضرر علو ولا ضرر على العلو علو فانهدم الكل
 فقال كل منهم لصاحبه السفلى لك والعلو لى فهذا اعلم
 ثلاثة اوجه اما ان يكون لواحد منهم بيته او اثنين او لا بيته
 اصلا ففي الوجه الاخر حليف كل منهم لصاحبه لانه ادعى عليه
 ما لو اقر به لزمه فان انكر حليف ثم تكلموا في كيفية الحلف
 فقال صاحب المحيط حليف كل منهم على انه لا يجب عليك
 بنا هذا السفلى الذي يجب له بناء علوه عليه وقال
 غيره من اصحابنا حليف ان هذه الارض ليست بملك لك
 ولا يجب عليك بناؤها لانه لو حلف كما قال صاحب المحيط
 ربما تناول انه لا يجب عليه البناء يعني لا يجبر فيكون بارا
 في يمينه وبه ينبغي فاذا حلفوا يقال لكل منهم لو شئت ان
 تبني السفلى وتبني عليه ما ارجعت من العلو وتمنع صاحبك
 من الانتفاع به الى ان تدفع ما انفتت فافعل وان شئت
 فدع وفي الوجه الاول يقضي بينة وفي الثاني يقتضي
 بينهما ويقضي بالعلو حصته الارض بينهما نصفان ويجوز ان
 تسع البينة على ان هذه الدار ملك المدعي عليه وان
 العلو حق المدعي جهلة ط قال صاحب جامع الفصولين
 اقول الاوليان حليف ان هذه الارض ليست بملك لك
 وليس لك بناؤها اذ لانه يبنى وليس عليه ذلك لما مر
 ولو اكنفي بان هذه الارض ليست بملك لك بل تعرض
 لوجوب البناء يحصل الغرض والله اعلم او حليف بما في جهة
 انهدم سفل وعلو وكل منهما يقول السفلى لك فانه

لا يبي عليه يحلف كل منهما بالله ماله قبلك حق بنا العلو علي
سفلك قاضي فان له علو فتصدع اروهن فاشهد
عليه اهل السفل ثم سقط العلو وقتل اسانا ضمن
ذوالعلولان العلو من مرفوع بل سقط بنفسه فصح الاشهاد
فيه علي صاحبه فاهلك بالعلو ضمن صاحبه الشجر والنهر
وفي قنق باع ضيعة ولبهاج اشجار في ضيعة اخري يجب
هذه الضيعة اغصانها استدلية في البيعة قلل الشجر ان
ياخذه بتفريع البيعة من اغصان استدلية فيها وكذا لو
ورثها وفي جنبها ضيعة كذلك لانه كورثه فلم تفريع ضيعة
من تلك الاغصان فكذا وارثه تدوقف شجرة في نصيب
احد المتقاسمين اغصانها استدلية الي نصيب الاخر يجز صاحبها
علي قطع الاغصان في رواية عن م وعنه ترك كذلك
وفي كتاب الصلح فخرج شعب نخلة الي جاره فللمجار قطعها
لتفريع هو اشره قالوا هذا علي وجهين فلو اسكن تفريع بشد
الشعب علي نخلته وتفريع بعضه بشد بعضها فلم ان ياخذ
رب النخلة بالشد لا بالقطع فيما اسكن تفريع بشده واما
ما لا يمكن تفريع الا بقطع فالاولي ان يستاذن ربها فيقطع
بنفسه او ياذن له به ولو ابي يرفع الي القاضي فيجوز علي القطع
ولو لم يفعل الجار كذلك ولكن قطعها بنفسه ابتدا فلو
قطع من محل ليس محل اخر اعلى منه او اسفل انفع
في حق المالك لم يضمن ولو كان القطع من محل اخر انفع
منه ضمن حمله فله قال صاحب جامع النصارين اقول
لو كان القطع من محل اخر انفع ينبغي ان يضمن لو جعل معه
التفريع والا فينبغي ان لا يضمن من يقطع في ملك نفسه
اذ ليس له ان يدخل بستان جاره ليقطعه قال شيخنا

اما يكون له القطع من جانب نفسه لو كان ضرره مثل ضرر
القطع من جانب صاحبه اما لو كان قطع من جانب صاحبه
اقل ضررا ليس له قطع فيرفع الي القاضي لياسره فيقطع
فلو ابي بحث القاضي من يقطع من جانب الشجر ثم في محل
لا يضمن لو قطع بنفسه لا يرجع علي رب الشجر بما انفق
في بونه القطع اذ لم يرفع الي القاضي لياسره مع امكانه فكان
شرا من حصول قال م كم نهر في ارض رجل فدخل ارضه فيصل
نهره فلبس الارض منه واما يضمن رب النهر في بطن النهر
ليصله كذا كتب قال من هذا قول ج اذ لا صريم للنهر
عنده وقال من هذا قول الكل الا ان موضع المسئلة
ان رب النهر باع المسناة من رب الارض وبقي النهر
لنفسه وهذا بخلاف المرور الي الفزاة في ارض رجل
فان للناس ان يمشوا اليه في ارضه بلا اذنه لان فيه ضرر
الخاص لدفع ضرر العام وهو جاز وما في مسئلة النهر
فتضرر بدفع ضرر الخاص فلم يجز قاضي خالفه نهر في ارض
ولا يمكن المرور في بطن النهر قال ابن سلة يقال لرب
الارض اما ان تدعه ان يدخل الارض ويصلح ملك نفسه
او تصليح انت قال الغني ابو الليث بهذا اناخذ وكذلك
في مسئلة الحاجط صل سري ارضا يجب ارضه وشرب
الشراة من جانب اخر ليس له سوق اما من ارضه القديم
اي الشراة ولو كان يسوق اما اوله في خالص ملكه
لانه يستعمل بجري الماء لا اتصال اوله باخره وليس للشري
شرب من هذا النهر اما الوجه اما في الارض القديمة ثم
ساقه منها الي الشراة جاز لانه يستعمل لارضه لا للجري
الشراة صح اراد سفي بقوله الكثيرة من نهر رجل

وخاف رب النهر تخريب السناة فله منعه ان الانتفاع بالما
 سباح بشرط ان لا يضر كذا اختاره في فتاواه قد نهر
 لغوم يجري في بستان رجل فله رب البستان ان يجرس
 علي حافته ان لا يضر رباب النهر فيه حتى لو تضرر وابلان
 يضيق نهرهم به ينج ولو غرس بومر بقلعه الا ان يوسع
 النهر من الطرف الاخر بقدر ما ضاق علي وجه لا يتفاوت
 في حق رباب النهر فينبذ لا ينج ولو غرس علي النهر العام
 لمنفعة المسلمين له ذلك امام اجري نهر لغوم في بلد هم
 لاجل الشقة فلا هل البلد اتخاذ البساتين عليه لو لم يضر
 باهل الشقة لا يضر بان لا يصل الي اهل الا سفل
 ولا ينجهم في سالتهم عن نهر قوم بنت علي قرية ليشرب
 منها اهلها ودوابهم وغرس علي اشجارهم الا ان ليس
 لهم حق في اصل النهر فاراد رباب النهر تحويلة عن تلك
 القرية وفيه خرابها قال لهم ذلك وعن س لوان اعراضا
 قد مو الكوفة وارادوا ان يثاوا هذا ويضر ذلك
 باهلها انعمهم عن ذلك الا يري ان اهل البلدة يمنعون
 عن الشر المحكرة فهذا ولي يقول المقبر المحكرة بضم الحاء
 اسم من الاحتكار قال شجر التوت لو كان في المسجد فلا
 باس باكل ثمره ولم يجر اخذ ورقه سئل الصغار عن اشجار
 علي جانب نهرها ويدعيها كل منها وقال لو عرف غارسها
 فهي له والا فاني محل مملوك لا حدها خاصة فهو له وما
 في محل مشترك فهو بينهما والاصل ان الشجر انما يستحق
 بالغرس او بملكته الثالثة او بالارض جنبه كنه شجر علي
 جانب نهر عام فبنت من عرقها اشجار في الجانب الاخر من
 النهر ورجل من ذلك الجانب كرم وبين كرمه والنهر طريق

العامة فارعاها فلو عرف انه من عروقه فهو له والا فلو
 عرف له غارس فهو له والا فهو لرب الارض والاصل
 ان الشجر لو لم يعرف غارسه ولا مالكه الثالثة يحكم
 الارض فبنت شجر او زرع في ارضه ولم يزرعه احد
 فهو لرب الارض لتولده من ارضه وكان مزوها فليكون
 لربها في الكار رفع برافتنا شربت حباته في الارض فبنت
 الزرع وسقاه الكار حتى استحصد فهو بينهما علي شرطهما
 ولو بنت وسقي رب الارض فكله له وضمن للكار نصيبه
 من الحبات لو فيها قيمة ولو سقاها اجني فلا شيء له والزرع
 بين الكار ورب الارض فبنت شجر في ارض بنت من عروقه
 في ارض ارض فلو سقاها رب الارض وابنته فهو له ولو بنت
 بنفسه فهو لرب الشجر لو صدقه رب الارض انه من عروقه
 شجرة ولو كذب به صدق صدق قال صاحب جامع النصولين
 اقول مرانه لو عرف انه بنت من عروقه فهو لرب الشجر بلا
 تفصيل السنيته قال سالتهم عن شجرة في دار بنت س
 عروقتها ارضي في دار جاره قال لك ان تقطعها ان بنت
 من شجرتك قال صاحب جامع النصولين اقول هذا علي
 اطلاقه يقتضي عدم التفصيل ايضا فبنت شجرة او خوفه وفقت
 في كرم ارض فبنت منها شجرة فهي لرب الارض اذ لا قيمة للشجرة
 وكذا الخوفة اذ ان بنت بعد زوال لحمها غرس شجر في مسجد
 فهو للمسجد لانه كبتا في المسجد ولو غرس في ارض موقوفه
 علي رباط فلو غارسه يلي تعا هذه الارض فالشجرة
 للوقف اذ هذا من جملة التعاهد فيكون غرسا للوقف
 ظاهرا ولو لم يل تعاها فهي له ولو غرسه في طريق العامة
 فالشجرة للغارس اذ ليس له ولاية جعلها للعامة وكذا

لو غرس علي نهر العامة او على حوض القرية فهي له قد فلو
قطعها فثبت من عروقها اشجار فهي له ان ثبت من ملكه
فتت جبل ارضه مقبرة وفيها اشجار فلو رثته قطعتها اذ
محل الاشجار لم يصرف فقا لا نه مشغول وكذا لو جعل داره
مقبرة فمحل البناء لا يدخل فيه لما مر قطع من دار رجل شجرة
بلاد امره فزها بخير لو شاكلها على القاطع وضمنه قيمتها قايمة
بان تقوم الدار معها وبدونها فيضمن الفضل ولو شاكلها
وضمنه قيمتها بان تقوم الدار معها وبدونها فيضمن الفضل
ولو شاكلها وضمنه قيمتها بان تقوم الدار معها وبدونها
فالفضل قيمة الشجرة ثم ينظر اليها والى قيمة الشجرة مقطوعة
فلو انتقصت قيمة ضمنه والا فلا من قلم شجرة من بيتان
رجل لو من داره فالتلفها لزمه نقصان الدار والبيتان
جاء الكار غرس في ارض الدافع بامر فلو غرس للدافع
فلمه الشجرة ولو للمعامل وقد قال الغرس لي فكذلك
وللا كار عليه قيمة غرسه ولو قال اغرسه ولم يقل لي فغرس
بغرسه من عنده فهو لغارسه ولرب الارض اقله قبل
البيع ولو قل ثاثة رجل وغرسها وربها فهي للغارس
بقيةها يوم قلمه التصرف في المشتك وفي شغل دار
بينهما فكل منهما ان يضع فيها متاعه ويربط فيها رابته فت
ارضها وكرم بين حاضر وغايب او بين بالغ وبتيم فال حاضر
او البالغ يرفع الامر الى القاضي ولو لم يرفع ففي الارض
يزرع بحصته بطيب له ذلك ويقوم على الكرم فيبيع ثمرة
ويأخذ حصته ويوقف حصته الغايب وبيع له ذلك واذ
قدم الغايب ضمنه القيمة او اجاز البيع وذكر في موضع اخر
عن م لو اخذ الشريك نصيبه من الثمر واكله جاز وبيع

نصيب

نصيب الغايب و يحفظ فلو مضى صاحبه بخير كاسر ولو لم
يحضر فهو كقطعة قالت هذا استحقاق و به ناخذ
قال ولو ادعي الخراج كان متبرعا وذكر مصل غايب احد
شركي الدار فاراد الحاضران يسكنها رجلا ويومرها
لا ينبغي ان يفعل ذلك ريانة ان التصرف في ملك الغير
حرام فعليه تعالى والمالك ولا ينبغي فصا اذا الانسان
لا ينبغي من تصرف فيما بيده لو لم يباذله احد ولو امر واخذ
الاخر يرد على شريكه قدر نصيبه لو قدر والا يتصدق
لتمكن الجب فيه لحق شريكه فكان كفاصب امر يتصدق
بالاجرة ويرده على المالك واما نصيبه فيطيب له ان لا
خبط فيه هذا لو اسكن غيره اما لو سكن بنفسه ليس
له ذلك ريانة قيا ساوله ذلك استحقاقا اذ له ان
يسكنها بلا اذن شريكه حال حضوره اذ يتعذر عليه الاستئذان
في كل مرة على هذا امر الدور فيما بين الناس فكان له ان
يسكن حال غيبته بخلاف اسكان غيره اذ ليس له ذلك
حال حضرته بلا اذن فكذا اغيبته عدة دار بينهما غير مقسومة
غايب احدها وبيع للحاضران يسكن بقدر حصته ويسكن
الدار كلها وكذا اخر م بينهما غايب احدها فللمحاضران
يتخذونه بحصته وفي الدواب لا يركبها الحاضر لتفاوت
الناس في الركوب لا السكنى والا ستخادم فيتصرف الغايب
بركوبها لا بهما ان عن محمد للحاضران يسكن الدار لو
خاف خرابها وعن الامام ليس للحاضر في الارض ان يزرع
بقدر نصيبه وفي الدار له ان يسكنها بزرع ان لم ذلك
في الوجهين فلو سكن الدار احد شريكين بغية الاخر لا تملك
الاجرة ولو اعدت للاستغلال والاصل ان الدار المشتركة

في حق السكني وتوابعه يجعل كذلك لكل الشريكين علي
الحال ان لو لم يجعل كذلك بين كل منهما عن دخول وقعود
ووضع استغنى فيتمصل عليهما سائر ملكتهما وهو لم يخرج نصار
ساكن في ملك نفسه فكيف يلزم الاجر قاضي خان ارض
بين رجلين روي عن الامام انه ليس لاحدهما ان يزرع
فيه قدر حصته وفي دار مشتركة ليس له ان يسكنه وروي
عن م انه له ذلك في الوجهين وفي دار مشتركة غاب احد
صاحبها فللاخر ان يسكن كل الدار بقدر حصته وفي رواية
له ان يسكن من الدار قدر حصته ولو ظاف ان تخرب الدار
بترك السكني فله ان يسكن كل الدار انتهى وبعض مسائل
هذا النوع مر في فصل الصناعات في الانتفاع بمشتركت
الفصل السادس والثلاثون
في مسائل الحيطان هل الحائط المتنازع فيه لا يخلو
اما ان يتصل ببناءيهما او سائر احدها او لا يتصل اصلا
ولكنه بين داريهما والا اتصال نوعان اتصال تريب واتصال
بجاورة وملازقة ولا يخلو من هذين يكون لهما عليه جذوع
وللاخر هراري او ليس له شيء اولهما هراري او لاحدهما
فقط او لا يكون لهما عليه شيء فلولم يتصل ببناءيهما ولهما
عليه شيء من جذوع وغيره يقضي به بينهما صح اذا استويا
في الدعوي ولا يباينهما احد وليس احدهما اولى من الاخر
ومعنى القضا انه لو عرف كونه في يدها يقضي بينهما فضا
ترك ولو لم يعرف وقد ادعي كل منهما انه ملكه وفي يده
يجعل في يدها ان لا تنازع لهما الا انه يقضي بينهما وهذا
كدار اعاه رجلان كل منهما انه ملكه وفي يده بترك
في يدها لو عرف كونه بيدها والا يجعل في يدها الا انه

ينبغي

يقضي بينهما وكذا لو لاحدهما هراري او هراري ولا شيء للاخر
عليه يقضي بينهما ان يوضع الهراري لا يثبت علي الحائط
استعمال اذا الحائط انما بيني للتسقيف وذلك هو وضع
الجذوع عليه لا يوضع الهراري والهراري اذا التسقيف
عليها بلا جذوع لا يمكن وضعها بوضعان للاستظلال والحائط
لا يبنى للاستظلال درر مزر الهراري خشبات يوضع
عليها الجذوع ويلقى عليها التراب صح ولو لاحدهما عليه جذوع
ولا شيء للاخر عليه يقضي به لرب الجذوع لانه مستعمل
وللاخر مجرد يد بلا استعمال والعين المستولمة اولى
وجعل الاستعمال مرجحا اذا استويا اذا في الاستعمال
زيادة دليل علي الصدق من جنس اليد فيصير مرجحا ان
الاستعمال بخاير لانه انتفاع بعد ثبوت اليد فكلان جنسا
مغايرا لليد وكذا لو كان للاخر هراري لما مر ان الهراري
ليس باستعمال الحائط فوجوده كعدمه ولو لاحدهما
جذوع واخذ للاخر هراري او لا شيء له لم يذكر في ظاهر
الرواية وقد قيل لا يقضي به له اذا الحائط بيني لوضع
جذوع واحد وعن م انه لرب الجذوع ان له مع اليد نوع استعمال
ان وضعه باستعمال حتى يقضي لرب الجذوع فيكون لاحدهما
استعمال للحائط بقدره وليس للاخر ذلك وقد بيني
الحائط لوضع جذوع واحد لو كان البيت صغيرا وهذا كله
لو لم يتصل الحائط ببناءيهما فلو اتصل اتصال تريب
او ملازقة فنقضي به بينهما نصفان اذا استويا
ولو اتصل احدهما تريب والاخر ملازمة فذو التريب
اولى بل ان له مع الاتصال نوع استعمال ولذي الملازقة
مجرد اتصال فلا استعمال الا اتصال اولى فصلا

كراكب رابطة مع المتعلق بلجاسها وتخصيل اتصال الترتيب
 ان كان الحد من مدر او اجزا ان يكون انصاف بين الحايط
 المتنازع فيه داخل في انصاف بين حايط وانصاف بين
 حايط داخل في المتنازع فيه ولون خشب فالترتيب ترتيب
 خشبات احدها في الاخرى واما لونغب وارطل لم يكن
 ترتيبا رررررر اتصال الملازمة هو ان يلزق احد
 الطرفين بالآخر رررررر ولو اتصل باحدها ملازمة او ترتيبا
 وليس للاخر اتصال ولا جذوع يقضي لذي الاتصال فلا اتصال
 في الترتيب فكذا الملازمة ان استويا في الاتصال بالارض
 الملوكة ولا حدها زيادة اتصال تغاير الاول وهو الاتصال
 بالبناء فترجع على الاخر وكذا لو اتصل باحدها ولاخر هراي
 يقضي لذي الاتصال ولولا حدها ترتيب ولاخر جذوع فلو الترتيب
 في طرف الحايط فذو الترتيب اولي عند عامة الشارع فترجع
 الاتصال على الجذوع ولولكل منهما بد استعمال ان الاستعمال
 بالترتيب وهو البناء سبق على الاستعمال بجذوع وهو وضرها
 الا ان لا يرفع جذوع الاخر بخلاف ما لو برهن ذو الترتيب
 ان الحايط له ازح يرفع جذوع الاخر ان البينة حجة مطلقة
 يصلح للدفع والاستحقاق على الغير واما الترتيب فنوع ظاهر
 والثابت به ثابت بنوع ظاهر والظاهر يصلح للدفع
 لا لا بطال حق الجذوع ولو كان الترتيب في طرف واحد
 قيل هو اولي وقيل الجذوع ولو في اعلاها جذوع فيه
 عمود مركب على عمود وهو حايط احدها فقط ولاخر عليه
 جذوع فأيهما اولي اختلف فيه والجذوع اولي من اتصال
 ملازمة ان رب الجذوع مستعمل للحايط والاخر مجرد اتصال
 ولولا حدها رررررر خشبات عليه والاخر ثلاث فهو بينهما

نصفان ان استويا في استعمال بنا الحايط لاجله لانه يبنى
 للتقريب وما يحصل بالمشقة يحصل ببارونه الى الثلاث
 فاستويا يد اغاية ما في الباب ان لذي المشقة زيادة استعمال
 الا ان الجنس واحد ولا يثبت الترتيب بكثرة هذا ظاهرا
 الرواية ومن الامام انه رجع عنه وقال لكل منهما ما تحت
 خشبه اذا تحتها في يده وصاحبه خارج فيه وصدقه زو
 اليد والباقي بينهما لا استويا فيه ومن س ان رجع وقال
 الحايط كله لرب المشقة ان يد استعمال اولي ولا يورم الاخر
 برفع الجذوع لما مر والصحيح هو ظاهر الرواية لما مر ولو
 لاحدها عليه خشبة واحدة والاخر ثلاث او اكثر فهو بينهما
 قيا سالا استخانا ان وضع الواحدة ولو حجة في هذا الباب
 الا انه حجة ناقصة ان الحايط انما يبنى للتقريب وهو
 لا يحصل بواحدة الا نادرا ونقصت بهذا الوجه والناقصة
 لا تظهر بمقابلة الكاملة ثم ان الم يكن بينهما استخانا
 فهو لرب المشقة ولا يورم الاخر برفع الجذوع وقيل لكل منهما
 ما تحت خشبه ومن س ان بينهما على احد عشر سهما
 بعدد الجذوع اعتبارا للاستعمال واليد على الحايط فيقسم
 على عددها وجه القول الثاني ان يد كل منهما ثابتة على
 ما تحت جذوع فهو له كما في دار واحدة فيها احد عشر سزا
 عشرتها في يده وواحدة في يداخر تنازعا في الدار ولكل
 منهما ما في يده كذا هنا واما ما بين الخشبات فقيل هو
 على احد عشر سهما وقيل بينهما نصفان لا استويا
 فيه الا يري ان في مسألة دار فيها سازل تكون الساحة
 بينهما نصفان كذا هنا وجه القول الاول ان وضع الواحدة
 حجة ناقصة فلا تظهر بمقابلة الكاملة ولولا حدها خشبات

والاخر خشبات قتلها كذا ان يمكن التسقيف بهما وقيل كواحدة
 ان لا يمكن تسقيف بهما الا نادرا تنازعا في خص او حايط بين
 داريهما ولا بينة والحد والوجه والطاقات او انصاف الدين
 الى احدهما قال الامام هو بينهما ان الانسان كما يجعل المذكور
 الى جانبه في ملك الخاص يجعله الى جانبه في المشترك ايضا
 ان اتولى العمل فلا يصح حجة وقال هولاء المذكور الى جانبه
 في ملكه الخاص يجعله الى جانبه ان الظاهر يشهد بان
 الانسان يزين وجه جداره الى نفسه لا الى جاره وكذا
 القبط لانه وقت العقد يقوم على سطحه فيجعل الخطيب حجة
 جذوع احدهما في احد النصفين وجذوع الاخر في النصف
 الاخر فلكل منهما ما عليه وما يتقي فهو ما بينهما والجذوع
 اولى من السرة فالحايط لرب الجذوع وكذا السرة لوتنازعا
 فيها ولو توافقا انها للاخر لا يرفع الا اذا برهن سكا باط
 له لوروس جذوعه على حايط دار الاخر وليس لرب
 الدار شي عليه فتنازعا في الحايط فهو لرب الدار ولا
 رواية عن مانه لرب السكا باط ولو اتفقا ان الحايط لرب
 الدار قيل له رفع السكا باط وقيل لو برهن فله رفعه
 اجماعا فلو هدماه ثم بنياه فله وضع الجذوع وفاقا ولو
 جذوع احدهما اسفل وجذوع الاخر اعلى بطبيعة وتنازعا
 في الحايط فهو لرب الاسفل سبق بده ولا يرفع جذوع
 الاعلى ولو اراد رب الاعلى ان يجعل جذوعه فلو لا يضر
 بالحايط فله ذلك والا فلا ولو هدماه ثم بنياه فله ذلك
 اجماعا من حايط بينهما ليس لاحدهما عليه شيء ولا خ
 جذوع في اعلاه فاراد ان يسفلها فله ذلك لانه اقل ضررا

ولو اراد ان يرفعها من اسفل الى الاعلى ليس له ذلك
 فلو لكل واحد جذوع فله في اسفل رفعها بجدار رب الاعلى
 لو لم يضر الحايط ولو اراد احدهما خزع جذوعه من الحايط
 فله ذلك لو لم يضر الحايط في سبيل ابو بكر عن جدار
 بينهما لهما عليه حمولة وحمولة احدهما اسفل فله رفعهما
 ووضعها بازاحمولة الاخر ولو حمولة احدهما في وسط
 الجدار وحمولة الاخر في اعلاه فاراد رب الوسط وضع
 حمولة في اعلاه الجدار لو الجدار من اسفل الى اعلاه بينهما
 ولا يضر به رب الاعلى فله ذلك قص نقضا جدارها
 فاراد احدهما ان يبنيه اطول مما كان فله ذلك الا ان
 يكون خارجا عن الرسم ان اسفل الحايط مشترك الا يري
 انه لو اراد احدهما البناء ليعم الاخر وكذا الوزار في
 هوي مشترك ليس لشريكه منه وقال السفدي
 له منه لانه تصرف في المشترك فلا بد من رضي شريكه
 وكذا عن م في قس صورته حايط بينهما قدر قامة فاراد
 احدا الشريكين ان يزيد طوله وابي الاخر فله منه وضع
 خشب على المشترك لو احدهما عليه خشبة فلا ضرر وضع
 مثله ان استويا في اصل الملك في الانتفاع من الحايط
 من خشب وضع الخشب عليه ان يبني للتسقيف وليس
 للاخر ان يرفع بيانا من خشب لتضرر شريكه بهدم
 بنائه وانما له الانتفاع بملكه لا بضرار غيره قالوا هذا
 لو احتل الحايط مثل ذلك الخشب لو وضع عليه فلو علم
 انه لا يحتمل بغير شريكه يرفع بعض الخشب حتى يتعجب
 ما يحتمل الحايط مثله ان رب الخشب لو وضع بلا ان
 شريكه فغاصب ولو بان له فالأخر غير نصيب من الحايط

وللغير ان يسترد العارية ربه افي شيخ وسيل ابوك
 عن هذه المسئلة فقال لو كانت حمولة هذا الشريك
 حمولة فلاخر وضع حمولة وعن ان ينفصل بين
 حديث وقديم وقال لا يرى ان اصحابا قالوا لو
 جذوع احدها اكثر فلاخر ان يزيد في جذوعه لو جمل
 الحائط ولم ينفصلوا بين حديث وقديم ولو اخطأ عليه
 فلاخر ان يضع عليه خشبا وللآخر وضع مثل لا تضع
 ولولهما عليه خشب واراد احدهما ان يزيد خشبا على
 خشب الاخر او يخذ عليه شجرة او ينجع كوة او يابس
 فلاخر من لانه تصرف في المشترك فلا بد من اذن شريك
 لكن القياس تركه ثم للضرورة انا لو سئلنا عن وضع
 خشب بلا اذن شريك ربما لا ياذن له فيتعطل عليه
 منفعة الحائط وهذه الضرورة مستمدة في المسائل التي
 عدت فافترقا مشترك انهدم او هدم او خرب انهدم
 صح انهدم حائط بينهما فبقي احدها فهو علي وجهاين
 عليه حمولة اول والا حكام ثلاثة احدها طلب احدها قسم
 عريضة الحائط وابي الاخر ثانياها اراد احدهما ان يبني وابي
 الاخر ثانياها لو بناه بلا اذن شريك هل يرجع عليه شي اما
 الوجه الثاني وهو عدم الحمولة ففي الحكم الاول وهو طلب
 احدها القسم وابي الاخر فقد ذكر انه يجزى به اخذ صاحب
 اما لو لم يكن عريضة الحائط عريضة بحيث لو قسمت بعيب
 كلاهما شي لا يمكن ان يبني فيه فظا هر لثمنه في طلب
 القسم واما لو عريضة بحيث لو قسمت بعيب كلاهما ما يمكن
 فيه البناء فلان القاضي لو قسم يترج بينهما وربما يجزى في
 فرصة كل منهما ما يلي دار شريك فلا ينتفع به فلا تنفع

القسم

القسم مخفية واليه اشار فماروي عنه انهدم حائط
 بينهما فقال احدهما اقسام وقال الاخر ابي قال لا اقسام
 بينهما ان ربا يصيب كل منهما ما يلي دار شريك وبعض
 المشايخ قالوا لو كان لا يرى القسم الا باقتراع فلا قسم
 لما سر واما لو رباها بلا اقتراع فيقسم لو العريضة عريضة
 علي وجه مروج جعل نصيب كل منهما ما يلي داره تنمي المنفعة
 عليهما وقال من لو عريضة فاعاخي يجزى ابي علي كل حال
 وبه يعني ان العريضة لو عريضة علي ما سر فطالب القسم
 طلب بها تنمي المنفعة عليه فيجوز شريكه عليه وارض كدار
 وارض ومن سس بجوار ابي علي قسمه جدار بينهما وذكر ابي
 بلا فصل بين العريضة وغيرها والحكم الثاني اراد احدهما
 ان يبني ابتداء طلب القسم وابي الاخر فلو عريضة
 كما مر لا يجب علي البناء في ملك شريكه الا بضرر شريكه
 ولا ضرر هنا ولو عريضة قيل لا يجزى وهو الاشبه ان يترك
 يتضرر شريكه يقول اخير بويده قوله وهو الاشبه ما سألني
 في اخر ما يل هذا البحث نقلا عن الخلاصة ان الفتوى علي
 انه يجزى لو لم يمكن البناء القسم انتهى والحكم الثالث
 لو بناه احدهما هل يرجع عريضة شريكه شي قيل لا يرجع مطلقا
 وقيل لو عريضة علي ما سر لا يرجع لانه غير مضطر فيه فت
 احدهما ان يمنع من البناء لانه ان يتا سم ارض الحائط نصفين
 ولو بني لا يرجع علي شريكه اذ ليس له اخذه بالبناء الوجه
 الاول لو كان غير حمولة بان كان عليه جذوع وطلبا احدهما
 قسم عريضة الحائط فلو قسمت بلا رض احدها يستقط
 حقه عما حصل لشريكه بلا رضه واذا اراد احدهما البناء وابي
 الاخر قال من لا يجزى لو عريضة وذكر شيخ الا سلام

انه يجبر بلا تفصيل وذكر وجه يفتي اذ في عدم الجبر تعطيل حق
 شريكه اذ له حق وضع الجذوع على جميع الحايض ولو بنى
 احدها بلا اذن شريكه قيل لو عريضة كما مر لا يرجع ويكون
 متبرعا وقيل ليس بمتبرع وكذا من هو الصحيح اذ للباقي
 حق وضع الجذوع على جميع الحايض ولا يتوصل اليه الا ببناء
 جميع الحايض وكان مضطرا في البناء فلا تبرع كالوكان غير
 عريضة فبناءه احدها قال صاحب جامع الفصول ليس
 اقول مران الفتوى على ان شريكه يجبر على البناء ولا
 اضطرار فيما يجبر فينبغي ان تكون الفتوى على انه متبرع
 يقول المتبرع قوله فينبغي ان يبنى اذ الذي مر ان الفتوى
 عليه انما هو مسئلة جبر الابي عن القسم لا جبر الابي عن
 البناء والكلام فيه فقيا مع الفارق والعجب كيف نسي
 ما قدمت به اياه قبل نحو صحيفة عند انهدم حايضها وعليه
 جذوع لاحدها فطلب رب الجذوع بناءه من شريكه لا يجبر
 عليه ويقال لهما ان شئنا اقتسما ارضي الحايض ولو بنا
 رب الجذوع البناء واراها اخر القسم يتقسم بينهما نصفان
 الوجه الثاني من هذا الوجه لو لاحدها حمولة فطلب هو
 القسم وادوا الاخر يجبر الابي لو عريضة كما مر هو الصحيح
 وبه يفتي ولو اراد ذو الحمولة البناء فابي الاخر فالصحيح
 انه يجبر الابي لما مر فيها لهما عليه حمولة ولو بنى ذو الحمولة
 فحكم حكم مالهما عليه حمولة فالصحيح انه يرجع لما سترئنه انه
 مضطر ولو بنا الاخر وعريضة الحايض عريضة كما مر فهو
 متبرع اذ لم يضطر في البناء ان لا يجبر به فقال نفسه ثم في
 كل محل لم يكن الباقي متبرعا كما له اولها عليه حمولة فللباقي
 منع صاحبه من الانتفاع الى ان يبر عليه ما اتفق او قيمة

البناء

البناء على ما اختلفوا فيه كما سيجي فلو قال لصاحبه انا لا اتفق
 بالبناء فليل لا يرجع الباقي وقيل يرجع على رب العلو يرجع
 على رب السفل بقيمة السفل بنينا لا با اتفق فهو يرجع
 بما اتفق في السفل واما في الحايض الشريك فيرجع بنصف
 ما اتفق واستحسن بعضنا لما مر من فمنا لو لو بنى با مر
 القاصي يرجع بما اتفق ولو اتفق بلا امر القاصي يرجع بقيمة
 البناء بخلاف ولو بنى با امر القاصي لاحدها بناءه وادى جاره
 ان يبنى لا يجبر قال ت هو القياس وهو قول علي انا وقال
 بعضهم لا بد من بناء يكون ستر بينهما وبه نأخذ واما قال
 اصحابنا انه لا يجبر لانهم كانوا في زمن الصلح واما في زماننا
 فلا بد من حاجز بينهما ثم حايض بين اثنين سقط ولا حدها
 شوة وبنات فطلب من جاره ان يبنى وادى جاره لا يجبر
 قال القسمة لا بد من بناء يكون ستر بينهما اذ الزمان الاول
 كان زمان الصلح واما الان ففسد الزمان قال القاصي
 الامام لا يجبر على العمارة غير ان القاصي يامرهما بالحاجز
 حصة قاصي خان وينبغي ان يكون الجواب على التفصيل
 لو كان اصل الجدار يحتمل القسم يمكن لكل واحد منهما
 ان يبنى في نصيبه شدة لا يجبر الابي على البناء ولو لا جمل
 القسم على هذا الوجه يومر الابي بالبناء حصص انهدم
 حايض بينهما واحدها غايب فبناء الاخر الحاضر في ملكه
 من خشب وبني موضع الحايض على حاله فقدم الغايب فاراد
 ان يبنى على طرف الحايض مما يلي جاره ويجعل ساحة
 الحايض الى ملكه ليس له ذلك ولو اراد ان يبنى حايضا
 غلظه كما لا دل او يبنى ارق منه في وسط الاس وبيع الفضل
 من اسره مما يلي ملكه فله ذلك جدا بينهما ولكل منهما

ك

عليه حوله فهو من الحايط فاراد احدها رفعه ليصله وادب
 الاخر فيبني ان يقول سريد الصلاح للاخر ارفع حوله لتلك
 باسطوانات وعمد ويعلو انه يريد رفعه في وقت كذا
 واشهد علي ذلك فلو فعله والا فله رفع الجدار فلو سقط
 حوله لم يضمن قال ابو بكر في جدار بينهما وبني احدها
 اسفل وبني الاخر علي قدر ذراع او ذراعين فانهدم
 فقال ذوالعلي لذي السفل ابن الي حداسي ثم يني جميعا
 ليس له ذلك بل بنيانه جميعا من اسفله الي اعلاه قال
 ث ولو بنيت احدها اسفل بربعة اذرع او نحوها قدر
 ما يمكن ان يتخذ بيتا فاصلا عنه علي ذي السفل حتى ينتهي
 الي محل البيت الاخر لانه كما يطين سفل وعلو وقيل
 بنيان الكل قال ابو القاسم في حايط بينهما عليه لاحدها
 مرفة وللآخر سقف بينه فهدما الحايط من اسفل و
 رفع اعلاه باسطين ثم اتفقا في بنيان علي بلغ البناء
 موضع سقف هذا الي رب السقف ان يني بعده لا يجيران
 يتفق فيما جاوره وقال حايط بينهما انهدم جانب منه
 فظهر انه ذو طاقين متلاصقين فاراد احدها رفع
 جداره وزعم ان الجدار الباقي يكفي للاخر سرة بينهما وزعم
 الاخر ان جداره لو بني ذاطا في يهي وينهدم فلو سبق
 منهما اقرار الحايط بينهما قبل ان يبين انه حايطان
 فكلاهما بينهما وليس لاحدهما ان يحدث في ذلك شيئا
 الا باذن الاخر ولو اقر ان كل حايط لصاحبه فلكل منهما است
 يحدث فيه ما احب قاضي خان حايط بين رجلين انهدم
 فبناه احدها عند غيبه شريكه قال ابو القاسم ان بناء
 بتقضى الحايط الاول فهو متبرع ولا يكون له ان يني شريكه

من الحمل عليه وان بانه يلبس او طيب من قبل نفسه فليس
 لشريك ان يحمل علي الحايط حتى يودي نصف قيمة الحايط
 اراد احدها تقضى جدار مشترك وادب الاخر فقال صاحبه
 انا اضمن لك كل شيء ينهدم لك من بيتك وضمن ثم تقضى الجدار
 باذن شريكه فانهدم من منزل المضمون له شيء لا يلزمه
 ضمان ذلك وهو بمنزلة ما لو قال رجل لاخر ضمنت لك
 ما يهلك من مالك لا يلزمه خلاصه حايط بين اثنين
 لهما عليه خشب فبني احدهما للثاني ان يمنع الاخر من وضع
 الخشب علي الحايط حتى يعطينه نصف البناء وفي الافضية
 حايط بين اثنين اراد احدهما تقضى وادب الاخر لو بحال
 لا يخاف سقوطه لا يجبر ولو يخاف فمن الفضلي انه يجبر فان
 هدم او اراد احدهما ان يني وادب الاخر لو اسرا الحايط عرض
 يمكن بناها حايط في نصيبه بعد القسمة لا يجبر الشريك
 ولو لم يمكن يجبر وعليه الفتوى وتفسير الجيران ان لم يوافق
 الشريك فهو ينفق علي الحارة ويرجع علي الشريك
 بنصف ما انفق لو اسرا الحايط لا يقبل القسمة وفي فتاوى
 الفضلي لو هدماه وادب احدهما عن البناء يجبر ولو انهدم
 لا يجبر ولكن يمنع من الانتفاع به ما لم يستوف نصف
 ما انفق فيه منه ان فعل ذلك بغضا القاصي ولو بغير قصا
 فنصف قيمة البناء فان انهدم او ضيع وقوعه فهدم احدها
 لا يجبر الاخر علي البناء ولو كان الحايط صحيا فهدم احدها
 باذن الاخر لا شك انه يجبر الهادم علي البناء ان اراد الاخر
 البناء كالوهدماه وعن ابن ابي سلمة لو لها عليه حوله وانهدم
 وادب الاخر الحارة فبني احدها يني الاخر من وضع الحولة حتى
 يودي نصف ما انفق وان لم يكن عليه حولة لا يجبر علي

الحارة ولا يرجع بشئ له من منزلة السرة وهذا كله اذا
 انفق في الحارة بغير اذن صاحبه فلو بان انه او باسراهما كم
 يرجع عليه بنصف ما انفق وفي البناء المشترك لو احدها
 غائب فهدم الاضربان القاصي او بلا اذنه لكن يجب
 بان القاصي فهو كاذن شرعية لو حاضر فيرجع عليه
 ما انفق لو حضر قاصي خان على حائط جذوع شاذفة
 في دار جاره فاراد رب الدار قطع رويس الجذوع قالوا
 ان اسكن البناء عليها لطولها فليس الجار قطعها وليس
 لرب الجذوع ان يبني عليه شيا ولو لم يكن البناء عليها لغيرها
 فلم يجز قطعها اذ لا فائدة لربها ولما يطهر في ذلك
 ما يجز ذكر الحائط في المعاملات وغيرها لم يدخل في شرا
 حائط ارضه بل ذكر عند س لانه اسم ما حوط به الملكات
 فلم يتناول ما تحت البناء اذ لم قال واما الاساس
 فهل يدخل قال اذ انما في الظاهر من مذهب س لانه
 يدخل لا اتصاله بملكه وهو من جملة الحائط بخلاف ارضه
 فانه يدخل ارضه في بيع وقسمة وافرار حائط ولم ينسب
 هذا القول الى احد من الحائط بغير ارضه لا سيما حائط
 حق اقر حائط بطل اصله وكذا الاسطوانة وتحمل وكرم
 وبستان سبل ثم فقل لو اقر حائط دخل ارضه لا لو اقر
 بينا فالفرق قال جري العرف بينا حائط في ارض غيره اجارة
 ادعائية او مخصبة ولم يجز العرف بينا حائط في ملك الغير
 فلزم فيه لافي البناء شرعي بنصف حائط بارضه وشارك
 بايه ولو شرا به بغير ارضه اثنى من مجواريه وافنى من بغيره
 اذ الشرايع على هدمه فيطالب المشتري بالبيع بهدمه
 فيتضرر بالبيع فيما لم يبعه وهو النصف الاخر فصار كبيع

جذوع في سقف وكبيع نصف الزرع ط ينبغي ان يجوز هذا الشرا
 ان لا يقع على هدمه لدخول ارضه فلا يتضرر بايه وشارك
 المشتري كشرائه بارضه قال صاحب جامع الفصولين اقول
 ينبغي ان يفصل بانه لو شرا النصف بارضه او شراه ولم يذكر
 ارضه ينبغي ان يجوز للدخول الاعلى ما من مذهب س
 ولو باع وقيد بانه لا يرضه ينبغي ان لا يجوز والظاهر ان
 اختلفا فهم وقع في هذا القسم الثالث كما يدل عليه ظاهر قوله
 شراه بغير ارضه ويدل عليه استدلال من لم يجوز به بانه يقع
 على الهدم لا على ما من مذهب س فاذا ذكر في ط ليس
 بهل الاختلاف ولكن يمكن التوفيق بين القولين بان من اجاز
 اراد القسم الثاني ومن لم يجز اراد الثالث ويحتمل ان يكون
 هو من قال بما من مذهب س فيتحقق اختلاف اختلفت
 على حائط بعينه ولم يطل بارضه لم تدخل ارضه قال صشر
 هذا اقول س واما على قولهم فتدخل ولو صالح على هذا
 الحائط من الدعوى ولم يطل بارضه دخل بناوه لا ارضه
 كذا الخط قال صشر بعضهم قالوا تناول هذه المسئلة
 ان اصالح على حائط لم يتناول الدعوى اما لو صالح على
 حائط تناول بان ارعى رارافصالح على حائط منها فله الحائط
 بارضه لانه اسقاط للحق عما زار على الحائط فيسقط الحائط
 بارضه بحكم قديم الملك وقال بعضهم المسئلة مجرأة على
 اطلاقها سفل له وعلو اخر فيجوز السفل وهو ارضه و
 بواريه وطينه لرب السفل غير ان لرب العلوق السكنى
 عليه كذا حجة ولو تنازع عا في سقف السفل في حائط فوق
 السقف فلا ذكر لهذا عن المتقدمين واختلف فيه المتأخرون
 فقل الحائط له لذي السفل كالسقف وقيل لا يخفى له

بالحايط كذا ط و في طظ رطل في بيع الحايط ارضه لا في بيع
البناء بل ذكر لان اسم الحايط مشتق من الحياطة وهي
المنفعة بالقيام لا المنقوض ولا قيام له الا بارض فكانه ذكر
الارض اقتضا اما البناء فالحايط مطلق على المنقوض فلا نصير
الارض مذكورة بذكر البناء ط سوي بين حايط و بناء وقال
لا تدخل الارض فيها ويورس بنقص الحايط كبناء وضع جذوعا
على حايط رجل بانه وصغر سر ابا تحت رارة بانه
فباع الدار به فللمشتري رفع الجذوع والسرداب الا ان
شرط في البيع بقاءها فيصير كانه شرط بنفسه والوارث
في هذا اكثر الا ان للوارث رفعها على كل حال كذا ج
سكن دارا جارية فبني فيها دارا ساكنة او قال به ابن
لنفسك ثم باع الدار بحقوقها يومئذ ساكن بنقص بناء به
ولا خيار للمشتري لو علم والاخذ الدار بحصة وكذا لو
بني الساكن ساباطا على حايط هذه الدار وعلى حايط
دار اخرى لم يرب هذه الدار فشرى الساكن دارا يسكنه
وغيره الاخر فلم يرب هذا الغير رفع الساباط من حايط داره
وان ارفع لا يربح الساكن على باعه شيئا يقول الحقير في
القاموس ان الساباط هو سقيفة بين دارين تحتها طريق
مايل في السابل وفي صح القياس في حايط مايل ان لا يمن
ربه ان لم يحدث حدثا في منزله ولم يكن مثله من فعله
وضمن استخانا بعد استجاره وتوابعه في نقضه ث وفي
الحقيقة الشرط هو الطلب لا الاستهاد لكنه شرط صحت
لوجه الطلب يبرهن وشرط صحة التقديم ان يكون على
من له ولاية حتى لو تقدم الي من سكن الدار باجارة او عارية
او رهن فلم ينقض فروع الحايط المايل لم يضمن احد ان

المالك

المالك لم يتقدم اليه والسكان لا يصح التقدم اليهم ويصح
التقدم من المالك والساكن باجارة او عارية لعور النظر
اليه من التقدم والا شهاد ان يقول ذلك الحق ان حايطك
مايل او مخوف فانقصه لئلا يتلف شيئا بوقوعه قال م هو
ان يقول اشهدوا اني تقدمت الي هذا الرجل في هدم حايط
هذا فلو تلفت شيئا بوقوعه بعده فلو كان في طلب من ينقصه
لا يضمن ان لم يقصر ولو ترك اصلا ضمن في الاشهاد انما
يصح ممن يضره وقوعه فيصح الاشهاد لا ممن يضره حتى لو مال
الي دار رجل فرب الدار هو الذي يضر بوقوعه فيصح الاشهاد
منه لا من غيره ولو مال الي الطريق الاعظم فيصح من كل احد
خ الا ان القن والصبى يحتاجان الى اذن اموي والولي
فاضي خان ويعتبر القدرة على التفريق من وقت الاشهاد
الي وقت السقوط من غير زوال القدرة فيما بين ذلك
وصورة الاشهاد على مايل الي الطريق ان يقول واحد
من الناس ان حايطك هذا مايل او مخوف او تصدق
فاهدمه ولو مايل الي ملك الغير يقول له ذلك رب
الدار وشرط وجوب الضمان على رب الحايط المطالبة
بالاصلاح والتفريق ولا بشرط الاشهاد حتى لو طلب بالتفريق
ولم يفرغ مع قدرته عليه ضمن ولو قيل له ان حايطك مايل
ينبغي لك ان تهدمه كان ذلك مشورة لا طلبا واشهادا
وصحح المطالبة بالتفريق عند القاضي وعند غيره او لم يكن
هناك احد صح مايل اشهد عليه رفعه على حايط جارة
فهدمه ضمن واخبار لو شاع منه الحايط ونزلت عليه نقضه
او شاع النقص وضمنه النقصان فقت حايط مال الي
دار رجل فاشهد عليه ثم اخره او ابراه صح فلا يضمن

ما تلف بوقوعه بعده ولو وقع بعد الاصل ضمن وفي هذه
الصورة لا ينفعه تاخير القاضي ولو مال الى الطريق الا عظم
لا ينفعه تاخير احد من حاكم وغيره ان الحق ليس للقاضي
ثم بعده لو تلف بوقوعه شيئا غيره من اضره ضمن بلا شك
وكذا يضمن لمن اضره ان تاخره لم يقع موقعه اذ هذا الحق
يتم في شركة خاصة لاعامة ما يل لا يخاف عليه في
الطريق وانما يخاف في ملك رجل فاشهد عليه المالك
فوق في الطريق لم يضمن رب الحايض اذ لم يشهد عليه علي
هذا الوجه حايض صبي اشهد علي ابيه او وصيه فوق ضمن
لا ابوه ووصيه سوا فرط في النقص اولم يفرط اذ الاشهاد
عليهما كالا شهاد علي الصبي وهو بائع فلو تلف او مات ووصيه
بعد اشهاد عليهما بطل ذلك الاشهاد فلو تلف شيئا بوقوع
بعده هدر قاضي خان لان ولايتهما انقطعت بالبلوغ ثبت
وقف دارا علي فقر او رفعها الي رجل فاشهد علي الوكيل
فوق برج علي ماله الواقف في ثبوت الطلب بشهادة
رجلين او رجل وامرأتين وكتاب قاض الى قاض ثبت
رب الحايض بعد الاشهاد بطل اذ لم يتعد له ولاية الا صلاح
بعضونه فلو افاق لا يجوز الا باشهاد جديد اشهد عليه
ثم باعه فربيع بقضا او بدونه او بخيار روية او شرط
للمشتري ثم وقع لم يضمن الا باشهاد جديد بعد رية حايض
لهم بارت او غيره اشهد علي بعضهم لا يضمن هذا البعض
فيا سا اذ احد الشركاء لا يملك نقضه ويضمن حصته اختيارا
لتمكنه من ان يطلب من شركائه ليجمعوا علي هدمه اشهد
عليه فوق ونفرت غلة دابة رجل فقتلت رجلا لا يضمن
رب الحايض الا ان وقع عليه فقتله ان حايضه بعضه مايل

الي

الي الطريق وبعضه مايل الي دار قوم فاشهد عليه اهل الدار
او غيرهم فوق ضمن اذ الحايض واحد فصم اشهاد غيرهم فيما
مال الي الطريق فاذا صح في البعض صح في الكل واما الاشهاد
من اهل الدار يصح فيما مال الي دارهم والى الطريق لما مر
ولا يضمن من جملة العامة قاضي خان باع حايضه مايل بعد
ما اشهد عليه برى من الضمان لانه لا يقدر علي هدمه بعد
بيعه بخلاف اشراع كنيف او جناح او ميزاب او وضع خشبة
في الطريق ثم باع الدار او الخشبة ثم تلف به انسان ضمن
اذا تمت بحجر او اضرع كنيف ونحوه جنابة فلا يبطل بالبيع
ولو كان المايل رهنا فاشهد علي المرتهن ثم سقط فقتل
به شيئا كان هدر اذ المرتهن لا يملك الا صلاح والمرمى
ولو اشهد علي الراهن بدل المرتهن ضمن الراهن اذ هو
يملك ذلك بان يقضي دينه ويسترد الراهن له حايض مال
الي دار قوم فاشهد عليه القوم او اقدم فقط او تلف
شيئا لهم او لغيرهم ضمن وكذا حايض اعلاه لرجل واسلم
لاخر حايض بعضه صحيح وبعضه واه فاشهد عليه وسقط
كلها وقتل انسانا ضمن المالك ولو كان طويلا وهي
بعضه اولم يه بوقوعه ضمن ما اصاب الواهي لا ما اصاب
الذي لم يه لان الحايض يكون بمنزلة حايطين احدها
صحيح والاخر واه فالاشهاد يصح في الواهي لا في الصحيح
حايضان احدهما مايل والاخر صحيح فاشهد علي المايل
فلم يسقط المايل وسقط الصحيح وتلف شيئا كان هدر
اشهد علي مايل له الي الطريق فقط علي انسان
فقتله ثم عسر رجل بنقض الحايض فمطب وعسر رجل بالقتل
ومطب فضمان القتل الاول وضمان الهلاك بالنقض

علي رب الحايط وصنن الهلات بالقتيل الاول لا يكون
علي رب الحايط لان رفع القتل علي اوليا القتل ورفع
النقض علي رب الحايط ولو اخرج جناحا او كنيفا الي
الطريق فسقط فالتلف انما فمض رجل بنقض الجناح
ورجل بالقتيل فمطبا فضا نهما علي رب الجناح او الكنيف
لان اخراجهما مباشرة للجناية فيجعل كانه اتى عليهما ومن
اتى شيئا في الطريق ضمن ما هلك به وان لم يملك رقبته
له حايط فسقط قبل الا شهادة ثم اشهد عليه في رفع
نقضه عن الطريق فلم يرفع فمض به انسان او دابة فمطبا
ضمن ما ايل اشهد علي ربه ثم سقط علي حايط رجل
فهدسه ثم مض رجل بنقض الحايط الاول ورجل بنقض
الثاني فمطبا فضان الحايط الثاني علي رب الحايط
الاول وهو مخير بين ان يضم قيمة الحايط ويترك النقض
او ياخذ النقض ولا شيء له ويكون النقض لصاحبه فمن
عثر بنقض الحايط الثاني فهدسه لان نقض الحايط الثاني
ملك صاحبه لا يملك صاحب الاول رفعه فلو اخرج الاول
جناحا ضمن الاول من عثر بالثاني وعطب وان لم يملك
رفعه ولو كان الحايط الثاني ملك رب الحايط الاول
ضمن رب الحايط ما عثر بالثاني اذ يملك رفعه عن الطريق
الفصل في الساج والثلاثون
في معرفة سمي الاسامي ز حلف لا يدخل كورة كذا او رستان
كذا فدخل في ارضها محنت وقيل الكورة اسم للمران ايضا
واختلف في بخاري والعتومي في زماننا علي انه اسم للمران
وشام للولاية وكذا اخراسان فلو حلف علي واحد
من هذه المواضع ان لا يدخلها فدخل قرية من قرأها حث

وكذا

وكذا فرغانة وسغد و تركستان اسم للولاية ولو حلف
لا يدخل بلخ او قرية كذا فهو علي المران شيخ سواد سمر
قند غير سمرقند وسواد مرو غير مرو وكذا الكوفة وسواد
الري من الري وهذا كله بحسب العرف قاضي خان حلف
لا يدخل بلخ فهو علي المهر دون القريني وكذا الواسط جبر
دابة الي بلخ ولو حلف لا يدخل مدينة بلخ فاليمين علي
المدينة وربضها لان الربض بعد من المدينة فان اراد المدينة
خاصة فهو علي مانوي ولو حلف لا يدخل قرية كذا فدخل
رباض القرية لا محنت ويكون اليمين علي عمرانها وكذا لو حلف
لا يشرب في قرية كذا فشرب في كرومها وضياعها لا محنت
الا ان يكون الكروم والضياع في المران وكذا لو حلف لا يدخل
بلدة كذا يكون اليمين علي المران لان البلدة اسم لما هو
داخل الربض ولو حلف لا يدخل كورة الري ففي ظاهري
الرواية يتناول المدينة والنواحي وعن مانه اسم للمدينة
خاصة حتى لو استاجر دابة الي الري ولم يذكر المدينة ولا رستانا
بعينه ففي ظاهر الرواية تخس الاجارة قال م واما سمرقند
واوزجند اسم للمدينة خاصة وسغد وفرغانة وفارس
اسم بلاد مصار والعري و بخاري اسم للبلدة ونواحيها
صح قال اوصيت له شي من مالي او بقليل او يسير من مالي
نقص عن النصف اذ الشيء اليسير في عرف يستعمل
استعمال القليل والقلة والكثرة يعرفان بالمقابلة فلو
اعطي نصفه لم يكن الموصي به قليل بمقابلة الباقي بخلاف
ما دون النصف وكذا لو قال لفلان علي شي من مالي الا ان
يخلف في بخاري فمضرو في الوصية لورثة الموصي ولو لم يكن
له ورثة فالخيار الي السلطان يعطي ما شاء دون النصف

قاضي حات قال وقفت من هذه الارض شيئا ولم يسم بطل
 ان الشئ يتناول القليل والكثير ولو بين بعد ذلك ربما يبين
 قليلا لا يوقف عادة صح ولو قال في الوصية او الاقرار
 جزء من مالي يجوز النصف لا الزيادة ان الجزء يطلق علي
 النصف ولا يقال ثلثي المال جزء من ثلاثة بل يقال جزء
 من ثلاثة فاعلي ما يقع عليه اسم الجزء والنصف ولا غنية
 لا قل سماه فيعطى المقر ورثة الموصي ماثا واذا انصف
 ولو اقر ووصي جارية من ماله فالطائفة اسم للبعض من
 الجملة وقد قيل وقد كثير فالبيان الي المقر الموصي ولو ماتا
 بين ورثتهما ولو وارثا بين السلطان والبعض كالطائفة
 ان يستعملان في العرف علي السوا ولو ثيابا البر فهو ثياب
 العطن والكتان قالوا هذا علي عرف الكوفة ان البر في عرفهم
 يقع عليها علي ثياب الديباج وبابها لا يسمى بر ان
 فانصرف مطلق الوصية الي ثياب قطن وكتان واما في
 عرفنا لا يطلق البر علي ثوب قطن وكتان بل علي ثياب
 ريباج و ثياب تتخذة من الابرسم وباج هذه الاشيا
 يسمى بر ان انصرف مطلق الوصية الي هذا الثياب
 اوصي بثوب فهو علي ما يلبس عادة وثوب حرير وقطن
 وكتان وخزوكا وصوف في ذلك سوا لانه اسم لما يلبس
 عادة وكل ما يلبسه الناس عادة يدخل تحت الوصية
 والسح والبساط والستر لا يدخل لانها مما لا يلبس عادة
 وكذا لا تدخل قلنسوة وعمامة لانها مما لا يلبس وكذا
 يقال نعم وتغلس ولا يقال برس واذ لم يجز يا عت
 الكفارة يقول الحقير فيه اشكال ان يقال لبيس علي راس
 العمامة والقلنسوة والله اعلم قال وقال شيخنا

قوله في العمامة انها لا تجزي في كفارة البين محمول علي
 عمائم العرب فان عمائمهم قصار لا تزيد علي ثلاثة اذرع
 بحيث لا يجي منها ثوب كامل واما عمائم زمانا فتزيد علي
 ثوب كامل فتجزي عن الكفارة فعلي هذا يجب ان تدخل
 العمامة في الوصية ولو اوصي بمائة فقد ذكر في باب
 التنكيل ان الامير لو قال من اصاب ستاعا دون الانية
 فهو له فمن اصاب ثيابا او قفيا او سورا او سبابا
 او فراشا او مرافقا فكله له ان المتاع في العرف يقع علي
 ما يلبسه الناس بهذه الصفة ولو اوفى غاسا فليس
 له ذلك كذا ذكره واختلف المشايخ في التخرج قيل
 ان لا تدخل هذه الاشيا لاستثنا الاواني فيدخل عند
 عدم الاستثنا ان المتاع اسم لما يتبع به قال الله تعالى
 ومتاعا للمتقين سمي النار متاعا لسا فرين تمتعهم
 بها ورتع بالاولا في كاتمتع بغرس وقيل انما لم تدخل
 لان اسم المتاع لا يقع علي الاواني وقد ذكر في سبيل
 ان الاواني تدخل في المتاع والحاصل ان عند الاستثنا
 الاواني من المتاع لا تدخل الاواني في الوصية وعند
 عدم الاستثنا يكون فيه اختلاف المشايخ ابن الهمام
 المروزي جمع عرضين تحتين حطام الدنيا كذا في المغرب
 والصحاح والعرضين يكون الرامتع وكل شئ سوي
 الدراهم والدينار وقال ابو عبيدة المروزي الاستعة التي
 لا يدخلها كيل ووزن ولا يكون حيوانا وعقارا صح
 ولو اوصي بدابة يدخل فيها فرس وجمل وصار لا بقر
 وجاموس استثنانا والقياس ان يدخل ان الدابة
 اسم لما يدب علي الارض ووجه الاستحسان انه يطلق

على الثلاثة المذكورة لا غيرها فيعتبر العرف الا في بلد رواب
 اهلها جاسوس وبقر وبمراياها يكون ويسمونها
 روابا فحينئذ تدخل هذه الاشياء في الوصية ان المخصص
 وهو العرف لم يوجد ولو جازره تدخل الشاة لا جزور
 وبقر ان الجزور اسم لما بعد الجزور ورجع والجزر القطع
 وما بعد ذلك انما هي الشاة واما البقر والبقر فيلحان
 لعل اضر والجزور يتناول البقر بركب اول ولا يتناول
 البقر والشاة يقول الحنفى في القاموس الجزور والبقر
 خاص بالناقة وما يذبح من الشاة انتهى قل واسم الحمل
 والبقر جنس يقع على ذكر وانثى والناقة على الانثى فقط
 والبقر والبقرة على ذكر وانثى لانه اسم جنس والها فيه
 للافرادون الثاني كذا في التورجعة على ذكر لانثى
 ولو بقره لا تدخل الجاسوس في العرف ولو كان نوعا منه
 حتى يكل به نصاب البقر في الذكورة ان يطلق الكلام فيها
 بين الناس ينصرف الى التعارف واسم الحمل والبقر يقع
 على البقي والغيب وهو ان يكون ابوه عربيا وامه غيره
 وانفلة تقع على ذكر وانثى والها للافراد لا الثاني
 يقتل بخل وبنلة تجوز وجوزة وبعين وبضة كذا في
 البقرة والبنلة والبقرة للأنثى يقول الحنفى فيه نظر لان
 قوله تعالى ان البقرة شاة علينا بعد قوله ان تذبحوا بقرة
 دليل على جواز اطلاق البقرة على الذكر ايضا كالا بغير
 فالصواب ما مر انما ان البقر والبقرة يطلقان على ذكر
 وانثى في امر بشر بخل لا يلزم الانثى وتوسعا بخلية
 لا يلزم الذكر وكذا البقر والبقرة وتقع الشاة على ذكر
 وانثى لانه اسم جنس والكباش خاص بالذكر ما انفهم

كالنيس

كالنيس من الذكر للمعز وتقع الدجاجة على الانثى لا الذكر
 وبكسر الاديك ويقع الهمار على ذكر وانثى لانه اسم جنس
 والاثان والهمار للأنثى والخيل اسم جنس يتناول ذكر وانثى
 وعربيا وعينه والبرزون لا يتناول العربي قياسا واستحسانا
 يقول الحنفى وهو المسمى باللغة الفارسية والتركية بار كبير
 قال والفارس لو ذكر مطلقا لا يتناول العربي مطلقا قياسا
 واستحسانا ولو حلف لا يركب فرسا فركب برزونا او قال
 الامير من قتل قتيل فله فرس من الغنمة فالقاتل يستحق
 فرسا منها لا برزونا اما لو ذكر الفرس مضافا الى شخص
 فبهم عربيا وبرزونا حتى لو قال الامير من قتل قتيل فله فرس
 فقتل رجلا على برزون او برزونة فله ذلك استحسانا
 الا يرى انه لو عين القتل وقال من قتل هذا الفارس
 فله فرسه الشاربيه والشاربيه على برزون فقتله غار
 فله برزونه وهذه الاضافات اشارة لتعريف المشار
 اليه وصفتة تلفوا فكذا تلفوا في المضاف قلنا الفرس
 هو الخيل العربي والبرزون هو الخيل العربي ولو قال من قتل
 فارسا فله كذا فقتل كافرا على بخل او بغير اوصار
 فلا شيء له ان علق الاستحقاق بقتل فارس وراكب هذا
 لا يسمى فارسا ولو قتل رجلا على برزون او فرس ذكر
 او انثى فله ذلك ان ركب البرزون يسمى فارسا كركب
 العربي يقول الحنفى في القاموس الفرس الذكر والانثى
 والخيل جماعة الافراس لا واحد او واحد خاليل زيلبي
 المحرم من حرم نكاحه على التام بسبب ارضاع او مصاهرة
 سواء كان مسلما او كافرا الا ان يكون مجوسيا او منافقا
 لا يؤمن من الفتنة او صبيا مجنونا لعدم حصول المقصود

عين في

وهو الصيانة للمرأة وجيز والمسلم والكافر والمر والعبد
في ذلك سواء كثر ذوالرحم هو كل قريب ليس بذى
سهم ولا عصبة يلي العصبة نوعان نسبية ونسبية فاق
نسبية ثلاثة أنواع عصبة بنفقة وهو كل ذكر لا يدخل
في نسب إلى الميت أنثى وهو أربعة أصناف جزء الميت وأصله
وجزؤه أبوه وجزؤه جده وعصبة بنفقة وهي كل أنثى فرضها النصف
أو الثلثان بصيرن عصبة بأخوتهن وعصبة بنفقة وهو
كل أنثى تصير عصبة مع أنثى أخرى كبنات مع أخوات والعصبة
النسبية مولي العتاقة استعاف رجل وقت شيئا على
عبيته لم يدخل فيه كل من كان في نفقته وإن لم يكن ذى رحم محرم
منه ولو قال علي أهلي قال أصحابنا في القياس تكون العتلة
لزوجته خاصة ولكن يستحسن أن تكون لكل من يعول في
منزله من الإحرار دون العبيد رار عزز اقارب الإنسان
واقرباؤه وذو قرابته وذو أسابته محرماته فصاعد من
ذوي رحم الأقرب فالأقرب سوى الوالدین إذا لم يطلق
عليهما اسم القريب ومن سمي والده قريبا كان عاقبا إذا القرب
في العرف من يتقرب إلى غيره بعبادة أو غيره ويتقرب الوالد
والولد بنفسها لا بغيرها ويدخل فيه الجد والجدة ووكند
الولد في ظاهر الرواية لما ذكر وجيزه ملاصقوه عند
الإمام وهو القياس وفي الاستحسان وهو قولهما هو
من يمكن محلة الرعي ويجمعهم سجد محلة إذا الكل يسمي
جيرانا عرفا يقول الفقير ويؤيد قولهما قول النبي صلى الله
عليه وسلم أربعون رارا جارا والله أعلم قال وأصحابه
كل ذى رحم محرم من امرأته واختاته كل ذى رحم محرم منه
كان ذى زوج بنات وأخوات وعمات وخالات وكذا كل ذى رحم

محرم من أزواج هؤلاء وقيل هذا في عرفهم وأما في عرفنا
فلا يتناول إلا أزواج المحارم ويستوي فيه الحر والعبد
والأقرب والأبعد أن اللفظ يحتمل الكل وأهله امرأته
أن هي المرادة به لغة وعرفا قال الله تعالى إذا قال لا هذه
أي لا امرأته ويقال تاهل فلان أي تزوج يقول الفقير في التفسير
الأول نظر لأن كلمة استكثر الواقعة في قوله تعالى إذا قال
لا هذه استكثر دليل قاطع بأن ليس المراد امرأته فقط كما
لا يخفى قال وعندنا من كان في نفقته وعياله اعتبارا للمعرف
قال الله تعالى فنجيباه وأهله إلا امرأته والمراد من كان في
عياله والرجل أهل بيته إذا لال القبيلة التي ينسب إليها
فيدخل فيه كل من نسب إليه من قبل أبائه إلى أقصى أب له
في الإسلام الأقرب والأبعد والذكر والأنثى والمسلم والكافر
والصغير والكافر وأبوه وجده منهم لأن الأب أصل البيت
وكذا الجد والجد هو أهل بيت أبيه دون أمه إذا كان
يتجسس بأبيه بخلاف قرابته حيث يكون من جانب الأم
والأب وأهل بيته وجنسها لا يتناول ولدها إلا إذا كانت
من قوم أبيها وبني فلان يختص بذكورهم إلا إذا كان اسم
قبيلة أو فخذ فيتناول الإناث ومولي العتاقة والموالاة
وخلفاؤهم هداية الفقير من له أد في شيء والمساكين من لا
شيئ له وهذا مروى عن الإمام وقد قيل على العكس ولكل
وجه وهما صنفان انتهى يعني إن الفقير صنف واحد والمساكين
صنف واحد وليس كلاهما صنف واحد أقاصي خان الفقير عند
الإمام من ليس له نصاب وعنده ما يكفيه ولا يسأل الناس
والمساكين من لا يجد قوتا ويسأل الناس خلاصة أول الثمر
قبل أن يعني نصفه وعن س لوقال لا اكلم فلانا آخر يوم

من اول الشهر واول يوم من اخر الشهر يتناول الخا
عشر والساريس عشر ولو قال لا اكلمك الي بعيد فهو
اكثر من شهر وسعيا الي شهر غير يوم ولو قال لا قضين
حق فلان عاجلا علي اقل من شهر واجلا علي اكثر من
شهر وفي فوايد شمس الاسلام ابن جندروز علي
الشهر وفي مجموع النوازل علي اقل من شهر لان هذه
الكلمة يراد بها التحيل والاجل خلاف العاجل وقد ر
اصحابنا بشهر وذلك اذ في الاجال في السلم في السلم
وغرة الشهر علي الليلة الاولى واليوم الاول من الشهر
في العرف وفي اللغة عبارة عن ثلاثة ايام ولو غوي الساعة
التي يهل فيها صبح والسلم عبارة عن اليوم التاسع والعشرين
عرفا وفي اللغة ثلاثة ايام من اخر الشهر اولها الثاني
والعشرون والعنداء من طلوع الفجر الثاني الي ما قبل
الزوال والضحوة من حين تبيض الشمس الي ان نزول
والساينوي لان مسان احدهما بعد الزوال والاخر بعد
غروب الشمس يقول الحقي قوله والعنداء الي اخره الظاهر
ان هذا عند الفقهاء خاصة لا عند اهل اللغة لان المولى
الشهير بكال باشا زاده قال في تفسيره للفتاح اول اليوم
هو الفجر وبعده الصباح ثم العنداء ثم البكرة ثم الضحوة
ثم الهجيرة ثم الظهر ثم الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل
ثم العشا الاول ثم العشا الاخير وروي عندهم ان الشفق
انتهى خلاصة والسحور بعد زهاب ثلثي الليل وصلادة
الظهر هو وقت الظهر كله وقوله عند طلوع الشمس او حين
تطلع هو من حين تطلع الي ان تبيض واياها البيهقي الثالث
عشر والرابع عشر والخامس عشر من الشهر والشهر

عندم في غير رواية الاصول ان كان عندهم حساب يعرفون
به السنة والصيف فهو علي حسابهم والا فالسنة ما يشتد
فيه البرد علي الدوام والصيف ما يشتد فيه الحر علي الدوام
والربيع ما ينكسر فيه البرد علي الدوام والخريف ما ينكسر
فيه الحر علي الدوام ومن شائخنا من قال ما يحتاج الناس فيه
الي شئين الي ضربا الوقود وليس المحشو والصيف ما يتغني
فيه عن احدهما قاضي خاين وقال بعضهم الصيف ما يكون
علي الاشجار اوراق وثمار والشتاء ما يكون عليها اوراق
وثمار والخريف ما لا يتغني فيها ثمار وتبقى الاوراق والربيع
ما يخرج الاوراق لا الثمار وهذا اقرب الاقاويل الحب
الضبط والاحاطة وقل ما يختلف باختلاف البلدان الا انه
يتقدم في البعض ويتأخر في البعض خلاصة والنيروز علي
نيروز المسلمين روى المحوس والمراد به نيروز الخليفة خلف
لا يحكمه اي قدوم الحاج فقدم واحد من الحاج انتهت اليمين
وعلي هذه اجنس هذه المسئلة كوقت حصاد ونحوه وفي
المنتقى لو خلف لا اكلمك قريبا من سنة لا يحكم سنة اشهر
وبعدهما انتهى فائدة يقول الحقي ومن الزمان المشهورة
التي تذكر في الايمان ونحوها يوم المهرجان وهو علي ما في
حصى الكتب الاربعة بكسر الهمزة اول يوم من الخريف في ظفر
افريدون بالضحك وجبهه في جبل ريلولد فالتخذت
طايغة العجم ذلك اليوم يوم عيد ثم اشهر هذا اليوم
بين العرب انتهى رسد غرر حين وزمان بلانية ستة اشهر
نكر او عرفا اذ الحين يراد به الزمان القليل قال الله تعالى
فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون الاية وقد يراد
به اربعون سنة قال الله تعالى هل اتي علي لاسلك حين

من الدهر وقد برأ به ستة أشهر قال الله تعالى توف
 كلها كل حين فسر ابن عباس ستة أشهر وهذا وسط
 فيصرف الله والزمان يستعمل أسقال الحين ويقع بالثمة
 فيها ما نوري لانه حقيقة كلامه ودهر لم يدرك قال الامام
 الدهر منكرا لا ادري ما هو اي باي يقدر وعند من
 نصف سنة كين وزمان والدهر معرفة برأ به الابد
 عرفا مختارات والامام يقطع جواب سائل معدودة
 فقال لا ادري ما الدهر ومحل اطفال المسترلين واذابال
 الخشني من الفرجين معا اذكر امام الخشني والملاكية افضل
 ام الانبياء ومني بصر الكلب على حكم سور الحمار ومني
 بطيب لم الجلانة وتوقف في هذه المسائل ح جلالة
 قدره وعلو مرتبته في العلم وغاية ورعه في الزهد
 حيث توفقت ولم يشتغل بالجواب عندهم الدليل في علم
 قال الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم قبل ومثله الجدة
 من هذا القبيل فانه توقف فيه لاختلاف الصمى به رضي
 الله عنهم ولهذا ذكره بعض العلماء المتفرعين الفناء والكلام
 في الجدة ابن الامام وتوقف الامام في الدهر ونحوه دليل
 فقهر ودينه وسقوط اعتباره نفسه رحمة الله به وقد نظم
 جملة ما توقف فيه فقال

من قال لا ادري لما لم يدركه فقد اقتدي في الغف بالنيان
 في الدهر والخشني كذا في جوابه ومحل اطفال ووقت ختان
 يقول الخشني قد ظهر بهذا النظم وبها ذكر قبله غفلا عن مختار
 انوار تصاحب الهلالية ان مجموع ما توقف فيه الامام
 تسع مسائل هداية حلف لا يكلم اياما فهو علي ثلاثة ايام
 ولو حلف لا يكلم الا ايام فهو علي عشرة ايام عند الامام

وقال علي ايام الاسبوع ولو حلف لا يكلم الشهر فهو علي
 عشرة اشهر عنده وعند علي اثني عشر شهرا ولو قال
 لعبد ان خدمتي اياما كثيرة فانت حر فهو علي عشرة
 ايام عند الامام وقال سبعة ايام فاسدة يقول الفقير
 وفي بعض الكتب الاربعة والستة طعام الغرس والاعذار
 طعام الختان والغرس طعام الولادة والوكيرة طعام البنا
 والنعينة طعام القدوم من السفر وكل طعام صنع لدعوة
 فهو ما ربه وما ربه بضم الدال وفتحها بزازية الصبي يسمى
 غلاما الي تسع عشرة سنة ثم شابا الي اربع وثلاثين
 ثم كهلا الي احد وخمسين سنة ثم شيخا الي اخر عمره لغفلة
 وفي الشرع يسمى غلاما الي البلوغ وبعده شابا وفي
 وعن من ان الشاب من خمسة عشر الي ثلاثين سالما يغلب
 عليه الشمط اي الشيب والكهل من ثلاثين الي خمسين
 الا ان يغلب عليه الشمط قبل ذلك والكهل من ثلاثين
 الي اخر عمره والشيخ في ازيد علي خمسين وعن من الكهل من
 ثلاثين الي اربعين والشيخ الزايد علي خمسين وان لم
 يشب وان زاد علي الاربعين وشيبه اكثر فشيخ وان
 سواه اكثر فلا وعن م الغلام اقل من خمسة عشر والشاب
 والشيخ فوقه والكهل حتى يبلغ من اربعين الي ستين الي ان
 يغلبه الشيب فيكون شيخا وان لم يبلغ خمسين الا انه لا يكون
 كهلا حتى يبلغ اربعين ولا شيخا حتى يجاوز اربعين واللباب
 وهو اسم تفسير ابن العارل قيل الولد في بطن امه يسمى
 جنينا لا جنة في الرحم اي اختفائه فاذا ولد فهو صبي
 واذا فطم من الرضاع فغلام اي سبع سنين ثم يافع الي
 عشر ثم ضروري الي خمسة عشر سنة ثم فدا الي خمس وعشرين

ثم عظمون اذ ثلثين ثم يصل الى اربعين ثم كهل الى خمسين
وقيل الى ستين ثم شيخ الى ثمانين ثم بصير بعد ذلك هي
وفي محل اخر منه اول الكهولة ثلاثين وقيل اثلاث
وثلاثون وقيل ثلاث وثلاثون وقيل اربعون واخرها
خمسون وقيل ستون ويدخل في الشيخوخة وقيل هو
في البطن حين فاذا اولد فوليد فاذا لم يستقم الا سبعون
فصدح وما دام يرضع فريض ثم فطم عند الفطام
واذا لم يرضع فحوس فاذا رب وما قدر له ان
سقطت رواظفه فشفور فاذا اجاوز العشرة فترعم
ونا شي فاذا اراهق الكلم فيارف ومراهق فاذا احتلم فزور
والغلام يطلق عليه في جميع احواله بعد الولادة فاذا
اخر شارب وسار عذاره فباقل فاذا التحي فغني
وسارح فاذا اكملت الحية فنجح ثم هو من الثلاثين
الى الاربعين شاب ومن الاربعين الى الستين كهل
قال ولاهل اللغة عبارات مختلفة في ذلك وهذه اشهرها
يقول الحقي وفي بعض كتب الادب الولد في بطن امه حين
فاذا اولد فهو نفوس واسه نفسا فاذا خرج راسه قبل
رجليه فهو وجيه وان خرجت رجلاه قبل راسه فهو بين
وذلك مذموم فبعد الولادة يسمى طفلا ورضيعا فاذا
ارتفع شيا واكل فهو جفرو والاشي خيرة فاذا فطم فهو
فطم ورضيع واذا اتوى وخدم فهو ضرور فاذا ارتفع
فوق ذلك فيارف فاذا قارب الحلم فمراهق فاذا ابلغ
فاحتلم وحالم فاذا بقل وجهه فطار يقال طروجه وطر
شاربه فاذا اجاوز وقت النكاح ولم يتزوج فغارس
فاذا اجتمع وتم فهل كهل فاذا راي البياض فاشيب

واشيط

واشيط فاذا استبان فيه السن فشيوخ فاذا ارتفع عن
ذلك فسن فاذا ارتفع عنه فعم فاذا قارب الخطر فدالف
فاذا زار علمي ذلك فهو هرم وهم فاذا اذهب عقله من الكبر
فهو ضرف قال واما المرأة فهي ما استصغرة فهي جارية
فاذا اكبت ثديها اي استدار في صدرها فهي كاعب فاذا
ارتفع ثديها فهي ناهد فاذا قاربت الحين فهي معصرة
فاذا بلغت العشرين ولم تتزوج فهي عانس وما ذات
المراة بكر الم تتزوج فهي عاتق فاذا تزوجت فهي ثيب
فاذا بلغت ثلاثين او فوقها فهي سهلة فاذا اجاوزت
الاربعين فهي عوان ونصف فاذا اعجزت وفيها بقية من
الشباب فهي جيزوب انتهى وفي الحديث الاربعين لا بين
التجارية الا ثمان يكون نطفة ثم علقة ثم مضغة ثم عظم
ولها ثم جنين ثم رضيعا ثم فطما ثم يافعا ثم ناشيا ثم سرورا
ثم خزورا ثم سراهقا ثم محتلما ثم بالغاما ثم اسردا ثم طارا
ثم باقلا ثم مستطيرا ثم مطرحا ثم صملا ثم سلخيا ثم سنويا
ثم مصعدا ثم متججعا والشاب مجع كذا ذلك ثم ملهون اثم
كهلا ثم اشيط ثم شيخا ثم اشيب ثم جوقل ثم صعبا ثم هها
ثم هرها ثم تحضرا ثم سبتا الفصل
الثامن والثلاثون في المستغقات في حرية الاصل وفيما ثبت
صتلا قصدا وفي افساد البيع بعد صحة وصحة بعد افساده
وفيما يحكم فيه الحال في جامع الفصولين اعلم ان الاصل في
دار الاسلام هو الحرية فمن ادعى انه من الاصل فله القول
بلا حاجة الى بيينة لكن لو ادعى واحد عليه الرق وبرهن فلان
تقبل بيئته على حرية الاصل دفعا لبيئته الرق والنا س
اقرار بلا بيئته الا في اربعة احدها العتق بان المدعي

المغذوف انه صر وطلب حد العذف وقال قاذفه هو قن
وليس له على حد فانه لا يجد القاذف حتى يبرهن على
حريته لا نه صر في الظاهر وهو دار السلام والظاهر
يصلح حجة لدفع الاستحقاق وعن هذا قلنا من بيده دار
صدق انه دارة في دفع الاستحقاق واما لو طلب الشفعة
فجحد المشتري ملكية الدار له لا يقبل قوله حتى يبرهن انها
له وكذا لو سقط حايط داره المائل بعد الاستئجار
فقال ذواليد انا ساكن لا مالك صدق هو لا مدعي
الضمان عليه ما لم يبرهن انه ملكه وكذا لو ادعى القاذف
بعد ظهور حريته المغذوف اني عبده وعلي حد العبيد صدق
ومجد اربعين الا اذا برهن فمجد ثمانين والثانية ادعى
القاطع ان المقطوع طرفه قن ولا قود على وادعى الاخر
انه صر لم يصدق الا ببينة او علم الحاكم بحريته ولو برهن
على عتق يقبل ولو غاب المولى لقيامه على خصم حاضر
فينفذ على الغائب حتى لو حضر لا تغار البينة الثالثة
ادعى المشهود عليه ان الشهود عبيد لم يصدقوا في الحرية
الا ببينة الرابعة ادعى الجاني انه صر والرسول على عاقلة
وقالت العاقلة هو قن لم يصدق الجاني الا ببينة فشكل
القتل لو ان غار للبيع لا يقبل قوله اني صر الاصل بلا بينة
وتفسير الانقياد ان يتقاد للتسليم الي المشتري يعني
ان اسلم الي المشتري لا يباي بل يسلت اما السكوت
عند البيع فلم يكن انقيادا اذ البيع لم يتم به بل يقوم بالعقد
وقد صرح احكام السكوت انه لو بيع وهو حاضر فسلت
ثم قال بعد العلم اني صر لا يقبل ادعى حريته الاصل صدق
مع اليقين لكن لا يمكن للمشتري ان يرجع بثمنه ما لم يصر متغنيا

عليه

عليه وطريقه ان يدعي المولى انه قن وافرله برق وبرهن
على اقراره ثم القن يبرهن انه صر الاصل قن ادعى ان
مولاي اعنتني فاقام بينة فقبل ان يقضي اقراره برق
علي نفسه ثم يبرهن على الاعناق يسمع ان التناقض
فيه لا يمنع اذ حريته الاصل مما يخفي فكذا التحريم يخفي ان
المولى يستبد به كافي صبي في يد رجل اقراره برق على
اقراره حتى لو ادعى بعده حريته الاصل لا يقبل دعواه لانه
ظهر رقة حيث اقراره ويد صاحب الملك دليل الملك
فلم ينقض بده الثانية ظاهرا بل حجة محيط ادعت في يد
رجل انها حرة الاصل وانكرت اقرارها برق وقال ذواليد
انها اقرت بارق فالتقول لها ويقضي بحريتها فوايد مجهول
النسب لو بيع وهو ساكن فهو اقرار منه بارق حتى
لو ادعى الحرية بعد ذلك لا يصح وزاد في مختصر الطحاوي
وقيل له فمع سولات فقام يكون اقراره حتى لو ادعى
الحرية بعد ذلك لا يسمع دعواه وكذا ان اجره او وهبه
او زوجه او تصدقه وادعى الحرية لا يقبل دعواه صل
ادعى انها امته فانكرت فصالحته على مائة جاز فلانها
ارت بدل العتق على مال فلو برهنت على تحريرها
مخرج بالمائة وصلحها لم يكن تناقضا ان لها ان تقول اني
لم اعلم بالعتق حين صالحته صح ادعى انه صر الاصل ثم ادعى
انه اعنتني لا يقبل لانه انكر الملك على نفسه في جميع الايام
ثم بدعوى العتق اقراره بالملك على نفسه في بعض الايام
فش ادعى عتقا ثم ادعى حريته الاصل يسمع اذ الحرية لا تقبل
النقض والتناقض انما يمنع ما يقبل النقص ادعى اني
كنت عبدك وحررتني فبرهن المدعي عليه انك اذ عيت

قبل هذا ان كنت ملك ابيك وحررت ابوك لم يكن تناقضا
ارعي الورثة على غلام انك كنت ملك ابنا الى يوم موته
فبرهن القن اني كنت ملك فلان اخر وحررتي تقبل
بينه ان ملكه شرط عتقه فينتصب خصما عن الغايب
في اثبات الملك له والاعتاق فاذا افضى به ثم برهن اخر
انك قن لا يقبل ان ذلك القضا قضا على كافة الناس
ان فيه ضرر ورثة اهله للشهادة والقضا وهو يثبت
في حق الناس فينتصب هذا المدعي خصما عن الناس
كافة فانهم حضروا برهن عليهم ارعي صرية الاصل ويكون
الام رقيقا بان استولد ابوه جارية وكذا لو قالست
امراة لرجل تزوجني فاني صرة فتر زوجها فولدت ثم ظهر
انها جارية الغير فالام رقيقة والولد حر قيمته ولا يرجع
ان الرجوع يمتد المأوضة ولم يوجد فيكون الولد حرا من زوجين
قنين بلا تخمير ووصية وصورته ان يكون للمهر ولد وهو
قن لاجنبي فزوج الاب امته من ولد برعي مولاه فولدت الامه
ولد افهوضر لانه ولد ولد المولى وبعض مايل رعيوب
العتق ورعيوي الحرية مرت في فصل ما تسع في الشهادة
بلا رعيوي فليظهر هناك ما يثبت صفا وصكا ولا يثبت فيه
صح فن ذلك قن لهما اعتقه احدها وهو موصر فلو شري
العتق نصيب الساكت لم يجوز ولا يتمكن الساكت من نقل
ملكه الى احد لكن لو اراد العتق الضمان الى الساكت
ملك نصيبه ومنه غصب قنا فابق في يده وضمن المالك
ملكه العاصب ولو شراه قصدا لم يجوز ومنه فضولي زوج
امراة برضاها ثم الزوج وكله بعده بان يزوجه امراة فقال
نقضت ذلك النكاح لم ينقض ولو لم ينقض قولا ولكن

زوج اباه جدد ذلك انتقض النكاح الاول ومنه شري
كر برعينا وامر المشتري الباع بقبضه للمشتري لم يصح ولو
رفع اليه عساقا واسره ان يكيله فيها صح ان الباع لا يصلح ان
يكون وكيله في القبض قصد او يصلح ضمنا وعيالا هل الزارة
ومنه شري ما لم يره فوكل وكيله بقبضه فقال الوكيل قد
استقطت الخيار اعني خيار الروي لم يسقط خيار الوكيل
ولو قبضه الوكيل وهو براه سقط خيار روية موكله عند
الامام خلافا لهما وقريب من هذا الجنس من لا يجوز اجازته
ابتدا ويجوز انتها ومنه ان القاضي لو اختلف مع ابي
الامام لم يولد الا بخلاف لم يجوز مع هذا الوكيل خليفته
وهو يصلح للقبضا واجاز القاضي احكامه يجوز ومنه ان
وكيل البيع لا يملك التوكيل به وملك اجازة بيع ببيع
الفضولي ووجه انه ان اجاز يحيط علمه بما اني خليفته
ووكيله كذلك فتكون اجازته انتها عن بصيرة بخلاف اجازته
ابتدا ومنه القاضي لو قضى في كل اسبوع يومين بان كان
له ولاية القضا في يومين في كل اسبوع لا غير فقضي في
ايام لم يكن له ولاية القضا فاذا اجازته اجاز ما قضى
جازت اجازته افساد البيع بعد صحة وصحيحة بعد
افساده خ تصارفا وتقا بضا فترقا ثم زاد احدها
شيئا او حط عنه وقبل الاخر فد البيع عند الامام
وقال من بطل الخط والزبارة وصح العقد الاول وقال
م بطل الزبارة لا الخط كرهية مبتدأة فصط الشط الفاسد
لواحق بعد العقد هل يلحق باصل العقد قيل يلحق
وقيل لا وهو الصحيح عده ذكره انه يلحق باصل العقد
عند الامام شرط في البيع فابطلاه بعده لو كانت

المفسد في صلب المقدس المحذوف في المجلس لاجده وكذا
 بيع جند في سقف لوسله في المجلس جازيعة هـ بخلاف
 الوبايع ورهها بد رهنين ثم خط الدرهم بيني لم يجز وقد مر
 في اوائل فصل انصرافات الفاسدة سائل من هذا
 الحسن فليظرنه فانها مهمة فقط ابطال المشتري الاجل
 الفاسد وتقد الثمن في المجلس او بعده جاز ابيع احتسنا
 وقال زفر والشافعي لم يجز كنكاح بلا شهود لا يتغلب
 صحيا با شهارة ان عندنا انما يصح الاستقاط قبل مجي
 الاجل وانما يصح استقاطه ممن له الاجل وهو المشتري
 ولا يتغلب صحيا باستقاط البايع هـ من له الاجل يستبد
 باستقاطه لانه خالص حقه فثني استاجر ارضا وشرط
 تأجيل الاجرة الى الحصار والدياس بنسب المقدس كما
 في البيه فان الرواية محفوظة انه لو باع مطلقا ثم اجل الثمن
 الى حصار ودياس لا يفسد العقد ويصح الاجل ولو تباعا
 مطلقا ثم شرط الوفا او تراضعا على شرط الوفا لم تباعا
 خاليا عن هذا الشرط فقد مرت المسئلة في فصل احكام
 بيع الوفا مما يحكم فيه الحال قال شيخ يستدل بالحال
 على صدق العتال فعلى هذا الوفا لا سرائه اذا خصت
 فانت طالق فارعت انها ما بين منذ ختمت ايام جدينية
 وهي كذالك في الحال صدقت اذا خبرت بوجود حال هي فيها
 فصدقت ولو طاهرة فارعت انها حاوية فظهرت بعد اليقين
 لم تصدق اذا خبرت بوجود حال لم تكن هي فيه وهذا كما لو
 قال لا سرائه قد كنت راجعتك اسفلو قال في العدة
 لا يصدق كذا هذا وكذا البيع لواخر بالبيع قبل المزول
 صدق لاجده ان يملك انشاؤه قبل عزله لاجده وكذا

المولى

المولى لواخر يعني مدة الا يلا صدق لاجده مضيتها والاصل
 في كل ما مر من الاستدلال بالحال ومنها ان الاب لو انفق
 من مال ابنه الغائب على نفسه فخر ولده وادعى ان اباه
 كان موسرا وقت الانفاق والكر الاب ينظر انه هو مفسر
 حال الخصومة صدق الاب والافلا وان برهننا على دعواها
 يقبل بينة الابن لانه يثبت امرا عارضا كذا في ح قال صلح
 جامع الفصولين اقول الحال ظاهر يصلح لدفع الاستحقاق
 وهنا يحتاج الى بيان الاختلاف اذ سبب الضمان وهو التلف
 مال الغير ثابت بيقين فلا يبا رضى الا يقين مثله فيثبت
 الاستحقاق بينة لا بظاهر لا بظاهر فينبغي ان لا يضمن
 الابينة فان قيل هذا يدفع الضمان فيصلح به الظاهر يقال
 هذا رفع لا دفع اذ سبب الضمان تقرر فلا يرتفع بظاهر
 فلوريد بان الاخذ مع اليسار هو الموجب للضمان هنا
 لا مطلق الاخذ فالمتغير هو الاخذ لا اليسار فلم
 يسبب الضمان فالظاهر يصلح لدفع استحقاقه فله وجه
 طفق ومنها لو اختلفت رب طاحون ترشح مستاجر في
 انقطاع الما يحكم الحال فلوجاريا وقت النزاع صدق ربها
 وبومقطعا صدق المستاجر ومنها تكلاري دابة يوما الى
 الدليل وقال لربها ان غللتني فلم اجدها الى الدليل وكذا به
 ربها يحكم الحال فقط ومنها له نهر في ارض اخرى او ميزاب
 في دار اخرى فاختلفا فانكر رب الارض او ادعى ربها
 حقه صدق وعلى المدعي بينة ان له حق المسيل الا اذا كان
 الما جاريا وقت الخصومة او علم انه كان يجري قبل ذلك
 فحينئذ يصدق رب الما فثني سبب استشرع الى الطريق
 الاعظم لا يعرف حاله فارعى انه محدث فيقلع فقال رب

الميزاب هو قديم لو كان الماء سايلا يوم الخصومة ترك لكن
 حلف بالله ما هو محدث بغير حق ولو لم يكن سايلا يومها
 فلا بد من بينة علي انه مسيله او كان بيد ابيه كذا للثبوت
 فانت وهو كذا لك فورثه او شراه بذلك المسيل قال
 صاحب جامع الفصولين اقول لو علم انه كان يجري قبل ذلك
 ينبغي ان يصدق برب الميزاب كسبلها يومها كما سرفي النهر
 فلك ميزاب يصب الي دار اضر فلو اختلفا في حال جريان
 الماء صدق رب الميزاب والا فلا بد عليه من بينة وقال
 بعضهم يترك علي حاله لو قديما وحده القديم ان لا يحفظ
 انرا انه ان ورا هذا الوقت كيف كان فيجعل اقصي وقت
 يحفظه الناس حده القديم فثبوت هذا في غاية الحسن كذا
 من يقول الحق وقد سرفي اول الفصل الخامس والثلاثين
 ما يخالف هذا الاصل من قولهم والاصل ان ما علي طريق
 العامة الخ فلينظر هناك وليتأمل فيها هو الصواب والله
 اعلم صرح ومنها ما ذكر في فقط سيل محمد عن نهر عظيم اهل
 قري لا يحصون سكره من هو في اعلا النهر عن الاسفلين
 وقالوا هولنا وقال الاسفلون هولنا كله ولا حق لكم فيه
 قال لو كان النهر يجري الي الاسفلين يوم الخصومة او علم
 انه كان يجري اليهم فيما سفي او برهن الاسفلون انه كان
 يجري اليهم والا علون هم الذين سكروا عنهم لا يمنع
 عن الاسفلين ويومر الا علون بان الله السكر عنهم قال
 شيخنا هذه المسئلة تدل علي ان الشهادة علي اليد
 انقضت صحوة ومنها باع الاب ملك ابنه الصغير فارعي
 بعد بلوغه ان بيع الاب وقته بعين فاحش وان قيمته
 كانت يوم باعه مائة وقد باعه منك بخمسين وربع علي

ملكي

ملكي وقال المشتري لا بل قيمة خمسين يحكم الحال لو لم تكن
 المدة قد رما يتبدل فيه الاسعار ولو مده يتبدل فيه الاسعار
 يصدق المشتري ولو برهننا في ثبوت الزيادة اولي ومنها
 استاجر ارضا فاختلغا في صحة وفناء يحكم الشرط صدق
 مدعي الصحة وقيل يحكم الحال يصدق المستاجر لو فارغة
 في الحال ولا يصدق الموصر كما في اقطاع ما الطاحونة
 وقال خ ينبغي ان يصدق منكرا الشغل اجرا رضا
 ثم اختلفا فقال المستاجر استاجرتها وهي فارغة وقال رب
 الارض كانت مشغولة من زروعة قال الامام الغضائري القول
 لرب الارض لانه منكرا لا حارة اصلا بخلاف متبايعين اختلفا
 في صحة وفناء يحكم الشرط ان فيه القول مدعي الصحة وقال
 الامام السعدي في الاجابة يحكم الحال لو ارض فارغة
 فالقول مدعي الفراغ وقت العقد ولو مشغولة فالقول
 لرب الارض كما في مسئلة الطاحونة اختلفا في جريان الماء
 وانقطاعه وينبغي ان يكون القول لمنكر الشغل لان في صحة
 اجارة المشغول روايتان والصحيح انها جارية ويؤثر بالتفريق
 والتسليم الفصل التاسع والثلاثون
 في خلل المحاضر واسجلات صح ورد محضر فيه دعوي رجل
 زعم انه وصي صبي من جهة ابيه دينا لذلك الصبي علي رجل
 فرد المحضر بجلته انه لم يذكر فيه ان الدين لهذا الصبي باي
 سبب ولا بد من بيانه ان الدين لو كان موروثا ولم يمت
 وارث اضر يصير الدين لهذا الصبي بالقسمة وقسمة
 الدين باطلة والشهود لم يشهدوا بموت الاب والا يصح
 الي هذا المدعي ولا بد منه ادعي مائة درهم من ثمن سبيع
 قبض ثم قال فعليه ادا مائة درهم الي فقال سرا هي

دار نيست باين سبب كه دعوي نيكند فدعواه صحيحه
وجوابه في حق ادائه في الحال صحيح اما جوابه في حق
اصل الدين فلا يصح لانه لم يقبل هذا الدين ليس علي
وجوبه ان يكون الدين عليه ولا يجب ادائه في الحال
بان كان موجلا فلم يكن خطما في اصل الدين فلو برهن
علي اثبات اصل الدين عليه لا يقبل محمل ادعي علي
الوكيل محدودا بالشرايين رجل معروف فاجاب الوكيل
مولى مراد خير يدن في مدعي خير نيست راين محدود
راين سردي نيست فبرهن المدعي علي دعواه فغضي
بالشرايين فقبل خلل ظاهر لان هذا الجواب غير كاف لافاقه
البينة عليه لاثبات الملك بانه لم يتبرهن لانكار ملك
المدعي باثبات ملك موكله فلا ينتصب خطما محضر دعوي
ولا اعتاقت ادعي الميت معتق والدي فلان كان حرره والدي
وارثه لا وارث له غيري قبل تصح الدعوي وقبل تصد
وهو الصحيح لانه لم يقبل في دعواه وهو يملك والتحرير من
غير المالك باطل وكذا لو ادعي رجل رقا علي قن فبرهن
القن انه حرره فلان غضي لمدعي الملك ولو قالت شهود
القن حرره فلان وهو يملكه يتقبل بينة المعتق يقول الحقير
في كلمتا السنتين نظر ان سياقي بعد ورقة نقله عن ط
قله انه لو ذكر في الصكوك وقبض هذه الدار ولم يقبل فارغة
عما بينه القبض يجوز ان المطلق ينصرف الي الكامل انتهى
ووجه النظر ظاهر من تدبر فتن محضر دعوي الوكيل فلا
بد ان يبين انه ثبت وكالته عنده وهو يثبت كان قاضيا
ولا بد ان يقول ثبت بينة او باقراره في مختلف الحال بين
شواهدا بينة او باقراره لانها لو ثبت باقراره لا يلزم الوكيل

وانما يلزم الوكيل وذكر فيه ايضا انه وكله في الدعوي والخصومة
ولم يذكر في جميع الدعوي والالاف واللام فيهما للمجلس لدخولها
علي اسم الجمع فكانت للمجلس والحكم فيها ان يتناول الادعي
مع احتمال الاعلي فتناول خصومة واحدة وانها مجهولة فلا
بد من بيانها او يقول في جميع الدعوي والخصومات قال
ويكتب اسم المدعي والمدعي عليه ونسبهما لا محالة فلو لم
يعلم نسب احدهما فكتب محمد بن عبدالله لا يكتفي به وان
تحقت الضرورة خلاصة ويكتب اسم المدعي والمدعي عليه
ونسبهما لا محالة فلو لم يعرفوا اسم جدك فكتبوا محمد بن عبدالله
لا يكتفي به وان لم يكن الوقوف عليه تحقت الضرورة فتن
وفي المعتق لو كتب محمد بن عبدالله فلو علم ان القاضي ان الكاتب
اعطاه هذا الاسم لا يكتفي به ولا بد من قرينة اخري ويذكر
المعتق وغيره خلاصة وفي نظم الزندوسني ومحتاج الحبيب
تاريخ اليوم والشهود في السجلات والمحاضر وكذا المجلس
وكذا الشاهدين بالعدالة ويذكر اسمهما ونسبهما وجعل
كل ذي حجة علي حجة ان اكانت له وخمس من السجلات
لا يجعل القاضي كل ذي حجة علي حجة السبب والحكم بشهادة
القائمة وفيه النكاح بالعدة وفيه البيع بالاباق وفيه
الشاهد صرح سجل فيه خلل من وجوه احدها ذكر مجلس
القبض ولم يقبل بين يدي الثاني انه قال ثبت الوكالة ولم
يذكر انها ثبتت بشفة او بينة فلو ثبتا فته يجب ان
يذكر وعلم القاضي الموكل والوكيل باسمهما ونسبهما الثالث
انه قال وحكت بصحة هذا الوقف وهذا ليس بقضا في محله
ان الوقف صحيح جائز وفاقا وانما الخلاف في الزمزم وذكر
خلال الدين انه يكتب في سجل الحكم بنكول وحكت علي

هذا المثل للمدعي بعد نكوله عن اليمين بالله ان اليمين
غير انه كطلاق وعتاق لا يوجب القضا ولا يكون اقرا را
ولا بد ان يذكر ايضا ونكل عن اليمين التي عرض عليه القاضي
بطلب المدعي ان النكول عن تحليف غير القاضي بلا طلب
المدعي لا يعتبر بقول القمير قوله ولا بد ان يذكر ايضا ان الظاهر
ان الزوم في هذه المسئلة وفي امثالها الزوم احتياط واولوية
لا لزوم الوجوب لما سياتي قريبا من طلبة ان المطلق ينصرف
الي الكامل والله اعلم قال وفي محضر دعوى الدار ان كانت
رصة الشرا وقد تغيرت حدودها من وقت الشرا الي وقت
الخصومة يكتب بعد الفراغ من الدعوى عند قوله فواجب
علي هذا تسليم الدار اليه وقد تغير بعض حدودها او واحد
من حدودها فصار الكرم الذي لفلان بن فلان يوم الشرا
وهذا في كل صلح من بيع واجارة وغيرها كذا علم وان
الحق كلمة ان شاء الله في اخره فانه ياتي على جميع ما تقدم عند
الاسام وتحفظ هذه الدققة لا محالة لا محالة وفي البيع
لوضمن الدرك غير الباي لا بد ان يكتب قبول الشري
في مجلس القضا اذ الصمان للغايب يصح عندس لا عندها
وان ضمن الباي الدرك فلا حاجة الي قبول الشري
ان الباي ضامن عندنا سواء ضمن او لا وانما يكتب ضمان الباي
للدرك خيرا عن قول من يقول انه لا يلزم بلا ضمان
عرض علي محضر كتب فيه ملكه ملكه تليكا صحيحا ولم يذكر
انه ملكه جوض او بلا عوض قال اجبت انه لا يصح الدعوى
علم اكني بمثل هذا في قوله وهبت له هبة صحيحة وقبضها
ولكن ما افادتم اجود واقرب الي الاحتياط وفي مختصر
دعوى الوقف لو كتب وقفها فلان وسلمها الي استولى

٢١
٢٢
ولم يذكر حال كون هذه فارغة هل يوجب خللا لم يذكره
محمد في صلح الوقف وكان الخصاص والطحاوي يكتبات
وهي فارغة لان شغل الدار يمنع جواز الصدقة الموقوفة
علي قول من يجعل التسليم الي المتولي شرط فلا بد من ذكره
تحرزا عنه كذا في طلبة وفيه لو ذكر في الصكوك والمحاضر
وقبل هذه الدار ولم يقل فارغة عما يمنع القبض يجوز ان
المطلق ينصرف الي الكامل ولا قبض مع ما يمنع والا وثق
ان يكتبه قال ويذكر للقبض تاريخا في الاجارة اذا اجارة
انما تجب بالقبض في الاجارة وفي محضر دعوى الوصي لو كتب
وهو الوصي في شركة اتيام من جهة الحاكم ولم يذكر الشركة
والا اتيام هل كانت في ولاية القاضي فهل خلل عند بعضهم
وفي محضر دعوى الوقف بالاذن الحكمي لا بد ان يذكر وهو
المذون من جهتي في هذا الدعوى ان لم يكن لهذا الوقف
متول من جهة الحاكم ولا من جهة احد في هذه الدعوى وهذا
شيئ لا بد منه لانه اذا كان للوقف متول من جهة الواقف
او من غيره من القضا لا يملك القاضي حال انصب متول اخر
بلا سب موجب لذلك وهو ظهور جنانية الاول او بشيئ
اخر يوجب عزله فعلي هذا في وصي نصبه القاضي لا بد ان
يكون وهو اما ذون من جهتي من بالخصوص ان لم يكن وصي
من جهة الميت فتش ادعي انه رفع من غلات ارض موقوفة
وقفها فلان وتصدق بها بحدودها وسرافقها علي ان
يصرف غلتها وارفعها بعد عمارتها واراها غيرها ومؤنها
التي لا بد لها منها الي اولاد الواقف والي اولاد اولاده ابدا
ما تناسلوا بطلنا بعد بطن للذكر مثل حظ الانثيين وقفا
صحي سريعا موبدا وجعل اخرها الي فقرا المسلمين وموضع

هذه الضيقة الموقوفة بقرية فلان بمرور وان هذا الذي
حضر يستحق غلات هذا الوقف فلا بد ان ابن بنت الواقف المذكور
فيه وان هذا الذي التمس حضره رفعه من غلات هذه
الضيقة كذا فوجب عليه تسليم حصته اليه وهي هذا وفي المحضر
خلل من وجوه احدها انه ان اوقفها على اولاده واولاد
اولاده هل يدخل فيه اولاد البنات فيه روايتان والفتوى
علي انهم لا يدخلون يقول الحق قوله لا يدخلون محل نظر
والصحيح انهم يدخلون كما يدل عليه ما سرفي فصل دعوي
الوقف فتلا عن قاضي خان وفي هذا الباب تفصيل ذكرها
اعلامه الشهير بحال باسائة في رسالة مستغلة والله
اعلم قال والثاني ان حق الدعوي للمتولي لا للثمن
وانما اخذ الغلة فلا تسع دعواه والثالث انه لم يذكر
ان البر الذي في يده زرعه بنفسه بحكم الغصب او بحكم
المزارعة ولو غصب ارض الوقف وزرع في رواية الاصل
ان جميع الزرع له فلا يكون لاحد حق الخصومة فيه ولو زرع
بحكم المزارعة فلا بد ان يبين وجهه لانه يجوز ان يذكر فيه
شرط مفاد فيكون كل الزرع له الرابع ان يبين جميع المستحقين
لينظر انه هل يخصه هذا القدر المدعي اولاً الخامس انه قال
وفي زنة البر مثله وانما يكون في زنة اذا تلف ولم يذكر انه
اتلف ولو تلف بمرور وخاصة في بخاري وسمر البر في بخاري
اقل او اكثر فهو مخير بين ثلاثة اشياء على ما تقدم فلا بد ان
يبين قيمة كلا الوضعين خلاصة محض ارضي فلا ان قبض منه
كذا ارضها بغير حق واستهلكه فوجب عليه اراستل هذه
الدراهم لو توجد والا فقيمتها يوم القبض واخلى انه ذكر انه
قبضها بغير حق ولم يذكر انه استهلكها بغير حق او بغير صاحبها

ويحتمل ان المال رضي بقض صاحبها قال الامام جواهر زان
الفاصل ان الغصب شيا ورضي المال بقضه وهو قبض للمحفظ
بري عن الضمان وفي الجامع الكبير هذا اذا قبض للمحفظ اما
اذا اتفق الفاضل ثم اجاز المال حفظه لا يبرأ عن الضمان
ثم المدعي اذا ذكر القبض بلا حق ولم يذكر الاستهلاك ينبغي
ان يطلب ارضه من تلك الدراهم ان كان المدعي عليه منكر
القبض بلا حق لانها لوقاية يجب عليه تسليم عينها فان
عجز تسليم القيمة والصواب ان يطلب المدعي عليه باحضارها
ان كانت لقيمة البينة عليها محضر اهل سكة ادعوا عليه
ورثة متولي السجدة كذا من رساله الوقف والخلل ان
الدعوي انما تسع من المتولي لا من غيره محضر دعوي الف
ربنا بسبب استهلاك اعيان بسرقة والخلل انه لم
يبين قيمتها في محل الاستهلاك وقد يكون بين الدليلين
تفاوت الثاني انه لم يبين الاعيان وقد يكون قيمها وقد
يكون مثلياً وهو لم يعلم ذلك ولا بد ان يبين حتى ينظر انه
شلي او فني محضر في دعوي الارث من غير ذكر الجرح وهذا
ظاهر وخلل اخر انه لم يبين الارث ان من ابيه او من
امه وبيا انه لازم وان قال في المحضر محدود ملك فلان
يورد وجور ميراثا وزمرك وفلان ميراثا ما ند ولا بد
ان يقول ميراثا ما ند ابن محدود وقال الامام السني
كنت جراً ميراث او بالفت فيه غير اني كنت وتركت ميراثا
فاقني استاذي انه غير صحيح وقال الكتب ونزكه ميراثا قال
وهذا ليس بخلل ان المسئلة في الاقضية انه لو ادعى الارث
وقال كان هذا املاك ابني وقت موته او في يده الي وقت
موته لا حاجة الي ذكر الجرح فحتمل هذا علي ان الشهود قالوا

ملك والده مات وترك ميراثا ولم يذكر وانه ملكه الى وقت
 موته يكتفي بقوله مات وترك ميراثا ولا حاجة الى قوله
 وتركه كما في قوله تعالى فلهما نصف ما ترك تخضر كتب
 فيه جري الحكم من فدان العاصي باستحقاق الفرس والخلل
 فيه انه لم يذكر ان الاستحقاق باي سبب ملك مطلق
 او ملك بسبب والحكم يختلف وكذا لم يذكر ان البينة
 قامت على الاقرار او الدعوى وذكر في المستحق
 عليه رجع علي بايع قبل العاصي فدان ولم يذكر الرجوع
 بقضاء جوار ان الرجوع كان عند العاصي لكن بالتراضي
 وذكر في اخره ان ابا الباج فدان هو المستحق اقران هذا
 المثار اليه ملك ابنه فدان لا دعوى له فيه ثم ان المستحق
 فدان ابي الباج الاول في استحقاق هذا الفرس بعد
 ما صدر عنه الاقرار بسبب فواجب عليه رد هذا الفرس
 الى الذي حضر معه وترك التعرض له فالخلل ان الدفع
 غير صحيح اذ لم يذكر في الاقرار تاريخا قبل البياعات
 كلها وعند الاطلاق ينصرف الى اقرب الاوقات والاقرار
 حجة قاصرة لا يوجب الملك في زمان سابق فلم يظهر عدة
 بطلان الساعات الكل من الخلاصة الفصل
 الاربعون في مسائل الفاظ الكفر عالمها او غير عالم او خطأ
 وحديث النفس بالكفر والرضا به وما ينصل بها وهي في
 خلال ذلك ما يكون كفرا ولا خطأ وما يخشى على قايده
 الكفر وفيه احكام الرد وفيه بيان ما يكون اسلاما
 من اصناف الكفرة وفيه تفصيل ما يجب على كل مسلم
 من الاعتقادات يقول الحقير عن الله عنه كل تعصير ما يذكر
 في هذا الفصل انفع واهم من جميع ما سبق ذكره من اول

الكتاب وتقدم ان ذلك مختص بالحكام وهذا يعم جميع
 اهل الاسلام فحفظ ما فيه مهم جدا بحيث لم يجد كل عاقل
 عنه بدا ان ما لم يحفظ الانسان ما فيه لم يحفظ ايمانه عما
 ينال فيه كما قال بعض اهل الكمال نظم
 عرفت الشر لا للشر لكن لتوقيه ومن لا يعرف الخير من الشر يتوقيه
 ثم يقول الحقير ولو كنت حررت رسالة في هذا الباب
 باقتضا امر محتاج ببيان الى الاطناب جاسعة لكل المهمات
 مما يذكر في السطولات على ترتيب لطيف عجيب يتقبله كل
 لبيب اريب فاردت ان ازيل هذا الكتاب بها ليزيد له
 بكثرة الافادة الحسن والبهاء بدلا عما ذكر في جامع الفصولين
 في هذا الفصل لتظهر من ذية الفرع على الاصل فهذا النص
 عبارة تلك الرسالة عصم الله صاحبها عن موجبات
 الخيانة **بسم الله الرحمن الرحيم**
 الحمد لله الذي هدانا لهذا السلام والايان وجرتنا الى
 دار الجنان باشراف الاديان فالشكر لولاهما على
 ما اكرمنا واولدنا في اخواننا واولادنا ثم الصلاة والسلام
 على محمد سيد الانام ثم المصطفى يوم القيمة وعلى اله واصحابه
 وعترته وانسابه واتباعه واحبابه صرنا الله تعالى مع
 المنتخبين الى عزير جنابه اما بعد فهذه رسالة
 جاسعة لمهمات مسائل الفاظ الكفر والخطا نافعة بعون الله
 الكريم ذي المن والعطا نقلتها عن مشاهير الكتب الخفية
 للامية الخفية الحنفية وجعلتها مستقلة على مقدمة وخاتمة
 بينهما عشرة ابواب بأسلوب لطيف لم يسبقني فيه احد
 من اولي الالباب حاوية لجميع ما ذكر من جنس هذه المسائل
 في الكتب والرسائل من موافات الاواصر والاوايل

برزاية وضع الضوابط والقواعد والبرتيب العجيب الصاعد
 في الحسن الى اعلى الصاعد فصارت بعون الله بالغة من
 مراتب الجمع والنفق اقصاها بحيث لا ينادر في هذا
 الباب صفة ولا كبيرة الا احصاها وسببها بتوابع
 الجنان في حفظ الايات سبيل الى الله عز وجل شأنه
 وجل سلطان ان يجعلها خالصة لوجه الكريم نافعة
 يوم لا ينفع مال ولا بنون الا من اتى الله بقلب سليم
 والله الهادي الى سواء السبيل وهو حسي ونعم
 العكيل القدير في تبين الايات والاسلام
 وتبيين ما يجب على موسى الانام من الخواص العوام وفيها
 فوايد ومسايل بحيث كل طبع ايها مايل الى
 في مفهوم الايات قال العلامة التفتازاني في شرح
 المقاييد الايات هو التصديق باجابة النبي عليه الصلاة
 والسلام من عند الله والاقرار باللسان آيات التصديق
 ركز لا يخل السقوط اصلا والاقرار بمقتله كما في حالة
 الاكراد وهذا مختار الامام شمس الامة وفخر الاسلام
 وكثير من العلماء وذهب الماتريدي وجمهور المحققين
 الى ان الايات هو التصديق بالقلب وانما الاقرار بشرط
 لاجرا الاحكام في الدنيا لما ان تصديق القلب امر باطن
 لا بد له من علامة فمن صدق بقلبه ولم يقر بلسانه فهو
 مؤمن عند الله وان لم يكن مؤمنا عندنا في احكام الدنيا
 ومن اقر ولم يصدق فهو منافق والنصوص معا حجة
 لهذا المذهب قال الله تعالى اولئك كتب في قلوبهم الايات
 وقال النبي عليه السلام لا سامة هلا شفت قلبه الي
 غير ذلك من ايات واحاديث انتهى ملخصا وقال الشيخ

اكل الدين في شرحه لوصايا الامام الاعظم كون الايات
 عبارة عن التصديق والاقرار بشرط لاجرا احكام الاسلام
 هو مذهب الماتريدي ولا شعري والباقلاني وابي اسحاق
 الاسفرايني وهو المروي عن الامام وان كان ظاهر قوله
 هذا الايات هو اقرار باللسان والتصديق بالجنان يدل
 على كون الايات عبارة عن مجموع التصديق والاقرار
 انتهى وفي مناقب الامام الاعظم للمكرري كون التصديق
 ركنا والاقرار بشرط لاجرا الاحكام هو مذهب الامام وبه
 اخذ الماتريدي والاشعري فعلى هذا من صدق بقلبه ولم
 يتمكن من الاقرار مات مؤمنا عند الله تعالى ورأسه مسئلة
 الاجراء فان عدم التمكن من الاقرار والتبديل بالصدقا
 جعل عذرا لقيام السيف فلان يجعل عدم التمكن من
 الاقرار مع عدم التبديل عذرا اولي والجامع قيام التصديق
 بهما والعذر من الاقرار انتهى يقول الحقي قوله فعلى هذا
 من صدق ولم يتمكن الى اخره محل نظر لانه ليس بمحل
 النزاع بين الفريقين وانما النزاع فيما اذا كان قادرا
 وترك التكلم بالاقرار لا على وجه الابعاض انما جازما لا فرس
 مؤمن وفاقا والمصر على عدم الاقرار مع المطالبة به كما في
 وفاقا لكون ذلك من امارات عدم التصديق كذا في شرح
 المقاصد وقال العلامة بن الهمام في كتابه التسمي بالمسيرة
 في علم الكلام الايات هو التصديق بالقلب عند جمهور
 الاشاعرة والماتريدي وبالقلب واللسان وهو المنقول
 عن الامام والشهور عن اصحابه وعن بعض محققي الاشاعرة
 وهو لا قالوا لما كان الايات هو التصديق وذلك كما يكون
 بالقلب يكون باللسان فيكون كلاهما ركنا في الايات

فلا يثبت الايمان الا بهما الا عند العجز عن النطق وكذا الاضطرار
واقع عليه والنصوص دالة عليه وقال بعد اسطر ايضا
وانفق العاقلون بعدم اعتبار الاقرار علي ان المصدق
يلزم ان يعتقد انه متى طوب بالافرار ولم يقرب فهو كفر
وعناد وهذا اما قالوا ان ترك العناد شرط وفرضه به
انتهى يقول الحنفية يروي كلام ابن الهمام ما في مناقب
الكردي ان حكى عن جهم بن صفوان اني انا الامام
وساله عن اشياء منها انه قال اخبرني عن عرف بقلبه
انه واحد وعرف صفاته كلها لكنه مات قبل ان يتكلم مع
القدرة عليه امات موتا ام كافرا فقال الامام امات
كافرا من اهل النار ما لم يتكلم قال جهم كيف وقد عرف
التوحيد والصفات فقال الامام جعل الله الايمان
في كتابه بجارتين القلب واللسان انتهى مقتصر
علي ذكر المراد وفيه في اول هذه المناظرة وفي اخر
تفصيل عظيم فليست هناك في كتاب العالم والمتمم الذي
وصل الي حد التواضع كونه مقتولا عن الامام انه قال
من امن بلسانه ولم يؤمن بقلبه لم يكن عند الله عز وجل
مومنا ومن امن بقلبه ولم يتكلم بلسانه فهو عند الله
عز وجل مومن وان من امن بلسانه وصدق بقلبه كان
عند الله مومنا وعند الناس مومنا انتهى وفي محل اخر
منه قال العالم وهو الامام رحمه الله ان الناس انما
يكونوا مومنين بمعرفتهم وتصديقهم بالرب ويكونوا كفارا
بانكارهم للرب تعالى انتهى فالما حصل من جميع ما ذكر
من اول المسئلة انه روي عن الامام قولان في مفهوم
الايمان فكانه كان سرورا فيه حقيقة او احدي الروايتين

عنه صحيح او احديهما قوله الاول والاخر في قوله الاخير كما هو
رأى المجتهدين في بعض المسائل والله اعلم بحقيقة الحال
والمرجع والمآل الثانية فيما يتعلق به الايمان
اعلم ان اول ما يجب علي الانسان هو الايمان بالله تعالى
وبالنبي عليه السلام وبجميع ما جاء به النبي من عند الله وذلك
نوعان مجمع ومفصل قال في المسئلة المتعلقة بالايمان
هو ما جاء به النبي عليه السلام فيجب التصديق بكل ما جاء
به عن الله تعالى من اعتقادي وعلمي قال ادمن اعتقاد
حقيقة العملي وتفاصيل هذين شيئين كثير هو ما في كتب
السنة والكلام فاكتفي بالاجمال وهو ان يقر بان لا اله
الا الله وان محمدا رسول الله عن مطابقة جناته واستسلام
اللسان واما التفاصيل فاقف منها في الملاحظة وجب
اعطاؤه حكمه من وجوب الايمان فيجب الايمان به تفصيلا
انتهى وفي شرح العقائد الايمان تصديق النبي بالقلب
في جميع ما علم بالضرورة بحجة به من عند الله اجالا والله
كاف في الخروج عن عهدة الايمان ولا تخط رجليه عن
الايمان التفصيلي انتهى وفي شرح المقاصد قوله فيما علم
بالضرورة اي فيما اشتهر كونه من الدين بحيث يعلم العامة من
غير افتقار الي نظر واستدلال كوحدة الصانع تعالى
وجوب الصلاة وحرمة الخمر ونحو ذلك ويكفي الاجمال
فيما يلاحظ اجالا ويشترط التفصيل فيما يلاحظ تفصيلا
حتى لو لم يصدق بوجوب الصلاة عند السؤال عنه وبحرمة
الخمر عند السؤال عنه كان كافرا وهذا هو المشهور وعليه
الجمهور انتهى وفي ذخيرة الفتاوي تعليم صفة الايمان
للناس وبيان مذهب اهل السنة والجماعة من اهم

الامور والسلف فيه تصانيف ومختصره ان يقول ما امرني
الله به قبلته وما نهاني عنه انتهيت عنه فاذا اعتقد ذلك
بقلبه واقر بلسانه كان ايمانه صحيحا وكان مومنا بالكل
انتهى وفي تنقيح الاصول يعني الاجمال بان يصدق بكل
ما اتى به النبي صلى الله عليه وسلم لان المخرج مد فروع
في الدين الثالثة في اتخاذ الاسلام والايمان
قال في شرح العقائد هما واحد لان الاسلام وهو
الخضوع والانقياد بمعنى قبول الاحكام والازعان وذلك
حقيقة التصديق بولاية قوله تعالى فاخرجننا من كانت
فيها من المؤمنين فواحدة هاتين غيريت من المسلمين
وبالحجة لا يصح في الشرح ان يحكم على احدهما مومن
وسين مسلم وبالعكس ولا يفتي بوحدةهما سوى ذلك
انها متغايران بحسب المفهوم لان الايمان هو التصديق
والاسلام هو الخضوع والانقياد الرابعة في ان الايمان
هل يزيد وينقص ام لا وهذا سمح عظيم كثير فيه الكلام
بين السلف والخلف الكرام وظلصة ذلك هو ان
ظاهر الكتاب والسنة ان الايمان يزيد وينقص وهو مذهب
الاشاعرة والمعتزلة وكثير من العلماء وهو المحكي عن الشافعي
وعند الامام واصحابه وكثير من العلماء انه لا يزيد ولا
ينقص وهو اختيار امام الحرمين وهو لا قالوا الزيادة
والنقصان بالقوة والضعف والخذل والخفا انما يكون
في كمال الايمان لا في اصله لانه التصديق الباطن اليقين
وفي المسألة الخفية لا يعمون الزيادة والنقصان
باعتبار جهات هي غير نفس ذات الايمان بل قالوا
بتفاوت الشكيبين الذي هو مضمون التصديق بتفاوت

المؤمنين

المؤمنين روي عن الامام انه قال اقول ايماني كايامات
جبريل ولا اقول مثل ايمان جبريل ان المثلثة تقتضي مساواة
في كل الصفات والشبهات لا تقتضي انتهاء وفي النزاهة
قال محمد كره ان يقول احد ايماني كايامات جبريل بل يقول
انت بما امن به جبريل انتهى يقول الحق في هاتين
الروايتين نظران صاحب المعاني قال في شرحه
لوصايا الامام الاعظم ان ايماننا مثل ايمان الملائكة والرجال
نص عليه الامام في كتاب العالم والمتعلم لا ناصدقا وحدانية
الله تعالى وربوبية وقدرته كما صدقت الملائكة وارسل
انتهى زاد الله لنا مراتب اليقين وشرنا مع عباده المتقين
الخامسة في وجوب تعليم مهمات الدين ففي الفتاوى النزاهة
تعليم صفة الباري جل جلاله للناس وبيان خصائص مذهب
اهل السنة من اهم الامور على الذين تصدون للوعظ
ان يلقنوا الناس في مجالسهم ذلك قال الله تعالى وذكر
فان الذكر يمتنع المؤمنون وعلى الذين يأتون المساجد
ان يملوا جوامعهم شرائع الصلاة وشرائع الاسلام
وخصائص مذهب اهل الحق وان اعلوا في جماعتهم متدعيا
ارشده او داعيا اليه بدعة منعه وان لم يقدر وارفعوا
الي الحكم حتى ينفذوا عن البلدان ان لم يمتنع وعلى العالم
ان اعلم من قاضي او غيره دعوة الناس الى خلاف الشرع
او ظن ذلك منه ان يعلم الناس بان لا يجوز اتبعه ولا
الاخذ عنه لما عسى ان يخلط في اثنى الخلق باطلا يعتقد
العوام فيفسدوا الله وفيها في محل اضر يوجب على المولى
ان يعلم مملوكه قد رما يحتاج اليه من القرآن انتهى وفي
مختارات النوازل اذا تزوج رجل ينبغي ان يقول لامرأته

انما مفر بانه وبانياته وصف لها الاسلام ويقول لها
 هذا اعتقادي واعتقاداتك كذلك فتقول هي نعم قال
 ابو منصور لا ينبغي ان يقال عن التوحيد لكن يقول
 ليس التوحيد كذا فتقول نعم انتهى وفي التنقيح ولاجل
 انه لا صريح في الدين قلنا الواجب ان يستوصف المؤمن
 عما يجب الايات به فيقال اهو كذا وكذا فاذا قال نعم
 بكل اياته انتهى وفي سنة المفتي لا ينبغي ان يقال العاوي
 عن التوحيد لكن يقال له ليس الدين هكذا السارسة
 في بيان سبب العصية عن الكفر ذكر في خلاصة الفتاوي
 ينبغي تعلم ان يتعود بهذا الدعاء صباحا ومساءلا
 سبب العصية عن الكفر بوعده النبي صلى الله عليه وسلم
 وهو اللهم اني اعوذ بك من ان اسرك بك شيئا وانما
 اعلم واستفرك لما لا اعلم انك انك علام الغيوب
 السابقة في وجوب حفظ اللسان في المختارات ينبغي
 ان يحفظ لسانه عما يجب الاضراء عنه لقول النبي عليه
 السلام من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا او يجمع
 انتهى كلام المختارات يقول جامع الحروف عني عنه الحروف
 قد اتفق عقلا جميع الارباب على ان افقة الانسان من
 اللسان حتى روي عن النبي الصفي المحقق انه قال ابدا
 موكل بالناطق وقال ابن مسعود رضي الله عنه ما ينبغي
 اخرج الى طول السجدة من اللسان وقال بعض الكافر
 السلف رضي الله عنه

احفظ لسانك ايها الانسان لا يلدغ غنك ان شحات
 كم في المقابر من قنيل لسانه كانت تهاب لقائه الشجعان
 وقال الحسن ابن علي رضي الله عنه

الحلم زين والسكوت سلامة فاذا انطقت فلا تكن مهذرا
 ما ان نددت علي السكوت بمرقة ولقد نددت علي الكلام مرارا
 وفي زين المجالس بلغنا ان ابا بكر الصديق رضي الله عنه
 انه كان يملك الحجر في فم اثنتي عشرة سنة لا يضعه
 الا عند الاكل والصلاة والصوم والنوم وكان يقول لا تكلم
 الا ما يراي يعني به الخير وكان يسبح لسانه كل يوم بطريق
 روايه ويقول هذا اوردني الموارد وهذا الذي سيوفني
 الى بواضع الاشقياء والى موضع السعد الباس
 الاول في بيان اصول واساس ينبغي حفظها للناس لاندراج
 ما يل الغاظ الكفر تحت تلك الضوابط والقواعد بحيث
 لا يشذ عنها شيئا واحد منها ان مناظر الكفر والاكفار والكذب
 والاستخفاف والانكار ففي كتاب العالم والمتعلم قال
 العالم ابي الاسام الاعظم تفسير الكفر المحجور والكذب
 وذلك بان الكفر بالعربية والعرب وضعوا اسم الكفر والانكار
 علي التكذيب والله تعالى انما انزل القرآن بلسان عربي
 انتهى وفي شرح المقاصد قلنا لو سلم اجتماع التصديقات
 المعترف في الايمان مع تلك الامور التي هي كفر وفاقا فيجوز
 ان يجعل الشارع بعض محظورات الشرع علامة التكذيب
 والانكار فيحكم بكفر من ارتكبه بلا وجود التكذيب وانتفا
 التصديق عنه كالا استخفاف بالشرع وشدة الزنا و
 بعضها لا يزلنا وشرب الخمر انتهى وفي الشفا للعقاصي
 علي من وكفر بكل فعل اجمع المسلمون علي انه لا يصدر
 الا من كافر وان كان صاحبه يصرح بالاسلام مع فعله
 ذلك كالسجود للشمس والقمر والصليب والبار
 والسي الى الكنايس والبيع من اهلها جزئهم من شد
 الزنا

الزنا ونحوه فقد اجمع المسلمون ان هذا لا يوجد الا من
 كافر انتهى وقد صرح ابن الهمام في السائرة ان مناط
 الكفر هو التكذيب او الاستخفاف بالدين ومنها ما في مشاهير
 الفتاوي انه اذا كان في مسألة وجوه توجب الكفر وجوه
 واحد ينفع يميل المفتي الى ما يمنع من الكفر ولا يرجح الوجوه
 على ذلك الواحد لان الترجيح لا يقع بكثرة الادلة ولا احتمال
 انه اراد الوجه الذي لا يوجب الكفار قال في البرازية
 اللهم الا ان يصرح بأرادته فوجب الكفر فلا ينفع التأويل
 حينئذ انتهى وفي جامع الفصولين عم لو كانت نية القائل
 ذلك التأويل فهو مسلم ولو كانت نية الوجه الذي يوجب
 الكفر لا ينفع حمل المفتي كلامه فيومر بالتوبة وتجدد
 النكاح فلو اني بجملة الشهادة على وجه العادة لا تنفع
 ما لم يرجع عما قال ان لا يرتفع بها اخره انتهى وفي الفتاوي
 الصغرى الكفر شئ عظيم فلا يجعل المؤمن كافر استي
 وجدهنا رواية انه لا يكفر انتهى وفي التجريد روي
 الطحاوي عن الامام واصحابنا انه لا يخرج الرجل عن
 الايمان الا جحد ما ادخله فيه ثم ما يتيقن بان ردة يحكم
 بها به وما يشك انه ردة لا يحكم بها به ان الاسلام
 الثابت لا يزول بشك مع ان الاسلام يعلم وينبغي
 للعالم ان ارفع اليه هذا ان لا يبادر بتكفير اهل الاسلام
 مع انه يقضي صحة اسلام المكرو قال صاحب جامع
 الفصولين بعد ذكر ما في التجريد وانما قدمت ذكر هذه
 لتصريحنا بما نقلته في فصل الفاظ الكفر من المسائل
 فانه قد ذكر في بعضها انه كفر مع انه لا يكفر على قياس
 هذه المقدمة فليتأمل وقال بعد ما ذكر تأويل مسألة

تجربة

تسمية السلطان عادلا اقول هذا نص على ان مجرد اعلان
 التأويل يمنع الاكفار وان لم يظهر التأويل فعلى هذا
 ينبغي ان لا يكفر في مواضع كثيرة مما قيل يكفر انتهى يقول
 الحقير لقد اجاد فيها افاد ولكن يجب ان يعلم ان من قال
 في مسألة لا يكفر ينظر الى جهة التأويل ومن قال انه يكفر
 يخفي عليه التأويل او مراده انه يكفر لو لم يخطر وجه
 التأويل ببال المتكلم بتلك الكلمة ونحو ذلك لا انه يقول
 ذلك لئلا يهدد اوله در صاحب البرازية حيث قال
 وما يحكي عن بعض من السلف انه كان يقول ما ذكر في
 الفتاوي انه يكفر بكذا فذلك للتخويف والتهويل للحقيقة
 الكفر وهذا الكلام باطل وحاشا ان يلعب امنا الله تعالى
 اعني على الاحكام بالحلل والحرام والكفر والاسلام بل
 لا يقولون الا الحق الثابت عن سيد الانام عليه
 الصلاة والسلام وما ادى اليه اجتهاد الامام الهمام
 من نص القرآن الذي انزله الملك الملام او ما شرعه
 سيد الرسل العظيم او قاله الصم الكرام والذي
 صرحناه هو مختار المشايخ الفخام بوافهم الله تعالى بفضله
 دار السلام ومنها ما في كثر الفتاوي ان من خطب بباله
 وهو كاره ما يوجب الكفر ما تكلم بها لكنه لم يتكلم لا بغيره
 ذلك وهو محض الايمان بالحدوث النبوي ومنها ما في
 الفتاوي ايضا ان من اراد ان يتكلم بجملة مباحة فخرى
 على لسانه كلمة الكفر خطا بلا قصد لا يكفر قالوا وهذا
 محمول على ما بينه وبين الله تعالى واما القاصي فلا يصدق
 ومنها ان المهازل والمستهزئي اذا تكلم بالكفر استخفا
 واستهزأ او مزاحا يكون كفرا عند الكل وان اعتقاده

خلاف ذلك كذا في فتاوى قاضي خان من اني بلفظة الكفر
 مع علم انه كفر ان كان عن اعتقاد لا شك انه يكفر وان
 لم يعتقد او لم يعلم انها لفظة الكفر ولكن اني بها عن اختيار
 فبعد كفر عند عامة العباد ولا يبعد بالجهل كذا في المحيط
 وزيد في الخلاصة عبارة خلافا لبعض وفي فتاوى
 قاضي خان والخلاصة واما الجاهل اذا تكلم بكلمة الكفر
 ولم يدرك انها كفر قال بعضهم لا يكون كفرا ولا يبعد بالجهل
 وقال بعضهم يصير كافرا ولا يبعد انتهى يقول الحقير
 يدل على ان القول الثاني هو الصحيح ثاني اكثر الفتاوى
 ان من كفر بلسان طائبا وقلبه مطمئن بالايمان فهو
 كافر ولا ينفع ما في قلبه لان الكافر يعرف بما ينطق به
 فاذا انطق بالكفر كان كافرا عندنا وعند الله تعالى وفي
 المسئلة والبرازية ان من اطلق كلمة الكفر عمدا ولم يعتقد
 الكفر لا يكفر والصحيح انه يكفر ومنها كفر المكره بقيد او
 حبس كفر ولو اكره بالقتل او بالتلاف مضوا وبضرب
 من ومن وقلبه مطمئن بالايمان لا يكون كفرا استخانا
 وكفر السكران لو لم يعلم الخبر من الشر والارض من السما
 كفر في الاحكام ولو لا يعرف الارض من السما والخبر من الشر
 لا يكفر عند علمائنا وكفر المراهق كفر عند الامام ومحمد
 تحرم امراته ولا تحل له بجمته ولا يصلي عليه ان مات الا انه
 لا يقتل بالردة واما المعتوه فلم يذكر في الكتب المعروفة
 قال مشايخنا هو في حكم الردة بمنزلة الصبي الكل من
 فتاوى قاضي خان وفي بعض الكتب عن محمد ان من اكره
 على الكفر يتلف او ما اشبهه ان تلفظ بالكفر وقلبه مطمئن
 بالايمان ولم يخطر بباله شيء سوى ما اكره عليه لا يحكم

بكفره

بكفره وان خطر بباله ان يخبر عن كفره في الماضي كاذبا او قال
 اردت ذلك حين تلفظت جوابا لطلبهم وما اردت
 كفرا مستقبلا يحكم بكفره قضا حتى يفرق القاضي بينه وبين
 امراته لانه عدل عن انشا ما اكره عليه وحكي عن كفره في
 الماضي وهو غير مكره عليه ومن اقر بكفر في الماضي طائبا
 ثم قال اردت الكذب بكفر ولا يصدق القاضي اذا اظهر
 الصدق حالة الطوعية ولكن يدعي اني يصدق رياءه
 لانه ادعي محتمل لفظه ومنها قال هو يهودي او نصراني
 او بري من الله او من الاسلام ان فعلت كذا كان بيننا
 فاشا با شره هل يكفر اختلغوا فيه وكذا لو حلف بهذا علي
 امر ماض او قال هو يهودي او نصراني او بري من الله
 او من الاسلام ان كنت فعلت كذا امس وقد كان فعله
 فلو سي انه فعل ولم يفعل لا يكفر وفاقا وان علم انه
 فعل قال المشايخ يكفر وقال شمس الامة السرخسي
 الاصح انه ان كان يعرف هذا بينا ولا يكفر به لا يكفر في
 الماضي والمستقبل وان كان جاهلا او عنده انه كفر في
 الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل اذا با شر الشرط
 يكفر لانه ان با شره وعنده انه يكفر فقد رضي بالكفر والرضا
 بالكفر كفر والحاصل ان كل كلمة توجب الكفر اذا ذكرت
 غير معلقة بالشرط فاذا علق بشرط ماض وهو كاذب
 فيما اخبر بكفر وروي الحاكم الشهيد عن الامام وسامها
 لا توجب الكفر اذا حث فيها وتكون بينا والختار ما ذكره
 الامام السرخسي والامام جواهر زاده انه ان كان
 الحالف جاهلا بظن انه يكفر بهذا يكفر وان كان عالما
 لا يكفر الكل من الخلاصة وقال صاحب الهداية في حق

هذا المختار انه هو الصحيح ثم انه قال في كتابه المسما
 بالمختارات كل ما يكون تنجيزه كفرا كان تعليقه بمينا عندنا
 وهذا ما أثر عن عائشة وابن عمر رضي الله عنهما وذلك
 مثل ان يقول ان فعلت كذا بريئ من الله فان البراءة منه تعالى
 كفر في الحال والكفر واجب الاشتناع فيكون بمينا ومنها ان
 من اعتقد الحرام حلالا او بالعكس كفر ولو تكلم بها الواعظ
 وقبل القوم كفر واجمعا اما لو قال حرام هذا حلال لزويج
 السلعة او حكم الحمل لا يكفر هذا في حرام لعينه اما في
 حرام لعينه لا يكفر وان اعتقده وفي الحرام لعينه انما يكفر
 ان كانت الحرمة ثابتة بدليل قطعي اما في الثابتة باخبار
 الاحار فلا يكفر كذا في الخلاصة وغيرها والعرف بين
 الحرام لعينه ولغيره هو ما ذكر في التلويح ان الفعل الحرام
 نوعان الاول ما يكون مثا حرمة عين ذلك المحل كحرمة
 اكل ميتة وشرب خمر ونحوها ويسمى حراما لعينه الثاني
 ما يكون مثا الحرمة غير ذلك المحل كحرمة اكل مال الغير
 فانها ليست لنفس ذلك المال بل لكونه ملكا للغير
 فالاكل حرام لكن المحل قابل للاكل في الجملة بان ياكله
 مالكه بخلاف الاول اذا المحل خرج عن قابلية الفحل
 ولزم من ذلك عدم الفحل ضرورة عدم محله فاذا قلنا
 الميتة حرام فعناه انها مثا الحرمة اكلها واذا قلنا خبز
 الغير حرام فعناه ان اكله حرام اما مجازا او على حذف
 المضاف اي اكل خبز الغير حرام انتهى وفي شرح العقائد
 من اعتقد الحرام حلالا فلو حرمة لعينه وقد ثبت بدليل
 قطعي يكفر والا فلا بان تكون حرمة لغيره او ثبت بدليل
 ظني وبعضهم لم يفرق بين الحرام لعينه ولغيره فقال من انحل

حراما وقد علم في ريتنا تحريمه كالحاح ذوي المحارم او شرب
 خمر فهو كافر انتهى وفي جواهر الفقه من انكر حرمة حرام
 مجمع الحرمة او شك فيها يكفر انتهى وفي فتاوى قاضي خان
 لو انحل وطئ امرأة الحايض او انحل اللواط بها
 لا يكفر وهو الصحيح وقال ابو بكر استحلال الجماع في
 الحيض كفر وفي الاستسرا بدعة وضلال لا كفر وعن ابن
 رستم انه ان انحل الجماع في الحيض متاولا ان انتهى
 ليس بالتحريم لا يكفر ولو انحل مع اعتقاده النهي المفيد
 للحرمة كفر وعن الامام السرخسي ان استحلاله كفر بدليل تفصيل
 انتهى وفي مجموعة الفاضل بن المويد من انحل العصية
 صغيرة او كبيرة كفر ومنها حكم انكار الجرائم المتواترة والنبر
 المشهور وفي الواحد واجماع الصحابة واجماع من
 بعدهم وما يتعلق بما ذكر من عدم انكار اهل القبلة
 الا في سوا ذلك وجميع ما يذكر في هذه الصلحة امور
 مهمة جدا لم يجد التمسك بالدين من حفظه بها فاعلم ان
 في العقائد المتصدية ولا تكفر احد من اهل القبلة الا بما
 فيه نفي الصانع القادر المختار العليم او بما فيه شره
 له او انكار النبوة وانكار لما علم بحج محمد عليه السلام ضرورة
 به او انكار امر مجمع عليه قطعا كما استحلال المحرمات
 وما غير ذلك فالعقائد مستتبعة وليس بها فرائض وذكروا
 في المسابقة ان من الامور التي يكفر مرتكبها مخالفة ما اجمع
 عليه وانكاره بعد العلم به وفي محل اخر منه وما يوجب
 التكذيب هو حجب كل ما ثبت عن النبي عليه السلام
 ارماء ضرورة فاذا كان ثبوته ضرورة عن نقل اشهر
 وثواتر فاستوي في معرفته الخاص والعام يكفر جاحده

وما لم يكن كذلك بل نقل احاد بضلال جاحده وينفق
 ولا يكفر واماماً ثبت قطعاً ولم يبلغ حد الضرورة لاستحقاق
 بنت الابن السدس مع البنت اجماعاً فظاهر كلام الحنفية
 الاكفار بحجده فانهم لم يشترطوا سوى القطع في الثبوت
 ويجب حملته على ما اذا علم المنكر ثبوت قطعاً لان مناط
 التكفير وهو التكذيب والاستحقاق بالدين عند ذلك
 ما اذا لم يعلم فلا يكفر الا ان يذكر له اهل العلم ذلك
 فليج انتهى وقال شايخ المسابقة قال الامام النووي
 ليس بكفر جاحد المجمع عليه على اطلاقه بل من جمدهما
 عليه فيه نص وهو من الامور الظاهرة التي يشترك
 في معرفتها الخواص والعوام كالصلوة وتحريم الخمر ونحوها
 فهو كافر ومن جمدهما عليه لا يعرف الا الخواص كاستحقاق
 بنت الابن السدس مع بنت الصلب ونحوه فليس بكافر
 ومن جمدهما عليه ظاهر النص فيه ففي الحكم بتكفيره خلاف
 انتهى وفي شرح العدة اطلق بعضهم ان مخالفة الاجماع
 بكفر والحق ان المسائل الاجماعية تارة يصحها التواتر
 عن صاحب الشرع كوجوب الخمس وقد لا يصحها فالاول
 بكفر جاحده لمخالفة التواتر لمخالفة الاجماع وفي
 محل اخر من المسابقة قد اختلف في تكفير المخالف بعد
 الاتفاق على ان ما كان من اصول الدين وضرورياته
 بكفر المخالف فيه وما ليس كذلك فذهب جماعة الى
 تكفيره وذهب الامام الاسفراييني الى تكفير من كفرنا
 منهم اذا خالف اجماع السلف فظاهر قول الامام
 والشافعي انه لا يكفر احد منهم فيما ليس من اصول
 وقال شارحه عدم الحكم بكفر المخالفين فيما ليس من

الاصول المعلومة من الدين ضرورة هو المنقول عن
 جمهور الفقهاء المتكلمين انتهى وفي التقييد الاجماع هو
 اتفاق المجتهدين من امته محمد صلى الله عليه وسلم في عصره
 حكم شرعي وفي محل اخر منه بعض الناس خصوصاً الاجماع بالصحة
 وبعض يعتبر الرسول وفي بعض باهل المدينة وعند البعض
 لا يشترط اتفاق الكل بل اکثر حياق وعندنا يشترط لاسيما
 اجماع اجماع الامم فابقي احد من اهلهم لا يكون اجماعاً وفي
 محل اخر منه الاجماع على مراتب اجماع الصحابة ثم اجماع من
 بعدهم فيما لم يرد فيه خلاف الصحابة ثم اجماعهم فيما روي
 فيه خلافهم فهذا اجماع مختلف فيه ايضاً انتهى وفي التلويح
 واصول البرزوي ان هذه المرتبة الاولى والخبر المتواتر
 بكفر جاحده والثانية بمنزلة الخبر المشهور بضلال جاحده ولا
 يكفر والثالث لا بضلال جاحده لما فيه من الاختلاف وفي محل
 اخر من التلويح ايضاً اعلم ان الاجماع السكوتي لا يكفر
 جاحده وان كان من الارادة القطعية انتهى وفي شرح البرزوي
 لا يكفر جاحد الواجب ولكن يفسق تاركه اذا تركه
 استخفاً فانتهى وقال الفاضل الشهير مجام جلي من
 عظماء علماء السلطان سليم خان بن بايزيد خان العثماني
 في رسالته المسموعة في سبيل سب الرسول ان الم تكن الآية
 او الخبر المتواتر قطعي الدلالة او لم يكن الخبر المتواتر او يكون
 قطعياً لكن فيه شبهة او لم يكن الاجماع اجماع الجميع او كان
 ولم يكن اجماع جميع الصحابة ولم يكن قطعياً بان ثبت بطريق
 التواتر او كان قطعياً لكن كان اجماعاً سكونياً ففي كل من
 هذه الصور لا يكون المحذور كفر بظهر ذلك لمن نظر في
 كتب الاصول فاحفظ هذا الاصل فانه ينفعك في استخراج

فزوجه من تعرف منه صحة ما قيل في باب معرفة الفاظ الكفر
 من انه يلزم الكفر في موضع كذا ولا يلزم في موضع اخر
 انتهى كلامه بعبارة ومنها ان الرضا بكفر نفسه وقفا
 واسا الرضا بكفر غيره فاختلف فيه قال الامام جواهر زاده
 انما يكون ذلك كفرا اذا كان يستجيز الكفر ويستحقه اما
 لو لم يكن كذلك ولكن احب بوث المؤذي الشرير على
 الكفر حتى ينتقم الله منه فلا يكفر ومن تأمل قوله تعالى ربنا
 اطمس على اموالهم واشدد على قلوبهم فلا يدعونا حتى
 يبروا العذاب الا ايم يظهر له صحة ما ادعينا به وعلي هذا
 من قال لظالم اسألك الله على الكفر او قال سلب
 عنك الايمان فلا يفرض لومراة ان ينتقم الله منه على ظلمه
 واذا به وقد عثرنا على الرواية عن الامام ان الرضا
 بكفر الغير ككفر بلا تفصيل كذا في المحيط وفيه ايضا انه
 يكفر من لقن غيره كلمة الكفر لتكلم بها ولو لقن على وجه
 اللعب والضحك وان من عزم على ان يامر غيره بالكفر
 كان مجزما كافر انتهى وفي مختارات النوازل الرضا
 بالكفر مستحب للكفر ليس بكفر وانما الرضا بالكفر مستحسنا
 له ككفر كالوامر امراة بان ترتد لتبين من زوجها فقد
 كفر الامر قبل ان ترتد المرأة روي ان الامام نهى ابنه
 عن التكلم في علم الكلام فقال انت تتكلم فيه يا ابي
 فقال نحن نتكلم فيه كان علي رؤوسنا الطير وانتم تتكلمون
 فيه ويريد كل واحد منكم زلة صاحبه ومن اراد كفر صاحبه
 فقد كفر هو انتهى وفي المسية قال الامام الفضلي الرضا
 بالكفر لا يكون كفرا وقال غيره يكون كفرا وروي عن محمد
 ان المسلم لو ادخل خشبة في قم اسير حتى لا يثد على

تكلم كلمة الشهادة فقد اساء ولم يتبدل كفر انتهى وفي جامع
 الفصولين قال الامام السرخسي هذه المسئلة لا تصح
 دليلا ان تاويلها ان المسلمون علموا انه لا يسلم حقيقة
 ولكن يظهر الاسلام تغية ليجوا من القتل فلم يكن هذا
 رضائهم بكفر غيرهم ومنها ان من ضحك على من تكلم بكلمة
 الكفر بكفر الا ان يكون الضحك ضروريا بان كان الكلام
 مضحكا كذا في مشاهير الفتاوي ومنها ان من عزم على
 الكفر ولو بعد مائة سنة يكفر في الحال بخلاف الاسلام
 حيث لا يصير الكافر مسلما بالعزم على الاسلام كذا في
 الخلاصة وفي المسية من اصغر الكفر اوقع به بكفر لانه مناف
 لواجب التعظيم ولو وقع في قلبه انه ليس بمومن لا يكفر مالم
 يمتد كفرا انتهى يقول الحنفى الظاهر ان المراد من الوقوع
 مجرد الخطو من غير قرار ذلك في القلب وجزمه به ان
 حصل له الجزم بذلك وتيقن به او غلب ذلك على
 ظنه بكفر قطعا لان من شك في ايمانه واستثنى فيه
 بان قال انا مومن ان شاء الله بكفر عند جميع الحنفية كما
 سيأتي في باب ما يتعلق بالايمان فاذا كان مجرد الشك
 كفرا عندهم فكون القطع بانه ليس بمومن كفرا اولي وعلي
 هذا ينبغي ان يكون المراد من قوله مالم يمتد كفرا مالم
 يعتقده بكفره اي مالم يتيقن بعدم ايمانه دون ان
 يمتد شيئا من العقائد التي تكون كفرا والله اعلم بما ابهم
 الباء الثاني فيما يقال في الله تعالى وتعدس
 في العقيدة الاكبر للامام الاعظم صفات الله تعالى في الازل
 غير محدثة ولا مخلوقة فن قال انها محدثة او مخلوقة
 او وقعت اولئك فيها فهو كافر بالله تعالى وفيه ايضا ان

اشكل علي الانسان شي من دقائق علم التوحيد فانه
ينبغي له ان يعتقد في الحال ما هو الصواب عند الله تعالى
الي ان يجد عالما في له ولا يسمع تاخير الطلب ولا يعذر
بالوقوف فيه ويكفر ان وقف انتهى وفي النزاهة من وصف
الله تعالى بما لا يليق به او استخف باسم من اسمائه او بامر
من اوامره او انكر وعد او وعيد الكفر اذا كان الجزا اثباتا
بالقطع انتهى وفي التمهيد من قال ان الله نور يتلوه
كفرو من قال ان الله تعالى فوق العرش بلا كيف ولا
ذات لا يكفر لكنه خطأ ومن قال ان الله تعالى لا يعرف بالحقيقة
لا انه لا يدرك كفر لان اوصاف المعرفة ثبت بالنص يقول
الحقير يورده ما روي عن الامام انه كان يقول الهى
ما عبدك حق عبادتك ولكن معرفتك حق معرفتك
فهم لي نقصان الخدمة بتمام المعرفة وفي التمهيد ايضا
من قال انا لا اقول ان الله تعالى شي او ليس بشي اتوقف
فيه بكفر لانه انكار للنص قال الله تعالى قل اي شي
الكبر شهادة قل الله شهيد قال والاصل ان من وصف
الله تعالى بما يوجب التغير والتشبيه بصفات المخلوقين
سواء ورد النص فيه او لا فانه يكفر بلا خلاف وفيه ايضا
من انكر صفة من صفات الله تعالى كالسمع والبصر ونحوها
كفر ومن سم الله تعالى باسم لم يسم به نفسه ولم يوافق سمي
الرجولية ولم يرد به الخبر فقد كفر ولو تكلم الله تعالى باسم
لم يرد به الاثر ولكن يوافق سمي الرجولية فقد اختلف
في كونه خطأ والاصح انه لو من خصائص الرجولية سمي
فلا خطأ ومن قال ان الله ما كلم ارم وموسي وجبريل
ومحمد وغيرهم كفر لانكاره النص ومن اعتقد ان الله تعالى

كيفية

كيفية او ما هيته كفر وان انكر عند احد ان الله يجب فلانا
كذا فقال انا لا احبه كفر وكذا في مفضلاته اذا قال
انا لا ابغض كفر ومن لا يري الحول والقوة من الله بكفر
ومن قال لا ادرى اين الله بكفر ومن قال ان الله لا يعلم
الجزئيات بكفر ومن قال ان الله تعالى كيفية تظهر عند الرؤية
في الجنة بكفر ومن قال ان الله يحل في كل شي بكفر ومن قال
ان الله لا يعلم الاشياء قبل ان يخلقها وهو لا يعلم المعلوم
كفر انتهى وفي الاشياء من وصف الله تعالى لغيره فقال
كنت ظننت ان الله في السما كفر انتهى وفي النزاهة من
قال ان الله عالم في السما ان اراد به المكان كفر وان
اراد حكاية ما في الاثار لا يكفر وان خلا عن النية كفر
عند الاكثر انه ظاهر في التجسيم انتهى وفي اخلائية لوقال
خذ اي براسا منه ايندكم من جزيي نديم او قال خذ
براسان كراه من رست بكفر لان الله تعالى بري من
المكان وفيه ايضا طالب رجلا بحق فقال اكردي خذ اي
جهانست ازدي بستانم قال الامام الصغار يصير
مرند الاله ارمي انه يخلب الله تعالى وقال بعضهم لا يكفر لان
هذا الكلام في العرف للتحويل لا للتحقيق انتهى يقول الحقير
في الدليل نظر كما لا يخفى علي من تدبر فيها ايضا من قال رست
خذ ادران است قيل يكفر وقيل لا يكفر ان المير به الجارحة
يقول الحقير وعلي هذا التاويل ينبغي ان لا يكون كفر عند
الكل كما لا يخفى والله اعلم وفيه ايضا من قال فلان في
عيني كاليهود في عين الله كفر عند الجمهور وقيل ان سمي
به استباح فقله لا يكفر ومن قال لا خمران الله تعالى
عندك بساويلك فقال الاخر خذ اي را شواست ندي

تاخذ ان كند كد تو كري بكفر من قال اين كاست كه خدای
 را افتاده است لا بكفر نكنه شيع جدا ولو قال اين
 كار خدا را افتاده است قيل يخاف ان بكفر من قال لغيره
 نزاع بن بايد فقال لا بكفر من قال خدا بود و هيچ بنور
 و باشد و هيچ جيزي پنا شد كفر لان قوله جيزي پنا شد
 بغير بخنا الجنة والنار وانه خلاف النص انتهى يقول
 الحنفى وفي فصول العمادى ان القول بخنا الجنة والنار وما
 فيها كفر عند بعض المشايخ خطأ عظيم عند افرسيه
 انتهى وفي الثانية من قال لا ضرر و يا خدا اجنك يكن قال
 الامام ابو حامد السبكي لا بكفر وقال الامام الفضلي
 وغيره بكفر لا ثبات المكان لله تعالى وتجويزه المحاربة
 والاحوط تجديد النكاح انتهى وفي البرازية لو قال ضح
 السلم واصعد السما وحارب مع الله كفر وقال العياشي
 وغيره من اصحابنا لا بكفر وهو الصحيح انتهى يقول الحنفى
 احتمال الكفر في هذا الظاهر اذا فرقا بينه وبين سائر انما
 من قوله و يا خدا اجنك كن في تضمنها اثبات المكاتب
 وتجويز المحاربة غاية الاسرائيه ينبغي ان يكون الاحوط
 تجديد النكاح هنا ايضا والله اعلم وفي الثانية من قال
 خدا ان بر عرس ميداند لا بكفر لانه ليس تشبيه ولو
 قال از عرس ميدانه كفر لانه تشبيه انتهى وفي جامع
 الفصولين قال خدای ذكره از آسمان و مي بنيد از
 آسمان او قال از عرس كفر عند اكثرهم الا ان يقول بالعربية
 بطل انتهى وفي البرازية قال مراد بر آسمان خداست
 و بر زمين فلان بكفر من قال از خدا هم مكان خالي
 نيست كفر ولو قال علم خدا هر مكان هست قهراً

خطا انتهى وفي جامع الفصولين لو قال نه مكانى ز و تو خالى
 نه تو در هم مكانى كفر وينبغي ان يقول جميع الاشياء معلومة
 عند الله تعالى وفيه لو قال اري الله في الجنة كفر لا لو قال من
 الجنة قال مؤلفه اقول في قوله اري الله في الجنة ينبغي ان بكفر
 لو جعل الجنة لله تعالى لا لو جعلها ظرفاً لنفسه فاللفظ يحتملها
 والله اعلم يقول الحنفى بويده ما جاء في الاخبار والآثار ان
 المؤمنين يرون الله تعالى في الجنة اي حال كونهم في الجنة
 وفيه قال لغيره اي بار خدای قيل بكفر لان بار بالعارسية
 بزرگ فناء بزرگ خدای ومن قال لغيره بزرگ خدای
 كفر فكذا هذا وقيل بكفر لو عرف ان معناه ما قلنا والا
 فلا وقيل لا بكفر وهو الصواب لان خدای اسم من يتولى
 امرين يقال كتحذای لمن يتولى امر البيت وده خدای اي
 لمن يتولى امر القرية ولو اراد به كلاس من كفر لا لو اراد به
 كلاماً واحداً لان بار خدای بكلام واحد من اسماء الله تعالى
 و بكلامين فمن الاسماء المركبة احدى بار والثاني خدای اي
 انتهى وفي الثانية قال لغيره اي بار خدای من قال بعضهم
 بكفر وقال الامام الفضلي ان اراد به اي سهر من لا بكفر
 لان هذا اللفظ يذكر ويراد به ذلك ولو قال اي خدای من
 بكفر انتهى وفي الخلاصة لو قال لاحد الجبابرة اي خدای
 كفر ولو قال له اي بار خدای اكثر المشايخ على انه لا بكفر
 هو المختار انتهى يقول الحنفى ان لفظ بار خدای مشترك
 يطلق على الله تعالى ايضا في لسان الفرس حتى قال شاعرهم
 في النجاة الي الله تعالى اي بار خدا بحق هستي الخ فينبغي
 ان بكفر او يحشي عليه الكفر ولا اقل من ان يجب عليه
 تجديد الايمان والنكاح احتياطاً ثم ان الاقوال المذكورة

انغالا تخلو من ركازة و اشكال كالا يخفي علي متامل من ذوي
الحال والله اعلم بحقيقة الحال وفي البرازية من قال من
خدائهم بغير همة يريد به من خرد ايم بالهمة كفر من قال
حين ظلم ظالم خد ايم ازوي تندير و كر توايري من ند
بهرزم قيل يكفر كانه قال ان رضى به فاننا لا ارضى به قال
لظالم خد ايم تنواستم كند جنان كدستم كرمي قيل لا يكفر خد
علي المجازاة والمساكلة والاصح انه يكفر انتهى يقول
الحقير لم يذكر فيه الخلاف في الخاتمة بل قال يكفر عند الكل
وفي الخاتمة ايضا مظلوم قال يا رب اين ستم را روي
مسند قيل يكفر وقيل لا يكفر لانه يريد بهد االفظ
النجاة عن ظلم من ظلمه هو وفي المسئلة والمختار ان يكفر
ان اعتقد ان الله تعالى يرصني بالظلم انتهى وفي العارضة
قيل هو كافر وقيل خطأ وقيل لا قال وهو الاصح عند
وقال الامام الحلواني وكذا لو قال يا رب لا ترمي بهد
الظلم قال لا يري يقول الله تعالى رب احكم بالحق والله
لا يحكم الا بالحق انتهى وفي البرازية قال لاخر تو كار
خد ايكين جون مذاكار تو كريد الاكره علي انه ليس بخطا
بعد الاتفاق علي انه ليس بكفر قال اميد ان خد ايمست
ويكراد تو او قال اميده بخدا ايمست وذكرا ان تو افهو
خطا لا يكفر وضع متاعه في موضع وقال سلمتها الي الله
فقال اخر سلمتها الي من لا يبيع السارق اذا سرق لا يكفر
اما لو قال الشريد خير من العلم يكفر لانه استخفاف بالعلم
ان العلم لا يصلح ان يكون الشريد نعمة ناسئة منه انتهى
يقول الحقير الظاهر انه يكفر لو اراد تخصيل الشريد علي
الله تعالى كالا يخفي وما تو اخر في رسايق ان رجيان

ان قولهم لله تعالى يا حاضر يا ناظر كفر ليس بصحيح اذا الحضور
بمعني العلم شايخ والنظر بمعني الروية فيكون المعني يا عالم
يا من يري فلا يكون كفرا قال لاخر ايم عبد الله بكفر
لانه صغر المضاف اليه وقيل ان كان يعلم ما يقول كفر والا فلا
وقيل ان تعد كفر والا فلا لانه اسم واحد حتى يحسم علي عبارة
فيرا به تصغير الرجل المسمى به ولانه لا تصغير للمسمى سوي
هذه الصيغة بالفارسية يقال راز ريشك ويراد به تصغير
المسمى لا تصغير المحية انتهى وفي المسئلة من الحق كاف التصغير
في اخر اسم عبد العزيز او عبد الغفار او عبد الخالق او نحو
ذلك مما اضيف الي واحد من اسما الحسن ان قال ذلك
عبد كافر وان لم يد رما يقول ولو قصد له لم يحكم بكفره ومن
سمع منه ذلك يحق عليه ان يعلم انتهى قيل له ان شاء الله
اين كار يكي فقال من بي ان شاء الله يكي يكفر قال هذا
تقديره فقال ظالم انا فعل بغير تقدير الله كافر قيل له ان
شاء الله كه اين كار يكي فقال ان شاء الله ناتم كفر قال
صاحب جامع الفصولين بعد ذكر المسئلة الاخرة اقول
لو علق الترتك بالمسئلة او اراد به طلب التوفيق علي الترتك
فينبغي ان لا يكفر ان قد بطلت به التوفيق كما ذكر في احكام
الاستثنا والله اعلم انتهى وفي البرازية من قال الرزق
من الله ولكن ان بنده حنيس فواهد فهذا شرك فان
حركة العبيد ايضا من الله تعالى وهو يري الرزق من الحركة
انتهى يقول الحقير علي قيا من ما سياتي بعد نصف صحيفة
من انه لو قال ان خد ايم نيم اين كار و او ترا سب
ميداتم فهو كلام حسن ينبغي ان لا يكون هذا شركا لو اراد
ان الرزق من الله وحركة العبد سبب من الله لخصول

الرزق ان قد جرت سنة الله تعالى برحمة المسببات بالاسباب
 والله اعلم بالصواب وفيها رأي اعمى او مريضاً فقال ان
 الله راني ورائي خلعتي كذا وخلقك كذلك ولا ذنب لي
 لا يكفر في الصحيح وقيل يكفر لانه ظن الميل بالله تعالى انتهى
 وفي جامع الفصولين قال للمرحوم هذا مني الله او قال
 من نسي الله كفر في الصحيح قال لا خير بعداً وذاك كيا
 نو كفر ولو قال لا خيراً بعداً او حبان وسرتوا اختلف
 في كفه انتهى وفي البرزانية لو قال يا بيه وبراسك قال
 بعض المشايخ يكفر انتهى وفي جامع الفصولين قالت لزوجه
 تفسر خدامي فقال نعم يكفر ان الغيب والسرا واحد
 ومن ادعى علم الغيب لنفسه كفر قال له خدا ورسول
 ابرئوا كراه كرد انديم وارا به تهديده اختلف
 في كفه قال صاحب الذخيرة وعلى قياس هذا يجب ان
 لا يكون في مسئلة قولها تفسر خدامي اختلفا
 ايضا لو اراد الزوج بقوله نعم تهديد ابانه يعلم ما يجري
 على غيبة عنه لاحقيقة الاطلاع على الغيب تزوجها بلا
 شهود وقال خدائي زاه رسول واكواه كردم او خدائي
 را و فرشته كان را كواه كردم يكفر لانه اعتقد ان
 الرسول او الملك يعلم الغيب قال صاحب جامع الفصولين
 اقول فان قيل يشكل بانه روي انه عليه السلام اخبر
 بفتح كسرياً وقصر فوقع كما اخبروا مثاله كثيرة لا تنكر
 وعن عمر رضي الله عنه انه امر يا سارية الجبل مشهور
 وكذا عن السلف في كتب الشفاعة من بور بجا بانه
 يمكن التوفيق بان المنفي هو العلم بالاستقلال لا العلم
 بالاعلام او المنفي هو المجزوم لا المظنون وبوجه قوله

تعالى

تعالى اجعل فيها من يفسد فيها الآية لانه غيب اخبر به الملائكة
 ظنا منهم او بعلام فينبغي ان يكفر لو ارعاه مستقلاً لا لو
 اخبر به باعلام في نفسه او يقظته بنوع من الكشف ان
 لا ساقاة بينه وبين الآية لما سر من التوفيق والله اعلم
 ولو قال فرشتگان حب وراست را كواه كردم لا يكفر
 لانها على ذلك ان لا يغيبان عنه قال لا سرائه انت
 احب الي من الله كفر انتهى وفي الاشباه والنظائير وقيل لا يكفر
 ان اراد الشهوة وان اراد محبة الطاعة كفر انتهى وفي
 جامع الفصولين قال لا خيراً بينك خدائي واينك توافها
 فيجوز لا يكفر به وكذا لو قال اني خدائي بنم اين كار را
 واز تو اولو قال اني خواهد را بنم وسبب تراسيد ام
 فهذا احسن من قيل له تراحق خدائي بنم بايد او نيست
 فقال لا يكفر انتهى وفي البرزانية قال لا خيراً خدا داد اند كه
 نعم و شادي تو چنانم كه نعم و شادي خود قيل ان كان يقوم
 بسانته ومسيرته بالمال والبدن كما يقوم بامر نفسه لا يكفر
 انتهى وفي جامع الفصولين بعد ذكر هذا الكلام انه يكفر
 ظاهراً وقيل لو كان يقوم بسانته ومسيرته بهاله وبدنه
 كما يقوم بامر نفسه لا يكفر والا يكفر قال لا خيراً خدا سدا
 ند كه بپرسته خود عايد او ميدارم اختلف في كفه قال
 لا خيراً خدائي بر دل شوا نجشا فقال لا خيراً بر دل شوا نجشا
 يدنه بر دل من لو اراد به الاستغناء عن الرحمة كفر ولو اراد
 به ان قلبي ثابت با ثبات الله تعالى غير مضطرب لا يكفر
 قال عند الخصومة انما روي عن كويم خدائي وروي عن كويد
 لا يكفر ان المراد به ان الله لا يكذب انتهى يقول الحقير الظاهر

ان هذا في كلام شرعي ثابت بالكتاب والسنة لا في عرف
 لتجويزه الكذب على الله تعالى اذ من ذلك ولا في كلام كاذب
 كما لا يخفى عليه غاية الامر ان يكون مما يخشى منه الكفر وما
 ينبغي ان يجدر فيه النكاح احتياطاً والله اعلم وفي البرازية
 ويجب الكفار المعتزلة في قولهم ان الله لا يبري شيئاً أصلاً
 ويجب الكفار من قال ان الله يبري ولا يبري انتهى يقول
 الحنفية والظاهر انه لا يكفر ان اراد بقوله لا يبري ان الله تعالى
 لا يبري في الدنيا او لا يبري برونه كيف واحاطة كاتري
 الاجسام والله اعلم وفي الخلاصة في كتاب الصلاة من
 انكر الروية يكفر وان قال لا يبري لجلاله وعظمته فهو
 مبتدع والمشتهر لو قال ان الله يد اورضها كالعبارة يكفر
 وان قال جسم لا كالاجسام فهو مبتدع وفيها في الفاظ
 الكفر المعتزلي مبتدع الا اذا قال باستحالة الروية فهو
 كافر والمنتهى مبتدع فان اراد باليد الجارحة فهو كافر
 والمبتدع صاحب الكبيرة والبدعة كبيرة انتهى وفي البرازية
 يجب الكفار القدرية في نفيهم كون الله تعالى
 وفي رمواهم ان كل فاعل خالق لفعل نفسه واختلف في
 الجبرية والصواب الكفار هم في قولهم ليس للمعبود فعل أصلاً
 وفيها ايضا من قال لظالم توزي الله وعباده فقال خوش
 كيارم يكفر تبارك فقال احمدها الله حاكم بيننا فقال
 الاخر الله جاكمي راشايد او حاكمي راشايد يكفر
 قيل له الا تخشى الله فقال لا قيل ان كان في عصية فخره
 وهدره فقال ذلك كفر وان قاله في اسر لا يخاف فيه من
 الله لا يكفر ضرب عبده فقيل له لا تخاف الله فقال لا لم

يكفر

يكفر لان له ان يقول التقوى فيما افعله اسالوره في محصية
 كفر لا نه لا مجال للتاويل وفيها من باب الفاظ الخطا من قال
 في حال غضبه لا اخشى الله ان اقبل له الا تخشاه يكفر لو نفي
 الخوف والا فلا انتهى وفي بيعة الفتاوى قيل له الا تخاف
 الله تعالى فقال لا كفر قال البجلي يكفر اذا قال له حال غضبه
 انتهى وفي جامع الفصولين وقيل ينبغي ان يسأل عنه ما اذا
 اراد بقوله فلما اراد به نفي الخوف كفر ولو اراد شيئا اخر لا يكفر
 انتهى وفي البيعة ايضا من قيل له ان الله لا تفعل كذا
 فقال لا اسمع كلامك وافعل اجراً يكفرون قال لم تكذب
 حرام خفي الله واتقه فقال لا اخاف كفر ولو قاله في امر غير حرام
 او غير مستحب لا يكفر الا اذا قاله استخفا فاكفر انتهى
 وفي جامع الفصولين قيل بعضهم عن قال لا مراة لمزكها
 الصلاة اما تخافين الله فقالت لا ينبغي ان لا تكفر بهذا العذر
 اذا الظاهر ان سرادها انها لا تخاف الله حقيقة الخوف واكثر
 مالا يخاف الله تعالى حقيقة الخوف والا ما عصياه ووجه اخر
 ان يقال انها لا تخاف الله لانه كريم حلیم رحيم فلا يحكم بكفر قابله
 الا اذا قاله على وجه الاستخفاف قال صاحب جامع الفصولين
 اقول على هذا فيما سر من قوله حال الظلم اما تخاف الله
 فقال لا ينبغي ان لا يكفر لو لم يثلم على وجه الاستخفاف انتهى
 يقول الحنفية قوله ووجه اخر الى اخره محل نظر ان لا من
 من الله تعالى كفر كما ان الياس من كفر فالظاهر انه لا يقع في
 هذا التاويل والله اعلم وفي جامع الفصولين ايضا لو قال
 انصف الله يوم القيمة انتصفت منك لا يكفر انتهى يقول
 الحنفية في نظر لا نه تشر في الخاتمة ان من قال اكرزور
 بزرگ خدا مراد اهد مراد خريش از توبستانم

قال يكفر عند الكل لانه شك في عدله تعالى قال في حق غيره
اوراخذ اي افرديه است وازيش خور رانده قال
اكر الشايح يكفر وقال بعضهم لا يكفر انتهى وفي كتاب
فوز الحجة من قال لا ادرى لم خلق الله فلانا كافر انتهى
وفي كتاب ارباب المنازل قال ان الله يجمع على جميع البلاء
يكفر لو قاله غيظا على الله تعالى انتهى وفي المسئلة قال
خذ اي باروزي من فراخ بكن يا بر من جوز نكن يكفر
انتهى وفي الحاوي من قال لم ادر لم خلقني الله ان لم يعطني
شيئا من الدنيا فقط او من لذات الدنيا شيئا قال ابو
حامد يكفر انتهى يقول الحقي في اطلاقه نظر لانه ذكر
في البرازية وغيرها انه لو قال في مرضه اوضيق عيشه
او نحوها بمدايم كره مراخذ اي تعالي به جه افرديه است
جون ان لذت هاي دنيا مرجزي بدست لا يكفر لان صمد
عليه التمجيد قال الله تعالى لعلكم لا تكثروا على عبيدي
في صجره كتابا كذا جاني الحديث ولكنه خطأ عظيم انتهى وفي
الحانية مات ولده فقال هين راري باز هين ستاندي
لا يكفر فله ما اعطى وله ما اخذ انتهى وفي البرازية من
مات غلام فقال يا رب تاخذ من له واحد ولا تاخذ من
له عشرة وانا اجتهد في جمع المال لم يكفر لانه لم يصف
الله بظلم لان الظلم هو اخذ ما ليس له وله الدنيا والاخرة
مات ابنه فقال خدار ايايسته بود كفر قال لمن بات
ابنه او غيره كان هو ينبغي لله او لا ينبغي لله فقبض كفر في كل
ذلك من اصابه مصيبة فقال خدار يا كي داري ويكي ستاندي
لا يكفر ان الله ما اعطى والله ما اخذ ابتلي بمصيبات تنويع
فقال يا رب اخذت مالي واخذت كذا وكذا او ما بقي شيء

لم يعلمه او ما اذا تفعل ايضا او ما اشبههما من الفاظ
فقد كفر قبل لو قاله من غير قصد بان جري على لسانه من
شدة ما ابتلي به لا يكفر واجيب بان اللفظ الواحد ونحوه
يجري على اللسان بلا قصد لا النظم المتوالي على هذا
النظم انتهى يقول الحقي وعلى قياس ما سر في قول المرحوم
بمدايم كره خدار مرابه جدا فرديه است ينبغي ان لا يكفر هنا
ايضا لو قاله من كان تضره ولم يرد به حقيقة الشكائية
من الله تعالى لكون ما يقال في حال تضره غير مكتوب بنقضي
الحديث والله اعلم وفي البرازية قال لرجل سو كند توها
نست كفر وفيها ايضا روية الله تعالى في المنام جوزها
الامام الزاهد الصغار وبعض المشايخ وكثير من الصوفية
وقال الامام علم الهدى ابو منصور الماتريدي مدحها
سحر من عابد الوثن وعليه اكثر من شايح سرقد و
المحققون من مشايخ بخاري لان المرفي في المنام خيال مثال
والسمره من ذلك انتهى وقال صاحب الخلاصة وجوزها
جدي شيخ الاسلام عبد الرشيد بن الحسن ولم يجوزها
جدي ابوامي الامام ظهير الدين الكبير وفي الخلاصة من
قال خدار اند كره فعل كذا او يري من الانبيا والملايكة
وهو يعلم انه كاذب يكفر قال وفي الفتاوي لو قال الله
يعلم اي ما فعلت كذا وهو يعلم انه قد فعل اختلف المشايخ
فيه حكى عن الامام السماعيل الزاهد انه قال وجدت
رواية في هذا انه يكفر وقال بعضهم لا يكفر والاول اصح
انتهى وفي مختارات النوازل من قال الله يعلم ما فعلت
كذا وهو يعلم انه كاذب قتل يكفر وقيل وقيل لا يكفر لان
قصده ستر ورجح الكذب دون الكفر انتهى وفي المسئلة من قال

الله يعلم اني ما فعلت كذا وهو يعلم انه فعله قال بعض المتأخرين
 يكفر وقال بعضهم لا يكفر لانه انما يقول جاهلا بما يقول الا
 ان يتعد القول به وهو عالم وفيها من قال ان كان الله
 يعلم اني فعلت كذا فالله غير عالم وقد كان فعل ذلك
 يكفر قال ابو الليث هذا اذا كان اختيارا منه اما اذا
 حلف ذلك لا سر خافه فهو عاص ولا يكفر وفيها لو قال
 هرجه خدا گفت دروغ است ان فعلت كذا فهو يمين
 لا يكفر انتهى وفي البرزانية من قال الله يعلم اني فعلت
 كذا وهو يعلم انه لم يعلم عامة المشايخ على انه يكفر وقيل
 لا قال وفي النوازل ان قاله لاعلي وجه الحكم كفر وان
 علي الحلف لا ينبغي ان يحلف هكذا فان حلف فهو عاص
 انتهى يقول الحفيظ الترمذي الذي ذكر في النوازل ليس
 يتعلق بالمسئلة المذكورة عما زعمه الفضل السرازي لان
 صاحب الخلاصة قال وفي النوازل قال ان كان الله يعلم
 اني فعلت كذا فهو غير عالم وقد فعل ذلك ان قال لاعلي
 وجه الحلف يكفر وان علي وجه الحلف لا ينبغي ان يحلف
 هكذا وان حلف فهو عاص انتهى بيان ذلك هو ان
 المسئلتين وان كانت متحدتين ظاهرا باعتبار تضمنهما
 اسناد الجهل الى الله تعالى في صورتين كذب الحالف
 لكنهما منفردتان حقيقة من حيث ان الثانية معلقة فيكون
 يمينا لما سر ان تعليق ما يكون تنجيذه كفرا بين عندنا بخلاف
 الاولى فانها مخبرة فيكون كفرا ولا اعتبار لارادة الحلف
 بها بعد التبيين فالجواب ان هذا الفرق علي وضوحه علي
 كل متامل كامل كيف خفي على مثل ذلك الفاضل وفي
 الشفا للقاضي عياض من تكلم بسقطة القول وسحفة

واللفظ من لم يضبط كلامه واهل سانه بما يقتضي الاستخفاف
 بمظنة ربه تعالى او نزاع من الكلام المخلوق بما لا يليق الا في
 حق خالقه غير قاصد للكفر والاستخفاف كقول بعض العرب
 رب العباد مالنا وما لك قد كنت تسقينا فيما يد الكا
 انزل علينا الغيث لا بالكا يجب تاديبه وزجره فان
 تكرر مثل هذا منه وعرف به دل على تلاعبه بدينه واستخفافه
 بحرمة رب وجهله بعظيم عزه وكبريائه وهذا كفر لا مزية
 فيه وقد افتى من المالكية ابن حبيب وابن خليل نقل رجل
 خرج يوما فاخذ المطر فقتل بدا الخرازان ميرش جلوده
 وتوقف غيرهما من المالكية عن سفك دمه واشاروا الي
 انه عبت من القول يكفي فيه الارب انتهى الباب
 الثالث فيما يتعلق بالانبياء والدلائكة عليهم الصلوة والسلام
 في البرزانية وغيرها يجب الايمان في حق سابق الانبياء بانهم
 انبياء وقيل بانهم كانوا انبياء وفي حق نبينا عليه السلام
 بانه رسولنا في الحال وخاتم الانبياء والمرسلين ومن لم
 يقر بنبي من الانبياء او عاب احدا منهم في شيء او استخف
 به او اراد بقلبه بغضه يكفر بالاجماع من قال ان كان ما يقول
 الانبياء حق فقد نجونا بكفر لانه شك في صدقهم قال لآخر
 لا مالي لي لا تصدقهم فقال نعم كفر لانه قال لا اصدق الانبياء
 وكذا لو قال لو شهدت الدلائكة الحي اضره ولو شني ان لا يكون
 نبي من الانبياء ان اراد به الاستخفاف بذلك النبي
 او عداوته يكفر من قال لشعر النبي عليه السلام شعر
 قيل يكفر وقيل لا الا اذا قاله بطريق الاهانة وان اراد
 بالصغير التعظيم لا يكفر وعن الامام ابي حفص الكبير من
 عاب النبي صلى الله عليه وسلم بشعره من شعره فقد كفر

وفي جامع الفصولين من لم يرض سنة من سنن المرسلين كفر
ومن قال للنبي عليه السلام ررويشن بود كفر انتهى وفي
البرازية قال للنبي عليه السلام ررويشك بودا قال
جامع الشريعات بودا وقال كان طويل الظفر قيل يكفر
مطلقا وقيل يكفر لو قاله علي وجه الالهامة من قال في
حق النبي عليه السلام ذلك الرجل قال كذا وكذا قيل
انه كفر وقيل لا وفي جامع الفصولين وقيل لا لانه عليه
الصلاة والسلام لما بعث بعض الصحابة الي قتل كعب بن
الاشرف استاذ نواسه ان يقولوا شيئا في حق النبي
عليه السلام ليخضع لهم كعب بذلك فان لهم النبي عليه
السلام فقال احدهم لكعب ان خروج هذا الرجل كذا وكذا
ولو كفر لما قاله انتهى يقول الحنفية استدلاله واه لا يصدر
الا من ساه لانه لما قاله بعد اباحة النبي عليه السلام و
رضة لهم فيما يقال في حقه عليه السلام في تلك المسألة
علي وجه الخصوص لا العموم فالغياض مع الفارق كالا يخفى
علي كل مجموع وفيه من قال جن النبي عليه السلام ساعة
يكفر ومن قال اغني عليه لا يكفر من ردد حديث النبي عليه
السلام قال بعض المشايخ يكفر وقال بعض المتأخرين
هذا اذا كان متواترا انتهى وفي المنتقى الاطبار الروية
عن النبي عليه السلام ثلاثة متواترة وهو ما رواه جماعة
عن جماعة لا يتصور توأطهم علي الكذب ومن انكره كفر
ومشهور وهو ما رواه واحد من واحد عن جماعة عن
جماعة لا يتصور توأطهم علي الكذب ومن انكره كفر عند
الكل الا عيسى ابن ابان فان عنده بضلل ولا يكفر وهو
الصحيح وخبر الواحد وهو ان يرويه جماعة عن جماعة يتصور

توأطهم

توأطهم علي الكذب فلا يكفر جاحده غير انه يأنم بما يترك القبول
انتهى وفي مجموع النوازل رسل قال كان النبي عليه السلام
يلبس اصابعه على الخيل فقال الساج ابن ياربيت يكفر
من قيل له احلق راسك وقلم اظفارك فانه سنة النبي
عليه السلام فقال لا افعل ولو كان سنة كفر ان قاله علي وجه
الانكار والرد وكذا في سائر السنن خصوصا في سنة هي معروفة
وشبهتها متواترة كسواك ونحوه وعن ابن مقاتل لوان اهل
بلد اجتمعوا على ترك السواك قاتلناهم كقتال الكفار كذا
قال الشريفي انتهى وفي النخبة قيل سواك ربك فانه
سنة فقال لا افعل كفر لو انكره اصلا انتهى يقول الحنفية قوله
لو انكره يدل علي انه لو قاله غير مرید للانكار اصلا بل
لغيره اخر غير الرد والانكار لا يكفر ويؤيده ما سياتي
في سائل باب العبارات انه لو قال لا اصلي المكتوبة لا يكفر
لاحتالات منها ان لا اصلي ففطالة فعلي هذا ينبغي
ان لا يكفر فيما سرائنا من سنة ترك قلم الاظفار ونحوها
من السنن الا اذا كان مراده الرد والانكار اصلا كالا يخفى
والله اعلم وفي البرازية من سمع حديثه عليه السلام فقال
سمناه ككثيرا يكفر ان قاله بطريق الاستخفاف وعن س
انه قال عند الخليفة كان النبي عليه السلام يحب القزع
فقال رجل انا لا احبه فقال سمها تو بالقطع والسيف
فتاب الرجل وتركوه وهذا محمول علي انه كان بطريق
الاستخفاف قال البرازي والحاصل انه اذا استخف سنة
او حديث من احاديث النبي عليه السلام فقد كفر وتحت
هذا الاصل فروع كثيرة ذكرت في الفتاوى انتهى وفي
المسيرة من واطب علي ترك سنة استخفافا بها بسبب

انها لما فعل النبي عليه السلام زيادة فقد كفر ومن استعجب
من اضر من جعل بعض النجاسة تحت حلقه او احشايا ربه
يكفر ايضا انتهى وفي الاشياء من لم يعرف ان محمد عليه
السلام اخر الانبياء ليس بمسلم لانه من ضروريات الدين
انتهى وفي الزانية قال لا ينكر باهرام زاده وهر كنه يابن
نام است واسم ابنه اسم النبي عليه السلام لا يكفر انتهى
يقول الحقير الظاهر ان هذا فيما لم يرد به التعريض بالنبي
عليه السلام اذ لو اراده يكفر بملك يويده ما قف
الجامع الاصفهاني قيل يكفر لو ذكر النبي عليه السلام انتهى
وفيها من قال لو لم ياكل ادم عليه السلام الحنطة ما حرقنا
اشقيا يكفر ما لو قال ما وقعنا في هذا الا يكفر عند
بعضهم وقيل يكفر من قال له ان ادم عليه السلام نجس
انكر باس فقال نحن اذا اولاد الحايك يكفر استخفافه
بنبي الله من انكر نبوة الخضر وذي الكفل وكل من لم يجمع
الامة علي نبوته لا يكفر قال لو كان فلانا نبيا لم اوسن
به يكفر اما لو قال بعث فلان نبيا او قال لو امرني رسول
الله لم اؤثر بامر لا يكفر فيها قال انكر فلان بغير است
حق خور را از وي بستانم لا يكفر لان النبي عليه السلام
كان يطالب بآراء الحقوق ويستوفي منه رجل ادعي النبوة
فقال له اضرها الممجة قيل يكفر وقيل ان كان عرضة
اظهار محجزة واقتضاه لا يكفر انتهى وفي اداب المنازل
لو قال فلان مثل النبي لا يكفر انتهى وفي الاشياء من
نسب الانبياء الي الفواحش كالغزو كالغزو علي الزنا
ونحوه في حق يوسف عليه السلام لانه استخفاف بهم
وقيل لا يكفر ولو قال لم يعصوا حال النبوة وقبلها كفر

لانه

لانه رد للنصوص انتهى وفي غنية الفتاوي مثل الامام
المرتضى عن قول بعض الناس ان ادم عليه السلام لما
هدت منه تلك الزلة اسود جميع جسده فلما هبط الي
الارض امر بالصوم والصلاة فصام وصلي فابيض
جسده ايجع هذا القول فقال لا يجوز في الجملة القول في
الانبياء عليهم السلام بشئ يودي الي العيب والنقص
فيهم وقد امرنا بحفظ اللسان عنهم لان قدرهم ارفع وهم
اكرم من سائر الخلق وقال النبي عليه السلام ان اذكر
اصحابي فاسكوا فلما امرنا ان لا نذكر الصحابة بشئ
يرجع الي العيب والنقص فيهم فلان نكس ونكف عن
الانبياء عليهم السلام اولي راحة انتهى وفي التمهيد من
قال يجوز ان يكون الولي افضل من النبي كفر ومن قال النبي
يغير مغزولا بالذنب او الموت كفر اذ النبوة لا يجوز
الغزل عنها ولو قال تزول النبوة بالموت لا بالذنب
فقد اخطا واختلفوا في زوال الولاية بالذنب والاصح
ان ما يوجب سقوط العدالة يوجب زوال الولاية
ومن قال ان ادم ما كان رسولا وما كان له شريعة فقد
كفر لان الله تعالى اوحى اليه بواسطة جبريل وكلمه بلا
واسطة وعلم الاشياء وامره بالطواف والاحكام و
الناكحة والعريان واشياء ذلك وكل ذلك كان فريضة
عليه وعلي اولاده وقد افصح اليه الله بذلك كله وهو بلغ
وهذا هو وجه الرسالة والشريعة والقول بان موسي
عليه السلام ما كانت شريعة ممهدة كفر ومن انكر اسرا
محمد عليه السلام من مكة الي بيت المقدس كفر اجماعا
لانه يخالف للنص القاطع ومن انكر معراجة الي السماء

عين بي

بالروح والجسم فلا يكفر لكنه يصير مبند عافا فسقا فيزجر ويبرز
واذا ذكر عند احد ان النبي عليه السلام كان يحب كذا
فقال انا لا احب يكفر وكذا في سبغضاته اذا قال انا لا يبغض
او قال انا احب يكفر انتهى يقول الحقير الظاهر انه لا يكفر
بقوله لا احب ولا يبغض ان قالها بحكاية عن حال نفسه
ولم ير به استخفافا بالنبي عليه السلام او مخالفة له ويؤيده
ما مر من التاويل في مسئلة القرع في حكاية س و الله
اعلم وفي الحاشية ومن قال لقاؤك علي كلفا ملكك
الموت اختلفوا فيه قال اكثرهم يكفر وقال بعضهم ان قاله
نكره الموت لا يكفر وان قاله لعداوته ملكك الموت
يكفر انتهى وفي جامع الفصولين قال له روي اياك
كروية ملك الموت فهو خطا عظيم واختلفا في كفه وكذا
لو قال روي فلان ينمي بندرامي كك ملك الموت است
او قال روي فلان راوشن ميد ارم جون روي ملك
الموت كفر عند الاكثر وقال لاخر من فرشته نوام في موضع
كذا اعينك علي اسركذا قتل كفر وكذا لو قال مطلقا انا
ملك الموت بخلاف ما لو قال انا نبي انتهى يقول الحقير
قوله بخلاف ما لو قال الخ الظاهر انه غير صحيح ويجب ان
يكفر بذلك القول يؤيده ما ذكر فيه ايضا انه لو قال انا
رسول الله او بياصرة يريد به بيفام مبهم كفر فالعجب
انه كيف نسي ما قدمت بداه وفي التمهيد من شتم ملكا
او ابغضه او ذكره بالحقارة يكفر ومن قال ان غريب ائيل غلط
في قبض روح فلان من المدينة او الروم كفر وهو قول بعض
المشورية ومن انكر ان عليا حنظلة من الملائكة يكتبون
الاعمال كفو في اداب المنازل قال لاخر روي اياك

لرؤية

كروية الزبانية ان قال ذلك استباحا للملايكة كفر انتهى
وفي بعض المعتمرات من انكر الكرام الكاتبين كفر لمخالفته
الكتاب لقوله تعالى وان عليكم لحافظين كراما كاتبين
يعلمون ما تفعلون انتهى وفي الشفا من سب النبي عليه
السلام او عابه او الحق به نقصا في نفسه او سبه او ربه
او سنته او خصلة من خصاله او مرض به او شبهه بشئ بطريق
التصغير لثأته العظيم او نسب اليه ما لا يليق بقدر العالي
او لعب في جهة الغريزة بسخف الكلام او غيره بشئ مما جري
من البلاد المحنة عليه او استحققة ببعض الموارد الجائزة
والمهودة لديه فهو سباب له يقتل باجماع العلم من علم
الصحابة الي هلم جرا وكذلك من غيره برعي الغم او بالسوء
والسيان او بما اصابه من الجرح او بهزيمة لبعض جيوشه
او بآذي او شدة من زمانه او بالميل الي سابه يقتل
قال سخون من قال كان النبي عليه السلام اسود يقتل
وقال العاصمي بن المراحط من قال هزم النبي عليه السلام
في بعض غزواته يستتاب فان تاب والا قتل قال الامام
واصحابه من كذب او تنقص احدا من الانبياء او ربي منه
فهو مرتد وفي الشفا ايضا علم ان القايل ان كان غير قادرا
للسب والازار او لا معتقدا له لكنه تكلم بكلمة لا تليق بحاله
عليه السلام ان اضاف اليه ما هو في حقه نقيصة اما الجاهلة
صمته علي ما قاله اولزجراوسكر اضطرا اليه او قلة مراقبته
وضبط لسانه وتهور في كلامه فحكم القتل ايضا لا يعذر
احد في الكفر بالجهالة ولا بدعوي زلل اللسان اذا
كان معتقدا في فطرته سليما الا من اكره وقلبه مطمئن
بالايمان قال واقفي ابو الحسن الغاسي فيمن شتم النبي

في سكره فانه يقتل لانه يظن به ان يستقد هذا و يفعله
في صحوة ايضا واستفتي شيخنا ابو محمد المنصور في رجل
نقصه اضر بشئ فقال تريد تعني بقوتك وانا بشر و
جميع البشر تلحقهم المصرة حتى النبي عليه السلام فافني
باطالة سجنه وبها يجاع اربه ان لم يقصد السب وكان
فقرها الا ندس افتوا بقتله وفي الشفا ايضا من ذكر
من بعض اوصاف النبي عليه السلام اذا استشهد ببعض
احواله عليه السلام المجازة عليه في الدنيا اضر اعلى
طريق ضرب المثل والمجزة لنفسه اولفزة او على التشبيه
به لا على طريق التاسي والتحقيق كقول الغايل ان قيل
في السوف قد قيل في النبي عليه السلام او ان كذب
فقد كذبت الانبياء بغير الكاف اي نسبوا الي الكذب
او قال ان اذبت فقد اذبت الانبياء او انكف اسلم
من السنة الناس ولم تلم منه الانبياء وكقوله لمن غيره
بالفقر انمير في وقد رمي النبي عليه السلام وكقوله لمن
قال له اسكت فانك امي اليس كان النبي اميا ونحو ذلك
ينبغي ان يورد لانه تعرض بذكره عليه السلام في غير
موضوعه وقد انكر الرشيد علي الي موسى في قوله
فان يك باقي سحر فرعون فيكم

فان عصي موسى بكف خصب
وقال له يا ابن اللعنة انت المستهزي بعصا موسى وامر
بافراجهم من عسكره من ليلته الكل من الشفا بمبارته
الباب الرابع فيما يتعلق بالايان والاسلام
في البرازية من قال بخلق القرآن فهو كافر ومن قال
بخلق الايمان فهو كافر كذا في كثير من الفتاوي وعن

الامام ان الايمان غير مخلوق وكذا روي عن كثير من
السلف وقال الامام الفضلي من قال ان الايمان
مخلوق لا يجوز الصلاة خلفه ووقعت هذه المسئلة
بمعرفة فاني بحضرتها الي بخاري فاتفقوا علي انه
غير مخلوق والغايل بخلقه كافر انتهى يقول الحقير العجب
من غفلة الامام الرازي عما ذكره الامام الاعظم في الفقه
الاكبر في ان الايمان مخلوق ام لا قال اول اهل كسرقند
والثاني لاهل بخاري بعد اتناقهم علي ان افعال العباد
كلها مخلوقة لله تعالى وبالع بعض البخاريين ونسبهم اية
فرغانه فكفروا من قال بخلق الايمان وجهلهم من يخ
سرقند ونص الامام في الوصية صريح في خلق الايمان
حيث قال مقرر بان العبد مع اعماله واقاربه ومعرفة
مخلوق انتهى ما في المسيرة لمخصا وفيه تفصيل عظيم
وفي مجموع النوازل قال لا فرضت سلما في بكري فقال
لا اعلم فهذا ليس مسلم وفي الجامع الكبير لو قيل ليهودي
هل تعرف اليهودية فقال لا فهو ليس يهودي فكذا المسلم
علي هذا انتهى في الذخيرة لو قيل ليهودي هل تعرف
اليهودية او نصراني بارئك فقال لا ادري قال محمد هو
ليس يهودي ولا نصراني وحكم حكم المرتد انتهى وفي
مباي الاسلام الصغيرة المسئلة بالاسلام ابويها اذا بلغت
وهي لا تعقل الاسلام ولا نصفه تبين من زوجها وتكون
مرتدة وكذا نصرانية بلغت وهي لا تعقل النصرانية ولا
دينا من الايمان بان من زوجها المسلم وكذا صبي بلغ
وهو لا يعقل الاسلام ولا يصغر يكون كمرتد الا انه
لا يقتل انتهى وفي المحيط قبل لها توصيد سيداتي فقات

لا لو ارادت انها لا تحفظ التوحيد الذي يعقده الصبيان
من الكتب لا يضرها ولو ارادت انها لا تعرف وحدانية الله
تعالى فليس بومنة ولم يجز نكاحها ومن مات ولم يعرف
له خالق وان الله تعالى راعى هذه الدار ولم يعرف
ان الظلم حرام لم يؤمن انتهى وفي البرزانية قال انا
اعقل الاسلام واقدر على الوصف ولا اصف قالوا
تبين من زوجها لانها تركت ركن الاسلام وهو الاقرار
عند الحاجة بغير عذر فتكون مرتدة وان قالت انا اعقل
الاسلام ولا اقدر على الوصف اختلفوا فيه فيل تبين ان
الجهل ليس بعذر وقيل لا تبين لان ردة السكرات
لا تصح استحضار ان سببها معصية باسرها اختيار
فلان لا تعتبر ردة هذه كان اولي انتهى وفي جواهر الفقه
قيل لما لا يمان وما الاسلام فقال لا ادعي كفر انتهى
وفي جامع الفصولين قال المضروب برأى من كره مسلم ثم
فقال الضارب لعنت برتو باد وبر مسلماني تركتم قال
اقول وعلي هذا ينبغي ان يكفر من شتم دين مسلم ولكن
يمكن التأويل بان مراده اخلاقه الردية لا حقيقة دين
الاسلام فينبغي ان لا يكفر بحج انتهى وفي المختار رأت
كما فراجا اليه وسلم وقال امرض علي الاسلام فقال
اذهب الي فلان يمرض عليك الاسلام اختلف فيه المشايخ
فيل لا يكفر لان من الكفر شي لا يزول بكلمة الشهادة
سالم يبرأ من دينه ومسي هذا الرجل لا يعلم بذلك انتهى
وفي النية قيل يكفر لانه رضي بكفر ذلك الطالب للاسلام
في بعض الاوقات وقال الفقيه ابو جعفر لا يكفر انتهى
وفي الخلاصة الحميدي قال الفقيه ابو الليث ان بعث الي

عالم لا يكفر لان العالم ربما يحسن ما لا يحسن الجاهل فلم
يكن راضيا بكفره بل كان راضيا باسلامه بآتم واكمل انتهى
وفي اداب المنازل لو قال لمريد الاسلام اذهب الي
الامير واسلم عنده حتى يعطيك شي يكفر ولو قال اذهب
الي القاضي او المفتي فغنيه اختلف انتهى وفي جواهر الفقه
من قال لمريد الاسلام لا ادري صفته او اصبر او اضر
او اصبر الي اخر المجلس كفر انتهى وفي التمهيد من شك
في ايمانه كفر ومن شك في ايمان غيره ينظر ان كان فيه شبهة
الكفر لا يكفر والا يكفر قال بيانه ان المشكوك لو كان
عربيا او عسكرا او عوانا او فاسقا مملنا مصر اعلي
فقه جاهلا في علوم الدين فالتاك في ايمان ذلك
الشخص لا يكفر وان ارتكب الكبائر ولم يصر على ذلك
ولم يمين وهو عالم بعلوم الدين فلا يجوز السما في ايمانه
ومن شك فيه كان مبتدعا ولو ان احدا يعرف الله ورسوله
ويقول لا اله الا الله محمد رسول الله ويصدق في ذلك
ثم يشك بان هذا اهل هو الايمان وهذا القول هل هو
ايمان منه ام لا وهل هو منزل للكفر ام لا فهذا هو الشك
في الايمان والايمان لا يثبت بالشك وفيه من بعض ملكا
ولم ير المعقولة بالذنب او لم ير المعاصي قبيحا او لم ير الثواب
علي الطاعة حسنا او لم ير وجوب الطاعة فقد كفر ومن
يتوهم هذه المعاني بدليل افعاله يجوز الشك في ايمانه انتهى
وفي الذخيرة قال لا ادري اصحح ايماني ام لا فهذا خطأ
الا ان اراد به شي الشك كمن يقول شي نفسي لا ادري
اي عيب فيه احد ام لا ومن شك في ايمانه او قال انا
مؤمن ان شاء الله فقد كفر الا ان ياوله بان يقول لا ادري

أخرج من الدنيا موصا أم لا في لا يكفر وقد صرح عن كثير من
السلف أنهم كانوا يستثنون في إيمانهم وذلك لما
جاء في صفة المؤمنين من الأخبار المؤمن الف الوفاء المسلم
من سلم المسلمون من لسانه ويده وليس بمؤمن من بات
شبعان وجاره جايح والأيان بضع وسبعون شعبة
أدناها ما طمأنت الأذى عن الطريق المؤمن من اجتمع
عنده كذا وكذا خصلته فمن استثنى من السلف فقد
استثنى علي أنه لا يعرف ذلك من نفسه لأنه شك في
إيمانه انتهى وفي المسيرة اختلف في جواز الاستثنا
في الأيمان فمنه الأكثرون منهم الإمام وأصحابه وأما يقال
أن المؤمنين حقاً وجوز كثير منهم الشافعي وأصحابه ولا خلاف
بينهم في أنه لا يقال للحال والأيمان متغياً بل ثبوت
في الحال مجزوم به غير أن بقاءه إلى الوفاة عليه وهو المسمى
بإيمان الوفاة غير معلوم له ولما كان ذلك هو المعنى
في النجاة كان هو المحفوظ عند المتكلم في ربطه بالمستثنية
وهو مستقبل فالاستثنا فيه اتباع لقوله تعالى ولا تقولن
شيئاً إني فاعل ذلك عند إلا أن يشاء الله إلا أنه لما
كان ظاهر التركيب الأخبار بقيام الأيمان بمجازته الاستثنا
كان ترك الاستثنا أبعد عن التهمة فوجب تركه وأما
من علم قصده فربما معتاد النفس الزبر في الأيمان في
الحال وهذه مغدرة أن قد يجبر إلى وجود الزبر أيضاً
في أضراً الحياة خصوصاً والشیطان مبتل بك لا يستعمل له
سواك فيجب ترك الاستثنا هو في الحادوي لو قيل
لمسلم قل لا إله إلا الله فلم يقل كفر أهو في بيته الفتاوي
أما لو قال لا أقول بلائية خطرت أو علي نية التابيد

كفر

كفر ولونوي إلا لا يكفر انتهى وفي جامع المصولين
قيل له قل لا إله إلا الله فقال لا أقول قيل كفر وقيل لو عني
به إني لا أقول بأمر لا يكفر وقيل لا يكفر مطلقاً
المعروف من ذكره مرة ولو قال لو بكنتن أن كلمة بحسب سرائر
أردني يا من بكريم يكفر انتهى من قال لا إله إلا الله
يقول إلا الله ولم يقل لا يكفر لأنه معتقد الأيمان أما لو لم
يخطر بباله الإثبات وأردني النبي فقط يكفر وأما قوله
إلا الله فلفظ لا معنى له فلو اعتقده ذكر اعتقده بهديان
ذكر فيقول مرة لا إله إلا الله ثم يكفر إلا الله علي التاكيد
كذا سمعته عن مشايخ خوارزم كذا في البرازية وفيها
في كتاب الكراهية من يعمل أعمال الصالحا لكنه وقع في قلبه
أنه ليس بمؤمن ولا تنفع أعماله لأنه مضى الله كثيراً فهو
مؤمن صالح وإن وقع فيه أنه ليس بمؤمن لأنه لا يعرف
الله تعالى أن استقر قلبه عليه فهو كافر وإن نجاه عنه
ووجد في نفسه انكار ذلك فهو مؤمن انتهى الباب
المناس فمما يتعلق بالقرآن والأذكار والعبادات
وفي شرح المعاني ذكر المشايخ رحمهم الله أنه يقال كلام
الله غير مخلوق لكلا يسبق إلى العلم أن المؤلف من
الأصوات والحروف قديم كما ذهب إليه الخنابلة جهلاً
وعناداً انتهى وفي التمهيد من قال لا نقول القرآن
مخلوق أو غير مخلوق كفر ومن قال القراءة والقرآن واحد
كفر انتهى وفي البرازية من قال مخلوق القرآن فهو كافر ولو
أراد بالقرآن المعرو بالسنن لا يكفر لأنه مخلوق بلا نزاع
ومن أنكر أنه من القرآن أو سخر بأية منه أو استخف
أو أنكر كتاباً من الكتب المنزلة علي الأنبياء فقد كفر وإن

قال شي من القرآن لم ادر لم ذكر الله تعالى هذا في القرآن
كفر ففعل له لم لا تقرأ القرآن اولم لا تكسر فيه فقال شبت
او كرهت كسر قراءة القرآن علي وجه الهزل او مجالس
بضرب به المزاح ونحوه كسر للاستخفاف اذ حال اية من
القرآن في المزاح والدعاء به كسر للاستخفاف ايضا وكذا
المزاح به مثل ان يقول لمن يقرأ القرآن ولم يتذكر كلمة
والتفت الساق بالساق او ان يقول لغيره بطريق
النظر كيت تقرأ والنارعات نزعاً او نزع او يقول قل هو
الله احد برا بوس برذي او قال الم شئع رأي بيان
كرفتي او قال لمن يقرأ عند المريض سورة يس ردها
سرد منه او يجي بالقدح المملوء ويقول ولما سارها قافا
او يقول وكانت شرابا او يقول عند الكل او الورث
واذا كالوهم او وزنوهم يخسرون اوجع الجماعة في موضع
فقال وجمعناهم جميعا وافسرناهم فلم تغادر منهم احدا
او دعي الي الصلاة جماعة فقال انا اصلي وحدي لان
الله تعالى قال ان الصلاة تنهي عن الفحشا والمنكر قيل
يكفر في الكل وقال الامام الكلا باذي يكفر العالم دون
الجاهل ولو قال لما بقي في الاواني والباقيات الصالحات
يكفر وينبغي ان يقيد بما قاله الكلا باذي ونص في فتاوي
سمرقند فيه وفي قوله ان اقال قاعاً صغصفا شده
است ابنه لا يكفر لكن فيه خطأ عظيم الكل من البرازية
وغيرها وفي التهمة من استعمل كلام الله في بذر من
كلام كمن قال عند ازديحام الناس فيمنافهم جميعا كسر
انتهى وفي جامع الأصول قال لغيره اي كوتاه توزانا
اعطيت كسر ولو قال في القرآن كلمة انجسية ففي امره

نظر كذا ذكر ابو القاسم المفسر ولو قرأ الظالمون الضاد
واصحاب الجنة مكان اصحاب النار ويقرأ كيف شأ فان
تعد كسر والا فلا لكن لم تجز اسامته من يقرأ القرآن فقال
له اخراين جه بابك طرفاً نست كسر انتهى وفي المحيط
من وضع رجله علي المصحف استخفافاً كسر انتهى وفي
المختارات المنكرات في قراءة القرآن اللحن وتغيير الاصوات
والزمنة ونقل عن ظهير الدين المرغنياني انه قال من
قال لقرآن سائناً احسنت بكسر انتهى يقول الحقير
وقد اشتهر حديث من فسر القرآن برأيه فقد كفر ولم
اره في كتب الحديث الذي عندي الان وكذا لم ار في كتب
الفقه ان المراد به التهديد او الكفر الحقيقي فمن ظن
بنقل صحيح فليعلم بالحق هذه المحل رجاء به الثواب
من الله عز وجل وفي متن المقاييد السلفية ان النصوص
تحمّل علي ظواهرها والتمدول عنها الي معان يدعيها اهل
الباطن كما يكفر انتهى وفي البرازية من قال بسم الله
عند اكل الحرام المقطوع كفر وكذا يكفر من سب سبيل عند
مباشرة كل حرام قطعي الحريم ولو قال بعد اكل الحرام
الحمد لله اختلغوا فيه انتهى وفي بعض المعنرات وان لم
ينوشيا لا يكفر وفي التهمة ان اراد الحمد علي ان رزقه
الله ذلك بكسر وفي المحيط والظهيرية رجلان تخاصما
فقال احدهما لا حول ولا قوة الا بالله فقال الاخر لا حول
ليس علي امر او ماذا افعل بلا حول او لا حول لا يعني
من جوع او لا ياتي من لا حول شيئاً لا يكفي لا حول كفر في
كل ذلك وكذا يكفر لو قال كلاماً سبق عند التبيين في
التهيل وكذا لو قال سبحان الله فقال الاضراحي كم سبحان

الله اوالي من سبحان الله او سبحت سبحان الله كفر لا تخفاه
 في الكل باسم الله تعالى انتهى وفي جامع الفصولين من
 عطس مرات فقال من عنده برحمتك الله عطس مرة
 اخرى فقال سبحان ندم ان برحمتك الله كفتن او قال وليك
 شدم او يلوك شدم او قال باكي فقد قيل لا يكفر وهو
 الصحيح ان قوله برحمتك الله دعا ولو قال صاف قلبي عن
 دعائك لا يكفر كذا ان انتهى وفي الجواهر سحر الاذان
 او قراءة القرآن فقال مستهزا بصوت طرفة يكفر انتهى
 وفي البيهقي قال لمؤذن يؤذن استهزا بان الله من هذا
 المحروم الذي يؤذن كفرن من ضحك عند التسميم استخفافا
 للتسميم كفر وفي بعض الكتب من قال لمؤذن يؤذن هذا
 صوت غير مستعارف او صوت الاحباب كفر ولو قال لغير
 مؤذن لا يكفر يعني لو قاله لمن يؤذن في غير وقت الاذان
 استهزا انتهى وفي جامع الفصولين سحر الاذان فقال
 هذا صوت الجرس او قال ابن ياتك يا سبا است
 او قال هو يكذب او اعاد الاذان على وجه الاستهزاء كفر
 انتهى وفي الاستبصار الاستهزاء بالاذان كفر لا بالمؤذن
 ومن ترك العبادة تهانا او استخفافا يكفر لا لو تركها
 تكاسلا او موقلا انتهى تهاون الصلاة وتركها استخفافا
 كفر ولو فسقا ومجانة لا من قيل له صل فقال لا اصلي
 قيل يكفر وقيل ان قاله في صلاة الفريضة لوقتها كفرا وان
 اراد لا اصلي بامر لا يكفر وقيل ان اقال للمكتوبة لا يصليها
 اليوم ان اراد الرد على الله كفرا وان اراد به الحكاية عن
 بطالة نفسه وكسله لا يكفر وقال الناطقي قوله لا اصلي

علي

علي اربعة اوجه لاني صليت اولا اصلي بامر لا فقد امرني
 بهامن هو خير منك اولا اصلي فسقا ومجانة فلا يكفر فيها
 هذه الثلاثة والسراج لم اصلي اذ لم تجب علي اولا او امر
 بها يكفر فيه قال واذا اطلق وقال لا اصلي بمقتل هذه
 الوجوه الثلاثة فلا يكفر من قيل له صل فقال آنا سب
 يصلون لاحبتا او قال اصبر الي يوم الجمعة او العيد او شهر
 رمضان او قال ان الصلاة شديدة الثقل او شديدة
 الصعوبة علي او قال تؤنا زكردني چه بر سر او ردي
 او قال خيذر تمار كزدم چه سر او ردم او قال جند اهن
 نماز كزادم كه ولم كرفت او قال نماز كزدم ان شحت
 كار كرات است بر من او قال له تواند كداين كارز اسر
 بردار او قال خوش كارست بي نمازي فهدا كلف كذا
 في البرازية وغيرها وفي جامع الفصولين من قيل له بيا مسجد
 نماز فقال سرا بمسجد چه كار وهو مصر علي ذلك لا يكفر
 ولكن يميز علي ذلك انه وفي اداب المنازل لو ترك الصلاة
 راحة او قال حبة البطالة ترك الصلاة كفر وفي بعض
 الكتب قيل له صل فقال من يقدر علي تمسك هذه الامر
 او قال من يقدر علي ان يبلغ هذا الامر نهايته او قال
 للامر ما زدت من صلاتك او ما رجحت منها كفر ومن
 يفوت الصلاة ويتقي حيلة ويقول لمن يفرض عليه ان
 كل عزم يجب ادا مديونة حقوقه حيلة واحدة كفر انتهى
 قيل لعبد صل فقال لا اصلي لان الثواب لسيدي يكفر
 لان صلاته لا تكون لمولاه من صلي الفجر وقال فمر لك
 زكرا ردم كفر لو قيل لناسق صل تجد حلاوة الصلاة
 فقال لا تصل حتي تجد حلاوة الترتك يكفر من لا يصلي

الا في الجمعة او في رمضان ويقول هذا ايضا كثير ويقول
 صلاة في رمضان تعدل سبعين صلاة يكفر من صلى
 الي غير القبلة تعدل اخوان الكعبة كفرو به اخذ الفقيه ابو
 الليث وكذا ان اصلي بلا طهارة وكذا ان اصلي في ثوب
 نجس قال الامام السعدي في الصلاة الي غير القبلة
 وفي الثوب النجس لا يكفر وفي الصلاة بلا طهارة لا يكفر
 وذكر الامام الحلواني انه لو صلى بلا طهارة لا يكفر ايضا
 وقد اختلفت رواية النوار والمبسوط فبعض اخذ
 برواية النوار انه لا يكفر وبعض برواية المبسوط
 انه لا يكفر وقالوا الصلاة بلا طهارة ليست بصلاة لعدم
 الشرط فلا يكفر واجيب بان استخفاف ولو ابتلى به
 انسان ان كان مع جماعة وقاموا الي الصلاة فاستحي ان
 لا يصلي فصلي بلا طهارة او كان هاركا من العمد وفصلي
 بدونها لا يكفر لعدم الاستخفاف وينبغي لمن اضطر اليه
 ان لا يقصد القيام والركوع والسجود قيام الصلاة
 وركوعها وسجودها الكل من البرازية وغيرها وفي الخاتمة
 وذكر الامام السرخسي ان الصلاة بلا طهارة عمدا معصية
 ولم يغفل كفر وقال الامام الحلواني يكون كفرا عند اكثر
 المشايخ قال وهكذا روي عن الامام وس في النوار
 قال في ظاهر الرواية لا يكون كفرا وانما اختلفوا لاعلي
 وجه الاستخفاف بالدين فان كان علي وجه الاستخفاف
 ينبغي ان يكون كفرا عند الكل انتهى وفي الجواهر قال لو
 كان فلان قبله اوجه الكعبة لم اتوجه اليه كفرا وفي
 جامع الفصولين قال لو صارت القبلة الي هذه الجهة باصليت
 كفر صلى الي غير جهة تحريمه وروي عن الامام انه قال انما

عليه الكفر لاعراضه عن القبلة واختلف المشايخ في كفره
 كما اختلفوا في كفر من صلى الي غير القبلة الحقيقية اذ قبلته
 جهة تحريمه وهذا لا نه لما وقع تحريمه الي جهة انتصت
 تلك الجهة قبله في حقه فصار كالواري القبلة وصلي الي
 غيرها ولو صلى علي مكان نجس قال بعض المشايخ لا يكفر
 انتهى من قيل له ان الرزاة فقال لا او ديهما قيل لا يكفر
 مطلقا وقيل في الاموال الباطنة لا يكفر وينبغي ان يكون
 علي الاقارب ان سرت في الصلاة قيل له ان عيب
 الرزاة فقال لا ادرى قالوا لا يكفر قيل هذا اذا قال له
 علي وجه الرد والالكار للرزاة من قال عند دخول شهر
 رمضان جالس شهر الطويل والثقل او الضيق الثقيل
 او وقفا في مرة اخرى ان قاله تهاونا بربنا او اشتغالا
 للطاعة كفر وان اراد به تعب النفس قال لضعفه
 وجوعه لا يكفر من قال كم من هذا الصوم فاني هلك
 منه كفر كذا في البرازية وفي جامع الفصولين قال عند
 دخول شهر رجب يعقبه هارندرا قاريم لو قال تهاونا
 بالشهور المتصلة كفر لا لو اراد تعب نفسه انتهى
 من قال هذه الطاعات جعلها الله عذابا عليا من
 غير تاويل كفر اما لو اول بان مراده من العذاب هو
 التعب والمشقة او مرعته بالعارسية ربح كرد
 برمه لا يكفر وكذا لو قال لو لم يفرضها الله تعالى كانت
 خيرا لا كفر وان اوله بمان كر لا يكفر قال للامير بالمعروف
 عونا او ردي لو قاله علي وجه الرد يخاف عليه الكفر
 قبل لرجل سرفلان بالمعروف فقال وي ما را حبه
 كرده است او قال ح جفا كرده است تاكد اورا امر

معروف كنتم اوقال انا اخرت العافية اوقال انا مالي
 بهذا الفضول كفر الكل من البرازية وعجزها يقول الحقير
 الظاهر ان قوله اخرت العافية يمكن تأويله فينبغي ان
 لا يكفر فيه كالا يخفى وجهه على النبي وفي ادب المنازل
 من قال الكفر افضل من ادب الفريضة كفر انتهى وفي القنية
 من انكر الخراج والعشر لا يكفر ولا ينشق خصوصاً
 في زماننا **الباب السادس** فيما يتعلق بالشئ
 والعلم والعلماء والاشراف في الوضوء واحد من
 الصحابة وبغضه ليس بكفر بل كبيرة وسخافة في العقل
 فيميز انتهى يقول الحقير ينبغي ان يقيد بما عند الشيخين
 كما سلف في وجهه قريباً وفي ادب المنازل سب
 الصحابة مرة واحدة ليس بكفر بل ضلالة ويميز كل سب
 الى ثلاث مرات ولو سب اكثر من ثلاث مرات يقتل
 انتهى وفي الاشباه الاستهزاء بالعلم والعلماء كفر انتهى
 وفي الخلاصة من ابغض عالماً بلا سب ظاهر خيف
 عليه الكفر وفيها الرافضي اذا كان سب الشيخين
 يعني ابا بكر وعمر وبلغتهما فهو كافر ولو بغض علياً
 عليهما فهو مبتدع وفيها من انكر خلافة الصديق بكفر
 انتهى وفي البرازية من انكر خلافة ابي بكر فهو كافر
 في الاصح ومن انكر خلافة عمر فهو كافر في الصحيح انتهى
 وفي المناقب للمكرري من انكر خلافة الشيخين او ابغضهما
 لمحبة النبي عليه السلام لهما بكفر وان اعترف بخلافتهما
 وفضلتهما وقال احب علياً اكثر منهما لا يواخذ به
 ان شاء الله تعالى وفي المنتقى سبل الامام عن مذهب
 اهل السنة والجماعة فقال ان تحصل الشيخين وتحب

الختين

الختين وتري المسح على الخفين وتصلي خلف بروفاجر انتهى
 وفي الخزانة من قال ابو بكر الصديق ليس من الصحابة كفر لان
 الله تعالى سماه في القرآن صاحباً ولو قال عمر وعثمان وعلي
 لم يكونوا من الصحابة لا يكفر ولو قد فسخوه النبي عليه السلام
 سوى عايشة لا يكفر بل عجزر اما لو قد فسخوا عايشة يكفر لانه
 خالف نص القرآن انتهى يقول الحقير ما مر نقلاً من الشفا
 في سب النبي عليه السلام بغير بيان قذف كل من سابه
 صلى الله عليه وسلم يكون كفرة ان يؤهم نسبة نقص الحبيب
 قدره الجليل صلى الله عليه وسلم كل عداوة واصيل فليتامل
 فيه على وجه وجهه وفي الشفا من قال لرجلها شتمني لعن
 الله بنيها شتم وقال اريدت الظالمين منهم يعود بقتل اجتهاد
 السلطان وكذا لو قال لمن هو من ذرية النبي عليه السلام
 قولاً قبيحاً او من نسله واولاده علي علم منه انه من ذرية
 النبي صلى الله عليه وسلم ولم يكن نقيصة تخصيص بعض ابيه
 واخراج النبي صلى الله عليه وسلم من سبهم انتهى وفي
 المحيط من قال لعالم مويل قاصد ابيه الاستخفاف كفر انتهى
 وفي الظهيرية قال لفتية قص شاربه ما اقيم قص الشارب
 بكفر للاستخفاف بالعلم انتهى يقول الحقير وكبفر ايضا
 لرد سنة قص الشارب لما مر ان رد سنة من سنن النبي
 عليه السلام كفر فعلي هذا ينبغي ان يكون استعلاء قص
 الشارب كفرة ولو كان العاقص جاهلاً فتقيد صاحب
 الظهيرية بقوله لفتية قاصر كما لا يخفى على منصف ناظر
 وفي الخلاصة لو قال لعالم قصصت شاربك ولغت لسانك
 علي العاتق استخفافا كفر انتهى وفي البرازية الاستخفاف
 بالعلم لكونهم علماً استخفافاً بالعلم وهو صفة الله تعالى

منه فضلا علي عبارة ليدلهم علي شرعه نيابة عن رسوله
 قال استخفاف بهذا يعلم الي من يعود قال لعقبة وان شئت جئت
 اولي علوي علويك يكفر ان قصد به الاستخفاف بالدين
 والا فلا لان التصغير قد يجي للتعظيم ايضا شتم العالم او العلوي
 لا من غير صالح في نفسه وعداوته بخلاف الشرع لا يكون
 كفرا ولا خطا قال فعل وان شئت ان هانت كف فعل
 كافران يكفر قيل هذا اذا اراد به كل افعاله لانه تسوية
 بين الحق والباطل انتهى وفي المنية قيل فعل وان شئت ان
 هانت وفعل كافران هان فعل كافرا ولو قال ذلك
 لعقبة معين لا يكفر انتهى رجل يجلس علي مكان مرتفع وها
 ينلون منه مسائل بطريق الاستهزاء او يضحكون كفرا وا
 جميعا قال الامام عمر الدين الكندي التهمة بالعلم علي
 وجه السخرية ياخذ الخشبة وضرب الصبيان كفرا من رعي
 الي مجلس العلم فقال من علم به رنم او مرا يعلم او يجلس
 علم به كارا وقال من يقدر علي اداسا يقولون او من
 يقدر علي ان يجل با امر به العلم كفرا الكل من البرازانية قال
 صاحب جامع الفصولين في قول من يقدر علي الاتيان
 بما يقولون لو سمع في مجلس العلم ما لا يتيسر علي كل احد
 من كثرة النوافل والرياضات والمجاهدات التي تخلي عن
 الانبياء والصلحا فقال تجبا وتعظيما لثانته ومقرا بحجزة عن
 مثله ونقصانه لا علي سبيل الاستخفاف والاشكال ينبغي
 ان لا يكفر كالوقال ليت صوم رمضان لم يفر من الصواب
 انه لا يكفر لو قاله لاجل انه لا يمكنه الاحتوق كما ياتي وفيه
 ايضا لو قال مراجع ابي مشغولين و فرند هست بمجلس
 علم في رسم فهذا اخطر عظيم لو اراد به التهاون بالعلم قال

لعالم

لعالم روعلم رابكاسه اندر شكن كفر قال فساد كردن
 به رد ان شمندي كردن كفر قالت لعنت ياد بر شوي دانشند
 كفرت لانها استخفت بالعلم قال لعالم اير اخار في استعملك
 لو اراد به علم الدين كفر خاسم فقيها في امر وبين له العقبة
 وجهها شرعا فقال خصمه اين ذا ان شمندي بود او قال ذا
 شمنديمكن كديا من سيس بزر و خيما عليه الكفرو في بعض
 الكتب قال لمن يدكر شيئا من العلم لاي شئ يصلح هذا الكلام
 ينبغي ان تكون للدرهم لان العزة للدرهم اليوم كفر ومن
 قال ما ذا اعرف الشرع او قال ما ذا اصنع الشرع كفر
 انتهى وفي البرازانية من اتقي الفتوي علي الارض او قال
 لخصمه عند روية الفتوي جه بارنامه او ردي او جه
 شرمشت ابن يكفر لانه رد حكم الشرع لكن اذا قال
 ليس الامر كما افترأ او قال لا يعمل به لا يكفر الا انه ان
 كان من العوام يميز لانه باشر انكر انتهى وفي المنية نظر
 الي فتوي خصمه فقال له جند باز نامه فتوي او ردي فقد
 كفرا ان اراد به الاستخفاف بالشرع انتهى وفي البرازانية
 من قال درم بايد علم به جه كارايد او قال اينها كه سم
 اموزنه باستانست او بادانست او تزوير است او قال
 من علم حيل زانكرم يكفر في الكل من قال لخصمه حكم الشرع
 في هذه القضية كذا من برسم كار كنم نه بشرع قيل يكفر وقيل
 لا انتهى وفي جامع الفصولين وسبيل الحاكم عن قال من
 برسم كار كنم بحكم قال ان اراد فساد الخلق وتركهم الحق
 واتباعهم الرسوم لا رد الحكم لا يكفر انتهى قال لخصمه اذهب
 سعي الي الشرع فقال بياده بيارتا بروم ۲ وقال تابياده
 بناري بروم يكفر از عاند الشرع ولو قال الي العاضي

فقال ذلك الجواب لا يكفر ولو قال ما من شريعة روي فقال ان
جنيها سود نداد او قال بس زود او قال من شريعة
جدا ثم او قال مراد بوهت شريعة راجع كنم يكفر في
ذلك كله ولو قال سري الى الشرع فقال الى ساعة
اخرى قال بعض العلماء يزرو لو قال اليك كدسيم كرفني قاضي
وشريعة كجا بود يكفر ومن المتأخرين من قال ان اراد به
قاضي البلد لا يكفر الكل من البرازية وغيرها قال صاحب
جامع الفصولين بعد ذكر هذه المسئلة اقول غرضه انه وقت
الاخذ كان يتواضع ولا يمانده ولا يطلبه الى القاضي وليس
غرضه انكار الشرع واستخفافه فينبغي ان لا يكفر وان لم يرد
به قاضي البلد وفيه قال خصمه ما تقول ليس بشرع في حاجنا
عاليا وقال اينك شرع راكفر قال لخصمه من باتوا بحكم
خدا كما كنتم فقال خصمه من حكم ندائم او قال انجا حكم منه
وراد انجا حكم نيست او خدا حكمي ترا نشايد او اينجا
يوس هشت حكم به كند فهد الكلمه كفر قال صاحب الهداية
نقلنا عن الفتاوي الصغرى في قوله انجا حكم نيست لوقاله
علي وجه رد الحكم يكفر لوقاله لا علي وجه رد الحكم يكفر
لا لوقاله علي وجه الخزن بان تغير الزمان وهذا حين انتهى
وفي الجواهر قال لاخر لا تذهب الي مجلس العلم فان ذهبت
اليه تطلق او تحرم امراتك مما رده او جدا كفر ولو قال لا ي
شيء اعرف العلم كفر انتهى وفي اداب المنازل قال التوحيد
ليس في علم الشريعة او الحقيقة ليست في علم الشريعة او
الحقيقة احب الي من الشريعة ومراده علم الفلاسفة كفر انتهى
يقول الحقي الظاهر انه لا يكفر بقوله التوحيد ليس في علم
الشريعة ان كان مراده من التوحيد الذكر والسمع علي

عادة الصوفية واصطلاحهم والله اعلم وفي المختارات
قال لاضرر منكم خدا جنين است فقل حكم خدا جنين است
فقال حكم خدا راجع كنم او قال جدا ثم يكفر انتهى وفي البرازية
قال ابو القاسم قوله جدا ثم استخفاف بامر الله فيكفر والصحيح
انه لا يكفر بقول النبي عليه السلام اتدرون ما حكم الله فيكم
انتم من اهلان الشريعة او المسائل التي لا بد منها او قال
لا اعرف الحلال او الحرام او استخف بالمسجد ومخوه مما
يعظم في الشرع كفر اكذا في تيممة الفتاوي الباب السابع
في الاقرار بالكفر والرضا به مرجحا او ضمنا وفي التشبه بالكفرة
وفي الرضا بكفر غيره وتشبيه الغير بالكفرة وفيما يناسب جميع
ما ذكر من اخضر الكفر او هم به يكفر لانه مناف لتواجب التعظيم
ولو وقع في قلبه انه ليس به من لا يكفر مالم يعتقد كفرا كذا
في المسئلة ومن عزم علي الكفر ولو بمسائلة سنة يكفر في الحال
كذا في الخلاصة ضرب احدا فقل له است بسم فقال
لا ان قاله محمد الكفر وان قال غلط لا يكفر ولو قال هب
اني است بسم لا يكفر وقيل في قوله لا جوابا بمن قال له است
بسم لا يكفر ايضا قيا على هذا ولان معناه عند الناس
افعاله ليس بافعال اهل الاسلام كذا في البرازية يقول
الحقي قوله قيا على هذا قيا سرح الفارق كما لا يخفى
علي متا مل محقق وفيها من تكلم بكلمة ليست بكفر فقل له
كفرت به فقل كما فرشته كبر يكفر انتهى يقول الحقي
علي قيا من قوله هب اني است بسم ينبغي ان لا يكفر
هنا ايضا اذ لا ينفج بينهما فرق يعتد به كما لا يخفى علي المتتبع
وفيه تكلم بكلمة ليست بكفر فقل له اي شئ تفعل فقد لمك
الكفر فقال ماذا افعل اذ الزمني الكفر يكفر قال هر ساعه

سار ككافري كبير ولا يكفر بخلاف قوله هر زمان كافر شو
قال لا بد من كافر كافر عند بعض العلماء هذا ان لم ينوشوا
اما اذا نوي نفسه كفر بالاتفاق انتهى يقول الحق فيه نظر
ان سياقي بعد نحو صحيفة ان الاصح في امثاله انه ان لم يرد
به كفر نفسه لا يكفر وفيها قال في الاعتذار لغيره كنت كافرا
فاسلمت قيل يكفر وقيل لا لان هذا الكلام للبالغة لا للتحقيق
قال انما لم يكفر لان المحدث كافر ولو قال ما علمت انه كافر
لا يذره هذا الا انه امر ظاهر قال استقبلني امرك دست
ان اكفر او قال اتعنتني حتى اردت ان اكفر يكفر فيهما انتهى
وفي بعض الكتب قال لا خير يعني اصير كافرا يكفر فيهما انتهى
قال يعني فقد كفرت يكفر قال هرجه فلان كذب كتم كذب
يكفر انتهى وفي المسئلة قال ان من سمع كلامه نعان برسرهم
كفر انتهى وفي المسئلة استند مرضه فقال ان شئت عرفني مسلما
وان شئت توفي كافرا قال غير واحد من العلماء انه يصير مرئيا
انتهى وفي جامع الفصولين قال لا سرائه يا كافرة فقالت
هجينيم او قالت جينيم مر اطلاقه او انكر هجينيم بنم بانوا
بناشمي او هجينيم بنم من مراند ان كوفرت في ذلك كله
ولو قالت انكر جينيم مراند ان لا تكفر وقيل تكفر ايضا لانه
على المجازاة والتحقيق والاول اصح ان الغالب فيما بين
الناس انهم يريدون بهذا التعليق قاله صاحب الذخيرة
قال وعلى هذا لو قالت لزوجهها يا كافر ونحوه فقال
هجينيم او مر هجينيم از من بيرون اني وانكر هجينيم بنمي
ترا انك ارمي بكفر الزوج ولو قال هجينيم يا من معاش فهو
على الاختلاف والاصح انه لا يكفر ولو قال فاجونك جوينيم
او قال بكراهه كره جنونم يا من باش الاظهر انه يكفر قال

لا جنبي

لا جنبي يا كافر ونحوه فقال هجينيم يا من صحبت مدار و انكر
هجينيم بنمي بانوا صحبت ندادمي الي ارض ما سر من الفاظ
فما جري بين الزوجين فهو على ما سر في كل ذلك قالت لزوجهها
اي مع فقال لها ليس جند بن كاه مع راجر ار استه من قال
بهم بود كره كافر شدي او قال خشيت ان اكفر يكفر انتهى
يقول الحق وجه التاويل فيهما ظاهر فينبغي ان لا يكفر فيهما
لواراده والله اعلم وفيه ايضا قال ابن روزگار مسلما في
ورزیدن نیست رد كابر كافر و رزیدن است قيل
كفر وقيل لا قيل لا تو احوار زمي يا مع فقال بجيبا مع ويزعم
انه لم يعتقد المحسوسة فلو قال اردت به الكفر لكن لم اعتقد
الكفر يكفر مسلم وكافر في مكان فتودي يا كافر فاجاب
المسلم فلو كان في عمل واحد للداعي فتوهم انه يدعوه
لذلك العمل لم يكفر ولو لم يكونا في عمل واحد خيف عليه
الكفر كافر مسلم فاعطاه المسلمون شيئا فقال مسلم
كاشكي زمي كافر يودي يا مسلما في شدي ومسلما نان
وسراجيزي دادندي او تني ذلك بقلبه كفر اسلم وله اب
كافرات الالب وترت مالا فقال ليني لم اسلم الي الالب
حتى اخذ ماله لا يكفر قال وينبغي ان يكفر قيات على المسئلة
الاولي او لا يكفر في الاولى قياتا ساعلي هذه يقول الحق
فيه نظر ان في الثانية كان القاتيل سبوقا بالكفر حقيقة
فتني امتداده الي وفاة ابيه بخلاف الاولى اذ فيه تني حصول
الكفر في زمان كان فيه الاسلام موجودا وهذا ايضا بالكفر
بخلاف تني الامتداد فافترا لكن ذكر في الخلاصة انه يكفر
في كلتا المسئلتين لانه تني الكفر انتهى والله اعلم بالصواب
وفي جامع الفصولين ايضا تنازع مع قوم فقال من اراده

مع نزم لا يكفر وعليه التوبة والاستغفار قال انا بري من
الثواب والعقاب قيل يكفر كذا قال الامام السرخسي
ومن قال ارسطائي يزعم فقد قيل يكفر انتهى وفي الثانية
قالت لولدها اي مع تبه اوي كافر بجه اوي جهود بجه
قال اكرا العلاء لا يكفر وقال بعضهم يكفر ولو قال رجل هذه
الالفاظ لولده اختلفوا فيه ايضا والصحيح انه لا يكفر ثم لو
لم يرد بها كفر نفسه قال لدا بته اي كافر خذ او ند قالوا
لا يكفر اذ الدواب مما نبت او لها الايدي ولا مثل هذا
الكلام يجري على لسان الجهال ولا يريدون به كفر انفسهم
انتهى وفي جامع الفصولين قال لدا بته اي كافر خذ او ند
قالوا لا يكفر وفاقا وقال في بعض المواضع لو نجت الدابة
بملكه كفر وفيه قيل له يا كافر يا يهودي او مخوفها فقال
لبيلك او قال هجين كيز او قال كافر كير كفر لا لو قال بوفي
او سكت انتهى وفي الثانية قال انا يهودي او نصراني
او بري من الله تعالى او من الاسلام ان فعلت كذا كانت
بيننا فان باشر الشرط هل يكفر اختلفوا فيه وكذا لو
حلف بذلك على امر ماض وقد كان فعله اما لو لم يكن
فعله او حلف ناشيا انه فعله لا يكفر وفاقا ولو حلف
علما بانه فعله قال اكرا الشيخ انه يكفر وقال الامام السرخسي
الاصح انه ان كان يعرف هذا بينا ولم يكفر به لا يكفر في
الماضي والمستقبل وان كان جاهلا او كان عنده انه كفر
ففي الماضي يكفر في الحال وفي المستقبل اذا باشر الشرط
لانه اذا باشر الشرط وعنده انه كفر فقد روي بالكفر
والرضا بالكفر كذا انتهى وفي جامع الفصولين ولو اعتقد
انه بين لا يكفر وعليه الكفارة فذا المستقبل لا الماضي

لانه غموس قالت لزوجه الوضوءتين بعد هذا او ان لم تشر
لي كذا كفرت تكفر للحال انتهى وفي الثانية قال لغيره اي مع
اوي ترسا اداي جو هو لا يكفر عند اكرا العلاء فان قلت
المخاطب تحوي او سكت لا يكفر المخاطب وانما قال المخاطب
وه هجين يكفر قال لا ضربا كافر فقال لا بل انت لا يكفر انتهى
وفي جامع الفصولين قال لا سرائة كافرة فقالت لا بل انت
او عكسه لا تقع الفرقة بينهما كذا في فتاوي ابي الليث وعلي
قياس قول البلخي فيما ياتي ينبغي ان تقع الفرقة وهو ما لو
قال لغيره يا كافر ولم يقل المخاطب شيئا قال النقيب البلخي
كفر الشاتم وقال غيره من شايخ بلخ لا يكفر فاستغنيت
هذه المسئلة بخاري فاجاب بعض ايتهم انه يكفر فرجع
الجواب الي بلخ فوافي بخلاف النقيب البلخي رجع الي قوله
وعلي قياسي ما تقدم ينبغي ان لا يكفر علي قول ابي الليث
والخيار للمفتوي في جنس هذه المسائل ان قابل مثل
هذه المسائل لو اراد الستم ولا يعتقه كافر الا يكفر ولو
كان اعتقه كافرا في طبعه علي اعتقاده انه كافر كذا انه اعتقه
دين الاسلام كفا ومن اعتقه دين الاسلام كفا انتهى
وفي التمهيد قال لغيره يا كافر ينظر ان كان في المشتم شبهة
الكفر لا يكفر الشاتم بيانه ان المشتم لو كان عربيا او عسارا
او عوانا لا يكفر الشاتم وان كان فاسقا معلنا مصرا علي
فسقه جاهلا في علوم الدين يكفر الشاتم انتهى بقول النقيب
وينبغي ان يقيد قوله ويكفر الشاتم بما مر من ان ذلك لو
اعتقده كافرا الخ وفي جامع الفصولين اراد ان يفعل فعلا
فقيل له اكراين كافر كني كافر باشي فعله ولم يلتفت الي
قوله لا يكفر انتهى وفي اداب المنازل قال لكافرا سلم

فقال له اضر دعه فليكن كل امرئ على دينه او قال ينبغي
لكل امرئ ان يحفظ دينه يكفر انتهى وفي البرازيلية قال
لاخرين ان شئت مسلما وان شئت كافرا كلاهما عندي
سواء لان الرضا بكفر غيره كفر من لقن غيره كلمة الكفر
ليتكلم بها كفر الملقن ولو كان التلقين على وجه اللعب
والضحك عزم على ان يامر غيره بالكفر كان كفره كافرا تخافا
فقال احدها لصاحبه الكفر خير مما انت تعلم قال الفقيه ابو
الليث ان اراد تعيق معاملته دون تحسين الكفر لا يكفر وقيل
يكفر والمختار هو الاول قال مسلم جهود به ان تقول لا يكفر
لانه يراد به الشتم وتعيق الافعال اجتمع المجوس يوم النيروز
فقال مسلم خوب سرت نهادند يكفر انتهى وفي المنيه لا يابى
باجابة دعوة اهل الذمة ان لم يكن فيه تعظيم شمارهم
المخصوصة بهم مجوسي اتخذ دعوة لخلق راس ولده ودعي
الناس اليها فن حضر من المسلمين او اهدي اليه شيئا
لا يكفر لان اجابة الدعوة ولو لاهل الذمة سنة ومجازاة
الحسن بالاصحان سنة ايضا وخلق الراس ليس من
شمار اهل الضلالة لكن الاول للمسلمين ان لا يوافقوا اهل
الذمة على مثل هذه الاحوال لاطهار الفرج والسرور
فيكره للمسلم ان يهدي اليهم في مثل هذه الدعوة لكن لا يكفر
به بخلاف اهدايه شيئا للمجوس في يوم النيروز حيث يكفر
وقال الامام ابو حفص الكبير لو ان رجلا عبد الله خمسين
سنة فاهدي يوم النيروز الى بعض المشركين بيضة
يريد به تعظيم ذلك اليوم فقد كفر بالله تعالى واحبط
عمله في خمسين سنة وما يهديه المجوس المجوس يوم
النيروز من اطعمتهم الي من لهم به معرفة من المسلمين

لا يحل اخذ ذلك على وجه الموافقة منهم وان اخذه لا على
ذلك لا باس به ولا حرجا عنه اسلم لمن امن بالله واسلم
اهدي مسلم الي مسلم يوم النيروز شيئا ولم يرد به تعظيم
ذلك اليوم لكن جري على ما اعتاده بعض الناس لا يكفر
لكن ينبغي له ان لا يفعل ذلك كيلا يكون تشبها بما او لك
من شتر في يوم النيروز شيئا لم يكن ليشرية في غير
ذلك اليوم ان اراد به تعظيم البيروز يكفر وان فعل
لاجل السرف والتعم لا اجل تعظيم النيروز لا يكفر وسئل
ابو حفص عن النبي عبد المشركين فقال ان اراد به تعظيم
ذلك اليوم كفر وان كان لفسق لا يكفر ومن وضع على
رأسه قلنسوة المجوس قيل لا يكفر لانه موجود بلسانه
مصدق بجنانه وقيل يكفر لانه علامة الكفر ولا يلبسها
الا من التزم التمس الكلى من البرازيلية وفي الثانية بعد
قوله لا يكفر وهذا الناصح ان البسه لضرورة ولا يعتد
انه يكفر او لبسه استخفا فالدين يكفر وعن بعضهم
انه ان فعل ذلك يريد تعيق فعملهم لا يكفر انتهى وفي
جامع الفصولين الصحيح انه يكفر ان يمكن رفع الضرورة بان
ينقى القلنسوة ويخرجها عن تلك الهيئة حتى تصبح شبهة
قطعة لبد فيدفع ضرر البرد عن نفسه انتهى وفي الملتقط
من وضع قلنسوة المجوس على رأسه فقيل له كفر فقال
ينبغي ان يكون القلب سويا ومستقيا كفر انتهى وفي
البرازيلية من شد الزنار ودخل دار الحرب قال
الاستروشي ان فعل ذلك لتخليص الاسير لا يكفر ولو
دخل للمجارة يكفر ومن ربط على وسطه جبلا وقال
هذا زنار يكفر ولو وضع على رأسه شبه قلنسوة المجوس

المختار انه لا يكفر ومن شبه بالمجوس نفسه او النصارى
 علي طريق المزاج او الهزال كفر الباب الثاني
 في كلمات الفسقة والعوام وافعالهم في المنية من قيل له
 حرام حلال نكروي فقال تاصرام بانهم كره حلال نكروم
 لا يكفروا هو عاصاه وفي البرازية قيل رجل كل سنة
 الحلال اولم لا كل الحلال اولم تاكل الحرام فقال الحرام
 احب الي او يجوز لي الحرام اولم اعرف الحلال والحرام
 او مراصرام بايد او مرا حلال نشايد او نهي بايد يكفر في
 كل من ذلك ولو قال في الجواب اني بواحد لا يا كل الحرام
 او بواحد يا كل الحلال او من به او اسجد له يكفر قال
 فوسن كارتست حرام خوزدن كفر قال صاحب المحيط
 وعندي مشكل يقول الحقير في اشكاله نظرا لان انتهاون
 بالمعصية كفروا كذا استخفان ما يقع شرعا وقوله
 خوش كارتست لا تمنعمن للنهاون والاستخفان بلا
 شك فينبغي ان يكفر فيه بلا اشكال ويويد ما ذكرناه
 ما ذكر في فتاوي قاضي خان من قال خوش كارتست بي
 ماري قال لا يكفر انهي وفي البرازية قال نعم الامور
 اكل الحرام يكفر قيل له حلال واحد احب اليك ام حرامان
 فقال ايها اسرع او قال مال بويد خواه صرام بخشي عليه
 الكفر انهي وفي الخانية من قال اني احتاج الي كزوة المال
 فالحلال والحرام عندي سوالا يحكم بكفره انهي وفي
 مختارات النوازل بخشي عليه الكفر انهي وفي البرازية
 تصدق علي فقير بشي حرام راجيا ثوابه يكفر ولو علم الفقير
 ذلك ورعي له فامن المعطي كفرا جميعا لكن هذا في حرام
 لمينه اما في حرام لغيره كما اذا اخذ من شخص مائة ومن

اخر مائة فخلطهما ثم تصدق به لا يكفر تنبي ان لا يكون حرم
 الله الحرام او لا يومر بصوم رمضان لما شق عليه الصوم لا يكفر
 ولو يتنبي ان لا يكون حرم الله الظلم او الزنا او قتل النفس بغير
 حق يكفر وكذا كل ما لم يكن مباحا في وقت من الاوقات
 انهي وفي الخانية من نهي ان الاكل فوق الشجر لا يكون
 حراما كان كافرا لان اباحته لا تليق بالحكمة انهي وفي المنية
 شارب ممر شار باز انك يتادي با شاد استا في ابو
 بكر الطرخاني انه يكفر انهي وفي البرازية فاسق شراب
 الحمر واقرباؤه يثرون الدراهم عليه كفروا جميعا وكذا
 لو قالوا مبارك باذ وعلي هذا من اخذ المكس وانصرايب
 مقاطعة فمن قال له مبارك باذ كفر انهي قال صاحب جامع
 الفصولين اقول لو اعتقدوا انه من او مباح كفروا اما
 لو اعتقدوا انه فيج ومرام وقالوا مع ذلك فينبغي ان لا
 يكفروا وان غاية الغرض والرضا بالمعصية وهو مقصية
 لا كفرا انهي يقول الحقير فيما ذكره نظرا لانه وان ذكر في الخانية
 في كتاب الكراهية ان قول النبي عليه السلام التلذذ بالمعصية
 كفر محمول علي التهديد والتشديد لكن لا يخفى ان مثل هذا
 الغرض والسرور علي المعصية يستلزم استباحتها او انتهاون
 بامرها والنهاون بالمعصية كفر كما لا يستباحة وفي المعصيات
 ان استخفاف المعصية ونهاونها صغيرة كانت او كبيرة
 كفروا في التهديد من استخف بالظلم والمعصية او الكفر يكفر
 انهي فعلي هذا بخشي ان يكفر وا في السائل التي مر ذكرها
 والله اعلم وفي جامع الفصولين ايضا شرع في الغش فقال
 لا صحابه بيانيد يا يكي بزيم كفروا لو قال شاد مبارك انكس
 كد شادي ما شاد نيت كفر قال احب الحمر ولا اصبر عنه

كفر وقيل لا قيل له ثبت وتشرب الخمر ثم لا تتوب فقال كني
 از شير ما در در شكيد لا يكفر لانه استهزا او تشويه بين
 الخمر والمين في الحب قال وفي مجموع النوازل قيل له شربت
 فقال خرش او ردم لا يكفر وكذا في جميع المعاصي تكلم بمنهي
 فقيل له تا ثم به فقال دعني اثم لا يكفر فلو تعلم ان نكاحه
 فسد بهذا القول فجدد النكاح بمهر جديد لا يلزمه المهر
 انتهى وفي بعض الكتب من اجاز بيع الخمر كقول الحنفية
 فيه نظر اللهم الا ان يحمل على الاجازة شرعا فكيف لا تحلل
 بيعه وفي البرازية قال علماؤنا من قال ادواح المشايخ
 حاضرة تعلم الغيب يكفر من قال انا اعلم الاشياء المسروقة
 يكفر ولو قال اخبر بلصا راجعا ان الجبن كالا نس لا يكون
 الغيب ومن صدقهما كفر ايضا لقول النبي عليه السلام من
 افي كاهنا فصدقه فيما قال فقد كفر بما انزل الله علي محمد قالت
 لزوجها توسر خد اميد افي فقال نعم يكفر لان السر والغيب
 واحد ومن ادعى علم الغيب كان كافرا وقيل لا يكفر ان اراد
 تهديدها وتخويفها بانه يعلم ما يجري في غيبته لا حقيقة اطلاق
 على الغيب انتهى وفي بعض الكتب ان ارباب الرسل
 والتنجيم والكهنة لو اخبروا عن الامور المستورة مستدلين
 بالآيات والدلائل كالاتصالات الفلكية وغيرها لم يكن
 ذلك اخبارا عن الغيب لم يجمع انتهى وفي البرازية من سال
 مجوسيا به سوداين سال كفر انتهى وفي مختارات النوازل
 والاستدلال بسير النجوم وحركات الافلاك علي الحوارث
 بقضا الله وقدرته جازية كاستدلال الطبيب بالنبض
 من الصحة والمرض ولعلم يعتقد بقضا الله وادعي العلم
 بالغيب لنفسه يكفر انتهى وفي الخاتمة سمع صوت هاسة

فقال

فقال بورت واحد قيل لا يكفر وقيل لا يكفر لان هذا
 يقال علي وجه التناول وكذا لو خرج الي السفر فصاح
 العمق فرجع فهو علي هذا الخلاف ايضا انتهى وفي مختارات
 النوازل جد ذكر صوت الهامة والاصح انه لا يكفر وفي
 الذخيرة لو قال لا اعلم الكاين وغير الكاين كفر انتهى وفي
 جامع الفصولين قال من بوره ونايوده يدانم كفر انتهى
 وفي البرازية من قال النصرانية خير من اليهودية يكفر لانه
 اثبت الحيرية لما هو قبيح شرعا وعقلا ثابت قبحه بالقطعي
 وينبغي ان يقول اليهودية شر من النصرانية امرأة لزوجها
 كافر بكونه هتارا باز تو انكفر لان المقام مع زوجها فرض
 وهي رجعت الكفر علي العرض انتهى وفي المسئلة من قال كافر
 بكونه يه اذ ياتون برون لا يكفر لانه يراى به الا يستبعد
 انتهى وفي جامع الفصولين من قال كافر يكره به ارضيانه
 كرون كفر عند اكثر العلماء وقيل لا انتهى وفي الظهيرية لو قال
 الحيانة شر من المجوسية كفر انتهى وفي الاشياء تاجر قال
 الكفار ودار الحرب خير من دار الاسلام والمسلمين لا يكفر
 الا اثم اراد ان دينهم خيرا انتهى وفي جامع الفصولين معلم
 صيان قال اليهود خير من المسلمين فانهم يقصون حق
 معلم صيانهم كفر قال مولفه اقول نوازل بان مراده تعبير
 عاملة اهل بلدة وبيان تغير الاحوال عن قانون الشرع
 لا اهانة لا سلام ينبغي ان لا يكفر بانه علي ما ياتي في قوله
 الكفر خير مما انت تفعله ولكن ينبغي ان لا يصدق قضا اذا اطلق
 المسلمين بلا تخصيص قوم بخلاف قوله خير مما انت تفعل والله
 اعلم يقول الحنفية وعلي قياس ما مر انما نقلنا من الاشياء
 ينبغي ان يصدق قضا ايضا كما لا يخفى وفيه لو قال جه

تقرر است ثم است دهنا با بر که بان بجزر و زور شد
تثبیت لوقاله نهان و بنا بسنة بکفر قال چه کاراید سبکت
بست بکفر لوقاله استخف بالسنة قال فلان را مصیبت رسید
او قال للمقری برکت مصیبت رسید ترا قیل کفر و قیل لا
و لکنه خطا عظیم و قیل لیس بکفر و لا خطا و به یعنی ان کل مکروه
مصیبه انتهى و فی الخلاصة قیل که فلان اقضای بدر رسید
فقال قضای خدا بد بنود فیهذا مذهب القدریة ان الخیر
من الله و الشر منا انتهى یقول الحقیر فیهذا مذهب القدریة
الی اخره محل نظر لان من قال قضای خدا بد بنود لواراد
نفس القضا بمعنی التغدیر و لم یرد به المقضی یعنی ان لا
یکفر لان قضا الله تعالی و خلقه لیس بقبیح و اما القبیح
فعل العبد اياه و کسبه فلو اراد ذلك القایل بقوله
الشر منا انه یکسبنا او بانه نفعنا یعنی ان لا یکفر
ان الشر وان کان منسوباً الی الله تعالی خلقاً لکنه یسب
الی العبد ایضاً کما قال الله تعالی ما اصابک من حسنة
فمن الله و ما اصابک من سئئة فمن نفسك فینبئ ان لا
یکفر ان اراد به هذا التاویل المستحق بالتعویل فتأمل
و الله الهادی الی سواء السبیل و فی جامع الفصولین
قال خدای رزق من همه ینکوی کره است بد عیب
او ضلت کفر انتهى یقول الحقیر لو اراد القایل بقوله یدعی
ان نسبت ما ذکرناه من التاویل السابق ینبئ ان لا
یکفر کما لا ینبئ قال لوقاله فلان قضای بدر رسید فهو خطا
عظیم و ما یقال فی الدعای قضی بدر ما بکرم ان فالمراد
به المقضی انتهى یقول الحقیر فعلی هذا لو ارید بالقضا
فی قوله قضا بدر رسید المقضی ینبئ ان لا یكون خطا ایضاً

و فی البرازیه توجه علیه بین فاراد ان یمکن بالله فقال
المتخلف سوکند نجد ای مخزاهم شوکند بطلاق و عتاق
خواهم قیل بکفر المتخلف و قیل لا یکفر فان قال بيمين
مخلقة خواهم لا یکفر انتهى و فی جامع الفصولین فان قال
لا ارید اليمين بالله بل بالطلاق کفر عند اصحابنا و عاستهم
انه لا یکفر انتهى و فی المحيط من قال بالله و براسک قال
بعض الشایخ بکفر قال الرازی اخاف علی من قال بحیاتی
و حیاتک و ما أشبه ذلك الکفر و لولان العامة یقولون
ولا یعلمون لغت انه سترک لانه لا یمین الا بالله اهو و فی جامع
الفصولین قال لا خرج جد ای و خاکبای نر بکفر و لوقاله تجد
او حیوان و سرتو اختلف فیه انتهى و فی البرازیه لا یجوز ان
یقال لمر فلان افضل کذا لانه لا یصح اختلف بغیر الله فان
قال و و فی بالشرط بر فی یمینه و یكون کبیره و لا یکفر به
من قال کلاً فقلت من امور الاسلام اعطیته للمکافر است
فقلت کذا و الحال ان فعله لا یکفر و لا تلزم کفارة اليمين
لانه بین غموس لکنه یاثم لانها من الکبائر قال یا بن رستهای
رزین یا منت سراج روزی کم نیست فیهذا تحاطرة
انتهی و فی جامع الفصولین قیل انه یکفر و قیل یحشی علیه
الکفر و فیه ایضاً قال الرزق من الله و لکن از بنده جنیش
خواهر قیل بکفر از حرکت العبد ایضاً من الله و هو میر عیب
الرزق من الحركة انتهى یقول الحقیر علی قیاس ما مر من
باب ما یقال فی الله تعالی من انه لوقاله ان خدای یمین است
کار را و بر سبب سبب انم فهو حسن ینبئ ان لا یكون
هذا سترک لواراد الرزق من الله تعالی و حرکت العبد
سبب بتقدیر الله ان قد جرت سنة الله تعالی برط المسببات

بالاسباب والله تعالى اعلم بالصواب وفي اداب المنازل
من قال الكسب واجب علي كل حال فهذا ابدعة وليس بكفر
لظهور تاويله من قال تا سر فلان سيرا ست مراكمي
بنور اوقاتا ابن ودياري من محاسن مراجري كيم بنور
قال يكفر يقول الحقير في اطلاقه نظر وينبغي ان يكون
فيه خلاف كما سر قبل نحو خسة اسطر فتدبر وفي المسئلة
قال لا ضربني ان شجده سجدة لله تعالى وسجدة له لا يكفر
لان المراد منه الشكر والمنة لا حقيقة السجدة خشي المذهب
قال مذهب الشافعي ليس بحق ولا يجوز العمل به لا يكفر انتهى
وفي اداب المنازل قال من ارتكب كبيرة لا تقبل توبته
ابدا كفر لا شره للنصوص انتهى وفي البرازية من قيل
له راحق هذا اوجع بد راحق ما ورا وحق هاية اوجع
شوهه رمي بايد اوسيت فقال في جواب كل واحد منها
لا كفر في ذلك سلطان عطس فقال له رجل يرحمك
الله فقال اخر لم تقول للسلطان هذا كفر انتهى وفي
المختارات من قال لسلطان ظالم انه عا دل يكفر وقيل
لا يكفر لانه قد عجل في شئ ما انتهى وفي المسئلة ان
الذي قال لا يكفر هو السيد الامام ابو شجاع من كبار قداما
الحنفية واما الذي قال يكفر هو الشيخ الامام الاجل
علم الهدى ابو منصور المازريدي وفي البرازية من
قال لسلطان زمانا عا دل يكفر لانه جار بيتين ومن
سبي الجور عدل لا يكفر وقيل لا يكفر لانه تاويله انه عا دل
ليمرنا او عا دل من طريق الحق وعلم من هذا انه لو اراد
به حقيقة اللفظ يكفر عند الكل قال فان قيل عدله في
فضية جزئية يعني لصدق الاطلاق فلا يكفر قلنا لا نسلم

بل في العرف لا يطلق الا علي من استمر علي ونيرة الشرع بين
الريعايا كالا يقال لمن علي وزكي في عمره مرة مصل ورك
ولمن صدر منه ظلم مرة ظالم فصم انه وصف اخذ المكس والظرف
والحاكم لا يرسم الشرع عا دلا فعمل الظلم عدلا والقيح فعلا
صفا وفي الظهيرية من قال لا يساوي بدرهم من لاد درهم
له كفر ومن قال لرجل صالح لعاؤك عندي كلفا الكفر به يخاف
عليه الكفر انتهى وفي المحيط من قال ما امرني فلان افعل
ولو بال كفر يكفر ومن قال للمعاصي هذا ايضا طريق ومذهب
يكفر انتهى يقول الحقير الظاهر انه هذا فيما لو قاله مستحسنا
لها اما لو كانت قرينة خالية او معالية بانه قال سنهزنا
بها او نخرنا من اتحان العصاة اياها مذهبها ونحو ذلك
فينبغي ان لا يكفر حينئذ والله اعلم وفيه ايضا من رمي الي الصلح
فقال انا اسجد للمعصم ولا ادخل هذا الصلح قيل يكفر قال
وفيه عندي نظر يقول الحقير وفي المسئلة قال بت راسجدة
كتم وبادي صلح نكتم لا يكفر لانه يرا به التبعيد انتهى
ولعل هذا الدليل هو وجه نظر صاحب المحيط والله اعلم
وفي الجواهر من قال قتل فلان او دم فلان حلال او مباح
فيل ان يعلم اتخاذه القتل بوجه شرعي كفر ومن قال لهذا
العايل صدقة او احسنت او قال لا ير يقتل بغير حق او لقاتل
رجل سارق جورت له او احسنت كفر وكذا يكفر من قال
سال فلان لي حلال قبل تحليل المال اياه ومن صد فيه
فيه يكفر ايضا انتهى وفي خلاصة الحميدي من قال
احسنت لما هو فيه شرعا او جورت كفر انتهى في التيسية
من قال انا فرعون او ابليس لا يكفر ومن صنع صنما يكفر

ومن قال له يستعين هذه المعصية فقال لا اتوب حتى يشاء الله
وراي ذلك عذرا يكفر ومن انكر حكمة المطر ونفي تكفير انتهى
وفي اداب المنازل من قال لا خرا شرب الخمر ووقع قول
من يقول انه حرام كفر ومن استحسن باطلا من كلام اهل
البدعة او قال له معنى صحيح وهو كلام ذي معنى كفر انتهى
وفي الخلاصة قال لا خسر فرد الزكاه ثوابا لازم ان كان
مراة ضعف الخاطب وكونه دليلا لا يكفر انتهى وفي جامع
المصولين لو قال درويشي ندبني است فهو خطا عظيم
ولو قال فلان كس برن خوشين بخراهد مرد بخشي
عليه الكفر انتهى وفي الشفا للقاضي عياض من قال لعن
الله العرب او لعن الله بني هاشم او لعن الله بني اسرائيل
او لعن الله بني ادم وذكر اسم يرد الانبياء وانا اراد الظالمين
منهم فغلب التاريخ بقدر اجتهاد السلطان هو يقول
الحقير في الجاه الصغير للسيوطي ان النبي عليه السلام
قال حب العرب ايمان وبغضهم كفر فمن احب العرب فقد
اجنبى ومن ابغضهم فقد ابغضني ومتقضى ظاهر هذا الحديث
ان تكون لعن العرب وسبهم وبغضهم كفر او مما يخاف
من الكفر اللهم الا ان يحمل هذا الحديث علي التهديد
والتاكيد لا التحقيق وح لا تكون كفرا لكن يكون خطا وانما
والله اعلم من شتم دين الاسلام او ايمانه كفر وتطلق
امراته ثلاثا عند البعض وهو الاشبه ولو شتم في عالم او عوي
يكفر وتطلق امراته ثلاثا اجماعا كذا في مجموعة الفاضل
الشمس مويده زاده نقلا عن الحاوي يقول الحقير كبرت
الطلاق الواقع في المسئلتين المذكورتين ثلاث غير

صحيح

صحيح لما سياتي في احكام المرتدان امراة المرتدتين هذا
طلاق عند ولا عند تطلق لكن لا يكون ثلاثا الا بوقوع
الردة ثلاث مرات وفيها نقلا عن الحاوي ايضا ولو شتم
في سلم يكفر وتطلق امراته باينا وهو الاصح مما قال البعض
من انها تطلق ثلاثا ولو شتم انفس سلم يكفر وقيل لا يكفر
ولو شتم في كافر يكفر عند الامام لا عندها وهذا الخلاف
في الكتابي وامام الشوك فلما يكفر بستم اجماعا انتهى
قال العلامة الشهير كمال باشا زاده في مجموعة نقلا عن
المنية وانا يكفر بسب الغم لان الغم موضع الايمان والقران
وموضع فكر الله تعالى فمن شتم موضعها فقد شتمها وذلك
كفر وانا لا يكفر عندها بسب افواه الكفار لانها مواضع
كلمة الكفر ولا يكفر احد بسبها وقول الامام قول عمر وابن
عباس وابن سمود وقولهما قول علي وزيد بن ثابت
وبه اخذ مالك ولو شتم حيوانا من مأكولات الما فعند
الامام يكفر لانه شتم نعمة الله وذلك كفر عظيم وعندها
لا يكفر بل يستغفر الله ولا يثني عليه ولو شتم حيوانا لا يؤكل
ككلبه وخنزيره لا يكفر اجماعا وروي عن ابن عباس ان
من شتم كلبا يكفر لانه يباع ويشترى ويهدى ويورث
فصا ومن غم الله ولو سب طعاما بكلمة الجاه يكفر ولو
شتم بغيرها لا يكفر انتهى يقول الحقير وعلي قياس ما مرنا
من الدليلين ينبغي ان يكفر بستم الطعام بغير كلمة الجاه
عند ابن عباس واي حنيفة لانه شتم نعمة الله ففي اطلاق
قوله ولو شتم بغيرها لا يكفر نظر فتأمل وتدبر وفي الخلاصة
السجدة للحجامة قال بعضهم هي كفر مطلقا وقال اكثر
المشايخ ان اراد بها العبادة يكفر وان اراد بها التحية

لا يكفر يقول الحقير يدخل في التهمة العظيم لما ذكر في الخاتمة
 ان السجود للعظيم ليس بكفر لان الله تعالى امر الملائكة
 بالسجود لادم عليه السلام والله تعالى لا يامر احدا
 بعبادة غيره انتهى وفي جامع الفصولين من قبل الارض
 بين يدي سلطان او امير او سجد له فهو علي وجه التهمة
 والتكريم لا يكفر ولكن يذم لانها كبيرة اما لو سجد بنية العبادة
 له او لم تحضره النية كفر قال مولانا قول اذ لم تحضره النية
 ينبغي ان لا يكفر اذ لا عبادة الا بالنية حيث لا عبادة تكون
 للتمعية والتكريم وان لم ينو اما الاغتيا للسلطان
 وعينه فبكره لانه من عبادة الفساق ولو قبل يد غيره لا بأس
 به لو عالما او سلطانا وبه يغني وفيه ايضا ولو قبل غير يد
 عالم او سلطان فلو اراد به تعظيم المسلم فلا بأس به
 ولو اراد به عبادة لئلا به عرضا من الدنيا بكره وافني
 الصدر الشهيد في هذا الفصل بالكرهية بلا تفصيل وعن
 الرازي انه قال كنا نقبل يد المامون وبشر يقول هذا
 فسق قال ابو جعفر لا بأس بتقبيل الوجه لوفيقها وازهدا
 اعزاز الدين وفي الجامع الصغير كره تقبيل الوجه والجمجمة
 والراس انتهى وفي الظهيرية السجدة للعبادة قال بعضهم
 كفر مطلقا هذا اذا سجد لاهل الاكرام مثل الملك
 عند الامام وكل قادر على قتل الساحد عندها اما
 لو سجد لغير اهل الاكرام على القولين يكفر عندهم بلا
 خلاف انتهى يقول الحقير قوله بلا خلاف غير مسلم لما مر
 قبل نحو صحيفة من الخلاصة والخاتمة من انه لو اراد
 بالسجدة التهمة والتعظيم لا يكفر وفي الظهيرية ايضا
 واما تقبيل الارض فهو قريب من السجود الا ان

وضع الجبين والخذ على الارض الخس واجتمع من تقبيل الارض
 واما تقبيل اليد المحيما ممن بحق الكرامة شرعا بان كان ذا علم
 وشرف برجي ان ينال الثواب كافعله زيد بن ثابت بابن
 عباس رضي الله عنهما وان فعل ذلك لصاحب الدنيا فسق
 انتهى وفي البرازية لا يصلي على غير الانبياء والملائكة اي
 لا يقال لهم صلى الله تعالى عليه وسلم ونحو ذلك لقوله تعالى
 لا تجعلوا رعا الرسول منكم كدعا بعضكم بعضا والملائكة
 ايضا رسل الله تعالى وتلكلائهم بالرفض ولا يجوز للممن
 علي معاوية رضي الله عنه لانه كاتب الوحي لرسول الله صلى
 الله عليه وسلم وزوال الفتح لكنه اخطا في اجتهاده فتجاوز
 الله تعالى عنه بركة حجة النبي صلى الله عليه وسلم وتكف
 اللسان عنه تعظيما لمتبوعه وصاحبه يقول الحقير ولقوله
 عليه السلام اذا ذكر اصحابي فاسكوا اي اسكوا
 لانكم عن ذكرهم سوء ونحوه قال واما اللعن علي
 يزيد والحجاج فيجوز ولكن لا ينبغي ان يفعل لعدم اليقين
 في كفرهما وقد نهى النبي صلى الله عليه وسلم عن اهل القبلة
 وحكي من الامام الصغار انه قال لا بأس باللعن علي
 يزيد واللعن علي شخص ولو فاسقا لا يجوز بخلاف اللعن
 علي الجنس لقوله تعالى الا لعنة الله على الظالمين وقد
 ما شتهر في رسايق شروان ان من قال درويش درويشان
 يكفر لان معناه جميع الاشياء باطل وهذا باطل فان
 معناه سكنة المساكين او فقر الفقراء وكانه قال اسكن
 اليك سكنة المساكين او افقر اليك فقر الفقراء ولا
 دلالة فيه علي اباة شين ما وان ارعى انه لازم بالتخصيص
 لازم في هذا المقام كالوقال كل حل علي حرام انه علي

الطعام والشراب الكل من البرازية يقول الحقير وهذا
 باطل الخ محل كلام وهو ان ما ذكر من ان معنى قولهم درويش
 درويشان مسكنة الساكنين او فقر الفقراء فاما هو معناه
 اللغوي المتبادر من ظاهر اللفظ واما معناه العربي الذي
 جرى عليه اصطلاح الملاحدة والقلندرية ونحوهم فهو ما ذكره
 ايضا من ان جميع الاشياء باطلة لك وهذا ليس باطل كما
 توهم بل هو امر واقع جار عليه عرفهم واصطلاحهم يشهد
 بذلك قطعا استعمالهم هذه العبارة في مقام عرض احد هم
 شيئا من ما كول او ملبوس او نحوهما على واحد او جماعة
 منهم اظهار للمعنى ببذل الموجود كانه يقول نحن من جماعة
 سماء بدرويشان الذين عادت منهم من قديم الزمان ان
 لكل واحد منهم التعرف في مال الاخر بلا تكلف حيث جرى
 لهم الاصطلاح على ان مال احدهم لاخر مباح بلا طلب
 واقتراح هذا او التفصيل المذكور ظاهر الانضاح فالحق
 الحقيق بالقبول والاقبال الذي ينشرح له البال بلا تردد
 واستنكال والله اعلم بحقيقة الحال ان يكفر من قال
 ذلك المعال ان كان هو من تلك القيام والديام او اراد
 ما اراده من ذلك الكلام الجدير بالسلام او لم يعلم معناه
 لكنه قاله تقليدا ونسبها باولئك الاقوام ان يجتسبي عليه
 الكفر فيجد وجوبها واحتياط الايمان والاسلام وان لم
 يوجد شئ من ذلك في القابل بل قاله بغير عالم ولا متأمل
 فلا يكفر لكنه مخجل يلزم ان يستغفر والي الله يستعمل غاية
 الامران لا يرضى في التكلم بامثال هذه المعال است
 الصادرة من اقوام ليست لهم بالدين مبالاة والله ر
 الولي العلامة ابو السمود عني الله عنه عمده وسهوه

حين

حيث قال في الجواب عن السؤال عن حال القهوة ارا فتا
 باباحة ما اكب اهل النجور على تقاطيعهم لا يكاد يجزي عليه
 من بخشي الله وينتقم **الباب التاسع** فيها يتعلق بالموت
 واحوال الآخرة في الخلاصة لوقال لاخر قبض الله روحك
 على الكفر عن سر الله لا يكفر واليه مال الصدر القاصي برهان
 الامة انتهى وفي البرازية سلم رعي علي غيره فقال خد اي
 خان وي كما فرى ست ند اختلفوا فيه قال الفضلي لا يكون
 كعرا وقيل يكفر ولو قال لظالم امالك الله على الكفر
 لا يكفر لانه طلب سلب الايمان منه حتى ينتقم الله منه على
 ظلمه وازايه للمخلق من قال لمن مات كان الميت ينبغي لله
 او لا ينبغي له فتعني كعرا بكل ذلك قال لا فرسات فلا تد
 روحك لك اوقاكي فلا تد لا يموت يموت نفسه او مات بغير
 موت نفسه بخشي عليه الكفر من انكر البعث او القياس
 او الجنة او النار او الميزان او الصراط او الحساب او صحيف
 الاعمال يكفر في كل واحد من ذلك وفيها ايضا من قال بخلود
 اهل الكبار في النار فهو مستع ومن انكر عذاب القبر او
 شفاعة الشافعين يوم القيامة فهو كافر انتهى وفي التمهيد
 لوقال الحوض والصراط والميزان ليست على الحقيقة واما
 الحوض الما والصراط هو الدين والميزان هو العدل فهذا
 خطأ في التاويل وليس بكفر ومن انكر عذاب القبر قال بعضهم
 لا يكفر لانه ثبت بجهنم الواحد والاصح انه يكفر من قال المؤمن
 لا يدخل النار ومعنى الورود المحصور لا الدخول كعرا ومن قال
 الجنة والنار بغيران ولا يبقيان كعرا وفيه من قال ان الجسد
 تغني وتصير معدومة ثم ان الله تعالى يخلق يوم القيامة جسدا
 غير هذا الجسد ويدخل الروح فيه ويعذب به ويشبه فقد كفر انتهى

عين في

وفي البرازية طلب من مديونه رراهم العشرة وقال اعطها
لي في الدنيا فانه لا يراهم في الاخرة فقال اعطني عشرة اخري
وخذ مني عشرين في الاخرة او اعطيكها في الاخرة كعز في
الاصح لانه استخف بالاخرة انتهى في الخاتمة بعد ذكر هذه
المسئلة قال الامام الفضل بكفر المديون لان في كلامه
استخفا في القياس وقال غيره من المشايخ لا يكفر انتهى
يقول الحقير في قول المشايخ نظر لان ذلك المديون وان لم
يستخف بالقيمة ظاهرا حيث اقر بوقوع اداء المديون فيها لكنه
نهاون بأمر القاصدة فيها باعطاء الحسنات واخذ السيئات
ولم يبال به مع انه امر عظيم هائل يخاف منه كل مسلم عاقل
فكانه استهزاه واستخف يدل على ذلك قوله اعطيك
رراهمك مع انه يعلم انه لا يراهم في الاخرة ولا فرق بين ان
يقول ما قاله جدا او هزلا ان المزاج لا يجوز في امور الاخرة
لان كل امر منها مدهش موحش فيه هول فلا يليق فيه
سخف القول فخر المزاج فيها استخفاف اذنهاون بها
فيرجع الى الاستخفاف بالدين الذي هو مناط الكفر باجماع
المسلمين غاية الامر ان يكون هذا الكلام مما يخشى منه
الكفر وزوال الاسلام فيلزم لقائله التوبة والاستغفار
بالوجوب وتجديد الايمان بالاحتياط والاهتمام وفي
البرازية من قال سرا بمحشره كار ولا اخاف المحشر
اولا اخاف القيامة كعز في كلامه ذلك قال لاخر اعطني
حق والاخذتلك يوم القيامة فقال كجاساني وانا انبوهي
او قال ان تجدد في يوم القيامة لا يكفر لانه يقول انك لا تجدد في
وانما يجد في الله تعالى انتهى وفي بعض الفتاوي لوقال
ابن تيمية في ذلك الزحام او في الزحام يوم القيامة

لا يكفر

لا يكفر وقال بعض العلماء يكفر من قبل له ان لم يعطني حتى اليوم
لتعطيه يوم القيامة فقال كثيرا ما ينبغي الي يوم القيامة كعز ومن
قال اعطني برا اعطيك يوم القيامة شمر فقد كفر وقد لوقال
بكمه انتهى وفي البرازية من قيل له رعي الدنيا لتال
الجنة اولتنا الاخرة فقال لا ابيع النعمة بالنسبة كعز انتهى
وفي الحاوي من زعم ان الحيوانات سوى بني ادم لا حشر
لها كعز انتهى وفي البرازية من قال لو اسرت ان اهل الجنة
مع فلان لا ادخلها او قال لا ادخلها بدونك او بدون
فلان او قال ان اعطاني الله الجنة لا جلك اول اجل هذا
الحمل لا اريد ها كعز وفي الخلاصة من قال ان اعطاني
الله الجنة دونك او دون فلان لا اريد ها او قال لا اريد
الجنة مع فلان او قال اريد الدنيا ولا اريد الجنة كعز انتهى
وفي المنية لوقال الكر من اخذ اي بهشت رهدلي لواخذهم
الاصح انه لا يكفر انتهى يقول الحقير الظاهر ان الاصح بل
الصحيح هو ما في الخلاصة من انه يكفر لما اراد ان يعطاه الله
وتهاون بالجنة وكلاهما لا يكفر كما لا يخفى قال صاحب
جوامع الفصولين بعد ذكر كعز من قال لا اريد الجنة واريد
روية الله تعالى يقول رضوان الله تعالى اكرم من الثواب كما
تنطق به السنة والكتاب والجنة من حسن الثواب فيكون
رضوانه تعالى اكرم من الجنة فينبغي ان لا يكفر بطلب الاعلى
دون الارضي قال ويؤيده ما ذكر ان الدنيا حرام على اهل
الاخرة والاخرة حرام على اهل الدنيا وكلاهما حرامان على
اهل الله انتهى يقول الحقير فيه بحث لان ذلك انما يصح ان
لوقال خير في الله تعالى بين دخول الجنة بحرما في عن لقائه
وبين حصول لقائه بحرما في عن دخول الجنة لارادت لقائه

رون الجنة ١ ما بدون هذا التقيد فينبغي ان يكفر لان كل
من الجنة والجنة من الله تعالى فكانه قبل احدي النعمتين
ورود الاخرى فهو اشارة الى حق الله تعالى على ان القائل
انما يحصل للمؤمنين بعد دخول الجنة فالدخول شرط لذلك
الحصول فيصير بقوله ذلك مستلزما او مستحضا او متهاونا
بجدة الله والله اعلم بما بهم واعلم وفي الجارية لو قال بكوني
يا بن جهمان سبيادبان جهمان فربما كونه خواهي باسئ يكفر
انتهى قال اذهب الى جافرجهم او الى سفيرجهم او الى باب
جهمان ولكن لا ادخلها ككفر ولو قال الى جهمان او الى طريق
جهمان ككفر عند البعض كذا في مجموعة بعض الفضلاء اعادنا
الله من نيرانه واهلنا بحسرة جنانة بحسرة افضل من فار
برضوانه **الباب العاشر في المسائل المتفرقة**
التي هي بالفاظ الكفر والخطا متعلقة في المختارات تطويل
الركوع في الصلاة او السجود لمجي احد حرام جدا حتى قيل
يجزي على فاعلم الكفر وهذا اذا عرف الشخص الذي يجزي
اما اذا لم يعرف فلا بأس به انتهى يقول الحنفية والفرق هو انه
لو لم يعرفه يكون لغرض شرعي وهو ان ينال ذلك الحيا في
غراب الجماعة فيجوز اما لو لم يعرفه ربما يكون لغرض ديني
وهو قصد تعظيمه بالتوقف له فحرم وفيها من شك في وقت
المشاورة ذلك صلى المشايخ بين انه كان دخل وقت
ما صلى المشايخ يكفرون لانه اهان امر الشرع وفيها الرأيا بطل
العمل فلا اجر له ولا وزر عليه وقال بعضهم تكفر انتهى سلم
قال لكافر اجد اول كافرة اي لا يكفر ان السلم قد يكون له
اب كافر او ام كافرة كذا في البرازية يقول الحنفية قال في
الظهيرية تعظيم الكافر كفر فلو سلم علي زمي تجبلا كفر ولو

قال

قال المجوسي يا استاذ تعظيما كفرن انتهى فعلي قيا من هذا ينبغي
ان يكفر ايضا لما لو قال اي وامي تعظيما للكافر او للكافرة
والله اعلم وفي الخلاصة في كتاب الصلاة الاقندا باهمل
الا هو حاجز الى الجهمية والقدرية والرافضي العالي ومن يقول
بخلق القران والخطابية والمثبته وحملته ان من كان من
اهل قبلتنا ولم يخلوا في هواه حتى لا يحكم بكونه كافرا تجوز
الصلاة خلفه وتكفر انتهى وفي البرازية سبيل الزعفراني
عن يزم انه راى ابن ادهم يوم التروية بكوفة وراه ايضا
في ذلك اليوم بكعة قال كان ابن سنان يكفره ويقول هذا
من المعجزات لامن الكرامات واما انا فاستجبه له ولا اطلق
عليه الكفر وقال محمد بن يوسف يكفر وعلي هذا ما يحكيه جهلة
خوارزم ان فلانا كان يصلي سنة الفجر بخوارزم ويصلي
فرسه بكعة وقد ذكر علمادنا انما هو من المعجزات الكبار
كاحيا الموت وقلب العصا حية وشق القمر واشباع الجمع من
الطعام القليل وخروج الماس بين الاصابع لا يمكن اجراوه
طريقا الكرامة للوحي وطئ المسافة من قبيل المعجزات لقوله
عليه الصلاة والسلام زويت لي الارض فلو جازت لغيره
لم يبق فائدة التخصيص اولاه كالا سر بالجرم وذلك
خاصة بالنبى عليه السلام لكن في كلام القاضي الامام الرب
من يد الدعوى في كتاب الدعوى ما يدل على انه ليس بكافر
او كلام البرازية قال صاحب جامع الغفران بعد ذكر قول
الزعفراني الذي سذكره قبل اسطر اقول ينبغي ان لا يكفر
ولا يستجبه لانه من الكرامات لامن المعجزات ان المعجزات
لا بد فيها من العدي ولا تخدي هنا فلا معجزة وعند اهل السنة
تجوز الكرامة انتهى يقول الحنفية اجماعا فيها افاد وبوافقه

ما في مناقب الامام الاعظم للبرازي ايضا ولا يلتفت
الي ما قاله محمد بن يوسف المعروف بابي حنيفة البخاري
من تكفير من قال رويما بن درهم في يوم عرفة بعرفات
وبالبصرة في ذلك اليوم اجنا فان علي المصافات من
قبيل الكرامات لا المعجزات وعلي تعد بذلك لا يلزم
الكفر لكون المسئلة مختلفة فيها فانه ذكر في كتب الكلام
ان ما هو من المعجزات ان الكبار يخلقون البحر وانقلاب المعصا
حية هل يجوز وجوده كرامة ام يختص بصاحب المعجزة
اختلف اهل السنة في ذلك والصحيح عدم جواز كرامة
وان جاز استدرجا كاحيا الحضر عليه السلام بعد قتله
من الدجال فلما كان مختلفا فيه لا وجه لتكفير المجوز انتهى
وفي مختارات النوازل ساحر يسحر ويدعي الخلق من
نفسه يقتل ليردته وساحر يسحر وهو جاحد لا يستتاب
منه ويقتل اذا ثبت سحره دفعا للضرر من الناس وساحر
يسحر ولا يتقدمه لا يكفر واما المغموم واهل البيرنجيات
من خدمة الشياطين ويدعي علم الغيب فهما كافران ايضا
انتهى وفي الخلاصة من قال به جبهه كرايد سبيلت بست
يكفر يقول الحقير لعل وجهه ان الحقنة سنة وهو استخف بها
فكفر وفيها رجل له اربع نسوة والعاجارية فاراد ان يشري
جارية اخرى فلامه رجل بخفاف عليه الكفر انتهى يقول الحقير
وذلك لان الله تعالى نفي عنه النجوم بقوله والذين هم لغزو جهنم
حافظون الاعلى ان واجهم او ما سلكت ابايهم فانهم غير
ملوسين وفيها في كتاب الكراهية سمعت القاضي الامام ان
الناظر ان اراد بالمناظرة تحجيل الخصم بكفر ورايت
في موضع وعند لا يكفر ويحشي عليه الكفر انتهى وفي الثانية

من سمع قولا كذبا فقال لغالبه هذا ابن شروغ زرار است
كرد اناد او قال برابن دروغ تو ابركت كند قال بعضهم هذا
قريب من الكفر انتهى وفي اداب المنازل ومن كذب فقال
له اخر بارك الله في كذبتك كفر الغايل انتهى وفي الظهيرية
من ذبح شاة في وجه انسان وقت الخلعة او القدوم او ما
اشبه ذلك من المجوزات كفر انتهى وفي البرازية الجوزة جهار
طاق تحذير المحلات والاسواق عند قدوم الحاج والفراسة
والامرا ويذبح الابل والبقر والغنم لوجه القادم وقد ذكر
ان المذبح سبئة واختلف في كفر الذابج انتهى وفي النسبة
قال الامام الفضلي بكفر الذابج وقال الامام اسماعيل
الزاهد بكراهة اشدة الكراهة ولا يكفر لانا لا نسبى الظن
بالمومن انه يتقرب الي الادي بهذا الكفر انتهى وفي مناقب
الامام الاعظم ان رجلا سأل عن قال لا ارضوا الجنة
ولا اخاف من النار ولا اخاف الله تعالى والكل الميتة واصلي
بلا ركوع وسجود واسئد به الماره واغض الحق واحب
الفننة فقال اصحاب الامام امر هذا الرجل مشكل فقال
الامام هذا رجل يرجو الله لا الجنة ويخاف الله لا النار
ولا يخاف الظلم من الله في عذابه ولا كل السمك والجمار
ويصلي على الجنائز ويسئد بالتوحيد ويبغض المومنين
وهو حق ومحب المال والولد وهما فننة فقام السائل وقيل
راسه فقال اسئد انك للعلم وما انتهى وفي اخر الفتاوي
الظهيرية سئل الامام الفضلي عن قال انا لا اخاف
النار ولا ارجو الجنة وانما اخاف الله تعالى وارجوه فقال
قوله لا اخاف النار ولا ارجو الجنة غلط فان الله تعالى
خوف عباده بالنار بقوله فاتقوا النار التي اعدت

للكافرين ومن قيل له خف مما خوفك الله تعالى فقال لا اخاف
 رد ذلك كفر انتهى وفي البرازية راي فتوى شيخ الاسلام
 حلال الدين الكرلافي ان سجن الرقص كافر انتهى
 والكرافي المذكور هو صاحب الكفاية في شرح الهداية
 وذكر في التمهيد ان من اباح اللعب والرقص والفنا واشهر
 ينفي ولا يكفر لان صحتها تثبت بخبر الواحد انتهى يقول
 الحقي التحقيق في وجه التوفيق القاطع للنزاع في امر
 الرقص والسماع يستدعي تفصيلا عظيما ذكر في عوارف
 المعارف واحيا العلوم ونحوها وطلاقة ما اجاب عنه
 العلامة النحرير الشيركالي باثباته عليه رحمة الخالق
 ما يثاب من استغنى عن ذلك بقوله
 ما في التواجد ان حقت من صرح

ولا التمايل ان اخلصت من باي
 فقتت تسي علي رجل وحق لمن
 دعاه مولاه ان يسي علي الراس

الرضعة فيما ذكر من الازضاع عند الذكر والسماع للعارفين
 العارفين اوقاتهم الي احسن الاعمال السالكين المالكين
 لضبط انفسهم عن قبائح الاحوال فهو لا يسمعون الا من
 الله ولا يشتمكون الا له ان ذكره نأحووا وان شكره
 بأحووا وان وجدوه صأحووا وان شهدوه استأحووا وان
 سزجوا في حضرة قربه سأحووا اذا غلب عليهم الوجد بطلبه
 وسر سجا من سوره ارادتهم فمنهم من طرقة طوارق السهبة
 فخر وذاب ومنهم من برقت له بوارق اللطف فخر وطاب
 ومنهم من طلع عليه الحب من مطلع الغرب فسكر وغارب
 هذا ما عن لي في الجواب والله اعلم بالصواب ومن يكن

وجده صحيحا فلم يجهج الي قول النبي له من ذانه طرب قديم
 وسكر ايم من غير دن انتهى جوابه مفصلا بعبارة السنية
 وقد اخذ اكثر ما ذكره من نظم ونثر من الفتوحات المكية
 خاتمة في ذكر فوائد عديدة مهمة الكية سديدة
 الاولي في حكم من صدر عنه ما يوجب الكفر وفي بيان من
 يقتل سياسته لا كفر او خلاصة ذلك ما ذكر في الكتب المعترفة
 ان ما في كون القائل به او الفاعل به او الاعتقاد به كفر
 اختلاف يومر صاحب التوبة اي تجديد الايمان والرجوع
 والتبري عن ذلك وتجديد النكاح ايضا وانما يومر
 احتياطا وما هو خطأ ولم يقل احد بالكفر به يومر صاحبه
 بالرجوع والا ستغفار فقط اي لا يومر بتجديد الايمان والنكاح
 وانما كان كفر بخلاف فقد قالوا ان من ارتد والعميان بالله
 تعالى يقول او فعل هو كفر وفاقا يرض عليه الاسلام
 في الحال وتكشف شبهة ويجبى ثلاثة ايام فقط ان
 استمره وقيل مطلقا ويرض عليه الاسلام في كل يوم
 من التأجيل فان اسلم وتاب بالتبري عن كل دين سوي
 الاسلام او عما انتقل اليه نجى وان لم يتب يقتل وقتله قبل
 العرض ترك للندب بلا ضمان وتبين اسرارة المرتد بلا طلاق
 عند الامام وسن حي يصح منه تطليقها لكن عليه مهر المثل
 او المسمى لو بعد الدخول وعليها العدة ولو قبل الدخول فعليه
 نصف المسمى ويجهد بينهما النكاح ان رضيت زوجته بالموء
 اليه والا فلا تجبر ويقضي عبارات المفروضة التي تركها
 في الاسلام السابق لان ترك العرض معصية وهي
 تبقى بعد الرد وما ادى منها في السابق يبطل اذا كفر
 بحط العمل بخلاف ولكن لا يجب قضاؤه بعد الاسلام

سوي الحج فانه يجب وهذا لانه بالرردة صار كانه لم يزل كافرا
واسلم وهو غني فعليه الحج دون قضاء سائر العبادات
والمولود بينه وبين امراته قبل تجديد النكاح بالوطئ بعد
الرردة يثبت نسبه منه لكن يكون زنا ولو اراد مزارا وجدر
الاسلام والنكاح في كل مرة فعلى قول الامام تحلل له امراته
بلا اصابة الزوج الثاني ان عنده الرردة ليست بطلاق وابي
الزوج عن الاسلام يكون طلاقا وعند سريته واباوه
ليس بطلاق وعند كلاً طلاق وهذا اذا ارتد الزوج
اما الوارثت المرأة قال بعض المشايخ لا يفسد النكاح
ولا يوجب تجديد سد هذا الباب عليهن ويميزها
الحاكم او يجبرها قدر ما يري حتى تسلم وتتوب وقال
عامة المشايخ يفسد النكاح بلا طلاق لكن يجبرها القاضي
على الاسلام وتجديد النكاح مع زوجها ولو بدى روعليها
العدة ولها السكنى لا النفقة ولا يثنى لها عليه لو قبل الدخول
وبعد الدخول يجب نكاح المسمى او مهر المثل وتحرم زيجته
المرتد وصيده مطلقا ويزول ملكه عن ماله موقوفات
اسلم عار ويتوقف مفاوضته وبهيم وسراومه وهبته
واجارته واعتاقه وتدبيره وكتابته ووصيته وقبضه
دبونه ان اسلم ينفذ والا بطل ولا تقتل المرتدة عندنا
لكنها تحبس ابد حتى تتوب وعند الشافعي تقتل وصح
اسلام ضبي ومعتوه يقتل الاسلام ومعرفة الحق من
الباطل وكذا اسلام المكرة لو حاربها لا لوزمها محمود الكفر
توبة وجحود الرردة يعود الي الاسلام الكلي خلاصة ما في
الخلاصة والخاتمة والبرازية وغيرها وفي مجموعة الفاضل
ابن المويدي نقل عن الجاوي من تكلم بكلمة الكفر تطلق امراته

لو سلمه والا فلا وهذا اذا لم يكن مرتدا بها والا تطلق مطلقا
وعدم الارتداد بها اذا تكلم بها خطأ او ناسيا ويعلم معناها
او عدا ولم يعلم معناها ولو علم معناها فتكلم بها عمدا كان
مرتدا ولو انطلق لو تكلمت بها عالمة بمعناها هذا في حق
الله تعالى اما في حق غيره ففرقوا بين كلامها فقالوا لو اهان
عالما تطلق امراته وان اهانته لا تطلق ولو عالمة بانها
كفرا انتهى وفي الاشياء كل مسلم ارتد يقتل ان لم يتب الا
المرأة ومن كان اسلامه يتبعها والصبي اذا اسلم والمكره
على الاسلام ومن ثبت اسلامه بشهادة رجل وامرأتين
ومن ثبت اسلامه برجلين ثم جعلا انكار الرردة توبة فاذا
شهدوا فعلى مسلم بالرردة وهو منكر لا يبرهن له لا تكذيب
الشهود بل لان انكاره توبة ورجوع وقايدة قولهم يقبل
الشهادة بالرردة من عدلين ثبوت احكام المرتد ولو تاب
من ضبط الاعمال وبطلان الوقت وبينونة الزوجة والمرتد
اذا مات او قتل على ردة لا يدفن في مقابر اهل مسلمة
الاسلام بل يلقي في حفرة كالكلب والمرتد اقم من الكافر
الاصلي انتهى وفي مجموعة بعض العلماء المرتد الذي لا يقتل
ان لم يتب يحبس حتى يتوب انتهى وفي المسئلة والسامر
وهو الكاهن لا يستتاب ويقتل عند الامام ومحمد خلافا
لابي يوسف والزنديق يستتاب عندهما وعند الامام
فيه روايات انتهى وفي بعض الفتاوي السامر يقتل
اذا علم انه سامر ولا يستتاب ولا يقبل قوله ارجع
عن السحر واتوب بل اذا اقر انه سامر فقد حل رده
وكذا اذا شهد به الشهود ولو قال كنت عاصرا وقد
تركته فلو قبل الاخذ يقبل قوله والا فلا وكذا لو ثبت

ذلك بالشهود وكذا الكاهن انتهى وقال العلامة ابن كمال
 باشا في رسالة الزنديق قال الغيبة ابوالميث اذا تاب
 الساحر قبل ان يؤخذ تقبل توبته ولا يقتل وان اخذ
 ثم مات لم تقبل توبته وكذا الزنديق المعروف بالداعي وقال
 الامام قاضي خان والغتوي على هذا القول وانما قال
 هذا لان هنا قول اخر ذكره البرازي ان الساحر لا يستتاب
 ويقتل والزنديق عند سبستاب انتهى قال صاحب
 الخلاصة وفي النوازل الحنيفة والساحر يقتل ان اخذ
 لانها بيان في الاصل بانها كانت تباين كانت
 قبل الظفر بها قبلت توبتهما وبعد ما اخذ لا تقبل ويقتل
 كما في قطاع الطريق وكذا الزنديق المعروف والداعي
 اليه اي المذهب الاعمار قال رحمه الله والاباحي على هذا
 ولا تقبل توبته انتهى كلام العلامة وفي المختارات ساحر
 سحر ويدعي انه يخلق ما يفعل بكفر ويقتل لردته وساحر
 سحر وهو جاحد ولا يعتقد به لا بكفر قال الامام الساحر
 اذا اقرب سحره او ثبت بالبيته تقبل ولا يستتاب منه والساحر
 والذي والحرم والعبد فيه سوا وقيل ساحر المسلم يقتل
 وساحر اهل الكتاب لا يقتل وامام المرأة اذا اقرت به او
 شهد الشهود عليها بانها ساحرة لا تقتل ولكن تحبس
 وتضرب حتى يستبين لهم انتوبة تركها وكذا الامة والذمية
 واسا المفسونون واهل النبرمجيات من خدمه الشياطين ويدعي
 علم الغيب فهما كافران ايضا والمراد من الساحر غير المشعوذ
 ولا صاحب الظلم ولا الذي يعتقد الاسلام انتهى يقول
 الحنفية ائمة الساحرة لا تقتل بعارضه ما في الخلاصة انها
 تقتل برأيتها لو تقتل انها تخلق ما تفعل وان لم تقتل

المرتدة لكن الساحرة تقتل بالاسرار روي عن عمر رضي الله
 عنه انه كتب اليه عماله ان اقلوا الساحر والساحرة انتهى
 فعمل في السئلة روايتين والله اعلم وفي التهذيب اهل الاهوا
 اذا ظهرت بدعتهم بحيث يوجب الكفر فانه يباح قتلهم جميعا
 ان لم يرجعوا ولم يتوبوا وان اتا جواوا سلموا تقبل توبتهم
 جميعا الا الاباحية والغالبية والشيعة من اهل وافي والفرقة
 والزارقة من الفلاسفة لا تقبل توبتهم بحال من الاحوال
 وتقبل بعد التوبة وقبلها لانهم لم يتفقدوا بالصانع تعالى
 حتى يتوبوا ويرجعوا اليه وقبل بعضهم ان تاب قبل الاخذ
 والاظهار تقبل توبته والا فلا وهو قول الامام
 وهو قول حسن جدا فاما في بدعة لا توجب الكفر فانه
 يجب التعزير بما يوجب يمكن ان يمنع من ذلك فان لم يمكن
 بل وجس وضرب يجوز صبره وضربه وكذا لو لم يكن المنع
 بل سيف ان كان رئيسهم ومقتداهم جاز قتلهم سياسة
 وامتناعا والمبتدع لوله دلالة في دعوة للناس الى بدعته
 ويتوهم منه ان ينشر البدعة وان لم يحكم بكفره جاز للسلطان
 قتله سياسة وزجرا لان فسادا اعلى واعم حيث
 يورث في الدين والبدعة لو كانت كفر ايباح قتل اصحابها
 عاما ولو لم يكن كفر ايباح قتلهم عاما بل يقتل معلمهم و
 رئيسهم ومقتداهم زجرا وامتناعا انتهى واما حكم سب
 النبي صلى الله عليه وسلم فقد قال الخبير الشهير بحكم
 جلبي من عظماء علماء دولة السلطان سليم خان بن بايزيد
 خان العثماني في رسالة لطيفة الفها رد اعلى البرازية
 في حكم تلك المسئلة اعلم ان سب النبي صلى الله عليه وسلم
 كفر وارادة لانه منافق لتعظيمه والايمان الثابت

بالارادة القطعية التي لا شبهة فيها فسيبهم مجزاة فيكون
كفرا فيقتل فيقتل به ان لم يتب فهذا الجحيم عليه بين المجتهدين
لكن ان تاب وعاد الى الاسلام تقبل توبته فلا يقتل عند
الحنفية والشافعية خلافا للمالكية والحنبلية علي ما صرح
به شيخ الاسلام علي السبكي في كتاب السيف المسلول
في سب الرسول وذكر في الحاوي من سب النبي عليه السلام
يكفر ولا توبة له سوى تحجيد الایمان وقد قال بعض المتأخرين
لا توبة له اصلا فيقتل حدا لا يستدل لا بقوله عليه السلام
من سب نبيا فاقتلوه لكن الصحيح انه لا يقتل بعد تحجيد
الايمان ولانه عليه السلام نهى عليا رضي الله عنه من قتل
من قال لا اله الا الله محمد رسول الله من اهل مكة الذين
امره عليه السلام بقتلهم بما روي عنه عليه السلام انما
سبهم النبي عليه السلام فقال علي رضي الله عنه هذا
من خوف سيف فقال عليه السلام اسرحت قلبه وقال
في اخر تلك الرسالة المفهوم من كلمات صاحب الشفا
ان قتل الساب ليس حدا عند الحنفية بل كفرا او الكفر يزول
بالتوبة والاسلام يزول بالقتل يزوال سببه ثم قال
وبالجملة فقد تتبعنا كتب الحنفية فلم نجد القول بعدم قبول
توبة الساب المسلم عندهم سوى ما ذكر في الفتاوي
البرازية وقد عرفت بطلانه ومنشا غلطه فيما سر في اوائل
الرسالة فتذكر وقال هذا الذي ذكرناه الي هنا حكم المسلم
الساب واما الذي اذ صرح بسب النبي عليه السلام
او عرض او استخف بقدرة او وصفه بغير الوجه الذي كفر
به فغير اختلاف فعند الحنفية لا ينتقض عمره فلا يقتل
لان ما هو عليه من الكفر بالله اعظم ولكن يبرز ويرد ب

وعند

وعند الشافعية والمالكية ينتقض عمره فيقتل ٥١ يقول
المفسر بريد ما ذكره من تحطئة ما في البرازية ما ذكر في بعض
الفتاوي نقل عن كتاب الخراج للامام ابي يوسف ان من
سب النبي عليه السلام يكفر فان تاب تقبل توبته ولا يقتل
عنده وعند الامام خلافا لمحمد انتهى هذا وقد اجاب
العلامة ابو السعوى الحنفى عن هذه المسئلة حين استغنى
عنها بما حاصله ان المسئلة اختلافية فقد عرض علي
السلطان المجاهد في سبيل الرحمن سليمان خان بن سليم
خان في امراجهم بين القولين والرعاية بين المذهبين
بان الاول ان ينظر الى حال الشخص التائب عن سب
النبي عليه السلام فان فهم منه صحة التوبة وحسن الاسلام
وصلاح الاحوال يعمل بقول الحنفية في قبول التوبة ويكتفي
بالتغزير والمبس تاريبا وان لم يفهم يعمل بمذهب الغير
فلا يعتمد علي توبته واسلامه ويقتل حدا فامر السلطان
جميع قضاة بمالكة ان يملوا بعد اليوم بهذا الجمع لما فيه من
النفع والنجح هذه خلاصة ذلك الجواب شكر الله سبحانه
يوم الحساب الفريدة الثانية فيما يكون اسلاما عن
الكافر وما لا يكون عابدا للصم والشرك بالله والمنكر
لوحدة ائمة تعالى كالثنوية والمائنية ان قال لا اله الا الله
وقال اشهد ان محمدا رسول الله او قال اسلمت او انت
بالله او انا علي بن الاسلام او علي الحنفية يحكم بالسلام
كذا في الوحي وفي ائمة وكذا لو قال انا مسلم او قال انا
علي بن محمد او علي الاسلام وعن محمد نصراني قال انت
بالله ومحمد وباجابه من عنده انه وقبلت الاسلام
ونزكت ربي انا نصير مسلما الوثني ومن لا يقر بوحدة ائمة

الله تعالى ان اقال لاله الا الله صار مسلما حتى لو رجع
عن ذلك يقتل ولو قال انا مسلم صار مسلما فلو قال اردت
به ابي مسلم اي علي الحق لم يكن مسلما وثني قال اشهد
ان محمدا رسول الله صار مسلما كما لو قال اشهد ان لاله
الا الله لانه منكر للامرين جميعا فبايها شهد رجل في
الاسلام وكذا لو قال انا مسلم او انا علي دين محمد او قال
انا علي الاسلام يحكم باسلامه ولو مات يصلي عليه لان
هذه الالفاظ دليل الاسلام ظاهرة وبنا الاحكام علي
الظاهر من يقول بالتوحيد ويحمد الرسالة لو قال لاله
الا الله لم يصير مسلما واذا قال مع محمد رسول الله صار
مسلما وكذا لو قال ابتداء محمد رسول الله او دخلت في دين
الاسلام قال وايهود والنصارى اليوم بن ظهر في المسلمين
لو قال واحد منهم لاله الا الله محمد رسول الله لا يحكم باسلامه
حتى يتبرأ عن دينه بان يقول وتبرأت من اليهودية او النصرانية
لان بعضهم يقولون محمد رسول الله اي الرب الذي سب
اسرائيل وايضا لا بدح التبري ان يقول دخلت في دين
الاسلام لاحتمال انه تبرأ من اليهودية ودخل في
النصرانية او علي عكسه فلا يحكم باسلامه سالم يقتل دخلت
في الاسلام وعن بعض الشايع ان اقال اليهودي دخلت
في الاسلام يحكم باسلامه وان لم يقتل تبرأت من اليهودية
لان قوله دخلت في الاسلام اقرار منه بدخول حادث
في الاسلام وهكذا ذكر الكرخي لو اعترف اليهودي انه
علي دين الاسلام او قال انا مسلم قال الامام او لا لا يكون
هذا اسلاما حتى يبرأ من اليهودية ثم رجع وقال يكون
اسلاما يهودي او نصراني قال انا مسلم او قال اسلمت

مسلم

سأل عنه اي شئ تريد ان قال اردت به ترك الدين اي
اليهودية او النصرانية والدخول في دين الاسلام يكون
مسلم حتى لو رجع بعد ذلك يقتل وان قال انا مسلم
في دين الحق لم يكن مسلما وان لم يسأل عنه حتى يصلي بجماعة
مع المسلمين كان مسلما وان مات قبل ان يصلي بجماعة فليس
بمسلم وعن الحسن ابن زياد اذا قيل لذي اسلم فقال اسلمت
كان اسلاما لانه خاطبه بجواب ما كلف به اما المجوسي
ان اقال اسلمت او قال انا مسلم يحكم باسلامه لانهم
لا يدعون لانفسهم وصف الاسلام بل يدونه شئمة في
بينهم مسلم ونصراني تنازعا في شرايين فقيل المناياح من
اسلم فقال النصراني انا مسلم لا يصير مسلما لم يقتل انا
مسلم فقلت قالوا ينبغي ان يصير مسلما باسلامه كافر يصلي
مع المسلمين بجماعة يحكم باسلامه حتى لو انكر صار مرتدا
لا لو صلي وحده اذا الكفرة لا يصلون بجماعة علي هيئة جماعة
المسلمين وقال الساعني اذا صلي صلاة في وقتها وحده
متوجها الي القبلة صار مسلما لا لو في غير وقتها والي غير القبلة
ولو صلي الجمعة معا صار مسلما ولو افتدي بسلامه وصلي خلفه
حكم باسلامه لا لو ام المسلمين لو شهد واعلى كافر انه
صلي بجماعتنا صار مسلما اما ما كان او ما سوتا ولو
شهد وان كان يوزن ويقيم فان جعلته مسلما كان الا ان
مع في السفر والمضر وان قالوا سمعنا يوزن في المسجد
لا يحكم باسلامه حتى يقولوا يوزن في المسجد ولو قالوا
راينا يصلي سنة وقال صليت صلاة لا يقبل شهادتهم
حتى يقولوا صلي صلاتنا واستقبل قبلتنا يقول الحقير
هذا يشعر بانهم لو قالوا ابتداء صلي صلاتنا الي اخره

٢٥

يحكم باسلامه وقد صرح بذلك في المنيّة وعن محمد رحمه
 الله قالوا صلي وحده صلاتنا واستقبل قبلتنا يحكم
 باسلامه انتهى قال بعض المشايخ لو اذن كافر وقت
 الصلاة صار مسلما كافر ام اوج او اري الزكاة لا يحكم
 باسلامه في ظاهر الرواية وعن م لواصرم ولبي وشهد
 المناسك مع المسلمين يكون مسلما لا لولي ولم يشهد المناسك
 او شهدها ولم يلب وان شهد واحد وقال رايته يصلي
 في المسجد الاعظم وشهد اخر وقال رايته يصلي في مسجد
 كذا تقبل شهادتهما ولا يقتل ويحجر علي الاسلام كافر
 لقن كافر اخر اسلاما لم يكن مسلما وكذا اذا علم القرآن
 او قرأ القرآن لنفسه شهد نصرانيان علي نصراني انه
 اسلم وهو ينكر لا تقبل شهادتهما وكذا لو شهد رجل
 وامرأتان من المسلمين وبترت علي ربه وجميع اهل
 الكفر فيه سوا ولو شهد نصرانيان علي نصرانية انها
 اسلمت جاز واجبرت علي الاسلام وهذا كله قول الامام
 بقول الحنفية وجه الفرق بين كون الشهود علي نصرانيا
 وبين كونه نصرانية حيث تقبل الشهادة عليها لا عليه امر
 دقيق بالقبول حقيق فتأمل والله ولي التوفيق وفي النوادر
 تقبل شهادة رجل وامرأتين علي الاسلام وشهادته
 نصرانيين علي نصراني اسلم يقول اخبر جميع ما ذكر من
 اول الفايده الثانية الي هنا خلاصة ما في الحاشية والوجيز
 والدرر خاتمة بين عباراتهم حاذفا مكرراتهم وفي
 البرازية مجرد الكفر بتوبة انتهى وفي الدرر والفرق ايمان
 الياس غير مقبول بخلاف توبة الياس لان الكافر اجنبي
 غير عارف بالله تعالى وابتدا ايمانا وعرفا فافا والناسق

عارف

عارف حال حال البقا والبقا اسهل من الابتدا انتهى وفي
 شرح المقاصد والظاهر من كلام النبي عليه السلام قبول توبة
 المؤمن المذنب ما لم تظهر علامات الموت انتهى وفي الكشاف
 في تفسير قوله تعالى انما التوبة علي الله للمؤمنين اسوي
 بجهالة الامة ان وقت الاختصار وهو الوقت الذي لا تقبل
 فيه التوبة فارواه في حيز القبول وعن ابن عباس رضي الله
 عنهما قبل ان ينزل به سلطان الموت عن الضحى كل توبة
 قبل الموت فهدى قريب وعن النخعي ما لم يوحذ بكظمه اي بحري
 نفسه وروى ابو ايوب عن النبي عليه السلام ان الله يقبل
 توبة العبد ما لم يغفر اهما في الكشاف وقال الله
 بقلب صاف ان يقبل الله توبتنا ويغفر باسما رحمة
 حوبتنا ويميتنا باننا سنيا انه كان لدعا عباده سميا مجيبا
 الفايده الثالثة في اصول مقاييد اهل السنة
 والجماعة ومما اوجب الشرع علي كل مسلم حفظه وسماعه
 وكمال الاجتهاد في هذا الباب ان يقول كل واحد من ذوي
 الالباب انت بايديكم ملكة وكتبه ورسله واليوم الاخر
 والقدر خيره وشره وتخصيل ذلك هو ان يعتقد ويقول
 كل فرد من ذوي العقول الله هو الاله الواحد الاحد الصمد
 الذي لم يلد ولم يولد ولم يكن له كفوا احد الحي القادر
 العليم السميع البصير الحكيم الرحيم العزيز بلاقته الموجود
 بلا علة الواحد بلا عدد الغني عن الاستعانة والمدد المقدس
 عن الاحتياج الي الامكنة والازمنة والمدد المتفرد بصفة
 القدم المستغنى عنكم الزوال والعدم الصانع الخالق لجميع
 الكائنات العالم بكل ذرة من الجزئيات والكلية
 من جميع الاشياء الموجودات مما صني وفات من جوارحي

حل به الوفاة وما هو حال وما هو مستقبل واثاب ابد
 الارباب من الاوقات ومن جميع ما كان وما يكون ابد
 من الحركات والسكنات العارضة لجميع المخلوقات لا يميز
 عن علمه مثقال ذرة في الارض ولا في السموات الاول
 الاخر فلا بد اية له ولا نهاية وكل شيء لو وجد اية دليل واية
 هو شيء لا كمال شيئا وهو رب العزة والعظمة والكبرياء
 لا يشبهه شيء مما سواه وهو رب كل شيء ومولاه لا ضد له
 ولا ند ولا حد له ولا عد ولا شريك له ولا نظير ولا معين
 له ولا وزير هو واجب الوجود لذاته قديم باسماؤه وصفاته
 ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض ولا تصور وليس بركب
 ولا متحيز ولا متجز ولا متبعض وكل هذا ثابت مقرر وهو
 يري بلاكيف ان يراه المومنون وهم في الجنة فضلا منه و
 احسانا ورحمة ومنه وما ورد في النص من المشكلات
 في الصفات نحو الرحمن على العرش استوي ويحيي ويميت
 ربك ويد الله فوق ايديهم ونحو ذلك مما ورد في
 الاحاديث والآيات نؤمن بظاهره ونزله الله عن
 حقيقته ونفوض علمه الى عالم السر والخرافات لانه من
 المتشابهات ولا نقول لها ان فيه ابطلا ما ورد من الصفات
 والله خلق العرش والعرش وما بينهما والافلاك وهو
 منزله عن الزمان والمكان ان هو خالقهما فلا يقال انه هنا
 او هناك هو المتصف بجميع صفات الكمال والقدس عن
 حالات النقص والزوال خلق الاشياء بل مادة ولا مثال
 ولا صورة وكلها بعلمه مشمولة بمصورة الكل سخرة تحت
 عظيم قدرته ولا تتحرك ولا تسكن شجرة وذرة الارباب
 وكل ما يقع في العوالم كلها من خير وشر ونفع وضر وحركة

وسكون

وسكون وما كان وما سيكون بعلمه ومشيئته وبخلقه وبارادته
 لا يحل في شيء ولا يحل فيه غيره من حي وجماد تعالى ربنا عن
 الحلول والادخار لقد نزهه عن النقائص والنقصا وقدرته
 صالحة لجميع الاشياء لا يجري عليه زمان واحوال ولا يرعني
 ابد بشيء من المحال لا خالق ولا رازق غيره وهو المطلب
 فضله وخبره وهو العلي الغني عن كل شيء ويحتاج اليه ما سواه
 من جماد وحى لا يوصف بالمناهية والكمية والكيفية وله
 صفات قدسية ازلية هي فسمان ذاتية وفعلية فالاولى
 الحياة والعلم والقدرة والارادة والسمع والبصر والكلام
 والثانية التخليق والنزويق والتكوين والاشياء والابداع
 والصنع وغير ذلك من صفات العمل كذا في النسخ الاكبر
 للامام الهمام وصفاته كلها لا هو ولا غيره بالحرم والحسم
 ولم يزل ولا يزال باسماؤه وصفاته لم يحدث له اسم
 صفاته واحدة بالذات غير خاتمة بحسب التعلقات
 وان جميع صفاته لا كصفات احد من مخلوقاته لانه تعدس
 وتعالى شئ لا كسائر الاشياء فيعلم لا كعلمنا ولا يقدر لا كقدرتنا
 ويتكلم لا كتكلمنا ويسمع لا كسمعنا ويرى لا كرويتنا من هاهنا
 عن اعضا والاجزاء والكيفية كذا قاله علما ملتنا لم يتجدد
 به العلم بحسب تجدد المعلومات وازادته ارادة واحدة
 لا تتجدد بحسب المرات ان يعلم المدوم حين عدمه معدوما
 ويعلم انه اذا اوجده كيف يكون باقيا ويعلم الموجود موجودا
 وانه كيف يكون فانها ويعلم القايم ضيها قايما فانها
 فقد فقد علمه قائم احوال فقوره ذلك القاعد من غير ان
 يتغير علمه او يحدث له علم زائد والتغير والاختلاف انما هو
 في العلوم وهذا بخلاف بين الاسلاف وبسبح كلام

عين بي

النفس وصوت ارجل النملة تحت الثري ويخرج البعوضة
 السور في الليلة الظلم ويرى هو الحكم العدل المنزه عن
 الجور والحيث والمشيبة والفضاء والقدرة وغير ذلك صفاته
 بلا كيف وما يليق اسماؤه اليه تعالى بالنظر الى البدايات
 فالكل بالنتائج والنهايات وهو متكلم بكلام واحد هو
 صفة في الازل مناف للسكوت والافق وليس بحرف ولا
 صوت ولا له كيفية كذا اعتقده كل من آمن به وحافظه
 وهو متكلم بذلك امر به ناه محذور بيان لو عبر عنه بالعربية
 فهو تورا او بالسريانية فهو زبور وانجيل او بالعربية
 فهو قرآن واختلاف العبارات لا تستلزم اختلاف
 الكلام كذا حقه العلم الكرام وكلامه تعالى قديم مفر
 بالالسنن محفوظ في القلوب سموع في الاذان وفي
 المصاحف مكتوب لكنه ليس بحال في شئ من ذلك تزه
 عنه كلام رب العالمين وقد اسمع موسى بلا كيف كلامه
 ورفع بالتكليم منزله ومقامه واسماؤه تعالى توقيفية
 لا يجوز اطلاق اسم عليه لم ير به الشئ في كل اصل
 وفرع ولا يجب عليه تعالى شئ يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد
 ان عذب فبعده وان اثناب فبعضه علي رمة العبيد
 هو خالق الجواهر والاعراض وافعاله ليست بعلة بالافراض
 ولكنه راعي فيها حكما جلية ومصالح تفضلا علي عباده من
 طالح وصالح لقد قدر الاشياء في الازل وقضاهها وكتبها
 في السج المحفوظ وامضاهها ولا يلزم منه الاجاب والاجاب
 ان كتبها لعله يصدورها من العباد بالاختيار والتقدير
 تاج للعلم وهو تاج للمعلوم كما هو في كتب الكلام مرقوم
 وذكر وان علمه تعالى حضوري لا حصولي فان كل حوادث

الكائنات واقفة نظر اليه تعالى والى علمه المنزه عن الزمان
 في اوقاتها المخصوصة وساعاتها المحدودات ولا تستظر
 بالقياس اليه ان لا يمر عليه زمان ولا محرم عليه احكام
 يغلب الملوك فلا تتفاوت الاشياء في علم الملك المتعال
 بالمعنى والحال والاستقبال ثم ان الله خلق عباده سلما
 من الكفر والديان فطابهم وامرهم ومنها هم فاسق من امن
 بفعله واقراءه وتصديقه بمون الله وتوقيفه بمون الله
 وكفر من كفر بفعله وانكاره بخلاف من الرحمن لم يجز احد
 منهم علي كفر وايان ودين ولا خلقهم مومنا وكافرا بل
 اشخاصا مجربين وكل افعال العباد مختارهم وكسبهم
 والله خالقها كما هو خالقهم وربهم لا جبر ولا تفويض ولكن
 امرين امرين ان كل فعل يصدر من العبد فهو بكسبه
 ويخلق الله بلاد شاك ولا بين غير ان الطاعات التي امر بها
 هي رضائه وعلمه وامره ومحبه ومشيئة وتقديره وقضائه
 والمعاصي كلها علمه وقضائه وتقديره ومشيئته لا محبة ولا
 بامره ولا رضائه والمؤمنون يعرفون حق معرفته كما وصف
 نفسه في كتابه لكن لا يقدر احد ان يعبه حق عبارته
 كما يليق بعظم جنابه لا ينفر الكفر والشرك الذين هم اعظم
 الفحش وينفر ما دون ذلك لمن يشاء يجب علي العباد محبة
 الله وشكره وكان التعظيم وصفه وصحة وذكره وله تعالى
 كتب انزلها علي انبيائه كل منها حق وصوابا امر فيها
 الامم ونهي وخطابها واول الانبياء ادم علي السلام
 واخرهم محمد صلي الله عليه وسلم وهو افضلهم واكرمهم ثم
 الافضل بعده ابراهيم عليه السلام ثم موسى ثم عيسى ثم
 نوح عليهم افضل الصلاة والسلام وهؤلاء الخمسة

هم اولو العزم وهم افضل من سواهم علي ما يقرب به الجزم ولهم
كانوا معصومين عن الكفر بطلقات وبعد النبوة من جميع الكبار
ومنغرات الصغائر بمصحة من في قد رتب الفلك والداير
ساير وانما صدر من بعضهم الزلازل والخطايا وقد تجاوز
عنهم واهب العطايا وهم افضل من جميع الملائكة الكرام
عليهم الصلاة والسلام ومحمد حبيب الله لم تصدر منه معصية
في مدة عمره ان كان ممتازا عن غيره في الكرامة ولقد عرج
بحسبه الي السموات العلي وراي بلا كيف ربه عز وجل
والملائكة عباد الله المكرمون الذين لا يعصون
الله ما امرهم ويفعلون ما يؤمرون وهم من جميع المعاصي
مفصومون وبالدكورة والاغثة والاكل والشرب لا يجوزون
وان منهم رسلا الي الخلق من الله الجليل منهم جبريل
واسرافيل وميكائيل وعزرائيل وما يجب ان يعلم ان
الاستطاعة مع العمل ولا يكلف العبد بانيس في واسعه
والعدوم ليس بشئ والامن من الله كفر والياس من
الله كفر والاجل واحد لا يتقدم لحظة ولا يتاخر والمحرر
من الله وكل حي يستوفي رزقه المقوم المقدور
والسعيد قد يشقى والشقي قد يسعد واوضح بعض
من الي جو التحقيق صعد ان كل ما يحدث في عالم الاكوان
له صورة اجمالية في النوع المحفوظ علي وفق القضا
الازلي المنزه عن الزمان ويسمي نوع القضا ان الصورة
تفصيلية في نوع المحو والاثبات علي وفق ما اقتضته الحكمة
الالهية ويسمي نوع الرضا وهو الذي يلحقه التبديل والتغيير
بارادة الملك القدير وعبر عن هذا في القرآن بسما الدنيا
ووقع الاشارة الي هذين الوجهين من قول رب الارباب

الحق

بجوال الله ما يشا وثبت وعنده ام الكتاب وافضل البشر
جد الانبيا ابو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي رضوان الله
عنهم اجمعين ثم الصحابة من الغير ونكف عن ذكر جميع الصحابة
الاخير وضرب الدجال وراية الارض ويا جوج وما جوج
ونزول عيسى وطلوع الشمس من المغرب وسائر شرايط
الساعة واحوال يوم القيمة علي ما وردت به الاخبار الصحيحة
كلها حق والاعتقاد بها واجب وعمود الرمي الي الجسد في
القرن حق وضفطة القبر لكل ميت وعذاب القبر لكل من الكافرين
ولبعض مصاة المؤمنين حق وتنعم اهل الطاعة في القبر حق
وسوال منكر ونكير حق والبحث من القبور بالاجساد
حق والسؤال والحساب حق ووضع الميزان حق ورايت
صحابة الاعمال حق والقصاص فيما بين الخصمات في
العرصات باخذ الحسنات او طرح السيئات حق ووض
النبى عليه السلام حق والصراط علي من جهنم حق والشفاعة
ثابتة للانبيا والاصيار المتقين في حق اهل الكبار من
المؤمنين وفي رفع الدرجات لبعض من اهل الجنات والجنة
والنار مخلوقتان الآن وهما باقيتان ولا يفتيان واهل
الكبرة في النار لا يبقى بل يخرج بفضل الله تعالى وفي
الجنات ترفي واهل الجنة والنار مخلدون فيها ابدًا ولا
يفني عقاب الله وثوابه سرمد اعلم ان جميع ما ذكرت
في هذا الفصل من اسماء سمات كايلا الاعتقادات
انما هو خلاصة ما ذكر في المنظومات والشواهد است
من المختصرات والطولات ولم ارها مذكورة بهذه الجمعية
في شئ من الكتب الاعتقادية والكلامية وانما هي من
خصائص هذا الكتاب فليفتتم بنظرها وضمها من احتاج

من اولى الالباب والله اعلم بالصواب واليه المرجع والمآب
 هذا اضرما اردت ابراره في هذه المجموعة من السائل
 المحبة المهمة المطبوعة والي الله العظم شأنه والعلم فضله
 واحسانه اتضرع في ان يعصمها من الخطا والزلل في كل
 قول وعمل ويختتم لنا على عقابيد اهل السنة ويجعلها لنا
 من النيران جنة وسببا لدخول الجنة ويثبتنا على العترة
 الثابت في الحياة الدنيا وفي الاخرة ويغفر لنا في حارة رحمة
 الزاخرة بجمرة رسوله المريد بالمجرات الباهرة العاقرة
 صلى الله وسلم عليه وعلى اله واصحابه المنتمين اليه
 والتابعين لهم باحسان الي يوم الدين ربنا لا تزعج قلوبنا
 بعد ان هديتنا وهب لنا من لدنك رحمة انك انت الوهاب
 احسننا بعضلك الواسع المبين مع عبادك الصالحين
 المتعلمين في راز الكرامة التي اعدت للمتقين دعواهم
 فيها سبحانك اللهم ونختتم فيها سلام واخر دعواهم
 ان الحمد لله رب العالمين آم الكتاب بمون الملك الوهاب